خَلَقَ الْاِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝ [الرحمن:٣-٤]

المُطوَّل

(المجلّد الأول)

(من أوّل الكتاب إلى بحث «ما أنا قلت»)

للعلاّمة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله القويّ

(المتوفى ٧٩٢هـ)

مع حاشيته الجديدة المسمّاة

المُؤوّل

من مجلس المدينة العلمية

شعبة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي- باكستان

الموضوع: البلاغة

الكتاب: المطوّل مع حاشيته المؤوّل (المجلد الأول)

المصنف: مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله القوي

المحشي: ابن داود عبد الواحد الحنفي العطاري المدني سلّمه الغني

عدد الصفحات: ٣٩٨

الإشراف الطباعي: مكتبة المدينة كراتشي باكستان

التنفيذ: المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإليكتروني: ilmia@dawateislami.net

الطبعة الأولى

ربيع الآخر ١٤٣٩ھ

Dec 2017

عدد النسخ: ٥٠٠٠

يطلب من:

مكتبة المدينة: شهيد مسجد كهارادر باب المدينه كراچي.	021-3220331
مكتبة المدينة: دربار ماركيٹ، گنج بخش روڈ. لاهور.	042-37311679
مكتبة المدينة: أمين پور بازار. سردار آباد (فيصل آباد).	041-2632625
مكتبة المدينة: چوک شهيداں، مير پور. كشمير.	058274-37212
مكتبة المدينة: فيضان مدينه آفندي ٹاؤن. حيدر آباد.	022-2620122
مكتبة المدينة: نزد پيپل والى مسجد، اندرون بوہڑ گيٹ. ملتان.	061-4511192
مكتبة المدينة: كالج روڈ بالمقابل غوثيه مسجد، نزد تحصيل كونسل هال. اوكاڑه.	044-2550767
مكتبة المدينة: فضل داد پلازه، كميٹى چوک اقبال روڈ. راولپنڈى.	051-5553765
مكتبة المدينة: دراني چوک نهر كناره. خان پور.	068-5571686
مكتبة المدينة: چكرا بازار، نزد MCB. نوابشاه.	0244-4362145

فهرس الموضوعات

كلمة الشيخ أبي بلال محمد إلياس العطار عن المدينة العلمية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

أما بعد: فإنّ مركز الدعوة الإسلامية لعشاق الرسول يهدف بحمد الله تعالى إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحياء سنن المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم ونشر علم الدين في جميع أنحاء العالَم، وللقيام بهذه الأمور بشكل حسن قد أُنشئت بعض المجالس، منها: مجلس "المدينة العلمية" الذي يشمل العلماء والمفتين الكِرام لمركز الدعوة الإسلامية كثَّرهم الله تعالى، فإنهم يتحمّلون مسؤولية الموادّ العلمية وإصدارها بنهج دقيق متقن، وعلى هذا الأساس قد أُنشئت ستّة أقسام، وهي:

قسم كتب الشيخ الإمام أحمد رضا خان.

قسم الكتب الدراسية.

قسم الكتب الإصلاحيّة.

قسم تفتيش الكتب والرسائل.

قسم ترجمة الكتب.

قسم التخريج[1].

---

(١) في هذا الوقت (ربيع الثاني سنة ١٤٣٧هـ) أضيفت إليها عشرة أقسام أخرى، وهي: (٧) فيضان القرآن (٨) فيضان الحديث (٩) فيضان الصحابة وأهل البيت (١٠) فيضان الصحابيات والصالحات (١١) فيضان الأولياء والعلماء (١٢) فيضان المذاكرة المدنية (١٣) قسم كتب أمير أهل السنة (١٤) قسم بيانات الدعوة الإسلامية (١٥) قسم رسائل الدعوة الإسلامية (١٦) قسم تعريب الكتب.

وأوّل أهداف مجلس المدينة العلمية: أن يقدّم كتب الشيخ الإمام أحمد رضا خان رحمه الله تعالى بأسلوب سهل وفقاً للعصر الحاضر قدر الإمكان، فليتعاون كلّ الإخوة والأخوات حسب استطاعتهم في هذه الموادّ العلمية وإصدارها، ولا بدّ أن يقرؤوا بأنفسهم الكُتب الّتي يصدرها المجلس وأن يحثّوا الآخرين على مطالعتها، بارك الله تعالى في جهود جميع مجالس مركز الدعوة الإسلامية خاصة مجلس المدينة العلمية وكتب لهم التدرُّج والرقي في معارج الكمال ورزقنا الإخلاص في عملنا الصالح وجعله سبباً لخير الدارَين ورزقنا الشهادةَ تحتَ ظلّ القبّة الخضراء في المدينة المنورة والدفنَ في البقيع وأسكننا جنّة الفردوس، آمين بجاه النبيّ الأمين صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم[١].

(التعريب من الأردية: المدينة العلمية)

---

(١) إليكم ترجمة موجزة للشيخ أبي بلال محمد إلياس العطار: هو محمّد إلياس بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم ويكنّى بأبي بلال ويلقّب بأمير أهل السنة، ويتخلّص بالعطار، وُلد في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق١٩٥٠م في مدينة كراتشي من بلاد "باكستان"، وهو ذو أخلاق فاضلة وآداب كريمة، ومحبٌّ كامل المحبة لحضرة المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم ومتّبعٌ كاملٌ للشريعة المصطفوية أصدق اتباع، وشأنُه شأنُ العلماء الصالحين الذين هم كالأشجار المثمرة، وانتشرت تصانيفُه وتآليفُه ومحاضراتُه ودروسه القيّمة، المفيدة، المليئة بالسنن النبويّة في الآفاق فتلقّاها الناس بالقبول لما كان لها من الأثر الكبير في نفوسهم مما أدّى إلى التغير الديني في حياة الْمَلايين من المسلمين خاصّة الشباب بسبب قراءتهم لما يكتبه الشيخ حفظه الله تعالى أو لسماعهم لما يلقيه من محاضرات، وقد أعطَانا هذا الهدف العظيم: **"عليّ مُحاوَلَةُ إصلاحِ نفسي وجميعِ أُناس العالَم"** إن شاء الله عزّ وجلّ، ولتحقيق هذا الهدف يخرج الإخوة في سبيل الله مع قوافل المدينة تحت ظل مركز الدعوة الإسلامية ويقضون حياتهم وفق جوائز المدينة (هي جدول للالتزام بالأعمال الصالحة).

عملنا في هذا الكتاب

١- قد حاولنا في أن نعرض الكتاب على نحوٍ يسهل به قراءته وفهمه للطلبة الكرام والمدرّسين العظام بغير الزلّة والخطأ.

٢- قابلنا المتن والشرح مع نسخ متعدِّدة.

٣- زخرفنا المتن في الشرح باللون الأحمر وميّزناه به عنه.

٤- التزمنا الخط العربي الجديد وأوردنا علامات الترقيم على وفقه.

٥- وضعنا على الشرح الحاشية الجديدة الموجزة السهلة المسمّاة بـ«**المؤوّل لحلّ ما في المطوّل**» المأخوذة من "حاشية عبد الحكيم" و"حاشية السيّد" و"زبدة الحواشي" وغير ذلك من الكتب المعتمدة.

٦- خرّجنا الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة الواردة في المتن والشرح والحاشية، ووضعنا الآيات بين الأقواس المزهرة هكذا: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾ ووضعنا الأحاديث بين الأقواس هكذا: ((**المؤمن غرّ كريم**)).

وما نبرء نفوسنا عن الخطأ والنسيان والمرجو من الأحباء المكرمين أن يغطوه بجلباب الإصلاح والإحسان وما النصر إلاّ بالرحمن وهو خير من يستعان، حسْبنا الله ونعْم الوكيل نعْم المولى ونعْم النصير ولا حوْلَ ولا قوّة إلاّ بالله العظيم، وصلى الله تعالى على حبيبنا وشفيعنا وقرّة أعيننا سيّدنا ومولانا محمّد النبيّ المختار، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبْرار.

آمين، يا ربّ العلمين!

شعبة الكتب الدراسية

"المدينة العلميّة" (الدعوة الإسلامية)

ترجمة صاحب "المطوّل"

اسمه ونسبه:

هو العلاّمة الإمام مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني العالم بالنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والأصول وغيرها.

ولادته ونشأته:

ولد العلاّمة التفتازاني في شهر صفر سنة اثنتي عشرة وسبع مائة من الهجرة النبوية بـ"تفتازان" من بلاد "خراسان" وأقام بـ"سرخس"، وقيل: مولده في سنة اثنتين وعشرين وسبع مائة.

شيوخه وأساتذته:

لقد انضمّ العلاّمة التفتازاني إلى حلقة درس العلاّمة عضد الدين الأيجي الذي كان يدرس علم الكلام مع المنطق، والبيان مع البديع، وعلم الأصول مع حقائق التنـزيل، ولكن كانت ذكاوة العلاّمة التفتازاني قليلة محدودة، بل كان موصوفاً ببلادة الذهن وبلاهة العقل وتجمد الفؤاد من بين زملائه في الدرس.

في "شذرات الذهب": كان سعد الدين في ابتداء طلبه بعيد الفهم جدًّا، ولم يكن في جماعة العضد أبلد منه، ومع ذلك كان كثير الاجتهاد ولم يؤيسه جمود فهمه من الطلب فاتّفق أن أتاه إلى خلوته رجل لا يعرفه، فقال له: قم يا سعد الدين لنذهب إلى السير. فقال: ما للسير خُلقتُ، أنا لا أفهم شيئاً مع المطالعة فكيف إذا ذهبت إلى السير ولم أطالع؟ فذهب وعاد، وقال له: قم بنا إلى السير، فأجابه بالجواب الأوَّل فذهب الرجل وعاد، وقال له مثل ما قال أوَّلاً. فقال: ما رأيت أبلد منك ألم أقل لك ما للسير خلقت؟ فقال له: رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم يدعوك فقام منـزعجاً ولم يتنعّل وخرج حافياً حتى وصل إلى مكان خارج البلد به شجيرات، فرأى النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم في نفر من أصحابه تحت تلك الشجيرات، فتبسّم له وقال: نرسل إليك المرّة بعد المرّة ولم تأت، فقال: يارسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم ما علمت أنك المرسل وأنت أعلم اعتذرت به من سوء فهمي وقلّة حفظي وأشكو إليك ذلك.

فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «افتح فمك» وتفل له فيه ودعا له، ثُمّ أمره بالعودة إلى منـزله وبشّره بالفتح، فعاد وقد تضلّع علماً ونوراً، فلَمَّا كان من الغد أتى إلى مجلس العضد وجلس مكانه، فأورد في أثناء جلوسه أشياء ظنّ رفقته من الطلبة أنها لا معنى لها لِما يعهدون منه، فلمّا سمعها العضد بكى وقال: أمرك يا سعد الدين إليّ، فإنّك اليوم غيرك فيما مضى، ثُمّ قام من مجلسه وأجلسه فيه وفخم أمره من يومئذٍ.

هذه هي المدرسة الأولى التي تلقى فيها العلاّمة التفتازاني العلوم والفنون وتضلع بالمعارف والحكم، والعلاّمة الأيجي رحمه الله أحد من أساتذته ومشايخ عصره الذين كانوا من أفذاذ الرجال في العلم والفنّ.

ومنهم: ضياء الدين عبد الله بن سعد الله بن محمّد بن عثمان القزويني، يعرف بقاضي القرم العفيفي

الشافعي، أحد العلماء الأجلاّء، تفقّه في بلاده وأخذ عن القاضي عضد الدين الأيجي وغيره، تبرز في العلم والفنّ حتى مالت إليه قلوب جماعة من الطلاّب حتّى أنّ العلاّمة التفتازاني قرأ عليه وسمع منه.

ومنهم: قطب الدين محمّد بن محمّد الرازي، وقال العلاّمة ابن حجر العسقلاني في "الدرر الكامنة": هو محمود بن محمّد الرازي المعروف بـ«القطب التحتاني»، كان أحد أئِمّة المعقول أخذ عن العضد وغيره، وقدم "دمشق" فشرح "الحاوي"، وكتب على "الكشاف" حاشية وشرح "المطالع والإشارات".

ومنهم: نسيم الدين أبو عبد الله محمّد بن سعيد بن مسعود النيسابوري ثُمّ الكازروني الفقيه الشافعي.

ومنهم: سعد الدين أحمد بن عبد الوهاب بن داود بن علي القوصي.

تصانيفه:

له كتب جليلة في شتّى العلوم تدلّ على جامعيته وبراعته في مجالات العلم والأدب، منها:

١- "شرح العضد".
٢- "شرح التلخيص" وسماه بـ"المطوّل".
٣- وآخر أخصر منه سمّاه بـ"مختصر المعاني".
٤- شرح القسم الثالث من "مفتاح العلوم".
٥- "التلويح في شرح التوضيح" في الأصول.
٦- "شرح العقائد النسفية".
٧- شرح المقاصد في الكلام.
٨- "المقاصد".
٩- "شرح الشمسية" في المنطق.
١٠- "شرح تصريف الزنجاني".
١١- "الإرشاد" في النحو.
١٢- "تهذيب المنطق والكلام".
١٣- "حاشية شرح العضد على مختصر ابن الحاجب".
١٤-"حاشية الكشاف".

مسلكه:

اختلفوا في مسلكه فطائفة جعلوه حنفيًّا اغتراراً بتصانيفه في الفقه الحنفي **منهم:** العلاّمةُ زين بن نجيم المصري، والعلاّمةُ عليّ القاري. وطائفة جعلوه شافعيًّا **منهم:** صاحبُ "كشف الظنون"، وحسنٌ چلپي، والكفويُّ، والعلاّمةُ الإمام جلال الدين السيوطي.

تلاميذه:

إنّ العلاّمة التفتازاني قد ذاع في العالم صِيتُ علمه وبسطةُ يده، فمالت إليه قلوب طلاّب المعرفة من مختلف أرجاء العالم، وهم في عدد كبير ونذكر عدّة منهم هنا:

حسامُ الدين حسن بن علي بن محمّد الأَبِيوَرْدي، وبرهانُ الدين حيدر بن محمّد بن إبراهيم الشيرازي المعروف بـ«الصدر الهروي»، وعلاؤُ الدين أبو الحسن علي بن مصلح الدين موسى بن إبراهيم الرومي الحنفي، علاؤُ الدين محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّد البخاري العجمي الحنفي، يوسفُ الجمال الحلاج الهروي الشافعي، وفتحُ الله بن عبد الله الشرواني.

ثناء العلماء عليه:

إنّ العلاّمة التفتازاني رحمه الله كانت له مكانة عالية فيما بين العلماء الكبار حتّى أنهم قد أثنوا عليه خيراً أو وصفوه بالفضائل والكمالات، قال العلاّمة ابن حجر العسقلاني في "الدرر الكامنة": مسعود بن عمر التفتازاني العلاّمة الكبير، وبعد إيراد تصانيفه قال: وله غير ذلك من التصانيف في أنواع العلوم الذي تنافس الأئمّة في تحصيلها والاعتناء بها، وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق بل بسائر الأمصار، لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم ولم يخلف بعده مثله.

وقال ابن خلدون في مقدّمته: ولقد وقفت بـ"مصر" على تآليف متعدّدة لرجل من عظماء "هراة" يشهر بـ"سعد الدين التفتازاني"، منها في علم الكلام وأصول الفقه والبيان، تشهد بأنّ له ملكة راسخة في هذه العلوم، وفي أثنائها ما يدلّ على أنّ له اطّلاعاً على العلوم الحكمية وقدماً عالية في سائر الفنون العقلية.

وقال العلاّمة الكفوي: كان التفتازاني من كِبار علماء الشافعية ومع ذلك له آثار جليلة في أصول الحنفية، وكان من محاسن الزمان لم تر العيون مثله في الأعلام والأعيان، وهو الأستاذ على الإطلاق والمشار إليه بالأشقاق، والمشهور في ظهور الآفاق والمذكور في بطون الأوراق، اشتهرت تصانيفه في الأرض وأتت بالطول والعرض، حتّى أنّ السيّد الشريف في مبادي التأليف وأثناء التصنيف كان يغوص في بحار تحقيقه وتحريره ويلتقط الدرر من تدقيقه وتسطيره ويعترف برفعة شأنه وجلالته وقدر فضله وعلوّ مقامه. "الفوائد البهية".

وقال العلاّمة جلال الدين السيوطي في "بغية الوعاة": الشيخ سعد الدين التفتازاني الإمام العلاّمة عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، تقدّم في الفنون واشتهر ذكره وطار صِيتُه وانتفع الناس بتصانيفه وكان في لسانه لكنة، وانتهت إليه معرفة العلوم بالمشرق.

وفاته:

اختلف العلماء في تاريخ وفاته اختلافاً بيّناً، فبعضهم قالوا: إنه توفّي سنة اثنتين وتسعين وسبع مائة من الهجرة، واختاره العلاّمةُ ابن حجر العسقلاني والعلاّمةُ عبد العزيز الفرهاروي، وبعضهم قالوا: إنه توفّي سنة إحدى وتسعين وسبع مائة من الهجرة، وذهب إليه العلاّمةُ السيوطي والشيخُ علاؤ الدين وغيرُهما.

المصادر والمراجع:

"كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" ج٢، "مفتاح السعادة" ج١، "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" ج٤، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، و"الفوائد البهية في تراجم الحنفية"، "الأعلام"، "شذرات الذهب" ج٦، "مقدّمة ابن خلدون" ج٣، "هدية العارفين"، "النبراس".

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله(١) الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصّصنا ببدائع الأيادي(٢) وروائع الإحسان، أتقن(٣) بحكمته نظام العالَم على وفق ما اقتضته الحال، وأورد برأفته فِرق الأنام في طُرُق الإنعام والإفضال، والصلوة والسلام على نبيّه محمّد(٤) خير من نَبَع من ضِئضِئِ الكرَم والسَماحة، وأشرف من نَبَغ من دَوحَة اللَسَن والفصاحة، وعلى آله وأصحابه

---

(١) **قوله:** [الحمد لله] جملة اسميّة معدولة عن الفعليّة للدلالة على الدوام والثبوت والأصل «أحمد حمداً لله»، واللام في «الحمد» للاستغراق أو للجنس، وفي «لله» للاختصاص وسيأتي تحقيقه. قوله «ألهمنا» أي: أعلمنا. قوله «حقائق المعاني» أي: مسائل علم المعاني. قوله «ودقائق البيان» أي: مسائل علم البيان من «دقّ الشيء» صار دقيقاً غامضاً، وإنّما خصّ الدقائق بالبيان لأنّ في البيان زيادة ليست في المعاني، ولا يخفى ما في ذكر أسامي الفنون وكتبها واصطلاحاتها في ديباجة الكتاب الذي صنِّف في تلك الفنون من براعة الاستهلال كالمعاني والبيان والبديع و"المفتاح" و"الإيضاح" و"دلائل الإعجاز" والحال والمقام.

(٢) **قوله:** [ببدائع الأيادي] الباء داخلة على المقصور كما في قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، [آل عمران:٧٤] والبدائع جمع بديعة بمعنى غريبة، والأيادي جمع اليد بمعنى النعمة مجازاً مرسلاً، والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: بالأيادي البدائع، وفيه إشارة إلى الفنّ الثالث وإنّما لم يذكره صريحاً كالفنّين الأوّلين إشارة إلى أنه خارج عن البلاغة تابع لها. قوله «وروائع الإحسان» الروائع جمع رائعة بمعنى مُعجِبة، والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: وعطيّات روائع، وأفرد الإحسان رعاية للسجع.

(٣) **قوله:** [أتقن إلخ] أي: أحكم، صلةٌ بعد صلة وترك العطف لئلاّ يوهم بالتبعيّة المُخِلّة بالمقصود وهو الإشارة إلى أنّ كلَّ واحد من الإلهام والإتقان محمود عليه بالاستقلال، والنظام ما ينظم به اللؤلؤ والمراد هنا ما ينتظم به أمور العالم، والإيراد الإدخال، والرأفة الرحمة، والفِرَق جمع فرقة وهي الجماعة، والأنام اسم جمع بمعنى الأناس، وإضافة الطرق إلى الإنعام من قبيل «لجين الماء»، والإفضال عطف تفسير.

(٤) **قوله:** [محمّد] عطف بيان لـ«نبيّه». قوله «خير» صفة لـ«محمّد»، والنبوع الخروج يقال «نبع الماء»، والضئضئ الأصل، والسماحة الجود وعطفها للتفسير، والنبوغ الظهور، والدوحة الشجر العظيم، وعطف الفصاحة للتفسير، والمراد بالضئضئ والدوحة آدم وإبراهيم أو إسمعيل على نبيّنا وعليهم السلام.

الذين بهم تلألأ[1] غرّة الحقّ وأشرق وجه الدين، واضمحلّ دُجى الباطل ولمع نور اليقين، وبعد فإنّ أحقَّ الفضائل بالتقديم وأسبقَها في استيجاب التعظيم[2] هو التحلّي بحقائق العلوم والمعارف، والتصدّي للإحاطة بما في الصناعات من النُكَت واللطائف، لا سيّما علم البيان[3] المُطلِع على نُكَت نظم القران فإنّه كشّاف عن حقائق التنزيل رائق، مفتاح لدقائق التأويل فائق، تبيان[4] لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة، تلخيص لغوامض[5] مشكل كتاب الله ومُعضَله، تقريب للغوص على فرائد مُجمَله ومُفصَّله، قواعده

---

(١) **قوله:** [تلألأ] أي: لمع. و«الغرّة» في الأصل بياض في جبهة الفرس ثمّ استعير لكلّ واضح معروف، و«الحقّ» كلّ كلام أو اعتقاد طابقه الواقع. و«الدين» وضع إلهيّ سائق لذوي العقول باختيارهم إلى الخير، ويضاف إلى الله تعالى لصدوره منه وإلى النبيّ صلّى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلّم لظهوره منه وإلى الأئمّة لتديّنهم به وانقيادهم له، والاضمحلال الزوال، والدجى الظلمة، والباطل خلاف الحقّ، والمراد به الكفر المشبَّه بالليل.

(٢) **قوله:** [استيجاب التعظيم] أي: استحقاقه. قوله «التحلّي» أي: التزيّن. قوله «بحقائق العلوم والمعارف» المراد بالعلوم التصديقات أو إدراك الكلّيّات أو إدراك المركّبات وبالمعارف التصوّرات أو إدراك الجزئيّات أو إدراك البسائط، أو العطف تفسيريّ. قوله «والتصدّي» عطف على «التحلّي»، والصنعة علم يتعلّق بكيفيّة العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل، والنُكَت جمع نكتة وهي الدقيقة الحاصلة بدقّة النظر ويقال لها اللطيفة إذا أورثت نوعاً من الانبساط فعطف اللطائف من عطف الخاصّ على العامّ.

(٣) **قوله:** [لا سيّما علم البيان] أي: لا مثل علم البيان موجود في استحقاق التعظيم، وعلم البيان هنا بالمعنى الشامل للفنون الثلاثة فإنّه قد يطلق على هذا المعنى. و«المُطلِع» اسم فاعل من الإفعال صفة علم البيان، وفيه إشعار بعلّة خصوصيّة علم البيان من بين العلوم. قوله «فإنّه» أي: لأنّ علم البيان. و«التنزيل» القرآن المنزّل. قوله «رائق» أي: مُعجِب، صفة «كشّاف». و«التأويل» ما بقواعد العربيّة، والتفسير ما بالنقل عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أو عن الصحابة. و«فائق» صفة «مفتاح».

(٤) **قوله:** [تبيان] وهو بيان مع دليل وبرهان. و«المعالم» جمع المِعلَم وهو ما يستدلّ به على الشيء.

(٥) **قوله:** [لغوامض] جمع غامض خلاف واضح، والمشكل من «أشكل الأمر» إذا اشتبه، والمُعضَل من «أعضله» بمعنى «أعياه» إذا كان مغلقاً لا يهتدى لوجهه. قوله «على فرائد مجمله إلخ» أي: على مجملاته

كافية في ضوء المصباح إلى أنوار[(١)] التأويل، موارده شافية[(٢)] عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل، به ظهر لباب آثار تراكيبه وضَفَا، ومنه عذب عباب بحار أساليبه وصَفَا: لاَ يُدْرِكُ الْوَاصِفُ الْمُطْرِيْ[(٣)] خَصَائِصَهُ * وَإِنْ يَكُنْ سَابِقاً فِيْ كُلِّ مَا وَصَفَا، ثمّ إنّه[(٤)] قد وقع في أيدي جماعة هم أُسَرَاء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون[(٥)] في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون[(٦)] من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال، لا يخرج عن

ومفصَّلاته الشبيهة بالفرائد فالإضافة من قبيل «لجين الماء».

(١) **قوله:** [إلى أنوار إلخ] حال أو صفة للضوء أي: مُمالاً أو المُمال إلى أنوار التأويل، والمراد بالمصباح العقل وبأنوار التأويل وجوهه إذ هي بمنزلة الأنوار في دفع الشبهات التي بمنزلة الظلمات.

(٢) **قوله:** [موارده شافية] الموارد جمع مورد وهو موضع الورود على الماء. والتهاب النار اتّقادها، وفيه تضمين معنى الاشتياق ولذا يتعلّق به «إلى أسرار التنزيل». قوله «لباب» بمعنى الخالص، وليس بجمع «لبّ» لأنّ قوله «ضَفَا» يُنافِيه، والمراد بآثار تراكيب التنزيل خواصّها ومزاياها. قوله «ضَفَا» أي: كمل.

(٣) **قوله:** [الْمُطْرِيْ] اسم فاعل من الإطراء وهو المبالغة في المدح. قوله «مَا وَصَفَا» «مَا» فيه مصدريّة والألف للإشباع، والمعنى أنّ الواصف المبالغ لا يدرك فضائل علم البيان وإن وصفه إلى غير النهاية.

(٤) **قوله:** [ثمّ إنّه إلخ] أي: ثمّ إنّ علم البيان إلخ، وهذا من عطف قصّة وقوع هذا العلم في أيدي هؤلاء الجماعة على قصّة فضله وشرفه. قوله «في أيدي جماعة» فيه تنبيه على أنه لم يصل إلى قلوبهم. قوله «أسَرَاء» جمع أسير كالعظماء جمع عظيم. قوله «فطفقوا يتعاطونه» التعاطي الأخذ باليد فهو مناسب بقوله «في أيدي جماعة» وفيه تأكيد لإهانتهم، وهذا تفصيل لوقوعه في أيدي أسراء التقليد. قوله «من غير توثيق» أي: إحكام. قوله «وتسديد» أي: ومن غير توفيق للسداد والاستقامة.

(٥) **قوله:** [يحومون إلخ] أي: يدورون، خبر بعد خبر لـ«طفقوا»، و«القيل» و«القال» اسمان بمعنى القول، والمراد بدورانهم حول القيل والقال نقلهم الأقوال المختلفة من غير اهتداء إلى تحقيق المرام.

(٦) **قوله:** [ويقتصرون إلخ] أي: لا يتجاوزون من ذكر لفظي المقام والحال مثلاً إلى فهم المراد بهما. قوله «ربقة التقليد» الإضافة من قبيل «لجين الماء». قوله «حتّى تسرَح» أي: حتّى ترعى، هذا غاية للخروج المنفيّ لا للنفي، وإضافة الرياض إلى التحقيق من قبيل «ذهب الأصيل». قوله «أحداقهم» جمع حدقة وهي سواد الأعظم للعين.

ربقة التقليد أعناقهم، حتّى تسرح في رياض التحقيق أحداقهم، ولا يرتفع غِشاوة التعصُّب(١) عن بصائرهم، حتّى تنطبق دقائق التعقُّل في ضمائرهم، كلّ بضاعتهم(٢) اللجاج والعناد، وجُلّ صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد، فهيهات(٣) التنبّهُ للرمزة الدقيقة الشأن، والتفطّنُ للمحة الخفيّة المكان، وإنّي بعد ما قضيتُ(٤) من بعض الفنون وطري وأجلتُ في مستودعات أسراره قِداح نظري بعثني صدقُ الهمّة(٥) في الارتقاء إلى مدارج الكمال، وفرطُ(٦) الشغف

---

(١) **قوله:** [غشاوة التعصّب] التعصّب المحامات بغير حقّ، والإضافة بيانيّة أي: غشاوة هي التعصّب أو من قبيل «لجين الماء» أي: تعصّب مشابه بالغشاوة، والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس. قوله «حتّى تنطبق» غاية للارتفاع المنفيّ. قوله «في ضمائرهم» أي: في قلوبهم.

(٢) **قوله:** [كلّ بضاعتهم إلخ] بيان لما قبله، والبضاعة طائفة من مالك تبعثها للتجارة. قوله «اللجاج» أي: التمادي في الخصومة. قوله «والعناد» أي: المكابرة. قوله «جلّ صناعتهم» جلّ الشيء معظّمه، والصناعة الحرفة. قوله «عن منهج الرشاد» المنهج الطريق الواضح، والرشاد خلاف الغيّ.

(٣) **قوله:** [فهيهات إلخ] أي: إذا كان حالهم ما ذكر بَعُد تنبّهُهم لإشارةٍ دقيقٍ شأنُها ونكتةٍ لطيفةٍ خفيٍّ مكانُها، وخَفاء مكان النكتة كناية عن خَفاء نفسها لاستلزامه إيّاه، وكذا دقّةُ شأن الإشارة، والرمز في الأصل الإشارة بالحاجب، واللمحة الإبصار بنظر خفيف من غير إمعان.

(٤) **قوله:** [وإنّي إلخ] شروع في سبب تصنيفه في هذا الفنّ. قوله «بعد ما قضيت إلخ» ظرف لقوله الآتي: «بعثني إلخ». قوله «وطري» أي: حاجتي. قوله «وأجلت» أي: صرفت. قوله «في مستودعات أسراره» أي: في أسراره المستودعة، فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف. قوله «قداح نظري» القداح جمع القدح وهو السهم قبل أن يركب عليه نصله، وإضافته إلى النظر تشبيهيّة من قبيل «لجين الماء».

(٥) **قوله:** [صدقُ الهمّة] الهمّة قصد القلب إلى حدّ الجزم. قوله «في الارتقاء» متعلّق بالهمّة. قوله «إلى مدارج إلخ» متعلّق بالارتقاء، ومدارج جمع مَدرَجة وهي مذهب، شبّه الكمال بالجبل الشامخ ولذا أورد الارتقاء.

(٦) **قوله:** [وفرطُ] عطف على قوله «صدقُ». قوله «بأخذ العلم» متعلّق بـ«شغف». قوله «من أفواه الرجال» أي: الكاملين في العلم، متعلّق بـ«أخذ». قوله «على الترحّل» أي: على الانتقال، متعلّق بـ«بعثني». قوله «جُرجانية خوارزم» الجُرجانية نسبة إلى بلدة جرجان في خوارزم وهي التي قد اشتهرت الآن بخوارزم، وفي خراسان بلد اسمه أيضاً جرجان، فإضافة الجُرجانية إلى خوارزم لرفع الاشتباه.

بأخذ العلم من أفواه الرجال على التّرحُّل إلى جُرجانية خوارزم مَحطِّ رحال الأفاضل[١] ومخيّم أرباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزّمان وحرسها عن طوارق الحدثان، فشمّرتُ عن ساق الجِدّ[٢] إلى اقتناءِ ذخائر العُلوم والمعارف، وافتلاذِ الأناسي من عُيون اللطائف[٣] وصرفتُ شطراً من الزّمان، إلى الفحص عن دقائق علم البيان، أراجع الشيوخ[٤] الذين حازوا قصب السبق في مضماره، وأباحث الحُذّاق الذين غاصوا على غرر الفرائد[٥] في

---

(١) **قوله:** [مَحطِّ رحال الأفاضل] المحطّ المنزل، والرحال جمع الرحل وهو الهودج. «مُخيَّم» موضع الإقامة. قوله «صرف الله إلخ» جملة معترضة للدعاء. قوله «بوائق الزمان» البوائق جمع البائقة وهي الداهية. قوله «حرسها» أي: حفظها. قوله «طوارق الحدثان» الطوارق البوائق الحادثة في الليل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة، والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: عن الحوادث الطوارق.

(٢) **قوله:** [فشمّرت عن ساق الجِدّ] التشمير رفع الذيل وغيره، والجِدّ الاجتهاد، وهذا استعارة تمثيليّة بأن شبّه هيئة اجتهاده في تحصيل هذا العلم بهيئة من شمّر ذيله عن الساق للجدّ في العمل فاستعمل اللفظ الموضوع للهيئة المشبّه بها في الهيئة المشبّهة وهذا هي الاستعارة التمثيليّة، ولك أن تقول تشبيه الجدّ بإنسان ذي ساق استعارة بالكناية وإثبات الساق له استعارة تخييليّة والتشمير استعارة ترشيحيّة. قوله «إلى اقتناء» متعلّق بـ«شمّرت» لتضمينه معنى الميل أي: شمّرت مائلاً إلى اكتساب إلخ، والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يدّخر لوقت الحاجة، وإضافة الذخائر إلى العلوم بيانيّة أو تشبيهيّة.

(٣) **قوله:** [وافتلاذِ الأناسي من عيون اللطائف] الافتلاذ الأخذ، والأناسي جمع إنسان العين وهو المثال الذي يرى في سواده، والمراد به هنا المسائل الدقيقة، وتشبيه اللطائف بإنسان استعارة بالكناية وإثبات العيون لها استعارة تخييليّة وإثبات الأناسي استعارة ترشيحيّة.

(٤) **قوله:** [أراجع إلخ] ترك العطف لكونه بياناً لما قبله، وفي إيراد «أراجع» و«أباحث» دلالة على أنّ الرجوع والبحث من الجانبين وفيه إشارة إلى ذكاوته وهو تحديث بالنعمة، والمراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين السمنائي وبهاء الدين الحلواني، والإضافة في «مضماره» و«بحاره» بيانيّة.

(٥) **قوله:** [على غرر الفرائد] الغرر جمع الغرّة بمعنى الواضح، والفرائد جمع فريدة وهي الدرّة الكبيرة الثمينة والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: على فرائده الواضحة أي: على مسائله الشريفة.

بحاره، وكثيراً مّا كان يخالج قلبي أنْ أشرح[(١)] كتاب "تلخيص المفتاح" المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين أكمل المتبحّرين جلال الملّة والدين محمّد بن عبد الرحمن القزوينيّ[(٢)] الخطيب بجامع دِمَشْق، أفاض الله عليه شآبيب الغُفران وأسكنه فراديس الجِنان، إذ قد وجدته[(٣)] مختصراً جامعاً لغرر أصول هذا الفنّ وقواعده، حاوياً لنُكَت مسائله وعوائده، محتوياً[(٤)] على حقائق هي لباب آراءِ المتقدّمين، منطوياً على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين، مائلاً عن غاية الإطناب ونهاية الإيجاز، لائحاً عليه مخائلُ السّحر ودلائل الإعجاز: فَفِيْ كُلِّ لَفْظٍ[(٥)] مِنْهُ رَوْضٌ مِنَ الْمُنَى * وَفِيْ

---

(١) **قوله:** [يخالج قلبي أن أشرح إلخ] أي: كان يتحرّك قلبي في أن أشرح إلخ أو كان يتحرّك في قلبي أن أشرح إلخ. قوله «المنسوب» الأولى حذفه لأنه يوجب الريبة في كونه تصنيفاً له. قوله «قدوة الأنام» القدوة من يقتدى به. قوله «المتبحِّرين» أي: المتعمِّقين في العلم.

(٢) **قوله:** [القزوينيّ] نسبة إلى "قَزْوِين" من بلاد الجبل ثغر الديلم. قوله «دِمَشْق» بكسر الدال وفتح الميم وهو أفصح من الكسرتين. قوله «أفاض الله إلخ» جملة معترض للدعاء. قوله «شآبيب الغفران» الشآبيب جمع شوبوب وهو الدفعة من المطر وغيره، والغفران التغطية، والإضافة تشبيهيّة. قوله «وأسكنه فراديس الجِنان» الفراديس جمع الفردوس وهو البستان الذي يجمع الكرم والنخل، والجِنان جمع الجنّة وهي البستان أي: وجعل أعلى درجات الجنان سكنى له.

(٣) **قوله:** [إذ قد وجدته إلخ] تعليل لقوله «كثيراً مّا كان يخالج قلبي في أن أشرح "تلخيص المفتاح"». قوله «لغرر أصول هذا الفنّ» الغرر جمع الغرّة بمعنى الواضح، والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: لأصول هذا الفنّ الواضحة. قوله «وقواعده» عطف تفسير. قوله «حاوياً» أي: جامعاً. قوله «لنُكَت مسائله» أي: لمسائله الدقيقة. قوله «وعوائده» العوائد جمع عائدة وهي المنفعة.

(٤) **قوله:** [محتوياً] أي: مشتملاً. قوله «حقائق» أي: مسائل. قوله «لباب» أي: خلاصة. قوله «منطوياً» أي: مشتملاً. قوله «دقائق» جمع دقيقة والمراد به المسائل المدلَّلة. قوله «لائحاً» أي: ظاهراً. قوله «مخائل السِحر» أي: أماراته، والسِحر الأخذ وكلّ ما لطف ودقّ مأخذه فهو سِحر.

(٥) **قوله:** [ففي كلّ لفظ إلخ] البيت لرشيد الدين الوطواط يصف كتاباً أرسله إليه صديقه صدر الدين،

كُلِّ سَطْرٍ مِنْهُ عِقْدٌ مِنَ الدُرَرِ، وكان يَعُوقُني(١) عن ذلك أنّي في زمان أرى العلم قد عُطِّلت مشاهده ومعاهده، وسُدَّت مصادره وموارده(٢) وخلت دياره ومراسمه، وعفت أطلاله ومعالمه، حتّى أشفتْ(٣) شموس الفضل على الأفول، واستوطن الأفاضل زوايا الخمول، يتلهّفون من اندراس أطلال العلوم والفضائل، ويتأسّفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل، وهكذا(٤) يذهب الزّمان على العَبر ويفني العلم فيه ويدرس الأثر، لكنّي(٥) لمّا

قوله «منه» الضمير في الأصل راجع إلى الكتاب المذكور في البيت السابق وأرجعه الشارح إلى "تلخيص المفتاح". قوله «المُنَى» أي: التمنّي.

(١) **قوله:** [وكان يعوقني إلخ] عطف على قوله «كان يخالج»، والعوق المنع. قوله «عن ذلك» أي: عن أن أشرح. قوله «قد عُطِّلت إلخ» التعطيل التفريغ، والمشاهد جمع المشهد بمعنى المحضر، والمعاهد جمع المعهد بمعنى الموضع الذي يُعهَد به شيء ويُعرَف، والمراد بهما العلماء والمدارس أو الكتب، ولا يخفى أنّ مثل هذه الشكايات قد جرت عادة العلماء بها لأنّ الجهل في كلّ زمان قد غلب على العلم لكنّ بعض الشكايات تكون مبنيّةً على الحقيقة وبعضها على المبالغة.

(٢) **قوله:** [مصادره إلخ] المصادر جمع المصدر بمعنى المرجع، والموارد جمع المورد بمعنى موضع الورود، والمراد بهما المعلِّمون والمتعلِّمون. قوله «ومراسمه» مراسم الشيء محالّ آثاره. قوله «وعفت» أي: اندرست. قوله «أطلاله» جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار الدار.

(٣) **قوله:** [حتّى أشفت إلخ] أي: حتّى قربت، والمراد بشموس الفضل العلماء. قوله «على الأفول» أي: الغروب. قوله «واستوطن» أي: اتّخذ الوطن. قوله «زوايا الخمول» الزوايا جمع زاوية وهي بالأردوية «گوشہ»، والخمول ضدّ الشهرة، والإضافة من قبيل «لجين الماء». قوله «يتلهّفون» أي: يتحسّرون.

(٤) **قوله:** [وهكذا إلخ] يريد أنّ ما ذكره من انعكاس أحوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصاً بهذا الزمان بل هو أمر مستمرّ بل مترقّ. وقوله «على العَبر» جمع عبرة وهو الدمع، و«على» بمعنى «مع» كما في قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ [البقرة:١٧٧] فالمعنى يذهب الزمان مصحوباً مع الدموع أي: باكياً.

(٥) **قوله:** [لكنّي إلخ] لمّا أشعر ما ذكره بأنه لا يُقدِم على الشرح استدركه بقوله «لكنّي إلخ». قوله «رغبات المحصِّلين» الرغبة الإرادة مع الرضاء من «رغب في الشيء»، وتعديته بـ«على» لتضمينه معنى الاستعلاء. قوله «هذا الكتاب» أي: كتاب "تلخيص المفتاح". قوله «وتحصيلِه» عطف تفسير، وفيه

رأيتُ توفّرَ رغبات المحصّلين على تعلّمِ هذا الكتاب وتحصيلِه، وامتدادَ أعناقهم نحوَ الإحاطة بجُمَله وتفاصيله، وأكثرهم قد حرموا(١) توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويّات الرموز والأسرار، إذ لم يقع(٢) له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار، ترى بعض متعاطيه(٣) قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال، من غير أن يكون لهم اطّلاع على حقيقة الحال، وبعضهم قد تصدَّوا لسُلوك طرائقه(٤) من غير دليل، فأضلّوا كثيراً وضلّوا عن سواء السبيل، اختلستُ(٥) من أثناء التحصيل فُرَصاً، مع ما أتجرّع من الزمان غُصَصاً،

أنّ هذا مناف لما ذكر سابقاً من تعطيل المشاهد والمعاهد، والجواب أنه مبالغة في عدم توجّه الناس إلى هذا الفنّ لا التعطيل في الحقيقة. قوله «وامتدادَ» عطف على قوله «توفّرَ»، وهذا كناية عن كمال ميلهم. قوله «بجُمَله» جمع جملة بمعنى الإجمال، والإجمال والتفصيل بمعنى المُجمَل والمفصَّل.

(١) **قوله:** [وأكثرهم قد حرموا] أي: منعوا، والتوفيق جعل الأسباب موافقة للمطلوب الخير. قوله «من مطويّات الرموز» بيان لـ«ما»، والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: من الرموز المطويّات، ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الخَفاء. قوله «والأسرار» عطف تفسير.

(٢) **قوله:** [إذ لم يقع إلخ] علّة لقوله «قد حرموا إلخ»، والمقصود بالنفي هو القيد أي: وإن وقع له شروح لكن لم يقع له شرح يكشف إلخ. قوله «عن وجوه إلخ» شبّه لطائف المتن بالخرائد أي: بالعَذارَى، فذكر الخرائد استعارة مصرّحة وإثبات الوجوه لها استعارة تخييليّة وذكر الأستار استعارة مرشَّحة.

(٣) **قوله:** [ترى بعض متعاطيه إلخ] أي: بعض آخذيه، هذا استيناف بيانيّ كأنه قيل كيف حرموا توفيق الاهتداء إلى رموز الكتاب. قوله «قد اكتفوا» جمع الفعل المسند إلى ضمير «بعض» ميلاً إلى المعنى كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء:٣٣].

(٤) **قوله:** [لسلوك طرائقه إلخ] الطرائق جمع طريقة بمعنى المذهب والمراد به ألفاظ الكتاب وعباراته، فقد شبّه ألفاظَه بالطرق والمحصِّلين بالسالكين والشرحَ الكاشفَ عن اللطائف بالدليل. قوله «فأضلّوا كثيراً وضلّوا إلخ» فيه أنّ الضلال مقدّم على الإضلال وجوداً فكان ينبغي تقديمه عليه ذكراً ليوافق الوضع الطبع، والجواب أنه اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧] وفيه رعاية السجع مع قوله «دليل».

(٥) **قوله:** [اختلست إلخ] أي: أذهبت إلخ جواب «لمّا». قوله «فُرَصاً» جمع «فرصة» وهي حصّة من

فطفقتُ أقتحم[(١)] موارد السَّهر غائصاً في لُجَج الأفكار، وألتقط فرائد الفكر من مَطارح الأنظار، وبذلتُ الجُهدَ[(٢)] في مراجَعةِ الفُضَلاء المشار إليهم بالبَنان، ومُمارَسةِ الكتب المصنّفة في فنّ البيان، لا سيّما "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، فلقد تناهيتُ[(٣)] في تصفّحهما غاية الوسع والطاقة، ثُمّ جمعتُ[(٤)] لشرح هذا الكتاب ما يُذلِّلُ صِعابَ عَويصاته الآبِيَة، ويُسهِّل طريق الوصول إلى ذخائر كنوزه[(٥)] المخفيّة، وأودعتُه فرائد نفيسة وُشِّحت بها كتب القُدَماء،

الزمان يقتدر الإنسان فيها على تحصيل المقصود. قوله «مع ما أتجرّع» «ما» فيه مصدريّة، والتجرّع الشرب شيئاً فشيئاً. قوله «غُصَصاً» جمع الغصّة وهي كلّ شيء يتوقّف في الحلق ولا ينحدر، والغصصُ هنا كناية عن الحوادث وتجرُّعُها كناية عن تحمّلها أي: مع تحمّلي حوادث الزمان.

(١) **قوله:** [**فطفقت أقتحم إلخ**] أي: فشرعت أدخل إلخ، وموارد السهر مواضع ينبغي أن يسهر الطالب فيها فيفوز بالمقصود. قوله «غائصاً في لُجَج الأفكار» تشبيه الأفكار بالبحار استعارة بالكناية وإثبات اللجج لها استعارة تخييليّة وذكر الغوص استعارة ترشيحيّة. قوله «فرائد الفكر» أي: نتائجه الشبيهة بالدرر الكبيرة. قوله «مطارح» جمع المطرح وهو المَرْمَى.

(٢) **قوله:** [**وبذلتُ الجُهدَ إلخ**] أي: وصرفت الاجتهاد إلخ. قوله «المشار إلخ» صفة للفضلاء كناية عن كمالهم في الفنّ وشهرتهم، والبنان أطراف الأصابع واحدها بنانة، وفي «البنان» و«البيان» تجنيس خطّي. قوله «"دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"» كتابان للشيخ عبد القاهر الجُرجانيّ.

(٣) **قوله:** [**تناهيت إلخ**] التناهي البلوغ إلى النهاية فقوله بعد «غاية الوسع» مبنيّ على تجريد التناهي عن معنى النهاية فهو بمعنى البلوغ فقط. و«التصفّح» النظر في الصفحات. قوله «والطاقة» عطف تفسير.

(٤) **قوله:** [**ثمّ جمعت**] عطف على قوله «اختلست»، و«ثمّ» لاستبعاد جمع ما جمعه لأنّ مثل هذا الشرح يحتاج إلى فراغ البال. قوله «ما يذلِّل» أي: ما يُليِّن. قوله «صِعاب عويصاته» فيه أنّ الصعاب جمع الصعب وهو المشكل والعويصات جمع العويص وهو المشكل أيضاً فالإضافة فيه من إضافة الشيء إلى نفسه وقد منعها البصريون وإن جوّزه الكوفيّون، والجواب أنّ المراد بالعويصات ما ينتهي في الإشكال إلى الغاية كما يدلّ عليه توصيفها بـ«الآبية» أي: الممتنعة عن الحلّ، فالإضافة بيانيّة.

(٥) **قوله:** [**ذخائر كنوزه**] المراد بذخائر كنوز الكتاب معانيه، وتوصيف الكنوز بقوله «المخفيّة» للمبالغة في الخَفاء إذ الكنز إنّما يكون مخفيًّا. قوله «وأودعته» أي: أودعت في الشرح. قوله «وُشِّحت بها»

وفوائد شريفة سَمَحَت بها أذهان الأذكياء، وغرائب نُكَت[(١)] اهتديتُ إليها بنور التوفيق، ولطائف فقر اتخذتُها من عين التحقيق، وتمسّكتُ في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف، وتجنّبتُ في ردّ ما أورد عليه من مذهب البغي والاعتساف، وأشرتُ إلى حلّ[(٢)] أكثر غوامض "المفتاح" و"الإيضاح" ونبّهتُ على بعض ما وقع من التسامُح للفاضل العلامة في "شرح المفتاح"، وأَوْمَأتُ[(٣)] إلى مواضع زلّت فيها أقدام الآخذين في هذه الصّناعة، وأغمضتُ عمّا وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة، ورفضتُ التأسّيَ بجماعةٍ[(٤)] حظروا تحقيق

أي: زُيِّنت بتلك الفرائد. قوله «سَمَحَت بها» أي: جادت بتلك الفوائد.

(١) **قوله:** [وغرائب نُكَت] من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: ونُكَتاً غريبةً، وكذا قوله «ولطائف فِقَر»، والفِقَر جمع الفقرة وهي في الأصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر استعيرت لقطعة من الكلام. قوله «من عين التحقيق» أي: لا من الظنّ والتخمين. قوله «وتمسّكت» أي: واعتصمت. قوله «اعتراضاته» أي: اعتراضات الماتن على السكّاكي. قوله «وتجنّبت» أي: تباعدت. قوله «في ردّ إلخ» أي: في ردّ اعتراضات أوردت من الشارحين على الماتن. قوله «من مذهب البغي» أي: من طريق التعدّي والمكابرة، متعلّق بـ«تجنّبت». قوله «والاعتساف» أي: والمشي على غير الطريق.

(٢) **قوله:** [وأشرت إلى حلّ إلخ] وذلك لأنّ الشارح وإن كان بصدد شرح "التلخيص" وتوضيحه لكن لمّا كان "المفتاح" مأخذاً له و"الإيضاح" كالشرح له ناسب أن يحلّ بعض مواضعهما المشكلة.

(٣) **قوله:** [وأَوْمَأتُ إلخ] الإيماء الإشارة بالشفة أو الحاجب أي: وبيّنت خطأهم بالإشارة بدون التصريح، والمراد بالآخذين في هذه الصناعة علماء علم البيان. قوله «وأغمضتُ عمّا إلخ» أي: عن أخطاء وقعت لبعض شارحي "التلخيص" من غير علم، ووجه الإغماض عنها أنّ قدر المقالة بقدر صاحبها فلمّا كان صاحبها لا بضاعة له لا يعبأ بمقالته.

(٤) **قوله:** [ورفضتُ التأسّيَ إلخ] أي: وتركت الاقتداء. قوله «حظروا تحقيق الواجبات» أي: مُنِعُوا من تحقيقها، أو حَرَّمُوا تحقيقها على أنفسهم. قوله «وما فرضت» أي: وما أوجبت. قوله «سنّتهم» أي: سلوكَ طريقتهم. قوله «في تطويل الواضحات» فإنّ الواضح لا يحتاج إلى البيان فضلاً عن التطويل، وفي الجمع بين الفرض والواجب والسنّة والجماعة والرفض والحظر صنعة مراعاة النظير مع الإيهام.

الواجبات، وما فرضتُ على نفسي سنّتَهم في تطويل الواضحات، وحين فرغتُ(١) عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف: رَمَانِي الدَّهْرُ بِالْأَرْزَاءِ(٢) حَتَّى * فُؤَادِيْ فِيْ غِشَاءٍ مِنْ نِبَالِ * فَصِرْتُ إِذَا أَصَابَتْنِيْ سِهَامٌ * تَكَسَّرَتِ النِّصَالُ عَلَى النِّصَالِ، وذلك(٣) من توارد الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان عند تلاطم أمواج الفتن في ديار "خراسان" لا سيّما: دِيَارٌ بِهَا حَلَّ الشَّبَابُ تَمِيْمَتِي(٤) * وَأَوَّلُ أَرْضٍ مَسَّ جِلْدِيْ تُرَابُهَا، فلقد(٥) جرّد الدّهر على أهاليها سيف العدوان، وأباد مَن كان فيها من السكّان، فلم يدع(٦) من أوطانها إلاّ دِمنة

---

(١) **قوله:** [وحين فرغتُ إلخ] «حين» ظرف مضاف إلى ما بعده، وعامله قوله «رماني الدهر إلخ»، وتسويد الصحائف كناية عن كتابتها، وهذا شروع في سبب وقوع الفصل الكثير بين تسويد هذا الشرح وتبييضه أي: بين كتابته وتصحيحه وترتيبه.

(٢) **قوله:** [رَمَانِي الدَّهْرُ بِالْأَرْزَاءِ إلخ] نسبة الحوادث إلى الدهر من المواريث القديمة للشعراء ولم ينكره أحد من المتشرِّعة إذ حقيقته غير مرادة، والأرزاء جمع رُزْء وهو المصيبة، والغِشاء الغطاء، والنبال جمع نبل وهي السهام، والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكّين والرمح، يقول رماني دهري بسهام المصائب حتّى غطت قلبي بحيث صرت لو رميت بالسهام لم تصل إليّ بل ينكسر نصالها على النصال الثابتة في قلبي قبل وصولها إليّ.

(٣) **قوله:** [وذلك] أي: والرمي المذكور، والتوارد التعاقب، وتفاقم المصائب عظمتها، العشائر جمع عشيرة وهي القبيلة، والإخوان جمع الأخ، واللام فيهما عوض عن المضاف إليه أي: عشائري وإخواني، وتلاطم أمواج الفتن ضرب بعضها بعضاً، وتشبيه الفتن بالبحر استعارة بالكناية وإثبات الأمواج لها استعارة تخييليّة وذكر التلاطم استعارة ترشيحيّة.

(٤) **قوله:** [تَمِيْمَتِيْ] التميمة التعويذ الذي يجعل في عنق الصبيّ لئلاّ يخاف، وحلّ الشباب إيّاها في تلك الديار كناية عن إقامته إلى وقت الشباب فيها، ومسّ التراب جلده كناية عن تولّده هناك.

(٥) **قوله:** [فَلَقَدْ إلخ] في موقع التعليل لما سبق، واللام لتوطئة القسم، والأهالي جمع أهلة بمعنى الأهل، والإضافة في «سيف العدوان» بيانيّة، والإبادة الإهلاك.

(٦) **قوله:** [فلم يدع إلخ] أي: فلم يترك من عمرانها إلاّ دِمنة وهي آثار الدار. «أمّ أوفى» اسم الحبيبة، وهذه

لم تتكلّم من أمّ أَوْفَى ولم يبقَ من حزبها إلاّ قوم ببَلْدَحَ عَجْفَى: كَأَنْ لَمْ يَكُنْ[١] بَيْنَ الْحَجُوْنِ إِلَى الصَّفَا * أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ فطرحتُ الأوراق في زوايا الهجران[٢]، ونسجتْ عليها عناكب النسيان، وضربتُ بيني وبينها حجاباً مستوراً، وجعلتُها كأنْ لم يكن شيئاً مذكوراً، وإلى الله المُشتكَى[٣] من دهر إذا أساء أصرّ على إساءته، وإن أحسن ندِم عليه من ساعته، ثُمّ ألجأني[٤] فرط الملال وضيق البال إلى أن تلفظني أرض إلى أرض

الفقرة تلميح إلى مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى: أَ مِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمْ * بِحَوْمَانَةِ الدَرَاجِ فَالْمُتَثَلَّمِ. «بلدح» اسم موضع غير منصرف للعلميّة والتأنيث بتأويل البقعة. «عَجْفَى» أي: ضعفاء، جمع عجيف كمرضى ومريض، صفةُ «قوم»، ومن أمثالهم في التحزّن على الأقارب: «لَكِنْ بِبَلْدَحَ قَوْمٌ عَجْفَى».

(١) **قوله:** [كَأَنْ لَمْ يَكُنْ إلخ] البيت لعمرو بن الحارث قاله تحزّناً بعد ما نُفِيَ مع عشيرته من مكّة شرّفها الله إلى اليمن، والحَجون جبل بأسفل مكّة، والصفا في الأصل الحجر الصاب وروي أنّ آدم صفيّ الله على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام نزل عليه فاشتقّ اسمه من اسمه، والأنيس المونس، والسمر محركة الحديث في الليل، يقول دخلت أماكن الحَجون منتهيةً إلى الصفا كأن لم يكن بينها ما يونس به ولم يتحدّث فيها بالليل متحدِّث، وكان من عادة العرب الحديث بالليل.

(٢) **قوله:** [زوايا الهجران] الإضافة من قبيل «لجين الماء»، وكذا في قوله «عناكب النسيان». قوله «حجاباً مستوراً» من قبيل «سَيل مُفعَم» ممّا بني للمفعول وأسند إلى الفاعل فإنّ الحجاب ساتر لا مستور، ويجوز أن يراد مبالغة أنه حجاب من دونه حجاب فهو مستور بغيره. قوله «كأن لم يكن شيئاً مذكوراً» اقتباس من آية ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الدهر:١].

(٣) **قوله:** [وإلى الله المُشتكَى] أي: الشكاية، وتقديم «إلى الله» للحصر، والشكاية إلى الله لا ينافي الصبر قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ﴾ [يوسف:٨٦]، وإنّما ينافيه الشكاية إلى الناس. قوله «إذا أساء إلخ» في اختيار «إذَا» في الإساءة و«إنْ» في الإحسان إيماء إلى أنّ الأولى مقطوعة من الدهر والثاني مشكوك. قوله «ندِم عليه من ساعته» أي: ندِم على إحسانه على الفور، وهذا كناية عن عدم ثبات إحسانه.

(٤) **قوله:** [ثمّ ألجأني إلخ] عطف على «رماني» أو على «طرحت»، والإلجاء الاضطراب. قوله «إلى أن تلفظني إلخ» أي: إلى أن أنتقل من أرض إلى أرض. قوله «ويجرّني إلخ» أي: وإلى أن يدفعني مكان مرفوع إلى مكان منخفض، وهذا مرادف لما قبله، ولا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجرّ والرفع

ويجرّني رفعٌ إلى خفض حتّى أنختُ[١] بمحروسة هراة حماها الله عن الآفات، ففتح الله عَيَنَيَّ منها على جنّة النعيم بلدة طيّبة ومقام كريم: لَقَدْ جُمِعَتْ فِيْهَا الْمَحَاسِنُ كُلُّهَا * وَأَحْسَنُهَا الْإِيْمَانُ وَالْيُمْنُ وَالْأَمْنُ فشاهدتُ أنْ قد سَطعتْ[٢] أنوار العلم والهداية، وخمِدت نِيران الجهل والغَواية، وظَلّ ظِلُّ المُلْك ممدوداً[٣] ولِواءُ الشرع بالعِزّ معقوداً، وعاد[٤] عُود الإسلام إلى رُوائه، وآض روض الفضل إلى مائه، ونُظِم[٥] شمل الخلائق بعد الشَتات،

والخفض فإنّه تلازم شعريّ وهو من المحسِّنات البديعيّة.

(١) **قوله:** [حتّى أنختُ إلخ] من «أنختُ الجمل فاستناخ» فالمفعول محذوف أو متروك، والمراد به مجرّد الإقامة. قوله «هراة» وهي مدينة مشهورة بخراسان. قوله «منها» أي: من جهتها، أو «مِنْ» فيه تجريديّة كما في «رأيت من زيد أسداً». قوله «بلدة» بدل من «جنّة النعيم» أو عطف بيان له جيء به للمدح لا لإيضاح المتبوع. قوله «كريم» من «كرُم الرجل» ووصف المقام به مجازيّ أي: كريم أهله، أو من «كرمت الأرض» إذا زكى زرعها.

(٢) **قوله:** [سَطعتْ] أي: ارتفعتْ. قوله «أنوار العلم» شبّه العلم والهداية بالأنوار في الإصلاح وأضاف المشبّه به إلى المشبّه كما في «لجين الماء». قوله «وخمِدتْ» أي: طفِئتْ. قوله «نيران الجهل» النيران جمع النار، والإضافة من قبيل «ذهب الأصيل»، والغواية سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب.

(٣) **قوله:** [وظَلّ ظِلُّ المُلْك ممدوداً] المُلك بالضمّ فالسكون المملكة شبّه المُلْك بشجرة مكنيّة وأثبت له الظلّ تخييلاً، ويحتمل أن يكون الملك بالفتح فالكسر شبّه المَلِك بالظِلّ في الراحة وأضاف المشبّه به إلى المشبّه أي: وصار راحته منبسطة وشاملة لجميع الأنام. قوله «ولِواءُ الشرع» عطف على «ظِلُّ المُلْك» واللواء الراية، والشرع الإظهار والمراد به الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبيّ عليه الصلاة والسلام. قوله «بالعزّ» أي: بالغلبة، متعلّق بقوله «معقوداً» أي: مربوطاً محكماً.

(٤) **قوله:** [وعاد إلخ] من العَود وهو الرجوع، والعُود الخشب، والرُواء المنظر الحسن، وتشبيه الإسلام بالشجرة استعارة مكنيّة وإثبات العُود له تخييليّة وذكر الرُواء ترشيحيّة. قوله «وآض» أي: وعاد. قوله «روض الفضل» الإضافة من قبيل «لجين الماء».

(٥) **قوله:** [ونُظِم إلخ] أي: وجُمِع، والشمل ما تشتّت من الأمر وما اجتمع أيضاً فهو من الأضداد، والأظهر هنا المعنى الثاني، والشَتات التفرّق، ووصل الحبل هو الاتّفاق، والبتات القطع.

ووُصِل حبلهم عقيبَ البَنات، واستظلّ الأنام بظِلال العدل[١] والإحسان، وارتبعوا في رياض الأمن والأمان، كلّ ذلك[٢] بميامن دولة سلطانِ الإسلام، ظلّ الله على الأنام، مالكِ رقاب الأمم، خليفةِ الله في العالَم، حامي بلاد أهل الإيمان، ماحي آثار الكفر والطغيان، ناصرِ الشريعة القويمة، سالكِ الطريقة المستقيمة، باسطِ مهاد العدل[٣] والإنصاف، هادمِ أساس الجور والاعتساف، والي[٤] لِواء الولاية في الآفاق، مالكِ سرير الخلافة بالاستحقاق، المجتهدِ في نصب سُرادق الأمن والأمان، الممتثلِ لنصّ ﴿إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، الخالصِ طويّتُه في إعلاء كلمة الله، الصادقِ نيّتُه في إحياء سُنّة رسول الله. شعر: خَلِيْفَةٌ[٥]

---

(١) **قوله:** [بظلال العدل] الإضافة تشبيهيّة، وتشبيه العدل بالشجرة بجامع الإراحة استعارة بالكناية وإثبات الظلال له استعارة تخييليّة وذكر الاستظلال استعارة ترشيحيّة. قوله «وارتبعوا» أي: وأخذوا ربعهم أي: منزلهم ودارهم، وإضافة الرياض إلى الأمن بيانيّة.

(٢) **قوله:** [كلّ ذلك] أي: كلّ ما ذكر من السطوع والخمود والاستظلال والارتباع وغيرها. والميامن جمع يمن وهو البركة. والدولة اسم لما يتداول بين الناس مرّة لهذا ومرّة لذلك. قوله «ظلّ الله على الأنام» فيه تلميح إلى قوله عليه السلام: «إنّ السلطان ظلّ الله في الأرض» والمراد بظلّ الله رحمته. قوله «خليفةِ الله في العالم» أي: مُجرِ أحكامَه في العالم.

(٣) **قوله:** [باسطِ مِهاد العدل] أي: مُمهِّد فرش العدل، وإضافة المهاد إلى العدل بيانيّة. قوله «والإنصاف» عطف تفسير. والأساس أصل البناء، والجور الميل عن الحقّ. قوله «والاعتساف» عطف تفسير.

(٤) **قوله:** [والي إلخ] الوالي المالك. و«الآفاق» نواحي الأرض جمع الأفق، وهي كناية عن جميع الأرض. قوله «بالاستحقاق» أي: لا بالقهرِ وغيرِ الحقّ، متعلّق بـ«مالك». قوله «في نصب سُرادق الأمن» النصب الإقامة، والسرادق واحد السرادقات وهي التي تُمَدّ فوق صحن الدار، وإضافته إلى الأمن بيانيّة. قوله «الخالص طويّته» الطويّة الضمير، وإعلاء كلمة الله عبارة عن تنفيذ أحكامه.

(٥) **قوله:** [خَلِيْفَةٌ إلخ] أي: هو خليفة، والخليفة في الأصل كلّ من خلف غيره في أمر من الأمور وقام مقامه ثمّ جُعِل اسماً لمن خلف غيره في المُلك، والتاء فيه للنقل من الوصفيّة إلى الاسميّة لا للتأنيث. قوله «مَلِكَ الآفَاقَ سَطْوَتُهُ» السطوة القهر وإسناد «مَلِكَ» إليها مجازيّ من قبيل الإسناد إلى السبب. قوله «وَالْحَقَّ»

مَلِكَ الآفَاقَ سَطْوَتُهُ * وَالْحَقَّ كَانَ مَدَاهُ أَيَّةً سَلَكَا * يَحُوْمُ[(١)] حَوْلَ ذُرَاهُ الْعَالِمُوْنَ كَمَا * تَرَى الْحَجِيْجَ بِبَيْتِ اللهِ مُعْتَرِكَا * يُحْيِي[(٢)] نَسِيْمُ رِضًا مِنْهُ الزَّمَانَ وَكَمْ * مُكَافِحٍ بِلَظًى مِنْ سُخْطِهِ هَلَكَا * أَطَارَ[(٣)] صَاعِقَةً مِنْ نَصْلِهِ فَبِهَا * إِلَى السِّمَاكِ لِوَاءُ الشَّرْعِ قَدْ سَمَكَا * وَصَادَفَ[(٤)] الرُّشْدَ مِنْهَا كُلُّ مُعْتَسِفٍ * قَدْ كَانَ فِي ظُلُمَاتِ الْغَيِّ مُنْهَمِكَا * فَالدِّيْنُ صَارَ قَرِيْرَ الْعَيْنِ[(٥)] مُبْتَسِماً * وَالْمَلِكُ أَقْبَلَ بِالإِقْبَالِ مُمْتَسِكَا * ....

خبر لـ«كَانَ» قدّم للحصر، والمُدَى الغاية، و«أَيَّةً» تأنيث «أيّ» والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه أي: أَيَّةَ جهة سلك كان غاية سلوكه هو إظهار الحقّ، والألف في «سَلَكَا» للإشباع.

(١) **قوله:** [يَحُوْمُ إلخ] أي: يجول إلخ، والذُرَى معظّم كلّ شيء والمراد هنا القصر المرتفع. قوله «كما ترى إلخ» الخطاب عامّ لكلّ من يتأتّى منه الرؤية، والحجيج اسم الجمع للحاجّ فجاز عود الضمير إليه مفرداً مذكّراً، والاعتراك الازدحام يعني أنّ حومان العلماء حول قصره المرتفع مثل حومان الحجّاج حول البيت وقت رؤيتهم مزدحمين، ثمّ حومان العلماء حول قصر الخليفة يدلّ على محبّته إيّاهم.

(٢) **قوله:** [يُحْيِي إلخ] الإحياء إعطاء الحياة، والنسيم الريح الطيّبة وإضافته إلى الرضى تشبيهيّة بيانيّة والمراد بإحيائه الزمانَ إعطاء نضارته بإفادته الخيرات إلى أهله، و«كَمْ» خبريّة مفيدة للتكثير، والمُكَافِحُ في الأصل المستقبلُ بوجهه ليس دونه ترس في الحرب والمراد به المُعارِض، واللظى النار والباء سببيّة متعلّقة بـ«هَلَكَ»، والسُخْطُ الغضب و«مِنْ سُخْطِهِ» صفة لـ«لَظًى».

(٣) **قوله:** [أَطَارَ إلخ] من الإطارة وهي الإثارة، وفاعله ضمير مستتر للممدوح، والصاعقة نار السماء وهو مفعول «أَطَارَ»، والنصل حديدة السيف ونحوه، والباء سببيّة وضميرها للصاعقة. قوله «إِلَى السِّمَاكِ» متعلّق بـ«سَمَكَا» أي: ارتفع، والسِمَاك اسم لكوكبين أحدهما السماك الأعزل والآخر السماك الرامح.

(٤) **قوله:** [وَصَادَفَ إلخ] أي: ووجد الهدايةَ، و«مِنْ» سببيّة وضميرها للصاعقة، والمُعْتَسِفُ المائل عن الحقّ، و«كَانَ» إمّا تامّة فاعلها ضمير مستتر و«فِي ظُلُمَاتِ الْغَيِّ» متعلّق بها و«مُنْهَمِكَا» حال من الفاعل، أو ناقصة فيكون «مُنْهَمِكَا» خبرها، وإضافة الظلمات إلى الغيّ تشبيهيّة بيانيّة.

(٥) **قوله:** [فَالدِّيْنُ صَارَ قَرِيْرَ الْعَيْنِ] أي: صار باردًا عينُه، وتشبيه الدين في النفس بذي العين استعارة بالكناية وإثبات العين له استعارة تخييليّة وذكر القرّة استعارة ترشيحيّة. قوله «مُبْتَسِماً» خبر ثان لـ«صَارَ»، والابتسام أوّل مراتب الضحك. قوله «بالإقبال» أي: بالدولة والعزّ، متعلّق بـ«مُمْتَسِكَا» أي: متشبّثاً.

عَلاَ[١] فَأَصْبَحَ يَدْعُوْهُ الْوَرَى مَلِكَا * وَرَيْثَمَا فَتَحُوْا عَيْناً غَدَا مَلَكَا * وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله، معزّ الخلق والدُّنيا والدين، غِياث[٢] الإسلام ومُغيث المسلمين، أبو الحسين محمد كَرْتْ لا زالت أقطارُ الأرض مُشرِقةً بأنوار معدلته، وأغصانُ الخيرات مُوْرِقةً بسحائب رأفته، وهو الذي صرف عِنان العناية[٣] نحو حماية الإسلام، وشيّد بنيان الهداية أثَر ما أشرف على الانهدام، وأمطر على العالمين سحائب الإفضال والإنعام، وخصّ من بينهم العالِمين بمزيد الإشبال والإكرام. شعر: أَقَامَتْ[٤] فِي الرِّقَابِ لَهُ أَيَادٍ * هِيَ الأَطْوَاقُ

---

(١) **قوله:** [عَلاَ إلخ] من العلاء وهو الارتفاع في الشرف والضمير للخليفة. قوله «فَأَصْبَحَ إلخ» أي: فصار الخليفة يسمّيه الناس مِلكاً. قوله «وَرَيْثَ» ظرف لغو و«مَا» مصدريّة أي: ساعة فتحهم عيناً، ولا يخفى ما فيه من اللطافة حيث يجوز أن يراد بفتح العين المعنى اللغويّ وهو «پلک چشم وا كردن» والمعنى: أنّ الممدوح مِلك من الأناس لكن إن فتح الناس أعينهم وتفكّروا في صفاته لظنّوا أنه ملَك من الملائكة فهو مِلك ذاتاً وملَك صفةً، ويجوز أن يراد المعنى الاصطلاحيّ أي: إن فتحوا عين كلمة «مِلك» صار «ملَكاً».

(٢) **قوله:** [غِياث] اسم من «أغاثه إغاثة»، أصله «غِواث»، و«كَرْتْ» بفتح الكاف وسكون الراءِ والتاءِ لقب دالّ على التعظيم في عرفهم. و«الأقطار» جمع قطر وهو الناحية، وإضافة الأنوار والأغصان والسحائب تشبيهيّة بيانيّة من قبيل «لجين الماء» أو شبّه عدله بالشمس وخيراته بالشجر ورأفته بالسماء مكنيّة وأثبت للأوّل الأنوار وللثاني الأغصان وللثالث السحائب تخييلاً.

(٣) **قوله:** [صرف عِنان العناية إلخ] الإضافة في «عِنان العناية» و«بنيان الهداية» تشبيهيّة بيانيّة. قوله «أثَر ما أشرف» أي: عقيب القرب فـ«ما» مصدريّة، والإمطار من المطر، والسحائب جمع السحابة وإضافته إلى الإفضال تشبيهيّة وعطف الإنعام عليه تفسيريّ. قوله «بمزيد الإشبال» من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: بالإشبال الزائد، والإشبال الشفقة وعطف الإكرام عليه تفسيريّ.

(٤) **قوله:** [أَقَامَتْ إلخ] أي: دامت، واللام في «الرقاب» عوض عن المضاف إليه، والأيادي النِعَم، والأطواق جمع الطوق وهو ما استدار بالشيء، والحَمام جنس يشمل الطائر المعروف كالفاختة وغيره لكن العرف خصّه بالمعروف والمعنى: دامت نِعم الممدوح في رقاب الناس كالأطواق في أعناق الحمام فكما لا يزول الأطواق من أعناق الحمام كذلك لا يزول نعمه من رقاب الناس.

وَالنَّاسُ الْحَمَامُ فقرأتُ الحمد الله الذي أذهب عنّا الحَزَن[١]، ووسمتُ بنسيان الأحِبّة والوطَن، وصرت بعميم لطفه[٢] مغبوطاً محظوظاً وبعين عنايته ملحوظاً محفوظاً فشدّ ذلك عضُدي وهزّ من عطفي، ثُمّ هداني الله سبحانه سواء الطريق، وأفاض عليّ سِجال التوفيق[٣]، حتّى رجعتُ إلى ما جمعتُ وشمّرتُ الذَيل لتصحيحه وترتيبه، واستنهضتُ[٤] الرَّجِل والخيل في تنقيحه وتهذيبه، وأضفتُ إليه ما سمَح به[٥] في أثناء ذلك الفكرُ الفاتر، وسنَح بعون الله للنظر القاصر، فجاء بحمد الله[٦] كنزاً مدفوناً من جواهر الفوائد، وبحراً مشحوناً بنفائس

---

(١) **قوله:** [الحَزَن] كالحُزْن ضدّ السرور. قوله «ووسمتُ» أي: وصرت ذا سمة وهي العلامة، وإضافة النسيان إلى الأحِبّة من إضافة المصدر إلى المفعول، وذلك لأنّ الراحة جالب لنسيان الأحبّة.

(٢) **قوله:** [بعميم لطفه] من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: بلطفه العميم. قوله «مغبوطاً» من الغبط وهو أن يتمنّى مثل حال الغير من غير أن يراد زوالها عنه وبه يتميّز الغبط عن الحسد. قوله «محظوظاً» خبر ثان أي: ذا حَظّ. قوله «ذلك» أي: ما ذكر من عميم لطفه وغيره. قوله «وهزّ من عطفي» أي: حرّك بعض جانبي، وهو كناية عن حصول الابتهاج، ويكنّى به أيضاً عن إزالة الغفلة لأنّ الغافل ينبّه بتحريك جانبه.

(٣) **قوله:** [سِجال التوفيق] السِجال جمع سَجل وهو الدلو إذا كان فيه ماء، وإضافة السِجال إلى التوفيق لملابسة تشبيه التوفيق بالماء. قوله «حتّى رجعتُ إلى ما جمعتُ» وهي الأوراق المطروحة في زوايا الهجران، وعبارة الشرح نصّ في أنّ الخطبة إلحاقيّة بعد مدّة مديدة.

(٤) **قوله:** [واستنهضتُ] الاستِنهاض لشيء الأمر بالقيام لذلك الشيء، والرَجِل جمع راجل وهو خلاف الفارس، والخيل الفرسان الراكبون على الأفراس وهو اسم جمع لا واحد له، واستنهاض الرَجِل والخيل استعارة تمثيليّة حيث شبّه حالَه في استعانة تنقيح الكتاب بكلّ ما يمكن أن يستعان به بحال من استعان بجنده من الرَجِل والخيل فاستعمل للحالة المشبَّهة ما يستعمل للحالة المشبّه بها.

(٥) **قوله:** [ما سمَح به] أي: ما جاد به. قوله «في أثناء ذلك» أي: في أثناء التصحيح والترتيب والتنقيح والتهذيب. قوله «الفكرُ» فاعل «سمَح». قوله «الفاتر» أي: المنكسر. قوله «وسنَح» أي: وظهر.

(٦) **قوله:** [فجاء بحمد الله] أي: فجاء بحمد الله تعالى ما جمعت بعد الرجوع والترتيب والتنقيح كنزاً. قوله «مدفوناً» صفة كاشفة أو مؤكّدة. قوله «من جواهر الفوائد» بيان للكنز، وإضافة الجواهر تشبيهيّة بيانيّة. قوله «مشحوناً» أي: مملوًّا. قوله «بنفائس الفرائد» من إضافة الصفة إلى الموصوف.

الفرائد، فجعلتُه تحفةً لحضرته العليّة[(١)]، وخدمةً لسُدّته السَّنيّة، لا زالت ملجأ لطوائف الأنام، ومَلاذاً لهم من حوادث الأيّام، وحِصناً حَصيناً[(٢)] للإسلام، بالنّبيِّ وآله[(٣)] عليه وعليهم السلام، والمرجوّ من خُلاّني وخُلّص إخواني أنْ يُشيِّعوني بصالح الدعاء، ويشكروا[(٤)] لي بما عانيتُ في هذا التأليف من الكَدّ والعَناء، وإلى الله أتضرّع[(٥)] في أن ينفع به المُحصِّلينَ الذين هم للحقّ طالبون، وعن طريق العِناد ناكبون، وغرضهم تحصيل الحقّ المبين، لا تصوير الباطل بصورة اليقين، وهذا[(٦)] لعَمْري موصوف عزيز المَرام، قليل الوجود في هذه

---

(١) **قوله:** [لحضرته العليّة] حضرة الرجل قربه وفناؤه وهي كناية عن نفس الرجل، والعليّة المرتفعة، والخدمة مصدر وحملها على الكتاب مجاز، والسدّة باب الدار، والسنيّة الرفيعة.

(٢) **قوله:** [حِصناً حَصيناً] الحصن ما يتحصّن به من العدوّ ويتحفّظ به وتوصيفه بالحصين للمبالغة فإنّ العرب إذا أرادوا المبالغة في وصف شيء يشتقّون من لفظه ما يتبعونه به تأكيداً وتنبيهاً على تناهيه في ذلك الوصف، ومن ذلك قولهم: «ظلّ ظليل» و«العرب العرباء» و«شعرشاعر».

(٣) **قوله:** [بالنّبيّ وآله] أي: بوسيلة النبيّ وآله. قوله «خُلاّني» جمع الخليل وهو الصَديق. قوله «وخُلَّص» جمع الخالص، وإضافته إلى «إخواني» من إضافة الصفة إلى الموصوف، والإخوان الخُلّص الذين خلا وُدُّهم عن شوائب النفاق. قوله «أن يُشيِّعوني إلخ» أي: أن يجعلوني مصاحباً بالدعاء الصالح.

(٤) **قوله:** [ويشكروا] الشكر الثناء على المحسن بما أعطى من المعروف، والباء في «بما عانيت» للمقابلة، والمعاناة «رنج كشيدن». قوله «من الكَدّ» بيان لـ«مَا» والكدّ المشقّة. قوله «والعَناء» عطف تفسير.

(٥) **قوله:** [وإلى الله أتضرّع] التضرّع «زاري كردن»، وتقديم الجارّ والمجرور للحصر أي: لا إلى غيره. قوله «المُحصِّلينَ» أي: المريدين للتحصيل. قوله «للحقّ طالبون» تقديم الجارّ للحصر ولرعاية السجع. قوله «ناكبون» من «نكب عن الطريق» أي: عدل. قوله «المُبِين» من الإبانة وهي الظهور. قوله «لا تصوير الباطل بصورة اليقين» كما هو شأن الحاسدين والمرائين والمجادلين والمتكبِّرين.

(٦) **قوله:** [وهذا] إشارة إلى الحقّ المُبين. قوله «لعَمْري» على حذف المضاف أي: لواهب عمري، وهذا اعتراض بين المبتدأ والخبر. قوله «عزيز المَرام» العزّة خلاف الذلّ والمراد بها القلّة. والمَرام مصدر ميميّ من «رام يروم روماً» أي: الحقّ المبين قليل الطلب بل قليل الوجود في هذه الأيّام.

الأيام، فلقد[١] غلَب على الطِباع اللّددُ والعِنادُ، وفَشَا الجدال والحسَد بين العِباد، ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل، فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكّلتُ وإليه أنيب. قال المصنّف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) افتتح كتابه[٢] بعد التيمُّن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى أداءً[٣] لحقّ شيء ممّا يجب[٤] عليه من شكر نَعمائه التي تأليف هذا المختصر أثرٌ من آثارها، والحمد[٥] هو الثناء باللسان على الجميل ....

(١) **قوله:** [فلقد إلخ] الفاء للتعليل، والطِباع جمع الطبيعة، واللّددُ شدّة الخصومة، والعِنادُ العداوة، قوله «وفَشَا» أي: وشاع، والجدال الخصومة والحسد تمنّي زوال النعمة من الغير وهو حرام.

(٢) **قوله:** [افتتح كتابه] أي: صدّر كتابَه المقدَّر في الذهن إن كانت الخطبة ابتدائيّة أو كتابَه المحقَّق إن كانت إلحاقيّة. قوله «بعد التيمّن بالتسمية» أي: بعد الافتتاح بها، وفيه إشارة إلى أنّ الافتتاح بالتسمية للتيمّن والتبرّك سواء كانت الباء للملابسة أو للاستعانة أو جعلت صلة للفعل المقدّر. قوله «بحمد الله» متعلِّق بـ«افتتح» ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التيمّن بالتسمية ذكرُه عقيبَها مقدَّماً على ما سواهما.

(٣) **قوله:** [أداءً إلخ] علّة للافتتاح بحمد الله، وجَعَله علّة له نظراً إلى كونه نصب عين المصـ حيث قال: «على ما أنعم» وإلاّ ففي الافتتاح المذكور اقتداءٌ بأسلوب الكتاب الحميد وامتثالٌ لحديثي الابتداء بالتسمية والتحميد وعملٌ بما شاع بين علماء المجيد، وإنّما قال «شيء» بلفظ التقليل لأنّ أداء حقّ الشكر كما وجب ممّا ليس في وسع العباد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوْا نِعْمَتَ اللهِ لَا تُحْصُوْهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

(٤) **قوله:** [ممّا يجب] إن كانت «مَا» موصوفة أو موصولة للعهد أو للجنس فـ«مِنْ» في «ممّا يجب» بيانيّة وفي «من شكر نعمائه» مبيِّنةٌ لـ«ما يجب» إن أريد بالشكر مطلقه وتبعيضيّةٌ إن أريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقادِ والقولِ والعملِ، وإن كانت للاستغراق فـ«مِن» الأولى تبعيضيّة والثانية مبيِّنة لـ«شيء» لا لـ«ما يجب» إذ لا إبهام فيه ولأنه لا يصحّ بيان العامّ بالخاصّ.

(٥) **قوله:** [والحمد إلخ] شروع في تصوّر الموضوع أعني قول الماتن «الحمد». قوله «الثناء باللسان» ذكر اللسان للتنصيص بمورد الحمد لأنّ الثناء قد يطلق بمعنى يشمل غير فعل اللسان. قوله «على الجميل» أي: على الوصف الجميل الاختياري، وحمد الله تعالى على صفاته الذاتيّة بتنزيلها منزلة الاختياريّة أو على أنّ المراد بالجميل الاختياري المنسوب إلى الفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أو لا.

سواء تعلّق[١] بالفضائل أو بالفواضل، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المُنعِم بسبب الإنعام سواء كان ذكراً باللسان أو اعتقاداً ومحبّةً[٢] بالجَنان أو عملاً وخدمة بالأركان، فمورِد الحمد[٣] هو اللسان وحده ومتعلَّقه يعمّ النعمة وغيرها، وموردِ الشكر يعمّ اللسان وغيره ومتعلَّقه يكون النعمةَ وحدها، فالحمد أعمّ باعتبار المتعلَّق وأخصّ باعتبار المورد والشكر بالعكس، ومن ههنا تحقّق تصادقهما[٤] في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان وتفارقهما في صدقِ الحمد فقط على الوصف بالعلم والشَجاعة وصدقِ الشكر فقط على الثناء بالجَنان في مقابلة الإحسان، و«الله»[٥] اسم للذات الواجبِ الوجودِ المستحقِ لجميع المحامد،

---

(١) **قوله:** [سواء تعلّق إلخ] تصريح بمتعلَّق الحمد وإلاّ فالتعريف تصوير لماهيّة المعرَّف لا بيان لعمومه. قوله «بالفضائل» جمع الفضيلة وهي المزيّة الغير المتعدِّية بمعنى أنّ النسبة إلى الغير ليست مأخوذة في مفهومها كالعلم والقدرة. قوله «أو بالفواضل» جمع الفاضلة وهي المزيّة المتعدِّية بمعنى أنّ النسبة إلى الغير مأخوذة في مفهومها كالإنعام والتعليم.

(٢) **قوله:** [أو اعتقاداً ومحبّةً] في عطف المحبّة على الاعتقاد إشارة إلى أنّ مجرّد اعتقاد الاتّصاف بصفة الكمال ليس شكراً ما لم ينضمّ إليه المحبّة وميل القلب إلى تعظيمه. قوله «أو عملاً وخدمة» إنّما عطف الخدمة على العمل لأنّ العمل بطريق الإعانة أو الترحّم أو الأجرة لا يكون شكراً، وإنّما عرّف الشكر مع أنه ليس في المتن لزيادة التوضيح للحمد لما بينهما من نسبة العموم والخصوص من وجه.

(٣) **قوله:** [فمورِد الحمد إلخ] تفريع على تعريفي الحمد والشكر. قوله «فالحمد أعمّ إلخ» تفريع على التفريع، وفيه أنّ أحد التفريعين يغني عن الآخر. قوله «والشكر بالعكس» أي: والشكر أخصّ باعتبار المتعلَّق وأعمّ باعتبار المورد.

(٤) **قوله:** [تحقّق تصادقهما إلخ] أي: فإن أثني باللسان في مقابلة الإحسان تحقّق الحمد والشكر كلاهما وإن أثني باللسان في مقابلة العِلم أو الشَجاعة تحقّق الحمد وافترق الشكر وإن أثني بالجَنان في مقابلة الإحسان تحقّق الشكر وافترق الحمد، فبينهما نسبة العموم والخصوص من وجه.

(٥) **قوله:** [و«الله» إلخ] شروع في تصوّر المحمول أعني قول الماتن «لله». قوله «اسم للذات» أورد الذات معرَّفاً باللام إشارة إلى أنه اسم للذات المعيّنة بالشخص فيكون علَماً لا أنه في الأصل صفة صار علماً

ولذا[١] لم يقل «الحمد للخالق أو الرازق» أو نحوهما ممّا يُوهِم اختصاص استحقاقه الحمدَ بوصف دون وصف بل إنما تعرّض[٢] للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهاً على تحقُّق الاستحقاقَين، وقدّم الحمد[٣] لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهمّ في نفسه، على أنّ صاحب "الكشاف" قد صرّح بأنّ فيه أيضاً دلالة على اختصاص الحمد به وأنه به حقيق، وبهذا يظهر[٤] أنّ ما ذهب إليه من أنّ اللام في الحمد لتعريف الجنس

بالغلبة كما قيل. قوله «الواجب الوجود إلخ» ذكر الوصفين للذات ليتميّز بهما عن غيره فإنّهما ليس شيءٌ منهما لأحد من العلمين، وإنّما أخّر الوصف الثاني عن الأوّل لأنّ استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده، والمحامد جمع محمدة بمعنى الحمد أي: المستحقّ لكلّ فرد من أفراد الحمد.

(١) **قوله:** [ولذا إلخ] أي: ولكون اسم الجلالة اسماً للذات المعيّنة من غير اعتبار صفة معه قال «الحمد لله» ليفيد استحقاقه الحمدَ بالذات ولم يقل «للخالق» مثلاً لئلاّ يوهم اختصاص استحقاقه الحمدَ بوصف وهو الوصف المذكور دون وصف وهو الوصف المتروك، وإنّما قال «يوهم» لأنّ استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف حكم باطل في نفسه.

(٢) **قوله:** [بل إنّما تعرّض إلخ] إضراب عن قوله «لم يقل إلخ» دفعاً لما يرد عليه من أنّ إيهام اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف ثابت لأنه قد تعرّض للإنعام والتعليم، وحاصل الدفع أنّ التعرّض للإنعام إنّما هو للتنبيه على تحقّق الاستحقاقين الذاتيّ والوصفيّ فالاستحقاق الذاتيّ مستفاد من اللام والوصفيّ مستفاد من قوله «على ما أنعم إلخ» لأنه جعله محموداً عليه صريحاً.

(٣) **قوله:** [وقدّم الحمد إلخ] توجيهٌ لتقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة والحاصل أنّ كلا الجزئين من جملة «الحمد لله» مهمّ في مقام الحمد لكنّ الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله. قوله «على أنّ إلخ» دفع توهّم وهو أنه قد فات بتقديمه الحمد تخصيصه به تعالى، وحاصل الدفع أنّ في تقديم الحمد أيضاً دلالةً على اختصاص الحمد به تعالى كما في «لله الحمد». قوله «وأنه به حقيق» أي: ودلالة على أنّ الحمد بذاته تعالى حقيق لا بغيره.

(٤) **قوله:** [وبهذا يظهر إلخ] أي: وبما ذكر من أنّ صاحب "الكشّاف" قد صرّح بالاختصاص في «الحمد لله» يظهر إلخ، وجه الظهور أنه إذ صرّح بوجود الاختصاص فيه ثمّ ذهب إلى أنّ اللام فيه لتعريف الجنس فقد ذهب إلى اختصاص جنس الحمد بالله تعالى وهو يستلزم اختصاص جميع المحامد به تعالى استلزاماً

دون الاستغراق ليس كما توهّمه كثير من الناس مبنياً على أنّ أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة إليه بل على[1] أنّ الحمد من المصادر السّادة مسدّ الأفعال وأصله النصب والعدول إلى الرفع للدلالة على الدوام والثبات، والفعل[2] إنّما يدلّ على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه، وفيه نظر[3] لأنّ النائب مناب الفعل إنّما هو المصدر النكرة مثل «سلام عليك» وحينئذ لا مانع من أنْ يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق، فالأولى[4] أنّ كونه للجنس مبني على أنه المتبادرُ

ظاهراً إذ لو ثبت فرد من أفراد الحمد لغيره تعالى لثبت له الجنس في ضمنه فلا يكون الجنس مختصًّا به تعالى والمقدَّر خلافه، فلا فرق بين اختصاص الجنس واختصاص الاستغراق في أنهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدةَ الاعتزال، فلا يكون جعله اللامَ في «الحمد» للجنس دون الاستغراق مبنيًّا على مذهب المعتزلة كما توهّمه كثير من الناس من أنه مبنيّ عليه.

(١) **قوله:** [بل على إلخ] أي: بل جعله اللامَ في «الحمد» للجنس دون الاستغراق مبنيّ على أنّ الحمد من المصادر القائمة مقام الأفعال أي: من المصادر التي ينصبها العرب بأفعال مُضمَرة كقولهم «شكراً» و«عجباً». قوله «وأصله النصب» لأنّ المصادر السادّة تكون منصوبة فأصله «حمدت لله حمداً»، ثمّ لمّا اتّجه أن يقال إذ كان أصله النصب فلم عدل إلى الرفع أجاب عنه ببيان النكتة في العدول بقوله «والعدول إلخ».

(٢) **قوله:** [والفعل إلخ] حاصله أنّ الفعل إنّما يدلّ على الجنس دون الاستغراق كذلك ما يقوم مقامه أعني المصدر إنّما يدلّ على الجنس دون الاستغراق لئلاّ يلزم زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة، ولذا جعل صاحب "الكشّاف" لامَ «الحمد» لتعريف الجنس ونفى كونها للاستغراق.

(٣) **قوله:** [وفيه نظر] أي: وفي المبنى المذكور نظر، وحاصل ما ذكره في وجه النظر أنّ المصدر المنكّر كافٍ في النيابة عن الفعل فيجوز أن يكون تعريفه باللام لإفادة معنى زائد وهو الاستغراق وحينئذ لا يلزم زيادة النائب عن المنوب عنه.

(٤) **قوله:** [فالأولى إلخ] أي: إذ علم فساد ما ذكر من المبنى فالأولى في توجيه ما قال صاحب "الكشّاف" أن يقال إنّ كون اللام فيه للجنس مبنيّ على أنّ كونه للجنس هو المتبادر إلى الفهم من نفس اللفظ، وقوله «الشائعُ في الاستعمال» صفة المتبادر، وفيه احتراز عن المتبادر الذي لا يكون كثيراً في الاستعمال

إلى الفهم الشائعُ في الاستعمال لا سيّما في المصادر[١] وعند خَفاء قرائن الاستغراق، أو على أنّ اللام[٢] لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدلّ إلاّ على مسمّاه فإذن لا يكون ثَمّه استغراق، و«مَا» في (على ما أنعم) مصدريّة لا موصولة لفساده[٣] لفظاً ومعنى، أمّا لفظاً فلاحتياج الموصولة إلى التقدير أي: «أنعم به» مع تعذّره في المعطوف عليه أعني «علّم» لكون «ما نعلم» مفعولَه، ومن زعم[٤] أنّ التقدير: «وعلّمه» على أنّ «ما لم نعلم» بدلٌ من

كالمجاز المتعارف في قوله «لا يأكل من هذه النخلة» فإنّ المتبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة ولذا يصحّ لو نوى حقيقة كلامه لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر.

(١) **قوله:** [لا سيّما في المصادر] لأنّ المصادر موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادرُ الجنس منها من نفس اللفظ أقوى. قوله «وعند إلخ» أي: ولا سيّما عند خَفاءِ القرائن المرجِّحة للاستغراق كما فيما نحن فيه لأنّ الاختصاصين متلازمان فإنّ أحدهما يستلزم الآخر، فلمّا استوى الاختصاصان مع تبادر الجنس من نفس اللفظ حَمَل اللامَ على الجنس ونَفَى كونَه للاستغراق.

(٢) **قوله:** [أو على أنّ اللام إلخ] أي: أو الأولى أنّ كونه للجنس مبنيّ على أنّ اللام لا يفيد في هذا المقام إلاّ التعريف والاسم لا يدلّ إلاّ على مسمّاه وهو الماهية من حيث هي كما في المصدر أو الماهية من حيث الوحدة كما في اسم الجنس فإذن لا يكون في «الحمد» استغراق هو مدلول اللام أو مدلول الاسم.

(٣) **قوله:** [لفساده] أي: لفساد كون «ما» فيه موصولة. قوله «أمّا لفظاً» أي: أمّا فساد كون «ما» موصولة لفظاً. قوله «فلاحتياجه إلى التقدير» أي: إلى تقدير العائد كما أشار إليه بقوله «أي: أنعم به». قوله «مع تعذّره في المعطوف عليه» أي: مع تعذّر تقدير العائد في ما عطف على «أنعم» وهو قوله «علّم». قوله «لكون إلخ» علّة لتعذّر تقدير العائد في المعطوف.

(٤) **قوله:** [ومن زعم إلخ] أي: ومن قال في توجيهِ العبارة على تقدير كون «ما» موصولة ودفعِ تعذّر تقدير العائد إنّ تقدير العبارة: «وعلّمه» بناء على أنّ قوله «ما لم نعلم» بدلٌ من الضمير المحذوف أو خبرُ مبتدأ محذوف أو نصبٌ بتقدير «أعني» فقد تعسّف أي: فقد سلك الطريق الأعسر بجعل «ما» موصولة وترك الأيسر وهو جعلها مصدريّة، ثمّ وجه التعسّف أنّ حذف المبدل منه لا يجوز في غير صورة الاستثناء عند الجمهور وقد ارتكبه الزاعم في الوجه الأوّل، والرفع والنصب على المدح وإن كانا لطيفين في أنفسهما لكنّه لا لطف في بيان ما علّم بـ«ما لم نعلم» مدحاً وقد ارتكبهما الزاعم في الوجه الثاني والثالث.

الضمير المحذوف أو خبرُ مبتدأ محذوف أو نصبٌ بتقدير «أعني» فقد تعسّف، وأمّا معنى[(١)] فلأنّ الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المُنعِم أمكنُ من الحمد على نفس النعمة، ولم يتعرّض[(٢)] للمُنعَم به لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلاّ يتوهّم اختصاصه بشيء دون شيء، وليذهب نفس السامع كلّ مذهب ممكن، ثُمّ إنه[(٣)] صرّح ببعض النِعَم إيماءً إلى أصول ما يحتاج إليه في بقاء النوع، بيانه[(٤)] أنّ الإنسان مدَنيّ بالطبع أي: محتاج في تعيُّشه إلى التمدّن وهو اجتماعه مع بني نوعه، يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها، وهذا موقوف على أنْ يُعرِّف كلّ أحد صاحبَه ما في ضميره

---

(١) **قوله:** [وأمّا معنى] أي: وأمّا فساد كون «ما» موصولة معنى. قوله «فلأنّ الحمد إلخ» حاصله أنه على تقدير كون «ما» مصدريّة يكون الحمد على الإنعام وعلى تقدير كونه موصولة يكون الحمد على النعمة، والحمد على الإنعام أشدّ تمكّناً في القلب من الحمد على نفس النعمة لأنّ الحمد على الأوّل بلا واسطة لكونه فعلَ المُنعِم وعلى الثاني بواسطة أنّ النعمة أثر الإنعام، ففي توصيف الإنعام بقوله «الذي هو من أوصاف المُنعِم» إشارة إلى وجه الأمكنيّة.

(٢) **قوله:** [ولم يتعرّض إلخ] جواب سؤال وهو أنّه لم حذف المصـ مفعول «أنعم»، وحاصل الجواب أنه حذفه لِنكات ثلاث النكتة الأولى أنّ العبارة قاصرة عن الإحاطة بالمُنعَم به، والثانية دفع توهّم أنّ المُنعَم به هو هذا المذكور دون ذاك المتروك، والثالثة إمكان ذَهاب نفس السامع كلَّ مذهب ممكن.

(٣) **قوله:** [ثمّ إنه إلخ] «ثمّ» هذه للتراخي في الرتبة إشارة إلى ترقّي المصـ في مراتب البلاغة، وهذا شروع في شرح قول المصـ «وعلّم» إلى «وفصل الخطاب». قوله «ببعض النِعَم» وهو البيان وعلم الشرائع والشارع والمعجزة. قوله «إيماءً إلى أصول إلخ» وهي النعم المصرّح بها المذكورة.

(٤) **قوله:** [بيانه] أي: بيان أنّ النعم المذكورة أصول ما يحتاج إليه في بقاء نوع الإنسان. قوله «أي: محتاج إلخ» تفسير لكون الإنسان مدنيًّا بالطبع. قوله «وهو اجتماعه» تفسير التمدّن. قوله «يتعاونون إلخ» جملة مستأنفة كأنه قيل ما يفعلون في هذا الاجتماع فقال يتعاونون إلخ. قوله «وهذا» أي: التعاون والتشارك في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن والمنكح ودفع الموذيات.

والإشارة لا تَفِي[١] بالمعدوماتِ والمعقولاتِ الصّرفة وفي الكتابة مشقّة فأنعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان، وهو المنطق الفصيح المُعرِب عمّا في الضمير، ثُمّ إنّ[٢] هذا الاجتماع إنما ينتظم إذا كان بينهم معاملة وعدل يتّفق الجميع عليه لأنّ كلّ واحد يشتهي ما يحتاج إليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختلّ أمر الاجتماع والمعاملة، والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بدّ لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع، ولا بدّ لها[٣] من واضع يقرّرها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع، ثُمّ الشارع[٤] لا بدّ أن

---

(١) **قوله:** [والإشارة لا تَفِي إلخ] دفع توهّم أنّ التعاون والتشارك يمكن بالإشارة والكتابة فهما يغنيان عن البيان، وحاصل الدفع أنّ الإشارة تختصّ بالمحسوسات فلا تصلح للمعدومات والمعقولات الصرفة، والكتابة وإن كانت وافية بالكلّ لكنّ فيها مشقّة لاحتياجها إلى آلات يتعسّر إحضارها في جميع الأوقات، وأيضاً فيها ضرر لبقائها فيطّلع عليها من لا يراد اطّلاعه، بخلاف البيان.

(٢) **قوله:** [ثمّ إنّ إلخ] بيان لأصل ثان يحتاج إليه الإنسان في بقاء النوع وهو علم الشرائع. قوله «معاملة» بأن يأخذ أحد من آخر شيئاً ويعطيه عوضه. قوله «وعدل» أي: استواء في المعاملة. قوله «يتّفق الجميع عليه» أي: يتّفق الجميع على أنه عدل. قوله «لأنّ إلخ» أي: إنّما يحتاج أمر الاجتماع والمعاملة إلى عدل يتّفق الجميع عليه لأنّ إلخ. قوله «فيقع إلخ» أي: فلولا العدل لوقع الجور ولاختلّ أمر الاجتماع والمعاملة. قوله «والعدل إلخ» أي: وبيان العدل بأن يقال «هذا عدل» و«ذاك عدل» لا يشمل الجزئيّات الغير المحصورة بل لا بدّ لتلك الجزئيّات من قوانين كلّيّة وهي علم الشرائع.

(٣) **قوله:** [ولا بدّ لها إلخ] بيان لأصل ثالث يحتاج إليه الإنسان في بقاء النوع وهو الشارع. قوله «لها» أي: لتلك القوانين الكلّيّة. قوله «مصونة» أي: حال كونها محفوظة عن الخطأ. قوله «وهو الشارع» أي: النبيّ عليه الصلاة والسلام لأنه الواضع في الظاهر وإن كان الواضع في الحقيقة هو الله.

(٤) **قوله:** [ثمّ الشارع إلخ] بيان لأصل رابع يحتاج إليه الإنسان في بقاء النوع وهو المعجزة. قوله «وهو» أي: وامتيازه. قوله «من عند ربّه» ليعلم أنه لا يتطرّق إليها الخطأ والضلال. قوله «وهي» أي: وتلك الآيات، والمعجزة أمر خارق للعادة أظهره الله تعالى على يد من ادّعى النبوّة تصديقاً له، وهو كما يسمّى معجزة لإعجازه الخصمَ عن معارضته كذلك يسمّى آية لكونه علامة لصدق دعوى النبوّة.

يمتاز باستحقاق الطاعة وهو إنما يتقرّر بآيات تدلّ على أنّ شريعته مِن عند ربّه تعالى وهي المعجزات، وأعلى معجزات نبيّنا عليه السلام القرآن[١] الفارق بين الحقّ والباطل فقوله: (وعلّم) من عطف الخاصّ على العامّ رعايةً[٢] لبراعة الاستهلال وتنبيهاً[٣] على جلالة نعمة البيان كما أشير إليه بقوله: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمٰن:٣-٤]، و«مِنْ» في (من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم) قدّم عليه رعاية للسّجع (والصلوة على سيدنا محمّد خير مَن نطق بالصواب) دعاء للشارع المُقنّن[٤] للقوانين (وأفضل من أوتي الحكمةَ) إشارة إلى القوانين لأنّ الحكمة هي علم الشرائع على ما فسّر في "الكشاف" ....

---

(١) **قوله:** [القرآن] أمّا كون القرآن معجزة فلأنه معجز للبشر عن معارضته لكونه في أعلى مراتب البلاغة، وأمّا كونه أعلى فلكونه كلام القدير العليم. قوله «فقوله: إلخ» لمّا كان قول الشارح: «ثمّ إنه صرّح» إلى «الفاصل بين الحقّ والباطل» تشريحاً إجماليًّا لما يأتي في المتن أراد أن يفصِّله بإضافة كُلّ ممّا في الشرح إلى ما هو له في المتن مع زيادة فوائد لم تذكر فيما تقدّم فقال «فقوله: إلخ».

(٢) **قوله:** [رعايةً إلخ] أي: العطف المذكور لرعاية براعة الاستهلال لاشتماله على لفظ «البيان» فإنّ فيه إشارةً إلى المقصود بناءً على أنّ كثيراً من الناس يسمّي المعاني والبيان والبديع علمَ البيان، والبراعة مصدر «برع الرجل» إذا فاق أصحابَه، والاستهلال أوّل صوت الصبيّ ثمّ استعير لأوّل كلّ شيء فبراعة الاستهلال في اللغة تفوّقُ الابتداء، وفي الاصطلاح الإتيان في أوّل المقصود بما يشعر بالمقصود.

(٣) **قوله:** [وتنبيهاً إلخ] عطف على قوله «رعايةً» وكلاهما مفعول له للعطف المذكور، وإنّما كان في العطف المذكور تنبيه على جلالة نعمة البيان لأنّ ذكر الخاصّ بعد العامّ بطريق العطف يوهم أنه بلغ في الشرف والكمال إلى حيث صار جنساً برأسه لأنّ العطف يقتضي المغايرة. قوله «كما أشير إليه» أي: إلى جلالة نعمة البيان، وذكّر الضمير باعتبار أنّ الجلالة بمعنى الشرف، ووجه الإشارة في الآية أنه خُصَّ بالذكر من بين النعم وقُرِنَ بتعليم القرآن وخلق الإنسان اللذَين هما من أجلّ النعم.

(٤) **قوله:** [المُقنّن] أي: الواضع للقوانين فذكر القوانين بعده مبنيّ على تجريده عنه. قوله «على ما فسّر إلخ» فيه إيماء إلى أنّ لها معنى آخر وهو ما ذكر في "القاموس" من أنّ الحكمة العدل والنبوّة.

ولفظ «أوتي» تنبيه[١] على أنه من عند ربّه لا من عند نفسه، وترك الفاعل لأنّ هذا الفعل لا يصلح إلاّ لله (وفصلَ الخطاب) إشارة إلى المعجزة[٢] لأنّ الفصل التمييز ويقال للكلام البيِّن فصل بمعنى مفصول، ففصل الخطاب البيّن من الكلام المُلخَّص الذي يتبيّنه[٣] من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل أي: الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحقّ والباطل والصواب والخطأ، ثُمّ دعا لمن عاون الشارع[٤] في تنفيذ الأحكام وتبليغها إلى العباد بقوله: (وعلى آله) أصله «أهل»[٥] بدليل «أهيل»، خصّ استعماله في الأشراف

---

(١) **قوله:** [ولفظ «أوتي» تنبيه إلخ] يعني أنّ في لفظ الإيتاء تنبيهاً على أنه ليس من عند نفسه ومعلوم أنه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى. قوله «وترك الفاعل إلخ» دفع لما يتوهّم أنّ اللائق للتنبيه المذكور التصريح بالفاعل، وحاصل الدفع أنّ في عدم التصريح به نكتةً أخرى وهي الإشارة إلى أنّ هذا الفعل لا يصلح لغيره تعالى فحذف الفاعل لتعيّنه.

(٢) **قوله:** [إشارة إلى المعجزة] لأنّ فصل الخطاب يشتمل على القرآن وهو معجزة، وليس المراد أنّ كلّ فصل الخطاب معجزة لعدم إعجاز ما سوى القرآن، وليس أنّ المراد بفصل الخطاب هو القرآن لعدم صحّة المعنى لأنه يقتضي أنّ جميع الأنبياء أوتوا القرآن وهو كما ترى. قوله «لأنّ الفصل إلخ» دليل لقوله «إشارة إلى المعجزة» وحاصله أنّ الفصل في اللغة التمييز ويقال للكلام الواضح فصل بمعنى مفصول أو بمعنى فاصل وكلا المفهومين صادق على القرآن وهو المعجزة.

(٣) **قوله:** [يتبيّنه] أي: يفهمه، إن قيل الفصل بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه متشابهات لا يتبيّنها أحد إلاّ الله على ما هو مذهبنا وهو الوقف اللازم على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، قيل تنزيلها لابتلاء قلوب الراسخين وليس للإفهام. قوله «أو بمعنى فاصل» عطف على قوله «بمعنى مفصول».

(٤) **قوله:** [ثمّ دعا لمن عاون الشارع إلخ] إشارة إلى وجه عقليّ لتعرّض الصلاة على الآل والأصحاب.

(٥) **قوله:** [أصله «أهل»] أبدلت الهاء همزة والهمزة ألفاً. قوله «بدليل أهيل» وجه الدلالة أنّ التصغير يردّ الشيء إلى أصله. قوله «خُصّ إلخ» يعني أنّ الآل والأهل وإن كان بمعنى إلاّ أنّ بينهما فرقاً في الاستعمال وهو أنّ «الآل» إنّما يضاف إلى العقلاء أولي الخطر و«الأهل» أعمّ فلا يقال «آل الحجّام» أو «آل الإسلام» بل «أهله». والشرف علوّ الحسب فقوله «ومن له خطر» دفع لتوهّم تخصيص الأشراف بعلوّ الحسب.

ومن له خطرٌ، وعن الكسائي[(١)] سمعتُ أعرابياً فصيحاً يقول: أهل وأهيل وآل وأويل (الأطهار) جمع طاهر[(٢)] كصاحب وأصحاب (وصَحابته الأخيار) جمع «خيّر» بالتشديد[(٣)] (أمّا بعد) أصله[(٤)] مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء، فوقعت كلمة «أمّا» موقع اسمٍ هو المبتدأ وفعلٍ هو الشرط وتضمّنت معناهما، فلتضمّنها معنى الشرط لزمتها الفاءُ اللازمة للشرط[(٥)] غالباً ولتضمّنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاءً لحقّ ما كان وإبقاءً له بقدر الإمكان، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في أحوال متعلّقات الفعل (فلمّا

---

(١) **قوله:** [وعن الكسائيّ إلخ] حاصله أنّ أهيلاً تصغير أهل وأمّا تصغير آل فهو أويل فلا يكون أصل آل أهلاً، وإنّما لم يعوّل عليه الشارح لأنّ الكسائي لم يعيِّن من سمعه منه حتّى يعلم أنه ممّن يستشهد به أو لا.

(٢) **قوله:** [جمع طاهر] في "القاموس" الطُهر نقيض النَجاسة كالطهارة، و«طَهُرَ» فهو طاهِرٌ وطَهِرٌ وطَهيرٌ والجمع أطهار وطهاري وطهرون، فلا ينافي ما هنا ما في "الكشّاف" من أنّ أطهاراً جمع طهِر كنمِر وأنمار، ولا حاجة إلى ما قيل إنه جمع طاهر من حيث المعنى لأنه يخالفه التأييد بصاحب وأصحاب.

(٣) **قوله:** [جمع «خيِّر» بالتشديد] يعني أنّ «خيراً» إذا كان صفة مشبّهة يجمع على «أخيار» سواء كان بالتشديد أو التخفيف إلاّ أنّ المناسب بالمقام أن يكون الأخيار جمع «خيِّر» بالتشديد لما ذكر في "القاموس" من أنّ المخفّف في الجمال والمشدَّد في الدين والصلاح.

(٤) **قوله:** [أصله إلخ] أي: أصل «أمّا بعد» إلخ، وهذا تمهيدٌ لبيان لزوم الفاء لـ«أمّا» ولزوم لصوق الاسم بها، وإشارةٌ إلى أنّ لفظ «بعد» مبنيّ على الضمّ لكون المضاف إليه محذوفاً منويًّا وهو الحمدُ لله تعالى والثناء على الرسول عليه الصلاة والسلام بذكر الصفات المادحة في ضمن الصلاة. قوله «فوقعت إلخ» أي: علم من الأصل المذكور أنّ «أمّا» وقعت موقعَ اسمٍ هو «مهما» وهو المبتدأ وموقعَ فعلٍ هو «يكن» وهو الشرط. قوله «وتضمّنت معناهما» كتضمّن «نعم» جملة الجواب.

(٥) **قوله:** [اللازمة للشرط] في توصيف الفاء به إشارة إلى وجه لزومها لـ«أمّا». قوله «غالباً» قيد لقوله «اللازمة» لأنها في «أمّا» لازمة دائماً. قوله «قضاءً إلخ» علّة لما فهم من قوله «لزمتها الفاء» و«لزمها لصوق الاسم» أي: فُعِل ذلك قضاءً لحقّ ما كان وهو الشرط والمبتدأ وحقّهما الفاء والاسميّة. قوله «وإبقاءً له» أي: وإبقاءً لما كان. قوله «بقدر الإمكان» وهو إبقاؤه باعتبار إبقاء لازمه إذ ما لا يدرك كلّه لا يترك كلّه.

كان) «لمّا» ظرف بمعنى «إذا»[١] تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنى، قال سيبويه: «لمّا» لوقوع أمر لوقوع غيره وإنّما يكون مثل «لو»، فتوهّم منه بعضهم[٢] أنه حرف كـ«لو» إلاّ أنّ «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأوّل و«لمّا» لثبوت الثاني لثبوت الأوّل، والوجه ما تقدّم (علم البلاغة) هو المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع (من أجلّ العُلوم قدراً وأدقّها سرّاً) لا حاجة[٣] إلى تخصيص العلوم بالعربية لأنه لم يجعله أجلّ جميع العلوم بل جعل طائفة من العُلوم أجلّ ممّا سواها وجعله من هذه الطائفة، مع أنّ هذا[٤] ادّعاء

---

(١) قوله: [«لمّا» ظرف بمعنى «إذا»] أي: فيما إذا وقع بعده جملتان كما هنا، وإلاّ فقد يكون «لمّا» بمعنى «لَمْ» نحو «ندم زيد ولمّا ينفعه» وقد يكون بمعنى «إلاّ» نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤]. قوله «تستعمل استعمال الشرط» أي: في تعليق مضمون إحدى الجملتين بمضمون الأخرى، وهذا بيان لكون «لمّا» بمعنى «إذا». قوله «يليه فعل ماض إلخ» وجزاؤه فعل ماض غالباً بدون الفاء وبالفاء قليلاً وقد يكون جملة اسميّة بالفاء أو بـ«إذا» المفاجأة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجّٰهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمٰن:٣٢] و﴿فَلَمَّآ أَحَسُّوا بَأْسَنَآ إِذَا هُمْ مِّنْهَا يَرْكُضُوْنَ﴾ [الأنبياء:١٢].

(٢) قوله: [بعضهم] وهو ابن خروف. قوله «أنه إلخ» جعله توهّماً لأنّ المتبادر منه معنى الظرفيّة. قوله «لانتفاء الثاني إلخ» أي: للدلالة على أنّ الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط نحو «لو جئتني أكرمتك». قوله «لثبوت الثاني إلخ» أي: يدلّ على أنّ الجزاء ثابت بسبب ثبوت الشرط نحو «لمّا جئتني أكرمتك». قوله «والوجه إلخ» أي: الوجه الحسن ما تقدّم وهو أنه ظرف بمعنى «إذا» تستعمل استعمال الشرط.

(٣) قوله: [لا حاجة إلخ] ردّ على ما قيل من أنّ المراد بالعلوم العلوم العربيّة دفعاً لما يرد على المتن من أنّ الكلام والفقه والتصوّف أجلّ من علم البلاغة وتوابعها فلا يصحّ جعله أجلّ العلوم مطلقاً، وحاصل الردّ أنّ المصـ لم يجعله أجلّ العلوم حتّى يحتاج إلى تخصيص العلوم بالعربيّة بل جعل طائفة من العلوم أجلّ العلوم وجعله منها، وهذا لا ينافي أن يكون من الطائفة ما هو أجلّ منه كالكلام وغيره.

(٤) قوله: [مع أنّ هذا إلخ] جواب بالتسليم، حاصله أنّ المصـ لكمال عنايته وفرحه بذلك العلم يدّعي ظاهراً أجلّيته بالنسبة إلى جميع العلوم ترغيباً لطالبيه والمراد أجلّيته بالنسبة إلى بعض العلوم، فلا يرد أنّ هذا ادّعاءُ أمرٍ مخالفٍ للواقع والعالم لا يفرح بشيء باطل.

منه وكلّ حزب بما لديهم فرحون (إذ به) أي: بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره[١] من العلوم (يعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدقّ العلوم سرًّا (و) به (يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها) فيكون من أجلّ العلوم قدراً لأنّ المراد[٢] بكشف الأستار معرفة أنه معجز لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله[٣] على الدقائق والأسرار والخواصّ الخارجة عن طوق البشر، وهذه وسيلة إلى تصديق النّبيِّ عليه الصلاة والسلام في جميع ما جاء به ليقتفى أثره فيفاز بالسعادات الدُّنيويّة والأخرويّة فيكون من أجلّ العلوم لكون معلومه[٤] من أجلّ المعلومات وغايته من أشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم

(١) **قوله:** [لا بغيره] إشارة إلى أنّ تقديم المتعلِّق لإفادة الحصر. قوله «من العلوم» بيان للغير وإشارة إلى أنّ الحصر إضافي بالنسبة إلى سائر العلوم. قوله «فيكون من أدقّ العلوم سرًّا» إشارة إلى أنّ قوله «إذ به يعرف» دليل للجزء الثاني من الدعوى. قوله «به» إشارة إلى أنّ قوله «يكشف» عطف على قوله «يعرف».

(٢) **قوله:** [لأنّ المراد إلخ] أي: بطريق الكناية فإنّ كشف الأستار عن شيء يستلزم معرفتَه أو بطريق المجاز المرسل من ذكر السبب وإرادة المسبَّب، وهذا تعليل لقوله «فيكون من أجلّ العلوم». قوله «لكونه في أعلى مراتب البلاغة» متعلِّق بـ«معجز» وفي هذا التقييد إشارة إلى أنّ معرفة إعجاز القرآن الذي هو بسبب كونه في أعلى مراتب البلاغة إنّما تحصل بقواعد علم البلاغة ولا دخل في ذلك لقواعد علم الكلام فصحّ الحصر المستفاد من تقديم الجارّ والمجرور في قوله «وبه يكشف إلخ».

(٣) **قوله:** [لاشتماله إلخ] متعلّق بالكون، والدقائقُ، والأسرارُ، والخواصُّ، والنِكاتُ، واللطائفُ، والمعاني الزوائدُ، والمعاني الثواني، والخصوصيّاتُ، والأغراضُ، والمزايا، بمعنى. قوله «وهذه» أي: ومعرفة أنّ القرآن معجز. قوله «ليُقتفى أثره» أي: ليتّبع طريقة النبيّ عليه الصلاة والسلام. قوله «فيفاز» نصب عطفاً على قوله «يقتفى» فيكون معه غاية للتصديق، أو رفع فيكون غاية مترتِّبة على الغاية الأولى.

(٤) **قوله:** [لكون معلومه إلخ] تعليل لترتّب قوله «فيكون من أجلّ العلوم» على ما قبله، والمراد بمعلوم علم البلاغة محمولات مسائله وهي الدقائق والأسرار التي تندرج فيها دقائق القرآن وأسراره ولا شكّ أنها من أجلّ المعلومات. قوله «وغايته إلخ» أي: ولكون غايته وهو تصديق النبيّ عليه الصلاة والسلام.

وغايته، فإنْ قيل: كيف التوفيق[1] بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في "المفتاح" من أنّ مُدرِك الإعجاز هو الذوق ليس إلاّ ونفس وجه الإعجاز لا يمكن كشف القِناع عنها، قلنا[2] معنى كلامه أنه يدرك به ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرّح بهذا[3] وما ذكر ههنا لا يدلّ على أنه يمكن وصفه بل على أنه إنما يُدرَك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسَب منه[4] لا بغيره من العلوم، وليس الحصر حقيقياً حتّى يرد الاعتراضُ عليه بأنّ العرب تعرف ذلك بحسَب السليقة، وقد أشير إلى هذا[5] في مواضع من "المفتاح"............................

---

(١) **قوله:** [فإن قيل: كيف التوفيق إلخ] حاصله أنّ السكّاكيّ قد حصر ما به إدراك الإعجاز في الذوق بقوله «إنّ مُدرِك الإعجاز هو الذوق ليس إلاّ» والمصـ حصره في علم البلاغة، وقد نفى السكّاكيّ إمكانَ كشف القناع عن وجه الإعجاز بقوله «ونفس وجه الإعجاز لا يمكن كشف القِناع عنها» والمصـ أثبت كشف القِناع عنه بهذا العلم، فبين الكلامين تدافع بوجهين فكيف التوفيق بينهما.

(٢) **قوله:** [قلنا] أي: في بيان التوفيق بينهما، وحاصله أنّ معنى قوله «إنّ مدرك الإعجاز إلخ» أنّ الإعجاز يُدرَك بالذوق، ومعنى قوله «ونفس وجه إلخ» أنه لا يمكن وصفُه وبيانُه كسائر الوجدانيّات فإنها تدرك ولا يمكن بيانها، وما ذكره المصـ لا يدلّ على أنه يمكن بيانه بل يدلّ على أنه إنّما يدرك بهذا العلم فاندفع التدافع بين إثباتِ الكشف ونفيه بحمل الكشف على الإدراك في الإثبات وعلى البيان في النفي.

(٣) **قوله:** [وقد صرّح بهذا] أي: وقد صرّح السكّاكي بما ذكرناه في بيان معنى كلامه حيث قال: «شأن الإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه»، وهذا تأييد لما ذكره الشارح في بيان معنى كلامه.

(٤) **قوله:** [ولو بالذوق المكتسَب منه] إشارة دفع التدافع بين الحصرين، وحاصل الدفع أنّ السكّاكي حصر إدراك الإعجاز بلا واسطة على الذوق والمصـ حصر إدراك الإعجاز بالواسطة على هذا العلم، وقد صرّح به السكّاكي أيضاً حيث قال: «طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين»، والذوق كيفيّة للنفس بها تدرك الخواصّ والمزايا التي في الكلام البليغ. قوله «وليس الحصر حقيقيًّا» لا مدخل لهذا الكلام في دفع التدافع بل هو بيان لفائدة اعتبار الحصر بالنسبة إلى العلوم وهي دفع الاعتراض الوارد على الحصر المستفاد من تقديم الجارّ والمجرور في قوله «وبه يكشف إلخ».

(٥) **قوله:** [وقد أشير إلى هذا] أي: إلى أنّ الإعجاز إنّما يدرك بهذا العلم.

كقوله في علم الاستدلال[1]: وجهُ الإعجاز أمرٌ من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق إليه إلاّ طول خدمة هذَين العلمَين، وفي موضع آخر: لا علم بعد علم الأصول[2] أكشفُ للقِناع من وجه الإعجاز من هذين العلمَين، نعم لا يمكن[3] بيانُ وجه الإعجاز وإدراكُه بحقيقته لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير علاّم الغيوب فلا يدخل كُنه بلاغة القرآن إلاّ تحت علمه الشامل كما ذكر في "المفتاح"، وتشبيه وجوه الإعجاز[4] في النفس بالأشياء المُحتجِبة تحت الأستار استعارة بالكناية وإثبات الأستار لها استعارة تخييليّة وذكر الوجوه

---

(١) **قوله:** [في علم الاستدلال] أي: المنطق. قوله «وجه الإعجاز» أي: مرتبة البلاغة التي بها الإعجاز. قوله «أمر إلخ» أي: نوع منه. قوله «إلاّ طول إلخ» فقد صرّح بأنّ مرتبةَ البلاغة المذكورةَ إنّما تُدرَك بطول خدمة علم البلاغة، ويلزم منه أن يكون تلك الخدمة مُوجِبة لإدراك الإعجاز أيضاً، ولذا قال «أشير».

(٢) **قوله:** [بعد علم الأصول] أي: لا علم كائن بعد حصول علم الأصول، والمراد بعلم الأصول اللغة والصرف والنحو والكلام فإنّه لا بدّ في كشف القناع عن وجه الإعجاز من فهم أصل المعنى وهو يتوقّف على اللغة والصرف والنحو، وكذا لا بدّ في حمل الآيات المُشعِرة بالجهة والجسميّة والمكان على المعنى المجازيّ أو الكنائيّ من العلم بامتناعها عليه تعالى وهو يتوقّف على الكلام، ثمّ نفيُ الأكشفيّة عمّا سوى العلمين كنايةٌ عن ثبوت الكشف الكامل لهما فلا يقتضي أن يكون علم آخر مشاركاً لهما في أصل الكشف.

(٣) **قوله:** [نعم لا يمكن إلخ] تصديقٌ لما قبله من كون العِلمَين أكشف للقناع وتقريرٌ لما بعده من عدم دخول كنه حقيقة الإعجاز إلاّ تحت علمه الشامل ودفعٌ للسؤال الناشي ممّا قبله وهو أنّ علم البلاغة إذا كان مُوجِباً لكمال الكشف كان مُوجِباً لكمال معرفة الإعجاز وكنه حقيقته، وحاصل الدفع أنه لا يُوجِب إدراك الكنه لا لنقصانه في الأكشفيّة بل لامتناع الإحاطة به لغير علاّم الغيوب.

(٤) **قوله:** [وتشبيه وجوه الإعجاز إلخ] أي: وتشبيه مراتب البلاغة المُوجِبة للإعجاز. قوله «استعارة بالكناية» وهي عند المصـ أن يشبّه شيء بشيء في النفس ثمّ يسكت عمّا سوى المشبّه من أركان التشبيه. قوله «استعارة تخييليّة» وهي عنده أن يثبت للمشبّه المذكور شيء من لوازم المشبّه به المحذوف وهو الدالّ على التشبيه المضمر في النفس. قوله «إيهام» وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد، فالوجوه له معنى قريب وهو العضو المخصوص ومعني بعيد وهو المراتب وهو المراد هنا.

إيهام، أو تشبيه الإعجاز بالصُّور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخييليّة وذكر الأستار ترشيح(١) وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنّف، و«القرآن» فُعْلان(٢) بمعنى مفعول جعل اسماً للكلام المنزَّل على النّبيِّ عليه السلام، ونظمه(٣) تأليف كلماته مترتّبةَ المعاني متناسِقةَ الدلالات على حسَب ما يقتضيه العقل(٤) لا تواليها في النطق وضمُّ بعضها إلى بعض كيف ما اتّفق، بخلاف نظم الحروف فإنه(٥) تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتّى لو قيل مكان «ضرب»: «ربض» لما أدّى إلى فسادٍ(٦) وليس الإعجاز

---

(١) **قوله:** [ترشيح] وهو أن يذكر ما يناسب المشبَّهَ به إذا كان في الكلام تشبيه أو ما يناسب المستعار منه إذا كان في الكلام استعارة أو ما يناسب المعنى الحقيقيّ إذا كان في الكلام مجاز مرسل كما في قوله عليه الصلاة والسلام: ((أسرعكنّ لحوقاً بي أطولكنّ يداً)) فاليد بمعنى النعمة مجازاً مرسلاً من ذكر السبب وإرادة المسبّب، والطول من مناسبات معناها الحقيقيّ وهو العضو المخصوص. قوله «وقد جرينا إلخ» إشارة إلى الاختلاف في الاستعارة وبيانه في البيان. قوله «في هذا» أي: في تقرير الاستعارات هنا.

(٢) **قوله:** [و«القرآن» فُعْلان] يقال «قرأت الشيء قرآناً» أي: جمعته، و«قرأت الكتاب قراءة وقرآناً» أي: تلوته. قوله «ثمّ جعل إلخ» أي: ثمّ جُعِل بعد جَعله بمعنى مفعول أي: بمعنى مقروء أو مجموع اسماً لهذا الكلام المنزّل على نبيِّنا عليه الصلاة والسلام، وليس هذا تعريفاً للقرآن بل بيان للشخص الذي جعل لفظ القرآن اسماً له بذكر ما يعيِّنه ويكفي في تعيّنه لامُ العهد في «الكلام» و«النبيّ» لأنهما معهودان عند المسلمين ولا حاجة إلى تقييده بكونه منقولاً عنه بالتواتر مكتوباً في المصاحف.

(٣) **قوله:** [ونظمه] هذا تمهيد لبيان وجه اختيار لفظ النظم على لفظ اللفظ. قوله «كلماته» أي: ما يتكلّم به مفرداً كان أو جملة، والمراد بالمعاني الأمورُ التي يقصدها البلغاء من مقتضَيات الأحوال وبترتيبها وضعُ كلّ منها في محلّه المطلوب هو فيه، والمراد بالدلالات الدلالةُ المطابقيّة والتضمّنيّة والالتزاميّة وبتناسقها مماثلتُها في المطابقة لمقتضى الحال يعني إذا كان الحال يقتضي المطابقيّة أتي بها وهكذا.

(٤) **قوله:** [على حسَب ما يقتضيه العقل] متعلِّق بالترتيب والتناسق على سبيل التنازع. قوله «وضمّ بعضها إلى بعض إلخ» تفسير لتواليها في النطق. قوله «كيف ما اتّفق» أي: من غير اعتبار معنى يقتضيه المقام.

(٥) **قوله:** [فإنّه] أي: لأنّ نظم الحروف. قوله «من غير اعتبار معنى إلخ» تفسير لتوالي الحروف في النطق.

(٦) **قوله:** [لما أدّى إلى فسادٍ] أي: لما أدّى هذا التغيير إلى فسادِ نظم الحروف بل النظم باق؛ وذلك

بمجرّد الألفاظ[١] **وإلاّ لما كان للطائف العِلمَين مدخل فيه لأنها لا تتعلّق بنفس الألفاظ، فلهذا**[٢] **اختار النظم على اللفظ ولأنّ فيه استعارةً لطيفة**[٣] **وإشارةً إلى أنّ كلماتِه كالدُرَر** (**و**) **لمّا**[٤] (**كان القسم الثالث من "مفتاح العلوم" الذي صنّفه**) **الفاضل** (**العلامة**) **سراج الملّة والدِّين** (**أبو يعقوب يوسف السكّاكي**) **تغمده الله بغفرانه** (**أعظمَ ما صنّف**) **خبر «كان»** (**فيه**) **أي: في علم البلاغة وتوابعها** (**من الكتب المشهورة**) **بيان لـ«ما»** (**نفعاً**) **تمييز من «أعظم»**[٥] (**لكونه أحسنها ترتيباً**) **أي: لكون القسم الثالث أحسن الكتب المشهورة من**

لأنّ اعتبار معنى يقتضيه العقل في مقام خاصّ ليس بداخل في مفهوم نظم الحروف.

(١) **قوله:** [بمجرّد الألفاظ] أي: مع قطع النظر عن اللطائف والخواصّ المُودَعة في الألفاظ. قوله «وإلاّ إلخ» أي: وإن كان الإعجاز بمجرّد الألفاظ لما كان للطائف علمي المعاني والبيان دخل في الإعجاز واللازم باطل فكذا الملزوم أعني كون الإعجاز بمجرّد الألفاظ.

(٢) **قوله:** [فلهذا إلخ] أي: فلكون نظم القرآن عبارة عمّا ذكر أو لأنّ الإعجاز ليس بمجرّد الألفاظ أو لكون اللفظ والمعنى كليهما ملحوظين في النظم والإعجاز كليهما اختار لفظ النظم على لفظ اللفظ.

(٣) **قوله:** [ولأنّ فيه استعارةً إلخ] بيان لوجه ثان لاختيار النظم على اللفظ أي: ولأنّ في لفظ النظم استعارةً بأن شبّه تأليف الكلمات بإدخال اللؤلؤ في السِلك ثمّ استعير لفظ النظم له فيكون استعارة مصرّحة، أو شبّه القرآن في النفس بعقد الدُرَر وأثبت له النظم فيكون التشبيهُ المضمر في النفس استعارةً مكنيّة وإثباتُ النظم له استعارةً تخييليّة ولاحتمال الوجهين وصف الاستعارة باللطافة. قوله «وإشارةً إلخ» بيان للطافة.

(٤) **قوله:** [لمّا] إشارة إلى أنّ «كان» هذا عطف على «كان» الأوّل. **قال:** «من "مفتاح العلوم"» وهو كتاب يشتمل على العلوم التسعة الآلية كالصرف والنحو والاشتقاق والعروض والقوافي والمنطق والمعاني والبيان، ولذلك سمّي بـ«مفتاح العلوم».

(٥) **قوله:** [تمييز من «أعظم»] أي: تمييزٌ من نسبة «أعظم» إلى ضمير الفاعل مُحوَّلٌ عن الفاعل أي: كان أعظم نفعُه، وهذا دفعُ توهّم أنه تمييز من «المشهورة» فإنه لا يكون حينئذ نصًّا في المقصود وهو مدح القسم الثالث بكونه أعظمَ النفع في الكتب المشهورة المصنّفة في علم البلاغة وتوابعها.

جهة الترتيب[١] وهو وضع كلّ شيء في مرتبته، فلكلّ مسئلة[٢] مثلاً مراتب بعضها أليق بها من بعض فوضعها فيه أحسن، وإنْ شئتَ أنْ تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها[٣] كأنها عِقْد قد انفصم فتناثرت لآليه (و) لكونه (أتمّها تحريراً) وهو تهذيب الكلام[٤] (و) لكونه (أكثرها للأصول) والقواعد[٥] وهو متعلّق بمحذوف يفسّره قوله (جمعاً) لأنّ معمول المصدر لا يتقدّم عليه لأنه[٦] عند العمل مُؤَوّل بـ«أنْ» مع

---

(١) **قوله:** [من جهة الترتيب] فيه إشعار بأن قوله «ترتيباً» نصب على التمييز من نسبة «أحسن» وهو أيضاً مُحوَّل عن الفاعل أي: ولكونه أحسن ترتيبُه. قوله «وضع كلّ شيء إلخ» العموم المستفاد من «كلّ» يعتبر بعد إرجاع ضمير «مرتبته» إلى «شيء» لئلاّ يرد الاعتراض المشهور.

(٢) **قوله:** [فلكلّ مسئلة إلخ] بيان لوجه أحسنيّة ترتيب القسم الثالث، وحاصله أنّ المسائل قد وضعت في مراتبها اللائقة بها في الكتب المشهورة فترتيبها حسن وفي مراتبها الْلُقْيَى بها في القسم الثالث فترتيبه أحسن. قوله «وإن شئتَ إلخ» إثبات لما ادّعى المصـ من أحسنيّة ترتيب القسم الثالث. قوله «صدق هذا المقال» أي: صدق القول بأنه أحسن ترتيباً. قوله «فعليك» الفاء جزائيّة و«عليك» اسم فعل وهو إذا تعدّى بنفسه كان بمعنى «الزم» وإذا عدّي بالباء كان بمعنى «استمسك» كما هنا.

(٣) **قوله:** [تراها إلخ] استيناف للجواب كأنه قيل كيف أرى كتب الشيخ إن استمسكت بمطالعتها؟ فقال تراها إلخ. قوله «كأنها عِقْد إلخ» في تشبيه كتب الشيخ بالعِقْد إشارة إلى حسن ترتيبها وفي انفصامه وتناثر لآليه إشارة إلى انحطاط درجة ترتيبها عن درجة ترتيب القسم الثالث.

(٤) **قوله:** [وهو تهذيب الكلام] أي: والتحرير تنقيح الكلام عن الزوائد ومُوجِبات الخلل والتعقيد، وكون القسم الثالث أتمّ تحريراً بالنسبة إلى الكتب المشهورة لا ينافي كونه غير محفوظ عن الحشو والتطويل والتعقيد في نفسه، فلا يناقض لما سيأتي من المصـ من قوله «ولكن كان غير مصون إلخ».

(٥) **قوله:** [والقواعد] عطف تفسير للأصول. قوله «وهو» أي: قوله «للأصول». قوله «بمحذوف» وهو «جمعاً». قوله «لأنّ معمول إلخ» تعليل لجعل «للأصول» متعلّقاً بـ«جمعاً» المحذوف دون المذكور.

(٦) **قوله:** [لأنه إلخ] أي: لأنّ المصدر إلخ، هذا تعليل لعدم تقدّم معمول المصدر عليه. قوله «مُؤَوّل بـ«أنْ» مع الفعل» وذلك لأنّ الأصل في العمل هو الفعل. قوله «وهو موصول» أي: ولفظ «أنْ» موصول حرفي وهو ما أوّل مع ما يليه من الجملة بالمصدر كـ«أَنْ» و«أنّ» و«مَا».

الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدّم على الموصول[(١)] لكونه كتقدّم جزء من الشيءِ المترتِّبِ الأجزاءِ عليه هذا، والأظهر[(٢)] أنه جائز إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[(٣)] [الصافات:١٠٢] و﴿لَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور:٢] ومثل هذا كثير في الكلام، والتقدير تكلّف[(٤)] وليس كلّ ما أُوِّل بشيء[(٥)] حكمُه حكمُ ما

---

(١) **قوله:** [لا يتقدّم على الموصول] أي: فلا يتقدّم معمول المصدر عليه. قوله «لكونه كتقدّم إلخ» تعليل لعدم تقدّم معمول الصلة على الموصول، وحاصله أنّ مجموع الموصول والصلة كشيء واحد لا يصير أحدهما جزءً من الكلام بدون الآخر وبينهما ترتيب لازم وهو أن تكون الصلة بعد الموصول بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء من معمولات الصلة على الموصول لأنه كتقدّم جزء من شيءٍ مترتِّبِ الأجزاء على ذلك الشيء. قوله «هذا» أي: هذا ما ذكروه، وإنّما نسبه إلى القوم لعدم ارتضائه به كما ذكره.

(٢) **قوله:** [والأظهر إلخ] مقابل لقوله «معمول المصدر لا يتقدّم عليه» أي: والأظهر أنّ تقدّم معمول المصدر عليه جائز لكن لا مطلقاً بل إذا كان المعمول ظرفاً زماناً كان أو مكاناً أو شبهَه وهو الجارّ والمجرور لأنه يحتاج إلى الفعل أو معناه مثل احتياج الظرف إليه فهو شبهه.

(٣) **قوله:** [﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾] وجه الاستدلال به أنّ المقصود أنّ إسمعيل على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام لمّا بلغ السنَّ الذي قدر فيه على السعي مع إبراهيم على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام في قضاء حوائجه أمرناه بالذبح، وهذا المعنى إنّما يحصل بتعلّق «معه» بـ«السعي»، ووجه الاستدلال بالآية الثانية أنّ المقصود النهي عن أخذ الرأفة بالزاني والزانية وهذا إنّما يظهر بتعلّق «بهما» بـ«الرأفة».

(٤) **قوله:** [والتقدير تكلّف] دفعٌ لما يرد على الاستدلال بالآيتين من أنّ «معه» و«بهما» متعلِّقان بالسعي والرأفة المقدَّرين دون المذكورَين فلا يصحّ الاستدلال بهما، وحاصل الدفع أنّ التقدير تكلّف خلاف الأصل ممّا لا ينبغي أن يصار إليه بلا ضرورة داعية إليه ولا ضرورة ههنا.

(٥) **قوله:** [وليس كلّ ما أُوِّل بشيء إلخ] دفعٌ لتوهّم أنّ الضرورة متحقِّقة هنا لما ذكر سابقاً من أنّ المصدر عند العمل مؤوَّل بـ«أنْ» مع الفعل إلخ، وحاصل الدفع أنّ المؤوّل بشيء -كالمصدر العامل المؤوّل بـ«أنْ» مع الفعل هنا- لا يشارك ما أُوِّل به -كـ«أنْ» مع الفعل هنا- في جميع الأحكام لجواز أن يكون بعض أحكامه مختصّة بصريح لفظه وحكمُ الامتناع المذكور من قبيل ما يختصّ بالمؤوّل به أي: بـ«أنْ» مع الفعل لظهور التقدّم فيه على الموصول بخلاف المصدر لعدم وجود الموصول فيه في اللفظ.

أُوِّل به، مع أنّ الظرف ممّا يكفيه[١] رائحة من الفعل لأنّ له شأناً[٢] ليس لغيره لتنزّله من الشيء منزلة نفسه لوقوعِه فيه وعدمِ انفكاكه عنه ولهذا اتّسع في الظروف ما لم يتّسع في غيرها (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أي: غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد[٣] المستغنى عنه (و) عن (التطويل) وهو الزائد[٤] على أصل المراد بلا فائدة، وسيجيء الفرق بينهما في باب الإطناب (و) عن (التعقيد) وهو كون الكلام مُغلَقاً[٥] يتوعّر على الذهن تحصيل معناه (قابلاً) خبر بعد خبر أي: كان قابلاً (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقراً) خبر آخر أي: كان محتاجاً (إلى الإيضاح) لما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) عمّا فيه

---

(١) قوله: [مع أنّ الظرف ممّا يكفيه إلخ] دفع ثان للتوهّم المذكور، حاصله أنا لا نسلِّم لزوم تأويل المصدر العامل في الظروف بـ«أنْ» مع الفعل لأنّ تأويله به لأجل العمل ولمّا ثبت الاتّساع في الظروف جاز أن يعمل المصدر فيها لما فيه من معنى الفعل لأنه يدلّ على الحدث وهو أحد أجزاء الفعل.

(٢) قوله: [لأنّ له شأناً إلخ] تعليل لكون الظرف ممّا يكفيه رائحة الفعل. قوله «لتنزّله إلخ» دليل لقوله «لأنّ له شأناً إلخ» حاصله أنّ نسبة الظرف إلى الشيء كنسبة الشيء إلى نفسه وذلك لأنّ الشيء يقع فيه ولا ينفكّ عنه كما أنّ الشيء لا ينفكّ عن نفسه وليس غير الظرف بهذه المثابة فللظرف شأن ليس لغيره. قوله «ولهذا إلخ» أي: ولأنّ للظرف شأناً ليس لغيره اعتبر في الظروف ما لم يعتبر في غيرها.

(٣) قوله: [وهو الزائد إلخ] أي: والحشو اللفظ الزائد المعيَّن في الكلام المستغنى عنه في أداء أصل المراد كـ«قَبْلَه» في «أَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ».

(٤) قوله: [وهو الزائد إلخ] أي: والتطويل الكلام الزائد على أصل المراد بلا فائدة فإنه إذا كان لفائدة يكون إطناباً. قوله «وسيجيء الفرق بينهما» أي: الفرق الاصطلاحيّ بين الحشو والتطويل وهو أنّ الحشو الزائد المعيَّن كما مرّ، والتطويل الزائد الغير المعيَّن كما في «وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً».

(٥) قوله: [كون الكلام مُغلَقاً] سواء كان لخلل في اللفظ وهو التعقيد اللفظيّ أو لخلل في الانتقال وهو التعقيد المعنويّ، وفي تفسير التعقيد بكون الكلام إلخ إشارة إلى أنّ المصدر مبنيّ للمفعول ليكون صفة للكلام بخلاف المبنيّ للفاعل فإنه صفة للمتكلِّم. قوله «يتوعّر» أي: يتعسّر.

الحشو (ألّفتُ مختصراً[(١)]) جواب «لمّا» أي: كان ما تقدّم[(٢)] سبباً لتأليف مختصر (يتضمّن ما فيه) أي: في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلّي[(٣)] ينطبق على جزئياته ليستفاد أحكامها منه كقولنا[(٤)]: «كلّ حكم ألقيتَه إلى المُنكِر يجب توكيده» فإنه ينطبق على «إنّ زيداً قائم» و«إنّ عمراً راكب» وغير ذلك ممّا يُلقَى إلى المُنكِر بأن يقال هذا كلام مع المنكر وكلّ كلام مع المنكر يجب أن يُؤكَّد فيعلم أنه يُؤكَّد (ويشتمل على ما يحتاج إليه) لا على ما يستغنى عنه[(٥)] ليكون حشواً (من الأمثلة) وهي الجزئيات التي تذكر لإيضاحِ القواعد وإيصالِها إلى فهم المستفيد (والشواهد) وهي الجزئيات التي يستشهد بها في إثبات القواعد لكونها من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم

---

(١) قال: [ألّفت مختصراً] لم يقل «اختصرته» لما في مختصره سوى الاختصار من التجريد والإيضاح.

(٢) قوله: [أي: كان ما تقدّم إلخ] إشارة إلى ترتّب الجواب على ما تقدّم من كون علم البلاغة وتوابعها كما ذكر ومن كون القسم الثالث كما ذكر فإنّ «لمّا» لسببيّة ما قبلها لما بعدها.

(٣) قوله: [حكم كليّ إلخ] أي: حكم على كليّ كقولنا «كلّ فاعل مرفوع» فخرج به نحو «زيد مرفوع» فإنه حكم جزئيّ، والضمير في «ينطبق» و«جزئيّاته» راجع إلى الكليّ، والمراد بانطباقه عليها صدقه وحمله عليها وهذا احتراز عن القضيّة الطبعيّة نحو «الإنسان جنس». قوله «ليستفاد إلخ» اللام فيه لام العاقبة كما في قوله ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨] أي: عاقبة ذلك الانطباق استفادة أحكام الجزئيّات من ذلك الحكم الكليّ.

(٤) قوله: [كقولنا إلخ] توضيح القاعدة وتفهيمه بالمثال. قوله «يجب توكيده» أي: لا بدّ أن يكون مُؤكَّداً. قوله «فإنّه ينطبق إلخ» أي: لأنه ينطبق إلخ. قوله «ممّا يُلقَى إلى المُنكِر» بيان للغير. قوله «بأن يقال إلخ» تصوير للانطباق يعني أنّ معنى انطباقه عليها أنه يمكن أن يصيّر كبرى لصغرى سهلة الحصول كما هنا.

(٥) قوله: [لا على ما يستغنى عنه] إشارة إلى الحصر المستفاد من المقام لأنّ المصـ وصف القسم الثالث فيما قبل باشتماله على الحشو ووصف مختصره هنا بأنه يشتمل على ما يحتاج إليه فعلم أنه لا يشتمل على الحشو أي: على ما يستغنى عنه من الأمثلة والشواهد وإليه أشار الشارح بقوله «ليكون حشواً» وفيه إشارة إلى أنّ الحشو في القسم الثالث بتكثير الأمثلة والشواهد التي لا يحتاج إليها.

فهي أخصّ من الأمثلة[(١)] (ولم آلُ) من الأَلْو[(٢)] وهو التقصير (جهْداً) بالضمّ والفتح الاجتهاد وعن الفرّاء الجهد بالضمّ الطاقة وبالفتح المَشقّة، وقد استعمل الألو[(٣)] في قولهم «لا آلوك جهداً» مُعدًّى إلى مفعولين والمعنى لا أمنعك جهداً، وحذف ههنا المفعول الأوّل لأنه غير مقصودٍ أي: لم أمنع اجتهاداً[(٤)] (في تحقيقه) أي: المختصر يعني: في تحقيق[(٥)] ما ذكر فيه

---

(١) **قوله:** [فهي أخصّ من الأمثلة] تفريع على ما ذكر من معنى الأمثلة والشواهد، أي: كلّ ما يصلح شاهداً يصلح مثالاً من غير عكس كليّ، فالأعميّة والأخصيّة بينهما إنّما هو باعتبار الصلاحيّة.

(٢) **قوله:** [من الأَلْو] بفتح الهمزة وسكون اللام كالنَصْر أو بالضمّتين كالعُلُوّ. قوله «وهو التقصير» أي: التواني والتكاسل، وهذا بيان لمعنى الألو في أصل اللغة، وأمّا كونه بمعنى المنع فمجاز مبنيّ على التضمين وهو الاستعمال المشهور كما أشار إليه الشارح بقوله «وقد استعمل الألو إلخ»، وعلى هذا المعنى المجازيّ حمل الشارح عبارةَ المتن حيث قال «وحذف إلخ».

(٣) **قوله:** [وقد استعمل الألو إلخ] إشارة إلى الاعتراض على عبارة المتن وهو أنّ الألو في الاستعمال المشهور يُعدَّى إلى مفعولين كما في قولهم: «لا آلوك جهداً» و«لا آلوك نصحاً» وقد خالفه المصـ حيث اقتصر على مفعول واحد. قوله «وحذف إلخ» إشارة إلى الجواب عنه وحاصله أنّ المصـ قد استعمله ههنا معدّى إلى مفعولين وحذف المفعول الأوّل وهو الكاف فلا مخالفة للمشهور. قوله «لأنه غير مقصود» إذ المقصود عدم منع الاجتهاد في نفس الأمر والواقع لا عن مخاطب معيّن أو غير معيّن.

(٤) **قوله:** [أي: لم أمنع اجتهاداً] أي: بذلت كلّ الجهد في تحقيقه، وهذا بيان لمعنى مقصود للمصـ، وإنّما حمل الشارح الألو هنا على الاستعمال المشهور لأنه إن لم يحمل عليه فإمّا أن يجعل لازماً بمعنى التقصير والتواني أو متعدِّياً بمعنى الترك فإن جعل لازماً فقوله «جهداً» إمّا نصب على التمييز أي: من جهة الجهد أو على الحال أي: مجتهداً أو بنزع الخافض أي: في الجهد والكلّ باطل إذ لا إبهام في نسبة التقصير إلى الفاعل، ووقوعُ المصدر حالاً والنصبُ بنزع الخافض ليسا بقياسيّين، وإن جعل متعدِّياً لم يفِ بالمقصود لأنه يستفاد منه أنه لم يترك جهداً في تحقيقه بل جهد فيه والمقصود أنه بذل كلّ الجهد فيه.

(٥) **قوله:** [يعني: في تحقيق إلخ] إشارة إلى الجواب عمّا يرد على قوله «في تحقيقه» من أنّ التحقيق هو إثبات المسئلة بالدليل و"المختصر" ألفاظ لا تثبت بالدليل إذ الثابت به إنّما هو المعاني، وحاصل الجواب أنّ المراد بتحقيقه تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث فلا إشكال.

من الأبحاث (وتهذيبه) أي: تنقيحه (ورتّبته) أي: المختصر (ترتيباً أقرب تناولاً) أي: أخذاً[(١)] وهو في الأصل مدّ اليد إلى شيء ليؤخذ (من ترتيبه) أي: ترتيب السكّاكي[(٢)] أو القسم الثالث إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ في اختصار لفظه) أي: المختصر (تقريباً) مفعول له لما تضمّنه[(٣)] معنى «لم أبالغ» كأنه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريباً (لتعاطيه) أي: تناوله (وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه) ولو لم يُؤوَّل الفعل المَنفيّ بالمُثبَت[(٤)] على ما ذُكِر لكان المعنى أنّ المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لأمر آخر، وهذا مبنيّ[(٥)] على أصل ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" وهو أنّ من حكم النفي

---

(١) **قوله:** [أي: أخذاً] بيان للمراد بالتناول. قوله «وهو في الأصل إلخ» يعني: أنّ التناول في اللغة مدّ اليد إلى شيء ليؤخذ ولكن أريد به هنا الأخذ تجريداً أو مجازاً من ذكر السبب وإرادة المسبَّب، ثم المراد بالأخذ هنا اختيار المسائل أي: اختيار المسائل المرتَّبة من هذا المختصر أقرب من اختيارها منه.

(٢) **قوله:** [أي: ترتيب السكّاكيّ إلخ] إشارة إلى احتمالين في مرجع ضمير «ترتيبه». قوله «إضافة المصدر» أي: أضيف إضافةَ المصدر أو هذه إضافةُ المصدر، فالإضافة منصوب على المصدريّة أو مرفوع على الخبريّة. قوله «إلى الفاعل أو المفعول» لفّ ونشر مرتَّب أي: الأوّل على الأوّل والثاني على الثاني، وإنّما قدّم إضافة المصدر إلى الفاعل على إضافته إلى المفعول لما تقرّر في كتب النحو أنها أكثر.

(٣) **قوله:** [لما تضمّنه إلخ] أي: فهو علّة للمتضمَّن وهو الترك لا للنفي لأنّ المفعول له ما فعل لأجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمنفيّ وهو المبالغة في اختصار لفظه لما سيبيِّنه الشارح بقوله «ولو لم يُؤوَّل إلخ». قوله «كأنه قال تركت إلخ» بيان لما تضمّنه معنى «لم أبالغ».

(٤) **قوله:** [الفعل المَنفيّ بالمُثبَت] الأظهر أن يقول: ولو لم يؤوّل «لم أبالغ» بـ«تركت المبالغة» إلاّ أنه قصد الإشارةَ إلى عموم الحكم. قوله «لكان المعنى إلخ» أي: لو لم يؤوّل المنفيّ بالمثبت لكان قوله «تقريباً» متعلِّقاً بـ«أبالغ» فيكون النفي داخلاً على كلام فيه تقييد فيكون النفي متوجِّهاً إلى القيد ويبقى أصل الفعل وصار المعنى أنّ المبالغة في الاختصار ثابتة لكن لا للتقريب بل لأمر آخر وهذا خلاف المقصود.

(٥) **قوله:** [وهذا مبنيّ إلخ] أي: وما ذكر من أنه لو لم يؤوّل «لم أبالغ» بـ«تركت المبالغة» لكان المعنى أنّ المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لأمر آخر مبنيّ إلخ. قوله «من حكم النفي» أي:

إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجهٍ مّا أن يتوجّه[١] إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصاً مثلاً إذا قيل: «لم يأتك القوم أجمعون» كان نفياً للاجتماع وهذا ممّا لا سبيل إلى الشكّ فيه، ولعَمري[٢] لقد أفرط المصنّف في وصف القِسم الثالث بأنّ فيه حشواً وتطويلاً وتعقيداً تصريحاً أوّلاً[٣] وتلويحاً ثانياً على ما ذكرنا وتعريضاً ثالثاً حيث وصف مؤلَّفه بأنه مختصر منقّح سهل المأخذ أي: لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث (وأضفتُ إلى ذلك) المذكور[٤] من القواعد وغيرها (فوائد عثرتُ) أي:

مقتضاه الأصليّ والغالب فيه، وإلاّ فالنفي قد يكون راجعاً إلى القيد والمقيّد جميعاً كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبٰوٓا اَضْعَافًا مُّضٰعَفَةً﴾ [آل عمران:١٣٠] بدليل قوله تعالى: ﴿وَاَحَلَّ اللّٰهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبٰوا﴾ [البقرة:٢٧٥].

(١) **قوله:** [أن يتوجّه إلخ] اسم «أنّ» أي: أن يرجع النفي إلى ذلك التقييد. قوله «وأن يقع له خصوصاً» أي: وأن يقع النفي للقيد لا للمقيّد. قوله «كان نفياً للاجتماع» أي: لا نفياً لأصل المجيء؛ وذلك لأنّ «أجمعون» وإن كان تأكيداً لـ«القوم» بمعنى الكلّ إلاّ أنّ فيه معنى الاجتماع بحسب أصل الوضع فكان نفياً للاجتماع بهذا الاعتبار، وفي بعض النسخ: «أجمعين» منصوباً على الحاليّة من «القوم» بمعنى مجتمعين، وعلى هذا نفي الاجتماع ظاهر. قوله «وهذا إلخ» من كلام الشيخ أي: وهذا الأصل إلخ.

(٢) **قوله:** [ولعَمري] العُمْر بفتح العين وضمّها بمعنى إلاّ أنه تُضَمّ في القَسَم لكثرة استعماله، والمراد «ولواهب عمري إلخ» لئلاّ يلزم الحلف بغير الله تعالى فإنه لا يجوز شرعاً. قوله «لقد أفرط» الإفراط التجاوز عن الحدّ ويقابله التفريط.

(٣) **قوله:** [تصريحاً أوّلاً] أي: صرّح أوّلاً باشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل والتعقيد تصريحاً بقوله «ولكن كان إلخ». قوله «وتلويحاً» أي: ولوّح ثانياً إلى اشتماله عليه بقوله «ويشتمل على ما يحتاج إليه»، والتلويح كناية وسائطها كثيرة. قوله «على ما ذكرنا» أي: بقولنا «لا على ما يستغنى عنه إلخ». قوله «وتعريضاً» أي: وعرّض ثالثاً باشتماله عليه، والتعريض كناية مسوقة لموصوف غير مذكور كقولك: «إن شتمني الأمير لأضربنّه» تريد من يَشتِمني لِيُضرَبنّ. قوله «حيث وصف إلخ» بيان لوجه التعريض.

(٤) **قوله:** [المذكور] دفع لما يرد على عبارة المتن من أنّ الإشارة إلى القواعد والأمثلة والشواهد بـ«ذلك» غير صحيح لعدم المطابقة بين اسم الإشارة والمشار إليه، وحاصل الدفع أنّ الإشارة بـ«ذلك» إلى الأمور

اطّلعتُ (في بعض كتب القوم عليها) أي: على الفوائد (وزوائد لم أظفر) أي: لم أفز (في كلام أحدٍ) من القوم (بالتصريحِ بها) أي: بالزوائد (ولا الإشارةِ إليها) بأنْ يكون[١] كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعيّة وإنْ لم يقصدوها يعني: لم يتعرّضوا لها لا نفياً ولا إثباتاً كبعض اعتراضاته على "المفتاح" وغيره، ولقد أعجب[٢] في جعل ملتقَطاتِ كتب الأئمّة فوائدَ ومخترَعاتِ خاطره زوائدَ (وسمّيتُه "تلخيص المفتاح" وأنا أسأل الله) لا يُعرف[٣] لتقديم المسند إليه ههنا وجه حسن إذ لا مقتضِي للتخصيص ولا للتقوّي، فكأنه قصد[٤]

الثلاثة بتأويلها بالمذكور فلا إشكال. قوله «من القواعد وغيرها» بيان للمذكور. قوله «أي: على الفوائد» تعيين لمرجع الضمير في «عليها». قوله «اطّلعت» تفسير لفظ غير مشهور بلفظ مشهور.

(١) **قوله:** [بأن يكون إلخ] تصوير للمنفيّ أي: للإشارة إلى تلك الزوائد. قوله «يعني: لم يتعرّضوا إلخ» أي: مراده بعدم الظفر بالتصريح بتلك الزوائد أو بالإشارة إليها في كلام القوم أنهم لم يتعرّضوا لتلك الزوائد لا نفياً ولا إثباتاً، وإنّما أتى بالعناية لأنّ عدم الظفر بشيء لا يستلزم عدمه ففي هذا المراد بُعد مّا. قوله «كبعض اعتراضاته إلخ» أي: وتلك الزوائد كبعض اعتراضاته إلخ.

(٢) **قوله:** [ولقد أعجب إلخ] أي: والله لقد أتى المصـ بأمر عجيب محتمِل للوجهين المدح والذمّ؛ وذلك لأنه يحتمل أن يكون المراد بكون مخترَعات خاطره زوائد أنها زائدة في النفع على الفوائد المذكورة في كتب القوم فيكون مدحاً لزوائده، ويحتمل أن يكون المراد بكونها زوائد أنها زائدة لا يعبأ بها وشأنها أن تُحذَف فيكون ذمًّا لها، ولكُلٍّ من الوجهين وجه.

(٣) **قوله:** [لا يعرف إلخ] إشارة إلى الاعتراض على تقديم المسند إليه في قوله «وأنا أسئل الله»، وحاصله أنّ تقديم المسند إليه على المسند الفعليّ إذا لم يل حرفَ النفي إمّا للتخصيص أو للتقوّي وليس ههنا لشيء منهما وجه حسن إذ لا حسن في تخصيص السؤال به بل الحسن في الدعاء الشركة ليكون أقرب إلى الإجابة وكذا لا حسن في تقوّي إسناد السؤال إليه إذ لا إنكار ولا تردّد فيه للسامع.

(٤) **قوله:** [فكأنه قصد إلخ] إشارة إلى الجواب، حاصله أنّ المصـ قصد أن يجعل الجملة حالاً لتفيد مقارنةَ السؤال لجميع ما تقدّم من التأليف والترتيب والإضافة والتسمية، ولا يحصل هذا المعنى صريحاً إلاّ بإيراد الجملة اسميّة إذ لو أوردت فعليّة كانت ظاهرة في العطف، لكنّ هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أنّ

جعل الواو للحال فأتى بالجملة الاسميّة، وما يقال[(١)] إنه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ [الحجرات:٧]، (من فضله) حال[(٢)] من (أنْ ينفع به) أي: بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو "المفتاح" أو القسم الثالث منه (إنه) أي: الله (وليُّ ذلك) النفع (وهو حسْبي) أي: مُحسِبي[(٣)] وكافِيّ لا أسئل غيرَه، فعلى هذا كان الأنسب[(٤)] أنْ يقول: «واللّٰهَ أسئل» بتقديم المفعول (ونعم الوكيل) عطف إمّا على جملة «هو حسبي»[(٥)] والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾

تقديم المسند إليه على المسند الفعليّ ليس إلاّ لأحد الأمرين ولا حسن لشيء منهما ههنا، فيمكن أن لا يكون هذا إشارة إلى الجواب بل يكون بياناً لمنشأ اختياره الجملة الاسميّة.

(١) **قوله:** [وما يقال إلخ] دفع لما يقال في توجيه عبارة المتن من أنّ تقديمَ المسند إليه هنا وجعلَ الجملة اسميّة لقصد استمرار السؤال، وحاصل الدفع أنّ الاستمرار يحصل بالمضارع أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ فلا وجه للعدول إلى تقديم المسند إليه وجعل الجملة اسميّة.

(٢) **قوله:** [حال إلخ] أي: قوله «من فضله» حال من المصدر المؤوّل الواقع مفعولاً ثانياً لـ«أسأل» وهو قوله «أن ينفع به» أي: أسأل الله تعالى النفع بهذا المختصر كائناً من فضله، فالحال مبيِّن لهيئة المفعول والعامل فيها «أسأل» وليست من معمولات «ينفع» حتّى يلزم تقدّم معمول الصلة على الموصول الحرفيّ.

(٣) **قوله:** [أي: محسبي] إشارة إلى أنّ «حسْب» بمعنى «مُحسِب» يقال «أحسبه الشيء» أي: كفاه، فقوله «وكافِيّ» عطف تفسير. قوله «لا أسئل غيرَه» تصريح بما يفهم بطريق الالتزام من قوله «وهو حسْبي».

(٤) **قوله:** [فعلى هذا إلخ] يعني أنّ جملةَ «إنه وليّ ذلك» علّة لسؤال النفع من الله تعالى وجملةَ «وهو حسبي» لتخصيص السؤال به فكان الأنسب أن يقول «واللّٰهَ أسئل» بتقديم المفعول ليكون الجملتان علّتين للحكمين المستفادين من «اللّٰهَ أسئل» أحدهما سؤالُ النفع من الله تعالى وثانيهما تخصيصُه به.

(٥) **قوله:** [عطف إمّا على جملة «هو حسْبي» إلخ] تحقيقٌ لوجه العطف وتبيينٌ لطريق التركيب لا اعتراضٌ على المصـ لأنّه قد اختار الشارح نفسه هذه العبارة في خطبة "شرح العقائد النسفيّة" فكيف يعترض عليها ههنا، فلا يرد ما قال السيِّد من أنه استصعب الشارح هذا العطفَ والأمر بيِّن إلخ. قوله «والمخصوص محذوف» والتقدير: «ونعم الوكيل الله». قوله «كما في قوله إلخ» استشهاد على جواز حذف المخصوص.

[ص:٣٠] فيكون من عطف الجملة[١] الفعلية الإنشائية على الاسميّة الإخباريّة، وإمّا على «حسْبي» أي: «وهو نعم الوكيل» وحينئذٍ[٢] فالمخصوص هو الضمير المتقدِّم كما صرّح به صاحبُ "المفتاح" وغيرُه في قولنا «زيد نعم الرجل»، ثُمّ عطف الجملة[٣] على المفرد وإنْ صحّ باعتبار تضمّن المفرد معنى الفعل كما في[٤] قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:٩٦] على رأي لكنّه في الحقيقة من عطف الإنشاء على الإخبار، وهذا أوان الشروع في المقصود[٥] فنقول رتّب المختصر على مقدّمة وثلثة فنون لأنّ المذكور

---

(١) قوله: [فيكون من عطف الجملة إلخ] أي: وعطف الجملة الإنشائيّة على الإخباريّة مختلف فيه فمنعه البيانيّون وجمهورُ النحاة وجوّزه البعض فلا بدّ في جوازه عند الجمهور من تأويل إحدى الجملتين فإمّا أن يقال الجملة المعطوف عليها أعني «هو حسْبي» أيضاً إنشائيّة معنى لأنّ المقصود إنشاء المدح بأنه كافٍ، أو يقال الجملة المعطوفة أعني «نعم الوكيل» أيضاً إخباريّة مؤوّلة بـ«هو نعم الوكيل»، ويجوز عند جمهور النحاة أن يكون خبر المبتدأ إنشاء.

(٢) قوله: [وحينئذ] أي: وحين إذ كان «نعم الوكيل» عطفاً على «حسْبي». قوله «الضمير المتقدِّم» أي: في «هو حسْبي». قوله «كما صرّح إلخ» إنّما احتاج إلى النقل لدفع استبعاد تقدّم المخصوص.

(٣) قوله: [ثمّ عطف الجملة] مبتدأ خبره الجملة الشرطيّة والواو زائدة لزيادة الربط كما في «لا بدّ وأن يكون» والجزاء محذوف تدلّ عليه الجملة الاستدراكيّة أي: عطف الجملة على المفرد وإن صحّ باعتبار تضمّنه معنى الفعل لا يصحّ ههنا لكونه في الحقيقة من عطف الإنشاء على الإخبار فلا بدّ من التأويل.

(٤) قوله: [كما في إلخ] استشهاد على صحّة عطف الجملة على المفرد باعتبار تضمّنه معنى الفعل. قوله «على رأي» أي: عند من جعل قوله «جعل الليل سكناً» عطفاً على قوله «فالق الإصباح» لتضمّنه معنى «يفلق»، لا عند من جعله حالاً بتقدير «قَدْ» أو عطفاً على «فالق الإصباح» بتقدير «هو فالق الإصباح».

(٥) قوله: [في المقصود] أي: في مقصود الكتاب لأنّ الخطبة خارجة عنه والمقدِّمة داخلة فيه وإن كانت خارجة عن مقصود الفنّ. قوله «لأنّ المذكور إلخ» دليل لحصر الكتاب في الأجزاء الأربعة المذكورة. قوله «من قبيل المقاصد» وأمّا ما ذكر فيه من الشواهد والأمثلة والاعتراضات على "مفتاح العلوم" فهي من مكمِّلات المقاصد فلا يرد بها النقض على الحصر.

فيه إمّا أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفنّ أو لا الثاني المقدّمة والأوّل إن كان الغرض منه الاحترازَ عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفنّ الأوّل وإلاّ فإن كان الغرض منه الاحترازَ عن التعقيد المعنويّ فهو الفنّ الثاني وإلاّ فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفنّ الثالث، وعليه منع ظاهر[1] يدفع بالاستقراء، وقيل رتّبه[2] على مقدّمة وثلاثة فنونٍ وخاتمةٍ لأنّ الثاني إنْ توقّف عليه المقصود فمقدّمة وإلاّ فخاتمة، والحقّ[3] أنّ الخاتمة إنّما هي من الفنّ الثالث كما نبيّن هناك إن شاء الله تعالى، ولمّا انجرّ كلامه[4] في آخر

---

(١) **قوله:** [وعليه منع ظاهر] أي: وعلى قولِه «الثاني مقدِّمة» وقولِه «وإلاّ فهو ما يعرف به وجوه التحسين»، وتقرير المنع أنا لا نسلِّم أنّ الثاني أي: ما لا يكون من مقاصد الفنّ هو المقدِّمة لا غير لجواز أن يكون غيرَها وكذا لا نسلِّم أنّ ما لا يكون الغرض منه الاحترازَين هو ما يعرف به وجوه التحسين لا غيرُ لجواز أنّ يكون غيرَها. قوله «يدفع بالاستقراء» أي: يدفع هذا المنع بالاستقراء وتقرير الدفع أنّ هذا الحصر ليس بعقليّ حتّى يرد المنع المذكور بل الحصر استقرائيّ بأن تتبّعنا مقصود الكتاب فلم نجد فيه غيرَ المقدِّمة والفنون الثلاثة.

(٢) **قوله:** [وقيل رتّبه إلخ] هذا مقابل لقوله «فنقول رتّب المختصر إلخ»، وحاصل هذا القيل أنّ المختصر مرتَّب على خمسة أجزاء الأربعة هي المذكورة والخامس هو الخاتمةُ في السَرقاتِ الشِعْريّة وما يتّصل بها وغيرِ ذلك المذكورةُ في آخر الفنّ الثالث.

(٣) **قوله:** [والحقّ إلخ] ردّ على القيل المذكور، وحاصله أنّ عدّ الخاتمة جزءً خامساً خارجاً من الفنّ الثالث ليس بصحيح بل هي داخلة فيه. قوله «كما نبيِّنه هناك» أي: في صدر الخاتمة، بيّن هناك الشارح أنّ الخاتمة هي خاتمة للفنّ الثالث لا خاتمة للكتاب مستدلاً بأنّ المصـ ذكر في "الإيضاح" أنّ الأشياء التي جَعَل الخاتمةَ فيها هي من الأشياء التي يذكرها بعض المصنِّفين في علم البديع.

(٤) **قوله:** [ولمّا انجرّ كلامه إلخ] أي: ولمّا بلغ كلام المصـ إلخ، وهذا بيان لوجه إيراد المقدِّمة نكرة وإيراد الفنون الثلاثة معرفة. قوله «فعرّفه» أي: فعرّف كلاًّ من الفنون الثلاثة معرفة بلام العهد الخارجيّ إشارة إلى ما تقدّم ذكره. قوله «فلم يكن لتعريفها معنى» إذ لو عرّفها لعرّفها بالتعريف اللاميّ وهو يقتضي تقدّمَ ذكرها صراحةً أو إشارةً ولم يوجد. قوله «فنكّرها» لأنه الأصل في الأسماء ولا مقتضِي للعدول عنه.

المقدّمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كلّ منها معهوداً فعرّفه بخلاف المقدّمة فإنه لم يقع منه ذكر لها ولا إشارة إليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكّرها وقال (مقدِّمة) أي: هذه مقدِّمة[١] في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصارِ علم البلاغة في علمَي المعاني والبيان وما يتّصل بذلك ممّا ينساق إليه الكلام، ومحصولها[٢] أن يُعرَف على التحقيق والتفصيل غايةُ العلوم الثلاثة ووجهُ الاحتياج إليها، والمقدّمة[٣] مأخوذة من «مقدّمة الجيش» للجماعة المتقدّمة منها من «قدّم» بمعنى «تقدّم»، يقال «مقدّمة العلم» لما يتوقّف[٤]

---

(١) **قوله:** [أي: هذه] إشارة إلى أنّ «مقدِّمة» رفع على الخبريّة عن المبتدأ المحذوف. قوله «في بيانِ إلخ» إشارة إلى مشمَلات المقدِّمة. قوله «وما يتّصل بذلك» أي: وبيانِ أمور تتّصل بمعنى الفصاحة والبلاغة كالنسبةِ بينهما وكونِهما صفةً للفظ والنسبةِ بين مقتضَى الحال والاعتبار المناسب وبيانِ مرجع البلاغة.

(٢) **قوله:** [ومحصولها إلخ] أي: وما يحصل من المقدِّمة المذكورة هنا هو معرفةُ غاية العلوم الثلاثة من المعاني والبيان والبديع على سبيل التحقيق والتفصيل فينتفع بهذه المقدِّمة في المقصود ومعرفةُ وجه الاحتياج إلى هذه العلوم فيرتبط المقصود بها، فالمقدِّمة المذكورة ههنا هي مقدِّمة الكتاب إذ هي طائفة من كلام قدّم أمام المقصود لارتباطٍ له بها وانتفاعٍ بها فيه.

(٣) **قوله:** [والمقدِّمة إلخ] أي: والمقدِّمة التي تطلق على المعنيين الآتيين مأخوذة من «مقدِّمة الجيش» بالقطع عن الإضافة، واعلم أنّ من عادة العرب القديمة أنهم يقسِّمون جيوشهم على خمسة جماعات الأولى مقدِّمة الجيش وهي الجماعة المتقدِّمة، والثانية ساقة الجيش وهي المتأخِّرة، والثالثة ميمنة الجيش وهي الواقعة في اليمين، والرابعة ميسرة الجيش وهي الواقعة في اليسار، والخامسة قلب الجيش وهي الجماعة العظمى وفيها أمير الجيش. قوله «منها» أي: من الجيش. قوله «من قدّم إلخ» إشارة إلى أنّ المقدِّمة بالكسر على لفظ اسم الفاعل لأنها مشتقّة من «قدّم» اللازم.

(٤) **قوله:** [لما يتوقّف إلخ] أي: المقدِّمة إذا أضيفت إلى العلم تطلق على ما يتوقّف عليه مسائل العلم شروعاً كما يطلق مقدِّمةُ الدليل على ما يتوقّف عليه صحّته ومقدِّمةُ القياس على ما هو جزء منه. قوله «كمعرفة حدّه إلخ» أي: كإدراك رسمِ العلم وغايتِه وموضوعِه، وهذا التمثيل مبنيّ على رأي القوم فإنهم جعلوا هذه الأمور الثلاثة مقدِّمة العلم بالمعنى المذكور أي: بمعنى ما يتوقّف عليه الشروع في مسائل العلم، ومقدِّمة الشروع عند الشارح هو التصوّر بوجه مّا والتصديق بفائدة مّا.

عليه مسائله كمعرفة حدّه وغايته وموضوعه، و«مقدّمة الكتاب»[(١)] لطائفة من كلامه قُدّمت أمام المقصود لارتباطٍ له بها وانتفاعٍ بها فيه سواء توقّف عليها أم لا، ولعدَم[(٢)] فرق البعض بين مقدِّمة العلم ومقدِّمة الكتاب أشكل عليهم أمران احتاجوا في التفصّي عنهما إلى تكلّف أحدهما[(٣)] بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدّمة، وقد ذكره صاحب "المفتاح" في آخر المعاني والبيان، والثاني[(٤)] ما وقع في بعض الكتب من أنّ المقدِّمة في بيان حدّ العلم والغرض منه وموضوعه زعماً منهم[(٥)] أنّ هذا عين المقدّمة،

---

(١) **قوله:** [و«مقدِّمة الكتاب» إلخ] أي: ويقال «مقدِّمة الكتاب» لقطعة من كلام الكتاب إلخ. قوله «لارتباطٍ له بها» أي: لارتباط للمقصود بتلك الطائفة. قوله «وانتفاعٍ بها فيه» أي: وانتفاعٍ بتلك الطائفة في المقصود. قوله «سواء توقّف إلخ» أي: سواء توقّف المقصود على تلك الطائفة أم لا.

(٢) **قوله:** [ولعدَم إلخ] هذا هو الباعث على فرق الشارح بين المقدِّمتين، حاصله أنّ من لا يقول بالفرق بين المقدِّمتين أشكل عليهم الأمران واحتاجوا في دفعهما إلى التكلّف المستغنى عنه بالفرق بين المقدِّمتين.

(٣) **قوله:** [أحدهما إلخ] حاصله أنه لو لم يثبت إلاّ مقدِّمة العلم فما ذكر في المقدِّمة ههنا من تعريف الفصاحة والبلاغة وما يتّصل به إن كان ممّا يتوقّف عليه الشروع في العلوم الثلاثة فلم أورده السكّاكي في آخر المعاني والبيان وإن لم يتوقّف عليه الشروع في العلم لم يصحّ إطلاق المقدِّمة عليه، وحاصل التكلّف الذي احتاجوا إليه في التفصّي عن هذا أنّ المراد بالشروع الموقوف على الأمور الثلاثة المذكورة هو الشروع على وجه البصيرة لا الشروع مطلقاً فلا يرد الإشكال.

(٤) **قوله:** [والثاني إلخ] حاصله أنه قد وقع في أوائل بعض الكتب قولهم: «مقدِّمة في تعريف العلم وغايته وموضوعه» وهذه الأمور عين مقدِّمة العلم فلو لم يثبت إلاّ مقدِّمة العلم للزم كون الشيء ظرفاً لنفسه، وحاصل التكلّف الذي احتاجوا إليه في التفصّي عن هذا أنّ «في» ههنا تجريديّة، وأمّا على القول بالفرق بين المقدِّمتين كما ذهب إليه الشارح فلا يشكل شيء لأنّ المقدِّمة المذكورة ههنا هي مقدِّمة الكتاب فلا يجب تقديمها على العلم، ولمّا كان مقدِّمة الكتاب عبارة عن الألفاظ ومقدِّمة العلم عبارة عن المعاني لم يلزم ظرفيّة الشيء لنفسه في قولهم «المقدِّمة في بيان حدّ العلم إلخ».

(٥) **قوله:** [زعماً منهم إلخ] علّة لقوله «أشكل» أي: أشكل عليهم الأمران لزعمهم أنّ بيان حدّ العلم

واعلم أنّ للناس[١] في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالاً شتّى لا فائدة في إيرادها إلاّ الإطناب، فالأولى أن نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول (الفصاحة) وهي في الأصل[٢] تنبئ عن الإبانة والظهور يقال «فصح الأعجمي» و«أفصح» إذا انطلق لسانُه وخلصت لغتُه من اللُكنة وجادت فلم يلحن، و«أفصح به» أي: صرّح به (يوصف بها المفرد) يقال «كلمة فصيحة»[٣] (والكلام) يقال «كلام فصيح» في النثر و«قصيدة فصيحة» في النظم (والمتكلّم) يقال «كاتب فصيح» و«شاعر فصيح» (والبلاغة) وهي تنبئ[٤] عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الأخيران) أي: المتكلّم والكلام (فقط) دون المفرد ....

والغرض منه وموضوعه عين المقدِّمة.

(١) **قوله:** [واعلم أنّ للناس إلخ] اعتذار عن عدم إيراده أقوالاً شتّى للقوم في تفسير الفصاحة والبلاغة. قوله «إلاّ الإطناب» بالمعنى اللغَويّ وهو التطويل، فهو تأكيد الذمّ بما يشبه المدح كما في «زيد لا خير فيه إلاّ أنه يسيء إلى من أحسن إليه». قوله «فالأولى إلخ» أي: فالواجب إلخ.

(٢) **قوله:** [وهي في الأصل] أي: في اللغة. قوله «الإبانة والظهور» عطف تفسيريّ فإنّ الإبانة تجيء لازماً ومتعدّياً، ولم يكتف بالظهور رعاية لعبارة "دلائل الإعجاز" وحلاًّ لها، وإنّما قال «تنبيء إلخ» ولم يقل «الإبانة والظهور» لأنه قد ذكر في كتب اللغة معان كثيرة للفصاحة فلعله لم يتبيّن عنده اشتراكها في تلك المعاني ولا كونها حقيقة في بعض ومجازاً في بعض آخر وكان جميع معانيها يشعر بالظهور فأخذ ما صفا وودع ما كدر. قوله «يقال «فصح الأعجميّ» إلخ» استشهاد على الإنباء المذكور.

(٣) **قوله:** [يقال «كلمة فصيحة»] استشهاد على وصف المفرد بالفصاحة. قوله «وقصيدة فصيحة» إنّما مثّل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق في وصف الكلام بالفصاحة بين كونه منثوراً ومنظوماً، والقصيدة تطلق على عشرة أبيات أو سبعة أبيات فما فوقها وما دون ذلك يسمّى قطعة.

(٤) **قوله:** [وهي تنبئ إلخ] أي: في الأصل، لم يصرِّح به هنا اكتفاءً بما ذكره سابقاً. قوله «عن الوصول» يقال «بلُغ الرجل بلاغة» إذا بلغ بعبارته كنه مراد، فإنه وصول مخصوص، وهي في الاصطلاح مطابقة الكلام الفصيح لمقتضَى الحال، والمناسبة بين المعنيين ظاهرة لتحقّق مطلق الوصول في كلّ. قوله «والانتهاء» عطف تفسير.

يقال[1] «كلام بليغ» و«رجل بليغ» ولم يُسمع «كلمة بليغة»، وقوله «فقط» من أسماء الأفعال[2] بمعنى «انته» وكثيراً مّا يصدّر بالفاء تزييناً للفظ وكأنه جزاء شرطٍ محذوفٍ أي: إذا وصفت بها الأخيرين فقط أي: فانته عن وصف الأوّل بها، واعلَم أنه[3] لما كانت الفصاحة عندهم تُقال لكون اللفظ جارياً على القوانين المستنبَطة من استقراء كلامهم كثيرَ الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيّتهم، وقد علموا بالاستقراء أنّ الألفاظَ الكثيرةَ الدورِ[4] فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافُر الحروف

---

(١) **قوله:** [يقال إلخ] استشهاد على وصف الكلام والمتكلّم بالبلاغة دون المفرد، وفيه أنه إن أُدخِل المركَّب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح فلا يتمّ الاستشهاد لأنه لا يلزم من عدم اتّصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتّصاف المركَّب الناقص بها إلاّ أن يراد بالكلمة أعمّ من الحقيقيّ والحكميّ فيشمل الكلمةُ المركَّب الناقص، وإن أُدخِل في الكلام بأن يُراد به المركّب مطلقاً مجازاً من إطلاق الخاصّ على العامّ بقرينة مقابلته بالمفرد كما هو رأي السيِّد الشريف فلا إشكال.

(٢) **قوله:** [من أسماء الأفعال إلخ] فيه تسامح إذ من أسماء الأفعال «قط» فقط وقوله «وكثيراً مّا إلخ» إشارة إلى أنّ اسم الفعل إنّما هو «قط» وأنّ تصديره بالفاء لتزيين اللفظ مع الدلالة على الشرط المحذوف فتكون الفاء فصيحة وهي التي تدلّ على ربط مدخولها بمحذوف.

(٣) **قوله:** [واعلَم أنه إلخ] بيانٌ لوجه جزم المصـ الآتي، ولوجه تسامحه في تفسيره الفصاحة بالخلوص. قوله «عندهم تقال إلخ» يعني أنّ الفصاحة عندهم تقال لِما علامتُه كونُ اللفظ جارياً إلخ؛ لأنّ الفصاحة هي كون اللفظ عربيًّا أصليًّا، وأمّا كونُ اللفظ جارياً على القوانين الصرفيّة والنحويّة وكونُه كثيرَ الاستعمال على ألسنة العرب العرباء فإنّما هو علامة ذلك كما في "المفتاح" و"الإيضاح". قوله «لكون اللفظ» كلمة كان اللفظ أو كلاماً. قوله «على القوانين» أي: القوانين الصرفيّة والنحويّة.

(٤) **قوله:** [أنّ الألفاظَ الكثيرةَ الدورِ] أي: أنّ الألفاظَ الكثيرَ دورُها، فإضافة الكثير إلى الدور لفظيّة ولذا صحّ دخول اللام على المضاف. قوله «هي التي إلخ» أي: هي الألفاظ التي إلخ، والألفاظ تعمّ المفردات والمركَّبات، فالسلامة من تنافر الحروف والغرابة راجعة إلى الألفاظ المفردات والسلامة من تنافر الكلمات والتعقيد اللفظيّ والمعنويّ راجعة إلى الألفاظ المركَّبات.

والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنويّ جزم المصنّف[(١)] بأنّ اللفظ الفصيح ما يكون سالماً من مخالفة القوانين والتّنافُر والغَرابة والتعقيد، وقد تسامح[(٢)] في تفسير الفصاحة بالخلوص ممّا ذكر[(٣)] لكونه لازماً لها تسهيلاً للأمر، ثُمّ لمّا[(٤)] كانت المخالفة راجعة في المفرد إلى اللغة وفي الكلام إلى النحو وكانت الغرابة مختصّة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتّى صار فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان[(٥)] وكذا كانت البلاغة[(٦)]

(١) **قوله:** [جزم المصنِّف إلخ] جواب «لمّا» أي: كان ما تقدّم من كون الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جارياً إلخ ومن علمهم بالاستقراء بأنّ الألفاظ الكثيرة الدور إلخ سبباً لجزم المصـ بأنّ اللفظ الفصيح إلخ، واللفظ يشمل المفرد والكلام كما عرفتَ، والمراد بالقوانين القوانين الصرفيّة والنحويّة.

(٢) **قوله:** [وقد تسامح إلخ] ووجه التسامح أنّ الخلوص ليس نفس الفصاحة بل لازمٌ لها غيرُ محمول لأنّ الفصاحةَ وجوديّة بمعنى ما يكون الاتّصاف به في الخارج فإنّ اللفظ يتّصف بها في الخارج والخلوصَ عدميّ بمعنى ما يكون الاتّصاف به في العقل كالخلوص فإنّه سلب التنافر والغرابة والتعقيد عن اللفظ والاتّصاف بالسلوب اعتباريّ فلا يصحّ أن يقال «الفصاحة هي الخلوص»، وإنّما حَكَم بالتسامح مع أنّ تعريف الشيء بما ليس محمولاً عليه ممتنع لأنّ الأدباء لا يحافظون على التدقيقات المنطقيّة وكتبهم مشحونة بمثله كتعريفِ السكاكي علمَ المعاني بالتتبّع وتعريفِ عبد القاهر النظمَ بالتوخِّي.

(٣) **قوله:** [ممّا ذكر] أي: من المخالفة والتنافر والغرابة والتعقيد. قوله «لكونه لازماً لها» متعلِّقٌ بـ«تفسير»، وفيه إشارة إلى وجه التسامح. قوله «تسهيلاً» متعلِّقٌ بـ«تسامح» وبيانٌ لارتكاب التسامح.

(٤) **قوله:** [ثمّ لمّا إلخ] بيان لوجه مبادرة المصـ أوّلاً إلى تقسيم الفصاحة والبلاغة ثمّ إلى تعريف كلّ من أقسامهما مع أنّ المتعارف فيما بينهم هو تعريف المَقسَم أوّلاً ثمّ تقسيمه. قوله «إلى اللغة» أي: الصرف.

(٥) **قوله:** [حقيقتان مختلفتان] لكثرة المخالَفة بينهما، أي: فلا يكن التعريف الشامل للفصاحة في المفرد والكلام بل سبيله أن تُقسَّم أوّلاً ثمّ يُعرَّف كلّ قسم على وجه يخصّه ويليق به كما فعله المصـ، وهذا كما قسّم ابن الحاجب المستثنى إلى متّصل ومنقطع ثمّ عرّف كلاًّ منهما، وإنّما قال «كأنهما إلخ» بطريق التشبيه لأنّ فصاحة المفرد والكلام لهما حقيقة واحدة وهي كون اللفظ عربيًّا أصليًّا.

(٦) **قوله:** [وكذا كانت البلاغة إلخ] عطف على قوله «كانت المخالفة إلخ» أي: كما كانت المخالفة راجعة إلى أمور متخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان

تقال عندهم لِمعانٍ محصولها كون الكلام على وفق مقتضَى الحال وكان كلّ من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلّم بمعنى آخر[١] بادر أوّلاً إلى تقسيمهما باعتبار ما تقعان وصفاً له ثُمّ عرّف كلاًّ منهما على وجه يخصّه ويليق به لتعذّر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد، ولا يوجد[٢] قدر مشترك بينهما كالحيوان[٣] المشترك بين الإنسان والفرس وغيرهما لأنّ إطلاق الفصاحة على الأقسام الثلاثة من قبيل إطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظراً إلى الظاهر[٤] وكذا البلاغة، ولا يخفى[٥] تعذّر تعريف مطلق «العين»

كانت البلاغة تقال لمعان مرجعها أمر واحد وهو كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فصارت البلاغة في الكلام حقيقة واحدة أي: فلا يمكن التعريف الشامل للفصاحة والبلاغة.

(١) **قوله:** [**بمعنى آخر**] أي: فلا يمكن التعريف الشامل للفصاحة في المفرد والمتكلِّم أو للفصاحة في الكلام والمتكلِّم، ولا التعريف الشامل للبلاغة في الكلام والمتكلِّم. قوله «بادر أوّلاً إلخ» جواب «لمّا» أي: كان ما تقدّم سبباً لمبادرة المصـ أوّلاً إلى تقسيم كلٍّ من الفصاحة والبلاغة ثمّ إلى تعريف كلٍّ من أقسامهما.

(٢) **قوله:** [**ولا يوجد إلخ**] دفع لتوهّم أنّ أنواع الفصاحة والبلاغة حقائق مختلفة مع اندراجها تحت تعريف الجنس، وحاصل الدفع أنّ إطلاق الفصاحة والبلاغة على معانيهما من قبيل إطلاق المشترك اللفظيّ على معانيه وليس شيء منهما بموضوع لمعنى واحد تشترك فيه أقسامه حتّى تندرج تحت تعريفه أقسامه، بخلاف الجنس فإنه مشترك معنويّ موضوع لمعنى واحد تشترك فيه أنواعه.

(٣) **قوله:** [**كالحيوان**] مثال للمنفيّ أي: للقدر المشترك فإنّ الحيوان قدر مشترك بين فتندرج تحته أنواعه ولا يمكن هذا في الفصاحة والبلاغة لعدم وجود قدر مشترك بين أقسامهما.

(٤) **قوله:** [**نظراً إلى الظاهر**] وهو كثرة المخالفة بينها، وإنّما قال ذلك لأنّ لفظ الفصاحة بالنظر إلى الحقيقة مشترك معنويّ بين فصاحة المفرد والكلام لما عرفتَ من أنّ الفصاحة هي كون اللفظ عربيًّا أصليًّا مفرداً كان اللفظ أو كلاماً. قوله «وكذا البلاغة» أي: وكذا إطلاق البلاغة على قسميها من قبيل إطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ولكن لا نظراً إلى الظاهر بل نظراً إلى الحقيقة.

(٥) **قوله:** [**ولا يخفى إلخ**] تفهيم بالمثال من الخارج أي: كما يتعذّر تعريفُ لفظ العين الشاملُ لجميع معانيه من الشمس والذهب وعين الماء والباصرة وغيرها كذلك يتعذّر تعريفُ الفصاحة الشاملُ

الشامل للشمس والذهب وغير ذلك، فصحّ[١] أنّ تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه ممّا لَم يجده في كلام الناس لكنه أخذه من إطلاقاتهم واعتباراتهم، وحينئذٍ لا يتوجّه الاعتراضُ على قوله: «لم أجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به»[٢] بأنه لا مدخل للرأي في تفسير الألفاظ، ولا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأنّ المراد بالنّاس النّاسُ المعهودون، ثُمّ لمّا كانت[٣] معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها، ولهذا بعينه[٤] وجب تقديم فصاحة المفرد (فالفصاحة) الكائنة[٥]

لأقسامها الثلاثة وتعريفُ البلاغة الشاملُ لقسمَيها.

(١) **قوله:** [فصحّ إلخ] أي: فلمّا كان تقسيمُ كلّ من الفصاحة والبلاغة أوّلاً ثمّ تعريفُ كلّ من أقسامهما بعبارة مضبوطة جامعة مانعة من جانب المصـ خاصّة آخِذاً من إطلاقات القوم صحّ أنّ تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه المخصوص ممّا لم يجده في كلام الناس، والغرض من هذا الكلام دفع ما أورده خطيب مصر على المصـ حالَ حياته من أنه لا مدخل للرأي في تفسير الألفاظ، وأجاب عنه المصـ بأنّي أردت بالناس الناسَ المعهودين كالسكّاكي وعبد القاهر وغيرهما من المَهَرة المشتهرين.

(٢) **قوله:** [ما يصلح لتعريفهما به] أي: ما يصلح أن يعرَّف به الفصاحة والبلاغة. قوله «بأنه لا مدخل إلخ» تصوير للاعتراض. قوله «ولا يحتاج إلخ» ردّ لما أجاب عنه به المصـ كما عرفتَ آنفاً.

(٣) **قوله:** [ثمّ لمّا إلخ] دفع لما يرد على المصـ من أنّ البلاغة أشرف من الفصاحة فتقديم الفصاحة عليها ترجيح بلا مرجِّح بل ترجيح المرجوح، وحاصل الدفع أنه لمّا كان بصدد التعريف وكانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكون الفصاحة مأخوذة في تعريفها قدّمها عليها نظراً إلى التوقّف.

(٤) **قوله:** [ولهذا بعينه إلخ] دفع لما يرد على المصـ من أنّ الفصاحة في الكلام والمتكلِّم أشرف من الفصاحة في المفرد فتقديم الفصاحة في المفرد عليها ترجيح المرجوح، وحاصل الدفع أنه لمّا كان بصدد التعريف وكانت معرفة الفصاحة في الكلام والمتكلِّم موقوفة على معرفة الفصاحة في المفرد لكون الفصاحة في المفرد مأخوذة في تعريفها قدّمها عليها نظراً إلى التوقّف، ومن ههنا علم وجه تقديم الفصاحة في الكلام على الفصاحة في المتكلِّم ووجه تقديم بلاغة الكلام على بلاغة المتكلِّم.

(٥) **قوله:** [الكائنة] إشارة إلى أنّ قوله «في المفرد» ظرف مستقرّ صفة لـ«الفصاحة». قوله «أي: المستنبط

(في المفرد خلوصه من تنافُر الحروف والغرابة ومخالَفة القِياس اللغَويّ) أي: المستنبَط من استقراء اللغة حتّى لو وُجد[١] في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة (فالتنافُر) وصف في الكلمة[٢] يوجب ثقلَها على اللسان وعُسرَ النطق بها، فمنه ما يوجب التناهي فيه[٣] نحو «الهِعْخَع» بالخاء المعجمة في قول أعرابي سُئل عن ناقته: «تركتها ترعى الهِعْخَع»، ومنه ما دون ذلك (نحو) «مستشزرات» في قول امرء القيس (غَدَائِرُهُ) أي: ذوائبه جمع «غديرة»[٤] والضمير عائد إلى الفرع[٥] في البيت السّابق (مُسْتَشْزِرَاتٌ) أي: مرتفعات إنْ

إلخ» إشارة إلى أنه ليس المراد بالقياس اللغَويّ القياس في اللغة الذي هو إلحاق شيء بشيء بجامع بينهما كإلحاق النبيذ بالخمر في الإسكار، بل المراد القياس الذي منشؤه استقراء اللغة وهو القياس الصرفي.

(١) **قوله:** [حتّى لو وجد إلخ] دفع لما يوهمه ظاهر عبارة المتن من رفع الإيجاب الكليّ فيلزم أن لا تكون الكلمة التي وجد فيها أمر أو أمران من الأمور الثلاثة المذكورة غير فصيحة وليس كذلك، وحاصل الدفع أنّ المعنى على السلب الكليّ حتّى لو وجد إلخ.

(٢) **قوله:** [وصف في الكلمة إلخ] بيان لمفهوم تنافر الحروف وقد تركه المصـ اكتفاءً بالمثال. قوله «وعُسرَ النطق بها» عطف تفسير لما قبله أو من عطف المسبَّب على السبب فإنّ الثقل سبب لعسر النطق.

(٣) **قوله:** [فمنه ما يوجب التناهي فيه إلخ] أي: فمن الوصف المذكور وصف يوجب التناهي في الثقل، وهذا الكلام بيانُ القسمَين لتنافر الحروف وإشارةٌ إلى أنّ المثال المذكور في المتن هو للقسم الثاني. قوله «الهِعْخَع» بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها نبت أسود، وقيل الرواية: «تركتها ترعى العُهْعُخ»، وقيل إنّما هي «الخُعْخُع».

(٤) **قوله:** [جمع «غديرة»] وهي إمّا مطلق الشَعر أو شَعر مقدم الرأس أو الشَعر المنسدلّ من وسط الرأس إلى الظَهر، فالضمير على الأوّل يرجع إلى الحبيبة بتأويل الشخص وعلى الثاني والثالث يرجع إلى الفرع، ومعنى البيت على الأوّل أنّ شَعره مرتفع إلى أعلى الرأس تضلّ عِقاصه في المثنّى والمرسل، وعلى الثاني أنّ شَعر مقدم رأسها مرتفع تغيب عِقاصه في مثنّاه ومرسله، وعلى الثالث أنّ شعرَ وسط رأسه المنسدلَّ مرتفع إلى الأعلى تضلّ عقاصه في مثنّاه ومرسله.

(٥) **قوله:** [إلى الفرع] وهو الشَعر مطلقاً. قوله «في البيت السابق» وهو قوله: وَفَرْعٍ يُزَيِّنُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ

روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل أو مرفوعات إنْ روي بالفتح على لفظ اسم المفعول من «استشزره»[١] أي: رفعه و«استشزر» أي: ارتفع، يتعدّى ولا يتعدّى (إِلَى الْعُلَى) * تَضِلُّ الْعِقَاصُ[٢] فِيْ مُثَنًّى وَمُرْسَلِ، تضلّ أي: تغيب، والعِقاص جمع عقيصةٍ وهي الخُصْلة المجموعة من الشعَر، والمثنّى المفتول، والمرسل خلاف المثنّى، يعني أنّ ذوائبه[٣] مشدودة على الرأس بخيوط، وأنّ شَعره ينقسم إلى عِقاص ومثنّى ومرسل والأوّل يغيب في الأخيرين، والغرض بيان كثرة شَعره[٤] وزعم بعضهم[٥] أنّ منشأ الثِقل في «مستشزرات» هو توسُّط الشين المُعجَمة التي هي من المَهموسة الرِخْوة[٦] بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة

---

* أَثِيْثَ كَقِنْوِ النَخْلَةِ الْمُتَعَثْكِلِ، الفرع الشَعر، والمتن الظهر، والأثيث الطويل الكثير الأصول، والقنو كباسة النخل وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم، والمتعثكل صفة للقنو بمعنى كثير العِثكال والعِثكال الشمراخ يقال: «تَعَثْكَلَ القِنْوُ» إذا كثُر شَماريخه.

(١) **قوله:** [من «استشزره» أي: رفعه] ناظر إلى الرواية بالفتح. قوله «واستشزر أي: ارتفع» ناظر إلى الرواية بالكسر، ففيه لفّ ونشر غير مرتّب. قوله «يتعدّى ولا يتعدّى» لفّ ونشر مرتَّب.

(٢) **قوله:** [تَضِلُّ الْعِقَاصُ إلخ] بيان لعجُز البيت. قوله «تضلّ أي: تغيب إلخ» غرضه حلّ لغات البيت. قوله «الخُصْلة إلخ» قيل كانت المرأة تأخذ شيئاً من شَعر رأسها فتجمعه في وسط الرأس وتشدّه بخيوط وتجعله مثل الرمانة ليصير مجعداً يسمّونه عقيصة.

(٣) **قوله:** [يعني أنّ ذوائبه إلخ] بيان مراد الشاعر. قوله «مشدودة» هذا الشدّ مفهوم من قوله «مستشزرات» خصوصاً إنْ روي بالفتح على لفظ اسم المفعول. قوله «وأنّ شَعره إلخ» أي: وأنّ شَعر الرأس ما عدا الذوائب ينقسم إلى الأقسام الثلاثة من العِقاص والمثنّى والمرسل.

(٤) **قوله:** [والغرض بيان كثرة شَعره] أي: وغرض الشاعر بيان كثرة شَعره فإنّ في جمع العِقاص وإفراد المثنّى والمرسل دلالةً على كثرة الشَعر أي: العِقاص مع كثرتها تغيب في مثنّى واحد ومرسل واحد.

(٥) **قوله:** [وزعم بعضهم إلخ] وهو العلاّمة الخلخالي، وحاصل هذا الزعم أنّ منشأ الثقل في «مستشزرات» هو تضادّ صفات الحروف المتجاوِرة في الكلمة كما يدلّ عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة.

(٦) **قوله:** [من المَهموسة الرِخْوة] الحروف المهموسة ما يضعف الاعتماد على مخرجه ويجمعها

والزاي المعجمة التي هي من المجهورة، ولو قال[(١)] «مستشرف» لزال ذلك الثِقل، وهو سهو[(٢)] لأنّ الراء المهملة أيضاً من المجهورة فيجب أن يكون «مستشرف» أيضاً متنافراً، بل منشأ الثِقل[(٣)] هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة، قال ابن الأثير[(٤)]: ليس التنافُر بسبب بُعد المخارج وأنّ الانتقال[(٥)] من أحدهما إلى الآخر كالطفرة، ولا بسبب قُربها وأنّ الانتقال من أحدهما إلى الآخر كالمشي في القيد لما نجد[(٦)] غير متنافر من القريب

«ستشحثك خصفه»، والمجهورة ما بخلافها ويجمعها «ظل قوربض إذا غزى جند مطيع»، والحروف الشديدة ما ينحصر جري صوتها عند سكونها في مخرجها ويجمعها «أجدت طبقك»، والرِخْوة ما بخلاف الشديدةِ والمعتدلةِ بين الشدّة والرخاوة ويجمع المعتدلة «لم ير عونا».

(١) **قوله:** [ولو قال إلخ] داخل في المزعوم أي: وزعم هذا البعض أنه لو قال الشاعر إلخ.

(٢) **قوله:** [وهو سهو] ردّ على الزعم المذكور، حاصله أنه لو كان منشأ الثقل في «مستشزرات» ما ذكره لكان «مستشرف» أيضاً ثقيلاً لأنّ الراء المهملة أيضاً من المجهورة كما أنّ الزاي منها مع أنه ليس ثقيلاً باعترافه فعلم أنّ منشأ الثقل المُخِلّ بالفصاحة فيه ليس ما ذكره من تضادّ صفات الحروف.

(٣) **قوله:** [بل منشأ الثقل إلخ] إضراب عن الزعم الفاسد المذكور وبيان الحقّ في منشأ الثقل، وحاصله أنه ليس منشأ الثقل اجتماع الحروف المتضادّة الصفات ولا اجتماع الحروف القريبة المخارج ولا البعيدة المخارج خاصّة بل الأولى هو أن يُحال أمر الثقل إلى الذوق السليم فكلّ ما عدّه ثقيلاً متعسِّر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو من تضادّ الصفات ولا يُعيَّن شيء منها.

(٤) **قوله:** [قال ابن الأثير إلخ] تأييدٌ لما ذكره الشارح وجزم به وردٌّ على الأقولة الأخر.

(٥) **قوله:** [وأنّ الانتقال إلخ] عطف على قوله «بُعد المخارج» وفيه إشارة إلى الباعث على قول مَن قال بسببيّة بُعد المخارج في التنافر، وكذا قوله الآتي: «وأنّ الانتقال إلخ» عطف على قوله «قُربها» وفيه إشارة إلى الباعث على قول مَن قال بسببيّة قرب المخارج في التنافر.

(٦) **قوله:** [لما نجد إلخ] دليل على الجزء الثاني من الدعوى وهو أنه ليس التنافر بسبب قرب المخارج، وحاصل دليله أنه لو كان منشأً للثقل المُخِلّ لكان مثل «الجيش» متنافراً لكونه من القريب المخرج وإذ ليس فليس. قوله «وفي التنزيل إلخ» تمثيل بما لا مجال فيه للتنافر مع أنه من القريب المخرج.

المخرج كـ«الجيش» و«الشجى»، وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ [يس: ٦٠]، ومن البعيده[١] ما هو بخلافه كـ«ملع» بخلاف «علم»[٢] وليس ذلك[٣] بسبب أنّ الإخراج من الحلق إلى الشفة أيسر من إدخاله من الشفة إلى الحلق لما نجد من حُسْن «غلب» و«بلغ» و«حلم» و«ملُح»، بل هذا أمر ذوقي فكلّ ما عدّه الذوق الصحيح ثقيلاً متعسِّرَ النطق فهو متنافر سواء كان من قُربِ المخارج أو بُعدِها أو غيرِ ذلك، ولهذا[٤] اكتفى المصنّف بالتمثيل ولم يتعرّض لتحقيقِه وبيانِ سببه لتعذّر ضبطه فالأولى أنْ يُحال إلى سلامة الذوق، وقد سبق إلى بعض الأوهام[٥] أنّ اجتماع الحروفِ المتقارِبةِ المخرَج سبب للثّقل المُخِلّ

---

(١) **قوله:** [ومن البعيده إلخ] أي: ولما نجد من البعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتنافر أي: متنافر كـ«ملع»، وهذا دليل آخر على الجزء الثاني من الدعوى، حاصله أنه لو كان قرب المخارج منشأ للثقل المُخِلّ لكان بعدها أبعد عن الثقل واللازم باطل بدليل «ملع» لأنه متنافر فكذا الملزوم.

(٢) **قوله:** [بخلاف «علم»] دليل على الجزء الأوّل من الدعوى وهو أنه ليس التنافر بسبب بعد المخارج، وحاصل دليله أنه لو كان بعد المخارج منشأ للثقل المُخِلّ لكان مثل «علم» متنافراً لكونه من البعيد المخرج وإذ ليس فليس، ثمّ الأخصر الأظهر الأصوب في الدليل أن يقال: لما نجد ما هو غير متنافر من القريب المخرج والبعيده كـ«الجيش» و«علم» إذ الزاعم يزعم أنّ القرب والبعد كلاهما سبب التنافر.

(٣) **قوله:** [وليس ذلك إلخ] أي: وليس تنافر «ملع» وعدم تنافر «علم» بسبب أنّ الإخراج إلخ، وهذا دفع لتوهّم أنه إذا وجد مع بعد المخارج ما يُسهِّل التلفّظ كالإخراج من الحلق إلى الشفة لم يكن اللفظ متنافراً كما في «علم» وإلاّ يكون متنافراً لا محالة كـ«ملع»، وحاصل الدفع أنه لو كان تنافر «ملع» وعدم تنافر «علم» بالسبب المذكور لكان مثل «بلغ» و«ملح» متنافراً لكنّه ليس بمتنافر.

(٤) **قوله:** [ولهذا] أي: ولعدمِ تعيّن السبب المُوجِب للثقل وعدمِ ما يضبطه. قوله «ولم يتعرّض إلخ» تفسير للاكتفاء بالتمثيل. قوله «لتعذّر ضبطه» علّة لعدم التعرّض أي: ترك التعرّض له لتعذّر ضبطه. قوله «فالأولى إلخ» أي: وإذا تعذّر ضبطه فالأولى إلخ.

(٥) **قوله:** [وقد سبق إلى بعض الأوهام إلخ] إشارة إلى العلامة ركن الدين الزوزنيّ. قوله «وأنه لا يخرج الكلام إلخ» عطفٌ على قوله «أنّ اجتماع إلخ»، ودفعٌ من جانب الزوزنيّ لما يرد على قوله «إنّ اجتماع

بفصاحة الكلمة وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربيّة عن كونه عربيًّا فلا يخرج سورة فيها ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ﴾ عن الفصاحة، وأيّده بعضهم[(١)] بأنّ انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلاً لا يوجب انتفاءَ الكلّ، وهذا[(٢)] غلط فاحش لأنّ فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف

إلخ» من أنه يلزمه أن يكون ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ﴾ متنافراً غير فصيح ويلزم من ذلك أن تخرج السورة المشتملة عليه عن الفصاحة واللازم باطل محض فكذا الملزوم، وحاصل الدفع أنّ الكلام الفصيح المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحاً كما لا يخرج الكلام العربيّ المشتمل على كلمة غير عربيّة عن كونه عربيًّا فلا تخرج السورة المشتملة عليه عن كونها فصيحة.

(١) **قوله:** [وأيّده بعضهم إلخ] أي: وأيّد بعضُهم ما ذكره الزوزنيّ من أنّ الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحاً بأنّ انتفاء وصف الجزء إلخ. قوله «كفصاحة الكلمة مثلاً» الظاهر أنه مثال لوصف الجزء. قوله «لا يوجب انتفاء الكلّ» إن كان المراد بالكلّ الكلام فمسلَّم أنّ فصاحة الكلمة وصف لجزء الكلام لكن لا مساس له حينئذ بالتأييد بل لا يكاد يفيد كما لا يخفى، وإن كان المراد بالكلّ فصاحة الكلام لزم جعل الكلمة جزءً من فصاحة الكلام وفساده أبين، وإن جعل قوله «كفصاحة الكلمة» مثالاً للجزء وأريد بوصفه ههنا خلوصه من التنافر وأريد بالكلّ فصاحة الكلام فله وجه إذ يصير المعنى: أنّ انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخلوص عن التنافر ههنا لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام لجواز أن تكون الكلمة مع التنافر فصيحة لمجاورتها كلمة أخرى أو لاقتضاء المقام كما سيجيء من الشارح نفسه من أنه قد يعرض لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السببيّة، وحينئذ يندفع بحث الشارح هنا لأنّ فصاحة الكلمة وإن كانت جزءً من فصاحة الكلام لكنّ المنتفيَ فيما نحن فيه هو وصف فصاحة الكلمة لا نفس فصاحة الكلمة كذا في "حاشية عبد الحكيم"، وهذا التوجيه في غاية الحسن لكنه لا يوافقه صريحُ كلام الزوزني وقياسُه على الكلام العربيّ تأمّل.

(٢) **قوله:** [وهذا] أي: وما سبق إلى بعض الأوهام وما أُيِّد به. قوله «لأنّ فصاحة إلخ» ردّ على ما سبق من أنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة. قوله «وفصاحة الكلمات جزء إلخ» ردّ على كلام المؤيِّد، حاصله أنه لو كان فصاحة الكلمة وصفاً لجزء فصاحة الكلام لكان للتأييد وجه لكنها ليست بوصف له بل هي جزء لفصاحة الكلام وداخلة فيها وانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكلّ.

فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة، وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصفٌ لجزئها، والقياس(١) على وقوع مفرد غير عربيٍّ في الكلام العربيّ فاسدٌ لأنه ممنوع، ولو سُلِّم(٢) فالمعنى أنه عربيّ النظم والأسلوب، ولو سُلِّم(٣) فباعتبار الأعمّ الأغلب ولم يشترط في الكلام العربيّ أن يكون كلّ كلمة منه عربيّة كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كلّ كلمة منه فصيحة فأين هذا من ذلك، وعلى تقدير تسليم(٤) أنه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح، والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة ممّا يقود(٥) إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله تَعالى عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيراً

---

(١) **قوله:** [والقياس إلخ] ردّ على قياس الزوزنيّ الكلامَ المشتمل على كلمة غير فصيحة على الكلام المشتمل على كلمة غير عربيّة، وحاصل الردّ أنّ هذا القياس فاسد لأنا لا نسلّم أوّلاً وقوعَ المفرد الغير العربيّ في الكلام العربيّ أي: القرآن، ونحو «سجيل» و«مشكوة» يجوز أن يكون من اللغات المشتركة.

(٢) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] أي: ولو سُلِّم وقوعُ مفرد غير عربيّ في القرآن بناء على ما تقرّر من أنّ أعلامَ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام سوى البعض كلّها عجميّة فلا نسلّم ثانياً أنّ معنى العربيّ الذي وصف به القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف:٢] أنه عربيُّ الألفاظ لجواز أن يكون المراد أنه عربيّ الأسلوب.

(٣) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] أي: ولو سُلِّم أنّ المراد أنه عربيُّ الألفاظ فلا نسلّم ثالثاً أنّ المراد أنه عربيّ الألفاظ باعتبار جميع مفرداته لجواز أن يكون ذلك باعتبار الأغلب فلا ينافي وقوعُ ألفاظ قليلة غير عربيّة عربيّتَه لعدم اشتراط عربيّة كلّ لفظ في عربيّة الكلام بخلاف فصاحة الكلام فإنها مشروطة بفصاحة كلّ كلمة منه.

(٤) **قوله:** [وعلى تقدير تسليم إلخ] أي: ثمّ لا نسلّم أنّ الكلام الطويل الفصيح المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كالسورة ولو سُلِّم ذلك فلا أقلّ يلزم أن تكون تلك السورة مشتملة على كلام غير فصيح وهو الكلام القصير الذي وقع فيه كلمة غير فصيحة فيلزم كون القرآن مشتملاً على كلام غير فصيح والقول باشتماله عليه بل باشتماله على كلمة غير فصيحة ممّا يقود إلخ.

(٥) **قوله:** [ممّا يقود إلخ] أي: ممّا يُوهِم إلخ وذلك لأنّ وقوع غير الفصيح في القرآن إمّا لعدم العلم بعدم

(والغرابة) كون الكلمة وحشيّةً[١] غيرَ ظاهرةِ الدلالة على المعنى ولا مانوسةِ الاستعمال، فمنه ما يحتاج[٢] في معرفته إلى أنْ ينقّر ويبحث عنه في كتبِ اللغة المبسوطةِ كـ«تكأكأتُم» و«افرنقِعوا» في قول عيسى بن عُمر النحويّ حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه: «مالكم تكأكأتُم عليّ تكأكؤكم على ذي جِنّة[٣] افرنقِعوا عنّي» أي: اجتمعتم تنحّوا عنّي، كذا ذكره الجوهري في "الصِحاح"، وذكر جار الله في "الفائق" أنه قال الجاحظ: مرّ أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مِرّة[٤] فوثب عليه قوم يعصرون إبهامه ويؤذّنون في

الفصاحة فيلزم نسبة الجهل أو لعدم القدرة على الإتيان بالفصيح فيلزم نسبة العجز، وإنّما قال «ممّا يقود» ولم يقل «ممّا يوجب» لأنّ وقوع غير الفصيح في القرآن لا يلزم أن يكون لعدم العلم أو عدم القدرة لجواز أن يعلم الفصيح ولم يأت به لحكمة لا نطّلع عليها. قوله «عمّا يقول» متعلّق بـ«تعالى».

(١) **قوله:** [كون الكلمة وحشيّة] بيان لمفهوم الغرابة إذ المصـ قد اكتفى بالمثال اختصاراً ولم يبيِّن مفهوم الغرابة. قوله «غيرَ ظاهرةِ الدلالة على المعنى» أي: على المعنى الموضوع له فلا يرد المتشابه والمجمل والمشكل لأنها غير ظاهرة الدلالة على المعنى المراد لا على المعنى الموضوع له، وهذا تفسير للوحشيّة كما سيصرِّح به الشارح نفسه. قوله «ولا مأنوسةِ الاستعمال» أي: استعمال العرب العرباء فلا يرد غرائب القرآن والحديث لأنها مأنوسة الاستعمال عندهم كما سيجيء من الشارح.

(٢) **قوله:** [فمنه ما يحتاج إلخ] أي: فمن الغريب ما يحتاج في معرفة معناه إلى تنقيره أي: إلى البحث عنه في الكتبِ المبسوطةِ، وهذا القسم من الغريب يكون في الجوامد والمصادر باعتبار ذاتيهما وفي المشتقّات باعتبار موادّها بخلاف القسم الثاني الآتي فإنه يكون في المشتقّات باعتبار هيئاتها، وإنّما لم يأت المصـ بمثال القسم الأوّل لظهوره وأتى به الشارح تتميماً لما فات من المصـ.

(٣) **قوله:** [على ذي جِنّة] الجنّة الجنون والجنّ أيضاً قال الله تعالى: ﴿أَفْتَرٰى عَلَى اللّٰهِ كَذِبًا اَمْ بِهٖ جِنَّةٌ﴾ [سبأ:٨] وقال تعالى: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس:٦] وكلا المعنيين جائز الإرادة ههنا. قوله «أي: اجتمعتم» تفسير لقوله «تكأكأتم». قوله «تنحّوا عنّي» تفسير لقوله «افرنقِعوا عنّي».

(٤) **قوله:** [وهاجت به مِرّة] المِرّة الصفراء، والمراد بهيجانها به الإغماء عليه من ذكر السبب وإرادة المسبَّب. قوله «فوثب عليه» الوثوب الطفرة وتعديته بـ«على» لتضمينه معنى الاجتماع أي: فوثب مجتمعين عليه

أذنه فأَفْلتَ من أيديهم فقال: «مالكم تكأكأتم عليّ كما تكأكؤون على ذي جنّة افرنقِعوا عنّي» فقال بعضهم: دعوه فإنّ شيطانه يتكلّم بالهنديّة، ومنه ما يحتاج[1] إلى أن يخرّج له وجه بعيد نحو «مُسَرَّج» في قول العَجّاج: وَمُقْلَةً[2] وَحَاجِباً مُزَجَّجا * أي: مدقّقاً مطوّلاً[3] (وَفَاحِماً) أي: شَعراً أسود كالفَحْم[4] (وَمَرْسِناً) أي: أنفاً (مُسَرَّجَاً أي: كالسيف السُريجيّ في الدقّة والاستواء) والسُريج[5] اسم قَين يُنسَب إليه السيوف (أو كالسِراج في البريق واللمعان) وهذا قريب[6] من قولهم: «سرِج وجهُه» بالكسر أي: حَسُن، و«سَرَّجَ اللهُ وجهَه»

قوم يعصرون إبهامه ليزول عنه الإغماء ويؤذّنون في أذنه لتزولَ عنه الجنّة أو يُعلمَ أنه حيّ أو ميّت. قوله «فأفلَتَ» من الإفلات وهو الخروج أي: فخرج أبو علقمة من أيديهم.

(١) **قوله:** [ومنه ما يحتاج إلخ] أي: ومن الغريب ما يحتاج في معرفة معناه إلى أن يُخرَّج له وجه بعيد من المناسبة بين اللفظ والمعنى نحو «مُسَرَّج» وسيجيء من المصـ بيان التخريج البعيد له بالوجهين، ووجه انحصار الغريب في القسمين أنّ اللفظ يدلّ على معناه بجوهره وهيئته فعدم ظهور دلالته إمّا باعتبار جوهره نحو «افرنقِعوا» فيحتاج إلى التنقير أو باعتبار هيئته نحو «مُسَرَّج» فيحتاج إلى التخريج.

(٢) **قوله:** [وَمُقْلَةً إلخ] منصوب لكونه معطوفاً على قوله «وَاضِحا» في البيت السابق وهو: أَزْمَانُ أَبْدَتْ وَاضِحاً فَلْجاً * أَغَرَّ بَرِيْقاً وَطَرَفاً أَبْرَجَا، أزمان اسم حبيبة الشاعر، و«أبدت» أي: أظهرت، والواضح الأسنان، والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات، والأغرّ الأبيض، والبريق اللمعان، والطرف العين، والأبرج بيِّن البَرَج وهو عظم العين وحسنها من باطن، والمقلة بياض العين مع سوادها.

(٣) **قوله:** [أي: مدقّقاً مطوّلاً] تفسير لقول الشاعر «مُزَجَّجاً» وهذا التفسير موافق لما في "الصحاح"، وقد اعتبر في تفسير الزجج في "الأساس" الاستقواس أيضاً.

(٤) **قوله:** [أي: شَعراً أسود كالفَحْم] إشارة إلى أنّ قوله «فَاحِماً» اسم فاعل للنسبة كـ«لابن» و«تامر» نسبةَ المشبَّه إلى المشبَّه به. قوله «أي: أنفاً» إشارة إلى أنّ المَرسِن وإن كان موضوعاً لأنف البعير مستعمل في مطلق الأنف مجازاً مرسلاً من قبيل ذكر المقيّد وإرادة المطلق.

(٥) **قوله:** [والسُريج إلخ] إنّما تعرّض له لأنّ قوله «السريجيّ» نسبة إلى السريج ومعرفة المنسوب تتوقّف على معرفة المنسوب إليه. قوله «قَين» وهو الحدّاد.

(٦) **قوله:** [وهذا قريب إلخ] أي: والمعنى الثاني قريب من قولهم «سرِج وجهُه» بمعنى حسن وجهه،

أي: بَهَّجه وحَسَّنه، وإنّما لم يُجعَل اسمَ مفعول منه[١] لاحتمال أنهم لم يعثروا على هذا الاستعمال، وأن يكون هذا[٢] مُولَّداً مُستحدَثاً من السِراج، على أنه لا يبعد أن يقال[٣]: إنّ «سرّج الله وجهَه» أيضاً من باب الغرابة، وأما صاحب[٤] "مجمل اللغة" فقد قال: «سرّج الله وجهه» أي: حسّنه وبهّجه ثُمّ أنشد هذا المصراع، لا يقال الغرابة[٥] كما تفهم من

ووجه قربه منه أنّ البريق واللمعان موجب للحسن مطّرِداً بخلاف الدقّة والاستواء فإنه قد يوجب الحسن كما إذا كان في حدّ الاعتدال وقد يوجب القبح كما إذا كان خارجاً عنه، ومقصود الشارح من هذا الكلام ترجيح التخريج الثاني على الأوّل بكونه قريباً من استعمال «سرج» بمعنى حسن.

(١) **قوله:** [**وإنّما لم يُجعَل اسمَ مفعول منه**] إشارة إلى دخل مقدَّر حاصله أنه إذا كان «سَرَّج» بمعنى «حَسَّن» مستعملاً في كلامهم فلِما لم يُجعَل «مُسَرَّجاً» مشتقًّا منه لئلاّ يحتاج إلى التخريج البعيد ولم يكن من باب الغرابة. قوله «لاحتمال إلخ» جواب أوّل عن الدخل، حاصله أنّ الحكم بكون «مُسَرّجاً» غريباً يحتمل أن يكون ممّن لم يطّلعوا على استعمال «سَرَّج» بمعنى «حَسَّن» وإن كان متحقِّقاً في كلام العرب العرباء فالحكم بغرابته إنّما هو لعدم وجدانه في الاستعمال إذ من طريق العلم بعدم وجود الشيء عدم وجدانه، ومحصول هذا الجواب أنه غريب عند غير الواجد وغير غريب عند الواجد.

(٢) **قوله:** [**وأن يكون هذا إلخ**] عطف على قوله «أنهم إلخ» وهذا جواب ثان، حاصله أنه يحتمل أن يكونَ «سَرَّج» بمعنى «حَسَّن» لفظاً أحدثه المولّدون من السِراج واستعملوه بمعنى التحسين ولا يكونَ في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل «مُسَرَّجاً» الذي في كلام الشاعر الجاهليّ مشتقًّا منه.

(٣) **قوله:** [**على أنه لا يبعد أن يقال إلخ**] جواب ثالث، حاصله أنه لا يبعد أن يكون «سَرَّج» بمعنى «حَسَّن» أيضاً غريباً بأن يكون كون «سَرَّج» بمعنى «حَسَّن» مبنيًّا على التخريج الثاني من التخريجين المذكورين، وعلى هذا فلا يفيد جعل «مُسَرَّجاً» مشتقًّا منه لأنّ المشتقّ من الغريب لا يكون إلاّ غريباً.

(٤) **قوله:** [**وأمّا صاحب إلخ**] عطف على قوله «وإنّما لم يجعل إلخ» يعني أنّ ورودَ الدخل وأجوبتَه إنّما هو باعتبار من جعل «مُسَرَّجاً» غريباً وأمّا باعتبار من لم يقل بذلك فلا كصاحب "مجمل اللغة" فإنه فسّر «سَرَّج» بـ«حَسَّن» ثمّ أنشد هذا المصراع فظاهرُ تفسيره وإنشادِه يدلّ على أنّ «حَسَّن» معنى حقيقيّ لـ«سَرَّج» ليس مبنيًّا على التخريج البعيد وأنّ «مُسَرَّجاً» مشتقّ منه فلا يكون غريباً عنده.

(٥) **قوله:** [**لا يقال الغرابة إلخ**] إشارة إلى الاعتراض على تفسيره الغرابةَ بكون الكلمة وحشيّة من وجهين

كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة(١) وهي بحسَب قوم دون قوم، والوحشيّة هي المشتملة على تركيب يتنفّر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة، فالغريب يجوز أن يكون عذبة فلا يحسن(٢) تفسيره بالوحشيّة، بل الوحشية قيد زائد(٣) لفصاحة المفرد، وإن أريد بالوحشيّة غير ما ذكرنا(٤) فلا نسلّم أنّ الغرابة بذلك المعنى

أحدهما أنّ الكلمة الوحشيّة أخصّ تحقّقاً من الكلمة الغريبة لأنّ الوحشيّة تختصّ بالكلمة الغير العذبة بخلاف الغريبة فإنّها تعمّ الكلمةَ العذبة وغيرَ العذبة، وتفسير الأعمّ بالأخصّ لا ينعكس، والثاني أنّ مفهوم الوحشيّة مبائن لمفهوم الغريبة لأنّ الوحشيّة لا تختلف باختلاف الأقوام والغريبة تختلف باختلافهم، وما لا يختلف يبائن ما يختلف، ولا يصحّ تفسير أحد المتبائنين بالآخر.

(١) **قوله:** [وهي في مقابلة المعتادة] أي: والكلمة الغير المشهورة في الاستعمال في مقابلة الكلمة المعتادة المشهورة. قوله «وهي» أي: والشهرة. قوله «والوحشيّة» أي: الكلمة الوحشيّة. قوله «يتنفّر إلخ» أي: يتنفّر عنه الذوق السليم من غير أن يكون فيه ثقل على اللسان، وبهذا تمتاز الكلمة الوحشيّة عن المتنافرة. قوله «وهي إلخ» أي: والكلمة الوحشيّة في مقابلة الكلمة العذبة فلا تكون عذبة.

(٢) **قوله:** [فلا يحسن إلخ] تفريعٌ على ما قبل وتصريحٌ بالاعتراض أي: إذا علم أنّ الوحشيّة أخصّ من الغريب فلا يحسن تفسير الغريب بالوحشيّة، وكذا لا يحسن تعريف الغرابة بكون الكلمة وحشيّة.

(٣) **قوله:** [بل الوحشيّة قيد زائد إلخ] إضراب عن عدم حسن تفسير الغرابة في الشرح إلى فساد تعريف فصاحة المفرد في المتن بأنّ قيد الوحشيّة أمر زائد أي: خارج عن الغرابة ليس عينها ولا داخلاً فيها ومعتبر في فصاحة المفرد سلباً فلا بدّ من ذكر الخلوص عنها في تعريف الفصاحة وإن كان سلب الغرابة مستلزماً لسلبها لعمومها لأنّ دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة الخلوصَ عنهما. قوله «لفصاحة المفرد» متعلّق بـ«قيد».

(٤) **قوله:** [غير ما ذكرنا] الذي ذُكِر هو أنّ الوحشيّة هي الكلمة المشتملة على تركيب يتنفّر عنه الطبع، وغير هذا ما أشار إليه الشارح مثلاً وهو أنّ الوحشيّة هي الكلمة غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مأنوسة الاستعمال. قوله «فلا نسلّم أنّ الغرابة بذلك المعنى تُخِلّ بالفصاحة» أي: فلا يصحّ تفسير الغرابة المُخِلّة في الفصاحة بالوحشيّة بذلك المعنى لأنه تفسير المُخِلّ بغير المُخِلّ.

تُخِلّ بالفصاحة، لأنا نقول[١]: هذا أيضاً اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا: الوحشيّ منسوبٌ إلى الوحش الذي يسكن القِفار[٢] استُعير للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها[٣] والوحشيّ[٤] قسمان غريب حسن وغريب قبيح، فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب[٥] لأنه لم يكن وحشيًّا عندهم وذلك مثل «شَرَنْبَث»[٦] و«اشْمَخَرَّ»

---

(١) **قوله:** [لأنا نقول إلخ] علّة النفي في «لا يقال إلخ». قوله «هذا أيضاً إلخ» أي: كونُ المراد بالوحشيّة غيرَ ما ذكرتم وإطلاقُهم الغرابةَ عليه أيضاً اصطلاح مذكور في كتبهم كما أنّ ما ذكرتم اصطلاح، فقوله «والوحشيّ قسمان إلخ» عطف على مقول «قالوا» والمقول الأوّل لإثبات إطلاق الوحشيّة على غير ما ذكره المعترض والمقول الثاني لإثبات إطلاق الغرابة عليه.

(٢) **قوله:** [الذي يسكن القِفار] جمع القَفْر وهو مكان لا ماء فيه ولا كلاء، وفي توصيف الوحش به إشارة إلى أنّ استعارة الوحشيّ لألفاظ غير مأنوسة الاستعمال بملاحظة هذه الحيثيّة.

(٣) **قوله:** [استعير للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها] هذا موضع الاستشهاد، وهذا هو المراد بالوحشيّ في تفسير الغرابة كما سيُصرِّح به، وهو ليس بأخصّ من الغرابة المُخِلّة ولا مبائناً لها فلا إيراد على التفسير.

(٤) **قوله:** [والوحشيّ] ليس الوحشيّ هنا بالمعنى الذي ذكره الشارح ولا بالمعنى الذي ذكره المعترض لأنّ الوحشيّ بالمعنيين مُخِلّ بالفصاحة مع أنّ أحد القسمين غير مُخِلّ بها بل المراد أعمّ منهما وهو ما لا يكون ظاهرَ المعنى ولا مأنوسَ الاستعمال عند العرب أو غيرهم، ولذا أتى بالاسم الظاهر وقال «والوحشيّ قسمان» دون «وهو قسمان» لئلاّ يتوهّم أنّ موردِ القسمةِ الوحشيُّ بالمعنى المذكور سابقاً.

(٥) **قوله:** [هو الذي لا يعاب استعماله على العرب] تفصيل المقام أنّ الألفاظ على ثلاثة أقسام أحدها ما هي مأنوسة عند العربِ العرباء وغيرِهم فلا يعاب استعمالها أصلاً كالأرض والسماء والليل والنهار وهذا ليس من الغرابة في شيء، والثاني ما هي مأنوسة عند العرب العرباء فقط فلا يعاب استعمالها عليهم مثل «شَرَنْبَث» وهذا هو الغريب الحسن ومنه غرائب القرآن والحديث، والثالث ما هي غير مأنوسة مطلقاً فيعاب استعمالها مطلقاً وهذا هو الغريب القبيح، ومن الغريب القبيح ما هو ثقيل على اللسان كريهٌ على الذوق كـ«جَحِيْش» وهذا هو الوحشيّ الغليظ والمتوعِّر، ومنه ما هو غيرُ كريهٍ كـ«تَكَأكَأتُمْ» و«افْرَنْقِعُوْا».

(٦) **قوله:** [«شَرَنْبَث»] أي: غليظ اليدين والرِجلين ويراد به الأسد. قوله «اشْمَخَرَّ» أي: ارتفع. قوله «اقْمَطَرَّ» أي: تفرَّق واشتدّ يقال «اقمطرّ يومنا» أي: اشتدّ. قوله «وهي إلخ» أي: وهذه الألفاظ الثلاثة كونها في

و«اقْمَطَرَّ»، وهي في النظم أحسن منها في النثر، ومنه غريب القرآن والحديث، والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقاً ويسمّى الوحشيّ الغليظ وهو أن يكون مع كونه غريبَ الاستعمال ثقيلاً على السمع[1] كريهاً على الذوق ويسمّى المُتوعِّر أيضاً وذلك مثل «جَحِيْش» للفريد و«اطْلَخَمَّ الأَمرُ» و«جَفَخَتْ» وأمثال ذلك، وقولنا: «غيرَ ظاهرةِ[2] الدلالة على المعنى ولا مأنوسةِ الاستعمال» تفسير للوحشيّة، فمنع كونه مخلاً بالفصاحة المتداولة[3] فيما بينهم ظاهر الفساد، وإن أردتَ[4] بالفصاحة معنى آخر وزعمت أنّ شيئاً من التنافر والغرابة والمخالفة لا يُخِلّ بها فلا مُشاحة (والمخالفة) أن تكون الكلمة[5] على خلاف القانون

النظم أحسن من كونها في النثر، فالضمير عائد إلى الأمثلة لا إلى الغريب الحسن ولذا أنّثه.

(١) **قوله:** [ثقيلاً على السمع إلخ] أي: من غير أن يكون فيه تنافر يوجب ثقلَه على اللسان. قوله «ويسمّى المُتوعِّر أيضاً» أي: ويسمّى هذا الغريبُ القبيحُ المُتوعِّرَ أيضاً كما يسمّى الوحشيَّ الغليظَ. قوله «للفريد» يقال «رجل جحيش المنزل» إذا نزل ناحية عن الناس ولم يختلط بهم. قوله «اطْلَخَمَّ الأَمرُ» أي: عظم، ويقال «اطلخمّ الليل» أي: أظلم. قوله «جَفَخَت» أي: فخرت وتكبّرت.

(٢) **قوله:** [وقولنا: «غيرَ ظاهرةِ الدلالة إلخ»] عطف على قوله «هذا أيضاً اصطلاح» أي: وقولنا هذا في تفسير الغرابة المفسَّرة بكون الكلمة وحشيّة تفسير للوحشيّة أي: والوحشيّة بهذا التفسير مساوية للغرابة القبيحة المُخِلّة بالفصاحة ليست بمبائنة لها ولا بأخصّ منها فلا يرد ما أورد ولا يلزم ما ألزم.

(٣) **قوله:** [فمنع كونه مخلاًّ بالفصاحة المتداولة إلخ] ضمير «كونه» للوحشيّة وتذكيره لكونها عبارة عن غير ظاهر أي: فمنع المعترض على كون هذه الوحشيّة المساوية للغرابة القبيحة مُخِلّةً بالفصاحة المعروفة ظاهر فساده لأنّ الفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جارياً على ألسنة العرب الموثوق بعربيّتهم.

(٤) **قوله:** [وإن أردتَ إلخ] أي: وإن أردتَ أيها المعترض إلخ، وهذا في مقابلة قول المعترض «وإن أريد بالوحشيّة غير ما ذكرنا فلا نسلّم إلخ» تأديةً إليه الكيلَ صاعاً بصاع، وبالأرديّة: اینٹ کا جواب پتھر سے.

(٥) **قوله:** [أن تكون الكلمة إلخ] بيان لمفهوم المخالفة وقد تركه المصـ اختصاراً اكتفاءً بالمثال. قوله «أعني» أي: بلغة العرب. قوله «أو ما هو في حكمها» أي: حكم المفردات الموضوعة كالمنسوب فإنّه ليس بمفرد حقيقة لكنه في حكم المفرد في كونِ ياء النسبة كالجزء منه وكونِه بمنزلة المشتقّ.

المُستنبَط من تتبّع لغة العرب أعني مفرداتِ ألفاظهم الموضوعة أو ما هو في حكمها كوجوبِ الإعلال[١] في نحو «قَامَ» والإدغامِ في نحو «مَدَّ» وغيرِ ذلك ممّا يشتمل عليه علم التصريف، وأمّا نحو[٢] «أَبَى يَأْبَى» و«عَوِرَ» و«اسْتَحْوَذَ» و«قَطِطَ شَعْرُه» و«آل» و«ماء» وما أشبه ذلك من الشواذّ الثابتة في اللغة فليست من المخالَفة في شيء[٣] لأنها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال: القياس كذا وكذا إلاّ في هذه الصوَر، بل المُخالِف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع (نحو) «الأَجْلَل»[٤] بفكّ الإدغام في قوله: (اَلْحَمْدُ للهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ) والقياس «الأجلّ» (قيل) فصاحة المفرد خلوصه[٥] ممّا

---

(١) **قوله:** [كوجوبِ الإعلال إلخ] تمثيل للقانون المُستنبَط من تتبّع لغة العرب والعبارة بحذف المضاف أي: كقانون وجوب الإعلال في نحو «قَامَ» وهو أنّ الواو المتحرِّكة المفتوح ما قبلها يجب قلبها ألفاً. قوله «والإدغامِ إلخ» أي: وكقانون وجوب الإدغام إلخ. قوله «وغيرِ ذلك» كوجوب التخفيف في نحو «آمَنَ». قوله «ممّا يشتمل إلخ» بيان لغير ذلك.

(٢) **قوله:** [وأمّا نحو إلخ] إشارة إلى ما يرد من أنّ المخالفة لو كانت مخِلّة بالفصاحة لكانت هذه الكلمات غير فصيحة لأنّ «أَبَى يَأْبَى» من «فَتَحَ يَفْتَحُ» وقانونه أن لا يجيء منه إلاّ ما كان عينه أو لامه حرفَ حلق، وكذا القياس في «عَوِرَ يَعْوَرُ» أن يكون «عَارَ يَعَارُ» كـ«خَافَ يَخَافُ»، وفي «اسْتَحْوَذَ» أن يكون «اسْتَحَاذَ»، وفي «قَطِطَ شَعرُه» أن يكون «قَطَّ شَعرُه»، وفي «آل» و«ماء» أن لا يقلب الهاء ألفاً وهمزةً فإنّ أصلهما «أَهْل» و«مَوْه» بدليل «أُهَيْل» و«مِيَاه»، والتالي باطل فكذا المقدَّم.

(٣) **قوله:** [فليست من المخالَفة في شيء] دفع لما مرّ تقريره في الحاشية السابقة، وحاصل الدفع أنا لا نسلِّم أنّ الكلماتِ المذكورةَ مخالفة للقوانين الصرفيّة لأنها في حكم المستثنَاة لثبوتها عن الواضع كذلك والمستثنى من القانون لا يعدّ مُخالِفاً له. قوله «بل المُخالِف إلخ» ترقّ من نفي كون الكلمات المذكورة مخالفة للقانون إلى بيان المُخالِف له وهو ما لا يكون موافقاً لما ثبت عن الواضع.

(٤) **قوله:** [«الأَجْلَل»] تعيين المقصود بالتمثيل. قوله «بفكّ الإدغام» إشارة إلى وجه كونه مخالفاً للقياس وهو كونه بفكّ الإدغام. قوله «والقياس الأجَلّ» أي: بالإدغام.

(٥) **قوله:** [فصاحة المفرد خلوصه إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «من الكراهة في السمع» عطف على الجارّ

ذكر (ومن الكراهة في السمع) بأن يتبرّأ السمعُ من سَماعه[١] كما يتبرّأ من سَماع الأصوات المُنكرَة فإنّ اللفظ[٢] من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلِذُّ النفس سَماعَه ومنها ما تستكرِهُه (نحو) «الجِرِشَّى»[٣] في قول أبي الطيِّب في مدح سيف الدولة أبي الحسن عليّ: مُبَارَكُ الاِسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبِ* (كَرِيْمُ الْجِرِشَّى) أي: النفس[٤] (شَرِيْفُ النَّسَبِ) فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسمَ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، واللقب مشهور بين الناس، والأغرّ من الخيلِ الأبيضُ الجَبهةِ ثُمّ استُعير لكلّ واضح معروف (وفيه نظر) لأنها داخلة[٥] تحت الغرابة المفسَّرة بالوحشيّة ....

والمجرور قبله وهو قوله «من تنافر الحروف والغرابة إلخ» وعنه عبّر الشارح بقوله «ممّا ذكر».

(١) **قوله:** [بأن يتبرَّأ السمع من سَماعه] تصوير للكراهةِ في السمع المعتبَرةِ سلباً في تعريف الفصاحة في المفرد عند صاحب القيل وهو بعض معاصري المصـ. قوله «كما يتبرّأ إلخ» تشبيهٌ لتبرُّئ السمع من سَماع اللفظ بتبرّئه من سَماع الصوت المُنكَر لتقريب المشبَّه إلى الفهم، وقياسُ اللفظ على الصوت.

(٢) **قوله:** [فإنّ اللفظ إلخ] استدلال من صاحب القيل على صحّة التشبيه المذكور، وحاصله أنّ الأصوات على قسمين: أحدهما ما تستلذّ النفس سَماعَه، والثاني ما تستكرهه، ولمّا كان اللفظ من قبيل الأصوات انقسم اللفظ أيضاً إلى هذين القسمين، وفيه أنّ الصوت ما يعتمد على المخرج سواء كان ممّا يتلفّظ به الإنسان أو لا فالصوت عامّ واللفظ خاصّ وتقسيم العامّ إلى القسمين لا يستلزم تقسيمَ الخاصّ إليهما فكان الأولى ترك ذكر هذا الاستدلال لكنه ذكره متابعةً لـ"الإيضاح" وتوطئةً للوجه الثاني للنظر الآتي.

(٣) **قوله:** [«الجِرِشَّى»] تعيينُ المقصود بالتمثيل. قوله «في قول أبي الطيِّب» تعيينُ القائل وهو أحمد بن الحسين الكندي المتنبِّي. قوله «في مدح إلخ» بيانُ غرض القائل. قوله «مُبَارَكُ الاسْمِ إلخ» بيانُ صدر البيت.

(٤) **قوله:** [أي: النفس] تفسير غير المشهور بالمشهور. قوله «فالاسم مبارك إلخ» شروع في شرح البيت وهذا بيان لوجه كون الممدوح مباركَ الاسم. قوله «واللقب إلخ» أي: ولقب الممدوح مشهور بين الناس، وهذا بيان المعنى المراد بالأغرّ. قوله «والأغرّ إلخ» تفسير للأغرّ لغةً وعرفاً. قوله «من الخيل» بيان للأغرّ. قوله «الأبيضُ الجبهةِ» الإضافة لفظيّة ولذا صحّ دخول اللام على المضاف.

(٥) **قوله:** [لأنها داخلة إلخ] ذكرٌ لوجه النظر، وحاصله أنّ الكراهة في السمع وإن كانت معتبرة سلباً في

لظهور[1] أنّ «الجرشّى» إمّا من قبيل «تَكَأْكَأْتُمْ» و«افْرَنْقِعُوْا» أو «الجَحِيْش» و«اطْلَخَمَّ»، وقد ذكر ههنا[2] وجوه أخرى: الأوّل أنها إنْ أدّت إلى الثِقل فقد دخلت تحت التنافُر وإلاّ فلا تُخِلّ بالفصاحة، الثاني أنّ ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط أنّ اللفظ من قبيل الأصوات فاسد لأنّ اللفظ ليس بصوت بل كيفيّة له كما عرف في موضعه، وضعفُ هذين الوجهين ظاهر[3] الثالث أنّ الكراهة في السمع[4] راجعة إلى النَغَم فكم من لفظ فصيح يستكره في

تعريف الفصاحة في المفرد لكنها داخلة تحت الغرابة بمعنى أنّ الخلوص من الغرابة يستلزم الخلوصَ من الكراهة فلا حاجة إلى زيادة هذا القيد، فإن قيل إنّ الخلوص من الغرابة كما يستلزم الخلوصَ من الكراهة يستلزم الخلوصَ من التنافر والمخالفة فلا حاجة إلى ذكرهما أيضاً، قيل لا وجه لهذا الاعتراض لأنّ الأصل ذكر جميع أسباب الإخلال بالفصاحة صريحاً وتركُ التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه فإنّ النكتة للفارّ لا للقارّ. قوله «المفسَّرة بالوحشيّة» أي: بالوحشيّة المفسَّرة بغير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، ففي توصيف الغرابة به إشارة إلى وجه دخول الكراهة تحت الغرابة.

(١) **قوله:** [لظهور إلخ] تعليل لكون الكراهة داخلة تحت الغرابة، وحاصله أنّ «الجِرِشّى» إمّا من قبيل الغريب الغير الكريه الثقيل كـ«تكأكأتم» و«افرنقعوا» أو من قبيل الغريب الكريه الثقيل كـ«الجحيش» و«اطلخمّ» وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص من الغرابة، وإنّما لم يجزم ههنا بكونه من القسم الثاني كما جزم فيما بعد لعدم الاحتياج إليه في توجيه النظر.

(٢) **قوله:** [ههنا] أي: في مقام بيان وجه النظر. قوله «وجوه أخرى» أي: سوى ما ذكره الشارح.

(٣) **قوله:** [وضعف هذين الوجهين ظاهر] أمّا ظهور ضعف الوجه الأوّل فلورود المؤاخذة اللفظيّة عليه بأنّ الكراهة ليست بمؤدِّية إلى الثقل بل الثقل يؤدِّي إلى الكراهة فقوله «إن أدّت إلى الثقل» ليس على ما ينبغي، ولورود منع الملازمة على قوله «وإلاّ فلا تُخِلّ بالفصاحة» إذ عدم التأدية إلى الثقل لا يستلزم عدمَ الإخلال بالفصاحة لجواز أن يكون الإخلال لأمر آخر، وأمّا ظهور ضعف الوجه الثاني فلأنّ كون اللفظ من قبيل الأصوات ممّا اتّفق عليه الأُدَباء وإن لم يكن منه حقيقة فإنّهم لا يلتفتون إلى التدقيقات الفلسفيّة، ولأنّ كون بعض الكلمات مكروهة على السمع ممّا لا شبهة فيه سواء جعل اللفظ من قبيل الأصوات أو لا، فلا شيء من الوجهين يُسمِن ولا يُغني من جوع.

(٤) **قوله:** [الثالث أنّ الكراهة في السمع إلخ] هذا التوجيه للعلاّمة الخلخالي، وحاصله أنّ الكراهة في السمع

السّمع إذا أدّي بنَغَم غير متناسبة وصوت منكَر، وكم من لفظ غير فصيح يستلذّ إذا أدّي بنغم متناسبة وصوت طيّب، وليس بشيء[1] للقطع باستكراه «الجرشّى» دون «النفس» سواء أدّي بصوت حسن أو غيره وكذا «جفخت» و«ملع» دون «فخرت» و«علم»، الرابع أنّ مثل ذلك[2] واقع في التنزيل كلفظ «ضِيْزَى» و«دُسُر» ونحو ذلك، وفيه أيضاً بحث[3]

وعدمها يرجعان إلى قبح الأصوات وحسنها لا إلى نفس اللفظ فلا وجه لكونها مخلّة بفصاحة اللفظ إذ المُخِلّ بها لا بدّ له أن يكون من صفات اللفظ، فلا وجه لقيد الخلوص عنها في تعريف فصاحة المفرد، وأيضاً لو جعلت الكراهة مخلّة بالفصاحة لخرج كثير من الكلمات المتّفق على فصاحتها عن الفصاحة لأنها إذا أدّيت بصوت قبيح كانت كريهة على السمع ولدخل كثير من الكلمات المتّفق على عدم فصاحتها في الفصيح لأنها إذا أدّيت بصوت حسن لم تكن كريهة على السمع.

(١) **قوله:** [وليس بشيء إلخ] ردّ على توجيه الخلخالي، وحاصله أنّا لا نسلّم أنّ الكراهة وعدمها راجعان إلى الصوت إذ لو كان كذلك للزم أن يكون «الجرشّى» غيرَ كريه إذا أدّي بصوت حسن و«النفس» كريهاً إذا أدّي بصوت قبيح مع أنّا نقطع باستكراه الأوّل دون الثاني في الصورتين، وكذا نقطع باستكراه «جفخت» و«ملع» دون «فخرت» و«علم» سواء أدّيت هذه الكلمات بصوت حسن أو قبيح.

(٢) **قوله:** [الرابع أنّ مثل ذلك إلخ] حاصل هذا التوجيه أنه لا وجه لقيد الخلوص عن الكراهة في السمع في تعريف فصاحة المفرد لأنها ليست بمخلّة بالفصاحة إذ لو كانت مخِلّة بها للزم اشتمال القرآن الكريم على كلمات غير فصيحة لوقوع مثل ذلك فيه كلفظ «ضِيزَى» و«دُسُر» واللازم باطل فكذا الملزوم، ثمّ «ضيزى» من «ضَازَه يَضِيْزُه» أي: ظلمه، وأصله «ضُيْزَى» كـ«طُوْبَى» فكسر الفاء ليسلم الياء، و«دُسُر» جمع دِسَار وهي خيوط تشدّ بها ألواح السفينة وقيل هي المسامير.

(٣) **قوله:** [وفيه أيضاً بحث إلخ] حاصل هذا البحث أنّ وقوع مثل «ضِيْزَى» و«دُسُر» في القرآن المجيد لا يدلّ على عدم كون الكراهة في السمع من أسباب الإخلال بالفصاحة لجواز أن يمنع سببَ الإخلال عن السببيّة مانعٌ كالتناسب مع كلمة أخرى فيصير اللفظ فصيحاً مع وجود سبب الإخلال فيه كما قيل في «يُبْدِئُ» إنه فصيح لوقوعه بمقابلة «يُعِيْدُ» وتناسبه معه مع تحقّق سبب الإخلال بالفصاحة وهو كونه غير مأنوس الاستعمال، يعني فالملازمة المذكورة في التوجيه ممنوعة.

لأنه قد يعرض لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السببيّة[١] فيصير اللفظ فصيحاً، فإنّ مفردات الألفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة[٢] ولفظ «ضِيزى» و«دُسُر» كذلك (و) الفصاحة (في الكلام خلوصُه من ضعف التأليف وتنافُر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) حال من الضمير في «خلوصه»[٣] أي: خلوصه ممّا ذُكِر مع فصاحة كلماته، واحترز به عن نحو «زيدٌ أجْلَلُ» و«شَعرُه مُستَشزِر» و«أنفُه مُسرَّج»، ولا يجوز[٤] أن يكون حالاً من الكلمات في «تنافُر الكلمات» لأنه يستلزم[٥] أن يكون الكلام المشتمِل

---

(١) **قوله:** [ما يمنع السببيّة] كالتناسب وغيره ممّا يمنع أسبابَ الإخلال عن كونها سبباً في الإخلال ويُخرِجها عن التأثير. قوله «فإنّ مفردات الألفاظ إلخ» دليل للعروض لأسباب الإخلال ما يمنع السببيّة.

(٢) **قوله:** [كما سيجيء في الخاتمة] من أنّ لكلّ مقام مقالاً لا يحسن فيه غيره، ومصداقه ما ذكره ابن الحاجب من أنه قد يلحق الشيءَ أمر يجعله فصيحاً كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت:١٩] فـ«يُبْدِءُ» ههنا حسّنه التناسب مع «يُعِيْدُ». قوله «كذلك» أي: حسّنهما موقعهما الذي وقعا فيه.

(٣) **قوله:** [حال من الضمير في «خلوصه»] وهو الهاء، وإضافة الخلوص إليه من إضافة المصدر إلى الفاعل فيكون الحال بياناً لهيئة الفاعل، وإطلاق الحال على الظرف تسامح بناءً على ظهور المراد إذ الحال في الحقيقة هو متعلَّقُ الظرف لا الظرفُ نفسُه. قوله «واحترز إلخ» بيان لفائدة تقييد الخلوص بقوله «مع فصاحتها».

(٤) **قوله:** [ولا يجوز إلخ] حاصله أنّ قوله «مع فصاحتها» إن جعل حالاً من الكلمات في «تنافر الكلمات» كان ذلك قيداً للتنافر لأنه العامل في الكلمات ويكون النفي المستفاد من الخلوص داخلاً على كلام فيه قيد والشائع في ذلك رجوع النفي إلى القيد، فيبقى الحدّ خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام، وهذا يستلزم أن يكون الكلامُ الخالي من الضعف والتنافر والتعقيد المشتمِلُ على الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً، وأيضاً يفهم من الحدّ أنّ الخلوص من التنافر إنما يجب إذا كانت الكلمات فصيحة وإلاّ فلا، وهذا يستلزم أن يكون الكلامُ الخالي من الضعف والتعقيد المشتمِلُ على الكلمات الغير الفصيحة المتنافرة أو الغير المتنافرة فصيحاً إذ الخلوص من التنافر إنّما يجب إذا كانت الكلمات فصيحة.

(٥) **قوله:** [لأنه يستلزم إلخ] تعليل لعدم الجواز، أي: إنّما لم يجز كون قوله «مع فصاحتها» حالاً من الكلمات في قوله «تنافر الكلمات» لأنه يستلزم إلخ. قوله «لأنه صادق عليه إلخ» تعليل للاستلزام

على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحاً لأنه صادق عليه أنه خالص من تنافُر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم[١] **(فالضعف) أنْ يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحويّ المشتهر فيما بين مُعظَّم أصحابه حتّى يمتنع عند الجُمهور كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنًى (نحو «ضرب غلامُه زيداً») فإنه غير فصيح وإن كان مثل هذه الصورة أعني: ما اتّصل بالفاعل ضمير المفعول به**[٢] **ممّا أجازه الأخفش وتبعه ابن جنّي لشدّة اقتضاء الفعل**[٣] **للمفعول كالفاعل، واستشهد**[٤] **بقولِه: ....**

المذكور. قوله «أنه خالص إلخ» ووجه صدقه عليه عدم خروجه عنه لأنه إنّما يخرج منه إذا وجد التنافر مع فصاحة الكلمات إذ الشرط أن يكون الكلام خالياً من التنافر مع فصاحة الكلمات.

(١) **قوله:** [فافهم] إشارة إلى بحث وهو أن يقال إنه لمّا عُلِم من التعريف أنّ التنافر المقيّد بمعيّة فصاحة الكلمات مُخِلّ بفصاحة الكلام عُلِم بالطريق الأولى أنه مُخِلّ بها إذا لم تكن الكلمات فصيحة فلا يصدق التعريف على الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة المتنافرة فلا يكون فصيحاً، وحاصل دفعه أنّ مثل هذا لا يقبل في التعريفات، وبالجملة قد عُلِم أنه إذا جُعِل قوله «مع فصاحتها» حالاً من الكلمات بقي الحدّ خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام فتدبّر.

(٢) **قوله:** [ما اتّصل بالفاعل ضمير المفعول به] بيان للمراد بقوله «مثل هذه الصورة»، والمراد بالفاعل الفاعل المقدَّم على المفعول وبالمفعول المفعول المؤَّخر عن الفاعل، وفيه احتراز عن صورة التنازع إذا طلب الفعل الأوّل الفاعلَ والفعل الثاني المفعولَ وأعملتَ الثاني نحو «ضربني وأكرمت زيداً» فإنّه فصيح بالاتّفاق، وعن نحو «صاحبها في الدار» فإنه ممتنع بالإجماع. قوله «ممّا أجازه الأخفش» خبرُ «كان».

(٣) **قوله:** [لشدّة اقتضاء الفعل إلخ] تعليل للإجازة، وحاصله أنّ الفاعل والمفعول متساويان في اقتضاء الفعل المتعدِّي لهما لدخول النسبة إليهما في مفهومه فكما جاز الإضمار قبل الذكر في الفاعل جاز في المفعول، وجوابه أنّ اقتضاءه الفاعلَ مقدَّم في الملاحظة العقليّة على اقتضاءه المفعولَ لأنّ نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدَّماً رتبةً فلا يلزم فيه الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط وهو جائز، بخلاف المفعول فيلزم فيه الإضمار قبل الذكر مطلقاً وهو غير جائز.

(٤) **قوله:** [واستشهد إلخ] أي: واستشهد الأخفش على الجواز بقولهم «جَزَى رَبُّهُ إلخ» و«عَصَى أَصْحَابُهُ»

جَزَى رَبُّهُ عَنِّيْ[1] عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ * جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ، وقوله: لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَباً[2] * أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعٍ، ورُدّ بأنّ الضمير[3] للمصدر المدلول عليه بالفعل أي: ربُّ الجزاء وأصحابُ العصيان كقوله تعالى: ﴿اِعْدِلُوْا ۟ هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى﴾ [المائدة:٨] أي: العدل، وأمّا قوله: جَزَى بَنُوْهُ أَبَا الْغِيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ[4] * وَحُسْنِ فِعَالٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ، وقوله: أَلاَ لَيْتَ شَعْرِيْ[5] هَلْ يَلُوْمَنَّ قَوْمُهُ * زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ،

و«جَزَى بَنُوْهُ» و«يَلُوْمَنَّ قَوْمُهُ» بأنّ الضمير المتّصل بالفاعل في الأوّل راجع إلى «عَدِيَّ» وفي الثاني إلى «مُصْعَباً» وفي الثالث إلى «أَبَا الْغِيْلاَنِ» وفي الرابع إلى «زُهَيْراً» فثبت أنّ مثل هذه الصورة جائزة.

(١) **قوله:** [عَنِّيْ] «عَنْ» ههنا للبدل كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوْا يَوْمًا لَّا تَجْزِيْ نَفْسٌ عَنْ نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة:٤٨]. قوله «جَزَاءَ الْكِلاَبِ» إن كان لفظ الكلاب على حقيقته فجزاؤها هو الطرد بالحجارة وإن كان المراد به شرار الناس فجزاؤهم هو العذاب والعقاب. قوله «الْعَاوِيَاتِ» أي: الصائحات. قوله «وَقَدْ فَعَلَ» أي: فعل الله ذلك وأجاب مسئلتي، وهذه الجملة لإظهار الرغبة في قبول دعائه.

(٢) **قوله:** [مُصْعَباً] وهو ابن الزبير رضي الله تعالى عنه كان حاكماً بالعراق، ركب إليه عبد الملك بن مروان من الشام فتفرّق عنه أصحابه فظفر به وقتله. قوله «أَدَّى إِلَيْهِ إلخ» أي: كافاه بما صنع رأساً برأس، يقال «جزاه كيل الصاع بالصاع» أي: كان إحسانه بمثله وإسائته بمثلها.

(٣) **قوله:** [ورُدّ بأنّ الضمير إلخ] أي: ورُدّ الاستشهاد بالبيتين بأنّا لا نسلّم أنّ الضميرين يرجعان إلى «عَدِيَّ» و«مُصْعَباً» بل إلى المصدرين اللذَين يدلّ عليهما «جَزَى» و«عَصَى» وهما الجزاء والعصيان.

(٤) **قوله:** [عَنْ كِبَرٍ] «عَنْ» ههنا إمّا للسببيّة كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيْٓ اٰلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود:٥٣] أو بمعنى «بعد» كما في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]. قوله «كَمَا يُجْزَى» الأصل: «كَمَا جُزِيَ» والعدول إلى المضارع لاستحضار صورة ذلك الفعل الشنيع. قوله «سِنِمَّارُ» وهو رجل روميّ بَنَى الخورنق بظهر العراق فلمّا أتمّها خاف النعمان أن يبني مثلها لغيره فألقاه من أعلاها فمات.

(٥) **قوله:** [لَيْتَ شَعْرِيْ إلخ] حذف خبر «لَيْتَ» وجوباً لقيام الجملة الاستفهاميّة مقامه، والمعنى ليت علمي حاصلاً بجواب هذا السؤال. قوله «جَرَّ» من الجريرة وهي الجناية أي: على جنايته عليّ.

فشاذّ لا يقاس عليه[١] (والتنافُر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان[٢] فمنه ما هو متناهٍ في الثقل (كقوله: وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ) اسم رجل (قَبْرُ) صدرُه: وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ، أي: خالٍ من الماء والكلأ (و) منه ما دون ذلك مثل (قوله) أي: قول أبي تمّام (كَرِيْمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى) الورى مبتدأ خبرُه «معي» والواو للحال[٣] (مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِيْ) أي: لا يشاركني أحدٌ في ملامته لأنه إنّما يستحقّ المدح دون الملامة، وفي استعمال[٤] «إذا» والفعلِ الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو إيهام ثبوت الدعوى كأنه تحقّق

---

(١) **قوله:** [فشاذّ لا يقاس عليه] ردّ على الاستشهاد بالبيتين الأخيرين، إن قيل لِم لَم يجعل الضمير في هذين البيتين للمصدر المدلول عليه بالفعل أي: بنو الجزاء وقوم اللوم كما يقال «ابن الوقت» و«أبو الفضل» بمعنى ملابسه وملازمه، وعلى هذا لم يحتج إلى القول بالشذوذ، قيل لأنّ المقصود من البيت الأوّل منهما هو ذمّ بني أبي الغيلان لعدم رعايتهم حقوق أبيهم وهو لا يحصل إلاّ بإرجاع الضمير إلى أبي الغيلان وإلاّ لم يعلم كونهم بنيه، والمقصود بالثاني هو تحريض قوم زهير على لومه على جنايته ليفهم لوم قومه على تقدير ترك لومهم إيّاه وهو لا يحصل إلاّ بإرجاع الضمير إلى زهير وإلاّ لم يعلم كون القوم قوم زهير.

(٢) **قوله:** [أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان] لمّا ترك المصـ بيان مفهوم التنافر اكتفاءً بالمثال بيّنه الشارح بقوله «أن تكون إلخ». قوله «فمنه إلخ» فيه إشارة وجه إيراد المثالين في المتن للتنافر وحاصله أنّ من التنافر ما هو متناه في الثقل ومنه ما هو دون ذلك فأورد المثال الأوّل للأوّل والثاني للثاني، فتعدّد الأمثلة باعتبار تعدّد الممثَّل له.

(٣) **قوله:** [والواو للحال] أي: من الضمير المرفوع في «أمدحه» الثاني الواقع جزاءً، وإنّما لم يجعل معطوفاً عليه مع وجود الفصل بينهما بالضمير المنصوب مع أنّ العطف هو الأصل في الواو بل اختار كون الجملة حالاً لأنه المنساق إلى الفهم ولأنه يوافق مقابله وهو قوله «وحدي» فإنّه حال، وأمّا مشاركة الورى في المدح التي هي المقصودة فلا ترجِّح العطف لأنها مفهومة من لفظة «معي»، على أنّ العطف يحوِّج إلى اعتبار تقدّم العطف على اعتبار الجزائيّة لئلاّ يتّحد الشرط والجزاء.

(٤) **قوله:** [وفي استعمال إلخ] ردّ على العلاّمة الزوزني حيث زعم أنّ قوله «إذا ما لمته» بإيراد «إذا» والماضي خطأ في مقام المدح لدلالتهما على القطعِ وتحقّقِ اللوم منه، وحاصل الردّ أنّ في إيراد «إذا» والفعل

منه اللوم فلم يشاركه أحدٌ، لكنّ مقابلة[1] المدح باللوم دون الذمّ أو الهَجاء ممّا عابه الصاحبُ، قال المصنّف[2] فإنّ في «أمدحه» ثقلاً لما بين الحاء والهاء من التنافر ولعلّه أراد أنّ فيه شيئاً من الثقل والتنافر فإذا انضمّ إليه «أمدحه» الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المُخِلّ بالفصاحة ولم يرد أنّ مجرّد «أمدحه» غير فصيح فإنّ مثله واقع في التنزيل نحو ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق:٤٠] والقول[3] باشتمال القرآن على كلام غير فصيح ممّا لا يجترئ عليه المؤمنُ، صرّح بذلك[4] ابن العميد وهو أوّل من عاب هذا البيت على أبي تمام حيث قال هذا التكرار في «أمدحه أمدحه» مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق

الماضي هنا اعتباراً لطيفاً وهو إيهام ثبوت الدعوى بكون الممدوح مستحقّاً للمدح عند الجميع دون اللوم. قوله «كأنه تحقّق إلخ» وهو دليل على أنه مستحقّ للمدح عند الكلّ دون اللوم عند أحد.

(١) **قوله:** [لكنّ مقابلة إلخ] استدراك لدفع توهّم عدم وجود عيب في البيت، وحاصل الدفع أنّ فيه مقابلةَ المدح باللوم وهو ممّا عابه الصاحب إسمعيل بن عبّاد لأنّ المدح إنّما يقابل بالذمّ أو الهَجاء دون اللوم، وأجيب بأنّ في مقابلة المدح باللوم إشارة إلى أنّ الهجو والذمّ بعيد من الممدوح بمراحل حتّى أنه إنْ ترك مدحه فغاية ما يتصوّر في شأنه هو اللوم فقط وهو أيضاً ممّا لا يستحقّه عند أحد.

(٢) **قوله:** [قال المصنّف إلخ] أي: في "الإيضاح"، وغرض الشارح من نقل كلامه توجيهه بقوله «ولعلّه أراد إلخ» وذلك لأنّ ظاهر كلامه يقتضي أن يكون مثل ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ غير فصيح وهو كما ترى، وحاصل توجيه الشارح أنه ليس مراده أنّ مجرّد الاجتماع بين الحاء والهاء سبب للثقل والتنافر المُخِلّ بالفصاحة فلا يكون مجرّد «أمدحه» غير فصيح ولا يلزم كون ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ خارجاً عن الفصاحة.

(٣) **قوله:** [والقول إلخ] إن قيل لا يلزم من عدم فصاحة «أمدحه» من غير تكرار عدم فصاحة «فسبِّحه» حتّى يلزم القول المذكور لجواز أن يطرأ ههنا ما يمنع السببيّة كما سبق مثله، قيل إنّ المذكور فيما سبق إنّما هو في الكلمة دون الكلام حيث قالوا «ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام ليس لها مع كلمة أخرى»، ولفظ «فسبِّحه» كلام كما أشار إليه بقوله «على كلام غير فصيح».

(٤) **قوله:** [صرّح بذلك] أي: صرّح بأنّ التنافر المُخِلّ بالفصاحة إنّما هو في تكرير «أمدحه»، وهذا تأييد لما ذكر الشارح من توجيه كلام المصـ بقوله «ولعلّه أراد إلخ».

خارج عن حدّ الاعتدال نافر كلّ التنافر[(١)] ولو قال[(٢)] فإنّ في تكرير أمدحه ثقلاً لكان أولى، وبين المثالين فرق آخر[(٣)] وهو أنّ منشأ الثقل في الأوّل نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها، وزعم بعضهم أنّ من التنافر[(٤)] جمعَ كلمة مع أخرى غيرِ متناسِبة لها كجمع «سطل» مع «قنديل» و«مسجد» بالنسبة إلى الحمّاميّ مثلاً وهو وهمٌ لأنه لا يوجب الثقل على اللسان، فهو إنّما يخلّ بالبلاغة دون الفصاحة (والتعقيد) أي: كون الكلام معقّداً[(٥)]

---

(١) **قوله:** [نافر كلّ التنافر] إن قيل ينافي هذا ما ذكر الشارح فيما سبق من أنّ المثال الأوّل مثال لما هو متناهٍ في الثقل والثاني لما هو دونه، قيل إنّ وجود التنافر الكامل لا يستلزم أن لا يوجد تنافر أكمل منه فلا منافاة، أو قيل هذا مبنيّ على المبالغة، وقد يقال المراد بالتنافر ههنا النفرة لا المعنى الاصطلاحيّ والتعبير عن النفرة بالتنافر للدلالة على الكمال لأنّ الفعل إذا شارك فيه الفاعلان جاء كاملاً.

(٢) **قوله:** [ولو قال إلخ] إصلاح لكلام المصـ حتّى لا يحتاج إلى التوجيه حاصله أنه لو قال «فإنّ في تكرير «أمدحه» ثقلاً» مكانَ قوله «فإنّ في أمدحه ثقلاً» لكان أولى لأنه لم يحتج إلى التوجيهِ وبيانِ مراده.

(٣) **قوله:** [فرق آخر] أي: سوى ما ذكر من أنّ المثال الأوّل متناهٍ في الثقل والثاني دونه، واللام في «المثالين» للعهد الخارجيّ والمراد بهما مثالا تنافر الكلمات. قوله «وهو أنّ منشأ إلخ» أي: ففي إيراد المثالين في المتن إشارة أيضاً إلى أنّ تنافر الكلمات قد يكون منشؤه نفسَ اجتماع الكلمات ولهذا يكون في غاية الثقل وقد يكون اجتماعَ حروف منها ولهذا يكون في الثقل دون الأوّل، وإنّما لم يعدّ هذا من تنافر الحروف لأنّ التنافر لم يحصل من حروف كلمة واحدة بل من حروف كلمتين.

(٤) **قوله:** [أنّ من التنافر إلخ] الزاعم الخلخاليّ، وحاصل زعمه أنّ اجتماع كلمات غير متناسبة المعاني مستلزم للتنافر المُخِلّ بالفصاحة كجمع «سطل» مع «قنديل» و«مسجد» فإنّه لا مناسبة بينها في الكلام مع الحمّاميّ مثلاً، فإنّ السطل القصعة التي يُؤكَل فيها والقنديل ما يوضع فيه السراج، وحاصل الردّ عليه أنّ التنافر كما مرّ عبارة عن كون الكلمات ثقيلة على اللسان والاجتماعُ المذكور لا يُوجِب الثقل على اللسان فهو إنّما يُخِلّ بالبلاغة إذا لم يوجد هناك مقتضٍ لمثل هذا الاجتماع لا بالفصاحة.

(٥) **قوله:** [أي: كون الكلام معقّداً] فسّر التعقيد بهذا ليصير صفة للكلام فيصحّ كونُه مُخِلاً بفصاحته ويصحّ تفسيره بقوله «أن لا يكون إلخ» فإنّ كون الكلام غيرَ ظاهر الدلالة صفة له. قوله «على أنّ المصدر إلخ» أي: هذا التفسير مبنيّ على أنّ المصدر أعني التعقيد مبنيّ للمفعول أي: بخلاف ما إذا

على أنّ المصدر من المبنيّ للمفعول (أن لا يكون) أي: الكلام (ظاهرَ الدلالة على) المعنى[1] (المراد) منه (لخلل) واقع (إمّا في النظم[2]) بأن لا يكون[3] ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك ممّا يوجب صعوبةَ فهم المراد وإن كان ثابتاً في الكلام[4] جارياً على القوانين، فإنّ سبب التعقيد[5] يجوز أن يكون اجتماع أمور كلّ منها شايع الاستعمال في كلام العرب، ويجوز أن يكون التعقيد حاصلاً ببعض منها لكنّه مع اعتبار الجميع يكون أشدّ وأقوى، فذكر ضعف التأليف[6] لا يكون مغنياً عن ذكر التعقيد اللفظيّ كما توهّمه بعضهم (كقول الفَرَزْدَق في)

كان مبنيًّا للفاعل فإنه صفة للمتكلِّم فلا يصحّ عدُّه مُخِلاًّ بفصاحة الكلام ولا تفسيره بما ذكر.

(١) **قوله:** [المعنى] إشارة إلى أنّ «المراد» صفة للمحذوف، ويمتاز التعقيد أيضاً بقيد المراد عن الغرابة فإنّها كون المفرد غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له لا على المعنى المراد.

(٢) **قال:** [لخلل إمّا في النظم إلخ] داخل في التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل فإنّ عدم ظهور دلالتها على المراد ليس لخلل في النظم أو الانتقال بل لإرادة المتكلِّم إخفاءَ المراد منها لحِكَم ومصالح.

(٣) **قوله:** [بأن لا يكون إلخ] تصوير للخلل في النظم، وفيه إشارة إلى أنّ المراد بالنظم ههنا ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكر سابقاً من كون الألفاظ مترتِّبة المعاني متناسقة الدلالات على حسَب مقتضَى العقل، فإنّ النظم حينئذ يشمل رعاية علمي المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنويّ والخطأ في تأدية المعنى. قوله «ممّا يوجب إلخ» بيان لقوله «أو غير ذلك».

(٤) **قوله:** [وإن كان ثابتاً في الكلام] أي: وإن كان كلّ ممّا ذكر من التقديم والتأخير وغيرهما ثابتاً في الكلام وجارياً على القوانين النحويّة، وهذا توطية وتمهيد لقوله الآتي: «فذكر ضعف التأليف إلخ».

(٥) **قوله:** [فإنّ سبب التعقيد إلخ] تعليل لكون الأمور المذكورة سبباً لوقوع الخلل في النظم مع كون كلّ منها ثابتاً في الكلام، وحاصله أنّ ثبوت كلّ واحد منها في الكلام لا ينافي أن يحصل التعقيد باجتماع تلك الأمور لكون كلّ منها خلاف الأولى والأصل. قوله «ويجوز إلخ» تمهيد لقوله الآتي بعد سطور: «فهذا الاستعمال شائع الاستعمال إلخ».

(٦) **قوله:** [فذكر ضعف التأليف إلخ] أي: إذا علم أنّ سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كلّ منها

مدح[(١)] (خال هِشام) بن عبد الملك وهو إبراهيم بن هِشام بن اسمٰعيل المخزوميُّ: وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً * أَبُوْ أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوْهُ يُقَارِبُهُ أي: ليس مثله[(٢)] في الناس (حيّ يقاربه) أي: أحد يشبهه في الفضائل (إلاّ مُملَّك) أعطي المُلكَ والمالَ[(٣)] أعني هِشاماً أبو أمّه أي: أبو أمّ ذلك المُملَّك أبوه أي: أبو إبراهيم الممدوح والجملة صفة «مملَّكًا» أي: لا يماثله أحد إلاّ ابن أخته الذي هو هشام، ففيه فصل[(٤)] بين المبتدأ والخبر أعني «أبو أمّه أبوه»

شائع الاستعمال علم أنّ ذكر أحد الأمرين من ضعف التأليف والتعقيد اللفظيّ لا يكون مغنياً عن ذكر الآخر؛ وذلك لأنّ بينهما عموماً من وجه لاجتماعِهما في البيت الآتي ووجودِ ضعف التأليف بدون التعقيد اللفظيّ في نحو «جاء أحمدٌ» بالتنوين ووجودِ التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كلّ منها شائع الاستعمال. قوله «كما توهّمه بعضهم» وهو العلاّمة الخلخاليّ، ومنشأ توهّمه هذا توهّمه أنّ التعقيد اللفظيّ لا ينفكّ عن ضعف التأليف وبالعكس وقد عرفت ما فيه.

(١) **قوله:** [مدح] إشارة إلى حذفِ المضاف وغرضِ الشاعر من هذا البيت. قوله «وهو إلخ» أي: وخالُ هِشام إلخ. قوله «المخزوميُّ» بالرفع صفة إبراهيم.

(٢) **قوله:** [أي: ليس مثله إلخ] في هذا التفسير إشارةٌ إلى ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن، وبه يظهر ما وقع من الخلل العظيم في الترتيب في البيت كما سيفصِّله الشارح، وإشارةٌ إلى أنّ «مَا» في البيت مشابهة بـ«ليس» و«مِثْلُهُ» اسمها و«فِي النَّاسِ» خبرها و«حَيٌّ» بدل من الاسم كما سيصرِّح بذلك الشارح. قوله «أي: أحد يشبهه في الفضائل» إشارة إلى أنّ المقاربة بمعنى المشابهة في الفضائل.

(٣) **قوله:** [أعطي المُلكَ والمالَ] تفسير المُملَّك. قوله «أعني هِشاماً» تعيين للمراد بالمُملَّك. قوله «أي: أبو أمِّ ذلك المُملَّك» وكذا قوله «أي: أبو إبراهيم» تعيين المرجع في الموضعين. قوله «والجملة صفة مُملَّكًا» أي: وجملة «أبو أمِّه أبوه» صفةُ «مُملَّكًا». قوله «أي: لا يماثله أحد إلخ» بيان لحاصل معنى البيت. قوله «إلاّ ابن أخته» فيه إشارة إلى أنّ مماثلة المُملَّك مع الممدوح إنّما جاءت من قبله كما يقال: «ولد الحلال يتبع الخال» ففيه من المبالغة في المدح ما لا يخفى.

(٤) **قوله:** [ففيه فصل إلخ] تطبيقٌ للمثال بالممثَّل له وبيانٌ للأمور الموجبة لوقوع الخلل في النظم باجتماعها، وهي أربعة أمور الأوّل الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبيّ، والثاني الفصل بين الموصوف والصفة بالأجنبيّ، والثالث تقديم المستثنى على المستثنى منه، والرابع الفصل الكثير بين البدل والمبدل منه.

بالأجنبيِّ الذي هو «حيٌّ»، وبين الموصوف والصفة أعني «حيّ يقاربه» بالأجنبيِّ الذي هو «أبوه»، وتقديم المستثنى أعني «مُملّكاً» على المستثنى منه أعني «حيّ»، ولهذا نَصَبَه[١] وإلاّ فالمختار البدل، وهذا التقديم[٢] شائع الاستعمال لكنه أوجب زيادة في التعقيد، قيل «مثله» مبتدأ و«حيّ» خبره[٣] و«ما» غير عاملة على اللغة التميميّة، وقيل بالعكس[٤] وبطلان العمل لتقديم الخبر، وكلا الوجهين يوجِب قَلْقاً في المعنى يظهر بالتأمّل[٥] في قولنا «ليس

---

(١) **قوله:** [ولهذا نَصَبَه] أي: ولأجل أنّ «مُملَّكاً» مستثنى مقدَّم على المستثنى منه نصبه الشاعر. قوله «وإلاّ إلخ» أي: وإن لم يكن «مُملَّكاً» مستثنى مقدَّماً على المستثنى منه كان المختار فيه هنا الرفع على البدليّة من المستثنى منه لأنه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور والمختار في مثله البدل.

(٢) **قوله:** [وهذا التقديم إلخ] ردّ على العلاّمة الزوزنيّ حيث زعم أنه لا خلل لتقديم المستثنى لأنه جائز شائع في الاستعمال فلا يصحّ عدّه من موجِبات الخلل في النظم، وحاصل الردّ أنّ تقديم المستثنى على المستثنى منه وإن كان شائع الاستعمال في كلام العرب لكنّه أوجب هنا زيادةً في التعقيد باجتماعه مع الأمور الأخرى المُخالِفة للقوانين النحويّة المُوجِبة للتعقيد فإنّ التعقيد ممّا يقبل الشدّة والضعف، وهذا ما مرّ من أنه يجوز أن يكون التعقيد حاصلاً ببعض الأمور لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشدّ وأقوى.

(٣) **قوله:** [قيل «مثله» مبتدأ و«حيّ» خبره إلخ] القائل شارح "المفتاح" العلاّمة قطب الدين الشيرازيّ، وغرض الشارح من نقل هذا القيلِ والقيلِ الآتي الردّ عليهما بقوله «وكلا الوجهين يوجب قَلْقاً في المعنى». قوله «و«مَا» غير عاملة على اللغة التميميّة» دفع لتوهّم أنّ «مثله» و«حيٌّ» اسم وخبر لـ«مَا» فيجب أن يكون «حيٌّ» منصوباً، وحاصل الدفع أنّ «مَا» هنا تميميّة غير عاملة وليست بحجازيّة.

(٤) **قوله:** [وقيل بالعكس] أي: وقيل إنّ «مثله» خبر مقدَّم و«حيٌّ» مبتدأ مؤخَّر، و«مَا» على هذا وإن كانت حجازيّة لكن بطل عملها للتصرّف في معموليها بتقديم وتأخير وإليه أشار بقوله «وبطلان العمل إلخ».

(٥) **قوله:** [يظهر بالتأمّل إلخ] أي: يظهر القلق بالتأمّل إلخ. قوله «ليس مماثله في الناس حيًّا يقاربه» إشارة إلى حاصل المعنى على الوجه الأوّل. قوله «ليس حيٌّ يقاربه مماثلاً له في الناس» إشارة إلى حاصل المعنى على الوجه الثاني، أمّا ظهور قلق المعنى فيهما فلأنّ مقصودَ الشاعر نفيُ أن يُماثِلَ الممدوحَ أحدٌ ويُقارِبَه، والوجهُ الأوّل يفيد نفيَ كون المماثل له مقارباً له، والثاني يفيد نفيَ كون المقارب له مماثلاً له، وفي

مماثله في الناس حيًّا يقاربه» أو «ليس حيّ يقاربه مماثلاً له في الناس»، فالصحيح أنّ «مثله»[١] اسم «ما» و«في الناس» خبرُه و«حيّ يقاربه» بدل من «مثله» ففيه فصل بين البدل والمبدل منه (وإمّا في الانتقال) أي: لا يكون[٢] ظاهرَ الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأوّل المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة[٣] المفتقِرة إلى الوسائط الكثيرة مع خَفاء القرائن الدالّة على المقصود (كقول الآخر)

كلٍّ من المُفادَين تدافع لأنّ الأوّل يقتضي وجودَ المماثل مع عدمه والثاني يقتضي وجودَ المقارب مع عدمه بناءً على أنّ المقاربة بمعنى المماثلة وأنّ كلمة النفي تفيد نفيَ الحكم لا نفيَ المحكوم عليه، فيفتقر كلٌّ منهما إلى أن يقال نفيُ الحكم ههنا مبنيّ على عدم المحكوم عليه، وكفى بهذا قلقاً لأنّ صدق السالبة بعدم الموضوع نادر في الاستعمال غير متبادر في الخطابيّات.

(١) **قوله:** [فالصحيح أنّ «مثله» إلخ] تصريح بما أشار إليه أوّلاً في تفسير البيت. قوله «ففيه فصل إلخ» بيان للأمر الرابع من الأمور الأربعة المُخِلّة فصاحة البيت.

(٢) **قوله:** [أي: لا يكون إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «في الانتقال» عطف على قوله «في النظم». قوله «في انتقال الذهن إلخ» إشارة إلى المنتقِل وهو الذهن والمنتقَلِ منه وهو المعنى الأوّل والمنتقَلِ إليه وهو المعنى الثاني، وفي توصيفِ المعنيين بـ«المفهوم بحسَب اللغة» وبـ«المقصود» إشارة إلى تفسير المعنيين أي: المعنى الأوّل هو اللغَويّ الحقيقيّ كالإخبار عن زيد بكونه جبانَ الكلب في قولك: «زيد جبان الكلب» والمعنى الثاني هو الكنائيّ أو المجازيّ الذي قصده المتكلّم كالإخبار عن زيد بكونه كريماً فيه.

(٣) **قوله:** [لإيراد اللوازم البعيدة إلخ] المراد باللوازم جنس اللازم واحداً كان أو متعدِّداً لأنّ الجمع المعرَّف باللام إذا استحال إرادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَآءُ﴾ [الأحزاب:٥٢]، وكذا المراد بالوسائط جنس الواسطة المتّصفة بالكثرة وهي ما فوق الواحدة، وإنّما قيّد اللازمَ بالبعد والواسطةَ بالكثرة لأنّ اللازمَ القريب واللازمَ بواسطة واحدة قلّما يخفى لزومه، فتخصيص اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة لأنه الغالب في سبب الخلل في الانتقال أو لكون المثال المذكور من هذا القبيل وإلاّ فقد يكون الخفَاء بسبب إيراد الملزوم وإرادة اللازم البعيد المفتقر إلى الوسائط، ثم المراد باللازم هنا كلّ شيء وجوده على سبيل التبعيّة لآخر على ما هو مصطلح علماء علم المعاني.

وهو عبّاس بن الأحنف (سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوْا * وَتَسْكُبُ) أي: تصبّ[١] بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنيّ عليها كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز" والنصب توهّم (عَيْنَايَ الدُّمُوْعَ لِتَجْمُدَا) جَعَل سكبَ الدموع وهو البُكاء كناية عمّا يلزم فراقَ الأحبّة من الكآبة والحزن[٢] وأصاب لأنه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه، يقال «أبكاني وأضحكني» أي: ساءني وسرّني، أَبْكَانِي الدَّهْرُ[٣] وَيَا رُبَّمَا * أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِيْ ولكنه أخطأ[٤] في الكناية عمّا يُوجِبه دوامُ التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين (فإنّ الانتِقال من جُمود العين إلى بخلها بالدُّموع) حالَ إرادة البُكاء[٥] وهي حالة الحزن على مُفارَقة الأحِبّة (لا

---

(١) **قوله:** [أي: تصبّ] تفسير اللفظ. قوله «بالرفع» أي: برفع «تَسْكُبُ» عطفاً على «سَأَطْلُبُ». قوله «المبنيّ عليها إلخ» في توصيف الرواية به إشارة إلى دليل نقليّ على صحّة رواية الرفع. قوله «والنصب توهّم» أي: ونصب «تَسْكُبُ» بتقدير «أَنْ» عطفاً على «بعد الدار» توهّم لأنه مخالف للرواية الصحيحة ولأنّ سكب الدموع حينئذ يكون داخلاً تحت الطلب فالسكب إن كان حاصلاً له كان طلبه طلباً للحاصل وهو عبث وإن لم يكن حاصلاً له كان كاذباً في دعوى العشق إذ السكب من علامات العاشق.

(٢) **قوله:** [من الكآبة والحزن] بيان لـ«ما»، والكآبة سوء الحال بسبب الحزن فعطف الحزن عليه من عطف السبب على المسبَّب أي: جعل الشاعر البكاء كناية عن الحزن وأصاب فيه لأن البكاء يلزم الحزن عرفاً وعقلاً فإنّ إصابة غير الملائم توجب توجّه الروح إلى القلب فيصعد منه بخار يصير ماء عند الوصول إلى الدماغ فيجري من العين. قوله «لأنه كثيراً مّا إلخ» تعليلٌ لإصابة الشاعر في جعل البكاء كناية عن الحزن وبيانٌ للزوم العرفيّ بين البكاء والحزن. قوله «يقال إلخ» تأييد لما ذكره في التعليل من اللزوم.

(٣) **قوله:** [أَبْكَانِي الدَّهْرُ إلخ] أي: أبكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم قلّما سرّني بما يرضيني، فقد جعل البكاء دليلاً على الحزن، وهذا تأييد ثان لما ذكره في التعليل من اللزوم العرفي بين البكاء والحزن.

(٤) **قوله:** [ولكنّه أخطأ إلخ] إشارة إلى أنّ قول المصـ «فإنّ الانتقال إلخ» تعليل لإخطاء الشاعر في الكناية عن الفرح والسرور بجمود العين، وإنّما لم يتعرّض المصـ للكناية بسكب الدموع عن الحزن كما ذكره الشارح لأنه بصدد بيان ما فيه الخلل ولا خلل في تلك الكناية كما مرّ من الشارح. قوله «من الفرح» بيان لـ«ما». قوله «والسرور» عطف مرادف للفرح.

(٥) **قوله:** [حال إرادة البُكاء] إنّما قيّد به لأنّ الجمود في الأصل ضدّ السيلان استعمل في خلوّ العين من

إلى ما قَصَده) الشاعر (من السُرور) الحاصل بمُلاقاة الأصدِقاء ومُواصَلة الأحِبّة، ولهذا[١] لا يصحّ أن يقال في الدعاء: «لا زالت عينك جامدة» كما يقال: «لا أبكى الله عينك» ويقال: «سنة جِماد»[٢] لا مطر فيها و«ناقة جِماد» لا لبن لها، كأنهما تبخلان بالمطر واللبن، قال الحَماسيُّ[٣]: أَلاَ إِنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ * عَلَيْكَ بِجَارِيْ دَمْعِهَا لَجَمُوْدُ، فإن قيل[٤] استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازاً من باب استعمال المقيّد في المطلق ثُمّ كنى به عن المسرّة لكونه لازماً لها عادة، قلنا: هذا[٥] إنّما يكفي لصحّة الكلام واستقامته

الدمع حال إرادة البكاء ثمّ استعمل في مطلق خلوّ العين من الدمع ثمّ كني به عن السرور.

(١) **قوله:** [ولهذا إلخ] أي: ولأجل أنّ الانتقال من جمود العين إلى بخلها لا إلى السرور لا يصحّ أن يقال: «لا زالت عينك جامدة» على إرادةِ «لا زلتَ مسروراً» لعدم انتقال الذهن منه إلى هذا كما يصحّ أن يقال «لا أبكى الله عينك» على إرادة ما ذكر لسهولة انتقال الذهن منه إليه.

(٢) **قوله:** [ويقال «سنة جِماد» إلخ] استشهاد على أنّ الانتقال من الجمود إلى البخل لا إلى السرور. قوله «ناقة جماد» استشهاد ثان عليه. قوله «كأنهما تبخلان إلخ» إشارة إلى أنّ البخل هنا حكميّ لأن حقيقته لا يتصوّر من غير ذوي الروح والعقل.

(٣) **قوله:** [قال الحَماسيُّ إلخ] استشهاد ثالث، والحَماسيّ نسبة إلى "ديوان الحَماسة" لأبي تمّام حبيب بن أوس الطائيّ جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، ينسب إليه البيت أو الشاعر للتشريف والإشارة إلى صحّة جواز الاستشهاد به أو بكلامه. قوله «لَمْ تَجُدْ إلخ» من الجود وهو الكرم والجملة صفة «عَيْناً»، و«واسط» بلدة بالعراق، و«بِجَارِيْ دَمْعِهَا» من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: بدمعها الجاري، والظروف الثلاثة متعلّقة بـ«تَجُدْ»، يقول إنّ العين التي لم تبك على قتلك يوم واسط لبخيلة.

(٤) **قوله:** [فإن قيل إلخ] إشارة إلى الاعتراض على قول المصـ «لا إلى ما قصده من السرور» وحاصله أنا لا نسلّم أنه لا انتقال من جمود العين إلى السرور لأنّ الشاعر استعمل الجمود الذي هو خلوّ العين من الدمع حال إرادة البكاء في مطلق خلوّ العين من الدمع من قبيل استعمال المقيّد في المطلق ثمّ كنى به عن السرور من ذكر اللازم وإرادة الملزوم لأنّ خلوّ العين من الدمع لازم للسرور عادة فلا تعقيد فيه.

(٥) **قوله:** [قلنا: هذا إلخ] جواب عن الاعتراض، وحاصله أنّ هذا التوجيه إنّما يصحّح الكلام ويخرجه عن

ولا يخرجه عن التعقيد المعنويّ لظهور أنّ الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهولة، والكلام الخالي[(١)] عن التعقيد المعنويّ ما يكون الانتقال فيه من معناه الأوّل إلى الثاني ظاهراً حتّى يخيّل إلى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ، وأمّا الكلام الذي[(٢)] ليس له معنى ثانٍ فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البُلَغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام، ومعنى البيت[(٣)]: أنّ عادة الزمان والإخوان الإتيانُ بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وأني إلى الآن كنت أطلب[(٤)] القرب والسرور فلم يحصل إلاّ الحزن والفراق، فبعد هذا أطلب

بطلان إرادة السرور بجمود العين ولكن لا يخرجه عن التعقيد المعنويّ لخَفاءِ القرينة الدالّة على أنه مستعمل في مطلق الخلوّ وخَفاءِ اللزوم بين مطلق الخلوّ والسرور لتحقّق كلٍّ منهما بدون الآخر.

(١) **قوله:** [**والكلام الخالي إلخ**] هذا في قوّة التعليل، أي: إذا عرفتَ أنه لا ينتقل الذهن بسهولة من المعنى الأوّل لجمود العين وهو خلوّ العين من الدمع حال إرادة البكاء إلى معناه الثاني وهو السرور عرفتَ أنه كلام مشتمل على التعقيد المعنويّ إذ الكلام الخالي عن التعقيد إلخ. قوله «حتّى يُخيَّل إلى السامع إلخ» غاية الظهور أي: حتّى يقع في خيال السامع أنه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ أي: فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره.

(٢) **قوله:** [**وأمّا الكلام الذي إلخ**] دفع لما يرد من أنّ قولكم «والكلام الخالي إلخ» يقتضي أن يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان معقَّداً لعدم الانتقال فيه من المعنى الأوّل إلى الثاني فضلاً عن أن يكون ظاهراً، وحاصل الدفع أنّ مثل هذا الكلام ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء فلا نبالي به معقَّداً أو غير معقّد، والمراد بالمعنى الثاني هنا الأغراض المصوغ لها الكلام كنفي الشكّ والإنكار والحصر وغيرها تأمّل.

(٣) **قوله:** [**ومعنى البيت إلخ**] ذكر ثلاثة معاني لبيت العباس، الأوّلان مبنيّان على ما هو المشهور فيما بين القوم، والثالث مفهوم من "دلائل الإعجاز". قوله «أنّ عادة الزمان إلخ» تمهيد لبيان المعنى الأوّل.

(٤) **قوله:** [**وأنّي إلى الآن كنت أطلب إلخ**] شروع في بيان المعنى الأوّل، وهذا إشارة إلى ما يستفاد من سين الاستقبال. قوله «فلم يحصل إلاّ الحزن والفراق» أي: بناء على عادة الزمان والإخوان من الإتيان بنقيض المطلوب فكلّما طلبت القرب حصل الفراق وكلّما طلبت السرور حصل الحزن، ففي كلام الشارح لفّ ونشر غير مرتّب. قوله «فبعد هذا أطلب البعد والفراق» هذا معنى قوله «سأطلب بعد الدار عنكم»، وفيه إشارة إلى أنّ السين فيه للاستقبال. قوله «ليحصل القرب والوصال» هذا معنى قوله «لتقربوا»

البُعد والفِراق ليحصل القرب والوصال وأطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور، هذا(١) إن نصبتَ «تسكب» بتقدير «أنْ» عطفاً على «بعد الدار»، وإن رفعتَه كما هو الصواب فالمعنى: أبكي وأتحزّن الآن(٢) ليحصُل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال، وحينئذٍ لا يدخل(٣) سكب الدموع تحت الطلب لكنه أكبّ عليه ولازمه ملازمة الأمر المطلوب ليظنّ الدهر أنه مطلوبُه فيأتي بضدّه، هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلّف والتعسّف(٤) ومنشأه عدم التعمّق في المعاني وقلّة التصفّح

أي: بناء على عادة الزمان من الإتيان بنقيض المطلوب. قوله «وأطلب الحزن والكآبة» هذا معنى قوله «وتسكب عيناي الدموع»، وفيه إشارة إلى أنّ سكب الدموع داخل تحت الطلب. قوله «ليحصل الفرح والسرور» هذا معنى قوله «لتجمدا» أي: بناء على عادة الزمان.

(١) **قوله:** [هذا إلخ] أي: كون سكب الدموع داخلاً تحت الطلب كما أشار إليه بقوله «وأطلب الحزن والكآبة» إن نصبتَ «تسكب» بتقدير «أنْ» عطفاً على قوله «بعد الدار» فإنه إن كان معطوفاً عليه كان داخلاً تحت الطلب لأنّ المعطوف عليه داخل تحته.

(٢) **قوله:** [أبكي وأتحزّن الآن إلخ] شروع في بيان المعنى الثاني، وهذا معنى قوله «تسكب عيناي الدموع» على تقدير رفعه. قوله «ليحصل في المستقبل السرور إلخ» هذا معنى قوله «لتجمدا» وإنّما اكتفى على بيان معنى المصراع الثاني لأنّ الفرق بين المعنيين إنّما هو في المصراع الثاني دون الأوّل.

(٣) **قوله:** [وحينئذ لا يدخل إلخ] أي: وحين إذ رفعتَ «تسكب» لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لأنه لم يكن حينئذ معطوفاً على «بعد الدار» الداخل تحت الطلب بل على «سأطلب». قوله «لكنّه أكبّ عليه إلخ» استدراك لدفع ما يتوهّم من الكلام السابق من أنه إذا لم يكن السكب داخلاً تحت الطلب أي: لم يكن الحزن مطلوباً لم يحصل الفرح والسرور المترتّب عليه بناءً على عادة الزمان، وحاصل الدفع أنّ سكب الدموع وإن لم يكن داخلاً تحت الطلب لكنّ التعبير عنه بصيغةِ المضارع الدالّةِ على الاستمرار بمعونة المقام يفيد أنه يلازمه ملازمة الأمر المطلوب فيظنّ الدهر أنه مطلوبه فيأتي بضدّه. قوله «ولازمه ملازمة الأمر المطلوب» عطف تفسير لقوله «أكبّه عليه».

(٤) **قوله:** [من التكلّف والتعسّف] ردّ على المعنيين، قيل وجه التكلّف فيهما أنّ عادة الزمان والإخوان الإتيان بنقيض ما هو المطلوب في الواقع لا بنقيض ما يُظهِر المرء كونَه مطلوبَه.

لكلام المَهَرة من السلَف، والصحيح[1] أنه أراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتّى كأنه أمر مطلوب، والمعنى أني اليوم أطيب نفساً بالبُعد والفِراق[2] وأوطّنها على مُقاساة الأحزان والأشواق وأتجرّع غُصَصَها، وأتحمّل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عينيّ لأتسبّب بذلك إلى وصل يدوم ومسرّة لا تزول فإنّ الصبرَ مفتاح الفرَج ومع كلّ عُسْر يُسْر ولكلّ بداية نهاية، هذا هو المفهوم[3] من "دلائل الإعجاز"، وعلى هذا فالسّين في «سأطلب» لمجرّد التأكيد على ما ذكره صاحب "الكشّاف" في قوله تعالى: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران:١٨١] وغير ذلك (قيل) فصاحة الكلام خلوصه ممّا ذكر[4] (ومن كثرة التكرار)

---

(١) **قوله:** [والصحيح إلخ] شروع في بيان المعنى الثالث الصحيح الراجح المختار عند الشارح المفهوم من "دلائل الإعجاز". قوله «وتوطينها عليه» أي: تعويد النفس على الفراق بمعنى «عادي ساختن».

(٢) **قوله:** [والمعني أنّي اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق] هذا معنى قوله «سأطلب بعد الدار عنكم»، وفيه إشارة إلى أنّ السين فيه زائدة لمجرّد التأكيد وليست للاستقبال كما سيصرِّح به. قوله «وأوطِّنها إلخ» مرادف لما قبله. قوله «وأتحمّل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عينيّ» هذا معنى قوله «وتسكب عيناي الدموع». قوله «لأتسبَّب بذلك إلى وصل يدوم» هذا معنى قوله «لتقربوا». قوله «ومسرَّة لا تزول» هذا معنى قوله «لتجمدا». قوله «فإنّ الصبرَ مفتاح الفرَج إلخ» تعليل لصحّة التسبّب بالصبر على الفراق وبتحمّل الحزن إلى الوصال السرور.

(٣) **قوله:** [هذا هو المفهوم إلخ] تأييد لما ذكره الشارح من معنى البيت. قوله «وعلى هذا إلخ» أي: وعلى ما ذكرنا من أنّ المعنى أنّي اليوم أطيب إلخ. قوله «على ما ذكره إلخ» من أنّ السين في قوله تعالى: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُوا﴾ للتأكيد، وهذا استشهاد على أنّ السين في المضارع قد تجيء لمجرّد التأكيد. قوله «وغير ذلك» أي: وفي غير ذلك القول.

(٤) **قوله:** [فصاحة الكلام خلوصه ممّا ذكر] إشارة إلى أنّ قول المصـ «من كثرة التكرار» عطف على قوله «من ضعف التأليف وتنافُر الكلمات والتعقيد» وعن هذا عبّر الشارح بقوله «ممّا ذكر» للاختصار، وزاد قوله «فصاحة الكلام خلوصه» بحكم ضابطة العطف فإنّ ضابطة العطف أنّ ما قبل المعطوف عليه مُعاد ومعتبر مع المعطوف، فالمجموع مقول القيل.

وهو ذكر الشيء[(١)] مرّة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد (وتتابع الإضافات) فكثرة التكرار[(٢)] (كقوله) أي: أبي الطيِّب: وَتُسْعِدُنِيْ فِيْ غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ والغمرة ما يغمُرك من الماء، والمراد الشدّة (سَبُوْحٌ) فَعول بمعنى فاعل[(٣)] من السبح وهو شدّة عدْو الفرَس، يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، وأراد بها فرساً حسنة الجري[(٤)] لا تُتعِب راكبَها كأنها تجري في الماء (لَهَا) صفة «سَبُوْحٌ»[(٥)] (مِنْهَا) حال من «شَوَاهِدُ» و(عَلَيْهَا) متعلّق بها و(شَوَاهِدُ)

---

(١) **قوله:** [وهو ذكر الشيء إلخ] دفع لما يرد من عدم مطابقة مثال كثرة التكرار بالممثَّل له بأنّ التكرار ذكر الشيء مرّتين أي: مجموع الذكرين فبذكر الشيء أربع مرّات يحصل تعدّد التكرار وبذكره ستّ مرّات يتحقّق كثرة التكرار، فلا يصحّ عدّ البيت الآتي من كثرة التكرار، وحاصل الدفع أنّ التكرار عبارة عن الذكر الثاني المسبوق بالأوّل لا عن مجموع الذكرين، والمراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة فيكفي لتحقّق كثرة التكرار مجرّد ذكر الشيء ثلاث مرّات ففي البيت كثرة التكرار بلا شبهة لوجود ذكر الضمير لشيء واحد بمعنى واحد فيه ثلاث مرّات.

(٢) **قوله:** [فكثرة التكرار] إشارة إلى أنّ في المثالين لفًّا ونشراً مرتَّباً فالأوّل للأوّل أي: لكثرة التكرار والثاني للثاني أي: لتتابع الإضافات. قوله «أي: أبي الطيِّب» إشارةٌ إلى مرجع الضمير وتعيينٌ للقائل. قوله «وَتُسْعِدُنِيْ إلخ» ذكرٌ لصدر البيت، و«تُسْعِدُ» من الإسعاد وهو الإعانة. قوله «من الماء» بيان لـ«ما». قوله «والمراد الشدّة» أي: والمراد بالغمرة هنا الشدّة من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

(٣) **قوله:** [فَعول بمعنى فاعل] أي: سَبوح بمعنى سابح. قوله «من السبح» أي: مشتقّ من السبح وهو في اللغة السباحة في الماء، فقوله «وهو شدّة إلخ» تفسير اللفظ بالنظر إلى المراد لا بالنظر إلى أصل اللغة. قوله «يستوي إلخ» دفع لما يرد من أنه يجب أن يقال «سَبوحة» لأنه صفة للفرس وهو مؤنث سَماعيّ، وحاصل الدفع أنّ الفَعول بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث فلا يلزم المطابقة هنا.

(٤) **قوله:** [وأراد بها فرساً حسنة الجري إلخ] إشارة إلى أنّ السبوح هنا وإن كان بمعنى فرس شديدة العدو مجازاً لكنه لا يخلو عن رعاية المعنى الأصليّ اللغَويّ فيه في الجملة إذ المراد أنها مع كونها شديدةَ العدو حسنةُ الجري لا تُتعِب راكبَها كأنها تجري في الماء، لأنّ مقام مدح الفرس يقتضي هذه الرعاية ولأنّ الإسعاد لا يتحقّق بدونها فإنّ الفرس الشديدة العدو إن لم تكن كذلك ربما أهلكت راكبها.

(٥) **قوله:** [صفة «سَبُوْحٌ»] أي: باعتبار المتعلّق. قوله «حال من شَوَاهِدُ» لأنه كان في الأصل نعتاً لها ونعت

فاعل الظرف أعني «لَهَا» لاعتماده على الموصوف، والضمائر كلّها لـ«سَبُوْحٌ» يعني أنّ لها من نفسها علاماتٍ شاهِدةً على نَجابتها (و) تتابع الإضافات مثل (قوله) أي: ابن بابك[1] (حَمَامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعِيْ) ففيه إضافة «حَمَامَةَ» إلى «جَرْعَى» وهي أرضٌ ذاتُ رمل مستويةٌ لا تُنبت شيئاً تأنيث «الأجرع» قصرها للضرورة وإضافة «جَرْعَى» إلى «حَوْمَةِ» وهي معظَّم الشيء وإضافة «حَوْمَةِ» إلى «الْجَنْدَلِ» وهي أرض ذات حجارة[2] والسجع هدير الحمام[3] ونحوه، وتمامه: فَأَنْتِ بِمَرْأًى مِنْ سُعَادَ وَمَسْمَعِ، أي: بحيث تراكِ[4] سُعاد

النكرة إذا قدِّم عليها أعرب حالاً. قوله «متعلِّق بها» أي: بـ«شَوَاهِدُ» لكن بتضمينها معنى الدلالة إذ الشهادة المعدّاة بـ«على» تجيء للضرر. قوله «فاعل الظرف» أي: فاعل متعلَّقه. قوله «أعني لَهَا» لمّا كان الظروف هنا ثلاثة عيّن المراد بالظرف. قوله «لاعتماده إلخ» تعليل لجواز كون «شواهد» فاعلاً للظرف لأنّ الظرف عامل ضعيف لا يعمل بدون اعتماده على شيء من الموصوف والمبتدأ وغيرهما.

(١) **قوله:** [**ابن بابك**] وهو عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك، من شُعَراء الدولة العبّاسيّة. قوله «حَمَامَةَ» منادى محذوف حرف النداء. قوله «ففيه إضافة إلخ» تطبيق المثال بالممثَّل له مع حلّ بعض اللغات. قوله «قصرها للضرورة» دفع إشكال مقدَّر وهو أنّ تأنيث الأجرع جرعاء بالمدّ كأحمر وحمراء لا جرعى بالقصر، وحاصل الدفع أنّ قصرها لضرورة الوزن وإلاّ فالأصل «جرعاء» بالمدّ.

(٢) **قوله:** [**وهي أرض ذات حجارة**] في "الصحاح" الجَنْدَل الحجارة، والجَنَدِل بفتح النون وكسر الدال الموضع ذو الحجارة، فما ذكره الشارح لا يوافقه إلاّ أن يتكلّف بأنه بيان للمراد على التجوّز بذكر الحال وإرادة المحلّ، أو يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لضرورة الشعر. "حاشية عبد الحكيم".

(٣) **قوله:** [**هدير الحمام**] يقال «هدر الحمام هديراً» أي: صوّت. قوله «ونحوه» كالبلبل. قوله «وتمامه إلخ» بيان للشطر الثاني تكميلاً للبيت وتمهيداً لبيان معناه الصحيح ردًّا على من أخطأ فيه.

(٤) **قوله:** [**أي: بحيث تراكِ إلخ**] بيان للمعنى الصحيح له عند الشارح. قوله «يقال إلخ» تأييد بالنقل لما ذكره من معنى الشطر الثاني، يعني أنّ كلام "الصحاح" هذا يدلّ على أنّ مدخول «مِنْ» في مثل هذا التركيب فاعل الرؤية والسَماع، ففيه ردّ على العلاّمة الزوزني حيث قال إنّ معناه: فأنتِ بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامَها، بأنه خلاف استعمال اللغة.

وتسمع صوتك، يقال «فُلاَنٌ بِمَرْأًى مِنِّيْ ومَسْمَعٍ» أي: بحيث أراه وأسمع قولَه كذا في "الصحاح" (وفيه نظر) لأنّ كلاًّ[1] من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إنْ ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلاّ[2] فلا يخلّ بالفصاحة كيف[3] وقد قال النبيّ عليه السلام: ((اَلْكَرِيْمُ ابْنُ الْكَرِيْمِ ابْنِ الْكَرِيْمِ ابْنِ الْكَرِيْمِ يُوْسُفُ بْنُ يَعْقُوْبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ)) قال الشيخ[4] عبد القاهر قال الصاحب[5]: إيّاك والإضافاتِ المتداخِلةَ فإنّها لا تحسُن، وذكر أنها[6] تستعمل في الهَجاء....................................

(١) **قوله:** [لأنّ كلاًّ إلخ] بيان لوجه النظر. قوله «إن ثقل اللفظ إلخ» كما في المثالين المذكورين. قوله «عنه» أي: عن كلٍّ من كثرة التكرار وتتابع الإضافات. قوله «بالتنافر» أي: بقيد الخلوص عن تنافر الكلمات يعني أنّ كلاًّ منهما وإن كان مُخِلاًّ بالفصاحة على تقدير سببيّته لثقل اللفظ على اللسان لكنه لا حاجة في صحّة تعريف الفصاحة إلى ذكر الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن تنافر الكلمات.

(٢) **قوله:** [وإلاّ إلخ] أي: وإن لم يكن اللفظ ثقيلاً على اللسان بسببه فلا يُخِلّ شيء منهما بفصاحة الكلام، وعلى هذا التقدير لا يصحّ ذكر الخلوص عنه في تعريف فصاحة الكلام أصلاً.

(٣) **قوله:** [كيف إلخ] الاستفهام إنكاريّ أي: كيف يصحّ القول بكونهما مُخِلَّين بالفصاحة مطلقاً وقد وقع كلٌّ منهما في كلام أفصح العرب صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين حيث قال ((الكريم ابن الكريم إلخ)) فقد وقع فيه الكريم أربعَ مرّات، وأيضاً وقع إضافة الابن الأوّل إلى الكريم الثاني والثاني إلى الثالث والثالث إلى الرابع، ثمّ الكريم الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل.

(٤) **قوله:** [قال الشيخ إلخ] أورد كلامَه تقويةً لما ذكره الشارح في وجه النظر وتمهيداً لقوله «وما أورده المصنِّف إلخ»، أمّا التقوية فإنّه لمّا علم منه أنّ الإضافات المتداخة إذا سلم من الاستكراه لطُف علم أنّ تتابع الإضافات مطلقاً لا يُخِلّ بالفصاحة بل إذا ثقل اللفظ بسببه على اللسان، وأمّا التمهيد فظاهر.

(٥) **قوله:** [قال الصاحب] وهو أبو القاسم إسمعيل بن عبّاد المُلقَّب بالصاحب أستاذ الشيخ عبد القاهر. قوله «إيّاك إلخ» أي: بعِّد نفسك من الإضافات المتجاورة المتداخِل بعضُها في حيِّز بعض وهي إمّا مترتِّبةٌ بأن لا يقع بين المضافين غير مضاف كما في بيت المتن وتسمّى إضافات متواصلة أو غيرُ مترتِّبة بأن يقع بينهما غيره كما في الحديث وتسمّى إضافات متفاصلة. قوله «فإنّها لا تحسُن» أي: في باب البلاغة.

(٦) **قوله:** [وذكر أنها إلخ] أي: وذكر الصاحب أنّ الإضافات المتداخلة تُستعمَل في الهَجاء إذ المقصود

كقوله: يَا عَلِيُّ[١] بْنَ حَمْزَةَ بْنِ عُمَارَةَ * أَنْتَ وَاللهِ ثَلْجَةٌ فِيْ خِيَارَةٍ، ثُمّ قال الشيخ لا شكّ في ثقل ذلك في الأكثر[٢] لكنّه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله: وَظَلَّتْ تُدِيْرُ[٣] الْكَأْسَ أَيْدِيْ جَآذِرِ * عِتَاقِ دَنَانِيْرِ الْوُجُوْهِ مِلاَحِ، ومنه الإطِّراد[٤] المذكور في علم البديع كقوله[٥]: بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ، وما أورد[٦] المصنّف في "الإيضاح" من كلام

منه الذمّ فإيراد الألفاظ والتراكيب القبيحة أدخل فيه لحصول الذمّ لفظاً ومعنى.

(١) **قوله:** [يَا عَلِيُّ إلخ] ففيه إضافات متداخلة وهو في مقام الهَجاء. قوله «ثَلْجَةٌ فِيْ خِيَارَةٍ» الخِيارة القِثّاء، والكلام على القلب أي: خِيارة في ثلجة، وَصَفه بالبرودة لأنّ الخِيار بارد بالطبع وإذا وضع في الثلج تضاعف بالبرودة، وروي «خَبارة» وهي أرض ذات رخوة، وعلى هذا وَصَفه بالضعف لأنّ الثلج إذا وضع في الأرض الليِّنة أسرع في الاضمحلال، والمقصود على التقديرين ذمّ عليّ بن حمزة بعدم النفع.

(٢) **قوله:** [في ثقل ذلك في الأكثر] أي: في ثقل تتابع الإضافات في أكثر المواضع. قوله «من الاستكراه» أي: من استكراه الذوق السليم بأن لا يكون مؤدِّياً إلى الثقل. قوله «ولطف» عطف تفسير.

(٣) **قوله:** [وَظَلَّتْ إلخ] أي: دامت، و«تُدِيْرُ» من الإدارة، و«جَآذِر» جمع جُوذَر وهو ولد البقرة، و«عِتَاق» صفة للجآذر، جمع عتيق بمعنى جميل، و«دنانير الوجوه» من قبيل «لُجَين الماء» أي: وجوه كالدنانير في الصفاء واللمعان، و«مِلاَحٍ» صفة ثانية للجآذر، جمع مليحة بمعنى لطيفة، وموضع الاستشهاد قوله «عِتَاقِ دَنَانِيْرِ الْوُجُوْهِ» ففيه إضافات متداخلة مترتِّبة متواصلة ومع ذلك هو مليح لطيف لسلامته من الاستكراه.

(٤) **قوله:** [ومنه الاطِّراد إلخ] أي: ومن تتابعِ الإضافات المليحِ اللطيفِ لسلامته من الاستكراه الاطِّرادُ المذكور في علم البديع وهو أن يؤتى باسم الممدوح وغيره مضافاً إلى آبائه وأجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلّف في السبك حتّى تكون الأسماء في تحدّرها كالماء الجاري.

(٥) **قوله:** [كقوله إلخ] أي: قول ربيعة بن أبي ذُواب، وصدره: وَإِنْ يَقْتُلُوْكَ فَقَدْ ثَلَلْتُ عُرُوْشَهُمْ، كان قوم عتيبة قتلوا ابنَ ربيعة فقتل ربيعةُ عتيبةَ مكان ولده، وقال مخاطِباً لولده المقتول: إن يقتلوك فقد هدمت ملكهم بسبب قتل عتيبة منهم، والغرض التسلّي ودفع الحسرة.

(٦) **قوله:** [وما أورد إلخ] تمهيد للاعتراض الآتي بقوله «لا يقال إلخ». قوله «من كلام الشيخ» بيان لـ«ما»، والمراد بكلام الشيخ ما ذكره الشارح سابقاً بقوله «قال الشيخ» إلى قوله «ومنه الاطّراد». قوله «مُشعِرٌ» خبر «ما». قوله «بأنه جَعَل» أي: بأنّ المصـ جَعَل. قوله «كما في البيت» في عتاق دنانير الوجوه.

الشيخ مُشعِرٌ بأنه جعَل تتابعَ الإضافات أعمّ من أن يكون مترتّبةً لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مترتّبة كما في الحديث، وأنه أورد الحديث[١] مثالاً لكثرة التكرار وتتابع الإضافات جميعاً، وأنه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد، لا يقال[٢]: إنّ مَن اشترط ذلك أراد تتابعَ الإضافات المترتّبة وكثرةَ التكرار بالنسبة إلى أمر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا، لأنا نقول[٣] هما أيضاً إن أوجبا ثقلاً وبشاعة فذاك وإلاّ فلا جهة لإخلالهما بالفصاحة، كيف[٤] وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [المؤمن:٣١] وقوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم:٢] وقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس:٧-٨] (و) الفصاحة (في المتكلّم ملَكة)

---

(١) **قوله:** [وأنه أورد الحديث إلخ] أي: ومُشعِرٌ بأنه أورد إلخ». قوله «وأنه أراد إلخ» أي: ومُشعِرٌ بأنه أراد إلخ، ووجه الإشعار بهذه الأمور الثلاثة أنّ المصـ أورد كلامَ الشيخ مستشهداً لوجه النظر وفي قوله «يَا عَلِيُّ بْنَ حَمْزَةَ بْنَ عُمَارَةَ» إضافتان غير مترتّبتين فيعلم أنه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد أعمّ من أن يكون بينهما فصل كما هنا أو لا كما في «عِتَاقِ دَنَانِيرِ الْوُجُوْهِ»، ولا شكّ أنّ تتابع الإضافات بهذا المعنى متحقّق في الحديث وكونُه من قبيل التكرار ظاهر فيعلم أنه أورده مثالاً لهما.

(٢) **قوله:** [لا يقال إلخ] القائل هو الخلخالي، وحاصله أنّ من اشترط الخلوصَ من كثرةِ التكرار وتتابعِ الإضافات أراد بهما تتابعَ الإضافات المترتّبة وكثرةَ التكرار بالنسبة إلى أمر واحد كما أنّهما كذلك في البيتين المذكورين في المتن، والحديث سالم عن هذا فإنّ فيه تتابعَ الإضافات الغير المترتّبة وكثرةَ تكرار الكريم بالنسبة إلى يوسف ويعقوب وإسحاق وإبراهيم على نبيّنا وعليهم السلام، فلا يصحّ تأييد المصـ به لقوله «وإلاّ فلا يُخِلّ بالفصاحة» ولا الردّ به على من اشترط ذلك.

(٣) **قوله:** [لأنا نقول إلخ] تعليل للنفي في قوله «لا يقال إلخ»، وحاصله أنّ تتابع الإضافات المترتّبة وكثرة التكرار بالنسبة إلى أمر واحد أيضاً إن كانا موجبين للثقل فذاك أي: فقد حصل الاحتراز عنهما بقيد الخلوص من تنافر الكلمات وإلاّ فلا جهة لإخلالهما بفصاحة الكلام.

(٤) **قوله:** [كيف إلخ] الاستفهام إنكاريّ، أي: وكيف يكون كثرة التكرار بالنسبة إلى أمر واحد وتتابع الإضافات المترتّبة مُخِلّين بالفصاحة وقد وقعا في القرآن الكريم والفرقان الحميد والكلام المجيد.

هي قسم من مقولة الكيف[١] ورَسَم القُدَماء الكيفَ بأنها هيئة قارّة لا تقتضي قسمةً ولا نسبةً لذاته، والهيئة والعرض متقاربا المفهوم[٢] إلاّ أنّ العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله، والمراد بالقارّة الثابتة في المحلّ، فخرج[٣] بالقيد الأوّل الحركة والزمان والفعل والانفعال، وبالثاني الكم[٤] وبالثالث باقي الأعراض النِسبِيّة، وقولهم: «لذاته»

(١) **قوله:** [هي قسم من مقولة الكيف] تعيين لمقسم الملَكة باعتبار المقولة بأنه كيف، والمقولة ما يقال على ما تحته في جواب «ما هو» قولَ الجنس وتحته أجناس. قوله «ورَسَم القُدَماء إلخ» إنّما قال «رَسَم» لأنّ الكيف من الأجناس العالية وهي بسائط فلا تحدّ أصلاً ولا ترسم رسماً تامًّا لوجوب ذكر الجنس والفصل فيهما فيلزم كونها مركَّبة هف فغاية الأمر فيها هو الرسم الناقص. قوله «بأنها إلخ» أي: بأنّ الكيف إلخ، فالضمير للكيف وتأنيثه باعتبار أنّ الكيف مقولة أو باعتبار الخبر.

(٢) **قوله:** [متقاربا المفهوم] أي: متّحدان بالمفهوم. قوله «إلاّ أنّ العرض إلخ» أي: لا فرق بينهما إلاّ باعتبار أنّ العرض يقال للمعنى القائم بالغير باعتبار عروضه أي: حصوله في شيء آخر والهيئة تقال له باعتبار حصوله في نفسه أي: باعتبار وجوده وتحقّقه في ذاته، فهما متّحدان بالمفهوم مختلفان بالاعتبار.

(٣) **قوله:** [فخرج إلخ] وَضّح أوّلاً الهيئةَ والقارّةَ لأنّ معرفة التعريف تتوقّف على معرفة أجزائه، والآن يبيّن فوائد القيود. قوله «بالقيد الأوّل» أي: بقولهم «قارّة». قوله «الحركة إلخ» وجه خروج الحركة به أنّها عبارة عن كونين في آنين في مكانين أو هي خروج من القوّة إلى الفعل فهي هيئة غير قارّة، ووجه خروج الزمان به أنّه مقدار للحركة فهو أيضاً هيئة غير قارّةٍ، ووجه خروج الفعل والانفعال به أنّهما عبارتان عن تأثير الشيء وتأثّره ما دام مؤثّراً ومتأثّراً فهما أيضاً هيئتان غير قارّتين، وفيه أنه يخرج بالقيد الأوّل الأصوات أيضاً مع أنها داخلة في الكيف لأنّ الصوت إمّا آنيّ كالصوت المتكيِّف بالحرف الصامت وهو ما لا يمكن تمديدها كالطاء الساكنة أو زمانيّ كالصوت المتكيِّف بالحرف الغير الصامت وهو ما يمكن تمديدها كالفاء الساكنة، فهذا التعريف تعريف بالأخصّ لكنه جائز على مذهب القدماء.

(٤) **قوله:** [وبالثاني الكم] أي: وخرج بالقيد الثاني أي: بقولهم «لا تقتضي قسمةً» الكم؛ لأنه يقتضي القسمة. قوله «وبالثالث إلخ» أي: وخرج بالقيد الثالث أي: بقولهم «ولا نسبةً» باقي الأعراض النِسبِيّة كالإضافة والوضع والملك والأين لأنها تقتضي النسبة إلى الغير، وإنّما قال: «باقي الأعراض النسبيّة» لأنّ بعضها قد خرج بالقيد الأوّل كالزمان والفعل والانفعال.

لتدخل فيه[١] الكيفيّات المُقتضِية للقسمةِ أو النسبةِ بواسطة اقتضاء محلّها ذلك، والأحسن ما ذكره المتأخِّرون[٢] وهو أنه عرض لا يتوقّف تصوّره على تصوّر غيره[٣] ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محلّه اقتضاءً أوّليًّا، ثمّ الكيفيّة[٤] إنْ اختصّت بذوات الأنفس تسمّى

---

(١) **قوله:** [لتدخل فيه إلخ] أي: فهذا قيد للجامعيّة وما قبله قيود للمانعيّة، ثمّ الكيفيّات المقتضِية للقسمة بواسطة اقتضاء محلِّها القِسمةَ هي الكيفيّات المختصَّة بالكميّات كالاستقامة والانحناء في الكمّيّات المتّصلة وكالزوجيّة والفرديّة في الكم المنفصل، والكيفيّات المقتضِية للنسبة بواسطة اقتضاء محلّها النسبةَ هي الكيفيّات العارضة للأعراض النسبيّة كالعلم المتعلِّق بالأبوّة، فقوله «بواسطة إلخ» متعلِّق بقوله «المُقتضِية»، وقوله «ذلك» إشارة إلى قوله «للقسمةِ أو النسبةِ».

(٢) **قوله:** [والأحسن ما ذكره المتأخِّرون] يفهم منه أنّ ما ذكره القدماء غير أحسن، ووجهه أوّلاً أنّ في لفظ الهيئة خَفاءً بالنسبة إلى لفظ العرض، وثانياً أنّ الزمانَ والفعلَ والانفعالَ والحركةَ من الأين جعلت أو من الكم خارجةٌ بقولهم «لا تقتضي قسمةً ولا نسبةً» فالقيد الأوّل مستغنًى عنه، وثالثاً أنّ النقطة والوحدة واردتان عليه على مذهب من يجعلهما من الأعراض ويُخرجهما من المقولات التسع قائلاً إنا لم نحصر الأعراض فيها بل حصرنا الأجناس العالية فيها وهما ليستا بجنسين لما تحتهما من الأجناس، وما ذكره الحكماء المتأخِّرون خال عن جميع هذه الوجوه لغير الأحسنيّة فهو الأحسن.

(٣) **قوله:** [لا يتوقّف تصوّره على تصوّر غيره] خرج به جميع الأعراض النسبيّة من الوضع والمتى والملك والأين والإضافة والفعل والانفعال لأنّ تصوّرها يتوقّف على تصوّر الغير. قوله «ولا يقتضي القسمة» خرج به الكم لإقتضائه القسمةَ سواء كان متّصلاً كالخط والسطح والجسم التعليميّ أو منفصلاً كالعدد. قوله «واللاقسمة» خرج به الوحدة والنقطة فإنهما تقتضيان اللاقسمة، والوحدةُ كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشاركة في تمام ذاته، والنقطة نهاية الخط. قوله «في محلّه» أي: لا يقتضي القسمةَ واللاقسمةَ حال كونه في محلّه، وفائدة هذا القيد الإشارة إلى أنّ عدم اقتضائه ذلك إنّما هو باعتبار الوجود لا باعتبار التصوّر وإلاّ لم يخرج الكم لأنه لا يستلزم تصوّرُه تصوّرَ القسمة واللاقسمة. قوله «أوّليًّا» أي: ذاتيًّا، وفائدة هذا القيد مثل فائدة قولهم «لذاته» تأمّل.

(٤) **قوله:** [ثمّ الكيفيّة إلخ] تمهيد لبيان تعريف الملَكة. قوله «إن اختصّت بذوات الأنفس» أي: بالأنفس الحيوانيّة بأن لم توجد في الجمادات والنباتات كالصحّة والمرض والعلم والإرادة وغيرها. قوله «إن كانت إلخ» أي: إن كانت الكيفيّة النفسانيّة مستحكمة في موضوعها بأن لا يزول عنه أصلاً أو يتعسّر

كيفيّة نفسانيّة وحينئذ إنْ كانت راسخة في موضوعها تسمّى ملَكة وإلاّ تسمّى حالاً، فالملكة كيفيّة راسخة في النفس، فقوله «ملَكة» إشعار بأنّ الفصاحة من الهيئات الراسخة(١) حتّى لو عبّر عن المقصود بلفظٍ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمّى فصيحاً في الاصطلاح، وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون «يعبّر»(٢) إشعار بأنه يسمّى فصيحاً حالتي النطق وعدمه أي: سواء كان(٣) ممّن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الأزمنة أو لا ينطق به قطّ ولكن له ملكة الاقتدار، ولو قيل «يعبِّر»(٤) لاختصّ بمن ينطق بمقصوده في

زوالها تسمّى ملَكة. قوله «وإلاّ إلخ» أي: وإن لم تكن راسخة تسمّى حالاً.

(١) **قوله:** [من الهيئات الراسخة] إن قيل إنّ كون الفصاحة من الهيئات الراسخة مستفاد أيضاً من لام الاستغراق في قوله «المقصود» لأنّ صاحب الهيئة الغير الراسخة لا يقتدر على التعبير عن كلّ مقصود بلفظ فصيح، قيل مقصود الشارح أنه لو لم يقل «ملَكة» لم يوجد في اللفظ إشعار بذلك وإن أمكن أن يستفاد من لام الاستغراق، على أنّ الدلالة الالتزاميّة مهجورة في التعريفات.

(٢) **قوله:** [دون «يعبِّر»] أي: دون أن يقول «يعبِّر بها عن المقصود» مع أنه أخصر. قوله «حالتي النطق وعدمه» أي: يسمّى فصيحاً حالة كونه ممّن ينطق في الجملة وحالة كونه ممّن لا ينطق أصلاً ولكن له ملَكة الاقتدار، فلو قال «يعبِّر» لأشعر بأنّ المتكلِّم يسمّى فصيحاً إذا كان ممّن ينطق ولو في الجملة مع أنه لا يشترط التعبير أصلاً في الفصيح، نعم! لا يعلم فصاحة المتكلِّم بدون التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكنّ فصاحة المتكلِّم شيء والعلم بها شيء آخر وكلامنا في الأوّل.

(٣) **قوله:** [أي: سواء كان إلخ] تفسير لقوله «حالتي النطق وعدمه» دفعاً لتوهّم أنّ المراد بالحالتين حالة النطق بالفعل وحالة السكوت بالفعل، فإنّ المراد بهما حالة النطق في الجملة وعدم النطق أصلاً تأمّل. قوله «أو لا ينطق به قطّ» اعلم أنّ لفظ «قطّ» ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وملازمته مع النفي هو الغالب، وأمّا ملازمته مع الماضي فثابتة، فاستعمال الشارح هنا في المضارع من مسامحات المصنِّفين كما قال ابن هشام في "المغني"، والعامّة يقولون «لا أفعله قطّ» وهو لحن.

(٤) **قوله:** [ولو قيل «يعبِّر» إلخ] وحينئذ لم تكن اللام في «المقصود» للاستغراق إذ لا معنى لقولنا يعبِّر في وقت مّا عن كلّ مقصود بلفظ فصيح، بل تكون للجنس. قوله «هكذا يجب إلخ» الإشارة بـ«هكذا»

الجملة، هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام، وقوله (بلفظ فصيح) ليعمّ المفرد والمركّب وذلك[1] لأنّ اللام في «المقصود» للاستغراق أي: كلّ ما وقع[2] عليه قصد المتكلّم وإرادته، فلو قيل «بكلام فصيح»[3] لوجب في فصاحة المتكلّم أن يقتدر على التعبير عن كلّ مقصودٍ له بكلام فصيح وهذا محال لأنّ من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلاّ بالمفرد كما إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناساً مختلفة ليَرْفَع حسبانَها[4] فتقول

إلى قوله «أي: سواء كان إلخ»، والإشارة بـ«هذا الكلام» إلى كلام "الإيضاح" وهو قوله «حالتي النطق وعدمه» أي: يجب أن يفسَّر هذا الكلام بما فسّرته به لئلاّ يتوهّم خلاف المراد.

(١) **قوله:** [وذلك إلخ] أي: والعموم للمفرد والمركَّب ممّا لا بدّ منه في هذا المقام لأنّ إلخ. قوله «للاستغراق» وذلك لعدمِ العهد الخارجيّ وعدمِ قرينة البعضيّة المطلقة وعدمِ صحّة الحكم على نفس الجنس، ولأنّها لو لم تكن للاستغراق لزم أن يكون من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض المقاصد كالمدح والترغيب فصيحاً ولو لم يقتدر على التعبير عن بعض آخر كالذم والترهيب واللازم باطل فكذا الملزوم.

(٢) **قوله:** [أي: كلّ ما وقع إلخ] تفسير للاستغراق، وليس المراد بالوقوع الوقوع في الزمان الماضي بل وقوع القصد في أيّ زمان كان لما تقرّر أنّ صيغ الأفعال في التعريفات يراد بها الحدث المجرّد عن الزمان كما في حاشية عبد الغفور على "الفوائد" تحت تعريف الإعراب، فالمعنى أنّ فصاحة المتكلِّم ملَكة يقتدر بها على التعبير عن كلّ ما يتعلّق به قصده في وقت مّا، وأمّا العلم بوجود بهذه الملَكة في شخص فبطريق الحدس من التعبيرات المختلفة الصادرة منه من غير كلفة، والحدس سرعة الانتقال من المبادي إلى المطالب ويقابله الفكر فإنه حرَكة الذهن نحوَ المبادي ثمّ منها إلى المطالب فلا بدّ فيه من حرَكتين بخلاف الحدس إذ لا حرَكة فيه أصلاً فإنّ الحرَكة تدريجيّة والحدس دفعيّ.

(٣) **قوله:** [فلو قيل «بكلام فصيح»] أي: مكان قوله «بلفظ فصيح». قوله «وهذا محال» أي: والتعبير عن كلّ مقصود بكلام فصيح مُحال لأنّ إلخ.

(٤) **قوله:** [ليرفع حسبانَها] بصيغة الخطاب أو الغائب أي: لتُبلِغ عددَ تلك الأجناس إلى الحاسب أو ليُبلِغ الحاسب عددَها إلى صاحب المال مثلاً. قوله «فتقول دار إلخ» فإنك لو قلت في هذا المقام: «الأوّل دار والثاني غلام إلخ» أو قلت: «أكتب داراً إلخ» لم يوافق مرادَك وهو إلقاء نفس الأجناس فقط. قوله «فلهذا قال بلفظ فصيح» أي: ليعمّ المفرد والمركَّب. قوله «دون كلام فصيح» أي: لئلاّ يلزم المُحال.

دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلى غير ذلك، فلهذا قال «بلفظ فصيح» دون «كلام فصيح»، وقول بعضهم: «دون كلام فصيح أو لفظ بليغ» سهو ظاهر[1] فإنْ قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على الإدراك والحيٰوة ونحوهما[2] ممّا يتوقّف عليه الاقتدار المذكور، قلنا لا نسلّم أنّ هذه أسباب بل شروط، ولو سُلِّم[3] فالمراد السبب القريب لأنه السبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم ممّا استعمل فيه الباء السببيّة (والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال) المراد بالحال[4] الأمر الداعي إلى التكلّم على وجهٍ مخصوص أي: إلى أن يعتبر مع الكلام[5]

---

(١) **قوله:** [سهو ظاهر] ووجهه أنّ العدول عن «لفظ بليغ» ليس لمجرّد إرادة العموم للمفرد والمركَّب بل لعدم صحّته في نفسه إذ لا دخل لبلاغة اللفظ في فصاحة المتكلّم بل في الفصاحة مطلقاً لأنّ البلاغة أمر زائد على الفصاحة، فالعدول عنه إنّما هو لكونه باطلاً في نفسه.

(٢) **قوله:** [لصدقه على الإدراك والحيوة ونحوهما] أي: إذا كانت هذه الصفات راسخة في محلّها فإنها يصدق على كلِّ واحدة منها أنها ملَكة يقتدر بها على التعبير المذكور. قوله «قلنا لا نسلِّم إلخ» جواب على سبيل الإنكار، وحاصله أنّ الباء في قوله «بها» سببيّة ولا نسلِّم أنّ هذه الصفات أسباب للاقتدار المذكور لأنّ السبب ما يكون مؤثِّراً في الشيء ولا تأثير لهذه الصفات فيه بل هي شروط له لأنّ الشرط ما يتوقّف عليه الشيء وهي كذلك كما أشير إليه في القيل بـ«ممّا يتوقّف عليه إلخ».

(٣) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] جواب على سبيل التسليم، وحاصله أنه لو سُلِّم أنّ هذه الصفات أسباب للاقتدار المذكور فلا نسلِّم أنها أسباب قريبة له والمراد بالسبب المستفاد بالباء السببيّة هو السبب القريب وهو ما لم يكن بينه وبين المسبَّب سبب آخر كالملَكة للاقتدار المذكور بخلاف الصفات المذكورة فإنها أسباب بعيدة للاقتدار لتوسّط الملَكة بينها وبينه. قوله «لأنه السبب إلخ» تعليل لإرادة السبب القريب.

(٤) **قوله:** [المراد بالحال إلخ] غرض هذا الكلام توضيحُ الحال ومقتضى الحال وبيانُ معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال لأنّ هذه الأمور واقعة في تعريف بلاغة الكلام ومعرفة المعرَّف تتوقّف على معرفة التعريف ومعرفة التعريف تتوقّف على معرفة أجزائه.

(٥) **قوله:** [أي: إلى أن يعتبر مع الكلام إلخ] قد تسامح في تفسير التكلّم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب إشارةً إلى أنّ التكلّم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عند البلغاء، وإنّما قال «مع

الذي يؤدّى به أصل المعنى خصوصيّة ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطَب منكِراً للحكم حال يقتضي تأكيدَه والتأكيد مقتضاها، ومعنى مطابقته له أنّ الحال إنْ اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكّداً[١] وإنْ اقتضى الإطلاق كان عارياً عن التأكيد، وهكذا إن اقتضى حذفَ المسند إليه حُذِف وإن اقتضى ذكرَه ذُكِر إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني (مع فصاحته) أي: فصاحة الكلام[٢] فإنّ البلاغة إنّما تتحقّق عند تحقّق الأمرين (وهو) أي: مقتضى الحال (مختلف فإنّ مقامات الكلام متفاوتة) والحال والمقام متقاربا المفهوم[٣] والتغاير بينهما اعتباريّ فإنّ الأمر[٤] الداعي مقامٌ باعتبار توهّم كونه محلاًّ لورود الكلام

الكلام» دون «في الكلام» المُوهِم للجزئيّة إشارةً إلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصيّة من قبيل اللفظ. قوله «وهو مقتضى الحال» أي: وتلك الخصوصيّة مقتضى الحال، وتذكير الضمير باعتبار الخبر.

(١) **قوله:** [**كان الكلام مؤكّداً**] يعني أنّ المراد بكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال في اصطلاح أهل المعاني أن يشتمل الكلام على ما يقتضيه الحال.

(٢) **قوله:** [**أي: فصاحة الكلام**] إشارة إلى مرجع ضمير «فصاحته» دفعاً لتوهّم رجوعه إلى مقتضى الحال. قوله «فإنّ البلاغة إلخ» فيه إشارة إلى أنّ الفصاحة شرط لتحقّق البلاغة لا أنها معتبرة في مفهوم البلاغة، ولذا لم يعتبره السكّاكيّ وقال: «البلاغة بلوغُ المتكلّم في تأدية المعنى حدًّا له اختصاص بتوفية خواصّ التركيب حقّها وإيرادُ أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها». قوله «عند تحقّق الأمرين» وهما مطابقةُ الكلام لمقتضى الحال وفصاحتُه. قوله «أي: مقتضى الحال» تعيين لمرجع الضمير لئلاّ يتوهّم رجوعه إلى الكلام.

(٣) **قوله:** [**والحال والمقام متقاربا المفهوم إلخ**] غرضه تطبيق الدليل وهو قوله «فإنّ مقامات الكلام متفاوتة» على المدّعى وهو قوله «وهو مختلف»، وحاصله أنّ الحال والمقام لا تغاير بينهما إلاّ بالاعتبار فتفاوت المقام هو تفاوت الحال ولا شكّ أنّ تفاوت الحال دليل لتفاوت مقتضى الحال.

(٤) **قوله:** [**فإنّ الأمر إلخ**] إثبات لكون الحال والمقام متقاربين بالمفهوم متغائرين بالاعتبار، وحاصله أنّ التوهّم الأوّل معتبر في مفهوم المقام والتوهّم الثاني معتبر في مفهوم الحال فهما متغائران بهذا الاعتبار متحدّان في القدر المشترك وهو الأمر الداعي إلى اعتبار خصوصيّة في الكلام، وإنّما عبّر بالتوهّم لأنّ الأمر

فيه على خصوصيّة ما وحالٌ باعتبار توهّم كونه زماناً له، وأيضاً المقام[1] تعتبر إضافته إلى المقتضَى فيقال مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات والحال إلى المقتضِي فيقال حال الإنكار وحال خلوّ الذهن وغير ذلك، فعند تفاوت المقامات[2] تختلف مقتضَيات المقام ضرورة أنّ الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضَيات الأحوال، ثُمّ شرع[3] في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة إجماليّة إلى ضبط

الداعي ليس في الحقيقة زماناً لورود الكلام ولا مكاناً له وإنّما يُنزِّله الوهم منزلة الزمان والمكان.

(١) **قوله:** [وأيضاً المقام إلخ] إشارة إلى الفرق الثاني بين الحال والمقام باعتبار الاستعمال وهو أنّ المقامَ يضاف إلى المقتضَى إضافة لاميّة فيقال «مقام التأكيد» و«مقام الإطلاق» إلى غير ذلك والحالَ يضاف إلى المقتضِي إضافة بيانيّة فيقال «حال الإنكار» و«حال خلوّ الذهن» إلى غير ذلك، ولا يخفى أنّ هذا أكثريّ وإلاّ فقد يضاف المقام إلى المقتضِي كما يقال «مقام الإنكار» و«مقام المدح» إلى غير ذلك. قوله «والحال إلى المقتضِي» أي: والحال تعتبر إضافته إلى المقتضِي.

(٢) **قوله:** [فعند تفاوت المقامات إلخ] تفريع على قوله «فإنّ مقامات الكلام متفاوتة». قوله «ضرورة إلخ» أي: هذه المقدِّمة ضروريّة ولذا لم يذكرها المصـ. قوله «الاعتبار اللائق» أي: الأمر المعتبر اللائق بالمقام وهو الخصوصيّة التي هي نفس مقتضَى المقام. قوله «واختلافها إلخ» أي: واختلاف مقتضَيات المقامات عين اختلاف مقتضَيات الأحوال لأنّ المقام والحال واحد.

(٣) **قوله:** [ثمّ شرع إلخ] عطف على مقدَّر أي: أجمل المصـ ذكر تفاوت المقامات بقوله «فإنّ مقامات الكلام متفاوتة» ثمّ شرع في تفصيله. قوله «مع إشارة إجماليّة إلى ضبط مقتضَيات الأحوال» المراد بضبط المقتضَيات حصرها، وذلك لأنّ المصـ حصر مقتضَيات الأحوال في أقسام ثلاثة الأوّل ما يتعلّق بأجزاء الجملة، والثاني ما يتعلّق بالجملتين فصاعداً، والثالث ما لا يختصّ بشيء من ذلك فأشار إلى الأوّل بقوله «فمقام كلّ من التنكير إلخ»، وإلى الثاني بقوله «ومقام الفصل يباين مقام الوصل»، وإلى الثالث بقوله «ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه»، فهذا كلام إجماليّ يفصله علم المعاني، ثمّ المراد بمقتضَيات الأحوال أكثرها فإنّ بعضَها يتعلّق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقعَ الإنشاء وبالعكس، وبعضَها يتعلّق بكلمات الاستفهام التي ليست جزء الجملة كأكثر مباحث الإنشاء.

مقتضَيات الأحوال، وبيان ذلك أنّ مقتضَى الحال[١] كما سيجيء اعتبار مناسب للحالِ والمقامِ وهو إمّا أن يكون مختصًّا بأجزاء الجملة[٢] أو بالجملتين فصاعداً أو لا يختصّ بشيء من ذلك، أمّا الأوّل[٣] فيكون راجعاً إمّا إلى نفس الإسناد ككونه عارياً عن التأكيد أو مؤكَّداً استحساناً أو وجوباً تأكيداً واحداً أو أكثر، أو إلى المسند إليه ككونه محذوفاً أو ثابتاً، معرَّفاً أو منكَّراً مخصوصاً أو غيرَ مخصوص، مصحوباً بشيء من التوابع أو غيرَ مصحوب، مقدَّماً أو مؤخَّراً، مقصوراً على المسند إليه[٤] أو غيرَ مقصور إلى غير ذلك،

---

(١) **قوله:** [وبيان ذلك أنّ مقتضى الحال إلخ] فيه تنبيه على أنّ مقتضى الحال مناسبٌ للحال أي: أمرٌ يعتبره المتكلِّم مناسباً للمقام لا مُوجَبُه الذي يمتنع تخلّفه عنه فمعنى مقام التنكير مقام يناسبه التنكير ومعنى مقام التعريف مقام يناسبه التعريف وقس على ذلك. قوله «كما سيجيء» جملة معترضة بين اسم «أنّ» وخبرها، والكاف الداخلة على «ما» قد تكون لتشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى، وقد تكون للتعليل كما قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿كَمَآ اَرْسَلْنَا فِيْكُمْ رَسُوْلًا﴾ [البقرة:١٥١] أي: لما أرسلنا، وقد تكون بمعنى «لعلّ» كما في قول بعض العرب: «انتظرني كما آتيك» أي: لعلّما آتيك، وقد تكون لِقِران الفعلين في الوجود كما في قولك «سلّم كما تدخل البيت»، وهي ههنا إمّا للتشبيه أو للتعليل.

(٢) **قوله:** [بأجزاء الجملة] الباء ههنا داخلة على المقصور كما هو الشائع في الاستعمال وإن كان الأصل دخولَها على المقصور عليه، فالمعنى إمّا أن لا تتجاوز أجزاءُ الجملة أي: الإسناد والمسند إليه والمسند عن ذلك الاعتبار، وهذا لا ينافي تحقّق ذلك الاعتبار فيما سواها كالمفعول ونحوه.

(٣) **قوله:** [أمّا الأوّل] أي: أمّا الاعتبار المناسب للمقام المختصّ بأجزاء الجملة. قوله «إلى نفس الإسناد» إن جعل الإسناد جزءَ الجملة فظاهر، وعدّ الجملة على هذا من أقسام اللفظ باعتبار أكثر أجزائها، وإن لم يجعل جزءَ الجملة بل جعل شرطاً لها فالمراد بالأجزاء أعمّ من الأجزاء وما في حكمها ممّا لا تنعقد الجملة بدونه. قوله «تأكيداً واحداً أو أكثر» تفصيل لقوله «وجوباً». قوله «مخصوصاً» صفة لقوله «منكَّراً». قوله «مصحوباً» خبر بعد خبر لقوله «ككونه» وكذا ما بعده.

(٤) **قوله:** [على المسند إليه] أي: على المسند الذي أسند إلى ذلك المسند إليه. قوله «أو غيرَ مقصور» أي: على المسند إليه. قوله «إلى غير ذلك» ككونه مضمراً موضع المظهر وكونه مظهراً موضع المضمر.

أو إلى المسند كما ذُكِر(١) مع زيادة كونه مفرداً فعلاً أو غيرَه، أو جملةً اسميّة أو فعليّة أو شرطيّة أو ظرفيّة، مقيَّداً بمتعلِّق(٢) أو غيرَ مقيَّد على ما سنفصّل، وأمّا الثاني(٣) فكوصل الجملتين أو فصلهما، وأمّا الثالث(٤) فكالمساواة والإيجاز والإطناب على الوجوه المذكورة في بابه، وهذا حديث إجماليّ يفصّله علم المعاني، وإذا تمهّد هذا(٥) فنقول مقام التنكير أي: المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يباين مقام تعريفه، ومقام إطلاق الحكمِ(٦)

---

(١) **قوله:** [كما ذُكِر] أي: ككونه محذوفاً أو ثابتاً، مُعرَّفاً أو مُنكَّراً مخصوصاً أو غيرَ مخصوص إلى آخر ما ذكره الشارح. قوله «مع زيادةِ كونِه مفرداً» أي: مع اعتبار زائد على اعتبارات مذكورة وهو كونه مفرداً إلخ، واعلم أنّ الإفراد في المسند يكون مقتضى الحال مع قطع النظر عن كونه فعلاً أو غيرَه بخلاف إفراد المسند إليه فإنه يتعلّق به إفادة أصل المعنى، فلذا جَعَله زائداً على ما ذُكِر، ويشهد على ذلك إيرادهم الإفراد في مباحث المسند دون المسند إليه. قوله «فعلاً أو غيرَه» تفصيل لقوله «مفرداً».

(٢) **قوله:** [مقيَّداً بمتعلِّق] إن قيل المسند إليه أيضاً قد يقيَّد بمتعلّقات نحو «الضارب زيداً عمرو» فلا معنى لجعل التقييد بمتعلِّق زائداً على اعتبارات المسند إليه، قيل إنّ المتعلَّق والمقيَّد هنا في الحقيقة هو الضرب المسند إلى الموصول والتقدير: «الذي ضرب زيداً عمرو» فلا وجه للاعتراض عليه.

(٣) **قوله:** [وأمّا الثاني] أي: وأمّا الاعتبار المناسب للمقام المختصّ بالجملتين فصاعداً. قوله «فكوصل الجملتين» أي: فكعطف إحداهما على الأخرى. قوله «أو فصلهما» أي: أو ترك العطف بينهما.

(٤) **قوله:** [وأمّا الثالث] أي: وأمّا الاعتبار المناسب للمقام الذي لا يختصّ بأجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعداً. قوله «على الوجوه المذكورة في بابه» أي: على الأقسام المذكورة في باب الإيجاز والإطناب والمساواة، والظاهر أنّ هذا قيد للإيجاز والإطناب فقط إذ لا أقسام للمساواة.

(٥) **قوله:** [وإذا تمهّد هذا إلخ] أي: وإذا علم ممّا ذكرنا أنّ المقتضَى ينقسم إلى أنواع ثلاثة وتحت كلّ نوع أفراد ولا بدّ من أن يكون بحذاء كلّ فرد من الأفراد مقتضِياً فنقول في تفصيله مقام التنكير إلخ. قوله «تعريفه» أي: تعريف المسند إليه أو المسند نحو «جاء رجل أو زيد» و«هو غلام أو زيد».

(٦) **قوله:** [ومقام إطلاق الحكم إلخ] أي: والمقام الذي يناسبه إطلاقُ الإسناد بين المسندين أو إطلاقُ التعلّق بين المسند ومتعلَّقه أو إطلاقُ المسند إليه أو إطلاقُ المسند أو إطلاقُ متعلِّق المسند.

أو التعلّقِ أو المسندِ إليه أو المسندِ أو متعلَّقِه يباين مقام تقييده بمؤكِّد أو أداة قصر[١] أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبهه، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلَّقاته يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه، وهذا معنى قوله (فمقام كلّ من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافِه) أي: خلافِ كلّ منها[٢] وإنّما فصل قوله[٣] (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) لأمرين أحدهما التنبيه على أنه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتّى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل، والثاني أنه من الأحوال

---

(١) **قوله:** [بمؤكِّد أو أداة قصر] ناظر إلى الحكم والتعلّق. قوله «أو تابع» ناظر إلى المسند إليه والمسند ومتعلَّقه. قوله «أو شرط» ناظر إلى الحكم والتعلّق إن أريد به فعل الشرط نحو «إن نَصَرْتَ نَصَرْتُ» و«إن نَصَرْتَ زيداً نَصَرْتُك» وإلى المسند إن أريد به أداة الشرط. قوله «أو مفعول أو ما يشبهه» أي: ما يشبه المفعول كالحال والتمييز والاستثناء، وهذا ناظر إلى المسند إذا كان فعلاً أو شبه فعل.

(٢) **قوله:** [أي: خلافِ كلّ منها] ظاهر عبارة التفسير هذه يُشعِر بأنّ ضمير «خلافِه» راجع إلى «كلّ»، وهذا يقتضي أنّ مقام التنكير مثلاً يباين مقام التعريف والتقييد والتأخير والحذف وفساده ظاهر فإنّ مقام التنكير إنّما يباين مقام التعريف، وجوابه أنّ الكلام من قبيل «ادخلوا دُوَرَكم» و«اركبوا دوابّكم» أي: من مقابلة الجمع بالجمع فكأنه قال «مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافاتها» فيفيد التوزيعَ وتقسيمَ الآحاد على الآحاد أي: مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الإطلاق يباين مقام خلافه ومقام التقديم يباين مقام خلافه ومقام الذكر يباين مقام خلافه، ويمكن أن يجاب بأنّ المراد هو الظاهر أي: مقام كلّ منها يباين مقام كلّ منها لكن بشرط أن يوجد التخالف بين المقامين وظاهر أنّ التخالف إنّما هو بين مقامي التنكير والتعريف مثلاً لا بين مقامي التنكير والتقييد مثلاً.

(٣) **قوله:** [وإنّما فصل قوله إلخ] جواب سؤال مقدَّر وهو أنّه ما بال المصـ حيث فصل قوله «ومقام الفصل إلخ» ولم يوصله بقوله السابق بأن يقول «فمقام كلّ من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر والوصل إلخ» مع أنه أخصر ممّا اختاره، وحاصل الجواب ظاهر. قوله «وفصل قوله إلخ» أيضاً جواب سؤال مقدَّر وتقرير تقدير السؤال ظاهر ممّا ذكرنا آنفاً.

المختصّة بأكثر من جملة، وفصل قوله (ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه) أي: الإطناب والمساواة[١] لكونه غير مختصّ بجملة أو جزئها ولأنه باب عظيم كثير المباحث، وقد أشار في "المفتاح" إلى تفاوت مقام الإيجاز والإطناب بقوله «ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام» فإنّ لكلّ[٢] من الإيجاز والإطناب لكونهما نِسبِيَّيْنِ حدوداً ومراتبَ متفاوتةً ومقام كلّ يباين مقام الآخر (وكذا خطاب الذكيّ مع خطاب الغبيّ) فإنّ مقام الأوّل[٣] يباين مقام الثاني، فإنّ الذكيّ يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفيّة ما لا يناسب الغبيّ، وكان الأنسب[٤] أن يذكر مع الغبيّ الفَطِن ....

(١) **قوله:** [أي: الإطناب والمساواة] تفسير لخلاف الإيجاز. قوله «كثير المباحث» فيه إشارة إلى أنّ عظمة هذا الباب بكثرة المباحث لا بالرتبة. قوله «وقد أشار إلخ» أي: وقد أشار السكّاكيّ في كتابه "مفتاح العلوم" إلخ، وغرض الشارح من نقل هذا الكلام حلُّه وبيانُ أنّه إشارة إلى تفاوت مقام الإيجاز والإطناب، وذلك لأنه قد اشتبه وخفي مراده على بعض شُرّاح "المفتاح".

(٢) **قوله:** [فإنّ لكلّ إلخ] هذا من كلام الشارح لحلّ عبارة "المفتاح"، وحاصله أنّ لحدودِ الكلام ونهاياتِه مراتبَ مختلفةً ولها مقامات متفاوتة فمقامٌ يقتضي قدراً من الإيجاز ومقامٌ آخرُ يقتضي أوجزَ منه، ومقامٌ يقتضي قدراً من الإطناب ومقامٌ آخرُ يقتضي أكثرَ منه، فمقام كلّ حدّ يباين مقام آخر. قوله «لكونهما نِسبِيَّيْنِ» علّة لقوله «فإنّ لكلّ من الإيجاز والإطناب حدوداً ومراتبَ متفاوتةً»، أمّا كونهما نِسبِيَّيْنِ فلأنّ الإيجاز يكون بالنسبة إلى الإطناب والإطناب يكون بالنسبة إلى الإيجاز.

(٣) **قوله:** [فإنّ مقام الأوّل إلخ] أي: فإنّ مقام خطاب الذكيّ يباين مقام خطاب الغبيّ، وفيه إشارة إلى أنّ كلمة «كذا» إشارة إلى الإيجاز وخلافه أي: كما أنّ كلاًّ من الإيجاز وخلافه يقع مقتضى للمقام ويباين مقام الأوّل مقام الآخر كذلك كلّ من خطاب الذكيّ وخطاب الغبيّ يقع مقتضى للمقام ومقام الأوّل يباين مقام الآخر، فالمراد بالخطاب ما خوطب به وهو الخصوصيّات أو الكلام المشتمل عليها ومقامه الداعي إليه هو الذكاوة والغباوة. قوله «من الاعتبارات إلخ» بيان لـ«ما» في «ما لا يناسب الغبيّ».

(٤) **قوله:** [وكان الأنسب إلخ] إنّما قال الأنسب لأنّ كلاًّ من الذكيّ والفَطِن يستعمل مقام الآخر للقرب بينهما، وإنّما اختار المصـ لفظ الذكيّ تبعاً لـ"المفتاح" على أنّ بينه وبين الغبيّ موافقة. قوله «مع الغبيّ

لأنّ الذكاء[1] شدّةُ قوّةٍ للنفس مُعدَّةٍ لاكتساب الآراء، وتسمّى هذه القوّة الذهنَ، وجودةُ تهيّؤها لتصوّر ما يرد عليها من الغير الفطنةُ، والغباوة عدم الفطنة عمّا من شأنه أن يكون فَطِناً، فمقابل الغبيّ هو الفَطِن[2] (ولكلّ كلمة مع صاحبتها) أي: مع كلمة أخرى صُوحبت معها (مقام) ليس لها[3] مع ما يشارك تلك الصاحبةَ في أصل المعنى مثلاً الفعل الذي[4] قصد اقترانه بالشرط فله مع كلّ من أدوات الشرط مقام ليس له مع الآخر، ولكلّ من أدوات الشرط مثلاً[5] مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، ....

الفَطِن» لم يقل «مع الذكيّ البليد» إشارةً إلى أنّ الغبيّ واقع في موقعه لأنّ الخطاب إنّما يتفاوت باعتبار فهم المخاطَب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتسابه الأفكار وعدمه.

(١) **قوله:** [لأنّ الذكاء إلخ] إشارةٌ إلى الفرق بين الذكاء والفطنة وتعليلٌ للأنسبيّة المذكورة، وحاصله أنّ الذكاء بالنسبة إلى اكتساب الآراء والأفكار ويقابله البلادة، والفطنة بالقياس إلى فهم كلام الغير ويقابله الغباوة، فمقابل الغبيّ هو الفَطِن. قوله «شدّة قوّةٍ للنفس» وغايتها هو الحدس. قوله «وجودةُ تهيّؤها» أي: وجودةُ صلاحيّة تلك القوّة، وهذا مبتدأ خبره قوله «الفطنةُ». قوله «من الغير» أي: من جانب الغير.

(٢) **قوله:** [فمقابل الغبيّ هو الفَطِن] أي: لا الذكيّ، وهذا تفريع على الفرق المذكور بين الذكاء والفطنة، وقد عرفت الاعتذار من جانب المصـ. قوله «صوحبت معها» اعلم أنّ المصاحبة تتعدّى إلى مفعول واحد بنفسه وبـ«مع» نحو «صاحبت زيداً أو مع زيد»، ولا تتعدّى إلى مفعولين أحدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة، فتعديتها هنا إلى المفعول الثاني بالواسطة لتضمينها معنى الجعل أي: جعلت الكلمة الأخرى مصاحبة معها، ففيه إشارة إلى أنّ المعتبر هي المصاحبة القصديّة لا الاتّفاقيّة.

(٣) **قوله:** [ليس لها إلخ] أي: ليس ذلك المقام لتلك الكلمة مع كلمة تشارك تلك الصاحبة في أصل المعنى، وهذا الحصر مستفاد من تقديم المسند أعني قوله «لكلّ كلمة»، والمراد بأصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط بين كلمات الشرط والاستفهام بين كلمات الاستفهام.

(٤) **قوله:** [مثلاً الفعل الذي إلخ] توضيح المقام بالمثال. قوله «بالشرط» إن أريد به فعل الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد اقترانه به الجزاء، وإن أريد به أداة الشرط فالمراد بالفعل الفعل الذي هو الشرط.

(٥) **قوله:** [ولكلّ من أدوات الشرط مثلاً إلخ] هذا بيان لمقامات أدوات الشرط مع الفعل، والذي قبله كان بياناً لمقامات الفعل مع أدوات الشرط.

وكذا كلماتُ الاستفهام[1] والمسندُ إليه كزيد مثلاً له مع المسند المفرد اسماً أو فعلاً ماضياً أو مضارعاً مقام ومع الجملة الاسميّة أو الفعليّة أو الشرطيّة أو الظرفيّة مقام آخَر إذ المراد بالصاحبة[2] الكلمة الحقيقية أو ما هو في حكمها، وأيضاً له مع المسند السببيّ[3] مقام ومع الفعليّ مقام آخَر إلى غير ذلك، هكذا ينبغي[4] أن يتصوّر هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة (وارتفاع شأن الكلام في الحُسن والقبول بمطابَقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أي: انحطاط شأنه

---

(١) **قوله:** [وكذا كلماتُ الاستفهام] أي: وكذا للفعل مقامات متفاوتة مع كلمات الاستفهام. قوله «والمسندُ إليه» أي: وكذا للمسند إليه مقامات متفاوتة مع مسندات مختلفة.

(٢) **قوله:** [إذ المراد بالصاحبة إلخ] دفع لتوهّم أنّ الكلام في الكلمة مع صاحبتها وظاهر أنّ الصاحبة أيضاً كلمة فالتمثيل بالجملة بقولكم «ومع الجملة الاسميّة إلخ» غير مطابق للمقصود، وحاصل الدفع أنّ المراد بالصاحبة هنا أعمّ من الكلمة الحقيقية والحكميّة، والجملة الواقعة موقع المسند وإن لم تكن كلمة حقيقيّة لكنه كلمة حكميّة إذ الأصل في المسند الإفراد والواقع موقع الغير قد يُعطَى حكمَه.

(٣) **قوله:** [مع المسند السببيّ] وهو جملة علّقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة كـ«أبوه عالم» في «زيد أبوه عالم». قوله «ومع الفعليّ» أي: ومع المسند الفعليّ، وهو جملة أوّلها فعل وفاعله ضمير المبتدأ كـ«جاء» في «زيد جاء»، وكلّ هذا كلام إجماليّ يفصله علم المعاني.

(٤) **قوله:** [هكذا ينبغي إلخ] أي: ينبغي أن يفهم تفسير كلام المصـ كما ذكرنا، فإنّ جميع ما ذكره المصـ بقولِه «فمقام التنكير إلخ» وقولِه «وكذا خطاب الذكيّ إلخ» وقولِه «ولكلّ كلمة إلخ» اعتبارات مناسبة للمقامات وراجعة إلى علم المعاني على ما ذكرنا، وفيه ردّ على من قال إنّ الأوّل إشارة إلى علم المعاني، والثاني إشارة إلى علم البيان لأنّ خطاب الذكيّ يناسبه المجاز والكناية وخطاب الغبيّ يناسبه الحقيقة، والثالث إشارة إلى علم البديع لأنّ أكثر المحسِّنات يحصل بذكر كلمة مع أخرى كالطباق والتجنيس وغيرهما، ووجه الردّ أنه يلزم على هذا أن لا يكون ذكر الثاني والثالث في محلّه لأنّ الكلام في بيان تفاوت المقامات ومقتضَياتها. قوله «فجميع إلخ» الفاء إمّا للتفريع أو للتعليل. قوله «وغير ذلك» إشارة إلى قوله «وكذا خطاب الذكيّ» وقوله «ولكلّ كلمة إلخ».

(بعدَمها) أي: بعدَم مطابَقة الكلام للاعتبار المناسب، والمراد بالاعتبار[١] المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلّم مناسباً بحسَب السليقة[٢] أو بحسَب تتبّع تراكيب البلغاء، يقال «اعتبرت الشيء» إذا نظرت إليه وراعيت حاله، واعتبار هذا الأمر[٣] في المعنى أوّلاً وبالذات وفي اللفظ ثانياً وبالعرض، وأراد بالكلام[٤] الكلام الفصيح لكونه إشارة[٥] إلى ما سبق إذ

---

(١) **قوله:** [والمراد بالاعتبار إلخ] دفع لما يتوهّم من أنّ الاعتبار صفة للمتكلّم والكلامُ والمتكلّمُ أمران متبائنان فلا معنى لمطابقة الكلام للاعتبار لأنّ معنى مطابقته له أن يشتملَ عليه على ما مرّ ولا معنى لكون أحد المتبائنين مشتملاً على صفةِ مبائن آخر، وحاصل الدفع أنّ الاعتبار بمعنى المعتبَر فمعنى الاعتبار المناسب الأمر المعتبَر أي: الذي اعتبره المتكلّم مناسباً للمقام ولا استحالة في اشتمال الكلام عليه، وإنّما اختار الاعتبار دون المعتبَر تنبيهاً على أنّ الاعتبار لازم في ذلك المناسب كأنه نفس الاعتبار.

(٢) **قوله:** [بحسَب السليقة] أي: بحسَب الذوق، وهذا إذا كان المتكلّم من العرب العرباء. قوله «أو بحسَب تتبّع تراكيب البلغاء» وهذا إذا كان المتكلّم من غير العرب الخُلّص. قوله «يقال اعتبرتُ الشيء إلخ» إشارة إلى أنّ معنى اعتبار المتكلّم أمراً مناسباً للمقام أن يراعي حالَه.

(٣) **قوله:** [واعتبار هذا المعنى إلخ] بيان لما يستفاد من قول الماتن: «بمطابقته للاعتبار المناسب» من أنّ الاعتبار حاصل حال تعلّق المطابقة وأنه ليس بسبب هذا التعلّق، وحاصل هذا البيان أنّ هذا الأمر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الأصليّ الذي يستوي فيه البليغ وغيره، ثمّ يعتبر في اللفظ ثانياً ويورد اللفظ على طبقه فإنّ تلفّظ البليغ على طبق المعنى المُدبَّر في الذهن. قوله «أوّلاً» نصب على الظرفيّة بمعنى «قبل» ولذا كان منصرفاً ودخله التنوين. قوله «وبالذات» الباء فيه للملابسة أي: حال كونه متلبِّساً بذات المعنى.

(٤) **قوله:** [وأراد بالكلام إلخ] دفع لما يرد على قوله «وارتفاع شأن الكلام إلخ» من أنّ مطابقة الكلام للاعتبار المناسب سبب لأصل الحسن لا لارتفاعه وكذا عدم مطابقته له سبب لعدم الحسن لا لانحطاطه، وحاصل الدفع أنّ المراد بالكلام هنا الكلام الفصيح فأصل الحسن حاصل بالفصاحة فإن طابق الكلام بعد ذلك للاعتبار المناسب ارتفع شأنه في الحسن وإن لم يطابق انحطّ شأنه فيه.

(٥) **قوله:** [لكونه إشارة إلخ] إشارة إلى النكتة المصحِّحة للإرادة يعني أنّ الكلام الفصيح مذكور فيما سبق في قوله «والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته» فصحّ حمل اللام ههنا على العهد. قوله «إذ لا ارتفاع لغير الفصيح» علّةٌ للحكم المعلَّل وإشارةٌ إلى النكتة المرجِّحة للإرادة المذكورة.

لا ارتفاع لغير الفصيح، وأراد بالحسن[(١)] الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لأنّ الكلام قد يرتفع بالمحسّنات اللفظيّة والمعنويّة لكنها خارجة عن حدّ البلاغة (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال[(٢)] والمقام كالتأكيد والإطلاق وغيرهما ممّا عددناه، وبه يصرّح لفظ "المفتاح" وستسمع لهذا زيادة تحقيق، والفاء في قوله: «فمقتضى الحال» تدلّ على أنه تفريع على ما تقدّم ونتيجة له، وبيان ذلك[(٣)] أنه قد علم ممّا تقدّم أنّ ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لأنّ إضافة[(٤)] المصدر

---

(١) **قوله:** [وأراد بالحسن إلخ] دفع لما يرد من إضافة المصدر تفيد الحصر فيكون معنى قوله «وارتفاع إلخ» أنّ الكلام إنّما يرتفع في الحسن بالمطابقة، وهذا ليس بصحيح لأنّه يرتفع فيه بالمحسِّنات البديعيّة أيضاً، وحاصل الدفع أنّ المراد بالحسن الحسن الذاتي ولا شكّ أنّ ارتفاعه فيه إنّما هو بالمطابقة. قوله «الداخل في البلاغة» صفة كاشفة للحسن الذاتيّ إذ المراد بالحسن الذاتي ما يكون مُوجِبه داخلاً في البلاغة، فوصفُه بالدخول في البلاغة مجازٌ بمعنى أنّ موجِبه وهو المطابقة داخلٌ فيها غيرُ خارج عنها.

(٢) **قوله:** [للحال] متعلّق بقول المصـ «المناسب». قوله «والمقام» عطف مرادف. قوله «كالتأكيد إلخ» تمثيل للاعتبار المناسب للحال. قوله «وبه يصرِّح إلخ» أي: وبكون مقتضى الحال التأكيدَ ونحوَه يصرِّح لفظ "مفتاح العلوم"، وفيه إشارة إلى أنّ عدّ التأكيد ونحوه من مقتضى الحال إنّما هو اتّباع لـ"المفتاح" وإلاّ فالتحقيق عند الشارح أنّ مقتضى الحال هو الكلام الكليّ المتكيِّف بكيفيّة مخصوصة. قوله «وستسمع إلخ» أي: وستسمع لمقتضى الحال زيادة تحقيق تحت تعريف علم المعاني.

(٣) **قوله:** [وبيان ذلك إلخ] لمّا كان تفرّعُ قوله «فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب» على ما تقدّم من قوله «وارتفاع شأن الكلام إلخ» وكونُه نتيجةً له في حيِّز الخَفاء جاء ببيانه فقال «وبيان ذلك إلخ».

(٤) **قوله:** [لأنّ إضافة إلخ] دفع لما يرد من أنّ الحصر المذكور غير معلوم ممّا تقدّم إذ المعلوم منه إنّما هو أنّ ارتفاع الكلام في الحسن يحصل بمطابقته للاعتبار المناسب لا أنّه لا يحصل بغيرها، وحاصل الدفع أنّ الحصر معلوم من إضافة الارتفاع لأنّ اسم الجنس الواقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل ولم تقم قرينة البعضيّة فهو في الظاهر لاستغراق الجنس، فالظاهر فيما نحن فيه أنّ جميع ما يصدق عليه الارتفاع يحصل بالمطابقة فلا يحصل فرد من الارتفاع بغيرها، وهذا هو الحصر.

تفيد الحصر كما يقال[1] «ضربي زيداً في الدار»، ومعلوم أنّ الكلام إنّما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فحصل هنا مقدّمتان إحداهما أن ليس ارتفاعه إلاّ بمطابقته للاعتبار المناسب، والثانية أن ليس ارتفاعه إلاّ بمطابقته لمقتضى الحال، فيجب أن يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحداً وإلاّ لبطل[2] أحد الحصرين أو كلاهما، وفيه نظر[3] وهذا أعني[4] تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسمّيه الشيخ

---

(١) **قوله:** [كما يقال إلخ] فإنّ معناه أنّ كلّ فرد من أفراد الضرب الواقع على زيد في الدار. قوله «ومعلوم إلخ» حاصله أنّ قوله «فمقتضى الحال إلخ» تفريع على مقدِّمتين إحداهما عُلِمت من كلام الماتن وهي أن ليس ارتفاع الكلام إلاّ بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية معلومة من كلام القوم وهي أن ليس ارتفاع الكلام إلاّ بمطابقته لمقتضى الحال، فعلم أنّ مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب.

(٢) **قوله:** [وإلاّ لبطل إلخ] دليل على وجوب الاتّحاد أي: وإن لم يكن المراد بمقتضى الحال والاعتبار المناسب واحداً لبطل أحد الحصرين وهذا على تقدير أن يكون بينهما عموم وخصوص مطلقاً ويظهر ذلك بالتأمّل في قولنا «لا يباع إلاّ إنسان» و«لا يباع إلاّ حيوان» فإنّ الأوّل يبطل ببيع الفرس مثلاً. قوله «أو كلاهما» هذا على تقدير أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ويظهر ذلك بالتأمّل في قولنا «لا يباع إلاّ الأبيض» و«لا يباع إلاّ الحيوان» فإنّ الأوّل يبطل ببيع الحيوان الأسود والثاني يبطل ببيع الحجر الأبيض، أو يكون بينهما تباين ويظهر ذلك بالتأمّل في قولنا «لا يباع إلاّ الفرس» و«لا يباع إلاّ الغلام» فإنّ الأوّل يبطل ببيع الغلام والثاني ببيع الفرس، فوجب أن يكون بينهما تساو وهو المطلوب.

(٣) **قوله:** [وفيه نظر] وجه النظر أنا لا نسلّم أنه يلزم بطلان أحد الحصرين أو كليهما على تقدير أن يكون بينهما عموم وخصوص مطلقاً أو من وجه لأنّ الحصر في الأعمّ مطلقاً أو من وجه لا يجب أن يحصل في ضمن جميع أفراد الأعمّ بل يجوز أن يحصل في ضمن حصول الحصر في أفراد الأخصّ فلا يبطل شيء من الحصرين، وجوابه أنّ الظاهر المتبادر من الحصرين أنّ كلاًّ من المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجوداً وعدماً، وإذا كان دائراً مع الأعمّ يجب تناوله لجميع أفراده تحقيقاً للدوران معه.

(٤) **قوله:** [وهذا أعني إلخ] هذه الجملة وقعت من المصـ في "الإيضاح" في البين لمجرّد إفادة أنّ النظم وتطبيق الكلام للمقتضى واحد ولا تعلّق لها بالتفريع الآتي في المتن، والشارح نقلها لبيان تلك الإفادة.

عبد القاهر بالنظم حيث يقول: النظم هو توخّي معاني النحو[١] فيما بين الكَلِم على حسَب الأغراض التي يُصاغ لها الكلام، وذلك لأنه[٢] قد كرّر في مواضع من كتابه أن ليس النظم إلاّ أن تضعَ كلامك[٣] الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعملَ على قوانينه مثل أن تنظرَ في الخبر مثلاً إلى الوجوه التي تراها مثل «زيد منطلق» و«زيد ينطلق» و«ينطلق زيد» و«زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» و«زيد هو المنطلق» و«زيد هو منطلق»، وكذا في الشرط والجزاء نحو «إن تخرج أخرج» و«إن خرجتَ خرجتُ» و«إن تخرج فأنا خارج» إلى غير ذلك، وكذا في الحال مثل «جاءني زيد مسرعاً أو يسرع أو هو مسرع أو هو يسرع أو قد أسرع»

---

(١) **قوله:** [**هو توخّي معاني النحو**] أي: هو طلب المعاني التي يبحث عنها في علم النحو وهي الأحوال العارضة للكَلِم والجُمَل باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتعريف والتنكير والعطف وتركه أعني الخصوصيّات والكيفيّات التي تراعى في المعاني الأصليّة، أو هي المعاني الأصليّة من حيث اشتمالها على تلك الخصوصيّات، وإنّما فسّر النظم بالتوخّي مع أنه وضعٌ مترتِّبٌ على التوخّي لا نفسُ التوخّي إشارةً إلى أنّ الوضع بدون التوخّي لا يعتبر. قوله «فيما بين الكَلِم» متعلّق بالتوخّي. قوله «على حسَب الأغراض» أيضاً متعلِّق بالتوخّي بتضمين معنى الوضع، والمراد بالأغراض هنا المُقتضِياتُ والأحوالُ.

(٢) **قوله:** [**وذلك لأنه إلخ**] أي: وكون التطبيق عين النظم المُفسَّر بالتوخّي عند الشيخ عبد القاهر لأنه حصر النظم على الوضع المخصوص بقوله «ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الموضعَ الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه»، فمراده بالتوخّي هو هذا الوضع المخصوص وإلاّ لم يصحّ الحصر، ومعلوم أنّ هذا الوضع المخصوص عين تطبيق الكلام لمقتضى الحال فالتطبيق الذي هو الوضع المخصوص يتّحد بالنظم المفسَّر بالتوخّي المرادِ به الوضع المخصوص.

(٣) **قوله:** [**أن تضعَ كلامك إلخ**] أي: أن تضع كلَّ واحد من مفردات كلامك ومركّباته في موضع يقتضيه علم النحو كما فصل في التمثيل بقوله «مثل أن تنظرَ إلخ»، إن قيل كيف يكون العمل على قوانين النحو تطبيقَ الكلام لمقتضى الحال مع أنه عبارة عن العمل على قوانين المعاني! قيل المراد هنا علم النحو بتمامه فيشمل المعاني والبيان لأنه لا يتمّ إلاّ بهما كما ذكره السيّد في شرحه للمفتاح. قوله «ينطلق زيد» عدّ «ينطلق» فيه خبراً مبنيّ على التغليب أو على أنّ المراد بالخبر المسندُ من ذكر الخاصّ وإرادة العامّ.

إلى غير ذلك، فتعرفَ[١] لكلّ من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له، وتنظرَ في الحروف[٢] التي تشترك في معنى وينفرد كلّ منها بخصوصيّةٍ في ذلك المعنى فتضع كلاًّ من ذلك في خاصّ معناه نحو أن تأتي بـ«مَا» في نفي الحال وبـ«لَنْ» في نفي الاستقبال وبـ«إنْ» فيما يترجّح بين أن يكون وبين أن لا يكون وبـ«إذَا» فيما إذا علم أنه كائن، وتنظرَ في الجُمَل[٣] التي تُسرَد فتعرفَ موضِع الفصل من موضِع الوصل وفي الوصل موضِع الواوِ من الفاء والفاءِ من «ثُمّ» إلى غير ذلك، وتتصرّف في التعريف[٤] والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإظهار والإضمار فتصيب لكلٍّ من ذلك مكانَه وتستعمله على الصحّة وعلى

---

(١) **قوله:** [فتعرفَ إلخ] عطف على قوله «تنظرَ» أي: بعد النظر إلى الوجوه المختلفة التي تذكر في النحو تعرف بالسليقة أو بالملَكة الحاصلة من تتبّع علم المعاني أنّ لكلّ واحد منها موضعاً مخصوصاً عند تركيب الكلام باعتبار إفادتها الأغراض المطلوبة منها وتجيء بكلّ واحد في موضع ينبغي له.

(٢) **قوله:** [وتنظرَ في الحروف إلخ] كان النظر في الخبر والشرط والجزاء والحال باعتبار ما يعرض لها من الأحوال من الإفراد والجملة والاسميّة والفعليّة والتقديم والتأخير إلى غير ذلك وهذا النظر في الحروف باعتبار أنفس معانيها. قوله «التي تشترك في معنى إلخ» كحروف الشرط وحروف الاستفهام وغيرهما. قوله «فيما يترجّح» أي: فيما يتردّد بين أن يكون وأن لا يكون أي: في مقام عدم الجزم بوقوع الشرط. قوله «وبإذا إلخ» عدُّ «إذَا» من الحروف مع أنه من الأسماء مبنيّ على التغليب، ويمكن أن يكون المراد بالحروف هنا الكلمات من قبيل ذكر الخاصّ وإرادة العامّ وهو شائع في عبارات المتقدِّمين.

(٣) **قوله:** [وتنظرَ في الجُمَل إلخ] كان النظران السابقان في المفرد والجملة وهذا النظر في الجُمَل. قوله «التي تُسرَد» أي: تُنسَج وتُساقُ منتظماً بعضها مع بعض، يقال «فلان يَسرُد الحديث» إذا كان جيِّدَ السياق له أي: تنظرَ في الجُمَل باعتبار العطفِ بالحروف المختلفة المعاني وتركِه فتعرف بالسليقة أو بعلم المعاني موضعَ كلّ واحد منها بحسَب الأغراض المطلوبة منها فتجيء به في موضعه.

(٤) **قوله:** [وتتصرّف في التعريف إلخ] هذه عوارض غير مختصّة بشيء من المفردات فلذا فصله كذا في حاشية عبد الحكيم. قوله «مكانَه» أي: مكانه الذي يقتضيه كلٌّ من ذلك بحسَب الغرض المطلوب منه. قوله «وتستعمله على الصحّة إلخ» تفسير لقوله «فتصيب لكلٍّ من ذلك مكانَه».

ما ينبغي له، ثُمّ ليس هذه الأمور[١] المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعةً إلى الألفاظ أنفسها ومن حيث هي هي[٢] ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام بحسَب موقعِ بعضها من بعض[٣] واستعمالِ بعضها مع بعض، فرُبّ تنكير[٤] مثلاً له مزيّة في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة[٥] مُنكَّرةً في بيت آخر قبيحة، وإلى هذا أشار[٦] المصنف بقوله: (فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ لكن) لا من حيث

---

(١) **قوله:** [**ثمّ ليس هذه الأمور إلخ**] تمهيد وتفصيل لقول المصـ الآتي: «فالبلاغة صفة راجعة إلخ»، وحاصله أنّ البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، وهذه المطابقة إنّما تحصل باتّصاف الكلام بالأحوال المبحوث عنها في علم المعاني، وهذا الاتّصاف إنّما يكون لتحصيل الكلام الغرضَ الذي يُصَاغ له الكلام، فعلم أنّ البلاغة في الكلام لا تتحقّق إلاّ باعتبار إفادته المعنى المصوغ له الكلام. قوله «من التعريف إلخ» بيان للأمور المذكورة.

(٢) **قوله:** [**ومن حيث هي هي**] أي: مع قطع النظر عن إفادتها المعنى. قوله «ولكن تعرض لها إلخ» أي: بل تعرض هذه الأمور للألفاظ بسبب المعاني إلخ، يعني أنّ إفادة الأغراض المصوغ لها الكلام تقتضي عروض هذه الأمور للألفاظ التي قصد بها إفادة تلك الأغراض.

(٣) **قوله:** [**بحسب موقع بعضها من بعض**] أي: تعرض هذه الأمور للألفاظ بسبب الأغراض بحسب وقوع بعض الألفاظ متصلاً ببعض آخر لا حالَ إفرادها، فـ«من» هنا اتّصاليّة كما في قوله عليه السلام خطاباً لعليّ كرّم الله تعالى وجهه: ((أَنْتَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى)) أي: أنت قريب منّي قرب هارون من موسى. قوله «واستعمالِ بعضها مع بعض» من عطف مغائر لا تفسير فإنّ الأوّل إشارة إلى أغراض مُفادة بكلمة متّصلة بأخرى، وهذا إشارة إلى أغراض مُفادة بمجموع الكلمتين.

(٤) **قوله:** [**فرُبّ تنكير إلخ**] تعليل لعدم رجوع الأمور إلى الألفاظ أنفسها أي: فلو كانت هذه الأمور راجعة إلى الألفاظ أنفسها لم يكن الفرق بمزيّةِ تنكير في لفظ وقبحِه في آخر إذ اللفظ موجود في كلا الحالين. قوله «له مزيّة في لفظ» أي: لكونه مناسباً للمقام. قوله «في غاية القبح» أي: لعدم مناسبته للمقام.

(٥) **قوله:** [**بل وهذه اللفظة إلخ**] «بَلْ» فيه للترقّي من الأمور العارضة إلى المعروض نفسه، وإنّما أثبت الواو بعده لئلاّ يتوهّم أنه للإضراب وإبطال الكلام السابق. قوله «مُنكَّرةً» حال من «اللفظة» وتقدير الكلام: «بل وهذه اللفظة منكَّرةً حسنةٌ في بيت قبيحةٌ في بيت آخر».

(٦) **قوله:** [**وإلى هذا أشار إلخ**] أي: وإلى التفصيل المذكور أشار المصـ إجمالاً إلخ. قوله «لا من حيث

إنه لفظ وصوت بل (باعتبار إفادته المعنى) يعني الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلّق بـ«إفادته»[١] وذلك لما مرّ من أنها عبارة عن مطابَقة الكلام الفصيح لمقتضَى الحال وظاهر أنّ الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة وكَلِم مجرّدة من غير اعتبار إفادته المعنى عند التركيب لا يتّصف بكونه مطابقاً له أو غيرَ مطابق ضرورة أنّ هذا المعنى[٢] إنّما يتحقّق عند تحقّق المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام (وكثيراً مّا) نصب على الظرف[٣] لأنه من صفة الأحيان[٤] و«ما» لتأكيد معنى الكثرة، والعامل فيه ....

إلخ» إشارة إلى أنّ قوله «لكن إلخ» دفع لتوهّم أنّ البلاغة راجعة إلى اللفظ من حيث هو. قوله «يعني الغرض إلخ» إشارة إلى أنّ المراد بالمعنى هنا المعنى الذي يقصده البليغ كدفع الإنكار وغيره.

(١) **قوله:** [متعلّق بـ«إفادته»] أي: لا بـ«المعنى» الذي يقصده البليغ، وعلى هذا فقوله «بالتركيب» معناه «عند التركيب» إذ إفادة اللفظ المعنى المقصود للبليغ إنّما هي عند التركيب، وسيشير إليه الشارح. قوله «وذلك إلخ» بيان لما يشعر به قوله «فالبلاغة إلخ» من أنّ هذا متفرِّع على ما تقدّم من تعريف البلاغة. قوله «من أنها عبارة عن مطابقة الكلام إلخ» بيان لـ«ما» وفيه إشارة إلى وجه رجوع صفة البلاغة إلى اللفظ فإنّ مطابقة الكلام صفة الكلام والكلام من قبيل اللفظ فالبلاغة صفة اللفظ. قوله «وظاهر إلخ» فيه إشارة إلى وجه رجوع صفة البلاغة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب.

(٢) **قوله:** [ضرورة أنّ هذا المعنى إلخ] أي: ضرورة أنّ كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال أو غيرَ مطابق له إنّما يتحقّق عند تحقّق الأغراض المصوغ لها الكلام فإذا تحقّق الغرض كدفع الإنكار بأن يشتمل الكلام على مقتضاه كالتأكيد كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال وإلاّ فلا، وهذا لا ينافي أنّ التأكيد مقتضَى حال الإنكار فإنّ الإنكار إنّما يقتضي التأكيد بواسطة غرض دفع الإنكار فافهم.

(٣) **قوله:** [نصب على الظرف] إنّما اختار الشارح كونَه منصوباً على الظرفيّة لأنّ صفة زمان أقيمت مقامه يلزمها الظرفيّة عند سيبويه وتُختار الظرفيّة فيها عند غيره، ويجوز أن يكون «كثيراً» صفة لمصدر محذوف أي: إطلاقاً كثيراً فيكون منصوباً على المصدريّة لقوله «يُسمّى» أي: يُطلَق.

(٤) **قوله:** [لأنه من صفة الأحيان] يعني أنّ «كثيراً» وإن لم يكن زماناً ولا مكاناً لكنه صفة الزمان فكما أنّ الزمان ينصب على الظرفيّة فكذا صفته، وليس المراد أنّ موصوفه هنا محذوف بل المراد أنه كان في

ما يليه على ما ذكر[١] في "الكشّاف" في قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [المؤمنون:٧٨] أي: في كثير من الأحيان (يسمّى ذلك) الوصف المذكور[٢] (فصاحة أيضاً) كما يسمّى بلاغة، وفي هذا[٣] إشارة إلى دفع التناقض المتوهَّم من كلام الشيخ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز" فإنه ذكر في مواضع منه أنّ الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى وإلى ما يُدَلّ عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها[٤] أنّ فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتّى أنّ المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الأعجميّ والعربيّ والقرَويّ والبدَويّ ولا شكّ أنّ الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى، فوجه التوفيق بين الكلامين أنه أراد[٥]

الأصل صفة الحِين ثمّ حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فصارت بمعناه ونُصِبت نصبه.

(١) **قوله:** [على ما ذكر إلخ] هذا مرتبط بكونِ «ما» زائدة لتأكيد معنى الكثرة وكونِ العامل في «كثيراً» ما يليه لا بكونه منصوباً على الظرفيّة لأنّ صاحب "الكشّاف" جعل «قليلاً» في الآية صفة لمصدر محذوف أي: «شكراً قليلاً» لا منصوباً على الظرفيّة. قوله «أي: في كثير من الأحيان» في المجيء بهذا البيان إشارة إلى أنّ «كثيراً» صار بعد حذف الموصوف وإقامته مقامه اسماً لذلك إلاّ أنّ فيه إبهاماً يحتاج إلى البيان.

(٢) **قوله:** [الوصف المذكور] إشارة إلى المشار إليه. قوله «كما يسمّى بلاغة» أي: كما يسمّى ذلك الوصف بلاغة، وهذا إشارة إلى وجه إيراد قوله «أيضاً».

(٣) **قوله:** [وفي هذا إلخ] أي: وفي قول المصـ «فالبلاغة صفة إلخ» مع قوله «وكثيراً مّا يسمّى ذلك فصاحة أيضاً»، واعلم أنّ التناقض المتوهَّم من كلام الشيخ على أوجه الأوّل أنه يجعل الفصاحةَ في مقامٍ صفةً للمعنى دون اللفظ ويجعلها في آخرَ صفةً للفظ دون المعنى، والثاني أنه قد يُثبِت أنها من صفات المعنى وقد ينفي ذلك، والثالث أنه قد يُثبِت أنها من صفات اللفظ وقد ينفي ذلك.

(٤) **قوله:** [وفي بعضها إلخ] أي: وذكر في بعض مواضع من "دلائل الإعجاز" أنّ فضيلة الكلام إلخ.

(٥) **قوله:** [أنه أراد إلخ] حاصل هذا الوجه أنّ الشيخ أراد بالفصاحة معنى البلاغة فإنّ البلاغة كثيراً مّا يطلق عليه الفصاحة، فحيث أثبت أنها صفة للفظ أراد أنها صفة له باعتبار إفادته المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك أراد أنها ليست صفة له من حيث هو هو، وكذا حيث أثبت أنها صفة للمعنى أراد أنها صفة له بالمدخليّة وحيث نفى ذلك أراد أنها ليست صفة له باعتبار نفسه، فلا تناقض في جعل البلاغة صفة

بالفصاحة معنى البلاغة كما صرّح به وحيث أثبت أنها من صفات الألفاظ أراد أنها من صفاتها باعتبار إفادتها المعاني عند التركيب وحيث نفَى ذلك أراد أنها ليست من صفات الألفاظ المفرَدة والكَلِم المجرَّدة من غير اعتبار التركيب(١) وحينئذٍ لا تناقض لتغاير محلّي النفي والإثبات هذا خلاصة كلام المصنّف، فكأنه لم يتصفّح(٢) "دلائل الإعجاز" حقّ التصفّح ليطّلع على ما هو مقصود الشيخ فإنّ محصول كلامه فيه(٣) هو أنّ الفصاحة تطلق على معنيين أحدهما ما مرّ في صدر المقدِّمة(٤) ولا نِزاع في رجوعها إلى نفس اللفظ، والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الإعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان

للفظ ونفيه وكذا في جعلها صفة للمعنى ونفيه لتغاير محلّي الإثبات والنفي. قوله «هذا خلاصة إلخ» أي: ما ذكرنا من تقرير وجه التوفيق بين كلامي الشيخ خلاصة كلام المصنف في "الإيضاح".

(١) **قوله:** [من غير اعتبار التركيب] تفسير للكلم المجرَّدة. قوله «وحينئذ إلخ» أي: وحين إذ كان المراد ما ذكرنا لا يتوهَّم التناقض من كلامه.

(٢) **قوله:** [فكأنه لم يتصفّح إلخ] أي: فكأنّ المصـ لم يتتبّع "دلائل الإعجاز" ولم ينظره صفحة صفحة أي: لو تصفّحه لم يأت بهذا الوجه للتوفيق بين كلامي الشيخ فإنّه خلافٌ لمقصود الشيخ وتوجيهُ القول بما لا يرضى به القائل، وكذا لم يتصفّحه من قال لدفع التناقض المذكور إنّ الشيخ حيث أثبت الفصاحة للفظ أراد بالفصاحة ما مرّ في صدر المقدِّمة وهو خلوصُ المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالَفة القِياس وخلوصُ الكلام من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها وحيث نفاها عنه أراد بالفصاحة البلاغة. قوله «ليطّلع» متعلّق بالمنفيّ.

(٣) **قوله:** [فإنّ محصول كلامه فيه إلخ] أي: لأنّ حاصل كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز" إلخ، وهذا شروع في توجيهِ كلام الشيخ ودفعِ التناقض المتوهَّم من كلامه من جانب نفسه.

(٤) **قوله:** [ما مرّ في صدر المقدِّمة] وهو خلوصُ المفرد من تنافر الحروف إلخ وخلوصُ الكلام من ضعف التأليف إلخ. قوله «ولا نِزاع في رجوعها إلى نفس اللفظ» لأنّ الخلوص من الأمور المذكورة منشؤه هو اللفظ نفسه وإن كان الخلوص من التعقيد المعنويّ بالقِياس إلى المعنى فإنه يوصف به اللفظ أيضاً.

وما شاكل ذلك[١] ولا نزاع أيضاً في أنّ الموصوف به عرفاً هو اللفظ إذ يقال: «لفظ فصيح» ولا يقال «معنى فصيح»، وإنّما النِزاع[٢] في أنّ منشأَ هذه الفضيلة ومحلَّها هو اللفظ أم المعنى، والشيخ يُنكِر على كلا الفريقين[٣] ويقول: إنّ الكلام الذي يدقّ فيه النظر[٤] ويقع به التفاضل هو الذي يُدَلّ بلفظه على معناه اللغوي[٥] ثُمّ تجد لذلك المعنى[٦] دلالة ثانية

---

(١) **قوله:** [**وما شاكل ذلك**] كالفصاحة. قوله «ولا نِزاع أيضاً إلخ» أي: ولا نِزاع أيضاً في أنّ الموصوف بالفصاحة بمعنى البلاغة عرفاً هو اللفظ على معنى كون اللفظ بحيث يدلّ على تلك الفضيلة كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون الرجل بحيث يحسن غلامه، وإنّما قال «عرفاً» لأنّ محلّ تلك الفضيلة حقيقة هو المعنى الأوّل كما سيجيء. قوله «إذ يقال إلخ» استشهاد على كون الموصوف به عرفاً هو اللفظ. قوله «لفظ فصيح» أي: بليغ.

(٢) **قوله:** [**وإنّما النِزاع إلخ**] تعيين للمتنازَع فيه بعد نفي المنازَعة في رجوع الفصاحة بالمعنى المذكور في صدر المقدِّمة إلى اللفظ وفي رجوعها بمعنى البلاغة أيضاً إلى اللفظ عرفاً. قوله «في أنّ منشأَ هذه الفضيلة» أي: الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الإعجاز. قوله «ومحلَّها» عطف تفسير. قوله «هو اللفظ أم المعنى» أي: هو اللفظ مطلقاً أم هو المعنى مطلقاً.

(٣) **قوله:** [**يُنكِر على كلا الفريقين**] أي: على من يجعل محلَّها اللفظَ مطلقاً وعلى من يجعل محلَّها المعنى مطلقاً. قوله «ويقول إلخ» بيان للإنكار على إطلاق كلا الفريقين.

(٤) **قوله:** [**إنّ الكلام الذي يدقّ فيه النظر إلخ**] في هذا الكلام إشارة إلى أنّ الكلام الذي ليس له معنيان لا دقّة فيه ولا فضيلة له بل هو ملحق بأصوات الحيوانات. قوله «يُدَلّ إلخ» بصيغة المجهول، وفيه إشعار بأنه لا يكفي مجرّد الدلالة بل لا بدّ من قصد الدلالة لأنّ ما ليس مقصوداً ليس بمدلول عند البلغاء.

(٥) **قوله:** [**على معناه اللغويّ**] وهو أصل المعنى مع الخصوصيّات كالتعريف والتقديم وغيرهما وهذا هو المعنى الأوّل، وتفسيرُ المعاني الأُوَل بنفس الخصوصيّات في قوله الآتي: «أعني الزيادات إلخ» تنبيهٌ على أنّ المعتبر عند البلغاء هو الخصوصيّات وأنّ أصل المعنى في حكم العدم عندهم.

(٦) **قوله:** [**ثمّ تجد لذلك المعنى إلخ**] اللام إمّا صلة الدلالة فالدالّ على المعنى المقصود هو المعنى الأوّل وتوصيف الدلالة بالثانية باعتبار أنها واقعة في المرتبة الثانية بعد دلالة اللفظ على المعنى الأوّل لا أنّ للمعنى الأوّل دلالتين، وإمّا للأجل فالدالّ على المعنى المقصود أيضاً هو اللفظ بتوسّط المعنى الأوّل وتوصيف

على المعنى المقصود، فهناك ألفاظ[(١)] ومعانٍ أُوَلُ ومعانٍ ثوانٍ، فالشيخ يُطلِقُ على المعاني الأُوَل بل على ترتيبها[(٢)] في النفس ثُمّ على ترتيب الألفاظ في النطق على حذْوِها اسمَ النظم والصُوَر والخواصّ والمَزايا والكيفيّات ونحوِ ذلك ويَحكُمُ قطْعاً بأنّ الفصاحة من الأوصاف الراجعة إليها وأنّ الفضيلة التي بها يستحقّ الكلام أن يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك[(٣)] إنّما هي فيها لا في الألفاظ المنطوقة التي هي الأصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الأغراض التي يريد المتكلّم إثباتَها أو نفيَها[(٤)] فحيث يُثبِت[(٥)]

الدلالة بالثانية لأنها في نفسها ثانية. قوله «على المعنى المقصود» وهو الغرض المصوغ له الكلام كالحصر.

(١) **قوله:** [فهناك ألفاظ إلخ] أي: ففي مقام دلالةِ اللفظ على معناه اللغَويّ ثمّ دلالتِه على المعنى المقصود ألفاظٌ منطوقةٌ ومعانٍ أُوَلُ وهي ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهي أصل المعاني مع الخصوصيّات كالتعريفِ والتنكيرِ والتقديمِ وغيرِ ذلك ومعانٍ ثوانٍ وهي الأغراض التي يصاغ لها الكلام المشتمل على تلك الخصوصيّات كالإشارةِ إلى معهود والتعظيمِ والتحقيرِ والحصرِ وغيرِ ذلك.

(٢) **قوله:** [بل على ترتيبها إلخ] «بل» للإضراب، والحاصل أنّ الشيخ يُطلِق على جعلِ المعاني الأوَل في الذهن في مراتبها بحسب الأغراض المطلوبة منها وتعقيبِه بترتيب الألفاظ في النطق على طبق تلك المعاني اسمَ النظم والصور إلخ فتأمّل. قوله «ونحوِ ذلك» كالزيادة. قوله «بأنّ الفصاحة» بالمعنى المتنازع فيه.

(٣) **قوله:** [وما شاكل ذلك] كالفضيلة والمزيّة. قوله «إنّما هي فيها» أي: في المعاني الأوَل باعتبار ترتيبها في النفس ثمّ ترتيبها في النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بتوسّط الترتيب إلى الخواصّ بلا إخلال وتعقّد وهذا الترتيب هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الأوَل على الوجه المخصوص منشأَ الفضيلة ومناطَ البراعة بلا شكّ.

(٤) **قوله:** [إثباتَها أو نفيَها] ذكرُ النفي استطراديّ ذُكِر لمناسبةٍ لما هو المقصود وهو الإثبات لأنّ الأغراض مدلولات للمعاني الأوَل أو للألفاظ بتوسّطها كما مرّ فكيف يريد المتكلّم من إيرادها نفيَها، ومقصود الشارح أنّ تلك الأغراض محطّ الفائدة عند البليغ.

(٥) **قوله:** [فحيث يُثبِت إلخ] هذا دفع من جانب الشارح للتناقض المتوهَّم من كلام الشيخ أي: إذا علمت ما ذكرنا من اصطلاح الشيخ فاعلم أنه حيث يُثبِت إلخ، وحاصل الدفع ظاهر.

أنها من صفات الألفاظ أو المعاني يريد بهما تلك المعانيَ الأُوَلَ وحيث ينفي أن تكون من صفاتهما يريد بالألفاظِ الألفاظَ المنطوقةَ وبالمعاني المعانيَ الثوانيَ التي جُعِلت مطروحة في الطريق(١) وسُوِّي فيها بين الخاصّة والعامّة، ولستُ أنا أحمل كلامه(٢) على هذا بل هو يصرّح به مِراراً، كما قال لمّا كانت المعاني تتبيّن بالألفاظ ولم يكن لترتيب المعاني(٣) سبيل إلاّ بترتيب الألفاظ في النطق تجوّزوا فعبّروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثُمّ بالألفاظ بحذف الترتيب، وإذا وصفوا اللفظ(٤) بما يدلّ على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دُلَّ به على المعنى الثاني، والسبب أنهم(٥) لو جعلوها

---

(١) **قوله:** [**التي جُعِلت مطروحة إلخ**] أي: لا اختصاص لها بأحد يقصدها من يشاء وإنّما المختصّ بالبلغاء هو تأدية تلك المعاني الثواني بالمعاني الأُوَل، وبيانه أنّ المخاطَب إذا كان منكراً للحكم فالبليغ وغيره يشتركان في أنّ كلّ واحد منهما يخطر بباله ردّ إنكاره لكنّ البليغ يعرف كيفيّة ترتيبِ المعاني الأوَل المعقَّبِ بترتيب الألفاظ حتّى يزول إنكاره بخلاف غير البليغ، فترتيب المعاني الأوَل هو المنشأ للفضيلة.

(٢) **قوله:** [**ولست أنا أحمل كلامه إلخ**] دفع لتوهّم أنّ هذا التوجيه لعلّه توجيه القول بما لا يرضى به القائل، وحاصل الدفع أنّ الشيخ نفسُه يصرِّح مراراً بما ذكرنا في التوجيه فكيف يكون من هذا القبيل، ثمّ كلمة «أنا» لتأكيد الضمير المتّصل نفياً للسهو والنسيان في نفي الحمل عن نفسه، وليس من قبيل «ما أنا قلت» لنفي القصر، وكذا تقديم المسند إليه في قوله «بل هو يصرِّح» للتقوّي أي: هو مصرِّح به ألبتّة.

(٣) **قوله:** [**لترتيب المعاني**] أي: لإفادة ترتيب المعاني لأنّ نفس ترتيب المعاني في النفس غير متوقِّف على ترتيب الألفاظ في النطق. قوله «تجوّزوا إلخ» جواب «لمّا» أي: عبّروا عن ترتيب المعنى بترتيب الألفاظ تجوّزاً من قبيل تعبير الشيء بما يتبيّن به. قوله «ثمّ بالألفاظ» أي: ثمّ عبّروا عن ترتيب المعاني بالألفاظ فقط بحذف لفظ «ترتيب» فهم قد يذكرون الألفاظ ويريدون بها ترتيب المعاني الأوَل في الذهن.

(٤) **قوله:** [**وإذا وصفوا اللفظ إلخ**] هذا بيان الموضع الذي يقع فيه إطلاق الألفاظ على المعاني الأُوَل. قوله «بما يدلّ على تفخيمه» أي: بشيء يدلّ على تعظيم اللفظ كالبلاغة والبراعة وغيرها. قوله «ولكن معنى اللفظ إلخ» أي: بل يريدون باللفظ معنى اللفظ الأوّل الذي دُلَّ به على المعنى الثاني.

(٥) **قوله:** [**والسبب أنهم إلخ**] أي: وسبب ارتكاب هذا التجوّز أنهم لو وصفوا المعانيَ بالبلاغة ونحوها

أوصافاً للمعاني لما فهم أنها صفات للمعاني الأُوَل المفهومة أعني الزيادات[(١)] والكيفيّات والخصوصيّات، فجعلوا كالمُواضَعة[(٢)] فيما بينهم أن يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورةَ التي حدثت في المعنى والخاصيّةَ التي تجددّت فيه، وقولنا «صورة»[(٣)] تمثيل وقياس لما نُدرِكه بعقولنا على ما نُدرِكه بأبصارنا فكما أنّ تبيّن إنسان من إنسان يكون بخصوصيّة توجد في هذا دون ذلك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبّرنا عن ذلك الفرق بأن قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك، وليس هذا من مبتدَعاتنا[(٤)]

ممّا يدلّ على التفخيم لما فهم أنها صفات المعاني الأوَل؛ لأنّ «المعاني» مشترك بين المعاني الأوَل المفهومة من الألفاظ والمعاني الثواني المقصودة منها ولكلّ منهما مدخل في البلاغة لأنّ الأُوَلَ دوالّ والثوانيَ مدلولات، وإذا وصفوا الألفاظ بها فهم للمواضعة المذكورة أنّ المتّصف بها هو المعاني الأوَل.

(١) **قوله:** [**أعني الزيادات إلخ**] قد سبق نكتة تفسير المعاني الأوَل بالزيادات تحت قوله «على معناه اللغويّ».

(٢) **قوله:** [**فجعلوا كالمُواضَعة إلخ**] المُواضَعة المُوافَقة على شيء، وهذا نتيجة لما سبق، والمراد بالمعنى أصل المعنى الذي لا يتغيّر بتغيّر العبارات، والمراد بالصورةِ الحادثة والخاصيّةِ المتجدِّدة فيه المعنى الأوّل الذي هو محلّ لفضيلة الكلام وهو أصل المعنى المصوَّر بالصورة المخصوصة التي يدلّ بها على المعنى الثاني، ومن هنا عُلِم أنّ المعاني ثلاثة الأوّل أصل المعنى والثاني المعنى الأوّل والثالث المعنى الثاني.

(٣) **قوله:** [**وقولنا «صورة» إلخ**] دفع لما يرد من أنّ الخصوصيّة أي: المعنى الأوّل مدرَكة بالعقل والصورةَ مدرَكة بالبصر فكيف يصحّ إطلاق الصورة على الخصوصيّة، وحاصل الدفع أنّ إطلاق الصورة على الخصوصيّة الحاصلة للمعنى بطريق التمثيل والتشبيه بأن شبِّه المعنى بإنسان في الاشتمال على ما به الامتياز وهو في المشبَّه الخصوصيّة وفي المشبَّه به الصورة، ويعقب ذلك التشبيهَ تشبيهٌ آخرُ وهو تشبيه الخصوصيّة بالصورة في كون كلٍّ منهما ما به الامتياز.

(٤) **قوله:** [**وليس هذا من مبتدَعاتنا إلخ**] أي: وإطلاقنا الصورةَ على ما ليس بصورة بطريق قِياسِ المعقول على المحسوس ليس من إيجاداتنا واختراعاتنا بل هذا مشهور في كلام أهل الفنون العربيّة. قوله «وكفاك قول الجاحظ» لأنه من أيمّة اللغة. قوله «وضرب من التصوير» أي: قسم من جعل الشيء ذا صورة، فكما أنّ الصائغ يصوغ الحلي المختلفة من الذهب وغيره كذلك الشاعر يُصوِّر المعنى الواحد بصور مختلفة.

بل هو مشهور في كلامهم، وكفاك قول الجاحظ: «وإنّما الشِعر صِياغة وضَرْب من التصوير»، هذا نَبْذ ممّا ذكره الشيخ(١) ثُمّ إنه(٢) شدّد النكير على من زعم أنّ الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كلّ مَبلغ(٣) وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من أجل أمر عرض في معناه، فلم يعلموا(٤) أنا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق بل من أجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته(٥) من اللَحْنِ في الإعراب والخطاءِ في الألفاظ،.................

---

(١) **قوله:** [هذا نَبْذ ممّا ذكره الشيخ] إشارة إلى أنّ الشيخ صرّح في كثير من المواضع بما ذكرنا من إطلاق اللفظ على المعنى الأوّل الدالّ على المعنى الثاني، وما ذكرنا هنا قليل منها وفيه كفاية.

(٢) **قوله:** [ثمّ إنه إلخ] كان غرض الشارح من نقل كلامه بيان أمور ثلاثة أحدها أنّ الشيخ قائل بأنّ فضيلة الكلام في المعنى الأوّل الدالّ على المعنى الثاني لا في المعنى الثاني، والثاني أنّ اللفظ إذا وُصِف بما يدلّ على التفخيم كالفصاحة مثلاً يراد به المعنى الأوّل المذكور، والثالث أنّ اللفظ المنطوق ليس يتّصف بتلك الفضائل، وقد بيّن الأمرين الأوّلين فيما مرّ، والآن يبيِّن الثالث بقوله «ثمّ إنه إلخ».

(٣) **قوله:** [وبلغ في ذلك كلّ مَبلغ] كناية عن النهاية. قوله «سبب الفساد» أي: سبب الفساد في جعل الفصاحة صفة للفظ المنطوق. قوله «عدم التميّيز إلخ» يعني أنّ الزاعمين لمّا رأوا إجراءَ الفصاحة على اللفظ فهموا أنها وصف له في نفسه وليس كذلك لأنها وصف له من أجل أمر عرض في معناه على طريقة الوصف بحال المتعلّق، أو المراد أنهم لم يميِّزوا بين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة للفظ في نفسه وبين الفصاحة بمعنى البلاغة التي هي صفة للمعنى الأوّل الدالّ على المعنى الثاني فألبسوا الثانية بالأولى وجعلوها صفة للفظ.

(٤) **قوله:** [فلم يعلموا إلخ] أي: فلم يعلموا أنّ مرادَنا بالفصاحة التي ننكر كونها صفة للفظ المنطوق هي الفصاحة التي تتحقّق في اللفظ من أجل لطائف تُدرَك بالفهم وهي المعاني الأوَل المصوَّرة بصورة مخصوصة تدلّ بها على المعاني الثواني فهي صفة للمعاني الأوَل قطعاً لا للفظ المنطوق أصلاً.

(٥) **قوله:** [بعد سلامته] أي: سلامة اللفظ. قوله «من اللَحْنِ في الإعراب إلخ» شامل لسائر الأمور المُخِلّة بالفصاحة كمخالفةِ القوانين الصرفيّة والنحويّة والتعقيدِ والغرابةِ والتنافرِ، ففيه إشارة إلى اعتبار الفصاحة في البلاغة.

ثُمّ إنا لا نُنكِر[1] أن يكون مُذاقة الحروف وسَلاسَتها ممّا تُوجِب الفضيلةَ ويُؤكِّد أمرَ الإعجاز وإنّما نُنكِر أن يكونَ الإعجاز به ويكونَ هو الأصل والعُمدة، وممّا أوقعهم في الشُبهة[2] أنه لم يُسمَع عاقل يقول «معنى فصيح»، والجواب[3] أنّ مرادنا أنّ الفضيلة التي بها يستحقّ اللفظ أن يوصف بالفصاحة إنّما تكون في المعنى دون اللفظ، والفصاحة عبارة[4] عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دلّ على تلك الفضيلة فيمتنع أن يوصف بها المعنى كما يمتنع أنْ يوصف بأنه دالّ[5] (ولها) أي: للبلاغة في الكلام (طرفان أعلى) إليه تنتهي البلاغة كذا في "الإيضاح"[6] (وهو حدّ الإعجاز)..

(١) **قوله:** [ثمّ إنّا لا نُنكِر إلخ] دفع لتوهّم أنه فلا فضيلة للفظ المنطوق في نفسه ولا دخل له في أمر البلاغة أصلاً، وحاصل الدفع ظاهر. قوله «مُذاقة الحروف» أي: ملايمتها بالطبع السليم. قوله «وسَلاستَها» أي: سُهولتها في النطق. قوله «ممّا تُوجِب إلخ» فهذه فضيلة جزويّة راجعة إلى اللفظ المنطوق.

(٢) **قوله:** [وممّا أوقعهم في الشُبهة إلخ] أي: ومن أسبابٍ أوقعتهم في شبهةٍ أنّ الفصاحة من صفات اللفظ المنطوق أنه لم يُسمَع إلخ يعني عدم سَماع وصف المعنى بالفصاحة أوقعهم في الشبهة المذكورة.

(٣) **قوله:** [والجواب إلخ] أي: والجواب عن الشبهة إلخ، وحاصله أنّ مرادنا بقولنا إنّ الفصاحة من صفات المعاني الأوَل دون الألفاظ أنّ الفضيلة التي بها يستحقّ الكلام أن يوصف بالفصاحة والبلاغة ونحو ذلك إنّما تكون في المعنى دون اللفظ وليس المراد أنّ المعنى يوصف بها في التلفّظ بأن يقال «معنى فصيح».

(٤) **قوله:** [والفصاحة عبارة إلخ] بيان لوجه اتّصاف اللفظ بالفصاحة دون المعنى في قولهم «كلام فصيح» مع أنها صفة للمعنى، وحاصله أنّ الفصاحة فيه عبارة عن كون اللفظ إلخ وهذا الكون إنّما هو صفة للفظ فيمتنع أن يوصف بها المعنى. قوله «على وصف إلخ» وهو كونه مشتملاً على الخصوصيّات على حسَب الأغراض المطلوبة منها فإنّ اللفظ إذا اشتمل عليها دلّ استلزاماً بواسطة هذا الاشتمال على تلك الفضيلة وهي كون معناه أو ترتيبه في النفس دالاًّ على الأغراض المطلوبة.

(٥) **قوله:** [كما يمتنع أن يوصف بأنه دالّ] أي: كما يمتنع وصف المعنى بكونه دالاًّ لأجل أنّ الدلالة عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه شيء آخر وهذا الكون صفة للفظ كذلك يمتنع أن يوصف المعنى بكونه فصيحاً لأجل أنّ الفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إلخ وهذا الكون صفة للفظ.

(٦) **قوله:** [كذا في "الإيضاح"] نقلُ معنى الطرف الأعلى بقوله «إليه تنتهي البلاغة» وإحالته إلى "الإيضاح"

وهو أن يرتقي[١] الكلام في بلاغته إلى أنْ يخرجَ عن طوق البشر ويعجزَهم عن معارَضته، فإنْ قيل[٢] ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بإتمام هذين الأمرين[٣] فمن أتقنه وأحاط به لِم لا يجوز أن يراعيهما حقَّ الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بمقدار أقصر سورة، قلنا[٤] لا يُعرَف بهذا العلم إلاّ أنّ هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلاً وأمّا الاطّلاعُ[٥] على كميّةِ الأحوال وكيفيّتِها ورعايةُ الاعتبارات بحسَب المقامات فأمر آخَر، ولو سُلِّم[٦] فإمكان الإحاطة بهذا العلم

تمهيدٌ للإشكال الآتي من الشارح على ظاهر عبارة المتن كما سيأتي بيانه.

(١) **قوله:** [**أن يرتقي إلخ**] هذا معنى الإعجاز عند علماء البيان كما هو المختار وإلاّ فالإعجاز أن يخرج الكلام عن طوق البشر ولذا اختلف في وجه إعجاز القرآن فقيل إعجازه لنظمه وقيل لمعانيه وقيل لإخباره عن المغيبات وقيل لأسلوبه الغريب وقيل لصرف العقول عن معارضته.

(٢) **قوله:** [**فإن قيل إلخ**] هذا السؤال استفسار محض كما يدلّ عليه قوله «لِم لا يجوز إلخ» وقوله «ليست البلاغة إلخ» بيان لمنشأ الاستفسار أي: إذا كانت البلاغة عبارة عن كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال مع فصاحته وكان علم البلاغة كافلاً بإتمام هذين الأمرين فكيف يمكن ارتقاء كلام إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارَضته.

(٣) **قوله:** [**كافل بإتمام هذين الأمرين**] فإنّ علم المعاني كافل بالمطابقة وعلم البيان كافل بالخلوص عن التعقيد المعنويّ، وما عدا ذلك من الأمور المعتبرة في البلاغة لا تعلّق له بارتقاء الكلام في البلاغة.

(٤) **قوله:** [**قلنا إلخ**] منع للمقدِّمات التي ذكرها المستفسر على الترتيب، فقوله «لا يعرف بهذا العلم إلخ» منع لكفاية علم البلاغة في إتمام الأمرين، وقوله «فإمكان الإحاطة إلخ» منع لحصول إتقانه والإحاطة به للبشر، وقوله «وكثير من مَهَرَة هذا الفنّ إلخ» منع لترتّب الرعاية على الإتقان والإحاطة.

(٥) **قوله:** [**وأمّا الاطّلاع إلخ**] أي: وأمّا معرفةُ عدد الأحوال ومعرفةُ كيفيّتها في الشدّة والضعف ورعايةُ الاعتبارات بحسَب المقامات التي يتوقّف عليها الإتيان بكلام هو في الطرف الأعلى فأمر آخر لا تعلّق له بعلم البلاغة ولا يستفاد ذلك منه.

(٦) **قوله:** [**ولو سُلِّم إلخ**] أي: ولو سلِّم كفالة علم البلاغة بالاطّلاع المذكور لا نسلِّم حصول الإتقان

لغير علاّم الغيوب ممنوع كما مرّ، وكثير[1] من مَهَرَة هذا الفنّ تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عمّا هو في الطرف الأعلى (وما يقرب منه) ظاهر هذه العبارة[2] أنّ الطرف الأعلى هو حدّ الإعجاز وما يقرب من حدّ الإعجاز، وهو فاسد لأنّ ما يقرب منه[3] إنّما هو من المراتب العليّة ولا جهة لجعله[4] من الطرف الأعلى الذي إليه تنتهي البلاغة إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيًّا كالنهاية أو نوعيًّا كالإعجاز، فإن قيل[5] المراد أنّ الطرف الأعلى حدّ الإعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالأوّل حدّ لا يمكن

والإحاطة به للبشر. قوله «كما مرّ» أي: تحت قوله «إذ به يكشف عن وجوه الإعجاز إلخ» من أنه لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير علاّم الغيوب.

(۱) **قوله:** [**وكثير إلخ**] أي: ولو سلِّم الإتقان والإحاطة بهذا العلم للبشر لا نسلِّم ترتّب رعاية الاعتبارات عليه إذ كثير من مَهَرَة الفنّ لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عن تأليف كلام هو في الطرف الأعلى.

(۲) **قوله:** [**ظاهر هذه العبارة إلخ**] لأنّ الظاهر أنّ قوله «ما يقرب منه» معطوف على قوله «حدّ الإعجاز» وأنّ ضمير «منه» راجع إلى «حدّ» وذلك لقرب المعطوفِ عليه والمرجعِ فيكون معنى العبارة: أنّ الطرف الأعلى شيئان أحدهما حدّ الإعجاز والثاني ما يقرب من حدّ الإعجاز، وهذا فاسد.

(۳) **قوله:** [**لأنّ ما يقرب منه**] أي: من حدّ الإعجاز. قوله «إنّما هو من المراتب العليّة» لأنّ الحدّ بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الإعجاز لا يكون داخلاً فيها فلا يكون من الطرف الأعلى.

(٤) **قوله:** [**ولا جهة لجعله إلخ**] دفع لما يقال إن ما يقرب من حدّ الإعجاز وإن لم يكن من الطرف الأعلى بالنسبة إلى ما فوقه لكنه منه بالنسبة إلى ما تحته فيجوز إدخاله فيه فلا فساد في ظاهر عبارة المتن، وحاصل الدفع أنه لا يجوز ذلك لأنّ المناسب أن يؤخذ الطرف الأعلى الذي هو منتهى البلاغة حقيقيًّا أو نوعيًّا والمنتهَى الحقيقيُّ جزئيّ من جزئيّات البلاغة لا جزئيّ فوقه والمنتهَى النوعيُّ نوع من أنواع البلاغة لا نوع فوقه وهو الإعجاز، وظاهر أنّ ما يقرب من حدّ الإعجاز ليس شيئاً منهما.

(٥) **قوله:** [**فإن قيل إلخ**] القائل سيف الدين الأبهريّ لدفع الفساد عن ظاهر عبارة المتن، وحاصله أنّ المراد بالطرف الأعلى منتهًى نَوعِيٌّ للبلاغة والحدّ بمعنى المرتبة، فحدّ الإعجاز منتهًى نوعيّ لبلاغة الكلام لا يمكن للبشر معارَضتُه، وما يقرب من حدّ الإعجاز أيضاً منتهى نوعيّ لا يمكن للبشر تجاوزُه، فقد دخل ما يقرب من حدّ الإعجاز في الطرف الأعلى فلا فساد في ظاهر العبارة.

للبشر أن يعارضه والثاني حدّ لا يمكنه أن يتجاوزه، أو المراد(١) أنّ الأعلى هو نهاية الإعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما إعجاز، قلنا أمّا الأوّل(٢) فشيء لا يفهم من اللفظ مع أنّ البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر إلى كونه كلام بشر أو غيره، وأمّا الثاني(٣) فلا يدفع الفساد، على أنّ الحقّ هو أنّ حدّ الإعجاز بمعنى مرتبته أي: مرتبة للبلاغة ودرجة هي الإعجاز والإضافة للبيان، يُؤيّده(٤) قول صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿لَوَجَدُوْا فِيْهِ اخْتِلَافًا كَثِيْرًا﴾ [النساء:٨٢] أي: لكان الكثير فيه مختلفاً قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغاً حدَّ الإعجاز(٥) وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته، ....

(١) قوله: [أو المراد إلخ] توجيه ثان لدفع الفساد، وحاصله أنّ الحدّ هنا بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة، فيكون معنى العبارة: أنّ الطرف الأعلى وهو نهاية الإعجاز وما يقرب من النهاية ممّا لا يمكن معارَضته كلاهما داخلان في الإعجاز الذي هو منتهى نوعيّ للبلاغة، فلا فساد في ظاهر العبارة.

(٢) قوله: [قلنا أمّا الأوّل إلخ] جواب عن التوجيه الأوّل وردّ عليه. قوله «فشيء لا يفهم من اللفظ» أي: لا يسبق إلى الذهن من عبارة المتن وإن كانت العبارة تحتمله والأصل حمل العبارة على المعاني التي تسبق إلى الذهن. قوله «مع أنّ البحث إلخ» ردّ ثان على التوجيه الأوّل أي: فيلزم فيه الخروج عن البحث.

(٣) قوله: [وأمّا الثاني إلخ] جواب عن التوجيه الثاني وردّ عليه. قوله «فلا يدفع الفساد» وذلك لأنّ منتهى الشيء سواء أخذ حقيقيًّا أو نوعيًّا لا يكون متعدِّداً فلا يصحّ أن يقال إنّ الطرف الأعلى أي: منتهَى البلاغة أمران أحدهما نهاية الإعجاز والثاني ما يقرب من النهاية. قوله «على أنّ الحقّ إلخ» ردّ ثان على التوجيه الثاني، حاصله أنّ هذا التوجيه مبنيّ على أنّ الحدّ بمعنى النهاية مع أنّ الحقّ أنه بمعنى المرتبة وإضافته إلى الإعجاز بيانيّة فمعنى حدّ الإعجاز مرتبة ودرجة للبلاغة هي الإعجاز.

(٤) قوله: [يُؤيِّده إلخ] أي: يُؤيِّد ما قلنا من أنّ حدّ الإعجاز هنا بمعنى مرتبته لا بمعنى نهاية الإعجاز قولُ صاحب "الكشّاف" إلخ، وإنّما قال «يُؤيِّده» ولم يقل «يُثبِته» لأنّ كون الحدّ في عبارة الكشّاف بمعنى المرتبة لا يستلزم كونَه في عبارة المتن بمعناها لكنّ الظاهر هو الاتّحاد.

(٥) قوله: [فكان بعضه بالغاً حدَّ الإعجاز إلخ] هذا موضع التأييد، ووجه التأييد أنه لو لم يكن الحدّ هنا بمعنى المرتبة بل كان بمعنى النهاية لم يصحّ قوله «يمكن معارَضته» لأنه صفة كاشفة لقوله «قاصراً عنه»

وممّا أُلهمتُ بين النوم واليقظة[١] أنّ قوله «وما يقرب منه» عطف على «هو» والضمير في «منه» عائد إلى الطرف الأعلى لا إلى حدّ الإعجاز أي: الطرف الأعلى مع ما يقرب منه[٢] في البلاغة ممّا لا يمكن معارضته هو حدّ الإعجاز، وهذا هو الموافق لما في "المفتاح" من أنّ البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حدَّ الإعجاز وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه أي: من الطرف الأعلى[٣] فإنه وما يقرب منه كلاهما حدّ الإعجاز لا هو وحده كذا في شرحه، ولا يخفى أنّ بعض الآيات[٤] أعلى طبقةً من البعض وإن كان الجميع مشتركة في امتناع مُعارَضته

وضمير «عنه» راجع إلى الحدّ، وظاهر أنّ القصر عن نهاية الإعجاز لا يستلزم إمكان المعارَضة لجواز أن يكون القاصر عن نهاية الإعجاز داخلاً في مرتبة الإعجاز بل يستلزم الإمكانَ القصرُ عن مرتبة الإعجاز.

(١) **قوله:** [بين النوم واليقظة] وهو حالة الاستغراق في بحر الفكر، نقل عن الشارح: وقد اطّلعت بعد ذلك على كلام "نهاية الإعجاز" وتأمّلت في عبارة "المفتاح" فوجدتها موافِقة لما ألهمتُ انتهى. ويجوز أن يجعل قوله «ما يقرب منه» مبتدأ محذوفَ الخبر أي: «وما يقرب منه كذلك» أي: حدُّ الإعجاز أيضاً.

(٢) **قوله:** [مع ما يقرب منه إلخ] فيه إشارة إلى أنّ العطف مقدَّم على الإخبار وأنّ المحكوم عليه بقوله «حدّ الإعجاز» كلا المعطوفَين. قوله «ممّا لا يمكن معارضته» بيانٌ لـ«ما» الموصولة وإشارةٌ إلى أنّها للعهد أي: ما يقرب منه هو المتعارَف بينهم وهو ما لا يمكن معارضته فيشمل جميع مراتب الإعجاز ولا يدخل فيه غيرها. قوله «وهذا إلخ» أي: وكون الطرف الأعلى وما يقرب منه كليهما حدَّ الإعجاز هو الموافق إلخ، وهذا بيان التأييد بعبارة "مفتاح العلوم" لما أُلْهِمَ الشارح.

(٣) **قوله:** [أي: من الطرف الأعلى إلخ] إشارة إلى أنّ ضمير «منه» راجع إلى الطرف الأعلى، وهذا تفسير شارح "مفتاح العلوم" العلاّمة قطب الدين، ونقل شارحنا عبارةَ "المفتاح" مع التفسير لأنّها تحتمل أن يكون «ما يقرب منه» معطوفاً على قوله «حدَّ الإعجاز» وضميرُ «منه» راجعاً إليه فيصير المعنى: أنّ حدّ الإعجاز وما يقرب منه كليهما الطرف الأعلى، وعلى هذا يصير كلام "المفتاح" موافقاً لما يستفاد من ظاهر كلام "التلخيص" لكنه خلاف الظاهر. قوله «فإنه إلخ» تعليل لإرجاع الضمير إلى الطرف الأعلى.

(٤) **قوله:** [ولا يخفى أنّ بعض الآيات إلخ] تأييد لما ذكر من أنّ حدّ الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه يعني أنّ جميع الآيات القرآنيّة في مرتبة الإعجاز ومشتركة في امتناع المعارَضة مع أنّ بعضها أعلى طبقة من البعض، وأمّا كون البعض دون الأعلى فلا ضير فيه لأنه ليس لعجزه تعالى عن الإتيان بأعلى

وفي "نهاية الإعجاز"(١) أنّ الطرف الأعلى وما يقرب منه هو المُعجِز (وأسفلُ وهو ما) أي: طرف للبلاغة(٢) (إذا غُيِّر الكلام عنه إلى ما دونه) أي: إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل(٣) (الْتَحَق) أي: الكلام وإن كان صحيحَ الإعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التي تصدُر عن مَحالِّها(٤) بحسَب ما يتّفق من غير اعتبار اللطائف والخواصّ الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أي: بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسَب تفاوتِ المقامات(٥) ورعايةِ الاعتبارات والبعدِ من أسباب الإخلال بالفصاحة (وتتبعُها)

منه بل لحكمة مثل أن يكون المخاطَب عاجزاً عن الفهم.

(١) **قوله:** [وفي "نهاية الإعجاز" إلخ] وهو كتاب للإمام فخر الدين الرازيّ، وهذا تأييد ثان بعبارة "نهاية الإعجاز" لما أُلْهِم الشارح من أنّ الطرف الأعلى وما يقرب منه كلاهما حدّ الإعجاز لا أنّ حدّ الإعجاز وما يقرب منه كلاهما الطرف الأعلى.

(٢) **قوله:** [أي: طرف للبلاغة] تنصيصٌ على أنّ «ما» عبارة عن طرف للبلاغة، وفيه تنبيهٌ على أنّ الطرف الأسفل داخل في البلاغة كما أنّ الطرف الأعلى داخل فيها، وردٌّ على ما وقع في "نهاية الإعجاز" من أنّ الطرف الأسفل ليس من البلاغة في شيء، وقول المصـ «إذا غُيِّر الكلام عنه إلى ما دونه إلخ» صريح في أنّ الكلام الواقع في الطرف الأسفل غير ملتحق بأصوات الحيوانات عند البلغاء فيكون بليغاً.

(٣) **قوله:** [أي: إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل] إشارة إلى أنّ «ما» في «ما دونه» عبارة عن المرتبة، واعلم أنّ «دون» نقيض «فوق» فمعنى «إلى ما دونه»: «إلى ما تحته» وهو ما يتّصل به في جانب النزول فيؤول المعنى إلى ما ذكره الشارح، وتحقيق الأسفل على ما في "الأطول" أنه ما ليس فيه مقتضى الحال متعدِّداً. قوله «أي: الكلام» إشارة إلى مرجع ضمير «الْتَحَق». قوله «وإن كان صحيحَ الإعراب» بل وإن كان فصيحاً.

(٤) **قوله:** [التي تصدُر عن مَحالِّها إلخ] صفة كاشفة للأصوات، وفي توصيفها به إشارة إلى وجه التحاق الكلام المذكور بها عند البلغاء وهو أنّ أصوات الحيوانات خالية عن اللطائف فإذا كان الكلام أيضاً كذلك لم يكن فرق بينه وبينها عندهم. قوله «من غير اعتبار اللطائف إلخ» بيان لقوله «بحسَب ما يتّفق».

(٥) **قوله:** [بحسَب تفاوتِ المقامات إلخ] متعلِّق بقوله «متفاوتة»، وقوله «بعضها أعلى من بعض» بيان للتفاوت، وتفاوت المقامات كأن يقتضي مقامٌ تأكيداً واحداً مثلاً وآخرُ أكثر منه أو تكون أحوال كلام أكثر من أحوال آخر. قوله «ورعايةِ الاعتبارات» أي: الخصوصيّات فرعاية خصوصيّتين أعلى من

أي: بلاغةَ الكلام[1] (وجوهٌ أخَرُ) سوى المطابَقة والفصاحة (تُورِث الكلامَ حُسْناً) هذا تمهيد[2] لبيان الاحتياج إلى علم البديع، وفيه إشارة إلى أنّ تحسين هذه الوجوه للكلام عرضيّ خارج عن حدّ البلاغة، ولفظ «تتبَعُها» إشعار[3] بأنّ هذه الوجوه إنّما تعدّ محسّنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجَعَلها تابعةً لبلاغة الكلام[4] دون المتكلّم لأنها ليست[5] ممّا يجعل المتكلّم موصوفاً بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من أوصاف الكلام خاصّة (و) البلاغة[6] (في المتكلّم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، فعُلِم) ....

رعاية خصوصيّة. قوله «والبعدِ إلخ» كأن يكون كلام مطابق لمقتضى الحال خالياً عن جميع أسباب الإخلال وكلام آخر كذلك مشتملاً على سبب منها غير مؤثِّر بالفعل فالأوّل أعلى من الثاني.

(١) **قوله:** [أي: بلاغةَ الكلام] إشارة إلى مرجع ضمير «تتبَعُها». قوله «سوى المطابقة والفصاحة» صفة ثانية لـ«وجوهٌ» وفيه إشارة إلى أنّ توصيف الوجوه بالأخرويّة بالنسبة إلى هذين الأمرين.

(٢) **قوله:** [هذا تمهيد إلخ] أي: قولُه «وتتبَعُها وجوهٌ أخَرُ إلخ» تمهيد إلخ. قوله «وفيه إشارة إلخ» أي: وفي هذا القول إشارة إلخ، ووجه الإشارة أنه لمّا كان تحسين الفصاحة والمطابقة للكلام ذاتيًّا داخلاً في البلاغة كان تحسين هذه الوجوه الأخر المغائرة لهما عرضيًّا خارجاً عن حدّ البلاغة.

(٣) **قوله:** [ولفظ «تتبَعُها» إشعار إلخ] ووجه الإشعار أنّ لفظ «تتبَعُها» يدلّ على أنّ هذه الوجوه تابعة لبلاغة الكلام التي هي عبارة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته فعلم أنها تابعة للمطابقة والفصاحة وظاهر أنّ التابع لا اعتبار له بدون المتبوع فلا تُعَدّ هذه الوجوه محسِّنة بدون رعايتهما.

(٤) **قوله:** [وجَعَلها تابعة لبلاغة الكلام إلخ] إشارة إلى اعتراض على المتن وهو أنّ هذه الوجوه من الترصيع والتجنيس إلى غير ذلك إنّما تصدر من المتكلِّم فاللائق أن تُجعَل تابعة لبلاغة المتكلِّم والمصـ جَعَلها تابعة لبلاغة الكلام حيث قال: «تتبَعُها وجوه أخر إلخ» فهذا ترجيح بلا مرجِّح بل ترجيح المرجوح.

(٥) **قوله:** [لأنها ليست إلخ] جواب عن الاعتراض، وحاصله أنه إنما فعل ذلك لأنه لا يوصف المتكلِّم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمّى بسببها باسم في العرف كما يسمّى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال «بليغ» و«فصيح» ولا يقال «مُرصِّع» ولا «مُجنِّس» في العرف وإن كان صحيحاً في اللغة. قوله «فهي من أوصاف الكلام خاصّة» أي: في العرف فيقال «كلام مُرصَّع» و«كلام مُجنَّس» خاصّة.

(٦) **قوله:** [البلاغة] في زيادة هذا اللفظ إشارة إلى أنّ قوله «في المتكلِّم» معطوف على قوله «في الكلام».

تفريعٌ[١] على ما تقدّم وتمهيدٌ لبيان انحصارِ[٢] علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصارِ مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة، وفيه تعريض[٣] لصاحب "المفتاح" حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو، يعني عُلِم ممّا تقدّم أمران أحدهما (أنّ كلّ بليغ) كلاماً كان أو متكلّماً[٤] (فصيح) لأنّ الفصاحة مأخودة في تعريف البلاغة على ما سبق (ولا عكس) أي: ليس كلّ فصيح بليغاً[٥] وهو ظاهر

---

(١) **قوله:** [تفريعٌ] أي: قولُه «فعُلِم....إلى....من غيره» تفريعٌ على ما تقدّم من تعريف الفصاحة والبلاغة. قوله «وتمهيدٌ إلخ» لا يخفى أنه لا يلزم من كون هذا القول تمهيداً لبيان الانحصارين أن يكون تمهيداً له بجميع ما يستفاد منه فلا يرد أنّ الأمر الأوّل وهو «أنّ كلّ بليغ فصيح» لا دخل له في بيان الانحصارين.

(٢) **قوله:** [لبيان انحصارِ إلخ] فإنه قد انجرّ الكلام في بيان الأمر الثاني بالآخرة إلى بيان هذا الانحصار. قوله «وانحصارِ إلخ» أي: ولبيان انحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة، وحاصله أنّ مقاصد الكتاب منحصرة في علم البلاغة وتوابعها كما مرّ في الخطبة وعلم البلاغة وتوابعها منحصر في العلوم الثلاثة وهي نفس الفنون الثلاثة فانحصر مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة.

(٣) **قوله:** [وفيه تعريض إلخ] أي: في هذا التفريع والتمهيد تعريض للسكّاكيّ. قوله «حيث لم يجعل إلخ» أي: لأنه لم يجعل إلخ، وذلك لأنه فسّر بلاغة المتكلِّم بتوفيةِ خواصّ التراكيب حقَّها وإيرادِ أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها، والأوّل أعني التوفية يستفاد من المعاني والثاني أعني الإيراد يستفاد من البيان، فلا يتوقّف البلاغة على الفصاحة بل هي شرط لتحقّقها، وأيضاً ينحصر مرجع البلاغة في المعاني والبيان دون غيرهما.

(٤) **قوله:** [كلاماً كان أو متكلِّماً] أي: المراد بالبليغ أعمّ من أن يكون كلاماً أو متكلِّماً بناءً على استعمال المشترك في معنييه وهذا عند من يجوِّزه أو بناءً على عموم المجاز بأن يراد بالبليغ ما يطلق عليه لفظ البليغ وتحته فردان.

(٥) **قوله:** [أي: ليس كلّ فصيح بليغاً] إشارة إلى أنّ المراد بالعكس هنا العكسُ اللغَويُّ وهو وضع الموضوع موضع المحمول والمحمول موضع الموضوع لا العكسُ المنطقيُّ لصدق قولنا «بعض فصيح بليغ». قوله «وهو ظاهر» أي: وعدم صدق العكس اللغَويّ ظاهر لأنه يجوز أن يوجد كلام جامع لشرائط الفصاحة غير مطابق لمقتضى الحال فيكون كلاماً فصيحاً لا بليغاً وكذا يجوز أن يكون لأحد ملَكة تأليف الكلام الفصيح ولم يكن له ملَكة تأليف الكلام البليغ فيكون متكلِّماً فصيحاً لا بليغاً.

(و) الثاني (أنّ البلاغة) في الكلام[1] (مرجِعها) وهو ما يجب أن يحصل[2] حتّى يمكن حصولها، كما قالوا مرجع الصدق والكذب[3] إلى طباقِ الحكم للواقع ولاطباقِهِ أي: ما به يتحقّقان ويتحصّلان (إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) وإلاّ لربما[4] أدّى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً لما مرّ من تعريف البلاغة (وإلى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وإلاّ لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون أيضاً بليغاً لما سبق من أنّ البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة، ويدخل[5] في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقّفه عليها،

(١) **قوله:** [في الكلام] قيّد البلاغة به مع أنّ بلاغة المتكلّم أيضاً مرجعها إلى الاحتراز والتمييز الآتي ذكرهما تبعاً لـ"الإيضاح" وإشارةً إلى أنّ كونهما مرجعاً لبلاغة المتكلّم بواسطة كونهما مرجعاً لبلاغة الكلام، ويمكن أن يكون هذا التقييد إشارة لطيفة إلى أنّ الخطأ في تأدية المراد مثلاً في بعض الأحيان إنّما ينافي بلاغة ذلك الكلام لا بلاغة المتكلّم كما أنّ عدم معرفة المجتهد بعض الأحكام لا ينافي ملَكة الاجتهاد، ألا ترى أنّ امرء القيس مثلاً بليغ مع أنّ كلامه قد لا يكون بليغاً كقوله: «غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ».

(٢) **قوله:** [وهو ما يجب أن يحصل إلخ] إشارة إلى أنّ المرجِع هنا اسم مكان بمعنى محلّ الرجوع، ومحصول مرجع البلاغة هذا ما يتوقّف عليه البلاغة ويتحصّل به. قوله «حتّى يمكن حصولها» المراد بالإمكان الإمكان الوقوعيّ وهو الحصول بالفعل لا الإمكان الذاتيّ وهو الجواز العقليّ، فلا يرد عليه أنّ الإمكان لا يتوقّف على شيء ولا يُعلَّل بالغير لأنّ ما لا يُعلَّل هو الإمكان الذاتيّ لا الوقوعيّ.

(٣) **قوله:** [مرجع الصدق والكذب إلخ] إن قيل إنّ طِباق الحكم للواقع ولاطِباقه له عين الصدق والكذب فما معنى لكونهما مرجعاً لهما؟ قيل ليس المراد بالصدق صدق الخبر بل صدق المخبِر ولا شكّ أنّ صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه للواقع فمرجعه إلى طِباق الحكم للواقع، وقس عليه الكذب. قوله «أي: ما به يتحقّقان إلخ» إشارة إلى أنّ المرجع بمعنى الموقوف عليه.

(٤) **قوله:** [وإلاّ لربما إلخ] ليس «ربّ» هنا للتقليل ولا للتكثير بل مستعارة للتحقيق إذ قد تستعار له كما نقله الشارح في مباحث الشرط يعني أنّ المتكلّم إن لم يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد الذي هو عبارة عن عدم مطابقة الكلام لمقتضى الحال لتحقّق تأديته بكلام إلخ، وقس عليه قوله الآتي.

(٥) **قوله:** [ويدخل إلخ] دفع ما يرد من أنّ عبارة المصـ قاصرة عن أداء المقصود لأنّ البلاغة كما تتوقّف

فإن قلتَ[1]: قد يُفسَّر مرجِع البلاغة بالعلّةِ الغائيّة لها والغرَضِ منها فهل له وجه؟ قلتُ: لا[2] بل هو فاسد لأنه إن أريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرّح به المصنّف يؤول المعنى[3] إلى أنّ الغرض من كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فصيحاً هو الاحترازُ عن الخطأ في أداء المقصود وتمييزُ الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح، وكذا إن حمل[4] كلامه

على الأمرين كذلك تتوقّف على تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها، وحاصل الدفع أنّ هذا داخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره إذ لا يمكن ذلك بدون تمييز الكلمات وسيجيء بيانه من الشارح فلا قصور في العبارة. قوله «لتوقّفه عليها» أي: لتوقّف الكلام الفصيح على الكلمات الفصيحة.

(١) **قوله:** [فإن قلت إلخ] سؤال استفساريّ. قوله «قد يُفسَّر إلخ» أي: يقال إنّ المراد بمرجع البلاغة في قول المصـ: «وأنّ البلاغة مرجِعها إلخ» العلّةُ الغائيّة للبلاغة. قوله «والغرضِ منها» عطف تفسير.

(٢) **قوله:** [قلت لا] أي: قلت في جوابه لا وجه لتفسيره بهما. قوله «بل هو فاسد» ترقّ من عدم الوجه للتفسير المذكور إلى فساده. قوله «لأنه إلخ» تعليل للفساد. قوله «إن أريد بالبلاغة» أي: في عبارته المذكورة. قوله «على ما صرّح به المصنِّف» لأنه قيّد البلاغة في هذه العبارة في "الإيضاح" بقوله «في الكلام» فهذا تصريح بأنّ المراد بالبلاغة هنا البلاغة في الكلام.

(٣) **قوله:** [يؤول المعنى إلخ] أي: إذا فسِّر مرجع البلاغة بالغرض منها وأريد بالبلاغة بلاغة الكلام التي هي عبارة عن كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فصيحاً يصير معنى عبارة المصـ: أنّ الغرض إلخ. قوله «وفساده واضح» وذلك لأنّ غرض الشيء يكون مؤخَّراً عنه والاحترازُ والتمييزُ المذكوران مقدَّمان على البلاغة لتوقّفها عليهما، ولأنّ الاحتراز أو التمييز إنّما يصلح غرضاً للعلم بشيء أو الفعل فيجوز أن يقال مثلاً غرض علم المعاني الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وأمّا كونه غرضاً للمطابقة التي ليست بعلم ولا فعل فلا معنى له، ولأنّ الاحتراز والتمييز كلاهما فعل المتكلِّم فجَعلُهما غرضاً لكون الكلام مطابقاً الذي هو صفة الكلام لا معنى له.

(٤) **قوله:** [وكذا إن حُمِل إلخ] أي: وكذا فساد هذا التفسير واضح إن حُمِل إلخ. قوله «وأريد بها بلاغة المتكلِّم» تفسير لحمل كلام المصـ على خلاف تصريحه. قوله «لأنّ غاية إلخ» تعليل لفساد التفسير على هذا التقدير، وحاصله أنّه لا يعلم ممّا تقدّم من تعريف بلاغة الكلام أنّ غرضَ بلاغة المتكلِّم وغايتَها هو الاحتراز والتمييز المذكوران فلا يصحّ تفريعه بقوله «فعُلِم إلخ» على ما تقدّم لأنّ شرط صحّة التفريع أن يكون المتفرَّع عليه بحيث يعلم منه المتفرِّع.

على خلاف ما صرّح به وأريد بها بلاغة المتكلّم لأنّ غاية ما عُلِم ممّا تقدّم هو أنّ بلاغة المتكلّم تفيد هذين الأمرين[(١)] أو تتوقّف عليهما[(٢)] ولم يُعلَم أنهما غرضٌ منها وغايةٌ لها، فالرجوع إلى الحقّ خير[(٣)] فالحاصل أنّ البلاغةَ[(٤)] ترجع إلى هذين الأمرين والاقتدارَ عليها يتوقّف على الاتّصاف بهذين الوصفين وهو أمر يتحصّل ويكتسب من علوم متعدّدة بعد سلامة الحسّ فمرجع البلاغة إلى تلك العلوم جميعاً لا إلى مجرّد المعاني والبيان، وأمّا تحقيق قوله (والثاني) أي: تمييز الفصيح من غيره[(٥)] يعني معرفة أنّ هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو أنه مركّب[(٦)] أجزاؤه تمييزُ السالم من الغرابة عن غيره أي: معرفة

---

(١) قوله: [تفيد هذين الأمرين] وذلك لأنه يستفاد من تعريفِ بلاغة الكلام المتقدِّمِ أنّ بلاغة المتكلِّم مفيدة لتأليف الكلام البليغ وتأليف الكلام البليغ إنّما يحصل بالاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وبتمييز الكلام الفصيح من غيره فيعلم أنّ بلاغة المتكلِّم مفيدة لهذين الأمرين لا أنهما غرض منها.

(٢) قوله: [أو تتوقّف عليهما] وذلك لأنّ بلاغة المتكلِّم عبارة عن الملَكة ومعلوم أنّ ملَكة كلّ علم إنّما تحصل بممارَسته إذا لم تكن جبلّيّة، فملَكة الاقتدار على تأليف الكلام البليغ إنّما تحصل بتكرّر التأليف وهو موقوف على الاحتراز والتمييز فيعلم أنّ بلاغة المتكلِّم تتوقّف على هذين الأمرين لا أنهما غاية لها وغرض منها، وبالجملة لا يصحّ تفسير مرجع البلاغة هنا بالعلّةِ الغائيّة لها والغرضِ منها.

(٣) قوله: [فالرجوع إلى الحقّ خير] أي: إذا بطل تفسير مرجع البلاغة بالعلّةِ الغائيّة لها والغرضِ منها فالرجوع إلى الحقّ وهو تفسيره بالموقوف عليه لها كما ذكرنا خير.

(٤) قوله: [فالحاصل أنّ البلاغة إلخ] أي: فحاصل ما ذكره في التفريع أنّ بلاغة الكلام تتوقّف على هذين الأمرين من الاحتراز والتمييز وأنّ الاقتدار على بلاغة الكلام يتوقّف على الاتّصاف بهذين الوصفين فيكون مرجع بلاغة المتكلِّم أيضاً إلى هذين الأمرين بالواسطة. قوله «وهو» أي: والاتّصاف بهذين الوصفَين.

(٥) قوله: [أي: تمييز الفصيح من غيره] تعيين المراد بالثاني. قوله «يعني معرفة أنّ هذا الكلام إلخ» بيان للمراد بتمييز الفصيح من غيره أي: ليس المراد التمييز الفعليّ بين الفصيح وغيره بل المراد التمييز العلميّ بين الفصيح وغيره لأنّ بلاغة الكلام إنّما تتوقّف على هذا لا على ذاك.

(٦) قوله: [فهو أنه مركّب إلخ] جواب «أمّا»، وغرض هذا التحقيق دفع ما يرد على تقسيم تمييز الفصيح

أنّ هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة، وتمييزُ السالم من المخالَفة عن غيره، وهكذا جميع أسباب الإخلال بالفصاحة(١) ثُمّ تمييز السالم(٢) من الغرابة عن غيره يبيّن في علم متن اللغة إذ به يُعرف أنّ في «تَكَأْكَأْتُمْ» و«مُسَرَّجاً» غرابةً بخلاف «اجْتَمَعْتُم» و«كَالسِّرَاجِ» لأنّ مَن تتبّع(٣) الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المانوسة عَلِم أنّ ما عداها ممّا يفتقر(٤) إلى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة..

من غيره بقوله «منه ما يبيَّن في علم متن اللغة أو التصريف إلخ» من أنّ التمييز بسيط غير ذي أجزاء فلا يصحّ هذا التقسيم، وحاصل الدفع أنّ التمييز وإن كان بسيطاً لكنه لإضافته إلى الفصيح صار مركّباً من خمس تمييزات أو سبع تمييزات بعدد المُخِلاّت بالفصاحة. قوله «أجزاؤه تمييزُ السالم من الغرابة عن غيره» صفة لقوله «مركّب» وقوله «وتمييزُ السالم من المخالفة إلخ» عطف على تمييزُ إلخ.

(١) **قوله:** [**وهكذا جميع أسباب الإخلال بالفصاحة**] وهي تنافرُ الحروف وتنافرُ الكلمات والتعقيدُ اللفظيّ والتعقيدُ المعنويّ وضعفُ التأليف، فتمييزُ السالم من تنافر الحروف عن غيره وتمييزُ السالم من تنافر الكلمات عن غيره وتمييزُ السالم من التعقيد عن غيره وتمييزُ السالم من ضعف التأليف عن غيره أيضاً من أجزاء ذلك المركَّب الذي هو تمييز الفصيح من غيره.

(٢) **قوله:** [**ثمّ تمييز السالم إلخ**] شروع في توضيح كلام المصـ بعد الفراغ عن تحقيقه. قوله «إذ به يعرف إلخ» أي: فمعنى كون تمييز السالم من الغرابة من غيره مُبيَّناً في علم متن اللغة أنه يحصل هذا التمييز بسبب أمر مبيَّن في علم متن اللغة وهو المفردات المأنوسة الاستعمال السالمة من الغرابة. قوله «بخلاف اجْتَمَعْتُمْ» ناظر إلى قوله «تَكَأْكَأْتُمْ». قوله «وكَالسِّرَاجِ» أي: وبخلاف «كَالسِّراجِ»، وهذا ناظر إلى قوله «مُسَرَّجاً».

(٣) **قوله:** [**لأنّ من تتبّع إلخ**] تعليل للمعرفة بعلم متن اللغة أنّ مثل «اجتمعتم» و«كالسراج» سالم من الغرابة دون مثل «تكأكأتم» و«مسرَّجاً»، وفيه دفع لاعتراض العلاّمة الزوزنيّ على عبارة المتن من أنّ علم متن اللغة لا يبيَّن فيه أنّ مثل «اجتمعتم» سالم من الغرابة ومثل «تكأكأتم» غريب يحتاج في معرفة معناه إلى أنّ يبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة وأنّ مثل «كالسراج» سالم من الغرابة ومثل «مسرَّجاً» غريب يحتاج في معرفة معناه إلى أن يُخرَّج له وجه بعيد، وحاصل الدفع أنّ ذلك يبيَّن فيه بمعنى أنّ من تتبّع كتبَ اللغة المتداولة عَلِم أنّ ما فيها سالم من الغرابة وغيرها غير سالم منها.

(٤) **قوله:** [**ممّا يفتقر إلخ**] خبر «أنّ». قوله «إلى تنقير أو تخريج» فيه إشارة إلى قسمي الغريب.

إذ بضدّها تتبيّن الأشياء[١] وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبيّن في علم الصرف إذ به يُعرف أنّ «الأَجْلَل» مخالف للقياس دون «الأَجَلّ»، وقس على هذا البواقيَ[٢] فاتّضح أنّ تمييز الفصيح عن غيره (منه ما يبيّن) أي: يوضح (في علم متن اللغة) كالغرابة أعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره، وإنما قال «متن اللغة»[٣] يعني: معرفة أوضاع المفردات لأنّ اللغة قد تطلق على[٤] سائر أقسام العربيّة (أو) في علم (التصريف) كمخالَفة القياس (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظيّ[٥] (أو يُدرَك بالحِسّ) كالتنافر إذ به يُدرَك

---

(١) **قوله:** [إذ بضدّها تتبيّن الأشياء] لمّا كان في استلزام معرفة المفردات المأنوسة الاستعمال لمعرفة الغير المأنوسة نوع خَفاء أقام عليه الدليل بقوله «إذ بضدّها تتبيّن الأشياء»، ثمّ قوله «بضدّها» جارّ ومجرور وحقّه التأخير عن الفاعل وهو «الأشياء»، ففيه إضمار قبل ذكر المرجع لفظاً لا رتبة وهو جائز.

(٢) **قوله:** [وقس على هذا البواقيَ] أي: وتمييزُ السالمِ من ضعف التأليف عن غيره والسالمِ من التعقيد اللفظيّ عن غيره يبيَّن في علم النحو إذ به يعرف أنّ «نصر زيداً غلامُه» سالم من الضعف دون «نصر غلامُه زيداً»، وتمييزُ السالمِ من تنافر الحروف عن غيره والسالمِ من تنافر الكلمات عن غيره يُدرَك بالحسّ إذ به يعرف أنّ «مرتفعات» سالم من التنافر دون «مستشزرات». قوله «فاتّضح إلخ» تفريع على أنّ تمييز الفصيح من غيره مركَّب أجزاؤه تمييزات خمسة أو سبعة.

(٣) **قوله:** [وإنّما قال «متن اللغة» إلخ] بيان لفائدة العبارة جواباً لسؤال ظاهر وهو أنه لم يقل «علم اللغة» مكان قوله «علم متن اللغة» مع أنّ بناء المتون على الاختصار، وحاصل الدفع أنّ علم اللغة قد يطلق على سائر العلوم العربيّة من علم متنِ اللغة والنحوِ والصرفِ والمعاني والبيانِ والبديعِ، بخلاف علم متن اللغة فإنه خاصّ بعلم يعرف به أوضاع مفردات اللغة، فلو قال «علم اللغة» لتناول سائر أقسام العربيّة ولم يصحّ المقابلة بقوله «أو التصريف أو النحو»، ولم يصحّ قوله «وهو ما عدا التعقيد المعنوي».

(٤) **قوله:** [لأنّ اللغة قد تطلق على إلخ] اللغة في اللغة التلفّظ بما لا يعني يقال «لَغَا يَلْغُوْ لَغْواً ولُغَةً» إذا تكلّم بما لم يفد، وفي الحديث: ((من قال يوم الجمعة لصاحبه انصت فقد لغا)) وفي الاصطلاح لفظ موضوع لمعنى، وإنّما سمّي العلم بذلك علمَ متن اللغة لأنّ المتن ظهر الشيء وهذا العلم يتعلّق بذات اللفظ ومعناه.

(٥) **قوله:** [والتعقيد اللفظيّ] وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر مراده بسهولة لخلل في النظم، وهذا قد يحصل لأمور مخالفة للقوانين النحويّة وقد يحصل لأمور مجتمعة كلّ منها خلاف الأصل وإن كان

أنّ «مُسْتَشْزِراً» متنافر دون «مُرْتَفِع»، وكذا تنافر الكلمات (وهو) أي: ما يبيّن[١] في هذه العلوم أو يُدرَك بالحِسّ (ماعدا التعقيدَ المعنويَّ) إذ لا يُعرَف[٢] بتلك العلوم ولا بالحِسّ تمييز السالم من التعقيد المعنويّ عن غيره، والغرض من هذا الكلام[٣] تعيين ما يُبيَّن في العلوم المذكورة أو يُدرَك بالحِسّ ويُحترَز بها عمّا يجب أن يُحترَز عنه ليُعلَم أنه[٤] لم يبقَ لنا ممّا يرجِع إليه البلاغة إلاّ الاحترازَ عن الخطأ في التأدية[٥] وتمييزَ السالم من التعقيد عن غيره ليُحترَز عن التعقيد، فمسّت الحاجة[٦] إلى علمٍ به يحترز عن الخطأ وعلمٍ به يحترز

جائزاً وكلّ واحد منهما يعلم بعلم النحو. قوله «إذ به يُدرَك إلخ» فيه دلالة على أنّ معنى قوله «أو يُدرَك بالحسّ» أو تمييز يُدرَك متعلَّقه بالحسّ وهو التنافر وعدمه، فلا يرد أنّ التمييز عبارة عن المعرفة ولا يحصل بالحسّ العلم بالعلم، ثمّ المراد بالحسّ هنا الذوق الصحيح الذي هو كالحسّ في الإدراك».

(١) **قوله:** [أي: ما يُبيَّن في هذه العلوم إلخ] إشارة إلى أنّ الضمير إلى «ما» المفسَّرة بالتمييزات المذكورة لا إلى ما يُدرَك بالحسّ فقط كما زعم بعض الشارحين لفساد المعنى لأنه يصير المعنى حينئذ: أنّ ما يُدرَك بالحسّ هو ما سوى التعقيد المعنويّ، وليس كذلك لأنّ ما يُدرَك بالحسّ هو التنافر لا ما سواه.

(٢) **قوله:** [إذ لا يُعرَف إلخ] تعليل لاستثناء التعقيد المعنويّ ممّا يعلم بالعلوم المذكورة أو يُدرَك بالحسّ.

(٣) **قوله:** [والغرض من هذا الكلام] أي: من قولِه «والثاني منه ما يُبيَّن إلخ» أو قولِه «وهو ما عدا التعقيد المعنويّ». قوله «تعيين ما يُبيَّن إلخ» أي: تعيين التمييزات باعتبار أنها تبيَّن في العلوم المذكورة أو تُدرَك بالحِسّ وباعتبار أنها يُحترَز بها عمّا يجب الاحتراز عنها من أسباب الإخلال بالفصاحة، فقوله «يُحترَز» عطف على قوله «يُبيَّن» وضمير «بها» راجع إلى «ما» لكونها عبارة عن التمييزات، وأمّا تذكير ضمير «يُبيَّن» و«يُدرَك» فباعتبار لفظ الموصول، و«ما» في «عمّا» عبارة عن أسباب الإخلال بالفصاحة.

(٤) **قوله:** [ليُعلَم أنه إلخ] بيان الغرض لتعيين التمييزات المذكورة باعتبار بيانها في العلوم المذكورة وإدراكِها بالحسّ. قوله «ممّا يرجِع إليه البلاغة» وهو الاحترازُ عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وتمييزُ الفصيح عن غيره الذي هو مركّب أجزاؤه خمس تمييزات أو سبع.

(٥) **قوله:** [إلاّ الاحترازَ عن الخطأ في التأدية] أي: في تأدية المعنى المراد، وهذا هو المرجع الأوّل بتمامه. قوله «وتمييزَ السالم من التعقيد عن غيره» وهذا بعض المرجع الثاني. قوله «ليُحترَز عن التعقيد» تعليل لقوله «تمييزَ السالم من التعقيد عن غيره».

(٦) **قوله:** [فمسّت الحاجة إلخ] أي: إذا بقي ممّا يرجع إليه البلاغة الاحترازُ عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

عن التعقيد ليتمّ أمر البلاغة، فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسمَّوهما علمَ البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها[١] وإلى هذا أشار بقوله (وما يحترز به عن الأوّل) يعني الخطأ في التأدية[٢] (علم المعاني) فالمراد بالأوّل أوّل الأمرَين الباقيَيْن اللذَين احتِيج إلى الاحتراز عنهما، وأمّا الأوّل المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره[٣] فإنّما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ (وما يحترز به عن التعقيد المعنويّ علم البيان) فظهر أنّ علم البلاغة[٤] منحصر في علمي المعاني والبيان وإنْ كانت البلاغة ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضاً، وعليك بالتأمّل في هذا المقام فإنّه من مَزالّ الأقدام[٥] ثُمّ احتاجوا لمعرفة

والاحترازُ عن التعقيد المعنويّ فمسّت الحاجة لإتمام أمر البلاغة إلى علمٍ يفيد الأوّل وعلمٍ يفيد الثاني.

(١) **قوله:** [لمكان مزيد اختصاص لهما بها] المكان مصدر ميميّ بمعنى الكون والوجود، وكذا المزيد مصدر ميميّ بمعنى الزيادة أي: لوجود زيادة اختصاص لعلمي المعاني والبيان بالبلاغة؛ وذلك لأنّ وضعهما خاصّة لإتمام أمر البلاغة بخلاف غيرهما فسمّوهما علمَ البلاغة دون غيرهما، فهذا دفع لتوهّم أنه لا يتمّ أمر البلاغة إلاّ بعلم متن اللغة والتصريف والنحو والمعاني والبيان مع سلامة الذوق فلما خصّ علما المعاني والبيان بتسميتهما بعلم البلاغة، وقد عرفت حاصل الدفع.

(٢) **قوله:** [يعني الخطأ في التأدية] دفع لما يرد على عبارة المتن من أنّ الأوّل هو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فيصير معنى قوله «وما يحترز به عن الأوّل علم المعاني» أنّ ما يحترز به عن الاحتراز عن الخطأ في التأدية علم المعاني وهذا كما ترى! وحاصل الدفع أنّ المراد بالأوّل هنا أوّل الأمرين الباقيين احتيج إلى الاحتراز عنهما وهما الخطأُ في التأدية والتعقيدُ المعنويّ وأوّلهما هو الخطأ في التأدية. قوله «فالمراد بالأوّل إلخ» تفريع على التفسير المذكور.

(٣) **قوله:** [الذي هو تمييز الفصيح عن غيره] صفة للثاني. قوله «فإنّما هو الاحتراز عن الخطأ» جواب «أمّا» أي: فإنّما ذلك الأوّل هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ أي: فليس المراد هذا الأوّلَ.

(٤) **قوله:** [فظهر أنّ علم البلاغة إلخ] وذلك لأنّ المراد بعلم البلاغة علم له مزيد اختصاص بالبلاغة وظاهر أنه هو المعاني والبيان لأنّ وضعهما خاصّة لإتمام أمر البلاغة، ولأنّ بعد رعاية هذين الفنّين لا يبقى لحصول البلاغة حالة منتظرَة بل هي تتحقّق عندها بخلاف غيرهما ممّا ترجع إليه البلاغة.

(٥) **قوله:** [فإنه من مَزالّ الأقدام] تعليل للأمر بالتأمّل أي: لأنّ هذا المقام ممّا زلّت فيه أقدام الناظرين

توابع البلاغة إلى علم آخَر فوضعوا علم البديع وإليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولمّا كان هذا المختصر في علم البلاغةِ وتوابعِها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة (وكثير) من الناس (يُسمِّي الجميعَ علم البيان، وبعضُهم يُسمِّي الأوّلَ علم المعاني والأخيرَين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثةَ علم البديع[1]) ولا يخفى وجوه المناسَبة[2].

ووقع الغلط من وجوه أمّا أوّلاً فلأنه قد فُسِّر مرجع البلاغة بالعلّة الغائيّة للبلاغة وقد عرفتَ فسادَه، وأمّا ثانياً فلأنه لم يُعرَف معنى قوله «يُبيَّن في علم متن اللغة» واعترِض عليه ما اعتُرِض وقد عرفتَ معناه وكيفيّةَ دفع الاعتراض عنه، وأمّا ثالثاً فلأنه قد أرجعِ الضمير في قوله «وهو ما عدا التعقيد المعنويّ» إلى ما يدرَك بالحسّ وقد عرفتَ ما هو صحيح فيه، وأمّا رابعاً فلأنه حُمِل الأوّل في قوله «وما يحترز به عن الأوّل علم المعاني» على الأوّل المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره وقد عرفتَ حاله.

(١) **قال:** [والثلاثةَ علم البديع] تتمّةٌ للطريق الثالث في تسمية الفنون الثلاثة يعني أنّ الطريق الأوّل هو تسمية الفنّ الأوّل بعلم المعاني والثاني بعلم البيان والثالث بعلم البديع، والطريق الثاني تسمية الجميع بعلم البيان، والطريق الثالث تسمية الأوّلِ بعلم المعاني والأخيرَين بعلم البيان والثلاثةِ بعلم البديع، ويمكن أن يكون تقديره: «وبعضهم يسمِّي الثلاثةَ علم البديع» عطفاً على قوله «بعضهم يسمِّي الأوّل علم المعاني والأخيرَين علم البيان» من عطف الجملة على الجملة، وعلى هذا يكون بياناً للطريق الرابع.

(٢) **قوله:** [ولا يخفى وجوه المناسَبة] أمّا وجه تسمية الفنّ الأوّل بالمعاني فلأنه باحث عن إفادة التراكيب خواصّها التي هي معان مخصوصة ففي تسميته بالمعاني إشعار بتعلّقه بالمعاني، وأمّا وجه تسمية الفنّ الثاني بالبيان فلأنه يتعلّق ببيان المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح، وأمّا تسمية الفنّ الثالث بالبديع فلأنه متعلِّق بأمور بديعة وأشياء غريبة وهي المحسِّنات اللفظيّة والمعنويّة كالطباق والترصيع والتجنيس ونحوها، وأمّا وجه تسمية الفنون الثلاثة بعلم البيان فلتعلّق جميعها بالبيان أعني المنطق الفصيح المُعرِب عمّا في الضمير، وبه يتبيّن وجه تسمية الفنّين الأخيرَين بعلم البيان لأنه إذا ناسب الكلّ ناسب البعض بالضرورة، وأمّا وجه تسمية الجميع بعلم البديع فلبداعة مباحثها أي: حسنها.

الفنّ الأول علم المعاني

قدّمه على البيان[1] لكونه منه بمنزلة المفرد من المركّب[2] لأنّ البيان[3] علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة[4] لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني، والمفرد مقدّم على المركب طبعاً[5] ....

---

(١) **قوله:** [قدّمه على البيان إلخ] جواب سؤال مقدَّر وهو أنّ علم البلاغة عبارة عن المعاني والبيان كليهما فما وجه تقديم المعاني على البيان، وحاصل الجواب أنّ المعاني بمنزلة المفرد والبيان بمنزلة المركَّب فهو مقدَّم عليه طبعاً كما أنّ المفرد مقدَّم على المركَّب طبعاً فقدّمه عليه وضعاً ليوافق الوضع الطبع في الترتيب.

(٢) **قوله:** [لكونه منه بمنزلة المفرد من المركَّب] «من» هذه تسمّى اتّصاليّة لأنه يفهم منها اتّصال شيء بمجرورها وهي ابتدائيّة إلاّ أنّ الابتداء ههنا باعتبار الاتّصال يعني مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل لاتّصاله بشيء فإمّا أن يقدَّر متعلَّقها فعلاً خاصًّا كما قال العلاّمة الطيبي في شرح "المشكوة" في بيان قوله عليه الصلاة والسلام: ((أنت منّي بمنزلة هارون من موسى)) أو فعلاً عامًّا كما ذهب إليه السيِّد الشريف في حواشي شرح "المفتاح"، فالتقدير ههنا: لكون المعاني متّصلاً بالبيان ونازلاً منه منزلة المفرد متّصلاً بالمركَّب ونازلاً منه، أو لكون منزلة المعاني كائنة من البيان كمنزلة المفرد كائنة من المركَّب.

(٣) **قوله:** [لأنّ البيان إلخ] لمّا كان جَعْل المعاني من البيان بمنزلة المفرد من المركَّب متضمِّناً لادّعاء أنه ليس المعاني مفرداً والبيان مركّباً وأنّ المعاني بمنزلة المفرد والبيان بمنزلة المركَّب أقام الدليل على الأوّل بقوله «لأنّ البيان علم إلخ» وعلى الثاني بقوله «ففيه زيادة اعتبار إلخ» وحاصله أنّ المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ التي يطابق بها لمقتضى الحال والبيان علم يعرف إلخ فليس مفهوم المعاني جزءً لمفهوم البيان لكن في مفهوم البيان اعتبر قيد زائد على ما اعتبر في علم المعاني وهو إيراد المعنى الواحد إلخ فبهذا الاعتبار صار مفهوم علم المعاني بالنسبة إلى مفهوم علم البيان بمنزلة المفرد من المركَّب.

(٤) **قوله:** [بعد رعاية المطابقة إلخ] متعلّق بقوله «إيراد»، وليس المراد أنه يعرف به الإيراد المقيَّد بهذا الظرف فإنّه خلاف الواقع لأنّ علم البيان غير متوقّف على علم المعاني فإنّ من له ملَكة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح يكون عالماً بالبيان وإن لم يكن المؤدَّى مطابقاً لمقتضى الحال وغايته أنه لا يكون بليغاً بل المراد أنّ ذلك الإيراد إنّما يعتبر ويعتدّ به بعد رعاية المطابقة.

(٥) **قوله:** [والمفرد مقدَّم على المركَّب طبعاً] أي: تقدّماً طبعيًّا، والتقدّم الطبعيّ هو تقدّم المحتاج إليه

وقبل الشروع في مقاصد العلم[١] أشار إلى تعريفه وضبط أبوابه إجمالاً ليكون للطالب زيادة بصيرة[٢] ولأنّ كلّ علم[٣] فهي مسائل[٤] كثيرة تضبطها جهةُ وحدةٍ باعتبارها تُعَدّ علماً واحداً تُفرَد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه أن يعرفها بتلك الجهة لئلاّ يفوته ما يعنيه[٥] ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال (وهو علم) أي:

على المحتاج بحيث لا يكون المتقدِّم علّة تامّة للمتأخِّر كتقدّم الواحد على الإثنين.

(١) **قوله:** [وقبل الشروع في مقاصد العلم] الظرف متعلِّق بقوله الآتي: «أشار إلى تعريفه»، إن قيل الإشارة عبارة عن البيان التبعيّ والتعريفُ وضبطُ الأبواب مبيَّن بالبيان القصديّ فينبغي أن يقول «صرّح بتعريفه»، قيل في لفظ الإشارة إشارة إلى أنّ الإشارة لا تختصّ بالبيان التبعيّ بل تعمّ البيان القصديّ والتبعيّ، ثمّ غرض الشارح من هذا الكلام دفع ما يرد على الماتن من أنّ المقصود مسائل الفنّ فالاشتغال بتعريفه وضبط أبوابه اشتغال بما لا يعني، فدفعه بوجهين الأوّل بالنظر إلى نفس الشروع والثاني بالنظر إلى غايته.

(٢) **قوله:** [ليكون للطالب زيادة بصيرة] تعليل للإشارة إلى تعريف العلم قبل الشروع في المقاصد دفعاً للإيراد المذكور، وإنّما قال «زيادة بصيرة» لأنّ أصل البصيرة حاصل له بالتصوّر بوجه مّا قبل التعريف، أو المراد أنه يحصل له أصل البصيرة بالتعريف وزيادتها بضبط الأبواب.

(٣) **قوله:** [ولأنّ كلّ علم إلخ] تعليل ثان للإشارة المذكورة دفعاً للإيراد المذكور، وهذا بطريق القياس الاقترانيّ، فقوله «لأنّ كلّ علم إلخ» إشارة إلى الصغرى، وقوله «ومن حاول إلخ» إشارة إلى الكبرى، وحاصله أنّ مُحاوِل علم المعاني مُحاوِل مسائل كثيرة تضبطها جهةُ وحدةٍ وكلّ مُحاوِل مسائل كثيرة تضبطها جهةُ وحدةٍ فعليه أن يعرفها بتلك الجهة فمُحاوِل علم المعاني عليه أن يعرفه بتلك الجهة، دليل الصغرى ظاهر لأنّ علم المعاني عبارة عن المسائل الكثيرة، وبيّن دليل الكبرى بقوله «لئلاّ يفوته إلخ».

(٤) **قوله:** [فهي مسائل] قد يدخل الفاء على خبر «كلّ» وإن كان مضافاً إلى غير موصوف نحو «كلّ رجل فله درهم». قوله «جهةُ وحدة» أي: جهة هي سبب وحدة العلم وهي الجهة المساوية للمسائل التي تبيَّن في تعريف العلم ككون المسائل متعلِّقة بأحوال اللفظ التي يطابق بها مقتضى الحال في مسائل علم المعاني. قوله «باعتبارها إلخ» أي: باعتبار تلك الجهة يصحّ عدُّ المسائل علماً واحداً وإفرادُها بالتدوين.

(٥) **قوله:** [لئلاّ يفوته ما يعنيه إلخ] هذا دليل الكبرى، وبيانه أنّ مُحاوِل تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة لو لم يعرف الكثرة بتلك الجهة فإمّا أن لا يعرفها أصلاً فلا يمكن طلبها والكلام فيمن حاول تحصيلها،

ملَكة يقتدر بها[1] على إدراكاتٍ جزئيّةٍ ويقال لها الصِناعة أيضاً، بيان ذلك[2] أنّ واضع هذا الفنّ مثلاً وضع عدّة أصول مستنبَطة من تراكيب البلغاء تحصل من إدراكها ومُمارَستها قوّة بها يتمكّن[3] من استحضارِها والالتفاتِ إليها وتفصيلِها متى أريد وهي العلم، ولذا

أو يعرفها لا بجهة الوحدة بل بجهة الكثرة فلا بدّ من معرفة كلّ واحد من تلك الكثرة بوجه مّا قبل الشروع في تحصيله فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تحصيل تلك الكثرة، أو يعرفها لا بجهة مساوية بل بجهة أعمّ فيجوز أن يقع بها الاندفاع إلى فرد آخر من ذلك الأعمّ فحينئذ يضيع وقته فيما لا يعنيه وهو الفرد الآخر ويفوت عنه ما يعنيه وهو الأخصّ، أو يعرفها بجهة أخصّ فيفوت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الآخر من الأعمّ الذي لا توجد فيه جهة الأخص.

(١) **قوله:** [أي: ملَكة يقتدر بها إلخ] اعلم أنّ العلم يطلق على ثلاثة معان: الأوّل الملَكة أي: الكيفيّة الراسخة في النفس، والثاني المسائل، والثالث التصديق بالمسائل، والشارح يشير إلى أنّ المراد بالعلم هنا إمّا الملَكة أو المسائل لا التصديق بالمسائل، وإنّما قدّم الاحتمال الأوّل لأنه المتبادر في العرف من إطلاق العلم، ثمّ على تقدير تفسير العلم بالملَكة لا بدّ من ارتكاب الاستخدام في قوله «وينحصر في ثمانية أبواب» أي: يرجع الضمير إلى العلم بمعنى المسائل ضرورة أنه لا معنى لحصر العلم بمعنى الملَكة في الأبواب بل المحصور فيها هو المسائل، والمراد بالإدراكات الجزئيّة الإدراكات المتعلّقة بالفروع المستخرَجة عن المسائل بتلك الملَكة. قوله «ويقال لها الصناعة أيضاً» أي: فالملَكة والصناعة بمعنى واحد.

(٢) **قوله:** [بيان ذلك إلخ] أي: بيان إطلاق العلم على الملَكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئيّة إلخ. قوله «مستنبَطة إلخ» اعلم أنّ مراتب النفس في حصول المطالب أربع: الأولى العقل الهيّولانيّ وهو الاستعداد المحض لإدراك المعقولات كما للأطفال، والثانية العقل بالملَكة وهو العلمُ بالضروريّات واستعدادُ النفس بذلك لاكتساب النظريّات منها، والثالثة العقل بالفعل وهو ملَكة استنباط النظريّات من الضروريّات، والرابعة العقل المستفاد وهو أن تحضر عنده النظريّات التي أدركها بحيث لا تغيب عنه، ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملَكة وله التمكّن على الاستحصال فإذا مارس المسائل المستنبَطة والتفت إليها مرّة بعد أخرى تمكّن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل ويصير عالماً بعلم المعاني.

(٣) **قوله:** [بها يتمكّن إلخ] إشارة إلى أنّ المعتبر في العلم بمعنى الملَكة هو ملَكةُ الاستحضار الحاصلةُ بعد تكرّر المشاهدة. قوله «وتفصيلِها» أي: والعلمِ بها مفصَّلة، كما يدلّ عليه قوله «فهي مبدأ لتفاصيل مسائله». قوله «وهي العلم» أي: وتلك القوّة المعبَّر عنها بالملَكة هي العلم.

قالوا[١] وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي إدراك، ألا ترى[٢] أنك إذا قلتَ: «فُلان يعلم النحو» لا تريد أنّ جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد أنّ له حالةً بسيطة إجماليّة هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكّن من استحضارها، ويجوز[٣] أنْ تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد لأنه كثيراً ما يطلق عليها، ثُمّ المعرفة[٤] يقال لإدراك الجزئيِّ أو البسيطِ والعلم للكليِّ أو المركّبِ، ولذا[٥] يقال: «عرفت الله» دون «علمته»، وأيضاً المعرفة

---

(١) **قوله:** [ولذا قالوا إلخ] إثباتٌ لإطلاق العلم على الملَكة أي: ولأجل أنّ العلم يطلق على الملَكة صحّ ما قالوا من أنّ وجه الشبه بين العلم والحيوة كون كلّ منهما جهة للإدراك أي: سبباً له وظاهر أنّ سبب الإدراك الملَكة لا الإدراك إذ الشيء لا يكون سبباً لنفسه ولا المسائل إذ هي متعلّقات الإدراك لا سببه.

(٢) **قوله:** [ألا ترى إلخ] تنوير لإطلاق العلم على الملَكة بوقوعه في الكلام بأنك تقول: «فلان يعلم النحو» ولا تريد بالعلم إدراكَ جميع المسائل لأنه متعذِّر لعدم الانحصار ولا جميعَ المسائل وهو ظاهر بل تريد به ملَكة الاستحضار. قوله «أنّ له حالةً بسيطة إجماليّة» الظاهر أنّ المراد بهذه الحالة ملَكة الاستحضار. قوله «هي مبدأ إلخ» أي: هي سبب لتفاصيل مسائل النحو وبتلك الحالة يتمكّن من استحضارها.

(٣) **قوله:** [ويجوز إلخ] عطف على المحذوف أي: المراد بالعلم الملَكة ويجوز إلخ، فهذا بيان للاحتمال الثاني في المراد بالعلم. قوله «لأنه كثيراً مّا إلخ» تعليل لجواز الإرادة المذكورة، وتفصيل المقام أنّ المعنى الحقيقيّ للعلم الإدراك، وللإدراك متعلَّقٌ هو المعلوم وله تابعٌ في الحصول هو الملَكة، وقد أطلق العلم على كلٍّ منهما إمّا حقيقة عرفيّة أو مجازاً مشهوراً، واختار الشارح حمله على الملَكة لأنّ إطلاقه عليها أكثر في العرف من إطلاقه على المعلوم أعني الأصول والقواعد والمسائل، ولأنّ العلم بمعنى الملَكة سبب قريب لمعرفة الأحوال بخلاف العلم بمعنى المسائل فإنه سبب لها بواسطة الملَكة فهو سبب بعيد.

(٤) **قوله:** [ثمّ المعرفة إلخ] تمهيدٌ لبيان وجه اختيار لفظ المعرفة دون العلم في قوله «يعرف به إلخ»، وحاصل ما ذكره الشارح هو الفرق بين المعرفة والعلم من ثلاثة وجوه: الأوّل أنّ المعرفة تقال لإدراك الجزئيّ والعلم يقال لإدراك الكليّ، والثاني أنّ المعرفة تقال لإدراك البسيط والعلم يقال لإدراك المركَّب، والثالث أنّ المعرفة تقال للإدراك المسبوق بالعدَم أو للإدراك الأخير من الإدراكين لشيء واحد إذا تخلّل بينهما عدَم والعلم يقال للإدراك المجرَّد عن هذين القيدين بمعنى أنه لم يعتبر فيه شيء منهما.

(٥) **قوله:** [ولذا إلخ] أي: ولأجل الفرق الأوّل والثاني بين المعرفة والعلم يقال «عرفت الله» لأنه جزئيّ

للإدراك المسبوق بالعدَم أو للأخير من الإدراكين لشيء واحدٍ إذا تخلّل بينهما عدَم بأن أدرك أوّلاً[١] ثُمّ ذهل عنه ثُمّ أدرك ثانياً، والعلم للإدراك المجرّد من هذين الاعتبارين، ولذا[٢] يقال: «الله تعالى عالم» ولا يقال: «عارف»، والمُصنِّف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال[٣] (يُعرَف به أحوال اللفظ العرَبيّ) دون «يُعلَم»، فكأنه قال هو علم يُستنبَط منه[٤] إدراكاتٌ جزئيّةٌ هي معرفة كلّ فرد فرد[٥] من جزئيّات الأحوال المذكورة بمعنى أنّ أيَّ فرد يوجد منها[٦] أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل

حقيقيّ بسيط ولا يقال «علمت الله» لأنه ليس بكليّ ولا مركّب.

(١) **قوله:** [بأن أدرك أوّلاً إلخ] تصوير لتخلّل العدم بين الإدراكين لشيء واحد. قوله «ثمّ أدرك ثانياً» يرد عليه أنّ الحاصل بعد الذهول ليس بإدراك بل هو التفات فلا يصحّ إطلاق الإدراك عليه، والجواب أنّ المراد بالذهول ذهول يُفضِي إلى نسيان مُحوِّج إلى كسب جديد فيكون إدراكاً، والحقّ أنّ الذهول زوال الصورة عن المُدرِكة فيكون الموجود بعده إدراكاً وإن كان بلا كسب جديد.

(٢) **قوله:** [ولذا إلخ] أي: ولأجل الفرق الثالث بين المعرفة والعلم يقال «الله تعالى عالم» ولا يقال «الله عارف» لأنه تعالى منزّه عن الذهول وعن كون إدراكه مسبوقاً بالعدَم وعن كلّ ما لا يليق بشأنه تعالى.

(٣) **قوله:** [فقال] الفاء لتفصيل الجري على استعمال المعرفة في الجزئيّات لا للتفريع، والدليل على أنّ إيراد المعرفة ههنا للجري المذكور أنّ المصـ قال في "الإيضاح" الذي كالشرح لهذا الكتاب: قيل «يُعرَف» دون «يُعلَم» رعايةً لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص استعمال العلمِ في الكليّات والمعرفةِ في الجزئيّات.

(٤) **قوله:** [هو علم يُستنبَط منه إلخ] أي: يُستخرَج منه مسائل، ثمّ العلم إن كان عبارة عن الملَكة فـ«مِنْ» للسببيّة، وإن جُعِل عبارة عن الأصول والقواعد فهي للتعدية. قوله «إدراكاتٌ جزئيّةٌ» يرد عليه أنّ الجزئيّة والكليّة من صفات المُدرَكات فلا يصحّ توصيف الإدراكات بالجزئيّة، وجوابه أنّ المراد إدراكاتُ مُدرَكاتٍ جزئيّةٍ فالجزئيّة صفة المُدرَكات لكنّ جزئيّة المُدرَك مستلزمة لجزئيّة الإدراك فأقامها مقامها.

(٥) **قوله:** [كلّ فردٍ فردٍ] اعلم العرب تكرِّر الشيء مرّتين فيستوعب جميع جنسه نحو «قرأت القرآن سورةً سورةً»، ثمّ قيل الثاني من المكرَّرين صفة للأوّل، وقيل تأكيد له، والمختار أنّ مجموعهما في حكم واحد ونظيره في الخبر «هذا حلو حامض»، ولو جعل الثاني معطوفاً على الأوّل بتقدير العاطف لم يمتنع.

(٦) **قوله:** [بمعنى أنّ أيَّ فرد يوجد منها إلخ] دفعٌ للقِيلَين الآتيين في الشرح والفرق بينهما عُنوانيّ، وحاصل

جملة بالفعل لأنّ وجود ما لا نهاية له[(١)] محال، وعلى هذا يندفع ما قيل إن أريد معرفة الجميع[(٢)] فهو محال لأنها غير متناهية أو البعض الغير المعيَّن فهو تعريف بمجهول أو المعيَّن فلا دلالة عليه، وكذا ما قيل[(٣)] إن أريد الكلّ فلا يكون هذا العلم حاصلاً لأحدٍ أو البعض فيكون حاصلاً لكلّ من عرف مسئلة منه، والمراد بأحوال اللفظ[(٤)] الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك، ووصفُ الأحوال بقوله (التي بها

الدفع أنا نختار الشقّ الأوّل ونريد بمعرفة جميع الأحوال معرفتها بالقوّة القريبة من الفعل لا معرفتها بالفعل فلا يلزم المحالُ ولا عدمُ حصول هذا العلم لأحد، وحاصل التعريف أنّ علم المعاني علم يمكن أن يعرف به كلّ فرد وجد ودخل تحت الإرادة من تلك الأحوال.

(١) **قوله:** [**لأنّ وجود ما لا نهاية له إلخ**] أي: وجود ما لا ينقطع وهو أحوال اللفظ العربيّ لأنّ اللفظ العربيّ لا انقطاع له لتحقّقه في الدار الآخرة أيضاً فلا انقطاع لأحواله أيضاً. قوله «وعلى هذا» أي: وعلى ما ذكرنا من معنى معرفة جميع الأحوال يندفع ما قيل إلخ.

(٢) **قوله:** [**إن أريد معرفة الجميع إلخ**] حاصل هذا القيل أنّ الأحوال جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعرَّف في الاحتمالات الأربعة فإمّا أن يرادَ به الجنس فيلزم أن يكون من له ملَكة يعرف بها حالاً واحداً عالماً بالمعاني، أو يرادَ الاستغراق فيلزم أن لا يكون أحد عالماً بالمعاني، أو يرادَ البعض المطلق فيلزم ما لزم على الأوّل، أو يرادَ البعض المبهم أي: البعض المعيَّن في نفسه الغير المعيَّن في الذكر فيلزم التعريف بالمجهول، أو يرادَ البعض المعيَّن في الذكر فلا دلالة للفظ عليه.

(٣) **قوله:** [**وكذا ما قيل إلخ**] أي: وكذا يندفع ما قيل إلخ، وحاصل هذا القيل ظاهر والفرق بين القيلَين عنوانيّ. قوله «فلا يكون هذا العلم حاصلاً لأحد» لامتناع حصول ثمرته وهي معرفة جميع الأحوال. قوله «فيكون حاصلاً لكلّ من عرف مسئلة منه» أي: لحصول ثمرته وهي معرفة بعض الأحوال لا لصدق التعريف على علمه لأنه بمجرّد معرفة مسئلة منه لا يحصل الملَكة حتّى يصدق التعريف.

(٤) **قوله:** [**والمراد بأحوال اللفظ إلخ**] تعيينٌ للمراد بأحوال اللفظ وبيانٌ لمصداقها بأنها الأمور العارضة للفظ. قوله «من التقديم إلخ» بيانٌ للأمور العارضة للفظ. قوله «وغير ذلك» من الذكر والحذف والإطلاق والتقييد وغير ذلك ممّا يطابق به اللفظ لمقتضى الحال.

يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احترازٌ[١] عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك ممّا لا بدّ منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسّنات البديعيّة[٢] من التجنيس والترصيع ونحوهما ممّا يكون بعد رعاية المطابَقة، وهو قرينة[٣] خفيّة على أنّ المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، إذ لولا اعتبار هذه الحيثيّة[٤] للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بأن يتصوّر معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلاً وهذا واضح لُزُوماً وفَساداً[٥]

---

(١) **قوله:** [احترازٌ إلخ] خبر لقوله «ووصفُ الأحوال» أي: توصيف الأحوال بقوله «التي يطابق إلخ» قيد احترازيّ. قوله «ليست بهذه الصفة» أي: ليست ممّا يطابق به اللفظ لمقتضى الحال.

(٢) **قوله:** [وكذا المُحسِّنات البديعيّة] أي: وكذا التوصيف المذكور احترازٌ عن المُحسِّنات البديعيّة. قوله «التجنيس» وهو تشابه اللفظين في التلفّظ كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُوْمُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُوْنَ مَا لَبِثُوْا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم:٥٥] قوله «الترصيع» وهو كون ما في إحدى الفقرتين أو أكثره مماثلاً لما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية نحو «فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه».

(٣) **قوله:** [وهو قرينة إلخ] أي: ووصف الأحوال بالموصول قرينة إلخ أي: مُشعِر بقيد الحيثيّة، ووجه إشعاره به أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرَّد إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه إلاّ وهو الغرض الخاصّ المقصود من الكلام، فيكون المقصود بقوله «يعرف به أحوال اللفظ العربيّ التي يطابق بها مقتضى الحال» هو معرفة الأحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وهذا معنى اعتبار الحيثيّة، أمّا كون هذه القرينة خفيّة فلأنه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييدٌ مجرَّدُ إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه ويكون التقييد للتوضيح فقط.

(٤) **قوله:** [إذ لولا اعتبار الحيثيّة إلخ] تعليل لاعتبار الحيثيّة المذكورة، واعلم أنّ الحيثيّة ثلاثة أقسام لأنّ الحيثيّة إمّا أن تكون عين المُحيَّث أو لا، الأولى إطلاقيّة مثل «الإنسان من حيث هو إنسان ماش على قدميه»، والثانية إمّا أن تصلح للعلّيّة للمُحيَّث أو لا، الأولى تعليليّة مثل «الإنسان من حيث هو كاتب متحرِّك الأصابع» والثانية تقييديّة نحو «الإنسان من حيث هو ضاحك متعجِّب»، والحيثيّة هنا تقييديّة.

(٥) **قوله:** [وهذا واضح لُزُوماً وفَساداً] أي: وكون علم المعاني عبارة عن تصوّر معنى التعريف والتنكير ونحوهما على تقدير عدم اعتبار الحيثيّة المذكورة واضحٌ لزومه وفساده أمّا لزومه فلأنه لا يفهم من

وبهذا[1] يخرج علم البيان من هذا التعريف لأنّ كون اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية مثلاً وإن كانت أحوالاً للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنّها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال[2] إذ ليس فيه أنّ الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك، فإن قلت إذا كان[3] أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يُفصِح عنه[4] لفظ "المفتاح" حيث يقول: الحالة المُقتضِية للتأكيد أو الذكر أو الحذف إلى غير ذلك،

معرفة الشيء إلاّ إدراكه التصوّريّ بأنه ما هو أو التصديقيّ بأنه هل هو، وأمّا فساده فغنيّ عن البيان.

(١) **قوله:** [**وبهذا إلخ**] أي: وباعتبار قيد الحيثيّة إلخ، هذا بيان لفائدة ثانية لاعتبار قيد الحيثيّة، وحاصلها أنه لا يرد الاعتراض بأنّ الأحوال المُبيَّنة في علم البيان ككون اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية ممّا قد يقتضيها الحال فيصدق عليه أنه علم يعرف به أحوال اللفظ العربيّ إلخ، ووجه عدم الورود أنّ علم البيان لا تعرف به هذه الأحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال فلا يصدق عليه تعريف علم المعاني.

(٢) **قوله:** [**من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال**] أي: فيخرج علم البيان عن تعريف علم المعاني بقيد هذه الحيثيّة، فإن قيل يصدق التعريف على ملَكة العلوم الثلاثة، قيل إنّ تلك الملَكة إن كانت حالة بسيطة مبدأً لتفاصيل مسائل العلوم الثلاثة فهي علوم ثلاثة والفرق بالحيثيّات فمن حيث إنها ملَكة يعرف بها الأحوال علم المعاني ومن حيث إنها ملَكة يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة علم البيان ومن حيث إنها ملَكة يعرف بها وجوه التحسين علم البديع، وإن كانت ملَكات متعدِّدة فالمجموع أمر اعتباريّ ليس بموجود في نفسه فضلاً عن أن يكون سبباً للمعرفة.

(٣) **قوله:** [**فإن قلت إذا كان إلخ**] إمّا استدلالٌ على فساد تعريف علم المعاني فمعنى قوله «فكيف يصحّ»: «لا يصحّ»، أو منعٌ لصحته، أو استفسارٌ محضٌ. قوله «وهي بعينها إلخ» أي: وهذه الأحوال بعينها الاعتبار المناسب وهو متّحد بمقتضى الحال فتكون هذه الأحوال بعينها مقتضى الحال، فهذا استدلال على عينيّة هذه الأحوال لمقتضى الحال بعينيّتها للاعتبار المناسب المتّحد بمقتضى الحال.

(٤) **قوله:** [**كما يُفصِح عنه إلخ**] أي: كما يُظهِر كونَ هذه الأحوال مقتضى الحال لفظُ "المفتاح" إلخ، ووجه إفصاحه عنه أنه قال «الحالة المُقتضِية للتأكيد إلخ» وما مقتضى الحال إلاّ ما يقتضيه الحال.

فكيف يصحّ[1] قوله «الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال» وليس مقتضى الحال إلاّ تلك الأحوال بعينها، قلت قد تسامحوا[2] في القول بأنّ مقتضى الحال هو التأكيد أو الذكر أو الحذف ونحو ذلك بناءً على أنها[3] هي التي بها يتحقّق مقتضى الحال وإلاّ[4] فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكَّد وكلام يُذكَر فيه المسند إليه أو يُحذَف وعلى هذا القِياس، ومعنى مطابَقة الكلام[5] لمقتضى الحال أنّ الكلام الذي يُورِده المتكلّم يكون

---

(١) **قوله:** [**فكيف يصحّ إلخ**] أي: فكيف يصحّ جعل هذه الأحوال ما يطابق بها اللفظ مقتضى الحال مع أنّ هذه الأحوال بعينها مقتضى الحال فإنّ الشيء لا تتصوّر مطابقته شيئاً بسبب ذلك الشيء بل لا بدّ من أن يكون سبب المطابقة مغائراً للمُطابِق والمُطابَق، والحاصل أنّ قوله «الأحوال التي يطابق بها مقتضى الحال» يستلزم اتّحاد سبب المطابقة مع المُطابَق، وهو كما ترى.

(٢) **قوله:** [**قلت قد تسامحوا إلخ**] حاصل الجواب أنّ القول بأنّ الأحوال المذكورة مقتضى الحال مبنيّ على التسامح إذ مقتضى الحال في الحقيقة إنّما هو الكلام الكليّ المتكيِّف بكيفيّة مخصوصة لا الأحوال المذكورة من التعريف والتنكير والذكر والحذف إلى غير ذلك فلا إيراد على عبارة المصـ.

(٣) **قوله:** [**بناءً على أنها إلخ**] إشارة إلى وجه التسامح، وحاصله أنّ مقتضى الحال عند التحقيق وإن كان هو الكلام الكليّ المتكيِّف بكيفيّة مخصوصة ككلامٍ مؤكَّد وكلامٍ يذكر فيه المسند إليه وكلامٍ يحذف فيه المسند إلى غير ذلك لكنّ مقتضَى الحال هذا إنّما يتحقّق ويتحصّل حقيقته بهذه الأحوال فإنّ الكلام المؤكَّد مثلاً لا يتحقّق إلاّ بالتأكيد وهكذا فجعلوا نفس الأحوال مقتضى الحال تسامحاً.

(٤) **قوله:** [**وإلاّ إلخ**] أي: وإن لم نَقُل بالتسامح فهو فاسد حقيقة إذ مقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكَّد إلخ أي: لا الأحوال المذكورة، وذلك لأنّ موضوع علم المعاني اللفظ العربيّ من حيث إفادته المعاني الثواني فلا بدّ أن تكون موضوعات مسائله راجعة إليه والأحوال وحدها ليست بألفاظ مفيدة لذلك. قوله «وعلى هذا القِياس» أي: وكلام مقيّد، وكلام مطلق، وكلام قُدِّم فيه المسند إلى غير ذلك.

(٥) **قوله:** [**ومعنى مطابَقة الكلام إلخ**] جواب سؤال مقدَّر وهو أنه إن كان مقتضى الحال كلاماً مؤكَّداً وكلاماً يُذكر فيه المسند إليه أو يُحذَف إلى غير ذلك فما معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال! وحاصل الجواب أنّ معنى مطابَقة الكلام لمقتضى الحال في التحقيق أن يكون الكلام الجزئيّ الذي أورده

جزئيًّا من جزئيّات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدقَ الكليّ على الجزئيّ مثلاً يصدق على «إنّ زيداً قائم» أنه كلام مؤكَّد، وعلى «زيد قائم» أنه كلام ذُكِر فيه المسند إليه، وعلى قولنا «الهلال والله» أنه كلام حذف فيه المسند إليه، فظاهر(١) أنّ تلك الأحوال هي التي بها يتحقّق مطابَقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم(٢) وأحوال الإسناد أيضاً(٣) من أحوال اللفظ العربيّ باعتبار أنّ كون الجملة مؤكَّدةً أو غيرَ مؤكَّدة

المتكلِّم من أفراد الكلام الكليّ الذي هو مقتضى الحال ويصدق ذلك الكلام الكليّ على ذلك الكلام الجزئيّ مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي كلاماً مؤكَّداً فقولك «إنّ زيداً عالم» مثلاً يكون مطابقاً لمقتضى الحال لأنه من أفراد ذلك الكلام الكليّ ويصدق عليه أنه كلام مؤكَّد.

(١) **قوله:** [فظاهر إلخ] أي: إذا عرفت مقتضى الحال عند التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ظهر لك أنّ الأحوال المذكورة من التأكيد والذكر والحذف إلى غير ذلك هي التي يتحقّق بها مطابقة الكلام لمقتضى الحال إذ لو لم يشتمل قولك «إنّ زيداً عالم» على التأكيد لما كان من أفراد الكلام المؤكَّد ولم يصدق عليه أنه كلام مؤكَّد، فلأجل هذا جعلوا الأحوال المذكورة مقتضى الحال تسامحاً.

(٢) **قوله:** [فافهم] إشارة إلى سؤال وجواب، حاصل السؤال أنّ المطابَقة بمعنى الصدق تُنسَب إلى الكليّ لا إلى الجزئيّ فيجب أن تقولوا إنّ مقتضى الحال مطابق للكلام لا إنّ الكلام مطابِق لمقتضى الحال، وحاصل الجواب أنّ هذا اصطلاح أهل المعقول، وأمّا أهل المعاني فالمطابقة عندهم هي موافقة الجزئيّ للكليّ في الاشتمال على الخصوصيّة، فنسبة المطابقة إلى الكلام الجزئيّ على اصطلاح علماء المعاني.

(٣) **قوله:** [وأحوال الإسناد أيضاً إلخ] دفع لما يتوهّم من قوله «أحوال اللفظ العربيّ» من أنه لا يشمل أحوال الإسناد من التأكيد وعدَمه والمجاز العقليّ والحقيقة العقليّة والقصر إذ ليس الإسناد بلفظ مع أنه يبحث عنها في هذا العلم، فإمّا أن يكون تعريف علم المعاني مختلاً وإمّا أن يكون البحث عنها في هذا العلم اشتغالاً بما لا يعني، وحاصل الدفع أنّ التأكيد أو عدَمه أي: كون الجملة مؤكَّدةً أو غيرَ مؤكَّدةٍ راجع إلى الجملة والجملة من قبيل اللفظ فهو راجع إلى اللفظ، وكذا المجاز العقليّ أو الحقيقة العقليّة أي: كون الجملة إسناده مجاز عقليّ أو حقيقة عقليّة راجع إلى الجملة، فأحوال الإسناد أيضاً داخل في أحوال اللفظ العربيّ بهذا الاعتبار أي: باعتبار رجوعها إلى الجملة، فليس التعريف مختلاً ولا البحث عنها اشتغالاً بما لا يعني.

اعتبار راجع إليها، وتخصيص اللفظ بالعرَبيّ مجرّد اصطلاح[١] لأنّ هذه الصِناعة إنّما وُضِعت لمعرِفة أحوال اللفظ العرَبيّ لا غير، وإنما عَدَل[٢] عن تعريف صاحب "المفتاح" علمَ المعاني بأنه تتبّع[٣] خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها[٤] من الاستحسان وغيره ليُحترَز[٥] بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكرَه،

---

(١) **قوله:** [مجرّد اصطلاح] أي: ليس للاحتراز عن اللفظ العجميّ إذ يعرف به أحواله أيضاً مثل أن يقال لمنكر قيام زيد بالفارسيّة: «*زيد ہر آئینہ اِستادہ است*» وبالأرديّة: «*زید ضرور کھڑا ہے*» بل لمجرّد اصطلاحهم على تدوين هذا العلم لمعرفة أحوال اللفظ العرَبيّ لأنّ المقصود الأصلي معرفة إعجاز القرآن وهو بالعرَبيّ.

(٢) **قوله:** [وإنّما عَدَل إلخ] جواب سؤال ظاهر، وحاصل الجواب أنّ تعريف صاحب "المفتاح" علمَ المعاني مختلّ بوجهين عند المصـ فعدل عنه وعرّفه بغير ما عرّفه به السكّاكيّ.

(٣) **قوله:** [بأنه تتبّع إلخ] متعلّق بـ«تعريف»، والمراد بالتتبّع المعرفة، والمراد بالخواصّ الأغراض التي يصاغ لها الكلام. قوله «في الإفادة» ظرفٌ للتتبّع أي: تتبّعُ الخواصّ من حيث إفادتها بالتركيب بأن يعلم أنّ هذا التركيب لاشتماله على الكيفيّة المخصوصة مفيد لتلك الخاصّة مثلاً، أو متعلّقٌ بـ«خواصّ» حال عنها أو صفة لها أي: من حيث إنّ الخواصّ مُفادة بالتراكيب.

(٤) **قوله:** [وما يتّصل بها] اعلم أنّ منهم من جعل البديع علماً على حدة كمصنِّفنا، ومنهم من جعله من ملحقات علم البيان نظراً إلى المُحسِّنات اللفظيّة، ومنهم من جعله من ملحقات علم المعاني كالسكّاكي فهو جزء جعليّ منه عنده لا حقيقيّ إذ لا دخل له في البلاغة، فحاول السكّاكي إدراجَ البديع فيه مُنبِّهاً على كونه غيرَ داخل فيه حقيقةً فقال: «وما يتّصل بها» أي: وتتبّع ما يعرض للتراكيب تبعاً لما هو المقصود الأصليّ منها أعني الحسن الذاتيّ الحاصل بالبلاغة، أو تتبّع ما يتّصل بالخواصّ أي: ما يُعدّ من مُتِمّاتها. قوله «من الاستحسان» بيان لـ«ما». قوله «وغيره» كالاستهجان الواقع في كلام البلغاء هفوة منهم أو قصداً إلى أغراض لهم تتعلّق بذلك كالأضاحيك والهزليّات والتعريض بالغير والمحكيّات فإنّ صاحب المعاني يعرفها ليحترز عن مثلها كمعرفة السموم في الطبّ أو ليأتي بمثلها في موضعها.

(٥) **قوله:** [ليُحترَز إلخ] متعلّق بالتتبّع، أي: ليحصل بذلك التتبّع الاحتراز عن الخطأ في تطبيق إلخ، وإنّما زاد لفظ الوقوف للإشارة إلى أنّ مجرَّد معرفة الخواصّ غير كافية في الاحتراز بل لا بدّ من حضورها.

لوجهَين[1] الأوّل أنّ التتبّع ليس بعلم[2] ولا صادق عليه فلا يصحّ تعريف شيء من العلوم به، والثاني[3] أنه فسّر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمّن له فضل تمييزٍ[4] ومعرفةٍ وهي تراكيب البلغاء، ولا خَفاء في أنّ معرفة البليغ من حيث هو بليغ[5] متوقِّفة على معرفة البلاغة وقد عرَّفها في كتابه بقوله: «البلاغة هي بلوغ

---

(١) **قوله:** [لوجهَين إلخ] تعليلٌ للعدول، وحاصل كلام المصـ في "الإيضاح" في وجه العدول أنّ في تعريفه ألفاظاً ثلاثة: «تتبّع» و«تراكيب» و«غيره»، وليس استعمال شيء منها صحيحاً في التعريف إذ التتبّع ليس بعلم، وأخذ التراكيب يستلزم الدورَ أو الجهالةَ كما فصّله الشارح، و«غيره» مبهم لم يتبيّن مراده به.

(٢) **قوله:** [ليس بعلم] لأنّ العلم يطلق على ثلاثة معان الملَكة ونفس الأصول والقواعد وإدراك المسائل، والتتبّع ليس شيئاً منها فيلزم حمل أحد المتبائنين على الآخر. قوله «ولا صادق عليه» لأنّ التتبّع فعل من أفعال النفس والعلم من مقولة الكيف فلا يصحّ تعريف شيء من العلوم به.

(٣) **قوله:** [والثاني إلخ] حاصل هذا الوجه أنّ تعريف السكّاكي مشتمل على الدور أو على الجهالة فلا يفيد معرفة المعرَّف، وبيانه أنه أخذ في تعريف علم المعاني تراكيب الكلام أي: تراكيب البلغاء وظاهر أنّ معرفة البليغ متوقّفة على معرفة بلاغة المتكلِّم وقد أخذ التراكيب في تعريف بلاغة المتكلِّم، فإن أراد بالتراكيب في تعريف بلاغة المتكلِّم تراكيب البلغاء لزم الدور في تعريف بلاغة المتكلِّم لتوقّف معرفة بلاغة المتكلِّم على معرفةِ تراكيب البلغاء المتوقِّفةِ على معرفة بلاغة المتكلِّم، وفي تعريف علم المعاني لتوقّف معرفة تراكيب البلغاء على معرفةِ البلاغة المتوقِّفةِ على معرفة تراكيب البلغاء، وإن أراد بها غيرها فلم يبيّنه فلزم الجهالة في تعريفي بلاغةِ المتكلِّم وعلمِ المعاني.

(٤) **قوله:** [عمّن له فضل تمييزٍ] أي: بين الحسن والأحسن من الكلام، أمّا من له تمييز بين الحسن والقبيح فقط فالحسن والأحسن عنده في مرتبة واحدة فيُورِد كلاًّ منهما في مقام الآخر فلا يُغني تتبّعُ كلامه في معرفة تفاوت المقامات شيئاً. قوله «ومعرفةٍ» أي: وفضل معرفة بأساليب الكلام وكيفيّة تأليفه وفنونه المختلفة وطرقه. قوله «وهي» أي: وتلك التراكيب.

(٥) **قوله:** [من حيث هو بليغ] أي: لا من حيث هو نحويّ مثلاً فإنّ معرفة البليغ من هذه الحيثيّة غير متوقِّفة على معرفة البلاغة. قوله «على معرفة البلاغة» أي: معرفة بلاغة المتكلِّم. قوله «وقد عرّفها إلخ» أي: وقد عرّف السكّاكي بلاغةَ المتكلِّم في كتابه "مفتاح العلوم" بقوله: «البلاغة هي بلوغ إلخ».

المتكلِّم في تأدية المعاني حدًّا له اختصاصٌ بتوفيةِ خواصّ التراكيب حقَّها[1] وإيرادِ أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»، فإن أراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور، وإن أراد غيرها فلم يبيِّنه، وأجيب عن الأوّل[2] بأنه أراد بالتتبُّع المعرِفةَ كما صرَّح به في كتابه إطلاقاً للملزوم على اللازم[3] تنبيهاً على أنه معرفة حاصلة من تتبّع تراكيب البلغاء حتّى أنّ معرفة العرَب ذلك بحسَب السليقة لا يُسمَّى علمَ المعاني، وتعريفات الأُدَباء مشحونة بالمجاز[4] ....

---

(١) **قوله:** [بتوفية خواصّ التراكيب حقَّها] يقال: «وَفَى فلاناً حقَّه» أي: أعطاه وافياً وتامًّا، أي: يكون المتكلِّم بحيث يُورِد كلَّ تركيب له في المَوردِ الذي يليق به وفي المقامِ الذي يناسبه، كما سيجيء من الشارح. قوله «وإيرادِ إلخ» عطف على قوله «توفيةِ إلخ» أي: ويكون المتكلِّم بحيث يُورِد كلَّ تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقّه كما سيجيء في الشرح.

(٢) **قوله:** [وأجيب عن الأوّل إلخ] أي: أجيب من جانب السكّاكي عن الوجه الأوّل إلخ. قوله «أراد بالتتبُّع المعرِفةَ» وهو العلمُ بالمسائل المترتِّبُ على تتبّع الخواصّ الجزئيّة لأنّ الاحتراز عن الخطأ في التطبيق إنّما يترتّب على العلم بالمسائل لا على المعرفة الجزئيّة. قوله «كما صرَّح به في كتابه» حيث قال في آخر القسم الثالث: وإذ قد تحقّقتَ أنّ علم المعاني والبيان معرفة خواصّ تراكيب الكلام إلخ، وفيه إشارة إلى أنّ تفسيرنا التتبّعَ الواقعَ في كلامه بالمعرفة ليس من قبيل توجيه القول بما لا يرضى به القائل.

(٣) **قوله:** [إطلاقاً للملزوم على اللازم] لمّا كان التتبّع بمعنى المعرفة مجازاً أشار إلى علاقة المجاز بينهما بقوله «إطلاقاً إلخ» أي: أطلق التتبّع على المعرفة إطلاقاً للملزوم وهو التتبّع على اللازم وهو المعرفة، فهو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، والأظهر أنه من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبَّب. قوله «تنبيهاً على أنه إلخ» أي: تنبيهاً على أنّ علمَ المعاني إلخ، وهذا إشارة إلى فائدة التكلّم بالمجاز هنا مع أنّ الأصل هو الحقيقة. قوله «لا يُسمَّى» ضميره يرجع إلى المعرفة لأنها بمعنى العلم.

(٤) **قوله:** [وتعريفات الأُدَباء مشحونة بالمجاز] دفع لما يرد من أنّ إيراد المجازات في التعريفات مُخِلّ بغرض التعريف وهو إيضاح المعرَّف، وحاصل الدفع أنّ الأدَباء لا يتحاشون عن وقوع المجازات في التعريفات إذا وجدت القرينةُ المانعةُ عن إرادة الحقيقة والمُعيِّنةُ للمراد وهي ههنا امتناعُ كون التتبّع

وعن الثاني[(١)] بعد تسليم دلالة كلام السكّاكي على أنه فسّر التراكيب بتراكيب البلغاء بأنّ المراد بها تراكيب البلغاءِ الموصوفين بالبلاغة[(٢)] ومعرفتهم لا تتوقّف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور إذ يجوز أن يُعرَف بحسَب عرف الناس أنّ امرء القيس مثلاً بليغ فيتتبّع خواصّ تراكيبه من غير أن يتصوّر المعنى المذكور للبلاغة كما يُمكِن لكلّ أحد من العوامّ أن يعرف فقهاء البلد فيتتبّع أقوالهم من غير أن يعرف أنّ الفقه علمٌ بالأحكام الشرعيّة الفرعيّة مكتسَبٌ من أدلّتها التفصيليّة وهو ظاهر، وأقول[(٣)] لا يفهم من قوله: «بتوفية خواصّ التراكيب

علماً، وتفسيرُ السكّاكيّ علمَ المعاني بالمعرفة في موضع آخر كما مرّ نقله.

(١) **قوله:** [وعن الثاني إلخ] أي: وأجيب من جانب السكّاكي عن الوجه الثاني إلخ. قوله «بعد تسليم إلخ» إشارة إلى جواب على تقدير عدم التسليم بأنا لا نسلِّم أنه فسّر التراكيب بتراكيب البلغاء بل إنه فسّرها بتراكيبِ مَن له فضل تمييزٍ ومعرفةٍ وقوله «وهي تراكيب البلغاء» جملة مستأنفة لتعيين تلك التراكيب، ولكن لمّا كان البيان عين المُبيَّن فيؤل إلى التفسير المذكور اضطرّ إلى الجواب على تقدير التسليم.

(٢) **قوله:** [الموصوفين بالبلاغة] أي: بالبلاغة الإجماليّة العرفيّة لا التفصيليّة الاصطلاحيّة. قوله «بالمعنى المذكور» وهو بلوغ المتكلِّم إلخ. قوله «إذ يجوز إلخ» تعليل للنفي في قوله «لا تتوقّف إلخ».

(٣) **قوله:** [وأقول إلخ] أي: وأقول في الجواب من جانب السكّاكيّ باختيار الشقّ الثاني من الترديد وهو أنّ المراد بالتراكيب في تعريف علم المعاني غير تراكيب البلغاء وهي تراكيب المتكلِّمِ نفسِه، وأمّا ترك البيان فإنّما يكون باطلاً إذا استلزم الجهالةَ بأن لم يكن الكلام دالاّ على المراد وكان محتملاً لغير المراد ولا يُفهَم فيما نحن فيه إلاّ ما هو المراد إذ لا يُفهَم من قوله «بتوفية خواصّ التراكيب حقَّها» بعد النظر والتأمّل في الكلامِ والقرينةِ السابقة واللاحقة والخارجيّة إلاّ أن يُورد المتكلِّم كلَّ تركيب له في المقام الذي يناسب بذلك التركيب، فالمراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلِّم، أمّا القرينة السابقة فهي قوله «تأدية المعاني» وأمّا القرينة اللاحقة فهي قوله «إيراد أنواع التشبيه إلخ» فإنهما فِعلا ذلك المتكلِّمِ فالتراكيب أيضاً تراكيبه كما لا يخفى على من له ذوق سليم، وأمّا القرينة الخارجيّة فهي العلم بأنّ البلاغة إنّما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي.

حقّها» إلاّ أن يكون ذلك المتكلِّم[(١)] بحيث يُورِد كلَّ تركيب له في المَورِدِ الذي يليق به والمقامِ الذي يناسبه[(٢)] بأن يَستعمِل مثلاً «إنّ زيداً قائم» إذا كان المخاطَب شاكًّا أو مُنكِرا، و«والله إنه لقائم» فيما إذا كان مُصِرًّا، و«زيداً ضربتُ» فيما إذا كان المخاطَب حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ، لأنّ خاصيّةَ[(٣)] «إنّ زيداً قائم» أن يكون لنفي شكّ أو ردّ إنكار، وخاصيّةَ[(٤)] «زيداً ضربتُ» أن يكون لحصر وتخصيص إلى غير ذلك، فتوفيتها حقَّها[(٥)]

---

(١) **قوله:** [إلاّ أن يكون ذلك المتكلِّم إلخ] وذلك لأنّ معنى توفية خواصّ التراكيب حقّها إعطاء حقّها وافياً، وذلك بإيراد تراكيب نفسه مطابِقةً لما يقتضيه الحال، وإنّما زاد لفظ «بحيث» إشارة إلى أنه لا يلزم الإيراد بالفعل بل يكفي الاقتدار عليه فيؤل معنى تعريف بلاغة المتكلِّم ببلوغ المتكلِّم حدًّا له اختصاص إلخ إلى أنها ملَكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ.

(٢) **قوله:** [والمقامِ الذي يناسبه] عطف تفسير لما قبله. قوله «بأن يَستعمِل إلخ» تصوير لإيراد كلّ تركيب له في المقامِ الذي يناسبه. قوله «ووالله إلخ» أي: ويَستعمِلَ مثلاً «والله إنه لقائم» إذا كان المخاطَب مُصِرًّا على إنكار قيامه. قوله «وزيداً ضربتُ» أي: وأن يَستعمِل «زيداً ضربتُ» إذا كان المخاطَب حاكماً حكماً مشوباً أي: مخلوطاً بصواب وخطأ كأن يحكم بأنك ضربتَ إنساناً وأنه غير زيد فهو مصيب في أنك ضربت إنساناً ومخطئ في أنه غير زيد.

(٣) **قوله:** [لأنّ خاصيّةَ إلخ] تعليل لأنّ المتكلِّم إذا استعمل تركيب «إنّ زيداً قائم» مثلاً في مقام شكّ المخاطَب في قيام زيد لنفي شكّه أو في مقام إنكاره إيّاه لردّ إنكاره كان المتكلِّم مُوفِياً خاصيّةَ هذا التركيب حقَّه وهو كونه لنفي شكّ أو لردّ إنكار.

(٤) **قوله:** [وخاصيّةَ إلخ] عطفٌ على قوله «خاصيّة» تعليلٌ لأنّ المتكلِّم إذا استعمل تركيب «زيداً ضربتُ» مثلاً في مقام كون المخاطَب حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ لحصر ضربك على زيد لردّ خطأ المخاطَب في ذلك كان المتكلِّم مُوفِياً خاصيّةَ هذا التركيب حقّه وهو كونه للحصر والتخصيص. قوله «إلى غير ذلك» أي: وقس على ذلك خواصَّ التراكيب الأخرى.

(٥) **قوله:** [فتوفيتها حقَّها إلخ] أي: فتوفية خواصّ التراكيب حقّها إلخ، وهذا تفريع على ما تقدّم ونتيجة له. قوله «وهذا بعينه إلخ» أي: وإيراد التركيب في مَورِده وفيما هو له بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال، فتعريف السكّاكي علمَ المعاني رَجَع إلى تعريف المصـ إيّاه والاختلاف بينهما عنوانيّ، إن قيل

أن يُورِد التركيب في مَورِده وفيما هو له، وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال، فمعنى توفية[(١)] خواصّ التراكيب حقَّها أن يُورِد كلَّ كلام موافِقاً لمقتضَى الحال، فالمراد بالتراكيب[(٢)] في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلّم كما يُفصِح[(٣)] عن ذلك قوله: «في تأدية المعاني» وكذا قوله: «وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها» إذ لا معنى له[(٤)] إلاّ أن يكون ذلك المتكلّم بحيث يُورِد كلَّ تشبيهٍ ومجازٍ وكنايةٍ كما ينبغي وعلى ما هو حقّه[(٥)] وليس المعنى على أنه يُورِد تشبيهاتِ البلغاء ومجازاتِهم على وجهها،

قد ذكر الشارح في شرح "المفتاح" أنّ معنى التطبيق أعمّ من إيرادِ كلامه على ما ينبغي وحملِ كلام الغير على ما ينبغي، والتوفية خاصّ بالإيراد فكيف يكون هذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال! قيل المراد أنّ هذا بعينه معنى التطبيق إذا كان التطبيق بالإيراد.

(١) **قوله:** [فمعنى توفية إلخ] تفريع على العينيّة بين توفيةِ خواصّ التراكيب حقَّها وتطبيقِ الكلام لمقتضى الحال.

(٢) **قوله:** [فالمراد بالتراكيب إلخ] هذا هو أصل الجواب عن الوجه الثاني، وما قبله من قوله «لا يُفهَم إلخ» كان تمهيداً للجواب، وقد سبق توضيح هذا الجواب وتفصيله، ويرد عليه أنّ لفظ «خواصّ» في قوله «بتوفية خواصّ التراكيب حقَّها» معرَّف بالإضافة والتعريف بالإضافة يكون للعهد ولم يعرف لتراكيب المتكلِّم خواصّ حتّى يضاف إليها فلا يصحّ أن يراد بالتراكيب تراكيب المتكلِّم، وجوابه أنّ الأصل في التعريف بالإضافة وإن كان هو العهد لكنه يستعمل على خلاف الأصل كثيراً شائعاً.

(٣) **قوله:** [كما يُفصِح إلخ] أي: كما يُظهِر هذا المرادَ قولُه «في تأدية المعاني» وذلك لأنه ظاهر أنّ المتكلِّم إنّما يؤدِّي معاني نفسه وهو إنّما يؤدِّيها بتراكيب نفسه إذ لا معنى لتأديتها بتراكيب الغير فالمراد بالتراكيب تراكيب نفسه لا غير، وهذا إشارة إلى القرينة السابقة الدالّة على المراد. قوله «وكذا قوله إلخ» أي: وكذا يُفصِح عن ذلك قوله إلخ، وهذا إشارة إلى القرينة اللاحقة الدالّة على المراد.

(٤) **قوله:** [إذ لا معنى له إلخ] أي: إذ لا معنى لهذا الإيراد إلخ، وهذا تعليل لإفصاح هذا القول عن المراد. قوله «إلاّ أن يكون ذلك المتكلِّم بحيث يُورِد إلخ» زاد الحيثيّة إشارة إلى أنّ المعتبر هو الاقتدار على الإيراد لا الإيراد بالفعل. قوله «كلَّ تشبيه» لم يقل «كلّ نوع» إشارة إلى أنّ لفظ الأنواع في عبارة السكّاكي للإشارة إلى أنّ المعتبر إيراد أشخاص جميع الأنواع لا إيراد أشخاص نوع دون نوع.

(٥) **قوله:** [وعلى ما هو حقّه] عطف تفسير لقوله «كما ينبغي». قوله «وليس المعنى على أنه يُورِد تشبيهات

وهذا في غاية الحُسن ونهاية اللطافة، والعجب من المصنّف وغيره كيف خَفِي عليهم هذا المعنى مع وضوحه، وكيف ظنُّوا بالسكّاكي أنه أَخَذ في تعريف بلاغة المتكلِّم تراكيبَ البلَغاء فعرَّف الشيء بنفسه(١) ومفاسد قلّة التأمّل ممّا يضيق عن الإحاطة بها(٢) نِطاقُ البيان، ثُمّ الأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم(٣) يُعرَف به كيفيّةُ تطبيق الكلام العرَبيِّ لمقتضَى الحال (وينحصر) المقصود من علم المعاني(٤) ....

البلغاء إلخ» يرد عليه أنه لا فساد في هذا المعنى لأنه يكون معنى العبارة حينئذ: «وإيراد مثل تشبيهات البلغاء ومجازاتهم وكناياتهم» كما يقال «فعلتُ ما فعلتَ» و«قلتُ ما قلتَ» فإنّ معناه: «فعلتُ مثل ما فعلتَ» و«قلتُ مثل ما قلتَ» فلا يشتبه المراد، وجوابه أنّ الشارح بصدد دفع اعتراض المصـ على السكّاكيّ فيكفي له إثبات تبادر تراكيب ذلك المتكلِّم من التراكيب المذكورة في التعريف، ولا حاجة إلى أن ينفي انفهام غيرها مطلقاً، وأمّا قوله «لا يُفهَم من قوله إلخ» فمبنيّ على المبالغة في مقام المحاورة، والمناقشةُ في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من دأب المحصِّلين.

(١) **قوله:** [فعرَّف الشيء بنفسه] الفاء للدلالة على سببيّة ما قبلها لما بعدها أي: عرَّف الشيءَ بنفسه بسبب أخذ تراكيب البلغاء في تعريف بلاغة المتكلِّم.

(٢) **قوله:** [ممّا يضيق عن الإحاطة بها إلخ] أي: فيمكن أن يكون خَفاء هذا المعنى عليهم مع وضوحه أيضاً من مفاسد قلّة التأمّل. قوله «نِطاقُ البيان» أي: حدُّ البيان، فاعل «يضيق».

(٣) **قوله:** [أنه علم إلخ] إنّما كان هذا التعريف أوضح ممّا في المتن لأنه مستغنٍ عن القرينة الخفيّة على اعتبار الحيثيّة إذ قد صُرِّح فيه بما هو المقصود وهو معرفة كيفيّة تطبيق الكلام لمقتضى الحال بخلاف تعريف المتن، وإنّما كان أوضح ممّا في "المفتاح" أيضاً لأنه سالم من ورود الوجهين اللذَين أوردا عليه وإن كانا مُجابَين، وأيضاً هذا التعريف مع كونه أوضح وأدلّ أخصر منهما وخير الكلام ما قلّ ودلّ. قوله «كيفيّة تطبيق الكلام إلخ» أي: كيف يُؤلَّف الكلام حتّى يصير مطابقاً لمقتضى الحال.

(٤) **قوله:** [المقصود من علم المعاني] بدل من فاعل «ينحصر» الراجع إلى علم المعاني، وإنّما جاء به دفعاً لما يرد من أنّ حصر علم المعاني في ثمانية أبواب باطل لأنّ تعريفَ العلم وبيانَ الانحصار والتنبيهَ الآتيَ من علم المعاني وهي خارجة عن الأبواب الثمانية، وحاصل الدفع أنّ المراد أنه ينحصر في الأبواب الثمانية مقصودُ علم المعاني وهو المسائل، وأمّا الأمور الثلاثة المذكورة فهي من مباديه.

(في ثمانية أبواب) انحصارَ الكلّ في أجزائه[(١)] لا الكلّيِّ في جزئيّاته وإلاّ لصدق علم المعاني على كلّ باب، وظاهر هذا الكلام[(٢)] يُشعِر بأنّ العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مرّ[(٣)] وتعريفُ العلم وبيانُ الانحصار والتنبيهُ الآتي خارجة عن المقصود، الأوّل[(٤)] (أحوال الإسناد الخبري) الثاني (أحوال المسند إليه) الثالث (أحوال المسند) الرابع (أحوال متعلّقات الفعل) الخامس (القصر) السادس (الإنشاء) السابع (الفصل والوصل) الثامن (الإيجاز والإطناب والمساواة) وإنّما انحصر فيها[(٥)] (لأنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء لأنه)

---

(١) **قوله:** [انحصارَ الكلّ في أجزائه] بيانٌ لأنّ هذا الحصر من قبيل حصر الكلّ في الأجزاء؛ وذلك لأنّ المقصود جميع ما في الأبواب من المسائل فما في كلّ باب باب جزء المقصود. قوله «لا الكلّيّ في جزئيّاته» أي: لا انحصارَ الكلّيِّ في جزئيّاته، وإنّما صرّح بنفيه لأنّ التعبير بالمقصود يُوهِم ذلك إذ المقصود صادق على كلّ واحد منها فإنّ جزء المقصود مقصود. قوله «وإلاّ لصدق إلخ» أي: وإن كان الحصر من حصر الكلّيّ في جزئيّاته لصدق المقصود على كلّ منها ولو صدق المقصود عليه لصدق علم المعاني عليه بناء على أنّ المراد منه المسائل وهي حقيقة علم المعاني إذ حقيقة كلّ علم مسائله.

(٢) **قوله:** [وظاهر هذا الكلام إلخ] يعني أنّ ظاهر قوله «وينحصر في ثمانية أبواب» يُشعِر بأنّ العلم في قوله «علم يعرف به إلخ» عبارة عن نفس المسائل لا عن الملَكة لأنّ الأبواب الثمانية هي المسائل وأنّ الانحصار انحصار الكلّ في الأجزاء والمسائلُ ليست أجزاء من الملَكة، وإنّما قال «وظاهر إلخ» لأنه يجوز أن يكون العلم عبارة عن الملَكة ويكونَ الضمير الراجع إليه عبارة عن المسائل بطريق الاستخدام.

(٣) **قوله:** [على ما مرّ] من قوله «ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد». قوله «وتعريفُ العلم إلخ» أي: فلا ينتقض بهذه الأمور الثلاثة حصرُ المقصود في الأبواب الثمانية.

(٤) **قوله:** [الأوّل] إشارة إلى أنّ قوله «أحوال الإسناد الخبريّ» مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وكذا ما بعده، ويجوز أن يكون منصوباً على أنه مفعول به لـ«أعني» المحذوف، وأن يكون مجروراً على أنه بدل البعض من «ثمانية أبواب» إن اعتبر العطف مؤخَّراً أو بدل الكلّ منه إن اعتبر العطف مقدَّماً.

(٥) **قوله:** [وإنّما انحصر فيها] إشارة إلى دفع ما يرد من أنّ قوله «لأنّ الكلام إلخ» دليل وتصديق وما ذكره سابقاً إنّما هو تقسيم وتصوّر، والتصوّر لا يحصل بالتصديق فلا يصحّ هذا التعليل، وحاصل الدفع أنّ

لا محالة[١] يشتمل على نسبةٍ[٢] تامّةٍ بين الطرَفين قائمةٍ بنفس المتكلّم، وتفسيرُها بوقوع النسبة أو لاوقوعها أو بإيقاع النسبة أو انتزاعها خطأ في هذا المقام[٣] لأنه لا يشمل النسبة الإنشائيّة فلا يصحّ التقسيم بل النسبة ههنا[٤] هو تعلّق أحد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصحّ

قوله «لأنّ الكلام إلخ» دليل للحصر المستفاد من السكوت على الثمانية في مقام بيان الأبواب.

(١) **قوله:** [لا محالة إلخ] مصدر ميميّ بمعنى التحوّل يقال «حال إلى كذا» أي: تحوّل إليه، وهو اسم «لا» وخبرها محذوف أي: «لا محالة موجود»، والجملة معترضة بين اسمِ «أنّ» وهو الضمير العائد إلى الكلام وبين خبرها وهو قوله «يشتمل إلخ» لإفادة تأكيد حكم الاشتمال.

(٢) **قوله:** [يشتمل على نسبةٍ] اشتمالَ الدالّ على المدلول لا اشتمال الكلّ على الجزء. قوله «تامّةٍ» خرج به النسبة الناقصة التوصيفيّة والتقييديّة. قوله «قائمةٍ بنفس المتكلّم» اعلم أنّ العقل والنفس والذهن واحد بالذات، يُسمَّى عقلاً باعتبار إدراكه ونفساً باعتبار تصرّفه في البدن وذهناً باعتبار استعداده للإدراك، يعني أنّ الكلام يدلّ على نسبةٍ تامّةٍ بين الطرَفين الحاصلَين في نفس المتكلِّم بصورتهما قائمةٍ تلك النسبة بنفس المتكلِّم قيامَ العرض بالمحلّ لأنّ المتكلِّم بعد تصوّر الطرَفين ينسب أحدهما إلى الآخر لا أنه يتصوّر نسبتهما، وهذه النسبة في الخبر هي إيقاع النسبة وانتزاعها وفي «اضرب» مثلاً طلب الضرب، فمعنى قيامها بنفس المتكلِّم كونها صفة لها موجودة فيها كسائر صفات النفس، ثمّ لا يخفى أنّ دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي قيامَها بالنفس في الواقع، فتأمّل.

(٣) **قوله:** [خطأ في هذا المقام] أي: في مقام تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء باعتبار النسبة التي يشتمل عليها الكلام. قوله «لأنه لا يشمل إلخ» تعليل لكون التفسير المذكور خطأ في هذا المقام أي: لأنّ هذا التفسير لا يشمل النسبة الإنشائيّة لأنّ النسبة بمعنى وقوعِ النسبة أو لاوقوعِها أو بمعنى إيقاعِ النسبة أو انتزاعِها إنّما هي النسبة الخبريّة التي توجد في الخبر فيكون تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه وهو الخبر وإلى غيره وهو الإنشاء وهذا باطل.

(٤) **قوله:** [بل النسبة ههنا إلخ] ترقٍّ من بيان خطأ التفسير المذكور للنسبة في هذا المقام إلى بيان التفسير الصحيح لها. «بحيث يصحّ إلخ» احتراز عن النسبة الناقصة التوصيفيّة والإضافيّة. قوله «سواء كان إلخ» أي: سواء كان ذلك التعلّق إيجاباً كما في الأخبار الموجبة أو سلباً كما في الأخبار السالبة أو غيرَهما كما في الإنشائيّات كطلبِ الضرب في «اضرب» ووقوعِ نقل المِلك للمشتري في «بعتُ».

السكوت عليه سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرَهما ممّا في الإنشائيّات، فالكلام[١] (إن كان لنسبته خارج) في أحد الأزمنة الثلاثة[٢] أي: يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتيّة أو سلبيّة (تطابقه) أي: تطابق تلك النسبة ذلك الخارج[٣] بأن يكونا ثبوتيَّين أو سلبيَّين (أو لا تطابقه) بأن يكون أحدهما ثبوتيًّا والآخر سلبيًّا (فخبر) أي: فالكلام خبر[٤] (وإلاّ) أي: وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك[٥] (فإنشاء) ....

(١) **قوله:** [فالكلام] لمّا كان الضمير في قول الماتن «لأنه» راجعاً إلى الكلام وقد طال الفصل بين اسم «أنّ» وخبرها أعاد الشارح لفظ الكلام وقال «فالكلام».

(٢) **قوله:** [في أحد الأزمنة الثلاثة] أي: واقع ذلك الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، وهذا دفع لما يتوهّم من أنه يلزم من قوله «إن كان لنسبته خارج إلخ» أن تكون الأخبارُ الموجبة الاستقباليّة كلُّها كاذبةً إذ هي ليست مطابِقةً للخارج في الحال، وأن تكون الأخبارُ السالبة الاستقباليّة كلُّها صادقةً إذ هي مطابِقةٌ للخارج في الحال، وحاصل الدفع أنّ المعتبر ثبوت الخارج ووقوعها في أحد الأزمنة الثلاثة فإن كانت نسبةُ الكلام ماضويّةً اعتُبِر وقوع الخارج في الماضي، وإن كانت استقباليّةً اعتُبِر وقوعه في الاستقبال، وإن كانت حاليّة اعتُبِر وقوعه في الحال، فلا يلزم ما ألزم.

(٣) **قوله:** [أي: تطابق تلك النسبة ذلك الخارج] إشارة إلى مرجع الضميرين المستتِر المرفوع والبارز المنصوب في قوله «تطابقه». قوله «بأن يكونا إلخ» تصوير لمطابقة نسبة الكلام للخارج.

(٤) **قوله:** [أي: فالكلام خبر] أشار بتقدير المبتدأ إلى أنّ جواب الشرط يجب أن يكون جملة، واعلم أنه يقال لهذا الكلام: خبرٌ باعتبار احتماله الصدق والكذب، وقضيةٌ باعتبار اشتماله على الحكم، ومسئلةٌ باعتبار كونه مسئولا عنه، ومقدِّمةٌ باعتبار كونه جزءً من الدليل، ومطلوبٌ باعتبار كونه مطلوباً بالدليل، ونتيجةٌ باعتبار كونه حاصلاً من الدليل، فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات.

(٥) **قوله:** [خارج كذلك] أي: تطابقه أو لا تطابقه، وهذا يتصوّر بصورتين إحداهما أن لا يكون لنسبة الكلام خارج أصلاً كأقسام الطلب من الأمر والنهي والاستفهام إلى غير ذلك فإنها دالّة على صفات نفسيّة ليس لها متعلّق خارجيّ، والثانية أن يكون لها خارج لكن لا يحتمل المطابقة واللامطابقة كصِيَغ العقود من «بعتُ» «أعتقتُ» و«نكحتُ» إلى غير ذلك فإنّ لها نِسَباً خارجيّةً توجد بهذه الصِيَغ وليست لهذه الصِيَغ نِسَبٌ خارجيّة مُحتمِلةٌ لأن تطابقها نِسَبُها أو لا تطابقها.

وسيزداد هذا وُضُوحاً[١] في أوّل التنبيه (والخبر لا بدّ له من مسند إليه ومسند وإسناد والمسند قد يكون له متعلّقات إذا كان فعلاً أو في معناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك[٢] وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر[٣] لأنّ الإنشاء أيضاً لا بدّ له ممّا ذكره وقد يكون لمسنده أيضاً متعلّقات (وكلّ من الإسناد والتعلّق إمّا بقصر أو بغير قصر وكلّ جملة قرنت بأخرى إمّا معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ إمّا زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به[٤] عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لأنّ ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغاً (أو غير زائد) هذا كلّه ظاهر[٥] لكن لا طائل تحته ....

---

(١) **قوله:** [وسيزداد هذا وُضُوحاً إلخ] أي: وسيجيء مزيد توضيح يندفع به الدور في تعريف الصدق بقوله «مطابقته للواقع» بأنه قد أخذ الخبر في تعريف الصدق مع أنّ الصدق مأخوذ في تعريف الخبر.

(٢) **قوله:** [ونحو ذلك] كالصفة المشبّهة واسم التفضيل.

(٣) **قوله:** [وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر إلخ] اعتراض على الماتن بأنّ المسند إليه والمسند والإسناد وغير ذلك كما أنها تكون في الخبر كذلك تكون في الإنشاء فلا وجه لتخصيصه بالخبر بقوله «والخبر لا بدّ له إلخ»، وجوابه أنّ انتفاء الاختصاص لا يقتضي انتفاء وجه التخصيص، ويجوز أن يكون وجه التخصيص هنا هو كثرة استعمال الخبر أو كثرة لطائفه أو كونه أصلاً إذ الخبر يصير إنشاء بنقل كـ«بِعْتُ» أو بحذف وإبدال كـ«اِضْرِبْ» أو بزيادة كـ«لَا تَضْرِبْ».

(٤) **قوله:** [احترز به] أي: بقوله «لفائدة». قوله «على ما يجيء» من أنّ التطويل زيادة على أصل المراد لا لفائدة. قوله «ولا حاجة إليه إلخ» اعتراض على الماتن، وجوابه أنّ هذا تصريح بما علم ضمناً للإشارة إلى أنّ هذا القيد معتبر في مفهوم الإطناب. قوله «لأنّ ما لا فائدة إلخ» دليل لقوله «لا حاجة إليه إلخ».

(٥) **قوله:** [هذا كلّه ظاهر إلخ] أي: ما ذكره المصـ من مجرّد تعداد الأبواب وبيان حصر المقصود من علم المعاني فيها لا طائل تحته لأنّ هذا يعلم من استقراء كلامه، وكان الأهمّ هو بيان سبب إفرادِ هذه الأحوال من القصر والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة وجعلِ كلٍّ منها باباً برأسه وقد تركه المصـ، فقد اشتغل بما لا يعنيه وتَرَك ما يهمّه.

لأنّ جميع ما ذكر من القصر والفصل[(١)] والوصل والإيجاز ومقابلَيه إنّما هي من أحوال الجملةِ أو المسندِ إليه أو المسندِ فالذي يهمّه أن يُبيِّن سببَ إفرادِ هذه الأحوال[(٢)] عمّا سبق وجعلِ كلٍّ منها باباً برأسه، وإلاّ فنقول[(٣)]: كلّ من المسند إليه والمسند مقدَّم أو مؤخَّر معرَّف أو منكَّر إلى غير ذلك من الأحوال فلِم لَم يُجعَل كلّ من هذه الأحوال باباً على حِدةٍ، ومن رام[(٤)] تقريرَ هذا بالترديد بين النفي والإثبات ففساد كلامه أكثر وأظهر[(٥)]

---

(١) **قوله:** [من القصر والفصل إلخ] بيان لـ«ما». قوله «ومقابلَيه» وهما الإطناب والمساواة. قوله «إنّما هي من أحوال الجملة» كالفصل والوصل. قوله «أو المسندِ إليه أو المسندِ» كالقصر، أمّا الإيجاز ومقابلاه فإنّها إذا تعلّقت بجملة فمن أحوال الجملة وإذا تعلّقت بمفرد فمن أحوال المسند إليه أو المسند. قوله «فالذي يهمّه أن يُبيِّن سببَ إلخ» وذلك لئلاّ يرد عليه أنه كما أنّ القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابلَيه أحوال كذلك التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك أيضاً أحوال فلِما جُعِل كلٌّ من تلك الأحوال باباً برأسه ولم يُجعَل كلٌّ من هذه الأحوال باباً برأسه فهذا ترجيح بلا مُرجِّح.

(٢) **قوله:** [هذه الأحوال] أي: القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابلَيه. قوله «عمّا سبق» أي: عن الأبواب الخمسة السابقة الراجعة أيضاً إلى الجملة أو المسند إليه أو المسند. قوله «وجعلِ كلٍّ منها باباً برأسه» عطف تفسير لقوله «إفرادِ هذه الأحوال عمّا سبق».

(٣) **قوله:** [وإلاّ فنقول إلخ] أي: وإن لم يُبيِّن سببَ إفراد هذه الأحوال وجعل كلٍّ منها باباً برأسه مع أنها أيضاً من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند فنقول إلخ.

(٤) **قوله:** [ومن رام إلخ] أي: ومن قصد تقريرَ حصر المعاني في الأبواب الثمانية بالترديد بين النفي والإثبات بأن يقال مثلاً الأحوال المبحوث عنها إمّا مختصّة بالإنشاء أو لا، الأوّل الإنشاء والثاني إمّا أن يكون من تخصيص شيء بشيء بالطريق المعهود أو لا، الأوّل القصر والثاني إمّا أن يصحّ تعلّقه بالكلام كلاًّ وجزءً أو لا، الأوّل الإيجاز ومقابلاه والثاني إمّا أن يتعلّق بجملة من حيث هي أو لا، الأوّل الفصل والوصل والثاني إمّا أن يكون أحوال نفس الإسناد أو لا، الأوّل أحوال الإسناد الخبريّ والثاني إمّا أن يتعلّق بالمسند إليه أو لا، الأوّل أحوال المسند إليه والثاني إمّا أن يتعلّق بالمسند أو لا، الأوّل أحوال المسند والثاني أحوال متعلّقات الفعل.

(٥) **قوله:** [ففساد كلامه أكثر وأظهر] وذلك لأنّ ذلك التقرير مع اشتماله على ما ذكره المصـ يشتمل على ترديد لا طائل تحته إذ حصر المعاني في الأبواب الثمانية ليس حصراً عقليًّا بأن لا يُجوِّز العقل

فالأقرب أن يقال[١]: اللفظ إمّا مفرد أو جملة، فأحوال الجملة هي الباب الأوّل، والمفرد إمّا عُمْدة أو فُضْلة والعُمْدةُ إمّا مسند إليه أو مسند، فجُعِل هذه الأحوال الثلاثة أبواباً ثلاثة تمييزاً بين الفُضْلةِ والعُمْدةِ[٢] المسند إليه أو المسند، ثُمّ لمّا كان من هذه الأحوال ما له مزيدُ غُمُوض وكثرةُ أبحاث وتعدّدُ طُرُق وهو القصر أُفرِد باباً خامساً[٣] وكذا من أحوال الجملة[٤] ما له مزيدُ شرَفٍ ولهم به زيادةُ اهتمام وهو الفصل والوصل فجُعِل باباً سادساً، وإلاّ فهو من أحوال الجملة[٥] ولذا لم يقل[٦]: أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل،

باباً تاسعاً ولا استقرائيًّا بأن يكون المقصود بالترديد هو الضبط وتقليل الانتشار وإن كان العقل مُجوِّزاً لباب آخر، بل الحصر جعليّ مداره على إبداء المناسَبة المُقتضِية لذلك الجَعل.

(١) **قوله:** [أن يقال إلخ] أي: في بيان المناسبة المُقتضِية لجعل المعاني محصوراً في الأبواب الثمانية. قوله «هي الباب الأوّل» أي: أحوال الإسناد. قوله «إمّا عُمْدة» هي مسند إليه ومسند، والفُضْلة متعلّقات الفعل.

(٢) **قوله:** [والعُمْدةِ] مبدل منه، وقوله «المسند إليه أو المسند» بدل. قوله «ثمّ لمّا كان من هذه الأحوال» أي: من أحوال الجملة والمفرد، وهذا توجيه لإفراد القصر وجعله باباً برأسه. قوله «مزيدُ غُمُوض إلخ» أي: غُمُوض زائد وأبحاث كثيرة وطرق متعدِّدة.

(٣) **قوله:** [أُفرِد باباً خامساً] أي: صارت الأربعة السابقة بهذا خمسة لا في المرتبة، وكذا قوله «فجُعِل باباً سادساً» أي: فصارت الخمسة السابقة بهذا ستّة، فلا يرد أنّ ما ذكره الشارح مُخالف لترتيب المصـ إذ الإنشاء في ترتيب المصـ باب سادس، والفصل والوصل سابع، والإيجاز والإطناب والمساواة ثامن.

(٤) **قوله:** [وكذا من أحوال الجملة إلخ] هذا توجيه لإفراد الفصل والوصل وجعله باباً برأسه. قوله «ما له مزيدُ شرَف إلخ» أي: أحوال لها شرَف زائد ولهم بها اهتمام زائد حتّى حصر بعضهم البلاغة في معرفتها مبالغةً وهي الفصل والوصل.

(٥) **قوله:** [وإلاّ فهو من أحوال الجملة] أي: فإنّما جُعِل الفصل والوصل باباً برأسه باعتبار تخالف بعض الأحوال عن بعض في أمر يعتدّ به وإن لم يعتبر هذا التخالف بل يكتفى بمجرّد الاندراج في أمر مشترك ينبغي أن لا يُجعل الفصل والوصل باباً مستقلاً بل يدخل في الباب الأوّل لأنه من أحوال الجملة.

(٦) **قوله:** [ولذا لم يقل إلخ] أي: ولكونِ القصر والفصل والوصل من أحوال الجملة وكونِها أحوالاً في

ولمّا كان من الأحوال[1] ما لا يختصّ مفرداً ولا جملةً بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جُعِل باباً سابعاً، وهذه كلّها أحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء، ولمّا كان ههنا أبحاث[2] راجعة إلى الإنشاء خاصّةً جُعِل الإنشاء باباً ثامناً فانحصر في ثمانية أبواب (**تنبيه**) وَسَم[3] هذا البحث بـ«التنبيه» لأنه قد سبق منه ذكر مّا في قوله: «تطابقه أو لا تطابقه» وقد عُلِم أنّ الخبر[4] كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه أو لا تطابقه، فالخبر على هذا المعنى[5] الكلامُ المُخبَر به كما في قولهم: «الخبر هو الكلام المحتمِل

أنفسها لم يقل المصـ: «أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل»، إن قيل فلِما لم يقل: «أحوال الإنشاء» مع أنّ له أحوالاً وليس هو نفسه من الأحوال، قيل إنّ الإنشاء لمّا وقع بين القصر والفصل والوصل قصد فيه المُشاكَلة لطرَفيه فقال: «الإنشاء»، ولظهور هذا الوجه لم يتعرّض له الشارح.

(١) **قوله:** [**ولمّا كان من الأحوال إلخ**] هذا توجيه لإفراد الإيجاز ومقابلَيه وجعله باباً برأسه.

(٢) **قوله:** [**ولمّا كان ههنا أبحاث إلخ**] هذا توجيه لإفراد الإنشاء وجعله باباً برأسه.

(٣) **قوله:** [**وَسَم إلخ**] من «وَسَمه وَسْماً وسِمةً» إذا أثر فيه بسِمة، وهذا إشارة إلى وجه تسمية هذا البحث بالتنبيه، وبيانه أنّ التنبيه في اللغة الإيقاظ وفي الاصطلاح اسم للكلام اللاحق المُفصَّل أشير إليه فيما سبق إجمالاً وههنا كذلك لأنه قد سبق من التنبيه ذكرٌ إجمالِيٌّ في قوله «تطابقه أو لا تطابقه» لأنه يُفهَم منه أنّ الخبر منحصر في المطابقة واللامطابقة، والفهم ينساق إلى أنّ الأوّل صدق والثاني كذب، فالمذكور ههنا لاستحضار المعلوم لا لتحصيل المجهول فيكون تنبيهاً لإزالة الغفلة.

(٤) **قوله:** [**وقد عُلِم أنّ الخبر إلخ**] هذه المقدِّمة إشارة إلى دفع لزوم الدور في تعريف المصـ للصدق بقوله «مطابقته للواقع» حيث أخذ الخبر في تعريف الصدق مع أنّ الصدق مأخوذ في تعريف الخبر لأنه الكلام المحتمِل للصدق والكذب، وحاصل الدفع أنه قد عُلِم ممّا مرّ في وجه الانحصار الخبرُ بوجهٍ لا يتوقّف على معرفة الصدق وهو أنّ الخبر كلام يكون لنسبته خارج إلخ فلا دور.

(٥) **قوله:** [**فالخبر على هذا المعنى إلخ**] إشارةٌ إلى أنّ الخبر المعرَّف في تعريف المصـ له بقوله: «كلام يكون لنسبته خارج إلخ» وفي تعريف القوم له بقولهم: «الخبر هو الكلام إلخ» بمعنى الكلام المُخبَر به، وأمّا الخبر الواقع في تعريف الصدق بقولهم: «الصدق هو الخبر إلخ» فهو بمعنى الإخبار فلا دور في تعريفه

للصّدق والكذب»، وقد يقال بمعنى الإخبار كما في قولهم: «الصّدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به» بدليل تعديته بـ«عن» فلا دور، وأيضاً الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلّم[(١)] والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها، والخبر عن الشيء بأنه كذا تعريف لما هو صفة المتكلّم فلا دور، واتفقوا على انحصار الخبر[(٢)] في الصادق والكاذب خلافاً للجاحظ، ثُمّ اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجُمهور إلى ما ذكره المصنّف بقوله: (صدق الخبر مطابقته) أي: مطابقة حكمه[(٣)]

ولا في تعريفهم لاختلاف الموقوف والموقوف عليه، وهذا ردٌّ على السكّاكي حيث أبطل تعريف القوم للخبر بقولهم: «الكلام المحتمِل للصدق والكذب» بأنه دوريّ حيث عرّفوا الصدقَ بـ«الخبر عن الشيء على ما هو به» والكذبَ بـ«الخبر عن الشيء لا على ما هو به» فتكون معرفة الخبر موقوفة على معرفة الصدق والكذب ومعرفتهما موقوفة على معرفته، وحاصل الردّ أنّ لزوم الدور مبنيّ على مقدّمتين إحداهما اتّحاد الخبر في التعريفين، والثانية اتّحاد الصدق والكذب فيهما، وكلٌّ واحدة من المقدّمتين ممنوعة، أشار إلى منع المقدِّمة الأولى بما مرّ وأشار إلى منع الثانية بقوله الآتي: «وأيضاً الصدق والكذب إلخ».

(١) **قوله:** [يوصف بهما الكلام والمتكلّم إلخ] حاصل هذا المنع أنّ الصدق المذكور في تعريف الخبر هو الصدق بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها وهو صفة للكلام، والصدق المعرَّف المذكور في تعريفه الخبرُ صفة للمتكلِّم لأنه عرِّف بـ«الخبر عن الشيء على ما هو به» وهذا تعريف للصدق الذي هو صفة للمتكلِّم فلا دور في تعريف القوم للخبر بقولهم «الكلام المحتمِل للصدق والكذب» كما زعمه السكّاكيّ وأقرّ به المصـ أيضاً ولذا عدل عن تعريفهم المذكور للخبر وعرّفه بكلام يكون لنسبته خارج إلخ.

(٢) **قوله:** [واتّفقوا على انحصار الخبر إلخ] تمهيد للمتن الآتي، وحاصله أنّ العلماء قد اختلفوا أوّلاً في انحصار الخبر في الصادق والكاذب وعدم انحصاره فيهما فذهب إلى الأوّل الجمهورُ والنظامُ المعتزليّ وإلى الثاني الجاحظ المعتزليّ، ثمّ اختلف القائلون بالانحصار في تفسير الصدق والكذب، فالجمهور اعتبروا فيهما مطابقة الخبر للواقع وعدمها، والنظام اعتبر فيهما مطابقته لاعتقاد المُخبِر وعدمها.

(٣) **قوله:** [أي: مطابقة حكمه] إشارة إلى أنّ المطابقة وعدمها إنّما هي صفة للحكم والنسبة أوّلاً وبالذات، ويتّصف الخبر بهما ثانياً وبالواسطة. قوله «فإنّ رجوع الصدق إلخ » تعليل للتفسير المذكور. قوله «وإلى

فإنّ رجوع الصدق والكذب إلى الحكم أوّلاً وبالذات وإلى الخبر ثانياً وبالواسطة (للواقع) وهو الخارج الذي[١] يكون لنسبة الكلام الخبريّ (وكذبه عدمها) أي: عدَم مطابقته للواقع، بيان ذلك[٢] أنّ الكلام الذي دلّ على وقوع نسبةٍ بين شيئَيْن إمّا بالثبوت بأنّ هذا ذاك[٣] أو بالنفي بأنّ هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عمّا في الذهن من النسبة لا بدّ وأن يكون بينهما نسبة ثبوتيّة أو سلبيّة لأنه إمّا أن يكون هذا ذاك أو لم يكن، فمطابقة هذه النسبة[٤] الحاصلة

الخبر ثانياً وبالواسطة» أي: بواسطة اتّصاف الحكم بهما؛ وذلك لأنّ الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتّصف بالمطابقة وعدمها حقيقةً.

(١) **قوله:** [وهو الخارج الذي إلخ] دفع لما يتوهّم من أنّ في كلامي المصـ تدافعاً حيث يُفهَم ممّا سبق أنّ الصدق مطابقة الخبر للخارج ويُفهَم من هنا أنّ الصدق مطابقة الخبر للواقع، وحاصل الدفع أنّ اللام في قوله «للواقع» للعهد والمعهود به الخارج الواقع في قوله السابق: «إن كان لنسبته خارج إلخ» يعني أنّ الخارج والواقع واحد فلا تدافع.

(٢) **قوله:** [بيان ذلك إلخ] غرض هذا البيان توضيحُ التفسير المذكور للصدق والكذب، ودفعُ توهّمات سنذكرها إن شاء الله تعالى. قوله «أنّ الكلام الذي إلخ» وهو الكلام الخبَريّ. قوله «دلّ على وقوع نسبةٍ إلخ» أي: على حصول نسبةٍ إلخ. قوله «إمّا بالثبوت أو بالنفي» متعلّق بالوقوع، والظاهر أنّ خبر «أنّ» هو قوله «لا بدّ وأن يكون إلخ» والواو زائدة في متعلّق اسم «لا» أي: لا بدّ من أن يكون إلخ، وخبر «لا» محذوف أي: حاصل، وأمّا الفاء في قوله «فمع قطع النظر إلخ» فهي داخلة على الخبر حكماً لكونها داخلة على الظرف الواقع موقع الخبر فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الأخفش.

(٣) **قوله:** [بأنّ هذا ذاك] تصوير لوقوع نسبةٍ بين شيئَين بالثبوت. قوله «بأنّ هذا ليس ذاك» تصوير لوقوع نسبةٍ بين شيئَين بالنفي. قوله «فمع قطع النظر إلخ» إشارة إلى أنّ المراد بالخارج نفس الأمر وهو يشمل الذهن والفرض والخارج جميعاً، فلا يتوهّم أنّ تفسير الصدق والكذب بمطابقة الخبر للخارج لا يكون جامعاً لخروج القضايا الذهنيّة والحقيقيّة منه إذ مطابقتها ليست للخارج بل للذهن والفرض.

(٤) **قوله:** [فمطابقة هذه النسبة إلخ] فيه دفع لما يتوهّم من أنّ المراد بمطابقة الخبر للخارج مطابقة حكمه له، والحكمُ والخارجُ كلاهما نسبة فيلزم اتّحادُ المُطابِق والمُطابَق ومطابقةُ الشيء لنفسه، وحاصل الدفع أنّ المطابِق هي نسبة ذهنيّة كلاميّة والمطابَق هي نسبة واقعيّة فلا يلزم المحذور.

في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بأن تكونا ثبوتيّتين أو سلبيّتين[١] صدق وعدمها كذب، وهذا[٢] معنى مطابقة الكلام للواقعِ والخارجِ وما في نفس الأمر، فإذا قلت[٣]: «أَبِيْعُ» وأردت به الإخبار الحاليّ فلا بدّ له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف «بِعْتُ» الإنشائيّ فإنّه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ مُوجِد له، ولا يقدَح في ذلك[٤]

---

(١) **قوله:** [بأن تكونا ثبوتيّتين أو سلبيّتين] تصوير لمطابقة هذه النسبة لتلك النسبة. قوله «وعدمها كذب» أي: وعدم مطابقة هذه النسبة لتلك النسبة بأن تكون إحداهما ثبوتيّة والأخرى سلبيّة كذب.

(٢) **قوله:** [وهذا إلخ] أي: واتّحاد النسبتين النسبة المفهومة من الكلام والنسبة المتحقِّقة بين الطرَفين بالإيجاب والسلب معنى مطابقة الكلام إلخ، وفيه دفع لتوهّم أنّ عبارات القوم في تفسير الصدق والكذب مضطربة فبعضهم فسّروهما بمطابقة الكلام للخارج وعدمها، وبعضهم بمطابقته للواقع وعدمها، وبعضهم بمطابقته لما في نفس الأمر وعدمها، وحاصل الدفع أنّ الخارج والواقع وما في نفس الأمر بمعنى، فالاختلاف عنوانيّ والمُعَنوَن واحد فلا اضطراب ولا إشكال.

(٣) **قوله:** [فإذا قلت إلخ] دفع لتوهّم أنه لا يصحّ تخصيص الصدق والكذب بالخبر لأنهما يجيئان في الإنشاء أيضاً مثلاً إذا قلت «بِعْتُ» فإن وجد البيع في الخارج فالكلام صادق وإلاّ فكاذب، وحاصل الدفع أنه يكون للخبر خارج يُقصَد مطابقته لذلك الخارج كأن يكون البيع مثلاً موجوداً بغير لفظ «أَبِيْعُ» ويقصد مطابقته له، وهذا لا يتصوّر في الإنشاء لأنه لا يكون له خارج كذلك بل يُقصَد فيه إيجاد ما لم يوجد، نعم! قد يُطلقان على الإنشاء لتضمّنه خبراً كقولهم: «يا زيد الإنسان» صادق، و«يا زيد الفرس» كاذب.

(٤) **قوله:** [ولا يقدح في ذلك إلخ] دفع لتوهّم أنه لا يصحّ القول بكون النسبة في الخارج لأنّ النسبة من الأمور الاعتباريّة ولا وجود لها في الخارج، وحاصل الدفع أنّ الخارج الذي نسب إليه النسبة هو خارج الذهن وهو الواقعُ ونفسُ الأمر ولا يقدح في كونها في الخارج بهذا المعنى كونها من الأمور الاعتباريّة التي لا وجود لها في الخارج الذي هو بمعنى الأعيان، وبلفظ آخر أنّ ههنا أمرين: الأوّل نفس النسبة والثاني وجود النسبة، فنفس النسبة موجودة في الخارج لأنها عبارة عن وجودها الواقعيّ، ووجود النسبة ليس موجوداً في الخارج لأنه عبارة عن وجودها الخارجيّ.

أنّ النسبة من الأمور الاعتباريّة دون الخارجيّة للفرق الظاهر[١] بين قولنا: «القيام حاصل لزيد في الخارج» و«حصول القيام له أمر متحقّق موجود في الخارج»، فإنا لو قطعنا النظر[٢] عن إدراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له، وهذا معنى[٣] وجود النسبة الخارجيّة (وقيل) قائله النظام ومن تابعه: صدقُ الخبَر (مُطابَقته لاعتقاد المُخبِر ولو كان) ذلك الاعتقاد (خطأً) غيرَ مطابق للواقع[٤] (و) كذبُ الخبَر (عدَمها) أي: عدَم مُطابَقته لاعتقاد المُخبِر ولو كان خطأً، فقول القائل: «السماء تحتنا» مُعتقِداً ذلك صِدقٌ، وقوله: «السماء فوقنا»

---

(١) **قوله:** [للفرق الظاهر إلخ] علّة لانتفاء القدح، وحاصل الفرق بينهما أنّ الخارج في الأوّل ظرف للحصول الرابطيّ للقيام فيراد بكونه خارجيًّا كونُه خارجاً عمّا في الذهن وواقعيًّا، ويقابل الخارجيَّ بهذا المعنى الاعتباريُّ الاختراعيّ، والخارج في المثال الثاني ظرف للحصول في نفسه للقيام فيتبادر من كونه خارجيًّا كونه موجوداً في الأعيان، ويقابل الخارجيَّ بهذا المعنى الاعتباريُّ الذهنيّ، فالأوّل صحيح والثاني فاسد.

(٢) **قوله:** [فإنا لو قطعنا النظر إلخ] تعليل لما يستفاد من قوله «للفرق الظاهر إلخ» يعني أنّ الأوّل صحيح لأنّ القيام حاصل لزيد في حدّ ذاته مع قطع النظر عن إدراكنا، ولم يتعرّض لبيان فساد الثاني لظهور أنّ النسبة من الأمور الاعتباريّة أي: الذهنيّة دون الخارجيّة أي: الأعيان، ولعدم تعلّق الغرض به إذ الغرض أنّ كون النسبة في الخارج بالمعنى الذي ذكرناه لا يقدح فيه ما هو المقرَّر من أنّ النسبة من الأمور الاعتباريّة.

(٣) **قوله:** [وهذا معنى إلخ] أي: وكونُ الخارجِ ونفسِ الأمر ظرفاً لنفس النسبة معنى النسبة الخارجيّة، وحاصله أنّ النسبة لمّا كانت عبارة عن الوقوع الواقعيّ كحصول القيام لزيد في القول الأوّل فإطلاق الخارجيّة عليها إنّما يكون بمعنى كونها واقعيّةً لا اعتباريّةً بمعنى اختراعيّةٍ ولا بمعنى ذهنيّةٍ، وإطلاق الخارجيّة بهذا المعنى على النسبة لا ينافي لما قالوا إنّ النسبة أمر اعتباريّ بمعنى ذهنيّ فافهم.

(٤) **قوله:** [غيرَ مطابق للواقع] أي: فإن كان الاعتقاد صواباً مطابقاً للواقع فبالطريق الأولى لتحقّق المطابقتين. قوله «أي: عدم مطابقته لاعتقاد المُخبِر» إشارة إلى مرجع ضمير «عدَمها». قوله «ولو كان خطأً» هذا القيد إمّا مأخوذ من قرينة ذكره في الصدق أو من إرجاع الضمير إلى المطابقة المقيّدة. قوله «فقول القائل إلخ» توضيح بالمثال لتفسير الصدق والكذب على مذهب النظام. قوله «غيرَ مُعتقِدٍ» أي: غيرَ مُعتقِدٍ لفوقيّة السماء سواء كان مُعتقِداً لتحتيّتها أو لا.

غيرَ مُعتقِدٍ كِذبٌ، والواو في قوله: «ولو خطأ» للحال[1] وقيل: للعطف[2] أي: لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ، والمراد بالاعتقاد[3] الحكم الذهنيّ الجازم أو الراجح، فيعمّ العلمَ وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك، والاعتقادَ المشهور وهو حكم جازم يقبله، والظنَّ وهو الحكم بالطرَف الراجح، فالخبر المعلوم والمعتقَد والمظنون صادق والموهوم كاذب لأنه الحكم بخلاف الطرف الراجح، وأمّا المشكوك[4] فلا يتحقّق فيه الاعتقاد لأنّ الشكّ عبارة عن تساوي الطرَفين والتردّد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقاً ولا كاذباً وتثبت الواسطة، اللهُمَّ إلاّ أن يقال[5]: إذا انتفى الاعتقاد تحقّق عدَم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذباً، لا يقال:

---

(١) **قوله:** [للحال] أي: حال كون اعتقاد المُخبِر مفروضاً خطائيّته، وإليه ذهب الزمخشريّ، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥٢] الواو للحال والمعنى: مفروضاً إعجابُك حسنُهنّ، فكلمة «لو» في أمثال هذا المقام ليس للتعليق بل لمجرّد الفرض فلا تحتاج إلى الجزاء.

(٢) **قوله:** [وقيل: للعطف] والجزاء محذوف تدلّ عليه الجملة السابقة أي: صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المُخبِر لو لم يكن الاعتقاد خطأ ولو كان خطأ فأيضاً، وهذه الشرطيّة مؤكِّدة للجملة السابقة، وإليه ذهب الجزولي، وذهب الرضي إلى أنها اعتراضيّة ويجوز الاعتراض في آخر الكلام والمقصود منه التأكيد.

(٣) **قوله:** [والمراد بالاعتقاد إلخ] دفع لتوهّم أنّ الاعتقاد في المشهور هو الحكم الذهنيّ الجازم القابل للتشكيك فيخرج عنه العلمُ الذي هو الحكم الجازم الذي لا يقبل التشكيك والظنُّ الذي هو الحكم بالطرَف الراجح والوهمُ الذي هو الحكم بالطرَف المرجوح فيلزم الواسطة بين الصادق والكاذب وهي الخبر المعلوم والمظنون والموهوم مع أنّ النظام لا يقول بها، وحاصل الدفع أنّ المراد بالاعتقاد هنا الحكم الذهني الجازم أو الراجح سواء يقبل التشكيك أو لا، فيشمل الاعتقادُ العلمَ أي: اليقين والاعتقادَ المشهور والظنَّ فيكون الخبر المعلوم والمعتقَد والمظنون صادقاً لكونه مطابقاً للاعتقاد ويكون الخبر الموهوم كاذباً لكونه غير مطابقاً للاعتقاد فلا يلزم الواسطة.

(٤) **قوله:** [وأمّا المشكوك إلخ] إشارة إلى الاعتراض على مذهب النظام، حاصله أنّ الخبر المشكوك ليس بصادق ولا كاذب على تفسيره للصدق والكذب لعدَم تحقّق الاعتقاد في المشكوك فإنّ الشكّ عبارة عن تساوي الطرَفين فلا يتحقّق مطابقته للاعتقاد ولا عدَمها فيلزم الواسطة وهو لا يقول بها.

(٥) **قوله:** [اللهُمَّ إلاّ أن يقال إلخ] جواب عن الاعتراض المذكور، حاصله أن لا مُخلِص من هذا الاعتراض

المشكوك[1] ليس بخبر ليكون صادقاً أو كاذباً لأنه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرّد تصوّر كما صرّح به أرباب المعقول، لأنا نقول[2]: لا حكم ولا تصديق للشاكّ بمعنى أنه لم يُدرِك وقوعَ النسبة أو لاوقوعَها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والإثبات لكنّه إذا تلفّظ بالجملة الخبَريّة وقال: «زيد في الدار» مثلاً مع الشكّ فكلامه خبَر لا محالة، بل إذا تيقّن[3]

في وقت من الأوقات إلاّ وقت أن يقال إنّ الخبر المشكوك كاذب لأنّ الكذب عدم مطابقة الخبر لاعتقاد المُخبِر وهذا في قوّة السالبة والسالبةُ كما تصدق عند وجودِ الموضوع وسلبِ المحمول كأن يوجد الاعتقاد ولم يوجد المطابقة كذلك تصدق عند عدَم الموضوع أيضاً كأن لا يوجد الاعتقاد أصلاً فالخبر المشكوك كاذب من هذا القبيل، ووجه ضعف الجواب الذي أشار إليه الشارح أنّ المتبادر من تعميم الاعتقاد بقوله «ولو خطأ» هو وجود الاعتقاد في الصدق والكذب كليهما، وأنّ هذا الجواب يوهِم لجريان الكذب في الإنشاءات لعدم الاعتقاد فيها أيضاً وهو خلاف ما عليه الإجماع.

(١) **قوله:** [لا يقال: المشكوك إلخ] إشارة إلى جواب آخر من جانب النظام وهو أنّ المشكوك ليس بخبر فلا بأس بخروجه من الصادق والكاذب، ويرد به على المعترض والمُجيب أنّ كلّ واحد منهما معترف بكون المشكوك خبراً كما هو ظاهر من الاعتراض والجواب مع أنه ليس بخبر أصلاً حتّى يرد به الاعتراض ويحتاج إلى الجواب. قوله «لأنه لا حكم معه» تعليل لقوله «ليس بخبر». قوله «ولا تصديق» عطف تفسير، وفيه إشارة إلى أنّ الحكم الذي هو مدلول الخبر بمعنى الإيقاع والانتزاع. قوله «كما صرّح به إلخ» أي: كما صرّح المناطقة بأنه لا حكم ولا تصديق للشاكّ.

(٢) **قوله:** [لأنا نقول إلخ] تعليل للنفي في قوله «لا يقال إلخ»، وحاصله أنّ المشكوك ليس خبراً عند المُخبِر الشاكّ لأنه لم يُدرِك وقوعَ النسبة ولاوقوعَها ولم يحكم بشيء من الإثبات والنفي لكنه بالنسبة إلى السامع خبر البتّة لأنه كلام مشتمل على الإسناد وليس بإنشاء فيكون خبراً لا محالة وإلاّ لبطل انحصار الكلام في الخبر والإنشاء وهو باطل فكذا الملزوم.

(٣) **قوله:** [بل إذا تيقّن إلخ] «بل» للترقّي، أي: إذا تيقّن المتكلّم بما يناقض لما يُفهَم من كلامه بأن تيقّن مثلاً أنّ زيداً ليس في الدار وقال «زيد في الدار» فكلامه خبر لصدق تعريف الخبر عليه وهو كلام يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه إذ لم يشترط فيه كون تلك النسبة في اعتقاد المتكلّم، فالمشكوك أحقّ بأن يكون خبراً لاستواء الطرَفين فيه.

أنّ زيداً ليس في الدار وقال: «زيد في الدار» فكلامه خبر وهذا ظاهر، وتمسّك النظام[1] (بدليل) قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]) فإنّه تعالى سجّل عليهم[2] بأنهم كاذبون في قولهم: «إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» مع أنه مطابق للواقع، فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صحّ هذا (ورُدّ) هذا الاستدلال[3] (بأنّ المعنى لكاذبون في الشهادةِ) وادّعائِهم فيها المُواطأةَ[4]

---

(١) **قوله:** [وتمسّك النظام] إشارة إلى أنّ الجارّ والمجرور في قوله «بدليل إلخ» متعلّق بـ«تمسّك» المحذوف، إن قيل التمسّك إقامة البرهان فهو يقتضي سبق الدعوى والمذكورُ هنا هو التعريف للصدق والكذب والتعريفاتُ من قبيل التصوّرات فإطلاقُ التمسّك هنا في غير محلّه، قيل المراد أنه تمسّك على حكم يتضمّنه التعريف وهو أنه صحيح، فإطلاق التمسّك هنا بالنظر إلى الدعوى الضمنيّ كما أنها يرد على التعريفات المنوع أيضاً بالنظر إلى الدعاوي الضمنيّة.

(٢) **قوله:** [فإنّه تعالى سجّل عليهم إلخ] تطبيق الدليل على الدعوى أي: لأنّ الله تعالى حكم على المنافقين بأنهم كاذبون إلخ. قوله «لما صحّ هذا» أي: لما صحّ إطلاق الكذب على الخبر المطابق للواقع، فعلم أنّ الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد المُخبر والكذب عدم مطابقته له.

(٣) **قوله:** [هذا الاستدلال] إشارة إلى أنّ ضمير قوله «رُدّ» راجع إلى الاستدلال، ثمّ حاصل الردّ جوابان أحدهما بالمنع وله سندان والثاني بالتسليم، تقرير الأوّل أنا لا نسلّم أنّ التكذيب راجع إلى المشهود به لمَ لا يجوز أن يكون راجعاً إلى الشهادة باعتبار تضمّنها خبراً كاذباً أو راجعاً إلى تسميتهم هذا الخبرَ شهادةً وكما أنّ الخبر والتسمية خلاف معتقَدهم كذلك خلاف الواقع فيحتمل أن يكون التكذيب راجعاً إلى كونهما خلاف الواقع وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وتقرير الثاني أنا سلّمنا أنّ التكذيب راجع إلى المشهود به لكنه يرجع إليه باعتبار زعمهم الفاسد أي: إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا المشهود به لكونه خلافاً للواقع.

(٤) **قوله:** [وادّعائِهم فيها المُواطأةَ] عطف تفسير لقوله «الشهادةِ»، وفيه دفع لما يقال من أنّ الشهادة من قبيل الإنشاء وهو لا يحتمل الصدق أو الكذب فكيف يكون التكذيب راجعاً إليها، وحاصل الدفع أنّ التكذيب راجع إليها باعتبار تضمّنها خبراً كاذباً وهو أنّ شهادتنا هذه من صميم قلوبنا. قوله «فالتكذيب راجع إلخ» تفريعٌ على التفسير المذكور وتصريحٌ بما أشار إليه في التفسير.

فالتكذيب راجع إلى قولهم: «نشهد» باعتبار تضمّنه خبراً كاذباً وهو أنّ شهادتنا هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة «إنّ»(١) واللامِ والجملةِ الاسميّة، ولا شكّ أنه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، وما قيل(٢): إنه راجع إلى قولهم: «نشهد» وإنه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور(٣) أنه ليس بخبر بل إنشاء (أو) المعنى أنهم لكاذبون(٤) (في تسميتها) أي: في تسمية هذا الإخبار الخالي عن المواطأة شهادة لأنّ المواطأة مشروطة في الشهادة، وفيه نظر(٥) لأنّ مثل هذا يكون

---

(١) **قوله:** [بشهادة «إنّ» إلخ] دفع لما يتوهّم من أنه ليس في كلامهم ادّعاء المُواطاة فكيف يكون التكذيب راجعاً إليه، وحاصل الدفع أنّ إيراد هذه التأكيدات يدلّ على الادّعاء المذكور لأنها تأكيدات للازم فائدة الخبر وهو علمهم بهذا الخبر لأنّ المخاطَب منكر له فيكون تأكيداً للخبر الضمنيّ في «نشهد».

(٢) **قوله:** [وما قيل إلخ] ردّ على العلاّمة الشيرازيّ حيث قال في تفسير قوله «ورُدّ بأنّ المعنى لكاذبون في الشهادة»: معناه أنا نمنع رجوع التكذيب إلى المشهود به لِمَ لا يجوز رجوعه إلى قولهم «نشهد» لأنه خبر غير مطابق للواقع، وحاصل الردّ ظاهر.

(٣) **قوله:** [لظهور إلخ] تعليل لكون القيل ليس بشيء. قوله «ليس بخبر» لأنه لو كان خبراً لاقتضى وجودَ شهادة أخرى منهم يخبرون بهذا القول عنها ولم توجد تأمّل. قوله «بل إنشاء» أي: وإذ كان إنشاء لم يصحّ رجوع التكذيب إليه، إن قيل كيف يكون «نشهد» إنشاء مع أنّ الشهادة ليست بمعدودة في أقسام الإنشاء، قيل إنه إنشاء معنى خبر صورةً، والأقسام المعدودة للإنشاء هي أقسام للإنشاء صورة ومعنى.

(٤) **قوله:** [المعنى أنهم لكاذبون] إشارة إلى أنّ قوله «في تسميتها» عطف على قوله «في الشهادةِ». قوله «أي: في تسمية إلخ» إشارة إلى أنّ التسمية في قوله «تسميتها» مصدر مضاف إلى مفعوله الثاني ومفعوله الأوّل محذوف وهو هذا الإخبار أي: إنهم كاذبون في تسميتهم هذا الإخبار شهادة. قوله «الخالي عن المُواطأة» في توصيف الإخبار به إشارة إلى علّة الكذب في التسمية. قوله «لأنّ المُواطأة مشروطة في الشهادة» تصريح بدليل الكذب في التسمية بعد الإشارة إليه في التوصيف.

(٥) **قوله:** [وفيه نظر] أي: وفي رجوع التكذيب إلى التسمية لعدم المُواطأة نظر. قوله «لأنّ مثل هذا إلخ» بيانٌ لوجه النظر، حاصله أنّ الكذب لا يدخل إلاّ في النِسَب الخبَريّة والتسميةُ وصف من أوصاف

غلَطاً في إطلاق اللفظ لا كذباً لأنّ تسمية شيء بشيء ليس من باب الإخبار، ولو سُلّم[1] فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع، وحاصل الجواب[2] منع كون التكذيب راجعاً إلى قولهم: «إنك لرسول الله» مستنداً بهذين الوجهين، ثُمّ الجواب على تقدير التسليم بما أشار إليه بقوله: (أو في المشهود به) أي: المعنى أنهم لكاذبون[3] في المشهود به أعني في قولهم «إنك لرسول الله» لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الكاسد لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع[4] فيكون كاذباً عندهم لكنّه صادق في نفس الأمر لوجود

المُسمّي فلا يتّصف بالكذب وإنّما يتّصف مثله بالغلَط في إطلاق اللفظ، وجوابه أنّ كون التسمية كذباً باعتبار تضمّنها حكماً خبريًّا وهو أنّ إخبارهم هذا يُسمّى شهادة وهذا خلاف الواقع.

(١) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] بيانٌ لوجه ثان للنظر، حاصله أنه لو سُلِّم أنّ تسمية الشيء بالشيء من قبيل الإخبار فلا نسلِّم كذب هذه التسمية لعدَم المُوطأة فإنّ المُواطأة في مطلق الشهادة ممنوعة لوجود شهادة الزور فالمُواطأة إنّما تُعتبَر في الشهادة الصادقة، وجوابه أنّ المواطأة مشروطة في مطلق الشهادة كما يدلّ عليه قول الإمام الراغب من أنّ الشهادة المتعارفة أصلها الحضور بالقلب ثمّ يقال ذلك إذا عبّر عنه باللسان ولذلك متى أطلق لفظ الشهادة على ما يُظهَر من اللسان دون حصوله في القلب عُدّ كذباً، وأمّا شهادة الزور فإطلاق الشهادة عليها مجاز كإطلاق البيع على الباطل وإطلاق الحديث على الموضوع.

(٢) **قوله:** [وحاصل الجواب إلخ] توطيةٌ للردّ على من قال إنّ الجواب الحقيقيّ منع كون التكذيب راجعاً إلى قولهم «إنك لرسول الله» والوجوه الثلاثة لبيان سند المنع كما سيأتي في الشرح.

(٣) **قوله:** [أي: المعنى أنهم لكاذبون إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «في المشهود به» عطف على قوله «في الشهادة». قوله «أعني في قولهم إلخ» بيانٌ للمشهود به. قوله «لكن لا في الواقع» إشارة إلى أنّ قوله «في زعمهم» احتراز عن كونهم كاذبين في المشهود به في الواقع.

(٤) **قوله:** [لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع] فكأنه قيل إنهم يزعمون أنهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق. قوله «فيكون كاذباً عندهم» أي: فيكون هذا الخبر كاذباً عندهم لكونه غيرَ مطابق للواقع عندهم لا لكونه غيرَ مطابق لزعمِهم الفاسد واعتقادِهم الباطل، فالمعتبر في الكذب إنّما هو عدم مطابقة الخبر للواقع سواء كان عدم المطابقة للواقع في الواقع أو في الاعتقاد فالأول كاذب في الواقع والثاني في الاعتقاد.

المطابقة فليتأمل لئلاّ يتوهّم[(١)] أنّ هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين[(٢)] بُونٌ بعيد، فظهر بما ذكرنا[(٣)] فساد ما قيل: إنّ الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعاً إلى قولهم: «إنك لرسول الله» والوجوه الثلاثة لبيان السند، واعلم أنّ ههنا وجهاً آخر[(٤)] لم يذكره القوم وهو أن يكون التكذيب راجعاً إلى حلفِ المنافقين وزعمِهم أنهم لم يقولوا: «لا تنفقوا على من عند رسول الله حتّى ينفضّوا من حوله» لما ذكر في "صحيح البخاريّ" عن زيد بن أرقم أنه قال: كنت في غزاة[(٥)]

---

(١) **قوله:** [فليتأمّل لئلاّ يتوهّم إلخ] منشأ التوهّم هو قول المصـ «أو في المشهود به في زعمهم» لأنه يُوهِم أنّ الكذب في المشهود به لعدم مطابقته لزعمِهم واعتقادِهم، ودفع التوهّم أنّ المراد أنّ الكذب في المشهود به لعدم مطابقته للواقع بحسب زعمِهم واعتقادِهم فيكون كاذباً عندهم لا مطلقاً.

(٢) **قوله:** [فبين المعنيين إلخ] أي: لأنّ بين عدَم المطابقة للاعتقاد وبين عدم المطابقة للواقع في الاعتقاد مسافة بعيدة وكذبُ المشهود به بالمعنى الثاني الذي هو عدم المطابقة للواقع لا بالمعنى الأوّل الذي هو عدم المطابقة للاعتقاد. قوله «بُونٌ بعيد» البون بضمّ الباء وفتحها المسافة بين الشيئين.

(٣) **قوله:** [فظهر بما ذكرنا إلخ] أي: ما ذكرنا من أنّ قوله «أو في المشهود به في زعمهم» جواب على تقدير تسليم رجوع التكذيب إلى المشهود به ظهر به فساد ما قيل إلخ وذلك لأنه قد ظهر بما ذكره الشارح أنّ ههنا جوابين الجواب الأوّل منع رجوع التكذيب إلى المشهود به وله سندان وهما احتمال رجوعه إلى الشهادة واحتمال رجوعه إلى التسمية، والجواب الثاني على تقدير تسليم رجوعه إليه، فليست الوجوه الثلاثة أسانيد لمنع واحد كما قيل، وإنّما قيّد الجواب بالحقيقيّ لأنه في الظاهر ثلاثة أجوبة.

(٤) **قوله:** [واعلم أنّ ههنا وجهاً آخر إلخ] جوابٌ آخر عن استدلال النظام من جانب الشارح، حاصله أنّ التكذيب راجع إلى حلف المنافقين على أنهم لم يقولوا «لا تنفقوا على من عند رسول الله إلخ». قوله «لم يذكره القوم» إن قيل قد ذكره الإمام الرازيّ في "التفسير الكبير" فكيف يصحّ قوله هذا، قيل المراد أنه لم يذكره القوم في الجواب عن استدلال النظام لا أنه لم يذكره أحد في بيان معنى الآية.

(٥) **قوله:** [كنت في غزاة] أي: غزوة وهي غزوة تبوك أو غزوة بني المصطلق. قوله «عبدَ اللهِ بنَ أُبَيٍّ» وهو رئيس المنافقين، و«أُبَيّ» اسم أبيه و«سَلُوْل» اسم أمّه غير منصرف للتعريف والتأنيث، فهو منسوب إلى الأبوين. قوله «حتّى ينفضّوا» أي: يتفرّقوا. قوله «فذكرت ذلك لعمّي» أي: فذكرت الذي قاله ابنُ أبيٍّ

فسمعتُ عبدَ اللهِ بنَ أُبَيٍّ بنَ سَلُوْلَ يقول: «لا تنفقوا على مَن عند رسول الله حتّى ينفضّوا مِن حوله ولو رجعنا إلى المدينة ليُخرِجنّ الأعزُّ منها الأذلَّ»[١] فذكرتُ ذلك لعمّي، فذكره للنبيّ[٢] صلّى الله تعالى عليه وسلّم فدعاني فحدّثتُه فأرسل رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم إلى عبد الله بن أَبَيّ وأصحابه فحلفوا على أنهم ما قالوا[٣] فكذّبني رسولُ الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم وصدّقه[٤] فأصابني همّ لم يُصِبني مثلُه قطّ، فجلستُ في البيت فقال لي عمّي: ما أردتَ[٥] إلى أن كَذَّبك رسولُ الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم ومَقَتَك، فأنزل

لعمّي وهو سعدُ بن عُبادة وهو ليس عمَّه حقيقة وإنّما هو سيِّد قومه الخزرج، أو ثابتُ بن قيس وهو عمّه الحقيقيّ، أو عبدُ الله بن رَواحة وهو عمُّه المجازيّ لأنّ زيداً كان في حجره وهو خزرجيّ أيضاً.

(١) **قوله:** [لَيُخرِجنّ الأعزُّ منها الأذلَّ] أراد ذلك المنافق بالأعزّ المنافقين وبالأذلّ المؤمنين وذلك لما قال الله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة:١٠] فإنّ المريض قد يعدّ الخبيث طيِّباً والطيِّب خبيثاً.

(٢) **قوله:** [فذكره للنبيّ] أي: فذكر عمّي ذلك القول للنبيّ صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم. قوله «فأرسل رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم إلى عبد الله بن أبيّ وأصحابه» أي: فطلبهم فجاءوا فحلفوا إلخ.

(٣) **قوله:** [فحلفوا على أنهم ما قالوا] أي: فحلفوا بالله، و«ما قالوا» جواب القسم، والحالف هو عبد الله بن أبيّ كما وقع في رواية أبي الأسود: فبعث رسول الله صلّى الله تعالى عليه وآله صحبه وسلّم إلى عبد الله بن أبيّ فسأله فحلف بالله ما قال من ذلك شيئاً، والجمع هنا باعتبار من معه من المنافقين.

(٤) **قوله:** [وصدّقه] أي: وصدّق عبدَ الله بن أبيٍّ لأنّ بناء الأحكام على الظواهر وقد قال عليه الصلاة والسلام: ((البيِّنة على المدّعي واليمين على من أنكر)) فلمّا حلف ذلك المُنكِر بالله صدّقه النبيّ عليه السلام بناءً على الظاهر. قوله «فأصابني همّ إلخ» ولعلّه همُّ نسبة الكذب إليه أو همُّ لوم القوم إيّاه. قوله «فجلستُ في البيت» أي: فجلست في بيتي حزيناً مخافةَ إذ رآني الناس أن يقولوا: «كذِبتَ».

(٥) **قوله:** [ما أردتَ إلخ] أي: أيَّ شيء أردتَ بقولك الذي قلته وما حَمَلك عليه حتّى أدّى ذلك إلى تكذيبِ رسول الله وبغضِه إيّاك، فـ«ما» استفهاميّة و«أردتَ» بصيغة الخطاب و«أنْ» مصدريّة و«مَقَتَك» عطف على «كذّبك»، وهذا توبيخ لزيد من جانب عمّه، ويجوز أن تكون «ما» نافية و«أردتُ» بصيغة المتكلّم، فيكون المقصود من هذا القول تسلية له. قوله «ومَقَتَك» من «مَقَتَه مقتاً» إذا أبغضه بغضاً.

الله تعالى ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ فبعث إليّ النبيّ[١] عليه السلام فقرأ فقال: ((إنّ الله صدّقك يا زيد)) (الجاحظ) أَنكَر انحصار الخبر[٢] في الصدق والكذب وأَثبَت الواسطة، وتحقيق كلامه[٣] أنّ الخبر إمّا مطابق للواقع أو لا وكلّ منهما إمّا مع اعتقادِ أنه مطابق أو اعتقادِ أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد، فهذه ستّة أقسام، واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقادِ أنه مطابق، وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقادِ أنه غير مطابق، والباقي ليس بصادق ولا كاذب، فعنده صدق الخبر (مطابَقته) للواقع[٤] (مع الاعتقاد) بأنه مطابق[٥]

---

(١) **قوله:** [فبعث إليّ النبيّ] أي: فطلبني النبيّ عليه الصلاة والسلام فقرأ عليّ ما أنزل الله عليه من ذلك وقال بعد القرأة: «إنّ الله صدّقك يا زيد» أي: فيما قلته.

(٢) **قوله:** [أَنكَر انحصار الخبر إلخ] هذا ابتداء كلام من الشارح بياناً لمذهب الجاحظ وتحقيقاً له، وليس بإشارة إلى أنّ الجاحظ مبتدأ وخبره محذوف وهو أنكر انحصار الخبر إلخ إذ فيه تكلّف كثير في المتن لعدم دلالته على هذا الحذف، بل تقدير المتن: «وقال الجاحظ مطابقته إلخ».

(٣) **قوله:** [وتحقيق كلامه إلخ] بيانٌ لأقسام الخبر على مذهب الجاحظ بأنها كلّها ستّة واحد منها صادق وواحد منها كاذب والأربعة الباقية ليست بصادقة ولا كاذبة، وإنّما جاء الشارح بتحقيق كلامه لأنّ المفهوم من ظاهر عبارة "الإيضاح" أنّ الأقسام أربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ: الحكم إمّا مطابق للواقع مع اعتقادِ المُخبِر أو عدَمِه وإمّا غير مطابق له مع الاعتقادِ أو عدَمِه فالأوّل هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كلّ منهما ليس بصادق ولا كاذب، فغرض هذا التحقيق إمّا الردُّ على ما يفهم من ظاهر عبارة "الإيضاح" أو الإشارةُ إلى أنّ كلاًّ من الثاني والرابع فيها يشمل قسمين لأنّ عدم اعتقاد المطابقة إمّا بانتفاء نفس الاعتقاد أو بانتفاء تعلّقه بالمطابقة.

(٤) **قوله:** [للواقع] فيه إشارة إلى أنّ ضمير «مطابقته» راجع إلى الخبر لا إلى الواقع ليصحّ حمله على صدق الخبر ولئلاّ ينفكّ نظم الكلام لأنّ ضمير «مطابقته» في تقرير المذهبين الأوّلين راجع إلى الخبر باعتبار حكمه، وفيه ردّ على من جوّز رجوعَه إلى الواقع.

(٥) **قوله:** [بأنه مطابق] إشارة إلى أنّ متعلّق الاعتقاد محذوف، وإلى أنّ قوله «مع الاعتقاد» حال من ضمير «مطابقته» لا من المطابقة لئلاّ يلزم وقوع الحال عن خبر المبتدأ فإنّ التقدير: «صدق الخبر مطابقته

(و) كذب الخبر (عدَمها معه) أي: عدَم مطابَقته للواقع مع اعتقادِ أنه غير مطابق، ويلزم في الأوّل[1] مطابَقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدَمها ضرورةَ توافق الواقع والاعتقاد حينئذ[2] (وغيرهما) وهي الأربعة الباقية أعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة أو بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد (ليس بصدق ولا كذب) فكلّ من الصدق[3] والكذب بتفسيره أخصّ منه بتفسير الجمهورِ والنظامِ لأنه اعتبر في كلّ منهما جميعَ الأمرين اللذَين اكتفوا بواحد منهما، فليتدبّر فكثيراً[4] ما يقع الخبط في هذا المقام ....

إلخ»، ولا يجوز أن يكون متعلّقاً بالمطابقة إذ المطابقة متعدِّية بنفسها إلى المفعول وقد يزاد اللام لتقوية العمل، ولا يقال: «طابق معه».

(١) **قوله:** [ويلزم في الأوّل إلخ] غرضه توطئةٌ للنسبة الآتية بقوله «لأنه اعتبر في كلٍّ منهما جميع الأمرَين اللذَين اكتفوا بواحد منهما»، وجوابٌ عن سؤال مقدَّر وهو أنّ الجاحظ يعتبر في صدق الخبر مطابقته للواقعِ والاعتقادِ وفي كذبه عدم مطابقته للواقعِ والاعتقادِ، والمصـ لم يذكر في الصدق مطابقته للاعتقاد وفي الكذب عدم مطابقته للاعتقاد، وحاصل الجواب أنه يلزم في الأوّل أي: في قوله «مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق» مطابقتُه للاعتقاد وكذا يلزم في الثاني عدم مطابقته للاعتقاد فكأنه قال: صدق الخبر مطابقته للواقع والاعتقاد وكذب الخبر عدم مطابقته للواقع والاعتقاد، فرجع بيانه إلى مذهب الجاحظ.

(٢) **قوله:** [ضرورةَ توافق الواقع والاعتقاد حينئذ] هذا دليل للاستلزام المذكور، وحاصله أنه إذا كان الخبر مطابقاً للواقع واعتقد أنه مطابق له فلا محالة يتحقّق تطابق الواقع والاعتقاد، وكذا إذا كان الخبر غير مطابق للواقع واعتقد أنه غير مطابق له فلا محالة يتحقّق تطابقهما، والمطابق للمطابق للشيء مطابق لذلك الشيء فيكون الخبرُ المطابقُ للواقعِ المطابقِ للاعتقاد مطابقاً للاعتقاد، والمخالف للمطابق للشيء مخالف لذلك فيكون الخبرُ المخالفُ للواقعِ المطابقِ للاعتقاد مخالفاً للاعتقاد فافهم.

(٣) **قوله:** [فكلّ من الصدق إلخ] تفريعٌ على التفاسير وبيانٌ للنسبة بين كلٍّ من الصدق والكذب عند الجاحظ وبينه عندهما أي: فكلّ ما يصدق عليه الصدق أو الكذب عند الجاحظ يصدق عليه الصدق أو الكذب عند الجمهور والنظام من غير عكس. قوله «لأنه اعتبر إلخ» تعليل للنسبة المذكورة.

(٤) **قوله:** [فكثيراً إلخ] تعليل للأمر بالتدبّر أي: لأنّ كثيراً مّا إلخ. قوله «يقع الخبط إلخ» وذلك لأنه فسّر

وفي تقرير مذهب النظام[١] وقد وقع ههنا في شرح "المفتاح"[٢] ما يُقضَى منه العَجَب[٣] واستدلّ الجاحظ[٤] (بدليل) قوله تعالى: (﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [سبأ:٨]) لأنّ الكفّار حصروا[٥] إخبار النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراءِ والإخبارِ حالَ الجِنّة على سبيل منع الخُلو (و) لا شكّ (أنّ المراد بالثاني) أي: الإخبار حالَ الجِنّة[٦]

بعض الشرّاح قوله «وغيرهما» بالقسمين وهما مطابقة الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة وعدَم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، فقد ترك القسمين ممّا يشمله «غيرهما» وهما المطابقة وعدمها بدون الاعتقاد أصلاً.

(١) **قوله:** [وفي تقرير مذهب النظام] أي: وكثيراً يقع الخبط في تقرير مذهب النظام، وذلك لأنه نفى بعضهم كونَ المشكوك واسطة عند النظام بأنّ المشكوك ليس بخبر مع أنه خبر كما مرّ، وهل يلزم الواسطة به عند النظام أو لا فمختار الشارح فيه أنه إن اعتبر الاعتقاد في الكذب فالواسطة لازمة البتّة وإن لم يعتبر لم تلزم الواسطة وكان المشكوك كاذباً كما مرّ.

(٢) **قوله:** [وقد وقع ههنا في شرح "المفتاح" إلخ] إشارة إلى ما ذكره العلاّمة قطب الدين الشيرازيّ في شرحه لـ"المفتاح" من أنّ قول صاحب "المفتاح": «وعند بعض إلى طباقِ الحكم لاعتقادِ المُخبِر أو ظنِّه أو لاطباقِه لذلك» مذهبُ الجاحظ، ثمّ قال: ههنا مذهب آخر في غاية السخافة وهو أنّ الخبر إن طابق الاعتقاد فصدق وإلاّ فكذب، وقال: وإطلاقُ المصـ الحكمَ وسِياقُ كلامه يدلاّن على أنه يريد هذا المذهب، فيقول شارحنا قد وقع للشارح العلاّمة في هذا المقام خبط عظيم لأنّ صاحب "المفتاح" إنّما ذكر مذهبَ النظام وقد قرّره شارحه العلاّمة موافقاً لمذهب الجاحظ بأن جعل قوله «الحكم» إشارةً إلى الحكم المطابق للواقع وجعل ضمير «لاطباقِه» للحكم الغير المطابق للواقع فتأمّل.

(٣) **قوله:** [ما يُقضَى منه العَجَب] قضاء العَجَب إتمامه أي: ما يتعجّب منه كلّ التعجّب حتّى لا يبقى بل يفني الكلّ، ويجوز أن يكون من «قَضَاه» أي: أحكمه، أو من «قضيتُ كذا» بمعنى فعلته.

(٤) **قوله:** [واستدلّ الجاحظ] يتبيّن غرضه ممّا ذكرنا تحت قوله «وتمسّك النظام».

(٥) **قوله:** [لأنّ الكفّار حصروا إلخ] تقرير لاستدلال الجاحظ بالآية. قوله «بالحشر والنشر» كما يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝ أَفْتَرَىٰ﴾ الآية.

(٦) **قوله:** [أي: الإخبار حالَ الجِنّة] ردٌّ على من قال المراد بالثاني «أم به جِنّة» وذلك لأنه استفهام لا يتّصف بالصدق ولا بالكذب ونفي إرادة الصدق والكذب عنه ينبئ عن صلاحيّته للاتّصاف بهما،

(غير الكذب لأنه قسيمه) أي: لأنّ الثاني قسيم الكذب إذ المعنى: أ كذب أم أخبر حال الجنة، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه) أي: الصدق، فعند إظهار تكذيبه[1] لا يريدون بكلامه الصدقَ الذي هو بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال: «لأنهم اعتقدوا عدمه» لكان أظهر[2] وأيضاً لا دلالة[3] لقوله تعالى: ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ على معنى أم صدق بوجهٍ من الوجوه فلا يجوز أن يُعبَّر به عنه، فمرادهم بكون كلامه خبراً حالَ الجِنّة غير الصدق وغير الكذب، وهم عُقَلاء من أهل اللسان[4] عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر[5] ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وإن كان صادقاً في

ودفعٌ لتوهّم أنه إنشاء خارج عن الخبر فلا يثبت به الواسطة بين الخبر الصادق والكاذب.

(١) **قوله:** [فعند إظهار تكذيبه إلخ] إشارة إلى دفع ما أورد على المتن من أنّ الدليل وهو قوله «لأنهم لم يعتقدوه» لا يُثبت الدعوى وهو كونه غير الصدق لأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق، وحاصل الدفع أنّ قوله «غير الصدق» معطوف على قوله «غير الكذب» فيدخل تحت الإرادة فقوله «لأنهم لم يعتقدوه» دليل على عدم إرادة الصدق لا على عدم الصدق أي: ولمّا لم يعتقد الكفّار صدقَ كلام النبيّ عليه الصلاة والسلام كيف يريدون الصدقَ في كلامه عند إظهارهم تكذيبَه.

(٢) **قوله:** [لكان أظهر] في الدلالة على أنّ المراد غير الصدق من قوله «لأنهم لم يعتقدوه»، وذلك لأنّ عدم اعتقادهم صدقه يستلزم عدمَ إرادتهم صدقَه وهو يستلزم إرادتهم غير الصدق فيكون ما قال المصـ مستلزماً لإرادتهم غيرَ الصدق بالواسطة، وأمّا اعتقاد عدم صدقه فمستلزم لإرادتهم غيرَ الصدق بلا واسطة فيكون «لأنهم اعتقدوا عدمه» أظهر دلالة عليه من «لأنهم لم يعتقدوه».

(٣) **قوله:** [وأيضاً لا دلالة إلخ] بيانٌ لوجه آخر لعدم إرادتهم الصدق، وحاصله ظاهر. قوله «بوجهٍ من الوجوه» أي: بطريق من طرق الدلالة، وهذا متعلّق بالدلالة. قوله «فلا يجوز أن يُعبَّر به عنه» أي: أن يُعبَّر بقوله «أم به جنّة» عن إرادة الصدق. قوله «فمرادهم إلخ» تفريعٌ على تطبيق الدليل على الدعوى.

(٤) **قوله:** [وهم عُقَلاء من أهل اللسان إلخ] دفعٌ لتوهّم أنّ الواسطة إنّما لزمت من قول الكفّار ولا عبرة بقولهم فالاستدلال بقولهم لا يُسمِن ولا يُغني من جوع، وحاصل الدفع أنّ الاعتماد في أمثال هذا على اللسان واللغة وهم عقلاء أهل اللسان واللغة فيعتبر قولهم في أمثال المقام وإن لم يعتبر في جميع المقامات.

(٥) **قوله:** [فيجب أن يكون من الخبر إلخ] أي: وإذا ثبت أنّ الإخبار حالَ الجِنّة لا يجعلونه كاذباً ولا

نفس الأمر، فعُلِم[١] أنّ الاعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لأنه لم يَجعَل عدمَ اعتقاد الصدق دليلاً على عدم كونه صادقاً بل على عدم إرادتهم كونه صادقاً على ما قرَّرنا والفرق ظاهر[٢] (ورُدّ) هذا الدليل (بأنّ المعنى) أي: معنى «أم به جنة»[٣] (أم لم يَفترِ فعُبِّر عنه) أي: عن عدَم الافتراء (بالجِنّة لأنّ المجنون) يلزمه أنْ[٤] (لا افتِراء له) لأنه الكذب عن عمَدٍ ولا عمَد للمجنون، والثاني ليس قسيماً للكذب[٥] بل لِما هو أخصّ منه أعني الافتراء فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب في نوعيه أعني الكذب

صادقاً فيجب أن يكون بعض الخبر إلخ. قوله «ليكون هذا منه» أي: ليكون الإخبار حالَ الجِنّة ممّا ليس بصادق ولا كاذب، وإنّما قال «في زعمهم» لأنّ جميع أخبار النبيّ صلّى الله تعالى عليه وآله وصحبه وبارك وسلّم صادقة في نفس الأمر ولا جنّة به وإنّما الجِنّة بهؤلاء الكفّار خزلهم الله أنى يؤفكون.

(١) **قوله:** [فعُلِم إلخ] تفريعٌ على قوله عند تطبيق الدليل على الدعوى: «فعند إظهار تكذيبه إلخ» وتصريحٌ بما عُلِم ضمناً، وقد مرّ تقريرُ الاعتراض وبيانُ حاصل دفعه تحت قوله المذكور.

(٢) **قوله:** [والفرق ظاهر] أي: والفرق بين عدم كونه صادقاً وبين عدم إرادتهم كونه صادقاً ظاهر، وعدم اعتقادهم الصدق وإن لم يكن دليلاً على عدم كونه صادقاً لكنه دليل على عدم إرادتهم كونه صادقاً، والمصـ لم يجعله دليلاً على الأوّل بل جعله دليلاً على الثاني، فلا اعتراض.

(٣) **قوله:** [أي: معنى «أم به جِنّة»] إشارة إلى أنّ اللام في «المعنى» للعهد أو عوض عن المضاف إليه.

(٤) **قوله:** [يلزمه أنْ إلخ] فيه إشارة إلى أنّ التعبير بـ«أم به جنّة» عن «أم لم يَفتَرِ» كناية من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم فإنّ المجنون يلزمه عدم الافتراء لأنّ الافتراء كذب عن عمد ولا عمد للمجنون.

(٥) **قوله:** [والثاني ليس قسيماً للكذب إلخ] ردّ على قول المستدلّ: «إنّ المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه» وحاصل الردّ أنه إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فلا نسلِّم ذلك بل هو قسيم لِما هو أخصّ من مطلق الكذب وهو الافتراءُ والكذبُ عن عمَد فيكون المراد به عدمَ الافتراء والكذبَ لا عن عمَد فيكون قولهم هذا حصراً للخبر الكاذب في نوعيه وهما الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولا يثبت به الواسطة بين الصادق والكاذب، وإن أراد أنه قسيم للكذب عن عمَد فمسلَّم لكنه لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير مطلق الكذب فإنّ الكذب عن عمد أخصّ ومطلق الكذب أعمّ ولا يلزم من كون الشيء قسيماً للأخصّ كونه قسيماً للأعمّ فتأمّل.

عن عمَد والكذب لا عن عمَد، ولو سُلّم[1] أنّ الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى: أقصد الافتراء أي: الكذب أم لم يقصد بل كذب بلا قصدٍ لما به من الجنة، فإن قلتَ[2] الافتراء هو الكذب مطلقاً والتقييد خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا دليل، فالأولى أنّ المعنى:[3] افترى أم لم يفتر بل به جِنّة، وكلام المجنون ليس بخبر لأنه لا قصد له يعتدّ به ولا شعور، فيكون مرادهم حصره في كونه خبراً كاذباً أو ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقاً ولا كاذباً، قلتُ: كفى دليلاً في التقييد[4] نقل أئمّة اللغة واستعمال العرب، ....

---

(۱) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] جواب آخر عن استدلال الجاحظ بالآية، كان مبنى الجواب الأوّل على أنّ القصد معتبر في مفهوم الافتراء، ومبنى هذا على أنه ليس معتبراً فيه، وحاصله أنه لو سُلِّم أنّ القصد ليس معتبراً في مفهوم الافتراء وأنّ الافتراء هو مطلق الكذب فالمراد ههنا هو قصد الافتراء بناءً على أنّ الأفعال الاختياريّة إذا نسبت إلى ذوي الإرادة يتبادر منها صدورها عن قصد وإرادة وإن لم يكن القصد داخلاً في مفهوم الافتراء وأمّا المجنون فليس له قصد يعتدّ به فكان المعنى: أ قصد الافتراء أي: الكذب أم لم يقصد الافتراء أي: الكذب بل كذب بلا قصد لما به من الجِنّة، فلا يثبت الواسطة.

(۲) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] فيه إشارةٌ إلى جواب آخر أجاب به بعض الشرّاح عن استدلال الجاحظ بالآية، وإيرادٌ على الجوابين الأوّلين، ومقصود السائل الاستفسار عن علّة تخصيص الافتراء بالعمَد بإدخال العمد في مفهومه كما في الجواب الأوّل أو باستفادته بمعونة القرائن كما في الجواب الثاني مع أنّ هذا التخصيص خلاف اللغة والأصل. قوله «الافتراء هو الكذب مطلقاً» إيرادٌ على الجواب الأوّل الذي اعتبر فيه العمد في مفهوم الافتراء. قوله «والتقييد خلاف الأصل» إيرادٌ على الثاني الذي قُيِّد فيه الافتراء بالقصد.

(۳) **قوله:** [فالأولى أنّ المعنى: إلخ] هذا إشارة إلى جواب آخر عن استدلال الجاحظ، حاصله أنه إذا كان الجوابان الأوّلان غيرَ مرضيَّين لكونهما خلاف اللغة والأصل فالأولى أن يقال في الجواب: إنّ معنى قولهم: «أفترى على الله كذباً أم به جنّة»: أفترى أم لم يفتر بل به جنّة، وكلام المجنون ليس بخبر أصلاً فمرادهم حصر خبر النبيّ عليه الصلاة والسلام في كونه خبراً كاذباً أو ليس بخبر رأساً، فلا يثبت الواسطة.

(٤) **قوله:** [قلت: كفى دليلاً في التقييد إلخ] لمّا كان السؤال مشتملاً على الإيرادَين أجاب الشارح أوّلاً عنهما بهذا القول، وحاصل الجواب أنّ نقلَ أئمّة اللغة واستعمالَ العرب شاهد عدل على تقييد الكذب بالعمد في مفهوم الافتراء سواء كان العمد داخلاً في مفهوم الافتراء أو مستفاداً بمعونة القرائن، وذلك

ولا نُسلِّم(١) أنّ للقصد والشعور مدخلاً في خبريّة الكلام، فإنّ قول المجنون أو النائم أو الساهي: «زيد قائم» كلام ليس بإنشاء فيكون خبراً ضرورة أنه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث(٢) واعلم أنّ المشهور(٣) فيما بين القوم أنّ احتمال الصدق والكذب من خواصّ الخبر لا يجري في غيره(٤) من المركّبات مثل «الغلام الذي لزيد» و«يا زيد الفاضل» ونحو ذلك ممّا يشتمل على نسبةٍ، وذكر بعضهم أنه لا فرق بين النسبة في المركّب الإخباريِّ وغيرِه(٥)

لأنهم يطلقون الافتراء في موارد ويعتبرون فيها انضمام القصد إليه.

(١) **قوله:** [ولا نُسلِّم إلخ] ردٌّ على الجواب الذي أشير إليه في السؤال، وحاصل الردّ أنّ مبنى هذا الجواب على أنّ القصد والشعور معتبر في خبَريّة الكلام ولا نُسلِّم ذلك. قوله «فإنّ قول المجنون إلخ» دليل لعدم التسليم، وحاصله أنّ كلام هؤلاء الذِينَ لا قصد لهم كلام لا محالة لصدق تعريف الكلام عليه وليس بإنشاء وهو ظاهر فيكون خبراً وإلاّ لبطل حصر الكلام في الإنشاء والخبر ولزم الواسطة بينهما.

(٢) **قوله:** [وفيه بحث] وذلك لجواز أن يكون حصر الكلام في الخبر والإنشاء حصراً للكلام الحقيقيّ على زعم هذا القائل أي: الصادر عن قصد وشعور، وكلامُ المجنون ليس كلاماً حقيقةً بل صورةً لاشتماله على المسندَين والإسناد، ولجواز أن يكون انحصار الكلام فيهما باطلاً عنده ويكون قول المجنون واسطة بينهما، والجواب عن الأوّل أنّ الكلام عند أرباب المعاني ما اشتمل على المسندَين والإسناد وكلامُ المجنون كذلك فهو كلام حقيقةً، وعن الثاني أنّ حصر الكلام فيهما عقليّ بأنّ الكلام إن كان لنسبته خارج فخبر وإلاّ فإنشاء، فلا ثالث ولا جواز للواسطة أصلاً، نعم! لو أريد تجديد اصطلاح فلا مُشاحة.

(٣) **قوله:** [واعلم أنّ المشهور إلخ] تنبيهٌ متمِّم لبحث الصدق والكذب، وفيه إحقاقٌ للحقّ وهو أنّ الصدق والكذب مختصّان بالخبر كما هو المشهور فيما بين القوم وعليه يدلّ قول المصـ في تعريف الخبر: «إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر» وفي تعريف الصدق والكذب: «صدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدمها»، وإبطالٌ للباطل وهو أنهما يجريان في المركّبات التقييديّة أيضاً كما ذهب إليه البعض.

(٤) **قوله:** [لا يجري في غيره] تصريح بما يعلم ضمناً من قوله «من خواصّ الخبر» إذ خاصّة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره. قوله «من المركّبات» بيانٌ للغير.

(٥) **قوله:** [وغيرِه] أي: وبين النسبة في غير المركّب الإخباريّ من المركّبات التقييديّة، يعني لا فرق بين النسبتين يختلف به المركَّب الإخباريّ والمركَّب التقييديّ في احتمال الصدق والكذب وعدم احتمالهما

إلاّ بأنه إن عبّر عنها بكلام تامّ يسمّى خبراً وتصديقاً كقولنا: «زيد إنسان أو فرس» وإلاّ يسمّى مركّباً تقييديًّا وتصوّراً كما في قولنا: «يا زيد الإنسان أو الفرس» وأيًّامّا كان[1] فالمركّب إمّا مطابق فيكون صادقاً أو غير مطابق فيكون كاذباً، فـ«يا زيد الإنسان» صادق و«يا زيد الفرس» كاذب و«يا زيد الفاضل» محتمل، وفيه نظر[2] لوجوب علم المخاطَب بالنسبة في المركّب التقييديّ دون الإخباريّ حتّى قالوا: إنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبار[3] كما أنّ الأخبار بعد العلم بها أوصاف فظهر الفرق[4] ....

فكلٌّ منهما يحتمل كلاًّ منهما.

(١) **قوله:** [وأيًّامّا كان إلخ] أي: وسواء كان المُعبَّر به عن النسبة كلاماً تامًّا أو مركّباً تقييديًّا فالمركّب إمّا مطابق للواقع فيكون صادقاً أو غير مطابق له فيكون كاذباً. قوله «محتمل» أي: محتمل لأن يكون صادقاً وأن يكون كاذباً، فإن كان زيد فاضلاً في الواقع كان صادقاً وإلاّ كان كاذباً.

(٢) **قوله:** [وفيه نظر] أي: وفي ما ذكره البعض نظر. قوله «لوجوب علم المخاطب إلخ» بيانٌ لوجه النظر، وحاصله أنه إن كان المراد بقول البعض: «لا فرق بين النسبة في المركّب الإخباريّ وغيره إلاّ بأنه إلخ» أنه لا فرق بينهما بوجهٍ من الوجوه إلاّ في التعبير كما هو الظاهر من إيرادِ «لاَ» التبرئة والاستثناء المتّصل فهو باطل لوجود الفرق بينهما بأنه يجب لصحّة المجيء بالمركّب التقييديّ أن يكون للمخاطَب علمٌ بالنسبة التي فيه بخلاف المركّب الإخباريّ مثلاً إن كان المخاطَب عالماً بثبوت صفة القيام لزيد يقال: «زيد القائم» بالتركيب التقييديّ، وإن كان جاهلاً به يقال: «زيد قائم» بالتركيب الإخباريّ، وإن كان المراد به أنه لا فرق بينهما يختلفان به في احتمالِ الصدق والكذب وعدمِ احتمالهما فسيجيء الجواب عنه بقوله «ثمّ الصدق والكذب إلخ».

(٣) **قوله:** [قبل العلم بها أخبار] أي: قبل علم المُخاطَب بتلك الأوصاف أخبار أي: يُعبَّر عن تلك الأوصاف بالتراكيب الإخباريّة. قوله «بعد العلم بها أوصاف» أي: بعد علم المُخاطَب بتلك الأخبار أوصاف أي: يُعبَّر عن تلك الأخبار بالتراكيب التقييديّة كما مرّ في المثال آنفاً.

(٤) **قوله:** [فظهر الفرق] أي: فظهر مطلق الفرق بين النسبة في المركّب الإخباريّ وبين النسبة في المركّب التقييديّ سوى الفرق الذي استثناه ذلك البعض، وبطل أنه لا فرق بينهما أصلاً سواه.

ثم الصدق والكذب[1] كما ذكره الشيخ إنّما يتوجّهان إلى ما قصد المتكلّم إثباتَه أو نفيَه والنسبةُ الوصفيّة ليست كذلك، ولو سُلّم[2] فإطلاق الصدق والكذب على المركّب الغير التامّ مخالف لما هو العمدة في تفسير الألفاظ أعني اللغة والعرف، وإن أريد تجديد اصطلاح فلا مُشاحَة.

---

(١) **قوله:** [ثمّ الصدق والكذب إلخ] جواب على تقدير أن يكون المراد بقوله «إنّه لا فرق بينهما إلاّ في التعبير» أنه لا فرق بينهما يختلفان به في احتمال الصدق والكذب وعدمه، وحاصله أنه قد ذكر قدوة العلماء وإمام الفنّ الشيخ عبد القاهر أنّ الصدق والكذب إنّما يتوجّهان إلى ما قصد المتكلِّم إثباتَه أو نفيَه والنسبة الوصفيّة ليست كذلك أي: ليست ممّا يقصد المتكلِّم إثباتَه أو نفيَه فلا يتوجّهان إليها، ولا شكّ أنّ ما يقصد المتكلِّم إثباتَه أو نفيَه إنّما هي النسبة التي في المركّب الإخباريّ، فظهر بينهما فرق يختلفان به في احتمال الصدق والكذب وعدمه وهو أنّ النسبة التي في المركّب الإخباريّ يقصد إثباتها أو نفيها فتحتمل الصدق والكذب والنسبة التي في المركّب التقييديّ لا يقصد إثباتها أو نفيها فلا تحتملهما.

(٢) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] ردّ آخر على القائل بعدم الفرق، وحاصله أنه لو سُلِّم أنه لا فرق بينهما يختلفان به في احتمال الصدق والكذب وعدمه للزم صحّة إطلاق الصدق والكذب على المركّب الغير التامّ وإطلاقهما عليه مخالف للغة والعرف فلا يقبل لأنهما العمدة في تفسير الألفاظ، نعم! لو أراد هذا البعض اصطلاحاً جديداً لا بيان اللغة والعرف فلا مناقشة في الاصطلاح.

الباب الأوّل

(أحوال الإسناد الخبريّ)

وهو ضمّ كلمة[1] أو ما يجري مجراها إلى الأخرى بحيث يفيد الحكم بأنّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفيّ عنه، وهذا أولى من تعريفه[2] بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفيّ عنه كما في "المفتاح" للقطع بأنّ المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ في عرفهم، وإنّما ابتدأ بأبحاث الخبر[3] لكونه أعظمَ شأناً وأعمَّ فائدةً لأنه هو الذي

---

(١) **قوله:** [وهو ضمّ كلمة إلخ] أي: والإسناد الخبريّ انضمام كلمة إلخ، وإنّما عرّف الإسناد الخبريّ لأنه المحتاج إلى التوضيح، إذ الباب ظاهر فإنه عبارة عن الكلام المشتمل على أنواع المسائل، والأوّل مستغنٍ عن التوضيح، والأحوال تتّضح بما مرّ بأنها الأمور العارضة للإسناد الخبريّ. قوله «أو ما يجري مجراها» أو ضمّ ما يجري مجرى الكلمة وهي المركّباتُ الناقصة والجُمَلُ الواقعة موقع المفرد فإنها قائمة مقام الكلمة في وقوعها جزءً من الكلام. قوله «بحيث يفيد الحكم» خرج به ضمُّ اسم الفاعل إلى فاعله ونظائره وضمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى في المركّبات الناقصة فإنه لا يفيد الحكم. قوله «بأنّ مفهوم إلخ» بيانٌ لإفادة الحكم، وإشارة إلى أنّ المراد بالحكم هنا الوقوع واللاوقوع.

(٢) **قوله:** [وهذا أولى من تعريفه إلخ] أي: وتعريف الإسناد الخبريّ بما ذكرتُ أولى من تعريفه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم إلخ. قوله «للقطع إلخ» تعليل لكون تعريف الشارح أولى من تعريف السكّاكي، وحاصله أنا نعلم قطعاً أنّ المسند إليه والمسند من أوصاف اللفظ أي: من قبيل اللفظ وقد فسّر السكّاكي الإسناد بالحكم بمفهوم لمفهوم إلخ أي: بمسند لمسند إليه إلخ، فقد جعلهما من أوصاف المعاني لأنّ المفهوم ما حصل في الذهن، بخلاف الشارح فإنه فسّره بضمّ كلمة إلى الأخرى أي: بضمّ مسند إلى المسند إليه إلخ، فقد جعلهما من أوصاف الألفاظ على ما هو الأصل لأنّ الكلمة لفظ.

(٣) **قوله:** [وإنّما ابتدأ بأبحاث الخبر إلخ] جواب سؤال ظاهر. قوله «لكونه أعظم شأناً» أي: شرعاً ولغة أمّا الأوّل فلأنّ الاعتقاديّات كلّها أخبار وأمّا الثاني فلأنّ أكثر المحاورات أخبار. قوله «يَتصوَّر إلخ» على البناء للفاعل أي: هو الذي يصير ذا صور كثيرة من كونه جملة اسميّة وفعليّة وظرفيّة وشرطيّة.

يَتصوَّر بالصُوَر الكثيرة وفيه تقع الصِياغات العجيبة[١] وبه يقع غالباً المزايا التي بها التفاضل[٢] ولكونه أصلاً في الكلام[٣] لأنّ الإنشاء إنّما يحصل منه باشتقاقٍ كالأمر والنهي، أو نقلٍ كـ«عَسَى» و«نِعْمَ» و«بِعْتُ» و«اشْتَرَيْتُ»، أو زيادةِ أداة كالاستفهام والتمنّي وما أشبه ذلك[٤] ثُمّ قدَّم[٥] بحث أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع أنّ النسبة متأخِّرة عن الطرفين لأنّ علم المعاني إنّما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه ومسنداً وهذا الوصف إنما يتحقّق بعد تحقّق الإسناد لأنه ما لم يسند أحد الطرفين إلى

---

(١) **قوله:** [وفيه تقع الصِياغات العجيبة] أي: من كونه ابتدائيًّا أو طلبيًّا أو إنكاريًّا مُخرَجاً على مقتضى الظاهر أو على خلافه، واختصاص الخبر بذلك لكونه مختصًّا باحتمال الصدق والكذب.

(٢) **قوله:** [وبه يقع غالباً المزايا التي بها التفاضل] أي: وبالخبر تحصل غالباً اللطائف التي بها التفاضل بين الكلامين إذ هو الذي يَتصوّر بصور كثيرة فيقع أكثر المزايا فيه.

(٣) **قوله:** [ولكونه أصلاً في الكلام] عطف على قوله «لكونه أعظم شأناً إلخ» وهو كان بالنظر إلى معنى الخبر وهذا بالنظر إلى لفظه. قوله «كالأمر والنهي» فإنّ «ليضرب» و«لا يضرب» مثلاً مشتقّان من «يضرب» بزيادة لام الأمر و«لاَ» للنهي، و«لا تضرب» مشتقّ منه بزيادة «لا» النهي. قوله «أو نقلٍ إلخ» فإنّ كلاًّ من «عسى ونعم وبعت واشتريت» إخبار نقل إلى الإنشاء. قوله «أو زيادةِ أداة إلخ» فإنّ الخبر يُزاد عليه أداة الاستفهام فيصير استفهاماً أو أداة التمنّي فيصير تمنيًّا.

(٤) **قوله:** [وما أشبه ذلك] كالترجّي، إن قيل إنّ كلاًّ من الأمر والنهي والاستفهام حاصل بزيادة أداة فِلم جعل الأمر والنهي حاصلين باشتقاق من الخبر والاستفهام حاصلاً بزيادة أداة على الخبر، قيل فرق بين أداة الاستفهام واللام و«لاَ» فإنّ أداة الاستفهام مختصّة بجعل الإخبار إنشاءً بخلاف اللام و«لا» لأنّ اللام قد تكون للتعليل و«لاَ» قد تكون للنفي وأمارة كونهما للأمر والنهي هي جزم الفعل فلم تختصّا بجعل الإخبار إنشاءً فكأنّ صيغة الأمر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي مجموع «لا» والمضارع.

(٥) **قوله:** [ثمّ قدَّم إلخ] جواب سؤال آخر، وكلاهما واضحان. قوله «إنّما يبحث إلخ» فيه أنّ علم المعاني يبحث عن غير أحوال المسند إليه والمسند فلا يصحّ هذا الحصر، وجوابه أنّ كلمة «إنّما» للتأكيد أي: يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه ومسنداً البتّة، أو الحصرُ إضافيّ بالنسبة إلى اللفظ الغير الموصوف بهما أي: وإنّما يبحث في بابيهما عن اللفظ الموصوف بهما، فلا إيراد.

الآخر لم يصر أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً والمتقدّم على النسبة إنّما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لا شكّ أنّ قصد المُخبِر) أي: من يكون بصدد الإخبار[1] والإعلام[2] لا من يتلفّظ بالجملة الخبريّة فإنه كثيراً مّا[3] تُورَد الجملة الخبريّة لأغراض أخر سوى إفادة الحكمِ أو لازمِه كقولِه تعالى حكاية عن امرأة عمران[4]: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] إظهاراً للتحسّر على خَيبةِ رَجائها وعكسِ تقديرها والتحزّن إلى ربّها لأنها كانت ترجو وتقدّر أن تَلِد ذكراً، وقولِه تعالى حكاية عن زكريّا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] إظهاراً للضعف والتخشّع، وقولِه تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية[5]

---

(١) **قوله:** [بصدد الإخبار إلخ] دفعٌ لما يرد من أنّه يتبادر من قوله «ولا شكّ أنّ قصد المُخبِر بخبره إفادة المخاطَب إمّا الحكمَ أو كونَه عالماً به» أنّ قصد المتكلِّم بالجملة الخبريّة منحصر في الفائدتين وليس كذلك لأنّ الجملة الخبريّة كثيراً مّا تورد لأغراض أخرى سوى إفادة الحكمِ أو لازمِه كما في الآيات الآتية في الشرح، وحاصل الدفع أنه ليس المراد بالمُخبِر هنا من يتكلّم بالجملة الخبريّة فقط بل المراد به من يكون مع كونه متكلِّماً بها بصدد الإخبار ولا شكّ في أنّ المتكلِّم بها إذا كان بصدد الإخبار والإعلام فقصده ينحصر في الفائدتين المذكورتين البتّة فلا نقض على الحصر المستفاد من عبارة المتن.

(٢) **قوله:** [والإعلام] عطف تفسير للإخبار إشارةً إلى أنّ الإخبار هنا بالمعنى اللغَويّ وهو الإعلام لا بالمعنى العرفيّ وهو التلفّظ بالجملة الخبريّة، ولا يخفى أنه لا يلزم في الإخبار والإعلام أن يحصل العلم لمن أُخبِر ولهذا يُعتق الكلّ فيما إذا قال المولى لعبيده: «من أخبرني بقدوم زيد فهو حرّ» وأخبروه به على التعاقب مع أنّ العلم بقدومه قد حصل له بإخبار الأوّل.

(٣) **قوله:** [فإنه كثيراً مّا إلخ] أي: لأنه كثيراً مّا إلخ، تعليل للتفسير المذكور.

(٤) **قوله:** [عن امرأة عمران إلخ] فقولها «إنّي وضعتها أنثى» جملة خبريّة لكنها ليست للإعلام لأنّ المخاطَب هو الله تعالى وهو عالم بالفائدتين وإنه محيط بكلّ شيء علماً بل هي لإظهار التحسّر فإنّ إظهار خلافَ ما ترجوه يلزمه إظهار التحسّر على خيبةِ الرجاء وعكسِ التقدير، وقس عليه الأمثلة الباقية. قوله «وعكسِ تقديرها» عطف تفسير لقوله «خَيبةِ رَجائها». قوله «والتحزّن إلى ربِّها» عطف على قوله «للتحسّر».

(٥) **قوله:** [وقوله ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية إلخ] لا يخفى أنّ عدم كون هذه الآية للإعلام

[النساء:٩٥] إظهاراً لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنّف القاعد ويترفّع بنفسه عن انحطاط منزلته، ومثله[(١)] ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩] تحريكاً لحميّة الجاهل، وأمثال هذا أكثر من أن يُحصَى[(٢)] وكفاك شاهداً على ما ذكرت[(٣)] قولُ الإمام المَرزُوقِيّ في قوله: قَوْمِي هُمْ قَتَلُوْا أُمَيْمُ أَخِيْ * فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيْبُنِي سَهْمِيْ هذا الكلام[(٤)] تحزّن وتفجّع وليس بإخبار، لكنّه إذا كان بصدد الإخبار[(٥)] فلا شكّ أنّ قصده (بخبره إفادةُ المخاطَب

مبنيّ على أنّ الحكم كان معلوماً للرسول عليه الصلاة والسلام وللمؤمنين وإلاّ فتكون للإعلام فلا يصحّ استشهاد الشارح بها على إيراد الجملة الخبريّة لغرض آخر سوى إفادة الحكم أو لازمه وهو إظهار التفاوت العظيم بين القاعدين من المؤمنين وبين المجاهدين منهم. قوله «ليتأنّف» التأنّف الاستنكاف والاستكراه. قوله «ويترفّع بنفسه» الباء للتعدية أي: وليرفع نفسَه عن انحطاط درجته.

(١) **قوله:** [ومثله إلخ] إنّما فصل هذا ممّا قبله بتغيير الأسلوب حيث قال «ومثله إلخ» ولم يقل «وقولِه إلخ» لأنه استفهام إنكاريّ وهو من قبيل الإنشاء فأشار بالتنصيص بالمثليّة إلى أنّ الاستفهام الإنكاريّ الذي في حكم الإخبار بالمنفيّ ينظم في سلك الإخبار وإن كان في الصورة إنشاءً، والحميّةُ الغيرة.

(٢) **قوله:** [أكثر من أن يُحصَى] إنّما قال ذلك لئلاّ يتوهّم الحصر في الأمثلة المذكورة. إن قيل إنّ ما بعد «أنْ» هنا لا يصلح أن يكون مُفضَّلاً عليه إذ ليس مشاركاً لما قبله في أصل المعنى وهو الكثرة، قيل المراد أنّ أمثال هذا أكثر ممّا يمكن أن يُحصَى، إلاّ أنه سُومِح في العبارة اعتماداً على ظهور المراد.

(٣) **قوله:** [وكفاك شاهداً على ما ذكرتُ إلخ] تأييد لما ذكره من أنّ الجملة الخبريّة كثيراً مّا تورد لأغراض أخرى سوى إفادة الحكم أو لازمه. قوله «في قوله» أي: في قول الحارث بن دعلة الدهيليّ وهو شاعر حَماسيّ. قوله «أُمَيْمُ» منادى مرخَّم «أميمة» اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه مع أنهم قتلوا أخاه. قوله «أَخِيْ» مفعول به لـ«قَتَلُوْا». قوله «سَهْمِيْ» فيه تنازع «رَمَيْتُ» و«يُصِيْبُنِيْ»، يقول اعتذاراً عن تقاعده عن الانتقام مع إظهار الحزن: يا أميمة قومي هم قتلوا أخي فلا قدرة لي على طلب الثأر منهم لأنّي إذا رميتُ أحداً منهم سهماً أصابني ذلك السهم لأني أكون قاتلاً رجلاً من أهلي.

(٤) **قوله:** [هذا الكلام إلخ] هذا قول المرزوقيّ. قوله «وليس بإخبار» أي: ليس بإعلام لأنّ الحكم ولازمه كلاهما معلومان، وليس المراد أنه ليس بإخبار بل إنشاء لأنه حينئذ لا يكون شاهداً للشارح.

(٥) **قوله:** [لكنّه إذا كان بصدد الإخبار إلخ] هذا كلام الشارح، وإنّما أعاد معنى المتن لوقوع الفصل

إمّا الحكمَ) كقولك: «زيد قائم» لمن لا يعرف أنه قائم (أو كونَه) أي: المُخبِر (عالماً به) أي: بالحكم كقولك: «قد حفظتَ التوراة» لمن حفظه، والمراد بالحكم هنا[1] وقوع النسبة مثلاً لا إيقاعها لظهور أن ليس قصد المُخبِر إفادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها، وأيضاً لو أريد هذا[2] لَمَا كان لإنكار الحكم معنى لامتناع أن يقال: إنه لم يوقع النسبة، فإن قلت[3]: قد اتّفق القوم على أنّ مدلول الخبر إنّما هو حكم المُخبِر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النفي وأنه لا يدلّ على ثُبوت المعنى وانتفائه وإلاّ لَمَا وقع[4] الشكّ من

الكثير بين اسم «أنّ» وخبرها، وللإشارة إلى أنّ قوله «بخبره» متعلّق بالقصد.

(١) **قوله:** [والمراد بالحكم هنا إلخ] غرضه تعيينُ المراد بالحكم في هذا المقام، واعلم أنّ الوقوع هو نفس النسبة الإيجابيّة واللاوقوع هو نفس النسبة السلبيّة، والإيقاع هو إدراك الوقوع والانتزاع هو إدراك اللاوقوع، فالمراد بالحكم هنا هو وقوع النسبة أو لاوقوعها لأنّ المقصود الأصليّ من الخبر إنّما هو إفادةُ وقوع النسبة أو لاوقوعها لا إفادةُ إيقاع النسبة أو انتزاعها وإن كان مدلولاً للخبر فإنّ الألفاظ تدلّ على الصُوَر الذهنيّة وبتوسّطها على ما في الخارج، والحاصل أنّ الوقوع أو اللاوقوع والإيقاع أو الانتزاع كلاهما مدلولان للخبر لكنّ المقصود الأصليّ للمُخبِر بخبره هو إفادة الوقوعِ أو اللاوقوعِ وإن كان بواسطة إفادة الإيقاعِ أو الانتزاعِ فافهم.

(٢) **قوله:** [وأيضاً لو أريد هذا إلخ] دليل آخر لعدم إرادة الإيقاع والانتزاع، حاصله أنه لو أريد بالحكم هنا الإيقاع أو الانتزاع فقول المصـ فيما سيأتي: «وإن كان منكراً للحكم إلخ» لا يكون له معنى صحيح لأنه لا معنى لإنكار الحكم حينئذ لأنه يمتنع أن يقال إنه لم يوقع النسبة أي: لم يُدرِك وقوعَ النسبة لامتناع الجزم بعدم إيقاع الغير، وغاية الأمر في ذلك هو التردّدُ وعدمُ الجزم بنفيه وإثباته.

(٣) **قوله:** [فإن قلت إلخ] مُعارَضةٌ يعني دليلكم وإن دلّ على أنّ المراد بالحكم هنا هو الوقوع واللاوقوع لا الإيقاع والانتزاع لكنْ عندنا دليل يدلّ على نفيه، وهو اتّفاقُ القوم على أنّ مدلول الخبر هو حكم المُخبِر بوجودِ المعنى وعدمِه وهما الإيقاع والانتزاع، واتّفاقُهم على نفي كون مدلوله ثبوتَ المعنى وانتفائَه وهما الوقوع واللاوقوع، وظاهر أنّ المقصود من الخبر لا يكون إلاّ ما يدلّ عليه الخبر فعلم أنّ مقصود المُخبِر بخبره هو الإيقاع والانتزاع لا الوقوع واللاوقوع.

(٤) **قوله:** [وإلاّ لما وقع إلخ] دليل على قوله «وأنه لا يدلّ إلخ» أي: ولو كان مدلول الخبر ثبوت المعنى

سامع في خبر يسمعه بل عَلِم ثبوتَ ما أُثبِت وانتفاءَ ما نُفِي إذ لا معنى للدلالة إلاّ إفادته العلم بذلك الشيء، ولما صحّ[(١)] «ضرب زيد» إلاّ وقد وُجِد منه الضرب لئلاّ يلزم إخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذٍ لا يتحقّق الكذب أصلاً[(٢)] وللزم التناقض[(٣)] في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين، قلتُ: ظاهر[(٤)] أنّ العلم بثبوت الشيء لا يستلزم

وانتفائه لما وقع الشكّ إلخ. قوله «إذ لا معنى للدلالة إلخ» دليل للملازمة، وحاصله أنّ الدلالة عبارة عن كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر فيكون العلمُ بالخبر مستلزماً للعلم بمدلوله، فلو كان مدلوله هو الثبوت والانتفاء للزم من العلم به علمُ ثبوتِ ما أُثبِت وانتفاءِ ما نُفِي ولما وقع الشكّ فيه إذ لا معنى للشكّ بعد العلم، بخلاف ما إذا كان مدلوله الإيقاعَ والانتزاعَ فإنه يجوز حينئذ وقوع الشكّ في تحقّق مدلوله في الواقع إذ لا يستلزم الإيقاعُ الوقوعَ والانتزاعُ اللاوقوعَ.

(١) **قوله:** [ولما صحّ إلخ] عطف على قوله «لما وقع إلخ» فهذا دليل ثان على قوله «وأنه لا يدلّ إلخ» أي: لو كان مدلول الخبر ثبوت المعنى وانتفائه لما صحّ إلخ. قوله «لئلاّ يلزم إلخ» دليل للملازَمة، وحاصله أنه لو صحّ «ضرب زيد» مع عدم وقوع الضرب منه للزم خلوّ اللفظ وهو «ضرب زيد» عن معناه الموضوع له وهو وقوع الضرب، وخلوُّ اللفظ عن معناه الموضوع له عند استعماله فيه محال.

(٢) **قوله:** [وحينئذ لا يتحقّق الكذب أصلاً] بيانٌ لبطلان التالي أعني قوله «ولما صحّ إلخ» حاصله أنه يلزم حينئذ أن لا يكون شيء من الأخبار بكاذب وهو باطل، بخلاف ما إذا كان مدلول الخبر الإيقاعَ والانتزاعَ فإنه يجوز حينئذ تحقّق الكذب باعتبار عدم مطابقة مدلول الخبر للواقع.

(٣) **قوله:** [وللزم التناقض إلخ] عطف على قوله «لما وقع إلخ» فهذا دليل ثالث على قوله «وأنه لا يدلّ إلخ» أي: لو كان مدلول الخبر ثبوتَ المعنى وانتفائَه لتحقّق التناقض في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين لدلالة الإخبار بهما على ثبوتهما في الواقع والتالي باطل فكذا المقدَّم، بخلاف ما إذا كان مدلول الخبر الإيقاعَ والانتزاعَ فإنه لا يلزم من الإيقاعِ الوقوعُ والانتزاعِ اللاوقوعُ فافهم.

(٤) **قوله:** [قلتُ ظاهر إلخ] منع للملازمات الثلاث المذكورة إلاّ أنه حذف المنعَ وأقام السند مقامه، فالحاصل أنا لا نسلِّم لزومَ الاستحالات المذكورة على تقدير أن يكون مدلول الخبر الوقوع أو اللاوقوع لأنّ كونهما مدلولي الخبر إنّما يفيد العلم بالثبوتِ أو الانتفاءِ والعلمُ بثبوتِ الشيء أو انتفائِه لا يستلزم ثبوتَه أو انتفائَه في الواقع لأنّ دلالة الألفاظ على معانيها وضعيّة يجوز التخلّف بينهما وليست بعقليّة

ثبوتَه فكأنهم أرادوا أنه لا يدلّ[(١)] على ثبوت المعنى في الواقع قطعاً بحيث لا يحتمل عدم الثبوت وإلاّ فإنكار دلالة الخبر على ثبوتِ المعنى أو انتفائِه معلوم البطلان قطعاً إذ لا معنى للدلالة إلاّ فهم المعنى منه ولا شكّ أنّك إذا سمعت «خرج زيد» تفهم منه أنه خرج وعدم الخروج احتمال عقليّ[(٢)] ولهذا يصحّ إذا قيل لك: «من أين تعلم هذا؟» أن تقول: «سمعته من فلان»، ولو كان مفهوم القضية[(٣)] هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء لكان مفهوم جميع

مستلزمة للمدلول كدلالة الأثر على المُؤثِّر، فإذا قلتَ مثلاً «زيد قائم» دلّ على ثبوت القيام لزيد لكنه لا يستلزم تحقّقَه في الواقع لجواز أن يكون الخبر كاذباً غيرَ متحقّق مدلولُه في الواقع فلا يلزم شيء من الملازمات الثلاث أي: لا عدمُ وقوع الشكّ من سامع في خبر يسمعه، ولا عدمُ صحّة قولنا «ضرب زيد» مع عدم وقوع الضرب منه، ولا تحقّقُ التناقض في الواقع إذ مبنى الجميع على أنّ العلم الحاصل من الخبر علم بما في الواقع قطعاً وليس كذلك فافهم.

(١) **قوله:** [فكأنهم أرادوا أنه لا يدلّ إلخ] جملة مستأنفة كأنه قيل فما معنى كلام القوم أنّ الخبر لا يدلّ على الثبوت والانتفاء؟ وحاصل الجواب أنّ كلامهم هذا مُؤوّل بأنّ مرادهم أنّ الخبر لا يدلّ على الثبوت والانتفاء في الواقع قطعاً وليس مرادهم أنّ الخبر لا يدلّ على الثبوت والانتفاء أصلاً فإنّ هذا معلوم البطلان قطعاً. قوله «وإلاّ فإنكار دلالة الخبر إلخ» هذا دليل تأويل كلامهم أي: وإن لم يحمل كلامهم على هذا المعنى ولم يصرف عن الظاهر المتبادر منه يلزم إنكار دلالة الخبر على ثبوتِ المعنى وانتفائِه وإنكارها معلوم البطلان قطعاً بعيد عن أن يقول به عاقل فضلاً عن أن يكون متّفقاً عليه لهؤلاء الفحول. قوله «إذ لا معنى إلخ» تعليل لكون إنكار دلالة الخبر على الثبوتِ أو الانتفاءِ معلومَ البطلان قطعاً.

(٢) **قوله:** [وعدم الخروج احتمال عقليّ] نشأ من كون دلالة الخبر وضعيّة يجوز فيها تخلّف المدلول عن الدالّ. قوله «ولهذا إلخ» أي: ولأجل أنّ سَماع «خرج زيد» يفيد العلم بخروجه صحّ قولك «سمعته من فلان» في جواب من قال «من أين تعلم هذا» فعُلِم أنّ مدلوله خروجه.

(٣) **قوله:** [ولو كان مفهوم القضية إلخ] عطفٌ على قوله «ظاهر إلخ»، وهذا إبطالٌ للحصر الذي ادّعاه المُعارِض بقوله «إنّ مدلول الخبر إنّما هو حكم المُخبِر بوجودِ المعنى وعدمِه»، وحاصل الإبطال أنه لو كان مدلول الخبر هو الحكم المذكور فقط من غير دلالة وإشعار بالثبوت والانتفاء في الواقع كان الخبر كالإنشاء في الدلالة على النسبة الذهنيّة فقط من غير إشعار بالنسبة الخارجيّة فيكون مدلوله

القضايا متحقّقاً دائماً فلم يصحّ قولهم بين مفهومَي «زيد قائم» و«زيد ليس بقائم» تناقض لامتناع تحقّق المتناقضين، ثمّ الحقّ[١] ما ذكره بعض المحقّقين وهو أنّ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدلّ إلاّ على الصدق وأمّا الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم: «يحتمله»[٢] لا يريدون به أنّ الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد أنه يحتمله من حيث هو أي: لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً (ويُسمَّى الأوّل) أي: الحكم[٣] الذي يُقصَد بالخبر إفادته (فائدةَ الخبر والثاني) أي: كون المُخبِر عالماً به (لازمَها) أي:

الإيقاعَ بمعنى تصوّر الوقوع لا بمعنى التصديق بأنّ النسبة واقعة إذ لا دلالة على الوقوع ولا شكّ أنّ من يتلفّظ بالقضية يتصوّر وقوعَ النسبة فتكون مفهوماتُ جميع القضايا وهي تلك التصوّرات ثابتةً في جميع الأوقات إذ لا تناقض بين التصوّرات في الواقع ولا يكون ثبوتُ مفهومِ قضيةٍ مُناقِضاً لثبوت مفهوم قضية أخرى فلا يصحّ قولهم: «بين مفهومَي "زيد قائم" و"زيد ليس بقائم" تناقض».

(١) **قوله:** [ثمّ الحقّ إلخ] أي: بعد ما ثبت أنّ المدلول القصديّ في الخبر هو الثبوت والانتفاء فالحقّ أنّ مدلول الخبر هو الصدق، وأمّا الكذب فإنّما نشأ من جواز تخلّف المدلول عن الدالّ وليس للخبر دلالة عليه، بخلاف ما إذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط فإنّ الصدق والكذب كليهما حينئذ احتمال عقليّ ولا دلالة للخبر على شيء منهما فتأمّل. قوله «بعض المحقّقين» وهو نجم الدين الرضي.

(٢) **قوله:** [وقولهم: «يحتمله» إلخ] دفعٌ لتوهّم أنّه إن كانت الأخبار لا تدلّ إلاّ على الصدق لا يصحّ تعريفهم الخبرَ بقولهم: «ما يحتمل الصدق والكذب»، وحاصل الدفع أنه ليس مرادهم أنّ الكذب أيضاً مدلول الخبر كما أنّ الصدق مدلوله بل المراد أنه يحتمله من حيث هو يعني احتمالاً عقليًّا لا وضعيًّا.

(٣) **قوله:** [أي: الحكم] تعيينٌ لمِصْداق الأوّل، وفي توصيف الحكم بقوله «الذي يُقصَد بالخبر إفادته» إشارة إلى أنّ تسميته بالفائدة إنّما هو بهذا الاعتبار فإنّ الفائدة في اللغة: «چیزی که داده وگرفته شود» یعنی وہ چیز جو دی اور لی جائے، واعلم أنّ في تفسير فائدةِ الخبر ولازمِها ثلاثة مذاهب: الأوّل مذهب السكّاكي وهو أنّ فائدةَ الخبر الحكمُ ولازمَها كونُ المُخبِر عالماً به، وإليه أشار الشارح بقوله «أي: الحكم إلخ»، والثاني مذهب العلاّمة قطب الدين وهو أنّ فائدةَ الخبر علمُ السامع الحكمَ ولازمها علمُه بكون المُخبِر عالماً به، وأشار إليه بقوله «وزعم العلاّمة إلخ»، والثالث مذهب البعض وهو أنّ فائدةَ الخبر العلمُ بالنسبة ولازمَها كون المُخبِر عالماً بها، وأشار إليه بقوله «ويمكن أن يقال إلخ».

لازم فائدة الخبر لما ذكر صاحب "المفتاح"[١] أنّ الفائدة الأولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة أي: اللازم الأعمّ[٢] بحسب الواقع أو الاعتقاد فإنّ الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع[٣] تحقيقاً لمعنى العموم، فعلى هذا[٤] فائدةُ الخبر هي الحكم ولازمُها كون المُخبِر عالماً به، ومعنى اللزوم أنه كلّما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به من غير عكس كما في «حفظتَ التوراة»، وزعم العلاّمة[٥] في شرح هذا الكلام من "المفتاح" أنّ فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر

---

(١) **قوله:** [لما ذكره صاحب "المفتاح" إلخ] بيان لوجه تسمية الثاني باللازم، وحاصله أنّ الفائدة الأولى لا تنفكّ عن الفائدة الثانية والثانيةُ تنفكّ عن الأولى فتكون الثانية لازمة للأولى دون العكس كما هو حكم اللازم الأعمّ من أنه لا يمتنع بدون ملزومه ويمتنع ملزومه بدونه تحقيقاً لمعنى اللزوم.

(٢) **قوله:** [أي: اللازم الأعمّ إلخ] دفعُ ما يرد من أنّ اللازم فيما نحن فيه لازمٌ أعمُّ بحسَب الواقع معلومٌ عمومُه فكان الظاهر أن يقال: «كما هو حكم اللازم الأعمّ» فلِم قال: «كما هو حكم اللازمِ المجهولِ المساواةِ»! وحاصل الدفع أنّ اللازمَ المجهولَ المساواةِ كنايةٌ عن اللازم الأعمّ بحسَب الواقع أو الاعتقاد فإنّ مجهوليّة المساواة لازمة لهما، أمّا لزومها للازم الأعمّ بحسب الاعتقاد فقط فظاهر، وأمّا لزومها للازم الأعمّ بحسب الواقع فلأنه لا مساواة فيه فلا عِلمَ بالمساواة أيضاً، فعَبَّر عن الملزوم باللازم، وفائدة الكناية تعميم الحكم للازم الأعمّ بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وإن كان اللازم فيما نحن فيه أعمّ بحسب الواقع، ثمّ المراد باللازم بحسب الاعتقاد ما يُجوِّز العقل وجودَه بدون الملزوم.

(٣) **قوله:** [وهو بدونه لا يمتنع إلخ] إن قيل حكم اللازم الأعمّ وجوبُ وجوده بدون الملزوم لا عدمُ امتناعه بدونه فإنّ تحقّق معنى العموم إنّما يظهر في صورة وجوب الوجود، قيل وجوبُ الوجود يستلزم عدمَ الامتناع فكلٌّ منهما حكم اللازم الأعمّ إذ المراد بحكمه هنا ما يتفرّع عليه.

(٤) **قوله:** [فعلى هذا إلخ] تفريعٌ على تفسيره الأوّل والثاني بالحكم وبكون المُخبِر عالماً به. قوله «ومعنى اللزوم إلخ» إشارة إلى أنّ اللزوم بينهما ليس باعتبار التحقّق لجواز تحقّق الحكم من غير وجود المتكلِّم والمخاطَب فضلاً عن الخبر بل اللزومُ بينهما باعتبار الإفادة.

(٥) **قوله:** [وزعم العلاّمة إلخ] إطلاق الزعم على ما ذكره العلاّمة ليس لعدم صحّته في نفسه لأنّ اللزوم

الحكمَ ولازمها هي استفادته منه أنّ المُخبِر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرّح به صاحب "المفتاح" في بحث تعريف المسند إليه[١] لكنه يُوافِق ما أورده[٢] المصنّف في تفسير هذا الكلام حيث قال: أي: يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطَب[٣] بأنّ المُخبِر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الأوّل وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه إذ لو لم يحصل[٤] فعدَم حصوله عنده إمّا لأنه قد حصل قبل[٥] أو لم يحصل

بين الاستفادتَين باعتبار التحقّق أي: كلّما استفيد من الخبر الحكمُ استفيد منه كونُ المُخبِر عالماً به ولا عكس كما أنّ اللزوم بين الحكمِ وكونِ المُخبِر عالماً به باعتبار الإفادة على ما مرّ بل إطلاق الزعم عليه لكونه غيرَ مرضيّ عند السكّاكي وخلافاً لتصريحه كما أشار إليه الشارح بقوله «وهو خلاف ما صرّح به صاحب "المفتاح"» أي: مع أنّ العلاّمة بصدد شرح كلامه فشرحُه مخالف للمشروح، لكن يمكن أن يقال مراد العلاّمة باستفادة الحكم الحكمُ المستفادُ عَبَّر عنه بالاستفادة تنبيهاً على أنّ إطلاق فائدة الخبر على الحكم من حيث استفادته منه لا من حيث نفسه.

(١) **قوله:** [**في بحث تعريف المسند إليه**] حيث قال: «فائدة الخبر هي الحكمُ ولازمُه، ولازمُ الحكم وهو كون المُخبِر عالماً به حكمٌ أيضاً إلخ» فإنه صريح في أنّ السكّاكي اعتبر اللزوم بين نفسِ الحكم وبين كونِ المُخبِر عالماً به لا بين استفادتَيهما.

(٢) **قوله:** [**لكنه يُوافِق ما أورده إلخ**] أي: لكنّ ما ذكره العلاّمة يُوافِق ما أورده المصـ في تفسير هذا الكلام في "الإيضاح"، ووجه مُوافَقته له أنّ قول المصـ «يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني من نفس الخبر عند حصول العلم الأوّل من نفس الخبر» صريح في امتناع الانفكاك بين العلمَين في الحصول كما ذكره العلاّمة.

(٣) **قوله:** [**وهو علم المخاطَب إلخ**] تفسير للعلم الثاني. قوله «من الخبر نفسه» متعلّق بقوله «أن لا يحصل» وكذا قوله «عند حصول إلخ». قوله «وهو علمه بذلك الحكم» تفسير للعلم الأوّل. قوله «من الخبر نفسه» متعلّق بـ«حصول العلم الأوّل».

(٤) **قوله:** [**إذ لو لم يحصل إلخ**] دليل لامتناع عدَم حصول العلم الثاني عند حصول العلم الأوّل أي: إذ لو لم يحصل العلم الثاني عند حصول العلم الأوّل من الخبر إلخ. قوله «فعدَم حصوله عنده إلخ» أي: فعدَم حصول العلم الثاني عند حصول العلم الأوّل إلخ.

(٥) **قوله:** [**إمّا لأنه قد حصل قبل**] أي: إمّا لأجل أنّ العلم الثاني قد حصل قبل حصول العلم الأوّل فلا

بعدُ والأوّل باطل لأنّ العلم بكون المُخبِر عالماً بالحكم لا بدّ فيه من أن يكون هذا الحكم حاصلاً في ذهنه ضرورة وإن لم يجب[١] أن يكون حصوله من ذلك الخبر، وكذا الثاني[٢] لأنّ علّة حصوله سَماع الخبر من المُخبِر إذ التقدير أنّ حصولهما إنّما هو من نفس الخبر، فنبّه على الأوّل[٣] بقوله: «لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأوّل» وعلى الثاني بقوله: «مع أنّ سَماع الخبر من المُخبِر كافٍ في حصول الثاني منه»، ولا يمتنع أن لا يحصل[٤] العلم الأوّل من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز أن يكون الأوّل حاصلاً قبل حصول

يحصل الثاني عند حصول الأوّل وإلاّ يلزم حصول الحاصل. قوله «أو لم يحصل بعد» أي: أو لم يحصل العلم الثاني بعد حصول العلم الأوّل مع عدم حصوله قبله. قوله «والأوّل باطل» أي: وحصول العلم الثاني قبل حصول العلم الأوّل باطل. قوله «لأنّ العلم إلخ» تعليل لبطلان الشقّ الأوّل يعني أنّ العلم الثاني لا بدّ فيه من أن يكون العلم الأوّل حاصلاً في ذهنه ضرورةً فلا يتصوّر قبليّة حصول الثاني.

(١) **قوله:** [وإن لم يجب إلخ] أي: يجب في العلم الثاني أن يكون العلم الأوّل حاصلاً في ذهنه وإن لم يجب أن يكون حصول العلم الأوّل من ذلك الخبر بل كان حاصلاً بغيره كالخبر الآخر أو المشاهدة.

(٢) **قوله:** [وكذا الثاني] أي: وكذا عدم حصول العلم الثاني بعد حصول العلم الأوّل باطل أيضاً. قوله «لأنّ علّة إلخ» تعليل لبطلان الشقّ الثاني أي: علّة حصول العلم الثاني سَماعُ الخبر فإن لم يحصل بعد السَماع لزم تخلّف المعلول عن العلّة وهو باطل. قوله «إذ التقدير إلخ» علّةٌ لكون سَماع الخبر علّةً لحصول العلم الثاني أي: لأنا قد فرضنا أنّ حصول كلٍّ منهما إنّما هو من نفس الخبر من غير اعتبار أمر آخر حيث قلنا «من الخبر نفسه» في كلٍّ منهما، فتكون علّةُ حصول كلٍّ منها هي سَماع الخبر.

(٣) **قوله:** [فنبّه على الأوّل إلخ] أي: فنبّه المصـ في "الإيضاح" على بطلان الشقّ الأوّل بقوله «لامتناع إلخ». قوله «وعلى الثاني إلخ» أي: ونبّه على بطلان الشقّ الثاني بقوله «مع أنّ سَماع إلخ»، وفي لفظ التنبيه إشارة إلى أنّ بطلان كلا الشقّين بديهيّ وإنّما قصد المصـ بهذين القولين مجرّدَ إزالة الخَفاء.

(٤) **قوله:** [ولا يمتنع أن لا يحصل إلخ] عطفٌ على قوله «يمتنع أن لا يحصل إلخ» داخلٌ تحت التفسير، وحاصله أنه يجوز انفكاك العلم الأوّل عن العلم الثاني باعتبار الحدوث كما يدلّ عليه قوله «لجواز حصوله قبله» يعني أنّ العلم الثاني لا يستلزم حدوث العلم الأوّل، واللزوم بينهما فيما سبق إنّما هو باعتبار الوجود أي: العلم الثاني يستلزم وجود العلم الأوّل فتأمّل.

الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظاً للتوراة، وحينئذٍ يكون(١) تسمية هذا الحكم فائدةَ الخبر بناء على أنه من شأنه أن يستفاد من الخبر، فإن قيل: كثيراً مّا نسمع خبراً(٢) ولا يخطر ببالنا أنّ صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المُخبِر أم لا، وأيضاً إذا سمعنا(٣) خبراً وحصل لنا منه العلم بكون مُخبِره عالماً به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل أو لا فيكون الأوّل حاصلاً غايته أنه لا يكون علماً جديداً، فالجواب عن الأوّل(٤) أنّ العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المُخبِر ضروريّ لوجود علّته أعني سَماع الخبر، والذهول(٥) إنّما هو عن العلم بهذا العلم وهو

---

(١) **قوله:** [وحينئذ يكون إلخ] جواب سؤال وهو أنّ العلم الأوّل إذا كان حاصلاً قبل حصول العلم الثاني لم يصحّ تسميته فائدةَ الخبر لأنّ فائدة الشيء ما يترتّب عليه ويحصل منه والحال أنّ العلم الأوّل لم يحصل من هذا الخبر، وحاصل الجواب أنّ تسمية العلم الأوّل حينئذ مبنيّ على أنه من شأنه أن يستفاد من الخبر وإن لم يحصل من هذا الخبر بالفعل.

(٢) **قوله:** [فإن قيل: كثيراً مّا نسمع خبراً إلخ] إشارة إلى اعتراض أورده بعض شرّاح "الإيضاح" على قوله «مع أنّ سَماع الخبر من المُخبِر كافٍ في حصول الثاني منه»، وحاصله أنا كثيراً مّا نسمع الخبر من المُخبِر ولا يحصل لنا العلم الثاني فلا يصحّ قوله هذا.

(٣) **قوله:** [وأيضاً إذا سمعنا إلخ] إشارة إلى اعتراض ثانٍ أوردوه على قوله «لجواز أن يكون الأوّل حاصلاً قبل حصول الثاني» وحاصله أنا إذا سمعنا خبراً وحصل لنا العلم الثاني فلا محالة يحصل لنا العلم الأوّل أيضاً فإن لم نعلمه قبل كان علماً جديداً وإن علمناه قبل لم يكن علماً جديداً.

(٤) **قوله:** [فالجواب عن الأوّل إلخ] أي: فالجواب عن الاعتراض الأوّل إلخ، وحاصله أنّ حصول العلم الثاني عند حصول العلم الأوّل لا بدّ منه لوجود علّته فإنّ وجود المعلول ضروريّ عند وجود العلّة لئلاّ يلزم تخلّف المعلول عن العلّة، وأمّا الذهول أي: الغفلة التي أشار إليه المُعترِض بقوله «ولا يخطر ببالنا إلخ» فإنما هي عن العلم بهذا العلم أي: عن العلم بالعلم الثاني أي: بالعلم بكون مُخبره عالماً به والذهول عن العلم جائز. قوله «ضروريّ» أي: لا بدّ منه لا أنه بديهيّ لأنّ قوله «لوجود علّته» لا يُثبِت البداهة.

(٥) **قوله:** [والذهول إلخ] إشارةٌ إلى منشأ غلط المُعترِض زائدٌ على الجواب، والذهول ههنا بمعنى الغفلة

جائز وفيه نظر[١] ويمكن أن يقال[٢]: إنّ لازم فائدة الخبر هو كون المُخبِر عالماً بالحكم أعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقّق ضرورة، سواء علم السامع أنّ المُخبِر عالم بالحكم أو لم يعلم، لكنّ هذا ينافي تفسير المصنّف، وعن الثاني[٣] أنّ الذهن إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال: «إنه علمه»، ولو سُلِّم[٤] فإنا نفرضه فيما إذا كان مُستحضِراً للخبر مُشاهِداً إيّاه فإنه يحصل العلم الثاني دون الأوّل، وبهذا يتمّ مقصودنا، فإن قيل[٥]: لا نُسلِّم أنه كلّما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون

وهو عدم التصوّر مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم استثبات التصوّر.

(١) **قوله:** [**وفيه نظر**] وجه النظر أنّ حصول العلم الثاني إنّما يكون ضروريًّا عند حصول العلم الأوّل إذا كان مجرّد سَماع الخبر من المُخبِر علّة تامّة مستلزمة للعلم الثاني وهو في حيِّز المنع لأنّ العلّة التامّة المستلزمة له هي سَماع الخبر مع التفات النفس والتوجّه.

(٢) **قوله:** [**ويُمكِن أن يقال إلخ**] جواب آخر عن الاعتراض الأوّل، وحاصله أنّ اللازمَ عبارة عن المعلوم وهو كون المُخبِر عالماً بالحكم لا عن العلم بكونه عالماً به والملزومَ عبارة عن العلم بالحكم واللزوم بينهما في التحقّق أي: كلّما تحقّق العلم بالحكم من الخبر تحقّق كون المُخبِر عالماً به وإن لم يتحقّق العلم بكونه عالماً به. قوله «لكنّ إلخ» إشارة إلى تصدير هذا الجواب بـ«يُمكِن» الدالّ على الضعف، يعني هذا الجواب وإن كان حاسماً لمادّة الاعتراض لكنه ينافي ما فسّر به المصـ اللازمَ في "الإيضاح" فإنه فسّره بالعلم بكون المُخبِر إلخ، فيكون هذا الجواب من قبيل توجيه القول بما لا يرضى به القائل.

(٣) **قوله:** [**وعن الثاني إلخ**] أي: والجواب عن الاعتراض الثاني إلخ، وحاصله أنّ السامع إذا كان عالماً بالحكم قبل سَماع الخبر فبعد سَماعه إنّما يحصل له استحضاره والالتفات إلى ما هو مخزون عنده وهو ليس بعلم لا جديد ولا قديم.

(٤) **قوله:** [**ولو سُلِّم إلخ**] جواب آخر عن الاعتراض الثاني، وحاصله أنه لو سُلِّم أنه يقال له العلم فإنا نفرض الخبر فيما إذا كان السامع مُستحضِراً للعلم الأوّل ومشاهداً إيّاه كأن يكون رائياً بعينيه أنّ زيداً قائم وقيل له «زيد قائم» فإنه يحصل له العلم الثاني دون الأوّل وإلاّ يلزم حصول الحاصل. قوله «وبهذا إلخ» أي: وبهذا القدر يتمّ مقصودنا وهو أنه لا يمتنع أن لا يحصل العلم الأوّل عند حصول العلم الثاني.

(٥) **قوله:** [**فإن قيل إلخ**] تقرير اعتراض آخر يرد على قول المصـ في "الإيضاح": «يمتنع أن لا يحصل العلم

خبره مظنوناً أو مشكوكاً أو موهوماً أو كذباً محضاً، قلنا[1]: ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروريّ في كلّ عاقل تصدّى للإخبار[2] (وقد يُنزَّل) المخاطَب (العالم بهما) أي: بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيُلقَى إليه الخبر وإن كان عالماً بالفائدة (لعدَم جريه على مُوجَب العلم) فإنّ من لا يجري[3] على مقتضى العلم هو والجاهل سواءٌ، كما يقال للعالم التارك للصلوة «الصلوة واجبة» لأنّ مُوجَب العلم عمل، وللسائل العارف بما بين يديك ما هو «هو الكتاب» لأنّ مُوجَب العلم ترك السؤال، ومثله[4] ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه:١٨] في جواب ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه:١٧]،

الثاني عند حصول العلم الأوّل»، ومنشأه حمل العلم على الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو الشائع الظاهر المتبادر في الشرع واللغة والعرف، وحاصله أنا لا نسلِّم أنه كلّما أفاد الخبر الحكم أفاد أنّ المُخبر عالم بالحكم بل يجوز أن لا يحصل العلم الثاني عند حصول العلم الأوّل فإنّ الخبر قد يكون مظنوناً أو مشكوكاً أو موهوماً أو كذباً محضاً ولا علم للمُخبر بالحكم في شيء منها فكيف يفيد علمَه به.

(١) قوله: [قلنا إلخ] جواب عن الاعتراض المذكور، وحاصله أنّ العلم هنا محمول على ما هو مصطلح أهل الميزان وهو حصول صورة الحكم في ذهن المُخبر وهذا القدر ضروريّ في كلّ عاقل متصدٍّ للإخبار سواء كان عالماً أو ظانًّا أو شاكًّا أو واهماً أو كاذباً فيشمل جميع الصُوَر المذكورة في السؤال.

(٢) قوله: [في كلّ عاقل تصدّى للإخبار] دفعٌ لتوهّم أنه قد يأتي المجنون أو النائم أو المُغمَى عليه بالجملة الخبريّة فيحصل به العلم الأوّل ولا يحصل العلم الثاني لأنّ حصول صورة الحكم في ذهنه ليس بضروريّ لعدم القصد والشعور، وحاصل الدفع أنّ كلامنا في العاقل المتصدِّي للإخبار ولا اعتبار لكلام من ذكر.

(٣) قوله: [فإنّ من لا يجري إلخ] تدقيق. قوله «كما يقال إلخ» توضيح بالمثال لتنزيلِ العالم بالفائدتين منزلة الجاهل وإلقاءِ الخبر إليه كما يُلقَى إلى الجاهل. قوله «وللسائل إلخ» أي: وكما يقال للسائل إلخ، مثالٌ آخر للتنزيلِ والإلقاء. قوله «بما بين يديك» متعلِّق بـ«العارف». قوله «ما هو» بيانٌ للسؤال.

(٤) قوله: [ومثله إلخ] أي: ومثلُ «هو الكتاب» ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ في أنه جواب للسائل العارف لعدَم جريه على مُوجَب العلم وهو ترك السؤال لحكمة وهو استحضار أحوال العصى ليظهر التفاوت العظيم بين المنقلِب والمنقلَب إليه، وإنّما غيّر الأسلوب حيث قال «ومثله» لأنه ليس هنا تنزيل العالم منزلة الجاهل.

ونظائره كثيرة بحسَب كثرة مُوجَبات العلم[١] قال صاحب "المفتاح" وإن شئتَ[٢] فعليك بكلام ربّ العزّة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢] كيف تجد[٣] صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التأكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني إن شئتَ[٤] أن تعرف أنّ العالم بالشيء أعمّ من فائدة الخبر وغيرها يُنزَّل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابيّة[٥]

---

(١) **قوله:** [بحسَب كثرة مُوجَبات العلم] فإنّ العلم قد يُوجِب العمل وقد يوجب الترك أي: الكفّ ولكلّ منهما أفراد كثيرة لا تكاد تُحصَى.

(٢) **قوله:** [وإن شئت إلخ] أي: وإن شئتَ شاهداً على ما ذُكِر من التنزيل فعليك أي: فخذ بكلام ربّ العزّة وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ الآية، واللام الأولى جواب للقسم المقدَّر، واللام الثانية للابتداء متعلِّقة بـ«علموا»، و«من اشتراه» مبتدأ خبره «ما له في الآخرة من خلاق» والجملة في حيِّز مفعولي «علموا»، والخلاقُ النصيبُ و«مِن» زائدة لتأكيد النفي أي: والله لقد علموا أنّ من استبدل كتاب السحر بكتاب الله ما له في الآخرة شيء من النصيب، واللام الثالثة أيضاً جواب للقسم والجملة القسميّة معطوفة على القسميّة الأولى، و«ما» نكرة مميِّزة للضمير المُبهَم في «بئس» والمخصوص بالذمّ محذوف أي: والله لبئس شيئاً شروا به أنفسهم ذلك الشراء، و«لو» شرطيّة ومفعول «يعلمون» محذوف والجزاء محذوف أي: لو كانوا يعلمون مذموميّة الشراء لامتنعوا عن ذلك الشراء.

(٣) **قوله:** [كيف تجد إلخ] «تجد» استيناف جواب الأمر معنى أو حال من فاعل الأمر، و«صدرَه» مفعوله الأوّل و«يصف» مفعوله الثاني، و«كيف» حال من المفعول الثاني قُدِّم عليه لتضمّنه في الأصل معنى الاستفهام وإن انسلخ منه ههنا لمجرّد التفخيم، والمعنى: خذ بكلام ربّ العزّة تجد أو واجداً أوّلَه واصفاً لأهل الكتاب بالعلم مُكيَّفاً بكيفيّة مّا.

(٤) **قوله:** [يعني إن شئتَ إلخ] أتى بالعناية دفعاً لتوهّم أنّ مفعول «شئتَ» تنزيل العالم بالفائدة ولازمها منزلة الجاهل لأنّ سوق الكلام فيه، وحاصل الدفع أنّ مفعول «شئتَ» في كلام صاحب "المفتاح" هو تنزيل العالم بالشيء مطلقاً لا تنزيل العالم بالفائدة ولازمها خاصّة وإن كان سوق الكلام فيه.

(٥) **قوله:** [لاعتبارات خطابيّة] أي: لأمورٍ إقناعيّةٍ مفيدةٍ للظنّ يعتبرها المتكلِّم حال مخاطبته كعدم العمل على مُوجَب العلم، والخطابيّة نسبة إلى الخطابة وهي صناعة تفيد الإقناع لتركّبه من مقدِّمات مقبولة.

لا أنّ الآية من أمثلة[1] تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناءً على[2] أنّ قوله: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه أي: ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر المُلقَى إليهم، لأنّ هذا كلام يَلُوح عليه أثر الإهمال[3] أو على[4] أنّ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ الآية، خبر ألقي إليهم مع علمهم به، لأنّ هذا الخطاب[5] لمحمّد عليه السلام وأصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر، على أنّ شيئاً من الوجهَين[6] لا يوافق ما في "المفتاح"، ....

---

(١) **قوله:** [لا أنّ الآية من أمثلة إلخ] ردّ على الخلخالي حيث قال: لا بأس لو جعلت الآية مثالاً لتنزيل العالم بالفائدتين منزلة الجاهل لأنّ «لو كانوا يعلمون» معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه أي: ليس لهم علم به فلا يمتنعون عنه وهو الخبر الذي ألقي إلى اليهود مع أنهم عالمون به.

(٢) **قوله:** [بناءً على إلخ] تعليل للمنفيّ في قوله «لا أنّ الآية من أمثلة إلخ» أي: كون الآية من أمثلة تنزيل العالم بالفائدتين منزلة الجاهل مبنيّ على إلخ. قوله «وهذا» أي: «ليس لهم علم به فلا يمتنعون» هو الخبر الذي ألقي إلى اليهود مع أنهم عالمون به وقد نُزِّلوا منزلة الجاهل به.

(٣) **قوله:** [لأنّ هذا كلام يَلُوح عليه أثر الإهمال] تعليل للنفي في قوله «لا أنّ الآية من أمثلة إلخ»، وحاصله أنّ الكلام الذي أورده العلاّمة الخلخالي لجعل الآية من أمثلة تنزيل العالم بالفائدتين منزلة الجاهل يظهر عليه أثر الإهمال أمّا أوّلاً فلأنّ هذا الخبر أعني «ليس لهم علم» إنّما ألقي إلى الرسول عليه السلام وأصحابه وليس بمُلقًى إلى اليهود، وأمّا ثانياً فلأنه لو فرض أنه خبر ألقي إلى اليهود فلا معنى لكونهم عالمين بأن ليس لهم علم لأنه قد تحقّق في قوله «ولقد علموا» أنّ لهم علماً، وأمّا ثالثاً فلأنه لا معنى لتنزيلهم منزلة الجاهل عن أن ليس لهم علم بأنّ من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق لأنّ العلم بأن ليس لهم علم بذلك لا يقتضي الامتناع من الشراء حتّى يُنزَّلوا منزلة الجاهل به لعدم الجري على مُوجَب العلم.

(٤) **قوله:** [أو على إلخ] عطفٌ على قوله «على أنّ إلخ» وداخلٌ تحت قوله «بناءً» فهو تعليلٌ ثانٍ للمنفيّ في قوله «لا أنّ الآية إلخ» أي: أو كون الآية من أمثلة تنزيل العالم بالفائدتين منزلة الجاهل مبنيّ على إلخ.

(٥) **قوله:** [لأنّ هذا الخطاب إلخ] علّة للنفي في قوله «لا أنّ الآية إلخ». قوله «لا دليل على كونهم عالمين به» أي: لجواز أن يكون علمهم بكون اليهود عالمين به حاصلاً بنفس هذا الخبر.

(٦) **قوله:** [على أنّ شيئاً من الوجهَين إلخ] ردّ على كلا التوجيهَين لجعل الآية مثالاً لتنزيل العالِم بالفائدتين

ثمّ أشار[1] إلى زيادة التعميم وأنّ وجود الشيء سواء كان هو العلم أو غيره يُنزَّل منزلة عدمه فقال: ونظيره في النفي والإثبات أي: في نفي شيء وإثباته ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال:١٧][2] وإذا كان قصد المُخبِر[3] ما ذُكِر (فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذراً عن اللغو[4] وأشار إلى تفصيله بقوله: (فإن كان) المخاطَب (خاليَ الذهن من الحكم والتردّد فيه) ....

منزلة الجاهل بهما. قوله «لا يوافق ما في "المفتاح"» لأنّ ما فيه صريح في أنّ العلم المُثبَت والمنفيّ هو علم أهل الكتاب بمضمون «لمن اشتراه» الآية، وكلام المُوجِّه الأوّل صريح في أنّ المعلوم الذي نُزِّل العالم به منزلة الجاهل هو مضمون «ليس لهم علم به فلا يمتنعون»، وكلام المُوجِّه الثاني صريح في أنّ المعلوم هو مضمون «ولقد علموا» الآية، فكلا التوجيهَين من قبيل توجيه القول بما لا يرضَى به القائل.

(١) **قوله:** [ثمّ أشار إلخ] أي: ثمّ أشار صاحب "المفتاح" إلى زيادة التعميم إلخ. قوله «وأنّ وجود الشيء إلخ» عطف تفسير لزيادة التعميم، والحاصل أنّه أشار أوّلاً إلى أنه قد يُنزَّل مطلق العلم أي: أعمّ من كونه متعلِّقاً بفائدة الخبر أو غيرها منزلة عدمه، ثمّ أشار إلى أنّه قد يُنزَّل وجود الشيء مطلقاً أي: علماً كان أو غيره منزلة عدمه ففيه زيادة تعميم، فالتنزيل ثلاثة أنحاء الأوّل: تنزيل العالم بفائدتي الخبر منزلة الجاهل بهما، والثاني: تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به سواء كان ذلك الشيء فائدتي الخبر أو غيرَهما، والثالث: تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه سواء كان ذلك الشيء علماً أو غيرَه، والأوّل أخصّ من الثاني والثاني أخصّ من الثالث كما لا يخفى.

(٢) **قوله:** [﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾] أي: «وما رميتَ» حقيقةً لكون الأثر المترتِّب على ذلك الرمي خارجاً عن طوق البشر «إذ رميتَ» صورةً لمباشرة أسباب الرمي، فالحقيقة والصورة جهتان لنفي الرمي وإثباته والمنفيّ والمُثبَت أمر واحد فلا يرد أنّه حينئذ لا يكون المَنفيّ والمُثبَت واحداً مع أنّ الكلام فيه.

(٣) **قوله:** [وإذا كان قصد المُخبِر] إشارة إلى أنّ الفاء في قوله «فينبغي إلخ» فصيحة جزائيّة والشرط محذوف دلّ عليه الكلام السابق وقد صرّح به في "الإيضاح". قوله «ما ذُكِر» أي: إفادة المخاطب إمّا الحكمَ وهو فائدة الخبر أو كونَ المُخبِر عالماً بالحكم وهو لازم فائدة الخبر.

(٤) **قوله:** [حذراً عن اللغو] لأنه إن زاد الكلام على قدر الحاجة لزم اللغو في الكلام وإن نقص عنه لزم لغويّة الكلام فإنّ الناقص لغو لعدم إفادته المقصود. قوله «إلى تفصيله» أي: تفصيل الاقتصار المذكور.

أي: لا يكون[١] عالماً بوقوعِ النسبة أو لاوقوعِها ولا متردّداً في أنّ النسبة هل هي واقعة أم لا، فعُلِم[٢] أنّ ما سبق إلى بعض الأوهام من أنه لا حاجة إلى قوله: «والتردّد فيه» لأنّ الخلوّ من الحكم يستلزم الخلوّ من التردّد فيه ضرورة أنّ التردّد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء، ألا ترى! أنك تقول: «إنّ زيداً في الدار» لمن يتردّد في أنه هل هو فيها أم لا ولا يحكم بشيء[٣] من الإثبات والنفي، بل الحكم الذهنيّ والتردّد فيه متنافيان لا يجتمعان قطّ (استُغنِيَ) على لفظ المبنيّ للمفعول[٤] (عن مؤكِّدات الحكم) وهي «إنّ» واللامُ[٥] ....

(١) **قوله:** [أي: لا يكون إلخ] يعني أنّ المراد بالحكم هنا الوقوع واللاوقوع دون الإيقاع والانتزاع، وأنّ معنى خلوّ الذهن عنه أن لا يكون حاصلاً فيه، وظاهرٌ أنّ حصوله فيه إنّما هو الإذعان به فيكون المعنى: فإن كان المخاطب خالياً عن الإذعان بالحكم، ولا شكّ أنّ الخلوّ عن الإذعان به لا يستلزم الخلوّ عن التردّد فيه فإنّ الإذعان والتردّد متنافيان لا يجتمعان ولا يستلزم الخلوُّ عن أحدهما الخلوَّ عن الآخر، فظهر فساد ما سبق إلى بعض الأوهام من أنه لا حاجة إلى قوله «والتردّد فيه».

(٢) **قوله:** [فعُلِم إلخ] تفريع على التفسير وقد مرّ بيانه آنفاً. قوله «لأنّ الخلوّ من الحكم يستلزم الخلوّ من التردّد فيه» تعليل للنفي في قوله «لا حاجة إلى قوله إلخ». قوله «ليس بشيء» خبر «أنّ».

(٣) **قوله:** [ولا يحكم بشيء إلخ] فقد تحقّق هنا الخلوّ عن الحكم مع وجود التردّد فيه. قوله «بل الحكم الذهنيّ إلخ» ترقّ من نفي التلازم بين الخلوّ عن الحكم والخلوّ عن التردّد فيه إلى نفي الاجتماع بينهما.

(٤) **قوله:** [على لفظ المبنيّ للمفعول] إنّما صرّح بمجهوليّته لمكان التجنيس الخطّي بين صيغة المعلوم والمجهول، وعلى هذا يكون الفعل مسنداً إلى مصدره أي: حصل الاستغناء عن مؤكِّدات الحكم، ثمّ الحكم الشارح هذا مبنيّ على أنه الرواية وهو المناسب لقوله فيما بعد: «حسن تقويته بمؤكِّد» و«وجب توكيده بحسب الإنكار» حيث لم يتعرّض فيه للمتكلِّم والمخاطَب وإلاّ فالبناء للفاعل أيضاً جائز فيه أي: استغنى المخاطَب عن مؤكِّدات الحكم.

(٥) **قوله:** [وهي «إنّ» واللامُ إلخ] لم يذكر القسم ههنا مع أنه من مؤكِّدات الحكم لأنّ الاستغناء عن المؤكِّدات المذكورة يستلزم الاستغناء عن القسم لأنه لا بدّ معه من إيراد بعض هذه المؤكِّدات. قوله

واسميّةُ الجملة وتكريرُها ونونُ التأكيد و«أمّا» الشرطيّةُ[١] وحروفُ التنبيه وحروفُ الصلة (وإن كان) المخاطب (متردّداً فيه) أي: في الحكم (طالباً له حسن تقويته) أي: الحكم (بمؤكِّد) قال الشيخ في "دلائل الإعجاز"[٢] أكثر مواقع «إنّ» بحكم الاستقراء هو الجواب[٣] لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظنّ على خلاف ما أنت تجيبه به، فإمّا أن يُجعَل مجرّد الجواب أصلاً فيها فلا[٤] لأنه يؤدّي إلى أنه لا يستقيم لنا أن نقول: «صالح» في جواب «كيف زيد»، و«في الدار» في جواب «أين زيد» حتّى نقول: «إنه صالح» و«إنه في الدار»

«واسميّة الجملة» أي: كون الجملة اسميّة لا صيرورتها اسميّة فإنه لا يشترط في التأكيد كونها معدولة بأن كان المسند إليه فيها مصدراً كما في «الحمد لله» بل تفيد التأكيد إذا قصد بها التأكيد.

(١) **قوله:** [و«أمّا» الشرطيّةُ] وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في "المغني". قوله «وحروفُ التنبيه» وهي حروف وضعت لتنبيهِ المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضِه على حسن الاستماع، وتُسمّى بحروف الاستفتاح وهي «ألا» و«أما» و«ها». قوله «وحروفُ الصلة» أي: حروفُ الزيادة كـ«إنْ» و«أَنْ» والباء فإنها تفيد التأكيد وليست موضوعة للتأكيد وإلاّ لكانت مترادفة لـ«إنّ»، فهي زائدة في الكلام لا يتغيّر بها المعنى بخلاف «إنّ» فإنها موضوعة للتأكيد يتغيّر بها المعنى.

(٢) **قوله:** [قال الشيخ في "دلائل الإعجاز" إلخ] المقصود من نقل كلام الشيخ الإشارة إلى المخالَفة بين ما قال الشيخ وبين ما ذكره القوم فإنّ ما قاله الشيخ يقتضي أن لا يصحّ التأكيد ما لم يكن للمخاطب ظنّ على خلاف ما تجيبه به وإن كان متردِّداً شاكًّا، وما ذكره القوم يقتضي جوازَ التأكيد بل استحسانَه عند تردّدِ المخاطَب وشكِّه وإن لم يكن له ظنّ على الخلاف.

(٣) **قوله:** [هو الجواب] تعريف «الجواب» ليس للقصر بل من قبيل «والدك العبد» يعني أنّ كون الجواب أكثر مواقع «إنّ» معلوم مشهور، فضمير الفصل لتأكيد الحكم، وإنّما قال «أكثر مواقع «إنّ» هو الجواب» لأنها قد تجيء لمجرّد الاعتناء بشأن الحكم وإظهارِ وفور الرغبة فيه.

(٤) **قوله:** [فإمّا أن يُجعَل مجرّد الجواب أصلاً فيها فلا] أي: فإمّا أن يُجعَل الجواب أصلاً مُقتضِياً لإيراد «إنّ» من غير اعتبار اشتراط أن يكون للسائل ظنّ على الخلاف فلا يصحّ هذا الجعل. قوله «لأنه يؤدّي إلخ» أي: لأنّ هذا الجعل يؤدّي إلى أن لا يصحّ أن يقال «صالح» بدون «إنّ» في جواب السؤال بـ«كيف زيد» وأن يقال «في الدار» بدون «إنّ» في جواب السؤال بـ«أين زيد» وعدم صحّته غير صحيح.

وهذا ممّا لا قائل به (وإن كان) المخاطب (مُنكِراً) للحكم حاكماً بخلافه[1] (وجب توكيده) أي: الحكم (بحسَب الإنكار) قوّةً وضعفاً فكلّما ازداد في الإنكار زِيْدَ في التأكيد (كما قال الله تعالى حكايةً عن رُسُل عيسى عليه السلام إذ كُذِّبوا في المرّة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ [يس:١٤]) مؤكَّداً بـ«إنّ» واسميّةِ الجملة (وفي) المرّة (الثانية:) ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس:١٦]) مؤكَّداً بالقسم[2] و«إنّ» واللامِ واسميّةِ الجملة لمبالغة المخاطَبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يس:١٥]، وكأنّ الرُسُل دعَوهم[3] إلى الإسلام على وجهٍ ظنّوهم أصحاب وحي ورُسُلاً من الله تعالى بناءً على أنّ الرسالة[4] من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى ولذا قال: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [يس:١٤] فعدلوا[5] في نفي الرسالة عن التصريح إلى الكناية

---

(١) **قوله:** [حاكماً بخلافه] فيه إشارة إلى الفرق بين المتردِّدِ في الحكم والمُنكِرِ له بأنّ المنكر يكون حاكماً بخلاف الحكم الذي أريد إفادته إيّاه بخلاف المتردِّد. قوله «فكلّما إلخ» تفصيل لقوله «قوّةً وضعفاً».

(٢) **قوله:** [مؤكَّداً بالقسم إلخ] وهو قولهم: «ربّنا يعلم» فإنه جار مجرى القسم في التأكيد كـ«شهد الله»، أو المراد بالقسم القسم الحكميّ وقولهم هذا في قوّة قولهم: «نقسم بعلم ربّنا» أو «بربّنا العليم».

(٣) **قوله:** [وكأنّ الرُسُل دعَوهم إلخ] جوابُ سؤال ودفعُ اعتراض، السؤال أنّ الكفّار لما عدلوا عمّا هو صريح في نفي الرسالة إلى قولهم «ما أنتم إلاّ بشر مثلنا»، والاعتراض أنه لا ينافي قولُ الكفّار: «ما أنتم إلاّ بشر مثلنا» قولَ الرُسُل: «إنا إليكم مرسلون» إذ البشريّة في زعمِ الكفّار الفاسدِ إنّما تنافي الرسالةَ من الله تعالى لا الرسالةَ من رسول الله تعالى وظاهر أنّ الرسل كانوا مُرسَلين من عيسى على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام فلا معنى للردّ عليهم بإثبات البشريّة لهم، وحاصل الجوابِ والدفعِ ظاهر من الشرح.

(٤) **قوله:** [بناءً على أنّ الرسالة إلخ] دفع توهّم وهو أنه كيف يجوز لرُسُل الرسول دعوةُ الكفّار إلى الإسلام على وجهٍ ظنّوهم به أصحابَ وحيٍ ورُسُلاً من الله تعالى، وحاصل الدفع أنّ هذا الجواز مبنيّ على أنّ الرسالة من رسول الله رسالة من الله تعالى بدليل أنّ الله تعالى قد أسند رسالتهم إلى نفسه.

(٥) **قوله:** [فعدلوا إلخ] عطف على قوله «قالوا إلخ». قوله «عن التصريح» كأن يقولوا «ما أنتم برسل» أو

التي هي أبلغ منه وقالوا: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ زعماً منهم أنّ البشر لا يكون رسولاً ألبتّة، وإلاّ فالبشريّة[1] في اعتقادهم إنّما تنافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله، وقوله: «إذ كُذِّبوا»[2] أي: الرسل الثلاثة مبنيّ على أنّ تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتّحاد المُرسِل والمُرسَل به وإلاّ فالمُكذَّب في المرّة الأولى هما اثنان بدليل قوله: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ﴾ أي: إلى أصحاب القرية وهم أهل أنطاقية ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾ وهما شمعون ويحيٰى ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾ أي: فقوّيناهما برسول ثالث وهو بَوْلَس أو حبيب النجّار[3] (ويسمّى الضرب الأوّل ابتدائيًّا والثاني طلبيًّا والثالث إنكاريًّا و) يسمّى (إخراج الكلام عليها) أي: على الوجوه المذكورة وهي الخلوّ عن التأكيد في الأوّل والتقوية بمؤكِّد استحساناً في الثاني ووجوب التأكيد بحسَب الإنكار في الثالث (إخراجاً على مقتضَى الظاهر) وهو أخصّ مطلقاً من مقتضَى الحال[4] لأنّ معناه مقتضَى ظاهر الحال فكلّ مقتضَى الظاهر مقتضَى الحال من

نحو ذلك. قوله «إلى الكناية» بأن قالوا «ما أنتم إلاّ بشر مثلنا» فإنّ إثبات البشريّة ملزوم ونفي الرسالة لازم له في زعمهم الفاسد فانتقلوا من ذلك الملزوم إلى هذا اللازم وهو الكناية.

(١) **قوله:** [وإلاّ فالبشريّة إلخ] بيانٌ للباعث على قول الشارح «وكأنّ الرُسُل دعَوهم على وجهٍ إلخ» أي: وإن لم يحمل دعوة الرسل على الوجه الذي ذكرناه فلا معنى لردّ الكفّار على رسالة الرُسُل بقولهم «ما أنتم إلاّ بشر مثلنا» لأنّ البشريّة عندهم إنّما تنافي الرسالةَ من الله لا الرسالةَ من رسول الله.

(٢) **قوله:** [وقوله «إذ كُذِّبوا» إلخ] أي: وقول الماتن: «كُذِّبوا» بصيغة الجمع دون أن يقول «إذ كُذِّبا» بصيغة التثنية مع أنّ المُكذَّب في المرّة الأولى اثنان فقط مبنيّ إلخ. قوله «لاتّحاد المُرسِل» وهو سيِّدنا عيسى على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام. قوله «والمُرسَل به» وهو التوحيد.

(٣) **قوله:** [وهو بَوْلَس أو حبيب النجّار] هذا الذي ذكره الشارح غير موثوق به والصحيح أنّ الثالث الذي عزّزهما به هو شمعون بعثه سيّدنا عيسى على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام بعد تكذيب الناس الرسولَين قبله وهما يحيى وبَوْلَس كذا في "الكشّاف".

(٤) **قوله:** [وهو أخصّ مطلقاً من مقتضَى الحال] تعيين للنسبة بين مقضَى الظاهر ومقتضَى الحال بأنّ بينهما

غير عكس كما في صُوَر الإخراج لا على مقتضَى الظاهر، فإن قيل[(١)]: إذا جعلتَ المُنكِر كغير المُنكِر ومع هذا أكّدتَ الكلام وقلت: «إنّ زيداً لقائم» يكون هذا على وفق مقتضَى الظاهر لأنه يقتضي التأكيد وليس على وفق مقتضَى الحال لأنه يقتضي ترك التأكيد، لكنْ تُرِك هذا القِسْم[(٢)] لكونه غير بليغ فحينئذٍ يكون بينهما عموم من وجهٍ لا مطلقاً، قلنا[(٣)]: لا نسلّم أنه ليس على وفق مقتضَى الحال لأنّ المقتضِي لترك التأكيد هو الحالُ بحسَب غير الظاهر لا مطلقُ الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضَى الحال بحسَب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقاً لأنّ انتفاء الخاصّ لا يُوجِب انتفاءَ العامّ، ....

عموماً وخصوصاً مطلقاً؛ وذلك لأنّ مقتضَى الحال كليّ تحته فردان مقتضَى ظاهر الحال ومقتضَى خفيّ الحال والفرد يكون أخصّ مطلقاً ممّا هو فرد له فكلّ مقتضَى الظاهر مقتضَى الحال وليس كلّ مقتضَى الحال مقتضَى الظاهر فإنّ التأكيد في «إنّ بني عمّك فيهم رماح» مقتضَى الحال وليس بمقتضَى الظاهر.

(١) **قوله:** [فإن قيل إلخ] اعتراض بطريق المعارَضة للدليل على أنّ مقتضَى الظاهر أخصّ مطلقاً من مقتضَى الحال، وتوجيهه أنّ دليلك وإن دلّ على ما ذكرتَ لكنّ عندنا دليلاً ينفيه وهو تحقّق المادّة الافتراقيّة من الجانبَين مع المادّة الاجتماعيّة بينهما، أمّا الاجتماعيّة فظاهرة، وأمّا الافتراقيّة من جانب مقتضَى الحال فكما في صورة إخراج الكلام لا على مقتضَى الظاهر، وأمّا الافتراقيّة من جانب مقتضَى الظاهر فكما فيما إذا جعلتَ المُنكِر كغير المُنكِر وقلتَ «إنّ زيداً لقائم»، فثبت أنّ بينهما عموماً من وجهٍ، ولا يخفى أنّ مبنى المعارَضة على أنّ مقتضَى الظاهر عبارة عن مقتضَى الأمر الظاهر سواء كان حالاً أو لا.

(٢) **قوله:** [لكنْ تُرِك هذا القِسْم إلخ] دفعٌ من المُعارِض لتوهّم أنه لو وجد هذا القِسْم من الكلام أي: ما يكون موافقاً لمقتضَى الظاهر من غير أن يكون موافقاً لمقتضَى الحال لذُكِر في كتاب من الكتب لكنه لم يذكر فعلم أنه لا وجود له، وحاصل الدفع أنه تُرِك هذا القسم لكونه غيرَ بليغ. قوله «فحينئذ» أي: فحين إذ ثبت المادّتان الافتراقيّتان مع المادّة الاجتماعيّة يكون بينهما عموم من وجهٍ لا مطلقاً.

(٣) **قوله:** [قلنا إلخ] جواب عن المعارَضة، وحاصله أنا لا نُسلِّم أنّ قولنا: «إنّ زيداً لقائم» في الصورة المذكورة ليس على وفق مقتضَى الحال لأنه إنّما يخالف لمقتضَى خفيّ الحال لا لمقتضَى مطلق الحال، والأوّل خاصّ والثاني عامّ ولا يلزم من مخالفة الخاصّ مخالفة العامّ.

على أنه لا معنى[(١)] لجعلِ الإنكار كلا إنكار ثمّ تأكيدِ الكلام إذ لا يُعرَف اعتبار الإنكار وعدمه إلاّ بالتأكيد وتركه (وكثيراً مّا) نصب[(٢)] على الظرف أو المصدر أي: حيناً كثيراً أو إخراجاً كثيراً (يخرج الكلام على خلافه) أي: على خلاف مقتضَى الظاهر، يعني أنّ وقوعه في الكلام كثير في نفسه[(٣)] لا بالإضافة إلى مقابله حتّى يكون الإخراج على مقتضَى الظاهر قليلاً (فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدّم إليه) أي: إلى غير السائل (ما يلوّح له) أي: لغير السائل (بالخبر) أي: يشير إليه (فيستشرف) أي: غير السائل (له) أي: للخبر يعني ينظر إليه[(٤)] يقال: «استشرف الشيء» إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفّه فوق الحاجب كالمستظِلّ من الشمس (استشراف المتردّد الطالب نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [هود:٣٧])

---

(١) **قوله:** [على أنه لا معنى إلخ] جواب آخر عن المعارضة، وحاصله أنه لا يرد النقض بالمادّة المذكورة في النقض لأنها محض فرض ولا نقض بالفرضيّات؛ وذلك لأنّ اعتبار المتكلّم للإنكار وعدمه اعتباره له إنّما يُعرَف بإيراده التأكيد في كلامه وعدمه، فإذا أورَد التأكيد عُلِم أنه اعتبر الإنكار وإذا ترك التأكيد عُلِم أنه لم يعتبره، فلا معنى لجعلِ المنكِر كغير المنكر ثمّ إيرادِ التأكيد في الكلام.

(٢) **قوله:** [نصب] أي: قوله «كيثراً» منصوب على الظرفيّة أو المصدريّة، وكلمة «ما» زائدة لتأكيد معنى الكثرة. قوله «أي: حيناً كثيراً إلخ» إشارة إلى أنّ كون «كثيراً» نصباً على الظرفيّة أو على المصدريّة باعتبار الموصوف المحذوف، فهو ظرف مجازاً لقيامه مقامه أو مفعول مطلق مجازاً لقيامه مقامه.

(٣) **قوله:** [يعني أنّ وقوعه في الكلام كثير في نفسه إلخ] دفعٌ لتوهّم أنه إذا كان إخراج الكلام على خلاف مقتضَى الظاهر كثيراً كان إخراجه على مقتضَى الظاهر قليلاً وليس كذلك بل الأمر بالعكس، وحاصل الدفع أنّ المراد أنّ إخراج الكلام على خلاف مقتضَى الظاهر كثير في نفسه لا أنه كثير بالنسبة إلى إخراجه على مقتضَى الظاهر كما في قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗا﴾ [البقرة:٢٦] فإنّ كثرة كلّ واحد من القبيلتين بالنظر إلى أنفسهم لا بالقياس إلى مقابليهم.

(٤) **قوله:** [يعني ينظر إليه إلخ] تعيين المعنى المراد بالاستشراف، والعناية إشارة إلى أنّ كون الاستشراف للخبر بمعنى النظر إليه مبنيّ على التجريد وإلاّ فمعنى الاستشراف مجموع أمور ثلاثة: رفعُ الرأس والنظرُ وبسطُ الكفّ فوق الحاجب. قوله «يقال إلخ» شاهد على ما أشار إليه في العناية.

أي: لا تدعُني يا نوح[(١)] في شأنِ قومك واستدفاعِ العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا كلام يلوّح بالخبر[(٢)] مع ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ فصار المقام مقام أن يتردّدَ المُخاطَب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا ويطلبَه فنُزِّل منزلة الطالب، وقيل: ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ مؤكّداً أي: محكوم عليهم بالإغراق، والمراد أنّ الكلام المقدّم[(٣)] يشير إشارةً مّا إلى جنس الخبر حتّى أنّ النفس اليَقْظَى والفهم المتسارع يكاد يتردّد فيه ويطلبه لا أنه يشير إلى حقيقة الخبر وخصوصيّته، ومثله[(٤)]: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف:٥٣] و﴿صَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣] و﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج:١] وغير ذلك ممّا يأتي بعد الأوامر والنواهي وهو

---

(١) **قوله:** [أي: لا تدعُني يا نوح إلخ] أشار بهذا التفسير إلى أنّ المراد بالنهي عن الخطاب في الذين ظلموا النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل إطلاق العامّ وإرادة الخاصّ.

(٢) **قوله:** [فهذا كلام يلوِّح بالخبر إلخ] أي: فهذا الكلام مع قوله السابق: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ يُلوِّح بالخبر بخصوصه وهو كونهم محكوماً عليهم بالإغراق لأنّ صنع الفلك للخلاص عن الغرق، وأمّا بدونه فيُلوِّح بجنس الخبر وهو كونهم محكوماً عليهم بالعذاب. قوله «فصار المقام مقامَ إلخ» أي: فصار المقام مقامَ التردّدِ في الخبر وطلبِه بالنظر إلى المُلوِّح وإن لم يتردّد المخاطَب فيه ولم يطلبه بالفعل.

(٣) **قوله:** [والمراد أنّ الكلام المقدّم إلخ] دفعٌ لما يتوهّم من قوله «هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق» فإنه يدلّ على أنّ المُلوِّح يشير إلى حقيقة الخبر وخصوصيّته فيتوهّم منه أنّ الإشارة إلى الخبر بخصوصه شرط في المُلوِّح، وحاصل الدفع أنّ مراد المصـ أنّ الكلام المقدَّم يشير إلى جنس الخبر وهو المعتبر في المُلوِّح، وأمّا الإشارة إلى الخبر بخصوصه فليس بشرط فيه وإن تحقّق الإشارة إلى خصوص الخبر في بعض المواضع كما في الآية الكريمة المذكورة. قوله «اليَقْظَى» أي: المتهيِّأة لدرك ما يرد عليها.

(٤) **قوله:** [ومثله إلخ] أي: ومثلُ قوله تعالى: ﴿لَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ قولُه تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾ فإنه يُلوِّح بالخبر وهو أنّ النفس أمّارة بالسوء، وقولُه تعالى: ﴿صَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ فإنه يُلوِّح بالخبر وهو أنّ في صلاته عليه السلام منفعة لهم، وقولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ فإنه يُلوِّح بالخبر وهو أنّ العقوبة في الآخرة حقّ ومن جملتها أنّ زلزلة الساعة شيء عظيم.

كثير في التنزيل جدًّا، وقال الشيخ[١] عبد القاهر: «إنّ» في هذه المقامات لتصحيحِ الكلام السابق والاحتجاجِ له وبيانِ وجه الفائدة فيه ويُغنِي غناء الفاء (ويجعل غير المنكر كالمنكر إذا لاح) أي: ظهر (عليه) أي: على غير المنكر (شيء من أمارات الإنكار نحو:) قول حَجْل بن نَضْلة: (جَاءَ شَقِيْقٌ) اسم رجل (عَارِضاً رُمْحَهُ *) أي: واضعاً على العرض[٢] من «عَرَض العودَ على الإناء والسيفَ على الفخذ»، فهو لا ينكر أنّ في بني عمّه رماحاً[٣] لكنّ مجيئه واضعاً الرمح على العرض من غير التفاتٍ وتهيّء أمارةُ أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلّهم عُزْل لا سِلاح معهم فنُزِّل منزلة المُنكِر وخُوطِب خطابَ التفاتٍ بقوله: (إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيْهِمْ رِمَاحُ) مؤكَّداً بـ«إنّ»، ومثله[٤]: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون:١٥] مؤكَّداً بـ«إنّ» واللام، وإن كان ممّا لا يُنكَر لأنّ تماديَهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده من أمارات الإنكار (ويُجعَل المُنكِر كغير المُنكِر إذا كان معه) أي: مع المُنكِر (ما إن تأمّله)

---

(١) **قوله:** [وقال الشيخ إلخ] لمّا كان من مذهب الشيخ أنه يشترط في «إنّ» أن يكون للسائل ظنّ على خلاف ما يجاب به ورد عليه أنه قد ورد في هذه الآيات «إنّ» مع أنه ليس للمخاطَب ظنّ على خلاف ما أجيب به، فأجاب بقوله: «إنّ» في هذه المقامات إلخ»، وحاصل الجواب أنّ «إنّ» في هذه المقامات للتعليل كالفاء التعليليّة والاشتراط المذكور إنّما هو في «إنّ» التحقيقيّة.

(٢) **قوله:** [واضعاً على العرض] معنى كون الرمح موضوعاً على العرض أن يكون عرضه إلى العدوّ دون طوله كما يُفعَل عند المُحارَبة. قوله «من عَرَض إلخ» بيانٌ للمأخوذ منه لـ«عارضاً».

(٣) **قوله:** [فهو لا يُنكِر أنّ في بني عمِّه رِماحاً إلخ] تطبيق للمثال بالممثَّل له. قوله «عُزْل» جمع أعزل وهو الذي لا سِلاح معه فقوله «لا سِلاح معهم» تفسير وبيان لما قبله. قوله «وخُوطِب خطابَ التفاتٍ إلخ» فإنّ في قوله «إنَّ بَنِيْ عَمِّكَ إلخ» التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب لسبق التعبير عنه بالاسم الظاهر.

(٤) **قوله:** [ومثله إلخ] أي: ومثلُ قول الشاعر قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ في جعل غير المنكر كالمنكر لظهور أمارة الإنكار عليه. قوله «وإن كان إلخ» أي: وإنّما نُزِّل المخاطبون منزلة المنكرين للموت وجيء بالكلام المؤكَّد وإن كان الموت ممّا لا ينكره أحد لأنّ تماديَهم إلخ.

أي: شيء من الدلائل والشواهد[١] إن تأمّل المُنكِر ذلك الشيءَ (ارتدع) عن إنكاره، ومعنى كونه مع المُنكِرِ[٢] أن يكون معلوماً له أو محسوساً عنده كما تقول لمُنكِرِ الإسلام: «الإسلام حقّ» من غير تأكيد[٣] لما معه من الدلائل الدالّة على نبوّة محمّد عليه السلام[٤] لكنّه لا يتأمّلها ليرتدع عن الإنكار، وقد يذكر في حلّ لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسّفة[٥] لا فائدة في إيرادها، وقوله (نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]) ظاهرٌ في التمثيل لما نحن بصدده[٦]

---

(١) **قوله:** [أي: شيء من الدلائل والشواهد إلخ] إشارة إلى أنّ «ما» هنا نكرة موصوفة عبارة عن دليلٍ من الدلائل العقليّة وشاهدٍ من الدلائل الحسيّة، وفيه ردّ على من جعلها عبارة عن العقل، ووجه الردّ أنه لو كان الأمر كذلك فحقّ العبارة أن يقال: «ما إن تأمّل به» لأنّ العقل لا يُتأمَّل بل يُتأمَّل به.

(٢) **قوله:** [ومعنى كونه مع المُنكِرِ إلخ] فيه ردّ على من قال إنّ معنى كون الدلائل معه أن تكون الدلائل في نفس الأمر وإن لم يعلمها المُنكِر، ووجه الردّ أنّ الدلائل ما لم تكن معلومة للمُنكِرِ أو محسوسة عنده لم يتصوّر تأمّلها المترتِّب عليه الارتداع عن الإنكار. قوله «كما تقول إلخ» إنّما جاء الشارح بالمثال لجعل المنكر كغير المنكر من عند نفسه لمجال الكلام فيما مثّل به المصـ كما سيجيء.

(٣) **قوله:** [من غير تأكيد] إن قيل إنّ اسميّة الجملة من المؤكِّدات وقد عدّها الشارح نفسه منها فيما مرّ فكيف يصحّ هنا قوله «من غير تأكيد» مع أنّ قوله «الإسلام حقّ» جملة اسميّة، قيل إنّ اسميّة الجملة من المؤكِّدات بمعنى أنها تصلح أن يقصد بها التأكيد إذا اقتضى المقام إيّاه لا أنها من المؤكِّدات مطلقاً.

(٤) **قوله:** [من الدلائل الدالّة إلخ] كالآياتِ البيّنات من الفرقان ومعجزاتِه الظاهرة الباهرة صلّى الله تعالى عليه وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار وبارك وسلّم صلاةً وبركةً وسلاماً دائمةً بدوام ملك الله.

(٥) **قوله:** [وجوه متعسِّفة إلخ] أي: ضعيفة مسلوكة على غير الطريق المستقيم، منها: أنّ الضمير في «معه» للخبر، وفيه أنّ مجرّد كون الدليل مع الخبر لا يكفي في التأمّل والارتداع ما لم يكن معلوماً له، ومنها: أنّ «ما» عبارة عن العقل، وقد مرّ فيه الكلام، ومنها: أنّ «ما» عبارة عن العقل وضميرُ «تأمّله» المرفوعُ له والمنصوبُ للخبر، وفيه أنّ المتأمِّل العاقل لا العقل وأيضاً محلّ التأمّل الدليل لا الخبر.

(٦) **قوله:** [ظاهرٌ] خبر لقوله «قولُه». قوله «لما نحن بصدده» أي: لجعلِ المنكر كغير المنكر والمجيءِ بالكلام من غير تأكيد ولإخراج الكلام على خلاف مقتضَى الظاهر، وإنّما قال «ظاهرٌ» لأنّ المتبادر من إيرادِه بعد ذكر القاعدة وتصديره بـ«نحو» أنه مثال لها وإن احتمل أن يكون نظيراً لها.

فإن قيل[١]: التمثيل به لا يكاد يصحّ لوجهَين أحدهما أنّ هذا الحكم أعني نفي الريب بالكلّيّة ممّا لا يصحّ أن يُحكَم به لكثرة المرتابين[٢] فضلاً عن أن يُؤكَّد، والثاني أنه قد ذكر في بحث الفصل والوصل أنّ قوله ﴿لَا رَيْبَ فِيْهِ﴾ تأكيد لقوله: ﴿ذٰلِكَ الْكِتٰبُ﴾ فيكون ممّا أُكِّد فيه الحكم بالتكرير[٣] نحو: «زيد قائم زيد قائم» ويكون على مقتضَى الظاهر، بل مقصود المصنّف[٤] أنه قد يجعل إنكار المُنكِر كلا إنكار تعويلاً على ما يزيله فيترك التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتّى صحّ نفي الريب بالكلّيّة مع كثرة المرتابين فيكون نظيراً[٥] لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتماداً على ما يزيله،

---

(١) **قوله:** [فإن قيل إلخ] إبطالٌ لكون قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيْهِ﴾ تمثيلاً لما نحن بصدده. قوله «لا يكاد يصحّ» أي: لا يقرب من الصحّة فضلاً عن أن يكون صحيحاً. قوله «لوجهَين» تعليل لنفي الصحّة.

(٢) **قوله:** [لكثرة المرتابين إلخ] تعليل لقوله «ممّا لا يصحّ أن يُحكَم به»، وحاصله أنّ مِن الناس مَن يرتاب فيه فالريب فيه لبعض الناس متحقِّق في نفس الأمر فكيف يصحّ نفي الريب عنه بالكلّيّة بمعنى أنه لا ريب فيه لأحد من الناس. قوله «فضلاً عن أن يُؤكَّد» فإنّ التأكيد فرعٌ لصحّة الحكم لأنه لدفع إنكار المخاطَب للحكم الصحيح في نفس الأمر، ولا يخفى ما في تقرير هذا الوجه من سوء الأدب فكان الأولى إيراد السؤال هكذا: فإن قيل كيف يصحّ التمثيل به والحكم المذكور ممّا يُشكِل ظاهراً لكثرة المرتابين.

(٣) **قوله:** [فيكون ممّا أُكِّد فيه الحكم بالتكرير] فالحكم في كلّ واحدة من الجملتين مؤكَّد بالأخرى لاتّحادهما في المآل وإن كان إطلاق المؤكِّد في الاصطلاح على الثانية. قوله «ويكون على مقتضَى الظاهر» أي: لورود الكلام المؤكَّد للمنكر فلا يكون مثالاً لجعل المنكر كغير المنكر.

(٤) **قوله:** [بل مقصود المصنِّف إلخ] عطفٌ على قوله «التمثيل به لا يكاد يصحّ» وإضرابٌ عن السؤال إلى توجيه المتن، وحاصله أنّ مقصود المصـ بإيراد قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيْهِ﴾ بيانُ النظير لجعل المنكر كغير المنكر فإنّ فيه تنزيلاً لوجود الريب منزلة عدمه بناءً على ما يزيله كما يكون في جعل المنكر كغير المنكر تنزيل الإنكار منزلة عدمه بناءً على ما يزيله.

(٥) **قوله:** [فيكون نظيراً] أي: فيكون قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيْهِ﴾ نظيراً لجعل المنكر كغير المنكِر لا مثالاً له. قوله «لتنزيل إلخ» اللام فيه للأجل أي: إنه نظير لجعل المنكر كغير المنكر لأجل وجود تنزيل

فالجواب عن الأوّل[1] أنه لمّا نفي الريبُ على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلَين أحدهما ما ذكر في السؤال وهو أنه جعل الريب كلا ريب[2] تعويلاً على ما يُزيله، وحينئذٍ لا يكون مثالاً لما نحن فيه، وثانيهما ما ذكره صاحب "الكشاف" وهو أنه ما نفي الريبُ عنه بمعنى أنّ أحداً لا يرتاب فيه[3] بل بمعنى أنه ليس محلاًّ لوقوع الارتياب فيه لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لأحدٍ أن يرتاب فيه فكأنه قيل: «هو ممّا لا ينبغي أن يُرتَاب في أنه من عند الله» وهذا حكم صحيح[4] لكن يُنكِره كغيره من الأشقياء فينبغي أن يُؤكّد لكن تُرِك تأكيده[5] ....

وجود الشيء منزلة عدمه في كلّ من الآية والجعل بناءً على ما يزيله ففي الآية تنزيل الريب منزلة عدمه وفي الجعل تنزيل الإنكار منزلة عدمه، وليست اللام صلة لقوله «نظيراً».

(١) **قوله:** [فالجواب عن الأوّل إلخ] أي: فالجواب عن الوجه الأوّل إلخ، وتقرير الجواب واضح.

(٢) **قوله:** [وهو أنه جعل الريب كلا ريب إلخ] أي: فلمّا جعل الريب كلا ريب اعتماداً على دلائل تزيله صحّ نفي الريب عنه بالكلّيّة وعلى سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين، فلعلّ مقصودَ الشارح من نقل هذا التأويل الأوّل الردُّ على الوجه الأوّل لنفي كونه مثالاً لما نحن فيه –وهو أنّ نفي الريب بالكلّيّة ممّا لا يصحّ أن يُحكَم به– لا الردُّ على نفي كونه مثالاً له، ومقصوده من نقل التأويل الثاني الردّ على الوجه الأوّل للنفي وعلى النفي كليهما، والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه جلّ مجده أتمّ وأحكم.

(٣) **قوله:** [بمعنى إلخ] النفي في قوله «ما نفي الريبُ عنه» متوجِّه إلى هذا القيد يعني ما أريد بنفي الريب عنه أنه لا يرتاب فيه أحد بل أريد به أنه ليس محلاًّ لوقوع الارتياب فيه، وإلى هذا أشار الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن في ترجمته الأرديّة للقرآن المسمّاة بـ"كنز الإيمان" بقوله: «کوئی شک کی جگہ نہیں».

(٤) **قوله:** [وهذا حكم صحيح] ردّ على الوجه الأوّل من أنّ نفي الريب بالكلّيّة ممّا لا يصحّ أن يُحكَم به. قوله «لكن يُنكِره» أي: لكن يُنكِر هذا الحكم الصحيح. قوله «كغيره» أي: كإنكار غير هذا الحكم الصحيح من الأحكام الصحيحة. قوله «من الأشقياء» فاعل «يُنكِره» فـ«مِنْ» فيه زائدة أو تبعيضيّة.

(٥) **قوله:** [لكن تُرِك تأكيده] إن قيل إنّ «لاَ» التي لنفي الجنس واسميّة الجملة تفيدان التأكيد فكيف يصحّ قوله «تُرِك تأكيده»، قيل «لاَ» لنفي الجنس تفيد تأكيد استغراق النفي وأثرُه راجع إلى المحكوم

لأنهم جُعِلوا كغير المُنكِر[1] لِما معهم من الدلائل المُزيلة لهذا الإنكار لو تأمّلوها وهو أنه كلام مُعجِز أتى به مَن دُلّ على نُبوّته بالمُعجِزات الباهِرات، وعن الثاني[2] أنّ المذكور في بحث الفصل والوصل أنه بمنزلة التأكيد المعنويّ ووِزَانُه وِزَانُ «نفسُه» في «أعجبني زيدٌ نفسُه» دفعاً لتوهّم السهو أو التجوّز فلا يكون من قبيل التكرير، لكنّ المذكور[3] في "دلائل الإعجاز" يُؤكِّد السؤالَ وهو أنه قال: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ وزيادةُ تثبيت له وبمنزلة أن تقول: «هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب» فتعيده مرّةً ثانيةً لتُثبِّته، ....

عليه بمعنى أن لا يخرج شيء من أفراده ولا دخل لها في تأكيد الحكم، وأمّا اسميّة الجملة فليست من المؤكِّدات مطلقاً بل إذا قصد بها التأكيد عند اقتضاء المقام إيّاه.

(١) **قوله:** [لأنهم جُعِلوا كغير المُنكِر إلخ] أي: فيكون قوله تعالى: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ مثالاً لجعل المنكر كغير المنكر، وهذا ردّ على نفي كونه ممّا نحن فيه.

(٢) **قوله:** [وعن الثاني إلخ] أي: والجواب عن الوجه الثاني لنفي كونه مثالاً لما نحن فيه إلخ، وحاصله أنّ المذكور هناك أنه بمنزلة التأكيد المعنويّ، وهو إنّما يكون لدفع توهّم التجوّزِ فلا يكون من قبيل التكرير اللفظيّ حتّى يكون مفيداً لتأكيد الحكم ومطابقاً لمقتضَى الظاهر. قوله «ووِزَانُه إلخ» أي: ومرتبة «لا ريب فيه» مع «ذلك الكتاب» كمرتبة «نفسُه» مع «زيدٌ» في «أعجبني زيدٌ نفسُه».

(٣) **قوله:** [لكنّ المذكور إلخ] إشارة إلى الاعتراض على الجواب عن الوجه الثاني، وحاصله أنّ المذكور فيه صريح في أنّ «لا ريب فيه» تأكيد لفظيّ لـ«ذلك الكتاب» فيكون مفيداً لتأكيد الحكم بالتكرير، فلا يكون مثالاً لإخراج الكلام على خلاف مقتضَى الظاهر وجعلِ المنكر كغير المنكر وترك التأكيد، وجوابه أنّ ما ذكر في "دلائل الإعجاز" من أنّ «لا ريب فيه» تأكيد لفظيّ مبنيّ على أنّ ضمير «فيه» راجع إلى الحكم المدلول عليه بـ«بذلك الكتاب» فالقول بأنه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم، وما ذكره المصـ من أنه بمنزلة التأكيد المعنويّ مبنيّ على أنّ الضمير راجع إلى الكتاب أي: لا ريب في هذا الكتاب بوجهٍ من الوجوه فيكون كتاباً بالغاً غاية الكمال إذ لا كمال للكلام أبلغ من عدم الريب فيه، فيكون تأكيداً معنويًّا لـ«ذلك الكتاب» لاختلافهما معنًى، والتمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب كونه نصًّا فيه.

فإن قلت[1]: قد ذكر صاحب "المفتاح" أنّ إخراج الكلام لا على مقتضَى الظاهر يسمّى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه إلى ملزومه فما وجهه؟ قلتُ: لعلّ وجهه أنّ إيراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسَب الظاهر[2] كناية عن أنك نزّلتَ هذا المقامَ والحالَ المتحقِّقَ منزلة المقامِ والحالِ الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرتَ فيه الاعتباراتِ اللائقةَ بذلك المقام لأنّ هذا المعنى ممّا يلزمه إيراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه إليه مثلاً قولك لمنكر الإسلام: «الإسلام حقّ» مجرّداً عن التأكيد كناية عن أنك جعلتَ إنكاره كلا إنكار ونزّلتَه منزلة خالي الذهن تعويلاً على ما يزيل الإنكار لأنّ سوق الكلام مع المنكر مَسَاقَه مع خالي الذهن ممّا ينتقل عنه إلى هذا المعنى، ونظير ذلك[3]

---

(١) **قوله:** [**فإن قلت إلخ**] استفسار عن حال ما ذكره السكّاكي من إطلاق الكناية على إخراج الكلام على خلاف مقتضَى الظاهر. قوله «قلتُ إلخ» جواب بالصحّة، وحاصله أنّ تنزيل المقام المحقّق منزلة المقام المقدَّر كتنزيل مقام الإنكار منزلة مقام خلوّ الذهن مثلاً يلزمه إيراد الكلام الغير المؤكّد وقد دُلّ بهذا اللازم على ملزومه وهو التنزيل المذكور فصحّ إطلاق الكناية على الإخراج المذكور.

(٢) **قوله:** [**إيراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسَب الظاهر**] كقولك «الإسلام حقّ» من غير تأكيد في مقام إنكار المخاطَب حقّيةَ الإسلام. قوله «هذا المقام» أي: مقامَ الإنكار مثلاً. قوله «والحالَ» عطف مرادف. قوله «منزلة المقامِ إلخ» وهو مقام خلوّ الذهن مثلاً فإنّ ظاهر قولك المذكور يطابق مقام خلوّ الذهن. قوله «واعتبرتَ فيه» أي: في كلامك المُورَد. قوله «بذلك المقام» أي: بالمقام الذي نزّلتَ المقام المحقّق منزلته كمقام خلوّ الذهن، والاعتبارُ اللائق به هو ترك التأكيد وقد اعتبرته في كلامك. قوله «لأنّ هذا المعنى» أي: تنزيل المقام المحقّق منزلة المقام المقدَّر. قوله «على الوجه المذكور» كإيرادك كلامَك غيرَ مؤكَّد. قوله «وينتقل عنه إليه» أي: وينتقل عن إيراد الكلام على الوجه المذكور إلى التنزيل المذكور من قبيل الانتقال من اللازم إلى الملزوم فيكون كناية فصحّ ما ذكره السكّاكي.

(٣) **قوله:** [**ونظير ذلك إلخ**] أي: ونظير ما ذكره السكّاكي من أنّ إخراج الكلام على خلاف مقتضَى الظاهر كناية إلخ، وإنّما قال «نظير ذلك» لأنّ في البيت إيراد الجملة على وجه الاستيناف كناية عن تنزيل السؤال المقدَّر منزلة السؤال المحقّق وأنّ الجملة السابقة لغرابتها تحوِّج إلى السؤال وتُلوِّح له.

ما ذكره صاحب "اللباب" في شرح قوله: فِي الْمَهْدِ[١] يَنْطِقُ عَنْ سَعَادَةِ جَدِّهِ * أَثَرُ النَّجَابَةِ سَاطِعُ الْبُرْهَانِ أنّ قوله «أَثَرُ النَّجَابَةِ سَاطِعُ الْبُرْهَانِ» جملة مستأنفة جواباً عن سؤال كأنه قيل: كيف ذلك الإخبار والنطق مع أنه رضيع في المهد، ففي هذه الجملة[٢] إخراج الكلام على غير مقتضَى الظاهر لعدم السؤال تحقيقاً وذلك كناية[٣] عن أنّ هذا لغرابته وندرته ممّا لا يَلُوْح صدقُه للسامع في بادئ الرأي ويُحوِّجه إلى السؤال عن بيان كيفيّته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مَسَاقَ الكلام مع السائلِ المُسْتَشرِفِ[٤] إلى كيفيّة بيانه المُشْرَئِبِّ إلى ساطع برهانه وقس على هذا البواقيَ، ولمّا كانت[٥] الأمثلة المذكورة للاعتبارات السابقة

---

(١) **قوله:** [فِي الْمَهْدِ] حال من ضمير «يَنْطِقُ» قُدِّم عليه للضرورة، و«يَنْطِقُ» بتضمين معنى الإخبار ولذا عُدِّي بـ«عن»، و«جَدِّهِ» بفتح الجيم البخت والحظّ، و«سَاطِعُ الْبُرْهَانِ» أي: لامعٌ دليلُ أثر النجابة.

(٢) **قوله:** [ففي هذه الجملة] أي: قوله «أثر النجابة إلخ». قوله «على غير مقتضَى الظاهر» لأنّ مقتضَى الظاهر أن لا تورَد الجملة على وجه الاستيناف الدالّ على كونها جواباً للسؤال إذ لا سؤال هنا ظاهراً، فلمّا أوردت على وجهٍ دلّ على كونها جواباً للسؤال كان إخراجاً على خلاف مقتضَى الظاهر.

(٣) **قوله:** [وذلك كناية إلخ] أي: وكونه جواباً للسؤال كناية عن تنزيل غير السائل منزلة السائل. قوله «عن أنّ هذا إلخ» أي: عن أنّ الحكم المذكور في الجملة السابقة وهو نطقه في المهد عن سعادة جَدّه. قوله «لغرابته وندرته» علّة متقدِّمة لقوله «ممّا لا يَلُوْح إلخ» أي: ممّا لا يظهر إلخ.

(٤) **قوله:** [مع السائلِ المُسْتَشرِفِ] أي: المنتظر. قوله «المُشْرَئِبِّ إلخ» يقال: «اشْرَئَبَّ الشَيْءَ اشْرِئْباباً» أي: مدّ عنقه لينظر إليه، وهذه صفة ثانية للسائل أي: الناظر إلى واضح البرهان على الحكم المذكور في الجملة السابقة، وحاصل الجواب الذي أجاب بقوله «أثر النجابة إلخ» أنه ليس نطقه في المهد بلسان القال بل بلسان الحال فإنّ أثر النجابة المدلول عليه بواضح البرهان يدلّ على سعادة جَدِّه.

(٥) **قوله:** [ولمّا كانت إلخ] إشارةٌ إلى أنّ قوله الآتي بحذف المضاف أي: «وهكذا أمثلة اعتبارات النفي»، وأنه دفع لتوهّم اختصاص الاعتبارات المذكورة فيما سبق لإخراج الكلام على مقتضَى الظاهر وعلى خلاف مقتضَى الظاهر بالإثبات، ومنشأ توهّم الاختصاص أنه قد وقع الاختصاص في الأمثلة، فعمّم المصـ الأمثلة بقوله «وهكذا إلخ» دفعاً لتوهّم اختصاص الاعتبارات بالإثبات.

من قبيل الإثبات سوى قوله[1]: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ أشار إلى التعميم دفعاً لتوهّم التخصيص فقال: (وهكذا اعتبارات النفي) من التجريدِ[2] عن المؤكِّدات في الابتدائيّ وتقويتِه بمؤكِّد استحساناً في الطلبيّ ووجوبِ التأكيد بحسَب الإنكار في الإنكاريّ والأمثلة ظاهرة[3] وكذا يُخرَج الكلام فيها على خلاف مقتضَى الظاهر كما ذكر فيما تقدّم، وههنا بحث[4] لا بدّ من التنبيه عليه وهو أنه لا ينحصر فائدة «إنّ» في تأكيد الحكم نفياً لشكٍّ أو ردًّا لإنكارٍ، ولا يجب في كلّ كلام مؤكَّد أن يكون الغرض منه ردَّ إنكار محقَّق أو مقدَّر، وكذا المجرّد عن التأكيد، قال الشيخ[5] عبد القاهر قد تدخل كلمة «إنّ» للدلالة[6] على أنّ الظنّ كان

---

(١) **قوله:** [سوى قوله إلخ] إن قيل إنّ قوله تعالى: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ إن جعل مثالاً فلا وجه لتوهّم اختصاص الاعتبارات بالإثبات وإن كان نظيراً فلا حاجة لاستثنائه من الأمثلة، قيل إنّه ظاهر في التمثيل ويحتمل التنظير فالاستثناء بالنظر إلى الظاهر والتوهّم بالنظر إلى الاحتمال فلا إشكال فافهم.

(٢) **قوله:** [من التجريدِ إلخ] بيانٌ للاعتبارات. قوله «وتقويتِه إلخ» و«ووجوبِ إلخ» عطف على التجريدِ.

(٣) **قوله:** [والأمثلة ظاهرة] كقولك في الابتدائيّ: «ما زيد شاعراً» بدون التأكيد، وفي الطلبيّ: «ليس زيد بشاعر» بالتأكيد استحساناً، وفي الإنكاريّ: «والله ما زيد بشاعر» بالتأكيد وجوباً، وهذا إخراج الكلام على مقتضَى الظاهر، وقد يُخرَج على خلاف مقتضَى الظاهر كقولك لمن يعتقد أنّ زيداً شاعر: «ليس زيد شاعراً» بدون التأكيد تنزيلاً له منزلة غير المُنكِر للحكم المذكور في قولك.

(٤) **قوله:** [وههنا بحث إلخ] تحقيقٌ للمقام ببيان فوائد «إنّ» والتأكيدِ سوى ما ذُكِر في المتن، ودفعٌ لتوهّمِ أنّ فائدة «إنّ» تنحصر في تأكيد الحكم لنفيِ الشكّ أو ردِّ الإنكار، وتوهّمِ أنّ فائدة التأكيد إنّما هي ردّ إنكار محقَّق أو مقدَّر لا غير، وتوهّمِ أنّ الكلام المجرَّد عن التأكيد إنّما يكون لخلوّ ذهن المخاطَب، فقوله «وهو أنه لا ينحصر إلخ» للأوّل، وقوله «ولا يجب إلخ» دفع للثاني، وقوله «وكذا المجرَّد إلخ» دفع للثالث أي: وكذا الكلام المجرَّد عن التأكيد لا يجب له أن يكون لخلوّ ذهن المخاطَب.

(٥) **قوله:** [قال الشيخ إلخ] تأييدٌ لقوله «لا ينحصر فائدة إلخ»، وبيانٌ للمواضع التي جاءت فيها «إنّ» لغير فائدة تأكيد الحكم لنفيِ الشكّ أو ردِّ الإنكار، وبيانٌ للمعاني التي استعمل فيها «إنّ».

(٦) **قوله:** [للدلالة إلخ] فهي لاستبعاد المتكلِّم وقوعَ أمر يُقرِّره بإدخال «إنّ»، وليس المنظور فيها حال

من المتكلّم في الذي كان أنه لا يكون كقولك للشيء وهو بِمَرْأًى ومَسْمَعٍ من المُخاطَب: «إنه كان من الأمر ما ترى»[(١)] و«أحسنتُ إلى فلان ثمّ إنه فَعَل جزائي ما ترى»[(٢)] وعليه: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦] و﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ [الشعراء:١١٧]، ومن خصائصها[(٣)] أنّ لضمير الشأن معها حسناً ليس بدونها بل لا يصحّ بدونها[(٤)] نحو: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ الآية و﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا﴾ [الأنعام:٥٤] و﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧]، ومنها[(٥)]

المُخاطَب أصلاً، ثمّ إنه يتولّد من الاستبعاد التحزّن والتحسّر والتوبيخ وغير ذلك ممّا يناسب المقام. قوله «كان من المتكلّم إلخ» «كان» الأولى ناقصة خبرها «أنه لا يكون»، و«كان» الثانية و«لا يكون» تامّتان.

(١) **قوله:** [«إنّه كان من الأمر ما ترى»] «كان» فيه تامّة و«من الأمر» حالٌ من «ما ترى» بيانٌ له، فلمّا كان ذلك الشيء بمرأى ومسمع من المخاطب لم يكن له مجال إنكاره والتردّد فيه فـ«إنّ» هنا لاستبعاد المتكلّم وجودَه أي: إنّ الأمر قد وجد ولم أكن أظنّ وجوده.

(٢) **قوله:** [ثمّ إنّه فَعَل جزائي ما ترى] «ما ترى» بدلٌ من «جزائي» أو بيانٌ له أو مفعولٌ ثانٍ لـ«فَعَل» بتضمينه معنى الجعل، فلمّا كان ما جزاه به بمرأى من المخاطَب لم يكن له مجال إنكاره أو الشكّ والتردّد فيه فـ«إنّ» هنا لاستبعاد المتكلّم ذلك الجزاءَ أي: إنه فعل هذا الجزاء ولم أكن أظنّ ذلك. قوله «وعليه: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ فإنها لم تكن تظنّ وضعها أنثى بل ترجو وضعها ذكراً. قوله ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ فإنه لم يكن يظنّ تكذيبهم إيّاه بل يرجو التصديق.

(٣) **قوله:** [ومن خصائصها إلخ] أي: ومن خصائص «إنّ» أنّ لضمير الشأن معها حسناً ليس بدونها، ووجه حسنه معها أنّ ضمير الشأن يستعمل في مقام الإجمال ثمّ التفصيل لاعتناء المتكلّم بشأنِ الحكم وتقريرِه في ذهن السامع و«إنّ» أدخل فيه لأنها مفيدة لتأكيد الحكم.

(٤) **قوله:** [بل لا يصحّ بدونها] عطف على ما قبله بحسب المعنى أي: لا يحسن بدونها أصلاً بل لا يصحّ، ترقٍّ من نفي حسن ضمير الشأن بدون «إنّ» إلى نفي صحّته بدونها، ثمّ هذا الحكم مختصّ بما إذا كانت الجملة المُفسِّرة شرطيّة أو فعليّة كما يدلّ عليه تمثيل الشارح، وقد نصّ عليه الشيخ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز"، فلا يرد نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ على تقدير كون الضمير للشأن.

(٥) **قوله:** [ومنها إلخ] أي: ومن خصائصها أنها تُهَيِّءُ النكرةَ إلخ، وذلك لأنّ تقديم كلمة «إنّ» كتقديم الفعل لكونها مشبَّةً به ومتضمِّنةً لمعناه فيصحّ وقوع النكرة بعدها كما يصحّ وقوع النكرة بعد الفعل.

تَهْيِئَةُ النكِرة لأن تَصلُح مبتدأً كقوله[1]: إِنَّ شِوَاءً وَنَشْوَةً وَخَبَبَ الْبَازِلِ الأَمُوْنِ، وإن كانت النكِرة موصوفة[2] تراها مع «إنّ» أحسن كقوله: إِنَّ دَهْراً يَلُفُّ شَمْلِيْ بِسُعْدَى * لَزَمَانٌ يَهُمُّ بِالإِحْسَانِ، ومنها[3] حذف الخبر نحو: «إنّ مالاً وإنّ ولداً» و«إنّ زيداً وإنّ عمراً» فلو أسقطت «إنّ» لم يحسن الحذف أو لم يجز انتهى كلامه. وقد يُترَك[4] تأكيد الحكم المُنكَر لأنّ نفس المتكلّم لا تساعده على تأكيده لكونه غيرَ معتقِدٍ له[5] أو لأنه لا يَرُوج منه ولا يُتقبَّل

قوله «لأنْ تَصلُح مبتدأً» أي: مسنداً إليه بطريق ذكر الخاصّ وإرادة العامّ، والقرينة أنّ النكرة الواقعة بعد «إنّ» اسمُها وليست بمبتدأ في اصطلاح النحاة، أو المراد أنها تصلح مبتدأ محلاًّ.

(١) **قوله:** [كقوله] أي: كقول السائب بن ربيعة، والشَواء اللحم المشويّ، والنشوة الفرح، والخبب السير السريع، والبازل البعير البالغ السنة التاسعة أو الثامنة، والأمون القويّ. فالشواء اسم «إنّ» وما بعده عطف عليه، وخبر «إنّ» بعد أربعة أبيات وهو قوله «من لذة العيش إلخ».

(٢) **قوله:** [وإن كانت النكِرة موصوفة] أي: صالحةً لأنْ تكون مبتدأ بدون «إنّ». قوله «تراها مع «إنّ» أحسن» أي: من النكِرة المحضة. قوله «دَهْراً» اسم «إنّ»، وجملة «يَلُفُّ شَمْلِيْ إلخ» صفته، واللفّ الجمع والشمل التفرّق. قوله «بِسُعْدَى» أي: بوصالها، والباء سببيّة متعلِّقة بـ«يَلُفُّ»، و«سُعْدَى» اسم حبيبته. قوله «لَزَمَانٌ» خبر «إنّ»، وجملة «يَهُمُّ بالإِحْسَانِ» صفته، والهمّ القصد.

(٣) **قوله:** [ومنها إلخ] أي: ومن خصائص «إنّ» أنه يجوز حذف خبر «إنّ» المُكرَّرة إذا كان الخبر ظرفاً نحو «إنّ مالاً إلخ» أي: إنّ لنا مالاً وإنّ لنا ولداً، ونحو «إنّ زيداً إلخ» أي: إنّ عندنا زيداً وإنّ عندنا عمراً. قوله «لم يحسن أو لم يجز» كلمة «أو» للتخيير في التعبير لأنّ ما لم يحسن لا يجوز في عرفهم.

(٤) **قوله:** [وقد يُترَك إلخ] بيانٌ للكلّيّة المذكورة بقوله «ولا يجب في كلّ كلام مُؤكَّد إلخ» على غير ترتيب اللفّ كما أنّ كلام الشيخ كان بياناً وتأييداً لقوله «لا ينحصر فائدة «إنّ» في تأكيد الحكم إلخ» وحاصله أنّ تأكيدَ الحكم وتركَه كما يكون راجعاً إلى المُخاطَب كذلك قد يكون راجعاً إلى المتكلِّمِ نفسِه فقد يُؤكِّد الحكمَ المُسلَّم لإظهارِ صدق رغبته وكونه رائجاً منه يتلقّاه السامع بالقبول ويُصغِي إليه بشراشره، وقد يَترُكُ تأكيد الحكم المُنكَر لعدم رغبته فيه لكونه غيرَ معتقد له.

(٥) **قوله:** [لكونه غيرَ معتقِدٍ له] أي: لكون المتكلِّم غيرَ معتقِدٍ للحكم فإنه إذا لم يكن معتقِداً له لا يكون له وقعٌ واعتدادٌ عنده فلا يقصد تأكيدَ وتقريرَه، وإنّما يتكلّم به ضرورةً. قوله «ولا يُتقبَّل على لفظ التوكيد»

على لفظ التوكيد، ويُؤكَّد الحكم المُسلَّم[(١)] لصدق الرغبة فيه والرواج، قال صاحب[(٢)] "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة:١٤] ليس ما خاطبوا به[(٣)] المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما لأنهم في ادّعاء حدوث الإيمان منهم لا في ادّعاء أنهم أوحديّون فيه، إمّا لأنّ أنفسهم[(٤)] لا تساعدهم عليه لعدَم الباعث والمحرّك من العقائد، وإمّا لأنه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة، وأمّا مخاطَبة إخوانهم[(٥)] في الإخبار عن أنفسهم بالثبات على اليهوديّة فهم فيه على

أي: بخلاف ما إذا أورده غيرَ مُؤكَّد فإنه لا يعد قبوله منه، وهذا عطف تفسير لقوله «لا يَروج منه».

(١) **قوله:** [ويُؤكَّد الحكم المُسلَّم] أي: بين المُتكلِّم والمُخاطَب.

(٢) **قوله:** [قال صاحب إلخ] استشهاد على تركِ تأكيد الحكم المُنكَر وتأكيدِ الحكم المسلَّم، وحاصله أنّ المنافقين قد تركوا التأكيد في «آمنّا» مع أنّ المخاطَبين وهم المؤمنون كانوا يُنكِرون ذلك لأنّ أنفسهم لا تساعدهم على تأكيده لكونهم غيرَ معتقدين له أو لأنه لا يروج عنهم ولا يقبل، وقد أكّدوا في «إنا معكم» مع أنّ المخاطبين وهم شياطينهم غير مُنكِريه لصدق رغبة المنافقين فيه ورواجه عنهم.

(٣) **قوله:** [ليس ما خاطبوا به إلخ] وهو «آمنّا»، والكلامان «آمنّا» و«إنا معكم»، وأقواهما وأوكدهما هو المؤكَّد بـ«إنّ» واسميّةِ الجملة، يعني ليس المنافقون في ادّعاء معنى يكون جديراً بالكلام القويّ الوكيد فكيف بالأقوى الأوكد، وهذا جواب سُؤال وهو أنه لِم كان مخاطبتُهم المؤمنين بالجملة الفعليّة بدون التأكيد ومخاطبتُهم شياطينَهم بالجملة الاسميّة المُؤكَّدة بـ«إنّ»؟ فقوله «لأنهم في ادّعاء حدوث الإيمان» دليل لمخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعليّة يعني أنهم في ادّعاء حدوث الإيمان والمُفيد له الجملة الفعليّة، وقولُه «لا في ادّعاء أنهم أوحديّون فيه» أي: مفارقون عن شياطينهم في الإيمان دليلٌ لترك التأكيد.

(٤) **قوله:** [إمّا لأنّ أنفسهم إلخ] دليل للنفي في قوله «لا في ادّعاء إلخ»، وهذا محلّ استشهاد الشارح على قوله «وقد يُترَك تأكيد الحكم المُنكَر لأنّ نفس المتكلِّم إلخ» لأنه يُفهَم منه أنّ ترك التأكيد فيه لعدم مساعدة نفس المتكلِّم على تأكيد الحكم المُنكَر وعدمِ رواجه منه.

(٥) **قوله:** [وأمّا مخاطَبة إخوانهم إلخ] عطف على قوله «ليس ما خاطبوا به إلخ»، وهذا جواب عن الشقّ الثاني للسؤال، فقوله «بالثبات على اليهوديّة» إشارة إلى وجه إيرادهم الجملة الاسميّة الدالّة على الثبات،

صدقِ رغبةٍ ووُفورِ نَشاطٍ وهو رائج عنهم مُتقبَّل منهم فكان مَظِنّةً للتحقيق ومِئْنَةً للتوكيد، وقد يُؤكَّد[1] الحكم بناءً على أنّ المُخاطَب يُنكِر كون المتكلِّم عالماً به معتقِداً له كما تقول: «إنك لعالم كامل» وعليه قوله تعالى[2]: ﴿قَالُوْا نَشْهَدُ اِنَّكَ لَرَسُوْلُ اللّٰهِ﴾ [المنافقون:١]، وإذا أردتَ[3] أن تُنبِّه المُخاطَب على أنّ هذا المتكلّم كاذب في ادّعاء أنّ هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكِّد الحكم وإن لم يكن مخاطَبك مُنكِراً ليطابق ما ادّعاه، وعليه قوله تعالى: ﴿اِنَّ الْمُنٰفِقِيْنَ لَكٰذِبُوْنَ﴾، وأمّا قوله تعالى[4]: ﴿وَاللّٰهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُوْلُهٗ﴾ فإنّما أكّد لأنه ممّا يجب أن يبالغ في تحقيقه لأنه لدفع الإيهام وإلاّ فالمُخاطَب عالم به وبلازمه، فتأمَّلْ واستَخرِجْ

وقوله «فهم فيه على صدقِ رغبةٍ إلخ» إشارة إلى وجه إتيانهم بالتأكيد بـ«إنّ» أي: فهم في تلك المخاطبة على صدق رغبة في الإخبار بالثبات على اليهوديّة فكان هذا الإخبار مَوضِعاً يُظنّ فيه التحقيق ومِئْنَةً للتوكيد أي: موضعاً يقال فيه إنه يُؤكَّد يقال «فلان مِئْنَة للخير» أي: موضع يقال فيه إنه الخير.

(١) **قوله:** [وقد يُؤكَّد إلخ] بيانٌ لفائدة أخرى لتأكيد الحكم يعني قد يُؤكَّد الحكم المسلَّم لصدق رغبة المتكلِّم فيه وقد يُؤكَّد الحكم لكون المُخاطَب منكِراً للازم فائدة الخبر.

(٢) **قوله:** [وعليه قوله تعالى: إلخ] فإنّ المخاطَب وهو الرسول عليه الصلاة والسلام عالم بهذا الحكم أي: بكونه رسول الله لكنه يُنكِر لازمَ الحكم أي: كونَ المنافقين معتقِدين له فجاءوا بالتأكيد.

(٣) **قوله:** [وإذا أردتَ إلخ] بيانٌ لفائدة أخرى لتأكيد الحكم هي أنه قد يتكلّم متكلِّم بكلام ويدّعي بالتأكيد أنه مُوافق لاعتقاده مع كونه كاذباً في الادّعاء، وتريد أن تُنبِّهَ مخاطَبك على كذبه فتُؤكِّد الحكمَ وإن لم يكن مخاطَبك منكِراً للحكم كما في قوله تعالى: ﴿اِنَّ الْمُنٰفِقِيْنَ لَكٰذِبُوْنَ﴾ فالتأكيد فيه للتنبيه على كذب المنافقين في ادّعائهم أنّ شهادتهم من صميم قلوبهم، وليكون الردّ مطابقاً للمردود في كونه مُؤكّداً.

(٤) **قوله:** [وأمّا قوله تعالى: إلخ] جواب سؤال وهو أنه ما وجه تأكيد الحكم في قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُوْلُهٗ﴾ مع أنّ المخاطَب وهو الرسول عليه الصلاة والسلام عالم بالحكم وبلازمه! وحاصل الجواب أنّ هذا الخبر لدفع إيهام أن يرجع التكذيب في قوله تعالى: ﴿اِنَّ الْمُنٰفِقِيْنَ لَكٰذِبُوْنَ﴾ إلى كونه رسولَ الله فوجب المبالغة في تحقيقه فجيء بالتأكيد، وفيه إشارة إلى فائدة أخرى لتأكيد الحكم.

من أمثال هذا[١] ما يناسب المقام (ثمّ الإسناد) مطلقاً سواء كان إخباريًّا أو إنشائيًّا[٢] ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلاّ يعود إلى الإسناد الخبريّ (منه حقيقة عقليّة) لم يَقُل[٣] «إمّا حقيقة وإمّا مجاز» لأنّ من الإسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما إذا لم يكن المسند فعلاً أو معناه كقولنا: «الحيوان جسم» فكأنه قال بعضه حقيقة عقليّة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك، وجَعَل الحقيقة والمجاز[٤] صفة للإسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب "المفتاح"، قال: وإنّما اخترناه لأنّ نسبة الشيء الذي يُسمَّى[٥] حقيقةً أو

---

(١) **قوله:** [من أمثال هذا إلخ] بيانٌ لـ«ما» لا صلةُ «استَخرِجْ» أي: استخرج ما يناسب المقام من أمثال هذا من نكات تأكيد الحكم.

(٢) **قوله:** [سواء كان إخباريًّا أو إنشائيًّا] بيانٌ للإطلاق ودفعٌ لتوهّم أن يكون المراد بالإسناد الإسناد الخبريّ خاصّة فإنّ الاتّصاف بالحقيقة العقليّة والمجاز العقليّ ليس بمختصّ به بل يعمّه والإنشائيَّ. قوله «لئلاّ يعود إلخ» يعني أنه لو ذَكَر الضمير لرجع إلى الإسناد الخبريّ لأنه المذكور صريحاً فعدل عنه إلى الظاهر ليكون هذا العدول قرينة على أنّ المراد به غير الأوّل، وقولُهم المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى ليس على إطلاقه بل مقيّد بما إذا خلا عن قرينة المغايرة.

(٣) **قوله:** [لم يَقُل إلخ] جواب سؤال وهو أنه لِمَ لَمْ يُورِد المصـ أداة الحصر في مقام تقسيم الإسناد إلى الحقيقة العقليّة والمجاز العقليّ، وحاصل الجواب أنّ الإسناد ليس بمنحصر عنده في القسمين بل عنده ما ليس بحقيقة ولا مجاز وهو ما لم يكن فيه المسند فعلاً ولا معناه فلا وجه لإيراد أداة الحصر.

(٤) **قوله:** [وجَعَل الحقيقة والمجاز إلخ] إشارة إلى ما يرد على مصـ من أنه قد خالف الإمامَين في الفنّ الشيخ عبد القاهر والسكّاكي بجعله الحقيقة والمجاز صفةً للإسناد دون الكلام لأنهما جعلهما صفة للكلام دون الإسناد. قوله «قال إلخ» نقلُ جواب أجاب به المصـ في "الإيضاح" عن الإيراد المذكور. قوله «وإنّما اخترناه إلخ» أي: وإنّما اخترنا جعل الحقيقة والمجاز صفة للإسناد لأنّ إلخ.

(٥) **قوله:** [لأنّ نسبة الشيء الذي إلخ] وهو الإسناد عند المصـ والكلام عندهما. قوله «إلى العقل» متعلّقٌ بـ«نسبة» أي: نسبته إلى العقل في قولنا «الحقيقة العقليّة» و«المجاز العقليّ». قوله «على هذا» أي: بناءً على ما اخترنا. قوله «بنفسه» خبر «أنّ». قوله «بلا واسطة» تفسير وبيان لما قبله. قوله «وعلى قولهما»

مجازاً إلى العقل على هذا بنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما يُنسَب إلى العقل أعني الإسناد يعني أنّ تسمية[1] الإسناد حقيقةً عقليّةً إنّما هي باعتبار أنه ثابت في محلّه ومجازاً باعتبار أنه متجاوز إيّاه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لأنّ إسناد كلمة إلى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلّم دون واضع اللغة فإنّ «ضَرَبَ» مثلاً لا يصير خبراً عن زيد بواضع اللغة بل بمَن قصد إثباتَ الضرب فعلاً له، وإنّما الذي يعود إلى الواضع أنه لإثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل، فالإسناد ينسب إلى العقل بلا واسطة والكلام ينسب إليه باعتبار أنّ إسناده منسوب إليه، فإن قيل[2]: لِم لَم يَذكُر بحثَ الحقيقة والمجاز العقليّين في علم البيان كما فعله صاحب "المفتاح" ومن تَبِعه؟ قلنا: قد زَعَم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان، فكأنه مبنيّ على أنه من الأحوال

عطف على قوله «على هذا». قوله «لاشتماله» عطف على قوله «بنفسه»، وحاصل ما ذكره المصـ أنّ المنسوب إلى العقل هو الإسناد فإن جُعِل الحقيقة والمجاز العقليّان صفةً للإسناد كان نسبة الإسناد إلى العقل بنفسه بلا واسطة وإن جُعِلا صفةً للكلام كان نسبة الكلام إليه بواسطة الإسناد.

(١) **قوله:** [يعني تسمية إلخ] دفعٌ لما يرد من أنه لا يصحّ تسمية الإسناد بحقيقةٍ عقليّةٍ ومجازٍ عقليٍّ بل ينبغي أن يُسمَّى بحقيقةٍ وضعيّةٍ ومجازٍ وضعيٍّ لأنّ النسبة إلى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفعل فكونُ الإسناد إليه حقيقة وإلى غيره مجازاً يكون مستفاداً من الوضع لا من العقل، وحاصل الدفع أنّ تعيين الفاعل منسوبٌ إلى قصد المتكلّم ومُفوَّضٌ إليه وهو مناط كونه حقيقة أو مجازاً والعائد إلى الواضع إنّما هو تعيين المعنى وأنه لإثبات الحدث المقترن بالزمان للفاعل فالحاكم بأنّ الإسناد ثابت في محلّه أو متجاوز إيّاه إنّما هو العقل دون الوضع.

(٢) **قوله:** [فإن قيل إلخ] اعتراض على المصـ بأنه قد خالف السكّاكيَّ بذكر بحث الحقيقة والمجاز في علم المعاني مع أنه ومن تبعه قد ذكروه في علم البيان. قوله «قلنا إلخ» جواب عن الاعتراض، وحاصله أنّ مخالفته مبنيّة على زعمه أنّ الحقيقة العقليّة والمجاز العقليّ من الأحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضَى الحال كالتأكيد والتجريد فذكر التأكيد ونحوه في المعاني دون الحقيقة والمجاز العقليَّينِ تحكّم.

المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكِّدات، وفيه نظر[١] لأنّ علم المعاني إنّما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضَى الحال وظاهر أنّ البحث في الحقيقة والمجاز العقليّين ليس من هذه الحيثيّة فلا يكون داخلاً في علم المعاني وإلاّ[٢] فالحقيقة والمجاز اللغَويّان أيضاً من أحوال المسند إليه والمسند (وهي) أي: الحقيقة العقليّة (إسناد الفعل أو معناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل والظرف[٣] واحترز بهذا عمّا لا يكون المسند فيه فعلاً أو معناه كقولنا: «الحيوان جسم» (إلى ما) أي: شيء[٤] (هو) أي: الفعل أو معناه (له) أي: لذلك الشيء كالفاعلِ فيما بُنِي له نحو: «ضَرَب زيدٌ عمراً» أو المفعولِ به فيما بُنِي له نحو: «ضُرِبَ عمرٌو» فإنّ الضاربيّة[٥] لزيد والمضروبيّة لعمرو بخلاف «نهاره صائم» فإنّ الصوم

---

(١) **قوله:** [وفيه نظر] أي: وفي هذا المبنى نظر، وحاصل وجه النظر أنّ مجرّد كونهما من الأحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضَى الحال لا يكفي في إدخالهما في المعاني بل لا بدّ له من أن يكون البحث عنهما من حيث يطابق بهما اللفظ مقتضَى الحال والبحث عنهما ليس من هذه الحيثيّة إذ لا يُبحث عن الدواعي المقتضِية لإيراد الحقيقة والمجاز.

(٢) **قوله:** [وإلاّ إلخ] أي: وإن لم يعتبر الحيثيّة لزم دخول الحقيقة اللغويّة والمجاز اللغويّ في المعاني.

(٣) **قوله:** [والظرف] واسم الفعل والاسم المنسوب، وأمثلة المبالغة داخلة في اسم الفاعل، والجارّ والمجرور داخل في الظرف، ثمّ الظرف إنّما يكون فيه معنى الفعل إذا كان مستقرًّا لاستقرار معنى العامل فيه.

(٤) **قوله:** [أي: شيء] إشارة إلى أنّ «ما» نكرة موصوفة عبارة عن «شيء» وليست معرفة موصولة إذ التعيين غير معتبر في المسند إليه. قوله «أي: الفعل أو معناه» إشارة إلى مرجع ضمير «معناه» وإنّما جاز إفراد الضمير مع أنّ المرجع شيئان لأنّ المراد أحد الأمرين.

(٥) **قوله:** [فإنّ الضاربيّة إلخ] تطبيق المثال. قوله «بخلاف إلخ» مثال لغير ما هو له فإنّ «صائم» مبنيّ للفاعل وهو الشخص لا النهار، وإنّما جاء به لتوضيح ما هو له لأنّ الأشياء تُعرَف بأضدادها.

ليس للنهار (عند المتكلّم) متعلّق بالظرف[١] أعني «له»، وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع، لكنْ بَقِي خارجاً عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع أم لا فأدرجه بقوله[٢] (في الظاهر) وهو أيضاً متعلّق بالظرف المذكور أي: إلى ما يكون الفعل أو معناه له عند المتكلّم فيما يُفهَم من ظاهر كلامه ويُدرَك من ظاهر حاله، وذلك بأن لا ينصب قرينة[٣] على أنه غير ما هو له في اعتقاده، ومعنى كونه له[٤] أنّ معناه قائم به ووصف له وحقّه أن يسند إليه سواء كان مخلوقاً[٥] لله تعالى أو لغيره وسواء كان صادراً عنه باختياره

---

(١) **قوله:** [متعلِّق بالظرف] تعيين للمتعلَّق. قوله «أعني له» دفعٌ لتوهّم أنّ المراد بالظرف قوله «إلى»، وإنّما صحّ تعلّق قوله «عند المتكلِّم» بقوله «له» لكونه نائباً عن الفعل العامل المحذوف كـ«ثَبتَ». قوله «وهذا إلخ» أي: وقوله «عند المتكلِّم» ليدخل في الحدّ إسناد يطابق الاعتقاد دون الواقع فلولاه لخرج عنه مثل قول الدهري: «أنبت الربيع البقل» مع أنه حقيقة عقليّة في الاصطلاح.

(٢) **قوله:** [فأدرجه بقوله إلخ] أي: فلولا قوله «في الظاهر» لخرج عن الحدّ مثل قول الكاذب: «جاء زيد» وقولُ المعتزلي الذي يخفي حالَه: «خلق الله الأفعال كلّها» مع أنهما من حقيقة عقليّة في الاصطلاح.

(٣) **قوله:** [وذلك بأن لا ينصب قرينة إلخ] إن قيل يُفهَم من هذا أن القرينة لا بدّ لها من أن تكون بفعلِ المتكلِّم ونصبِه إيّاها فلا يشمل قرائنَ الأحوال! قيل مدار الحقيقة والمجاز على أن يُلاحِظ المتكلِّم دلالةَ القرينة على المراد، ولمّا كانت الملاحظة أمراً خفيًّا أُدِير الأمر إلى وجود القرينة فتارةً يُعبَّر بنصب القرينة كما هنا وتارة بوجودها كما فيما سيأتي من قوله «لوجود القرينة»، فلا تخرج القرائن الحاليّة.

(٤) **قوله:** [ومعنى كونه له إلخ] دفع لما يرد من أنّ المتبادر من كونه له أن يصدر عنه باختياره فيخرج عنه مثل الموت، وحاصل الدفع أنّ معنى كونه له أن يكون قائماً به سواء كان صادراً عنه باختياره كـ«ضرب زيد» أو لا كـ«مات زيد». قوله «ووصف له» أي: سواء كان قائماً به كالأوصاف الموجودة أو منتزعاً عنه كالأوصاف الاعتباريّة، فهذا تعميم بعد تخصيص لدفع توهّم حمل القيام على الثبوت، وكذا قوله «وحقّه أن يُسنَد إليه» أي: سواء صحّ حمله عليه أو لا، فإنه لدفع توهّم حمل الوصف على المحمول.

(٥) **قوله:** [سواء كان مخلوقاً إلخ] أي: سواء جرينا على مذهب أهل السنّة من أنّ الأفعال كلّها مخلوقة لله تعالى أو جرينا على مذهب الاعتزال من أنّ الأفعال الاختياريّة مخلوقة للعباد، أو هذا مبنيّ على مذهب

كـ«ضرب» أو لا كـ«مرض» و«مات»، ولا يشترط صحّة حمله عليه[١] وإلاّ يخرج ما يكون المسند إليه مصدراً، فقد دخل فيه[٢] ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن: «أنبت الله البقل» و) ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل: «أنبت الربيع البقل») وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: «خلق الله الأفعال كلّها» فإنّ إسناد خلق الأفعال إلى الله إسناد إلى ما هو له عند المتكلّم في الظاهر وإن لم يكن كذلك في الحقيقة[٣] وهذا المثال غير مذكور في المتن (و) ما لا يطابق شيئاً منهما نحو (قولك: «جاءني زيد» وأنت) أي: والحال أنك خاصّة (تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب فهذا أيضاً إسناد إلى ما هو له عنده في الظاهر لأنّ الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف إرادته، وقوله: «وأنت تعلم»[٤] بتقديم المسند إليه احتراز عمّا إذا كان المُخاطَب أيضاً عالماً بأنه لم يجئ فإنه حينئذٍ لا يتعيّن كونه حقيقة بل ينقسم إلى قسمين أحدهما أن يكون المخاطب مع علمه بأنه لم يجئ عالماً بأنّ المتكلّم يعلم أنه لم يجئ، والثاني أن لا يكون عالماً به، والأوّل

الاعتزال فقط أي: سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقاً لله تعالى كـ«مات» أو لغيره كـ«قام».

(١) **قوله:** [ولا يشترط صحّة حمله عليه إلخ] أي: وإلاّ يخرج عن الحدّ نسبة الضرب إلى الجلاّد في «أعجبني ضرب اللصّ الجلاّدُ» لعدم صحّة حمله عليه بالمُواطاة.

(٢) **قوله:** [فقد دخل فيه إلخ] تفريعٌ على التعريف وإشارة إلى وجه إيراد الأمثلة الثلاثة للحقيقة العقليّة وهو الإشارة إلى الأقسام.

(٣) **قوله:** [وإن لم يكن كذلك في الحقيقة] أي: وإن لم يكن إسناد خلق الأفعال إلى الله إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم في الحقيقة. قوله «وهذا المثال غير مذكور في المتن» أي: ولا يتوهّم من عدم ذكره أنّ الحقيقة العقليّة منحصرة في الأقسام الثلاثة فإنّ المصـ قد صرّح في "الإيضاح" بأنّ الحقيقة العقليّة أربعة أضرب وأورد فيه الأمثلة الأربعة.

(٤) **قوله:** [وقوله «وأنت تعلم» إلخ] بيانٌ لفائدة العبارةِ وتقديمِ المسند إليه فيها وهي أن يتعيّن كون «جاءني زيد» حقيقة عقليّة. قوله «بتقديم المسند إليه» أي: الذي أفاد الحصرَ.

لا يكون إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة[(١)] فلا يكون حقيقة عقليّة بل إن كان لملابَسة[(٢)] يكون مجازاً وإلاّ فهو من قبيل ما لا يعتدّ به ولا يعدّ في الحقيقة ولا في المجاز بل يُنسَب قائله إلى ما يكره كما صرّح به في "المفتاح" بخلاف الثاني[(٣)] فإنّ المُخاطَب لما لم يعلم أنّ المتكلّم عالم بأنه لم يجئ يفهم من ظاهره أنه إسناد إلى ما هو له عنده بناءً على سهوٍ أو نسيانٍ[(٤)] وإنّما عَدَل[(٥)] عن تعريف صاحب "المفتاح" وهو أنّ الحقيقة العقليّة هي الكلام المُفاد به ما عند المتكلّم من الحكم فيه لأمور[(٦)] الأوّل: أنه جعلها صفة للكلام والمصنّف للإسناد،........................

---

(١) **قوله:** [لوجود القرينة الصارفة] عن أن يكون إسناد المجيء إلى ما هو له عند المتكلِّم في الظاهر، وتلك القرينة هي علم المُخاطَب بأنّ المتكلِّم عالم بأنه لم يجئ. قوله «فلا يكون إلخ» أي: فإذا وجدت القرينة فلا يكون حقيقة عقليّة لعدم صدق حدّها عليه.

(٢) **قوله:** [بل إن كان لملابَسة إلخ] أي: وإذ لم يكن إسناد المجيء إلى زيد حقيقة فلا يخلو إمّا أن يكون إسناده إليه لملابَسة أو لا فعلى الأوّل يكون مجازاً وعلى الثاني لا يكون حقيقة ولا مجازاً لعدم صدق حدّ أحد منهما عليه ويُنسَب إلى قائله ما يَكرَه من قلّة العقل والكياسة وكثرة البلاهة والحماقة.

(٣) **قوله:** [بخلاف الثاني] أي: بخلاف ما إذا لم يكن المخاطب مع علمه بأنه لم يجئ عالماً بأنّ المتكلِّم يعلم بأنه لم يجئ فإنه يَفهَم ح من ظاهر حاله أنه أسند المجيء إلى ما هو له عنده فيتعيّن كونه حقيقة عقليّة.

(٤) **قوله:** [بناءً على سهوٍ أو نسيانٍ] أي: إنّما أسند المتكلِّم المجيء إلى زيد مع أنه لم يجئ بناءً سهو أو نسيان من المتكلِّم، ثمّ السهو زوال الصورة عن المُدرِكة دون الخزانة والنسيان زوالها عنهما.

(٥) **قوله:** [وإنّما عَدَل إلخ] دفع لما يرد من أنّ المصـ قد خالف السكّاكيَّ بتعريفه للحقيقة العقليّة بغير ما به عرّفها السكّاكيّ، ومخالفة العمدة في الفنّ بغير نكتة مصحِّحة تُعدّ خطأ! قوله «وهو» أي: وتعريف صاحب "المفتاح". قوله «هي الكلام المُفاد إلخ» أي: المركَّب الذي أفيد به ما ثبت عند المتكلِّم من النسبة في ذلك المركَّب كقولك: «صمتُ في النهار» بخلاف قولك: «صام نهاري».

(٦) **قوله:** [لأمور] متعلّق بقوله «عَدَل». قوله «الأوّل» أي: الأمر الأوّل للعدول، وحاصله أنّ الحقيقة العقليّة قد جُعلت صفة للكلام في تعريف السكّاكي وهي عند المصـ صفة للإسناد فلا بدّ من العدول.

الثاني(١): أنه غير مطّرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلاً أو معناه نحو: «الإنسان جسم» مع أنه لا يسمّى حقيقة ولا مجازاً، وجوابه(٢) منع أنه لا يُسمَّى حقيقةً وكفاك قول الشيخ عبد القاهر: إنها كلّ جملة وضعتَها(٣) على أنّ الحكم المُفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع مَوقِعَه، فتعريف المصنّف(٤) غير مُنعكِس لخروجه عنه، الثالث(٥): أنه غير مُنعكِس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع أم لا لأنه ترك التقييد بقولنا: «في الظاهر»، والاعتذار عنه(٦) بأنه إنّما تركه مع كونه مراداً اعتماداً على أنه يُفهَم عمّا ذكره

---

(١) **قوله:** [**الثاني**] أي: الأمر الثاني للعدول، وحاصله أنّ تعريف السكّاكي غير مانع عن دخول غير المعرَّف فيه عند المصـ لصدقه على مثل «الإنسان حيوان» وهو عند المصـ ليس بحقيقة عقليّة كما هو ليس بمجاز عقليّ لعدم إسناد الفعل أو معناه فلا بدّ من العدول عنه.

(٢) **قوله:** [**وجوابه إلخ**] أي: وجواب الأمر الثاني إلخ، وحاصله أنا سلّمنا صدق التعريف عليه ولكنْ لا نُسلِّم أنه غير المعرَّف وغير الحقيقة العقليّة بل هو من أفراد الحقيقة فلا يلزم عدم اطّراد التعريف. قوله «وكفاك إلخ» تأييد لما يستفاد من المنع من أنّ مثل هذا يُسمَّى حقيقة أي: ويكفيك دليلاً قول الشيخ إلخ فإنّ تعريفه للحقيقة العقليّة أيضاً صادق عليه فيُسمَّى حقيقة عقليّة بلا ريب.

(٣) **قوله:** [**إنها كلّ جملة وضعتَها إلخ**] أي: إنّ الحقيقة العقليّة كلّ جملة بنيتَها على أنّ الحكم المُفاد بها ثابت على الوجه الذي هو ثابت على ذلك الوجه عند العقل. قوله «واقع مَوقِعَه» خبر ثانٍ لـ«أنّ» والأوّل قوله «على ما هو عليه»، وإنّما جاء به للإشارة وجه تسمية تلك الجملة حقيقة أي: إنّ الحكم المُفاد بها واقع مَوقِعَه الذي هو موقِع له عند العقل كما في قولك «قمتُ ليلاً» بخلاف قولك: «قام ليلي».

(٤) **قوله:** [**فتعريف المصنِّف إلخ**] أي: إذا ثبت أنّ مثل «الإنسان حيوان» حقيقة لم يكن تعريف السكّاكي غيرَ مُطّرد أي: غيرَ مانع لصدقه عليه بل كان تعريف المصـ غيرَ مُنعكِس أي: غيرَ جامع لخروجه عنه.

(٥) **قوله:** [**الثالث**] أي: الأمر الثالث للعدول، وحاصله أنّ تعريف السكّاكي غير جامع لأنه لا يصدق على ما لا يطابق اعتقاد المتكلِّم كقول المعتزلي لمن لا يعرف حالَه: «خلق الله الأفعالَ كلَّها»، ووجه عدم صدقه عليه أنه قد ترك تقييدَه بقوله «في الظاهر».

(٦) **قوله:** [**والاعتذار عنه إلخ**] إشارةٌ إلى ما أجاب به بعض الشارحين عن الوجه الثالث وردٌّ عليه، وحاصل

في تعريف المجاز أوّلاً ممّا لا يُلتفت[(١)] إليه في التعريفات، بل جوابه[(٢)] أنا لا نسلّم عدم صدقه على ما ذُكِر، فإنّ قوله: «هي الكلام المُفاد به ما عند المتكلّم» أعمّ من أن يكون عنه المتكلّم في الحقيقة أو في الظاهر بل دلالته على الثاني أظهر لعدم الاطّلاع على السرائر، ولقائل أن يقول[(٣)]: تعريف المصنّف غير مُطّرِدٍ ولا مُنعكِسٍ أمّا الأوّل[(٤)] فلصدقه على نحو قولها «فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ» ممّا وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر فإنه مجاز عقليّ

الجواب أنّ التقييد بقوله «في الظاهر» مراد في تعريف السكّاكي إلاّ أنه تركه في اللفظ اعتماداً على أنه يُفهَم ممّا ذكره في تعريف المجاز أوّلاً من قيد التأوّل فإنه يُفهَم منه أنه لا تأوّلَ في الحقيقة لتقابلهما، وإذ لم يوجد تأوّلٌ ونصبُ القرينة في قول المعتزلي المذكور على أنه أفاد به غيرَ ما عنده من الحكم يحمل على أنه أفاد به ما عنده من الحكم فيصدق عليه التعريف.

(١) **قوله:** [**ممّا لا يُلتفَت إلخ**] خبر لقوله «والاعتذار»، هذا ردّ على الجواب المذكور، وحاصله أنّ مثل هذا الاعتماد يصحّ في المحاورات ولا يُلتفَت إليه في التعريفات لأنّ مقصود التعريف إيضاح المُعرَّف وتركُ قيد فيه بناءً على أنه يُفهَم ممّا ذُكِر في تعريف مقابله يُخِلّ بالمقصود فلا يليق بالتعريفات.

(٢) **قوله:** [**بل جوابه إلخ**] أي: بل الجواب الصحيح عن الوجه الثالث أنا لا نُسلِّم عدم صدق التعريف على مثل ما ذكر لأنّ قوله «ما عند المتكلِّم» أعمّ من أن يكون ذلك الحكم عنده في الحقيقة أو أن يكون عنده في الظاهر والحكم المذكور في قول المعتزلي وإن لم يكن عنده في الحقيقة لكنه عنده في الظاهر فيصدق عليه الحدّ من غير حاجة إلى اعتماد على الغير، وبهذا القدر قد تمّ الجواب عن عدم الانعكاس، والإضرابُ بقوله «بل دلالته على الثاني أظهر» لإثبات دخول ما ذكر في الحدّ ولدفع توهّم لزوم الإبهام في الحدّ.

(٣) **قوله:** [**ولقائل أن يقول إلخ**] إشارة إلى الاعتراض على الماتن من أنّ تعريفه للحقيقة العقليّة غير مانع عن دخول غير المعرّف فيه وغير جامع لأفراد المُعرَّف.

(٤) **قوله:** [**أمّا الأوّل إلخ**] أي: أمّا كونه غير مُطّرد أي: غير مانع عن دخول الغير فيه فلصدقه على إسناد إسناد الإقبال والإدبار إلى الناقة في قول الخَنْساء: فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ فإنّهما أمران ثابتان للناقة من حقّهما أن يُسندا إليها فيصدق على إسنادهما إليها تعريف المصـ من أنه إسناد معنى الفعل إلى ما هو له عند المتكلِّم في الظاهر، مع أنّ هذا مجاز عقليّ كما صرّح به الشيخ عبد القاهر في "الدلائل".

نَصّ عليه الشيخ[(١)] في "دلائل الإعجاز" وقال: لم تُرِدْ بالإقبال والإدبار غيرَ معناهما حتّى يكون المجاز في الكلمة، وإنّما المجاز في أنْ جَعَلَتْها لكثرة ما تُقبِل وتُدبِر[(٢)] كأنها تجسّمت من الإقبال والإدبار، وليس أيضاً[(٣)] على حذفِ المضاف وإقامةِ المضاف إليه مقامه وإن كانوا يذكرونه منه[(٤)] إذ لو قلنا: أريد إنّما هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشِعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام عاميّ مرذول لا مَساغ له عند من هو صحيحُ الذوق والمعرفة نَسّابةٌ للمعاني، ومعنى تقدير المضاف فيه[(٥)] أنه لو كان الكلام قد جيء به على

---

(١) **قوله:** [نَصّ عليه الشيخ إلخ] أي: صرّح الشيخ بكون قول الخنساء هذا مجازاً عقليًّا. قوله «وقال إلخ» فيه ردٌّ لما يجاب به من جانب المصـ من أنّ الإقبال والإدبار بمعنى المُقبِلة والمُدبِرة فيكون إسنادهما إلى الناقة حقيقةً عقليّة لا مجازاً عقليًّا بل مجازاً لغويًّا ومجازاً في الكلمة ومجازاً في الطرف.

(٢) **قوله:** [لكثرة ما تُقبِل وتُدبِر] أي: لكثرة إقبال الناقة وإدبارها، وهذا علّة الجعل. قوله «كأنها تجسّمت إلخ» أي: فالحكم المُفاد بقولها وهو الاتّحاد بين الناقة والإقبال والإدبار خارج عن موضعه عند العقل بتأويل أنها صارت بكثرة الإقبال والإدبار كأنها عينهما وتجسّمت منهما فيكون مجازاً عقليًّا.

(٣) **قوله:** [وليس أيضاً إلخ] ردٌّ لما يجاب به من جانب المصـ بوجه آخر من أنّ تقدير قولها: «إنّما هي ذات إقبال وذات إدبار» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما ذكره القوم، فيكون إسنادهما إليها حقيقة عقليّة لا مجازاً عقليًّا بل مجازاً بالحذف، وحاصل الردّ أنّ مقصود الخنساء المبالغة في بيان إقبال الناقة وإدبارها ولتَفوتنّ هذه المبالغة على ذلك التقدير.

(٤) **قوله:** [وإن كانوا يذكرونه منه] أي: وإن كان القوم يذكرون أنّ هذا القول من قبيل تقدير المضاف. قوله «إذ لو قلنا إلخ» تعليل لقوله «وليس أيضاً إلخ» وقد مرّ حاصله. قوله «شيء مغسول» أي: خالٍ عن المزايا واللطائف لفوات المبالغة المقصودة فيصير كشيء منقوش غُسِل فذهب نقشه المستحسنة. قوله «وكلام عاميّ مرذول إلخ» مرادف لما قبله. قوله «نَسّابةٌ للمعاني» أي: عالمٌ بلطائف المعاني وخصوصيّاتها والتاء فيه للمبالغة، والنَسّابة العالم بالأنساب.

(٥) **قوله:** [ومعنى تقدير المضاف فيه إلخ] تأويلٌ لما يذكر القوم من أنه بتقدير المضاف صيانةً لكلامهم عن البطلان، وحاصل التأويل أنه ليس معنى تقدير المضاف فيه أنه مقدَّرٌ فيه ومرادٌ وإلاّ للزم بطلان كلامهم بل معناه أنه لو كان الكلام إلخ.

ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقّه أن يجاء بلفظ الذات لا أنه مراد، وجوابه[١]: أنّ لفظة «ما» في التعريف عبارة عن المُلابس أي: إلى فاعل أو مفعول به هو له على ما صرّح به فيما سيجيء، وهذا إسناد إلى المبتدأ والإسناد إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز، وأمّا الثاني[٢] فلعدم صدقه على نحو: «ما قام زيد» و«ما ضرب عمرو» من المنفيّات، فإنّ إسناد القيام والضرب ليس إلى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر، وإن أريد أنّ إسناد القيام والضرب المَنفيَّين إلى ما هو له فقد دخل حينئذٍ في التعريف من المجاز العقليّ[٣]

---

(١) **قوله:** [وجوابه إلخ] أي: والجواب عن عدم اطّراد تعريف المصـ أنّ إلخ، وحاصله أنّ «ما» في تعريفه عبارة عن المُلابَس إذ لا معنى لإسناد الفعل إلى ما لا تعلّق له به أصلاً، والمُلابَس في الحقيقة العقليّة هو الفاعل النحويّ فيما بني له أو المفعول به النحويّ فيما بني له، وإسناد الإقبال والإدبار ليس إلى فاعلهما النحويّ بل إلى المبتدأ فلا يصدق عليه التعريف. قوله «على ما صرّح به إلخ» أي: القرينة على إرادة الفاعل والمفعول به ما سيصرّح به بقوله «فإسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًّا له حقيقة».

(٢) **قوله:** [وأمّا الثاني إلخ] أي: وأمّا كون تعريف المصـ للحقيقة العقليّة غيرَ منعكِس أي: غيرَ جامع لأفراد الحقيقة فلعدم صدقه إلخ، وحاصله أنّ «هو» في قوله «ما هو له» راجع إلى الفعل أو معناه والمتبادر من كون الفعل له أن يكون قائماً به ووصفاً له فيلزم خروج الحقيقة العقليّة المنفيّة عن تعريف الحقيقة العقليّة مثل «ما قام زيد» لأنّ القيام فيه ليس وصفاً لزيد لا في الحقيقة ولا في الظاهر، وإن أريد بكون الفعل له أن يكون الفعل وصفاً له سواء كان من حيث الثبوت أو من حيث النفي فيلزم دخول المجاز العقليّ المنفيّ في تعريف الحقيقة العقليّة مثل «ما صام نهاري» لأنّ الصوم وصف للنهار من حيث النفي فيكون إسناده إليه حقيقة عقليّة كما أنّ إسناد القيام إلى زيد حقيقة عقليّة لكونه وصفاً له من حيث النفي.

(٣) **قوله:** [من المجاز العقليّ] بيانٌ مقدَّم لقوله «ما». قوله «قال الشاعر إلخ» دفعٌ لتوهّم أنّ المثالين مصنوعيّان ولا يقع مثلهما في كلام البلغاء. قوله «فَنِمْتِ إلخ» صدره: لَقَدْ لُمْتِنِيْ يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى، السُرَى سير آخر الليل، وأمّ غَيلان كنية امرأة لأَمَتْه في السُرَى، و«لُمْتِ» و«نِمْتِ» خطابٌ لها، والمَطِيُّ جمع مطيّة وهي الناقة التي يركب عليها، وغرض الشاعر إظهار القوّة والجلادة وأنه لا يخاف لوم أحد، والشاهد في قوله «وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ» فإنه قد أسند النوم المنفيّ إلى ليل المطيّ.

ما هو منفيّ نحو: «ما صام يومي» و«ما نام ليلي» قال الشاعر: فَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ، وحاصل الإشكال[١] أنّ الإسناد أعمّ من أن يكون على جهة الإثبات أو النفي وإثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عمّا هو له عند المتكلّم في الظاهر؟ وجوابه[٢]: أنّ معناه أنه لو اعتُبِر الكلام مجرّداً عن النفي وأُدِّي بصورة الإثبات لكان إسناداً إلى ما هو له لأنّ النفي فرع الإثبات فالإسناد في «قام زيد» إلى ما هو له فيكون حقيقة وكذا إذا نفيته وقلت: «ما قام زيد» بخلاف الإسناد في نحو: «صام نهاري» فإنه إسناد إلى غير ما هو له فيكون مجازاً سواء أثبت أو نفي، وكذا الكلام[٣] في سائر الإنشائيّات مثل: «أنهارك صائم»

---

(١) **قوله:** [وحاصل الإشكال إلخ] زاد في هذا الحاصل عمومَ الإسناد دفعاً لأنْ يقال إنّ التعريف المذكور إنّما هو للحقيقة العقليّة المُثبَتة كما يدلّ عليه قوله «إسنادُ الفعل إلخ» وليس في الحقيقة العقليّة المنفيّة الإسناد بل نفيه، فلو خرجت عنه فلا ضير فيه إذ هي ليست من أفراد المعرَّف، وحاصل الدفع أنّ الإسناد أعمّ من أن يكون على جهة الإثبات أو النفي لأنّ المصـ لم يُعرِّف للحقيقة العقليّة المنفيّة بغير هذا التعريف فالمعرَّف هنا أعمّ فيرد الإشكال لا محالة لأنّ معنى إثبات الفعل لما هو له ظاهر وهو إثبات الفعل لما هو وصف له، وأمّا نفي الفعل عمّا هو له فما معنى له؟ فإن أريد به نفي الفعل عمّا الفعل وصف له خرج الحقيقة العلقيّة المنفيّة وإن أريد به نفي الفعل عمّا نفي الفعل وصف له دخل المجاز العقليّ المنفيّ.

(٢) **قوله:** [وجوابه إلخ] جوابٌ عن الإشكال باختيار الشقّ الأوّل، وحاصله أنّ المراد بإسناد الفعل إلى ما هو له أن يكون الفعل وصفاً له إمّا ابتداءً كما في الحقيقة العقليّة المُثبَتة نحو «قام زيد» أو بعد تجردِّه عن النفي وأداءِ الكلام بصورة الإثبات كما في الحقيقة العلقيّة المنفيّة نحو «ما قام زيد» فلا إشكال، وخلاصة الجواب أنّ الحقيقة العقليّة والمجاز العقليّ في المنفيّات تابعان لهما في المُثبَتات فإن كان إسناد الفعل أو معناه إلى شيء حقيقةً في المُثبَت فإسنادُه إليه حقيقةٌ في المنفيّ وإن كان مجازاً فمجاز.

(٣) **قوله:** [وكذا الكلام إلخ] أي: ومثل الكلام في المنفيّ الكلامُ في سائر الإنشائيّات فيقال لو اعتبر الكلام الإنشائيّ مجرَّداً عن الإنشاء وأدِّي بصورة الإخبار فإن كان الإسناد فيه إسناداً إلى ما هو له فهو حقيقة عقليّة نحو «أ أنت صائم» وإن كان إسناداً إلى غير ما هو له فهو مجاز عقليّ نحو «أنهارك صائم» فإنّ الإنشاء فرع الإخبار كما أنّ النفي فرع للإثبات.

و«ليت نهاري صائم» وما أشبه ذلك[1] فليتأمّل (ومنه) أي: من الإسناد (مجاز عقليّ) ويسمّى مجازاً حُكميًّا[2] ومجازاً في الإثبات وإسناداً مجازيًّا (وهو إسناده) أي: إسناد الفعل أو معناه (إلى مُلابَس له غيرِ ما هو له) أي: غيرِ المُلابَس[3] الذي ذلك الفعل أو معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول (بتأوّل) متعلّق بـ«إسناده»[4] وحقيقة قولك[5] «تأوّلت الشيء» أنك تطلّبت ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضعَ الذي يؤول إليه

---

(١) **قوله:** [وما أشبه ذلك] نحو «لعلّ ليلَك قائم»، و«وألا ينام ليلك». قوله «فليتأمّل» يمكن أن يكون إشارة إلى أنّ الجواب المذكور عن الإشكال ظاهريّ وأمّا الجواب التحقيقيّ فهو أنه إنْ أريد في المنفيّ نفي الإسناد فقط كان حقيقة عقليّة وإن أريد إسناد النفي بأن جُعِل كناية عن إسناد فعل يتضمّنه إسناد النفي كان مجازاً عقليًّا فقولك «ما ربح تجارة زيد» إن أريد به نفي الربح فقط فهو حقيقةٌ وإن أريد به إثبات الخسران الذي يتضمّنه إسناد النفي فهو مجازٌ.

(٢) **قوله:** [ويُسمَّى مجازاً حُكميًّا] أي: منسوباً إلى حكم العقل بأنّ النسبة إلى غير ما هو له أو إلى الحكم بمعنى النسبة التامّة لأنه أشرف أفراد المجاز العقليّ وأغلب، فلا يتوهّم اختصاصه بالحكم بمعنى النسبة التامّة. قوله «ومجازاً في الإثبات» لأنّ المجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات أو المراد بالإثبات النسبة مطلقاً فلا يتوهّم اختصاصه بالإثبات. قوله «وإسناداً مجازيًّا» لتجاوزه عمّا هو له، ثمّ خصّ المجاز بذكر أسمائه اعتناءً بشأنه لكثرة فوائده فلا يتوهّم عدم إجرائها في الحقيقة.

(٣) **قوله:** [أي: غيرِ المُلابَس إلخ] فسّر «ما» الموصولة بالمُلابَس رعايةً لكلامه السابق واللاحق فالسابق ما فسّر فيه «ما هو له» بالمَلابس واللاحق قوله «وله مُلابَسات شتّى»، وإشارةً إلى علاقة المجاز وهو اشتراك ما هو له وغير ما هو له في المُلابَسة للفعل والتعلّق به.

(٤) **قوله:** [متعلّق بـ«إسناده»] أي: هذا ظرف لغو لقوله «إسناده» والباء للملابَسة أو السببيّة، وليس ظرفاً مستقرًّا له على أن يكون صفة مصدر محذوف أي: «إسناداً متلبِّساً بتأوّل» إذ فيه حذف من غير ضرورة.

(٥) **قوله:** [وحقيقة قولك إلخ] أي: المعنى الحقيقي لقولك «تأوّلتُ الشيءَ» أنك طلبتَ ما يرجع إليه الشيء فحقيقة قولك «تأوّلتُ الإسناد» أنك طلبتَ ما يرجع إليه الإسناد. قوله «من الحقيقة» بيانٌ لـ«ما»، وهذا إذا كان للمجاز حقيقة كما في قول المؤمن: «أنبت الربيع البقل» فإنّ حقيقته: «أنبت اللّٰه البقل في الربيع». قوله «أو الموضعَ إلخ» عطف على «ما يؤول إليه» أي: تطلّبتَ الموضعَ الذي يرجع إليه الإسناد من

من العقل لأنّ أوّلتُ[(١)] وتأوّلتُ فعّلتُ وتفعّلتُ من «آل الأمر إلى كذا يؤول» أي: انتهى إليه والمآل المرجع كذا في "دلائل الإعجاز"، وحاصله[(٢)] أن تنصب قرينة صارفة للإسناد عن أنْ يكون إلى ما هو له، وقد أشار[(٣)] إلى تفسير التعريفين بقوله: (وله) أي: للفعل (مُلابَسات شتّى) مختلفة جمع «شتيت» كـ«مريض ومَرْضَى» (يُلابِس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرّض للمفعول معه والحال ونحوهما[(٤)] لأنّ الفعل لا يسند إليها (فإسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًّا له) أي: للفاعل أو المفعول به يعني أنّ إسناده[(٥)] إلى الفاعل إذا كان مبنيًّا له وإلى المفعول به إذا كان مبنيًّا له (حقيقة) فقوله في تعريف[(٦)] الحقيقة: «ما هو له» يشملهما (كما مرّ) من الأمثلة (و) إسناده

جهة العقل، وهذا إذا لم يكن للمجاز حقيقة كما في قولك «أقدمني بلدك حقّ لي عليك» فإنه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للإقدام لأنه موهوم لكنْ له محلّ من جهة العقل وهو القدوم للحقّ، وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقليّ أن يكون له حقيقة وسيجيء تحقيقه.

(١) **قوله:** [لأنّ أوّلتُ إلخ] دليل على أنّ حقيقة «تأوّلتُ الشيء» ما يؤول إليه الشيء يعني أنه مأخوذ من «آل الأمر» وبناءُ التفعيل والتفعّل للطلب فمعناه طلب الأوْل وطلب الأوْل طلب ما يؤول إليه.

(٢) **قوله:** [وحاصله إلخ] أي: معنى التأوّل الحقيقيُّ ما ذكر وحاصله نصبُ القرينة على أنّ الإسناد ليس إلى ما هو له عند المتكلِّم في الظاهر كاستحالة قيام الجري بالنهر في قولك «جرى النهر».

(٣) **قوله:** [وقد أشار إلخ] بيانٌ لربط المتن الآتي بما قبله دفعاً لتوهّم أنّ قوله «وله ملابسات شتّى إلخ» اشتغال بما لا يعنيه، وحاصل الدفع أنّ هذا تفسيرٌ للتعريفين وتعيينٌ لما هو له ولغير ما هو له.

(٤) **قوله:** [ونحوهما إلخ] كالمستثنى والتمييز، وهذا جواب سؤال ظاهر، وحاصل الجواب أنّ المقصود بيانُ المُلابَسات التي يُسند إليها الفعل ولا يُسند الفعل إلى المفعول معه والحال والمستثنى والتمييز.

(٥) **قوله:** [يعني أنّ إسناده إلخ] أشار بالعناية إلى أنّ كلمة «أو» للتوزيع بأنّ إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًّا له وإسناده إلى المفعول به إذا كان مبنيًّا له حقيقةٌ، وإلاّ فظاهر كلامه فاسد.

(٦) **قوله:** [فقوله في تعريف إلخ] إشارة إلى أنّ هذا الكلام تفسير لتعريف الحقيقة. قوله «يشملهما» أي:

(إلى غيرهما) أي: غيرِ الفاعل أو المفعول به يعني غيرَ الفاعل في المبنيّ للفاعل وغيرَ المفعول في المبنيّ للمفعول (للمُلابَسة) يعني لأجل[1] أنّ ذلك الغير يُشابِه ما هو له في مُلابَسة الفعل (مجاز) فقد استُعِير[2] الإسناد ممّا هو له لغيره لمشابهته إيّاه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الأسد لمُشابَهته إيّاه في الجُرأة[3] ولا مجاز ولا استعارة[4] في شيء من طرفي الإسناد وإنما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحيّة كما قال[5] في "دلائل الإعجاز"

يشمل الفاعل والمفعول فإنّ الفاعل ما هو له في المبنيّ له والمفعول ما هو له في المبنيّ له. قوله «من الأمثلة» أي: للحقيقة، لا للإسناد إلى الفاعل والمفعول فلا يرد أنه لم يذكر سابقاً مثالاً لإسناد المبنيّ للمفعول إلى المفعول. قوله «يعني غيرَ إلخ» يتضح غرضه بما مرّ تحت قوله «يعني أنّ إسناده إلخ»، ثمّ غيرُ الفاعل هو المفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب وغير المفعول هو الفاعل والأربعة الباقية.

(١) **قوله:** [يعني لأجل إلخ] إنّما فسّر الملابسة بمشابهة غير ما هو له لما هو له في ملابسة الفعل ليوافق ما في "الإيضاح" الذي هو كالشرح لهذا الكتاب حيث قال: «وإسناده إلى غيرهما لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز» فإنه صريح في أنّ العلاقة بين ما هو له وغير ما هو له إنّما هي مشابهة غير ما هو له لما هو له في ملابسة الفعل وإن كان جهة الملابَسة والتعلّق مختلفة.

(٢) **قوله:** [فقد استُعِير إلخ] لمّا كان إسناد الفعل إلى غير ما هو له مجازاً عقليًّا ولا بدّ للمجاز من علاقة وقد ذكر أنّ العلاقة هنا هي المشابهة لزم القول بكونه استعارة فبيّن هنا أنّ الإسناد مستعار وما هو له مستعار منه وغير ما هو له مستعار له ووجه الشبه ملابسة الفعل كلاًّ منهما.

(٣) **قوله:** [في الجُرأة] وهي الاقتحام والدخول في المهالك مطلقاً مع الرؤية كان أو بدونها، والشَجاعة هي الاقتحام مع الرؤية، فالجُرأة أعمّ من الشَجاعة.

(٤) **قوله:** [ولا مجاز ولا استعارة إلخ] يتوهّم من تشبيه استعارة الإسناد باستعارة اسم الأسد أنّ المجاز العقليّ من قبيل الاستعارة الاصطلاحيّة كما أنّ استعارة اسم الأسد كذلك فدفعه بقوله «ولا مجاز إلخ» وحاصله أنّ الاستعارة الاصطلاحيّة لفظ استعمل في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة والإسنادُ ليس بلفظ وأمّا إطلاق الاستعارة عليه فإنّما هو لمجرّد تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحيّة لاشتراكهما في أنه استعير في كلّ منهما شيء لشيء للمشابهة بينهما.

(٥) **قوله:** [كما قال إلخ] تقوية لما ذكره من أنّ الغرض من إطلاق الاستعارة على المجاز العقليّ إنّما هو

إنّ تشبيه الربيع بالقادر في تعلّق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بـ«كأنّ» والكافِ ونحوِهما وإنّما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلّم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه وهو مثل قولنا[١]: شُبِّه «مَا» بـ«لَيْسَ» فرُفِع بها الاسم ونُصِب الخبر، فإنّ الغرض بيان تقديرٍ قدّروه في نفوسهم وجهةٍ راعوها في إعطاء «مَا» حكمَ «لَيْسَ» في العمل (كقولهم: «عِيشة راضية») فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العِيشة مَرضِيّة (و«سَيل مُفعَم») في عكسه[٢] إذ المُفعَم اسم مفعول من «أفْعَمْتُ الإناءَ» ملأته، وقد أسند إلى الفاعل (و«شِعر شاعر») في المصدر والأولى أن يُمثِّل[٣] بنحو: «جَدَّ جِدُّه» لأنّ الشِعر وإن كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشِعر فيكون من قبيل

تشبيه حاله بحال الاستعارة الاصطلاحيّة. قوله «ليس هو التشبيه إلخ» لأنّ التشبيه الذي يستفاد بـ«كأنّ» ونحوها هو تشبيه مقصود بالإفادة بخلاف تشبيه الربيع بالقادر المطلق فإنه ليس بمقصود بل المقصود ما يترتّب عليه وهو إسناد الفعل إلى الربيع لأنّ إسناد الفعل إلى كلّ غير ما هو له ليس بصحيح بل لا بدّ في صحّته وكونه مجازاً عقليًّا من أن يكون ذلك الغير ملابساً ومشابهاً لما هو له.

(١) **قوله:** [وهو مثل قولنا إلخ] تشبيه الربيع بالقادر بتشبيه «مَا» بـ«لَيْسَ» في أنهما ليسا بمقصودين بالذات بل كلّ منهما مقصود بالغير فتشبيهُ الربيع بالقادر لصحّة إسناد الفعل إليه وتشبيهُ «مَا» بـ«لَيْسَ» لصحّة إعطاء «مَا» حكمَ «لَيسَ» في العمل. قوله «فإنّ الغرض» أي: من تشبيه «مَا» بـ«لَيْسَ». قوله «قدّروه في نفوسهم» أي: النحاة لأنّ مسائل النحو إنّما هي نِكات بعد الوقوع. قوله «وجهةٍ» أي: وجهٍ.

(٢) **قوله:** [في عكسه] أي: فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل إذ السَيل مُفعِم للوادي. قوله «في المصدر» أي: فيما بني للفاعل وأسند إلى المصدر.

(٣) **قوله:** [والأولى أن يُمثِّل إلخ] إنّما قال «والأولى إلخ» ولم يقل «والصواب إلخ» لأنّ كون الشِعر بمعنى المفعول أي: بمعنى الكلام المنظوم إنّما هو بحسب المعنى المتعارف المتبادر إلى الفهم أمّا بحسب أصل اللغة فيصحّ بالمعنى المصدريّ أيضاً أي: بمعنى تأليف الكلام المنظوم. قوله «فيكون من قبيل إلخ» أي: فيكون من قبيل إسناد المبنيّ للفاعل إلى المفعول مع أنّ المقصود تمثيل الإسناد إلى المصدر.

«عِيشة راضية»، وحقيقته[(١)] ما ذكره المَرزوقيُّ وهو أنّ من شأن العرَب أن يشتقّوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يُتبِعُونه به تأكيداً وتنبيهاً على تناهيه، من ذلك قولهم: «ظِلٌّ ظَلِيْلٌ» و«دَاهِيَةٌ دَهْيَاءُ» و«شِعْرٌ شَاعِرٌ» (و«نهاره صائم») في الزمان[(٢)] (و«نهر جار») في المكان (و«بنى الأمير المدينة») في السبب الآمر و«ضربه التأديب» في السبب الغائيّ، ومثله[(٣)]: ﴿يَوۡمَ يَقُوۡمُ الۡحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١] أي: أهله لأجله، وقد خرج[(٤)] من تعريفه للإسناد المجازيّ أمران أحدهما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر نحو: «رجل عدل» و«إنّما هي إقبال وإدبار» على ما مرّ[(٥)] والثاني وصف الشيء بوصف مُحدِثِه[(٦)] وصاحبِه

---

(١) **قوله:** [وحقيقته إلخ] أي: وأصل «شعر شاعر» وما يفيده مثلُ هذا الإسناد ما ذكره المرزوقيّ، فهذا بيانٌ لفائدة مثل هذا الإسناد، وحاصله أنّ العرَب إذا أرادوا المبالغة في وصف الشيء اشتقّوا من لفظه صيغة الصفة ويجعلونها تابعاً له للتأكيدِ والتنبيهِ على تناهيه في الكمال بحيث ينتزع عنه آخر مثله؛ وذلك لأنّ إطلاق المشتقّ على الشيء يقتضي قيامَ مبدأ الاشتقاق به فيفيد قولك: «شعر شاعر» على تناهي الشعر في الكمال، والداهية الأمر العظيم، ودواهي الدهر ما يصيب الإنسان من عظيم نوبه.

(٢) **قوله:** [في الزمان] أي: فيما بني للفاعل وأسند إلى الزمان، وقس عليه قولَه «في المكان» وما بعده.

(٣) **قوله:** [ومثله إلخ] أي: ومثلُ «ضربه التأديب» قولُه تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُوۡمُ الۡحِسَابُ﴾ في إسناد الفعل المبنيّ للفاعل إلى السبب الغائيّ فإنّ القائمين هم أهل الحساب لأجل الحساب.

(٤) **قوله:** [وقد خرج إلخ] اعتراض على تعريف المصـ للمجاز العقليّ بأنه غير جامع للأفراد إذ خرج منه نحو «رجل عدل» و«الأسلوب الحكيم» و«العذاب الأليم» مع أنه من قبيل المجاز العقليّ.

(٥) **قوله:** [على ما مرّ] من أنه إسناد إلى ما هو له، إن قيل قد مرّ الجواب عنه فيما سبق فلِم أعاده ههنا؟ قيل كان ذكره الشارح فيما سبق للاعتراض على تعريف الحقيقة العقليّة بأنه غير مانع عن دخول الغير فيه وذكره ههنا للاعتراض على تعريف المجاز العقليّ بأنه غير جامع لأفراده فاختلفت الجهتان.

(٦) **قوله:** [وصف الشيء بوصف مُحدِثه] كوصف الكتابِ والأسلوبِ بالحكيم وهو وصف صاحب الكتاب ومُحدِثِ الأسلوب. قوله «وصاحبه» عطف تفسير. قوله «فإنّ المبنيّ إلخ» إشارة إلى كونه مجازاً عقليًّا. قوله «لكن لا إلى المفعول إلخ» بيانٌ لخروجه من تعريف المصـ للمجاز العقليّ، وحاصله أنّ

مثل: «الكتاب الحكيم» و«الأسلوب الحكيم» فإنّ المبنيّ للفاعل قد أسند إلى المفعول لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسندُ بل فعل آخر من أفعاله[1] مثل «أنشأت الكتاب»، وكلامه ظاهر في أنّ المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازاً يجب أن يكون ممّا يلابسه ذلك المسند، وكذا ما أسند[2] إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله نحو: «الضلال البعيد» و«العذاب الأليم» فإنّ البعيد[3] إنّما هو الضالّ والأليم هو المعذَّب فوُصِف به فعله مثل «جَدَّ جِدُّه»[4] كذا في "الكشاف"، وظاهرٌ[5] أنّ هذا المصدر

الظاهر من كلام المصـ في تعريف المجاز ومن قوله «وله ملابسات شتّى إلخ» أنّ المفعول الذي يكون إسناد المبنيّ للفاعل إليه مجازاً يجب أن يكون ممّا يلابسه ذلك المسند، والكتاب والأسلوب ليسا ممّا يلابسه الحكيم لأنه مشتقّ من «حَكُمَ» أي: صار حكيماً مُتقِناً للأمور فهو لازم لا يتعلّق بالمفعول.

(١) **قوله:** [بل فعل آخر إلخ] أي: بل أسند إلى المفعول الذي يتعلّق به فعلٌ آخرُ من أفعال الحكيم كالإنشاء فإنه من أفعاله وهو يتعلّق بالكتاب لا الحكيم لما مرّ. قوله «وكلامه ظاهر إلخ» مقدِّمةٌ ثانية لبيان الإخراج معطوفٌ على قوله «فإنّ المبنيّ للفاعل إلخ»، وقد ذُكِر حاصله في الحاشية السابقة.

(٢) **قوله:** [وكذا ما أسند إلخ] أي: وكذا خرج من تعريفه إسنادُ ما أسند إلى المصدر إلخ كإسناد البعيد والأليم إلى الضلال والعذاب في المثالَين الآتيَين. قوله «الذي يلابسه فعل آخر» أي: الذي يتعلّق بذلك المصدر فعل آخر سوى ما أسند إليه كـ«اخْتارَ الضَلالَ» و«يُعَذِّبُ العَذابَ» في المثالين. قوله «من أفعاله» أي: من أفعال فاعل ما أسند إلى المصدر، فإنّ الاختيارَ وكونَه مُعذِّباً من أفعال فاعل البعيد والأليم.

(٣) **قوله:** [فإنّ البعيد إلخ] بيانٌ لكون الإسناد في التركيبين إلى غير ما هو له فيكون مجازاً. قوله «فوُصِف به فعله» أي: فوُصِف بالبعيد والأليم فعل الضالّ والمعذَّب وهو الضلال والعذاب، ولا يخفى أنّ إضافةَ العذاب إلى المُعذَّب وجعلَه فِعلَه لأدنى ملابَسة وهي وقوعه عليه.

(٤) **قوله:** [مثل «جَدَّ جِدُّه»] أي: كما أنّ الفاعل الحقيقيّ لـ«جَدَّ» هو الشخص ومع ذلك قد وصف به فعله وهو الجِدّ فكان مجازاً عقليًّا كذلك الفاعل الحقيقيّ لـ«البعيد» و«الأليم» هو الضالّ والمُعذَّب ومع ذلك قد وصف بهما فعلهما وهو الضلال والعذاب فكان مجازاً عقليًّا.

(٥) **قوله:** [وظاهر إلخ] بيان لعدم صدق تعريف المصـ للمجاز العقليّ على مثل هذا الإسناد، وحاصله أنّ

ليس ممّا يلابسه ذلك المسند، ويمكن الجواب عن الأوّل بأنه ليس عنده بمجاز[(١)] كما أنه ليس بحقيقة، وعن الثاني بأنّ المُلابَسة أعمّ[(٢)] من أن يكون بواسطة حرفٍ أو بدونها، وهذه الصّور من قبيل الأوّل إذ الأصل[(٣)] هو حكيم في أسلوبه وكتابه، وبعيد وأليم في ضلاله وعذابه فيكون ممّا بني للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة فتأمّل وقِسْ عليه نظائرَه، والمعتبر عند صاحب[(٤)] "الكشاف" تلبّس ما أسند إليه الفعل بفاعله الحقيقيّ لأنه قال: المجاز العقليّ أنْ يُسنَد الفعل إلى شيء يتلبّس بالذي هو في الحقيقة له كتلبّس التجارة بالمشترين في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦]، ولك أن تجعل أمثال هذا[(٥)]

المصدر الذي أسند إليه البعيد مثلاً ليس ممّا يلابسه البعيد بل ممّا يلابسه فعل آخر من أفعال فاعل البعيد كالاختيار، والمقدِّمة الثانية لبيان الإخراج ما مرّ من الشارح بقوله «وكلامه ظاهر إلخ».

(١) **قوله:** [**ليس عنده بمجاز إلخ**] لأنه إسناد إلى المبتدأ والإسناد إلى المبتدأ ليس عنده بحقيقة ولا مجاز لأنّ المبتدأ ليس من ملابَسات الفعل أو معناه.

(٢) **قوله:** [**بأنّ المُلابَسة أعمّ إلخ**] حاصله أنّ ملابَسة ما أُسْنِد لما أُسْنِد إليه لا يلزم أن تكون بلا واسطة حرف بل هي أعمّ من أن تكون بلا واسطة حرف أو تكون بواسطة حرف وملابسةُ ما أُسْنِد لما أُسْنِد في الصُوَر المذكورة بواسطة حرف فلا يخرج مثل هذه الصُوَر عن تعريف المجاز العقليّ.

(٣) **قوله:** [**إذ الأصل إلخ**] أي: إذ أصلُ «الكتاب الحكيم» و«الأسلوب الحكيم» و«الضلال البعيد» و«العذاب الأليم»: «هو حكيم في كتابه» و«هو حكيم في أسلوبه» و«هو بعيد في ضلاله» و«هو أليم في عذابه»، فتكون هذه الأمثلة من قبيل ما هو مبنيّ للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة حرف، فلا تخرج عن التعريف.

(٤) **قوله:** [**والمعتبر عند صاحب إلخ**] أي: المعتبر عنده في المجاز العقليّ هو تلبّس ما أُسْنِد إليه بالفاعل الحقيقيّ لما أُسْنِد لا تلبّس ما أُسْنِد إليه بما أُسْنِد، وعلى هذا فالأمثلة السابقة تدخل في المجاز العقليّ بلا تكلّفٍ ومؤنةِ تعميم التلبّس، ولعلّ غرض الشارح من هذا الكلام الإشارة إلى رجحان تعريف صاحب "الكشّاف" للمجاز العقليّ على تعريف صاحب "التلخيص" له.

(٥) **قوله:** [**ولك أن تجعل أمثال هذا إلخ**] إشارة إلى الجواب الثاني عن الأمر الثاني، حاصله أنا لا نُسلِّم أنّ المسند في الأمثلة السابقة ليس من ملابَسات ما أُسْنِد إليه بل هو من قبيل الإسناد إلى السبب لأنّ

من قبيل الإسناد إلى السبب، فإن قيل[1]: كثيراً مّا يُطلَق المجاز العقليّ على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾[2] [النساء:٣٥] و﴿مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]، وقول الشاعر: «يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَارِ» وقولنا: «أَعْجَبَنِي إِنْبَاتُ الرَبِيعِ وجَرْيُ الأنهارِ»، ونحو قوله تعالى[3]: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء:١٥١][4] وقولنا: «نَوَّمْتُ الليلةَ» و«أَجْرَيْتُ النَهْرَ» وما أشبه ذلك من النِسَب الإضافيّة أو الإيقاعيّة، فالجواب[5] أنّ

الكتاب والأسلوب سبب علم الحكمة والضلال والعذاب سبب للبعد والإيلام.

(١) **قوله:** [**فإن قيل إلخ**] حاصله أنه يُطلَق المجازُ العقليّ على بعض النِسَب الإيقاعيّة والإضافيّة والتعريفُ لا يشملها! فهل يصحّ هذا الإطلاق أو لا، على الثاني يُشكِل الإطلاق! وعلى الأوّل فهل يصحّ على سبيل الحقيقة أو المجاز تشبيهاً له بالمجاز العقليّ، على الثاني لا إشكال، وعلى الأوّل يُشكِل التعريف.

(٢) **قوله:** [**﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾**] حقيقته: «وإن خفتم شقاق الزَوجَين في الحالة الواقعة بينهما» فإضيف المصدر إلى المكان. قوله ﴿مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ أصله: «ومكر الناس في الليل والنهار» فإضيف المصدر إلى الزمان. قوله «يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ» أصله: «يا سارقَ المتاعِ اللَّيْلَةَ» فإضيف السارق إلى الليلة إضافة لفظيّة على طريق التوسّع، وانتصابُ «أهْلَ الدارِ» بتقدير «أُحَذِّرُ أهْلَ الدَارِ». قوله «أعْجَبَنِي إلخ» أصله: «أعجبني إنبات الله في الربيع» و«أعجبني جري الماء في الأنهار» فأضيف المصدر إلى الزمان والمكان.

(٣) **قوله:** [**ونحو قوله تعالى إلخ**] فصله عمّا قبله إشارة إلى أنّ ما قبله من أمثلة المجاز العقليّ في النِسَب الإضافيّة وهذا من أمثلة المجاز العقليّ في النِسَب الإيقاعيّة، وهي نسبة الفعل إلى المفعول به.

(٤) **قوله:** [**﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾**] أصله: «ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم» فأوقع «لا تطيعوا» على الأمر وحقُّه إيقاعُه على ذي أمر. قوله «نَوَّمتُ الليلةَ» أصله: «نوّمتُ الشخص في الليلة» فأوقع التنويم على الزمان وحقُّه إيقاعُه على الشخص. قوله «أجْرَيْتُ النَهْرَ» أصله «أجريتُ الماءَ في النهر» فأوقع الإجراء على النهر وحقُّه إيقاعُه على الماء.

(٥) **قوله:** [**فالجواب إلخ**] تقرير لوجود المجاز العقليّ في النِسَب الإضافيّة والإيقاعيّة، فيكون الإطلاق المذكور صحيحاً وبطريق الحقيقة، وفيه ردّ على من قال إنّ إطلاق المجاز العقليّ عليها بطريق المجاز لمشابهتها بالمجاز العقليّ، وخلاصة الجواب تخصيصُ المعرَّف أو تعميمُ التعريف بجعل الإسناد فيه أعمّ، والمجازات المذكورة وإن لم تكن إسناداتٍ صريحةً لكنها مستلزمة لها فلا تخرج عن التعريف.

المجاز العقليّ أعمّ من أن يكون في النسبة الإسناديّة أو غيرها، فكما أنّ إسناد الفعل إلى غير ما حقّه أن يسند إليه مجاز فكذا إيقاعه على غير ما حقّه أن يوقع عليه وإضافة المضاف إلى غير ما حقّه أن يضاف إليه لأنه جاز موضعَه الأصليَّ[1] فالمذكور في الكتاب إمّا تعريف للمجاز العقليّ في الإسناد خاصّة[2] أو لمطلقه باعتبار أن يُجعَل الإسناد المذكور في التعريف أعمّ من أن يَدُلّ عليه الكلام بصريحه كما مرّ أو يكون مستلزماً له كما في هذه الأمثلة فإنه جُعِل فيها[3] البينُ شاقًّا والليلُ والنهارُ ماكرَين والليلةُ مسروقةً والأمرُ مُطاعاً، وكذا فيما جُعِل[4] الفاعل المجازيّ تمييزاً كقوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ لأنّ التمييز في الأصل فاعل فتدبّر[5] فإنه بحث نفيس، واعلم أنّ هذا المجاز قد يُدَلّ عليه صريحاً كما

---

(١) قوله: [لأنه جاز موضعَه الأصليَّ] أي: لأنه جاوز إلخ، وهذا تقرير لكون الإطلاق المذكور بطريق الحقيقة، وحاصله أنه لمّا تحقّق ما هو مناط إطلاق المجاز فيها فالحمل على الحقيقة أولى لأنّ الأصل هو الحقيقة، ثمّ لمّا كان إطلاق المجاز عليها بطريق الحقيقة مقتضِياً لكون التعريف غيرَ جامع للأفراد أجاب عنه بقوله «فالمذكور في الكتاب إلخ» وقد مرّ بيانُ حاصله.

(٢) قوله: [خاصّة] أي: فحينئذ إن خرج عن التعريف المجازُ العقليّ في النسَب الإضافية والإيقاعيّة فلا بأس بل ذلك ينبغي. قوله «أو لمطلقه» أي: أو المذكور في الكتاب تعريفٌ لمطلق المجاز العقليّ في الإسناد كان أو في النسَب المذكورة، والجواب حينئذ بتعميم الإسناد من أن يكون صريحاً كما في «أنبت الربيع البقل» أو مستلزماً له كما في هذه الأمثلة.

(٣) قوله: [فإنه جُعِل فيها إلخ] تعليل لاستلزام الأمثلة المذكورة إسناداً أي: لأنه جُعِل في المثال الأوّل البَيْنُ شاقًّا مع أنّ الشاقّ الزوجان في حالة واقعة بينهما، وقس عليه الأمثلة الباقية.

(٤) قوله: [وكذا فيما جُعِل إلخ] أي: ومثل السؤال والجواب في النسَب الإضافيّة والإيقاعيّة السؤالُ والجواب فيما جُعِل الفاعل المجازيّ تمييزاً كما في قوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ وذلك لأنّ التمييز هنا مُحوَّل عن الفاعل فكان المكان والسبيل فاعلي «شرّ» و«أضلّ» وهما ليسا بفاعلَين حقيقيَّين لهما بل فاعلَين مجازيَّين فإسنادهما إليهما مجاز عقليّ، ففيه السؤال والجواب مثل ما مرّ.

(٥) قوله: [فتدبّر] لتكون على بصيرة في أمثال المقام. قوله «فإنه بحث نفيس» تعليل للأمر بالتدبّر، وفيه

مرّ وقد يكون كنايةً[(١)] كما ذكروا في قولهم: «سَلِّ الْهُمُوْمَ» أنه من المجاز العقليّ حيث جعل الهموم محزونة بقرينة إضافة التسلية إليها فافْهَمْ وقِسْ ولا تَقصُر المجازَ العقليَّ[(٢)] على ما يفهم من ظاهر كلام السكّاكيّ والمصنّف (وقولنا) في التعريف («بتأوّل» يُخرِج نحوَ ما مرّ من قول الجاهل) «أنبت الربيعُ البقلَ» رائياً الإنبات من الربيع فهذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له لكن لا تأوّل فيه[(٣)] لأنه مراده ومعتقَده، وكذا «شَفَى الطبيبُ المريضَ» ونحو ذلك ممّا يطابق الاعتقاد دون الواقع، ويُخرِج أيضاً[(٤)] الأقوالَ الكاذبةَ فإنه لا تأوّل فيها، فإن قلتَ[(٥)]: أيّ سرّ في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في

تقوية لداعي المأمور. قوله «واعلم إلخ» تحقيقٌ للمقام ببيان مسئلة مُهمّة.

(١) **قوله:** [وقد يكون كنايةً] أي: وقد يكون المجاز العقليّ كناية عن مجازٍ عقليٍّ آخرَ ملزومٍ للأوّل مقصودٍ من الكلام كما في «سَلِّ الْهُمُوْمَ» فإنّ نسبةَ التسلية فيه إلى الهموم نسبةٌ إيقاعيّةٌ مجازيّةٌ إذ الأصل نسبتُها إلى صاحب الهموم بأن يقال «سَلِّ نفسَك في حال الهموم»، ثمّ هي كناية عن نسبةٍ ملزومةٍ لها مقصودةٍ من هذا القول وهي نسبةُ الحزن إلى الهموم فإنّ هذا القول تعزية المخاطَب بإصابة الحزن البليغ له حتّى صارت همومه محزونة. قوله «بقرينة إضافة إلخ» فإنها تدلّ على أنّ المتكلّم جعل الهموم محزونة.

(٢) **قوله:** [فافْهَمْ وقِسْ] أي: افْهَمْ ما أعلمناك وقِسْ عليه أمثالَه. قوله «ولا تَقصُر إلخ» أي: ولا تجعل المجاز العلقيّ مقصوراً على ما يُفهَم من ظاهر كلام السكّاكيّ والمصـ من أنه يختصّ بالإسناد، أمّا انفهامه من كلام المصـ فلأنه عرّفه بالإسناد، وأمّا انفهامه من كلام السكّاكيّ فلأنه عرّفه بالكلام والظاهر أنّ المراد بالكلام الكلام المصطلح وهو الكلام الإسناديّ.

(٣) **قوله:** [لكن لا تأوّل فيه] لأنه لم ينصب فيه قرينةً صارفةً عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له فيكون حقيقة عقليّة في الاصطلاح. قوله «وكذا إلخ» أي: وكذا قول الجاهل: «شَفَى الطبيبُ المريضَ».

(٤) **قوله:** [ويُخرِج أيضاً الأقوالَ الكاذبةَ إلخ] كقولك «جاء زيد» وأنت تعلم أنه لم يجئ، فالإسناد فيه وإن كان إلى غير ما هو عند المتكلّم في الحقيقة لكنه إلى ما هو له عنده في الظاهر لأنه لم ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له فيكون حقيقة عقليّة.

(٥) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] تقرير سؤالين ينشآن من صنيع المصـ، وحاصله ظاهر. قوله «في هذا الكتاب»

هذا الكتاب، ثُمّ أيّ سرّ في التعرّض لإخراج نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعاً؟ قلتُ: السرّ فيه أنّ صاحب "المفتاح" عرّف المجاز العقليّ بأنه الكلام المُفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه(١) بضرب من التأوّل إفادةً للخلاف لا بواسطة وضع، وقال(٢) إنّما قلت: «خلاف ما عند المتكلّم» دون «ما عند العقل» لئلاّ يمتنع طَرْدُه بمثل قول الدَهْريّ: «أنبت الربيع البقل» وعَكْسُه بمثل قولنا: «كَسَا الخليفةُ الكعبةَ» إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، وإنما قلت: «بضرب من التأوّل» ليحترز به عن الكذب، واعترض عليه(٣) المصنّف بأنا لا نسلّم بطلانَ طرده بما ذكر لخروجه بقوله: «بضرب من التأوّل» ولا بطلانَ عكسه بما ذكر لأنّ المراد بخلاف

أي: بخلاف "الإيضاح" فإنّ عادته فيه بيان فوائد القيود.

(١) **قوله:** [من الحكم] بيانٌ لـ«ما» أو لـ«خلاف». قوله «فيه» صفة الحكم أي: الحكم الكائن في حقيقة ذلك الكلام. قوله «بضرب من التأوّل» احتراز عن الكذب. قوله «إفادةً» مفعول مطلق لقوله «المُفاد» ذكره ليتعلّق به اللام في قوله «للخلاف»، وإنّما أعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلّق الباء في قوله «لا بواسطة الوضع» به أي: إفادةً لحكم مخالف لحكم عند المتكلِّم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع.

(٢) **قوله:** [وقال إلخ] أي: وقال السكّاكي بياناً لفائدة العبارة إلخ وحاصله أنه لو قال «ما عند العقل» مكان قوله «ما عند المتكلِّم» لم يكن تعريف المجاز العقليّ مُطّرِداً أي: مانعاً عن دخول الغير إذ دخل حينئذ فيه نحو قول الدهريّ: «أنبت الربيع البقل» لأنه يصدق عليه أنه خلاف ما عند العقل مع أنه حقيقة عقليّة، وكذا لم يكن التعريف مُنعكِساً أي: جامعاً لأفراد المُعرَّف إذ خرج حينئذ عنه نحو «كَسَا الخليفةُ الكعبةَ» لأنه لا يصدق عليه أنه خلاف ما عند العقل مع أنه مجاز عقليّ.

(٣) **قوله:** [واعترض عليه إلخ] أي: في "الإيضاح"، وحاصله أنه لو قال «ما عند العقل» لم يلزم عدم طرد التعريف بقول الدهري لأنّ قوله «بضرب من التأوّل» مُخرِج له عنه، وكذا لم يلزم عدم عكسه بـ«كَسَا الخليفةُ الكعبةَ» لأنه إنّما يلزم لو كان المراد بقوله «خلاف ما عند العقل» خلاف ما يحضر عنده وليس كذلك بل المراد به خلاف ما يقتضيه العقل ويرتضيه وهو خلاف ما في نفس الأمر وكسوُ الخليفة الكعبةَ خلاف ما في نفس الأمر إذ هو لا يكسوها بل هي تُكسَى بأمره فلا يخرج عن التعريف.

ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر لأنّ معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه، ونحو: «كسا الخليفة الكعبة» خلاف ما في نفس الأمر، فأشار ههنا(١) إلى أنّ التأوّل لا يختصّ بإخراج الأقوال الكاذبة كما يتوهّم من "المفتاح" بل يُخرِج نحوَ قول الجاهل أيضاً فلا يبطل(٢) طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل، ولقائل أن يقول(٣): إنّ مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت، وهذا أعمّ ممّا في نفس الأمر لإمكان تصوّر الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه(٤) وحينئذٍ يندفع الاعتراض الأوّل أيضاً(٥) إذ لا

---

(١) **قوله:** [فأشار ههنا إلخ] أي: فأشار المصـ في "تلخيص المفتاح" بقوله «وقولنا بتأوّل إلخ» إلى أنّ التأوّل لا يختصّ بإخراج الأقوال الكاذبة كما يتوهّم من "المفتاح" بل يُخرِج نحوَ قول الجاهل أيضاً، فالسرّ في التعرّض لإخراج نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة مع أنّ هذا القيد يخرجهما جميعاً هو التعريض على السكّاكي حيث جعل التأوّل لإخراج الأقوال الكاذبة فقط.

(٢) **قوله:** [فلا يبطل إلخ] أي: إذا ثبت أنّ قيد التأوّل يُخرِجهما جميعاً فتعريفنا للمجاز العقليّ الذي لم يُذكَر فيه قيدُ «عند المتكلّم» لا يبطل طرده أي: كونه مانعاً عن دخول الغير فيه بنحو قول الجاهل.

(٣) **قوله:** [ولقائل أن يقول إلخ] إشارة إلى جواب اعتراض المصـ على السكّاكيّ، حاصله أنّ ما ذكره المصـ من أنّ «ما عند العقل» هو «ما في نفس الأمر» أي: بينهما تساو فمردود لأنّ مفهوم «ما عند العقل» «ما حصل عنده وثبت» وهذا أعمّ من «ما في نفس الأمر» لأنه يمكن إدراك الكواذب فيكون الكاذب حاصلاً عنده وهو خلاف ما في نفس الأمر، فـ«ما عند العقل» يتناول ما في نفس الأمر وما هو بخلافه.

(٤) **قوله:** [فلا يجوز التعبير عنه به] أي: وإذا كان «ما عند العقل» أعمّ من «ما في نفس الأمر» فلا يجوز أن يراد بالأوّل الثاني وحدَه إذ لا دلالة للعامّ على الخاصّ بخصوصه فلا يكون مراداً منه، ولمّا كان الاعتراضُ الثاني وهو منعُ بطلان العكس بما ذكر لو قال «ما عند العقل» مبنيًّا على أنّ بين «ما عند العقل» و«ما في نفس الأمر» تساوياً وظهر بطلانه واندفع الاعتراض.

(٥) **قوله:** [وحينئذ يندفع الاعتراض الأوّل أيضاً] أي: وحين إذ كان «ما عند العقل» أعمّ من «ما في نفس الأمر» يندفع الاعتراض الأوّل أيضاً وهو منع بطلان الطرد، وحاصله أنه إذ كان «ما عند العقل» أعمّ كان نحو «كسا الخليفة الكعبة» داخلاً فيه فلا يدخل في «خلاف ما عند العقل» فلا بدّ من تبديله بـ«خلاف

امتناع في أن يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كلّ منهما بفائدة خاصّة مع اشتراكهما في فائدة أخرى يكون حصولها من أحدهما قصداً ومن الآخر ضمناً ولا يكون هذا تكراراً(١) فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يُسنَد إلى كلّ من قوله «عند المتكلّم» و«بضرب من التأوّل» لكن إسناده إلى الأوّل أولى لأنه السابق في الذكر والمقصود بالثاني إخراج الكواذب، وعلى هذا(٢) كان الأنسب أن يقول: «ليخرج نحو قول الجاهل» مكان قوله: «لئلاّ يمتنع طرده» لكنّ المناقشة(٣) في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من دأب المحصّلين، فإن قلت(٤): ما ذكرتَ من تقرير كلام المصنف مُشعِر بأنّ مراده(٥) غير ما هو له عند العقل

ما عند المتكلِّم» ليدخل فيه، وبعد التبديل حصل له فائدة مختصّة وهي إدخاله في الحدّ، ولقوله «بضرب من التأوّل» فائدة خاصّة وهي إخراج الكواذب، وحصل فائدة مشتركة بينهما وهي إخراج قول الجاهل فيصحّ إسنادها إلى كلّ واحد منهما، فلا يتّجه أن يقال أنا لا نُسلِّم بطلان الطرد لو لم يقل «ما عند المتكلِّم» بدخول قول الجاهل لخروجه بقوله «لضرب من التأوّل»، لأنّ ذكره لأجل الفائدة المختصّة إذ لولاه لبطل عكس الحدّ وهذه الفائدة مشتركة مترتِّبة على ذكره، فقولُه «لئلاّ يمتنع طرده» غاية مترتِّبة على قوله «وإنّما قلت خلاف ما عند إلخ» وقولُه «لئلاّ يمتنع عكسه» علّة باعثة عليه فافهَمْ.

(١) **قوله:** [**ولا يكون هذا تكراراً**] جملة معترضة لدفع توهّم لزوم التكرار ولا دخل له في الجواب.

(٢) **قوله:** [**وعلى هذا إلخ**] أي: وعلى التوجيه الذي ذكرنا لكلام السكّاكي كان الأنسب أن يقول إلخ، وذلك لأنّ المترتِّب على التبديل المذكور هو الخروج لا الطرد فإنه حاصل بقوله «لضرب من التأوّل».

(٣) **قوله:** [**لكنّ المناقشة إلخ**] جواب عن قوله «كان الأنسب إلخ»، حاصله أنّ الألفاظ ليست بمقصودة بالذات فإذا كان المقصود واضحاً فالمناقشة في العبارة والمؤاخذ في الألفاظ ليست من دأب المحصِّلينَ.

(٤) **قوله:** [**فإن قلتَ إلخ**] إشارة إلى اعتراض يرد على المصـ على ما قرّر الشارح كلامه.

(٥) **قوله:** [**مُشعِر بأنّ مراده إلخ**] أي: بأنّ مرادَ المصـ بـ«غير ما هو له» في تعريف المجاز العقليّ بقوله: «إسناده إلى ملابس له غير ما هو له بتأوّل» غيرُ ما هو له في نفس الأمر، ووجه الإشعار أنّ المصـ حكم بأنّ تعريف المجاز العقليّ بـ«الكلام المُفاد به خلاف ما في نفس الأمر لضرب من التأوّل» مُطّرِد ومُنعكِس، وأنّ التعريف الذي ذكره متّحد به في المآل، فلو لم يكن مراده بغير ما هو له غيرَ ما هو له في نفس الأمر

وفي نفس الأمر وحينئذٍ[1] يرد عليه قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما «أنبت الله البقل» و«خلق الله الأفعال كلّها» و«أضلّ الله الكافر» بالتأوّلِ[2] والقصدِ إلى أنه إسناد إلى السبب لأنه إسناد إلى ما هو له في نفس الأمر، وبالجملة[3] إن أراد غير ما هو له في نفس الأمر فقد خرج عن تعريفه أمثال ما ذكر، وإن أراد عند المتكلّم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة بقوله: «عند المتكلّم في الظاهر» وصار قوله: «بتأوّل» ضائعاً وإسناد إخراج نحو قول الجاهل إليه فاسداً، قلت[4]:

بل أعمّ أو أخصّ بطل طرد التعريف أو عكسه. قوله «وفي نفس الأمر» تفسير لقوله «عند العقل».

(١) **قوله:** [وحينئذٍ إلخ] أي: وحين إذ كان مراده غيرَ ما هو له في نفس الأمر يرد عليه قول الجاهل والمعتزليّ إلخ؛ لأنه من المجاز العقليّ لوجود القرينة الصارفة وهي معرفة حالهما وتعريف المصـ للمجاز العقليّ لا يصدق عليه لأنّ الإسناد فيه إلى ما هو له في نفس الأمر فلا يكون جامعاً للأفراد.

(٢) **قوله:** [بالتأوّلِ] متعلّق بـ«قول». قوله «والقصدِ إلخ» تفسير التأوّل. قوله «لأنه إسناد إلى ما هو له في نفس الأمر» تعليل لقوله «يرد عليه إلخ».

(٣) **قوله:** [وبالجملة إلخ] لمّا كان الإشعار خفيًّا قال «وبالجملة إلخ» أي: ونقول بالجملة مع قطع النظر عن كون كلامه مُشعِراً بما ذُكِر أو لا: إنه لا يخلو إمّا أن يريد بـ«غير ما هو له» «غيرَ ما هو له في نفس الأمر» أو «غيرَ ما هو له عند المتكلّم في الظاهر» فعلى الأوّل يخرج عنه أمثال ما ذُكِر مع أنه مجاز عقليّ فلم يكن التعريف جامعاً، وعلى الثاني يخرج عنه قولُ الجاهل والأقوالُ الكاذبة بقوله «عند المتكلّم في الظاهر» فيصير قوله «بتأوّل» ضائعاً ولم يصحّ نسبة إخراج قول الجاهل إليه لأنه قد خرج قبل والمصـ قد نسبه إليه حيث قال: «وقولنا «بتأوّل» يُخرِج نحوَ ما مرّ من قول الجاهل».

(٤) **قوله:** [قلتُ إلخ] جواب عن الإشكال المذكور، وحاصل الجواب أنا لا نُسلِّم حصرَ المراد في الشِقَّين لوجود الشقّ الثالث وهو المعنى الأعمّ أي: ما يصدق عليه أنه إسناد إلى غير ما هو له سواء كان الغير غيراً في الواقع أو غيراً عند المتكلّم في الحقيقة أو غيراً عند المتكلّم في الظاهر، وحين إذ أريد المعنى الأعمّ دخل فيه قولُ الجاهل «أنبت الربيع البقل» والأقوالُ الكاذبة وقولُ المعتزليّ «خلق الله الأفعال كلّها» مُخفِياً حالَه، فأخرج جميعَها بقوله «بتأوّل» إذ لا تأوّل للجاهل ولا للكاذب المتعمِّد ولا للمعتزلي المُخفي حالَه.

أراد بالإسناد إلى غير ما هو له مفهومه الظاهر الأعمّ أعني ما يصدق عليه أنه إسناد إلى غير ما هو له بوجهٍ مّا أعني المغاير في الواقع أو عند المتكلّم في الحقيقة أو في الظاهر، وحينئذٍ يدخل فيه نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة لكون الإسناد فيه إلى غير ما هو له في الواقع، وقول المعتزلي لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلّم، فأخرج جميعَها بقوله: «بتأوّل» وبقي التعريف سالماً، فيخرج عنه(١) ما لا تأوّل فيه ويدخل فيه نحو قول الدهريّ والمعتزليّ: «أنبت الله البقل» و«خلق الله الأفعال كلّها» بالتأوّل لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلّم، وكذا نحو قول الدهري: «أنبت الربيع البقل» بتأوّل حين يظهر أنه موحّد لكونه إلى غير ما هو له في الواقع، وكذا نحو قول الموحّد: «أنبت الله البقل» بتأوّل عند إخفاءِ حاله من الدهريّ وإظهارِ أنه غير معتقد لظاهره بل إنّما أسنده إلى السبب لأنه إلى غير ما هو له عند المتكلّم في الظاهر، لا يقال(٢): العامّ لا يتحقّق إلاّ في ضمن الخاصّ وقد تبيّن فساده فكيف يجوز أن يراد غير ما هو له أعمّ من أن يكون في الواقع أو عند المتكلّم في الحقيقة أو في الظاهر لأنا نقول(٣): فرق بين إرادة مفهوم العامّ وبين تحقّقه، ولا يلزم من عدم تحقّقه إلاّ

---

(١) **قوله: [فيخرج عنه إلخ]** أي: فصار تعريف المصـ للمجاز العقليّ مانعاً عن دخول الغير فيه وجامعاً لجميع أقسامه الأربعة كما فصله الشارح.

(٢) **قوله: [لا يقال إلخ]** إشارة إلى اعتراض يرد على الجواب المذكور، وحاصله أنّ العامّ لا يتحقّق إلاّ في ضمن الخاصّ فإمّا أن يوجد هذا العامّ في الشقّ الأوّل أو في الشقّ الثاني وقد تبيّن فساد كلّ منهما بأنه لا يكون التعريف جامعاً للأفراد على الأوّل ويلزم ضياع قوله «بتأوّل» على الثاني، فحملكم «غير ما هو له» على المعنى الأعمّ لا يُسمِن ولا يُغني من جوع.

(٣) **قوله: [لأنا نقول إلخ]** جواب عن الاعتراض، وحاصله أنه فرقٌ عظيم بين إرادة العامّ وبين تحقّق العامّ فإنّ تحقّق العامّ يلزم أن يكون في ضمن تحقّق الخاصّ وإرادة العامّ لا تلزم أن تكون في ضمن إرادة الخاصّ، والفساد إنّما هو في إرادة الخاصّ بخصوصه لا في إرادة العامّ بعمومه؛ لأنه إذا أريد الأعمّ

في ضمن الخاصّ عدم إرادته إلاّ في ضمنه، وقد تبيّن أنّ الفساد إنما كان ينشأ من إرادة الخاصّ بخصوصه فلا فساد في إرادة العامّ بعمومه فليتأمّل فإنّ هذا مقام يستصعبه أقوام (ولهذا) أي: ولأنّ مثل[1] قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأوّل فيه (لم يُحمَل نحو قوله) أي: الصَّلَتان العبْديّ[2] (أَشَابَ الصَّغِيْرَ وَأَفْنَى الْكَبِيْـ * ـرَ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ، على المجاز) أي: على أنّ إسناد «أَشَابَ» و«أَفْنَى» إلى كَرِّ الغَداة ومَرِّ العَشِيّ مجاز (ما دام[3] (لم يُعلَم أو) لم (يُظَنّ أنّ قائله لم يُرِد ظاهرَه) لعدَم التأوّل[4] حينئذٍ بل حُمِل على الحقيقة لكونه إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم في الظاهر كما مرّ نحو قول الجاهل (كما استُدِلّ) يعني ما لم يُعلَم ولم يُستَدَلّ بشيء[5] على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على

فقول الجاهل والمعتزليّ لمن يعرف حالهما وإن خرجا من غير ما هو له في نفس الأمر فقد دخلا في غير ما هو له عند المتكلِّم، وكذا قوله «بتأوّل» وإن كان ضائعاً بالنسبة إلى خروج قولِ الجاهل والكواذبُ من غير ما هو له عند المتكلِّم لكنْ ليس بضائع بالنسبة إلى خروجهما من غير ما هو له في الواقع.

(١) **قوله:** [أي: ولأنّ مثل إلخ] تعيينٌ للمشار إليه بأنه خروج مثل قول الجاهل عن المجاز لاشتراط التأوّل في المجاز، ولم يجعل المشار إليه اشتراط التأوّل مع أنه أولى لكون خروج قول الجاهل متفرِّعاً عليه نظراً إلى قربِ المشار إليه وكونه مذكوراً صريحاً.

(٢) **قوله:** [أي: الصَّلَتان العبْديّ] الصَّلَتان اسم لشعراء ثلاثة قبائل: عبْديّ وضبيّ وفهميّ، ولذا عيّنه بقوله «العبْديّ» وهو نسبة إلى عبد القيس ويقال له عبْقَسِيّ، ونسب الجاحظ هذه الأبيات للصلَتان الضبيّ.

(٣) **قوله:** [دام] ليس هذا إشارة إلى تقدير لفظة «دام» فإنه لا يجوز حذف الأفعال الناقصة سوى «كان» لا سيِّما حذف بعضه، بل بيان لحاصل المعنى بجعل «ما» مصدريّة نائبة عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوّل أي: لم يحمل على المجاز مدّة انتفاء العلم والظنّ حتّى إذا تحقّق أحدهما يحمل عليه. قوله «لم» إشارة إلى أنّ قوله «يُظَنّ» عطف على قوله «يُعلَم» وداخل تحت النفي.

(٤) **قوله:** [لعدم التأوّل] تعليل لعدم حمله على المجاز. قوله «حينئذ» أي: حين إذ لم يُعلَم أو يُظَنّ أنّ قائله لم يُرِد ظاهرَه. قوله «بل حُمِل على الحقيقة» ترقٍّ من عدم الحمل على المجاز إلى الحمل على الحقيقة.

(٥) **قوله:** [ولم يُستَدَلّ بشيء إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «كما استُدِلّ» مفعول مطلق لفعل محذوف دلّ عليه

أنّ إسناد «ميَّزَ») إلى جذب الليالي (في قول أبي النَجْم) قَدْ أَصبَحَتْ[١] أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِيْ * عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ * مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِيْ كَرَأْسِ الأَصْلَعِ * (مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ *) أي: بعد قُنزُعٍ[٢] وهو الشَعر المجتمِع في نواحي الرأس (جَذْبُ اللَّيَالِيْ) أي: مُضِيُّها واختلافُها[٣] وفي "الأساس" «جَذَبَ الشَهْرُ» مَضَتْ عامّتُه (أَبْطِئِيْ أَوْ أَسْرِعِيْ) حالٌ من الليالي على تقدير القولِ[٤] أو كونِ الأمر بمعنى الخبر، ويجوز أن يكون منقطِعاً أي: اصْنَعِي ما شئتِ أيّتها الليالي! فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا أبالي (مجاز) خبر «أنّ» (بقوله) متعلّق

قوله «لم يُعلَم» وهو «لم يُسْتدَلّ»، والمراد بالاستدلال معناه اللغويّ لا الاصطلاحيّ المقابل للبداهة، فلا يرد أنّ عدم إرادة الظاهر قد يكون بديهيًّا كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه.

(١) **قوله:** [قَدْ أَصبَحَتْ إلخ] فعل ناقص و«أُمُّ الْخِيَارِ» اسم امرأة اسمه و«تَدَّعِيْ» خبره، و«كُلُّهُ» بالرفع على الابتداء و«لَمْ أَصْنَعْ» خبره أي: لم أصنعه، و«مِنْ أَنْ رَأَتْ» مفعول له لـ«تَدَّعِيْ»، و«الأَصْلَعُ» مَن انحسر شَعرُ رأسه، و«مَيَّزَ عَنْهُ» جملة مفسِّرةٌ لرؤية رأسه كرأس الأصلع مبيِّنةٌ لوجه الشبه، والمعنى: أنّ المرأة تدّعي عليّ ذنوباً لم أرتكب شيئاً منها لرؤيتها رأسي كرأس الأصلع فإنّ النساء يبغضن الشيب ويطلبن الشباب.

(٢) **قوله:** [أي: بعد قُنزُعٍ] إشارة إلى أنّ «عَنْ» بمعنى «بعد» كما في قوله تعالى: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق:١٩]. قوله «وهو الشَعر إلخ» تفسير اللفظ. قوله «في نواحي الرأس» أي: في أطرافه.

(٣) **قوله:** [أي: مُضِيُّها واختلافُها] إشارة إلى أنّ الجذب في اللغة هو «كشيدن» فالمعنى: جذب الليالي بعضها بعضاً لكنّ المراد لازمه أي: مُضِيُّها ومجيءُ بعضها خلف بعض، وعبّر الشاعر بالليالي عن مطلق الزمان لأنّ العرب تُؤرِّخ الشهور بالليالي أو للإشارة إلى شدّتها وكثرة الغموم فيها. قوله «وفي الأساس إلخ» استشهادٌ وإشارة إلى أنّ المعنى: مُضِيُّ أكثر الليالي من عمره.

(٤) **قوله:** [على تقدير القولِ] أي: مقولاً في حقّها حينَ اليسر أَبْطِئِيْ وحين العسر أَسْرِعِيْ، وذلك لأنّ الإنشاء لا يقع حالاً. قوله «أو كونِ الأمر إلخ» أي: أو على تقدير كونِ الأمر إلخ هذا توجيهٌ آخر لصحّة الحاليّة. قوله «بمعنى الخبر» أي: بمعنى قد أبطئتْ أو أسرعتْ، وتعبيره بصيغة الأمر للدلالة على أنها مأمورات بأمره تعالى مسخّرات لحكمه، فحينئذ يتحقّق دليل آخر على كونه موحّداً. قوله «ويجوز إلخ» أي: ويجوز أن لا يكون حالاً بل يكون استينافاً على طريق الالتفات.

بـ«استُدِلّ» (عقيبَه) أي: عقيبَ قوله: «مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعٍ» (أَفْنَاهُ) أي: أبا النجم أو شَعر رأسه[(١)] (قِيْلُ اللهِ) أي: أمره وإرادته (لِلشَّمْسِ اطْلُعِيْ) * حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفُقٌ فَارْجِعِيْ، فإنه يدلّ[(٢)] على أنه يعتقد أنّ الفعل لله وأنه المُبدِئ والمُعِيد والمُنشِئ والمُفني، فيكون الإسناد إلى «جذب الليالي» بتأوّل بناءً على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أي: المجاز العقليّ (أربعة لأنّ طرَفيه) وهما المسند إليه والمسند (إمّا حقيقتان) وضعيّتان (نحو: «أنبت الربيعُ البقلَ» أو مجازان) وضعيّان (نحو: «أحيَى الأرضَ شبابُ الزمان») فإنّ المراد بإحياء الأرض[(٣)] تهييجُ القُوَى النامية فيها وإحداثُ نضارتها بأنواع النبات، والإحياءُ في الحقيقة إعطاء الحيٰوة وهي صفةٌ تقتضي الحسّ والحركة الإراديّة وتفتقر إلى البدن والروح، وكذا المراد بشباب الزمان إزديادُ قُواها الناميةِ وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزيّة مشبوبة أي: قويّة مشتعِلة (أو مختلفان نحو: «أنبت البقلَ شبابُ الزمان») فيما

---

(١) **قوله:** [أي: أبا النجم أو شَعر رأسه] إشارة إلى احتمالين في مرجع ضمير «أَفْنَاهُ». قوله «أي: أمره» فسّر القيل أوّلاً بالأمر إشارةً إلى أنه كما يحتمل الأمر أن يكون مصدراً وأن يكون اسماً كذلك القيل يحتمل أن يكون مصدراً بمعنى «گفتن» فيكون «اطْلُعِيْ» مفعولاً له، ويحتمل أن يكون اسماً للمقول فيكون «اطْلُعِيْ» بدلاً منه أو عطفَ بيان له. قوله «وإرادته» بيانٌ للمراد بالأمر لعدم الأمر حقيقة عند المُحقِّقين، وأمّا عند القائلين بخطاب «كُنْ» بعد الإرادة فالأمر بمعناه الحقيقيّ لأنّ «اطْلُعِيْ» بمعنى كوني طالعة.

(٢) **قوله:** [فإنه يدلّ إلخ] تعليل للاستدلال بقوله «أَفْنَاهُ قِيْلُ اللهِ إلخ» على أنّ إسناد التمييز إلى جذب الليالي في قوله «مَيَّزَ عَنْهُ إلخ» مجاز، ولا يجوز أن يكون إسناد «أَفْنَاهُ» مجازاً وإسناد «مَيَّزَ» حقيقة لأنّ جملة «أَفْنَاهُ قِيْلُ اللهِ» مبيِّنة لقوله «مَيَّزَ عنه»، وحمل الكلام على ما يقتضيه النظر الصحيح واجب ما أمكن.

(٣) **قوله:** [فإنّ المراد بإحياء الأرض إلخ] تعليل لكون المسند مجازاً لغَويًّا مستعملاً في غير ما وضع له. قوله «والإحياء في الحقيقة إلخ» بيان لما وضع له الإحياء. قوله «وكذا المراد بشباب الزمان إلخ» تعليل لكون المسند إليه مجازاً لغويًّا. قوله «ازدياد قُواها النامية» فمعنى «أحيى الأرض شباب الزمان»: هيّج قُوَى الأرض وأحدث نضارتَها ازديادُ قوّتها النامية. قوله «وهو في الحقيقة إلخ» بيان لما وضع له الشباب.

المسند حقيقة والمسند إليه مجاز (و«أحيى الأرضَ الربيعُ») في عكسه[١] وهذا التقسيم للطرَفين أوّلاً وبالذات وللإسناد ثانياً وبالعرض، وفيه تنبيهٌ[٢] على أنّ الإسناد المجازيّ لا يُخرِج الطرف عمّا هو عليه بل حاله كحال سائر الألفاظ المستعمَلة في أنه إمّا حقيقة أو مجاز، وإزالةٌ لما عسى أن يستبعد من اجتماع مجازين أو حقيقةٍ ومجازٍ في كلام واحدٍ وإن كانا مختلفَين، وانحصار الأقسام[٣] في الأربعة ظاهر على مذهب المصنّف لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو معناه فيكون مفرداً وكلُّ مفردٍ مستعمَلٍ إمّا حقيقة أو مجاز، فالمجاز في قولنا[٤]: «زيد نهاره صائم» إنما هو إسناد «صائم» إلى ضمير النهار، وكذا في قولنا: «الحبيب أحياني ملاقاتُه» المجاز إسناد الإحياء إلى «ملاقاته» لا إسناد الجملة الواقعة خبراً إلى المبتدأ، ....

---

(١) **قوله:** [في عكسه] أي: فيما المسند مجاز والمسند إليه حقيقة. قوله «وهذا التقسيم إلخ» إشارةٌ إلى وجه التعرّض لحال الطرَفين في تقسيم المجاز العقليّ وتوجيهٌ لكون هذا التقسيم تقسيماً للمجاز العقليّ.

(٢) **قوله:** [وفيه تنبيهٌ إلخ] بيانٌ للفائدتين في هذا التقسيم فأشار إلى الفائدة الأولى بقوله «وفيه تنبيهٌ إلخ» وأشار إلى الفائدة الثانية بقوله «وإزالةٌ لما عسى إلخ». قوله «وإن كانا مختلفَين» أي: وإن كان المجازان مختلفَين بأن يكون مجازٌ باعتبار الإسناد ومجازٌ باعتبار اللغة أو كان الحقيقة والمجاز مختلفَين بأن يكون الحقيقة باعتبار الإسناد والمجاز باعتبار اللغة أو بالعكس.

(٣) **قوله:** [وانحصار الأقسام إلخ] بيان لظهور وجه حصر أقسام المجاز العقليّ في الأربعة على مذهب المصـ. قوله «لأنه اشترط إلخ» دليل لظهور وجه حصر الأقسام في الأربعة. قوله «وكلُّ مفردٍ مستعمَلٍ» إنما قيّد المفرد بالمستعمل لأنّ اللفظ قبل الاستعمال لا يُسمَّى حقيقةً ولا مجازاً.

(٤) **قوله:** [فالمجاز في قولنا إلخ] تفريع على ما قبل ودفعٌ لتوهّم أنّ المسند في قولنا «زيد نهاره صائم» ليس بفعل ولا معناه بل جملة «نهاره صائم» وكذا في قولنا «زيد أحياني ملاقاتُه»، وحاصل الدفع أنّ الإسناد إلى المبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصـ كما مرّ فالمجاز عنده إنّما هو إسناد «صائم» إلى ضمير النهار وإسناد «أحياني» إلى «ملاقاته» والثاني فعل والأوّل معناه.

وأمّا على مذهب[1] السكّاكي ففيه إشكال (وهو) أي: المجاز العقليّ (في القرآن كثير ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ﴾) أي: آيات الله (﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال:٢]) لم يقل: «منه قوله تعالى»[2] أو «نحو قوله تعالى» إيهاماً للاقتباس وأنّ المعنى:[3] وإذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقاً بوقوع المجاز العقليّ في القرآن كثيراً، والمقصود أنّ إسناد «زادتهم» إلى ضمير الآيات مجاز لأنها فعل الله تعالى وإنّما الآيات سبب لها (﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [القصص:٤]) نُسِب إلى فرعون التذبيحُ الذي هو فعل جيشه لأنه سبب آمر (﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف:٢٧]) نُسِب نَزْع اللباس عن آدم عليه السلام وحوّاء رضي الله تعالى عنها وهو فعل الله حقيقة إلى إبليس لأنّ سببه الأكل من الشجرة وسبب الأكل وسوسته ومُقاسَمته إيّاهما أنه لهما لمن الناصحين (﴿يَوْمًا﴾) نصب على أنه مفعول به لـ«تتّقوْن»[4] أي: كيف تتّقوْن يوم القيامة

---

(١) قوله: [وأمّا على مذهب إلخ] أي: وأمّا انحصار الأقسام في الأربعة على مذهب السكّاكيّ ففيه إشكال، لأنه يجوز عنده أن يكون المسند في المجاز العقليّ جملة نحو «زيد صام نهاره» و«زيد نهاره صائم» والجملة عنده ليست حقيقة لغويّة ولا مجازاً لغويًّا لأنه أخذ الكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز.

(٢) قوله: [لم يقل: «منه قوله تعالى» إلخ] أي: كما هو الشائع في أمثال المقام بل أورده بطريق التعداد. قوله «إيهاماً للاقتباس» الاقتباس أن يؤتى بشيء من القرآن أو الحديث من غير إشارة إلى أنه منه، وإنّما قال «إيهاماً» لأنّ الظاهر أنه من أمثلةِ المجاز العقليّ الواردةِ في القرآن، وإنّما لم يذكر لفظ «نحو» ومثله روماً للاختصار مع أنّ المناسب لبيان الكثرة هو التعداد وهو أيضاً من المُحسِّنات وإن لم يعدّوه منها.

(٣) قوله: [وأنّ المعنى: إلخ] عطف على الاقتباس وداخل تحت الجارّ أي: وإيهاماً لأنّ المعنى: إلخ، والضمير في «عليهم» راجع إلى المؤمنين ويكون المراد بهم حينئذ المؤمنون بوقوع المجاز العقليّ في القرآن كثيراً. قوله «والمقصود إلخ» يعني أنّ الاقتباس مُتوهَّم والمقصود الأصليّ هو البيان أنّ إسناد زيادة إيمان المؤمنين إلى الآيات مجاز من قبيل الإسناد إلى السبب.

(٤) قوله: [لـ«تتقون»] والآية هكذا: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾. قوله «يوم القيامة» مفعول فيه، جاء به إشارةً إلى أنّ «تتّقون» بمعنى الاستقبال. وقوله «يوماً» مفعول به على حذف المضاف أي:

إن بقِيتم على الكفر يوماً ﴿يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزّمل:١٧]) نُسِب الفعل إلى الزمان وهو لله تعالى حقيقة، وهذا كناية[1] عن شدّته وكثرة الهموم والأحزان فيه لأنه يتسارَع عند تفاقُم الأحزان الشيب، أو عن طوله وأنّ الأطفال يبلغون فيه أوانَ الشيخوخة (﴿وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا﴾ [الزلزال:٢]) جمع ثَقل وهو متاع البيت أي: ما فيها من الدفائن والخزائن[2] نُسِب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة (و) هو[3] (غير مختصّ بالخبر) كما يُتوهَّم[4] من تسميته بالمجاز في الإثبات ومن ذكره في أحوال الإسناد الخبريّ (بل يجري في الإنشاء نحو: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ [المؤمن:٣٦]) وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [طه:١١٧] فإنّ البناء[5] فعل العَمَلة وهامان سبب آمر وكذا الإخراج فعل الله تعالى وإبليس سبب،

عذابَ يوم. قوله «إن بقِيتم على الكفر» تفسير لقوله تعالى: ﴿إِن كَفَرۡتُمۡ﴾ لأنّ الخطاب للكفّار.

(١) **قوله:** [وهذا كناية إلخ] أي: وجعل اليوم الولدان شيباً كناية إلخ. قوله «أو عن طوله» كلمة «أو» بمعنى الواو لأنّ مجرّد الطول لا يستلزم ما قصد من تفخيم ذلك اليوم وتهويله فلا بدّ من اعتبار كثرة الهموم معه، ويمكن أن يقال إنّ اتّصاف ذلك اليوم بالشدّة وكثرة الهموم والأحزان فيه معلوم بالعقل والنقل فاتّصافه بالطول زيادة في التهويل، فالعطف بـ«أو» إشارة إلى أنّ كلّ واحد من الوصفَين كافٍ فيما قصد. قوله «أوانَ الشيخوخة» وهو بعد الخمسين، وطول ذلك اليوم خمسون ألف سنة ممّا يعدّون.

(٢) **قوله:** [أي: ما فيها من الدفائن والخزائن] أشار بهذا التفسير إلى أنّ المراد بالأثقال نوع خاصّ منها. قوله «نُسِب الإخراج إلى مكانه» أي: إلى مكان وقع منه الإخراج فهذا نسبة إلى المفعول به بواسطة «من» لا إلى المفعول فيه إذ المعنى: وأخرجت الأرض أثقالها من الأرض لا في الأرض.

(٣) **قوله:** [هو] إشارة إلى أنّ قوله «غير مختصّ بالخبر» عطف على قوله «في القرآن كثير».

(٤) **قوله:** [كما يُتوهَّم إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «وغير مختصّ بالخبر» لدفع التوهّم الناشي من تسمية هذا المجاز بالمجاز في الإثبات ومن ذكره في أحوال الإسناد الخبريّ لأنّ الإثبات والنفي وكذا الإسناد الخبريّ إنّما يتصوّر في الخبر فيتوهّم منه أنه مختصّ بالخبر فدفعه بقوله «وغير مختصّ بالخبر».

(٥) **قوله:** [فإنّ البناء إلخ] تعليل لكون إسناد البناء والإخراج إلى هامان وإبليس إسناداً إلى غير ما هو له.

ومثله:[١] «فلْيُنبِت الربيعُ ما شاء» و«لَيَصُم نهارُك» و«لْيَجِدّ جِدُّك» وما أشبه ذلك ممّا أسند الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب صدورَ الفعل أو التركَ عنه، ومنه[٢] «أَجْرِ النَّهْرَ» و«لاَ تُطِعِ أَمْرَ فُلاَنٍ» على ما أشرنا إليه، وكذا «ليت النهر جار» و﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود:٨٧] ونحو ذلك (ولا بدّ له) أي: للمجاز العقليّ (من قرينةٍ) صارفةٍ عن إرادة ظاهره[٣] لأنّ المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظيّةٍ كما مرّ) في قول أبي النجم من قوله: «أَفْنَاهُ قِيْلُ اللهِ» (أو معنويّةٍ كاستحالةِ قِيام المسند بالمذكور) أي: بالمسند إليه[٤] المذكور معه (عقلاً) أي: من جهة العقل[٥] يعني يكون بحيث لا يَدّعِي أحدٌ من المُحقِّين

---

(١) **قوله:** [ومثله: إلخ] فصل هذه الأمثلة عمّا قبلها لأنّ المسند إليه فيما قبلها سبب بخلاف هذه الأمثلة فإنّ المسند إليه فيها زمان ومصدر. قوله «وما أشبه ذلك» نحو «لِيَجرِ النَهْرُ» و«لاَ يَنَمْ لَيْلُكَ». قوله «ممّا أسند إلخ» بيان لـ«ما أشبه ذلك». قوله «صدورَ الفعل أو التركَ عنه» لفّ ونشر مرتَّب أي: ممّا أسند الأمر إلى ما ليس المطلوب صدورَ الفعل عنه أو أسند النهي إلى ما ليس المطلوب تركَ الفعل عنه.

(٢) **قوله:** [ومنه إلخ] فصلهما عمّا قبلهما لأنّ المجاز فيما قبلهما هو إسناد الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب صدورَ الفعل أو التركَ عنه بخلاف هذين المثالين فإنّ المجاز فيه هو إيقاع الأمر أو النهي على غير ما حقّه أن يوقعا عليه. قوله «وكذا إلخ» فصلهما عمّا قبلهما لأنّ الإنشاء فيهما مغائر للأمر والنهي بخلاف الأمثلة السابقة فإنّ الإنشاء فيها أمر أو نهي. قوله «ونحو ذلك» نحو «لعلّ ليلك قائم».

(٣) **قوله:** [صارفة عن إرادة ظاهره] صفة كاشفة للقرينة وبيانٌ للأثر المترتِّب على القرينة. قوله «لأنّ المتبادر إلخ» دليل لوجوب القرينة للمجاز العقليّ.

(٤) **قوله:** [أي: بالمسند إليه إلخ] إشارة إلى الموصوف لقوله «المذكور». قوله «معه» أي: مع المسند.

(٥) **قوله:** [أي: من جهة العقل] هذا التفسير إمّا إشارةٌ إلى أنّ قوله «عقلاً» نصب على التمييز أو بيانٌ لحاصل المعنى، وأمّا نصبه فإمّا بنزع الخافض أي: في العقل أو على المصدريّة أي: استحالةَ عقل. قوله «يعني يكون إلخ» دفع لما يرد من أنه إذا كانت الاستحالة العقليّة قرينة للمجاز العقليّ فلِم جعل قول الدهريّ: «أنبت الربيع البقل» حقيقة مع أنه يستحيل قيام الإنبات بالربيع في العقل الصحيح، وحاصل الدفع أنّ المراد بالاستحالة العقليّة هنا الاستحالة الضروريّة بحيث لا يدّعي أحدٌ جوازَ قيام المسند

والمُبْطِلِينَ أنه يجوز قيامه به لأنّ العقل[1] إذا خُلِّي وَنفسَه يَعُدّه محالاً (كقولك: «مَحبّتُك جاءت بي إليك» أو عادةً) أي: من جهة العادة (نحو: «هزم الأميرُ الجُنْدَ») وقِيام المسند[2] بالمسند إليه أعمّ من أن يكون بجهة صدوره عنه كـ«ضرب» و«هزم» أو غيره كـ«قرب» و«بعد» و«مرض» و«مات» (وصدورِه) عطف على «استحالةِ» أي: وكصدور الكلام (عن المُوحِّد) فيما يدّعي الموحّد المُحِقّ أنه ليس بقائم بالمذكور وإن كان الدهريّ المُبْطِل يَدّعي قِيامَه به (مثل «أَشَابَ الصَّغِيْرَ») البيت، و«أنبت الربيعُ البقلَ» فمثل هذا الكلام إذا صدر عن المُوحِّد يُحكَم بأنّ إسناده مجاز لأنّ المُوحِّد لا يعتقِد أنه إلى ما هو له لكنّ أمثال هذا ليست[3] ممّا يستحيله العقل وإلاّ لما ذهب إليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في إبطاله إلى الدليل (ومعرفة حقيقته) يريد أنّ الفعل[4] في المجاز العقليّ يجب أن يكون

بالمسند إليه المذكور معه واستحالة إنبات الربيع ليست كذلك لأنّ العقل المطلق لا يعدّه مستحيلاً.

(١) **قوله:** [لأنّ العقل إلخ] تعليل لقوله «لا يَدّعِي إلخ» أي: لا يدّعي أحدٌ جوازَ ذلك القِيام لأجل أنّ العقل مطلقاً من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو إحساس أو تجربة إلى غير ذلك يعدّه محالاً، وظاهر أنّ استحالة قيام الإنبات بالربيع ليست كذلك فلا تكون هذه الاستحالة قرينة للمجاز.

(٢) **قوله:** [وقِيام المسند إلخ] دفع لتوهّم أنّ قيام المسند بالمسند إليه إنّما يكون بطريق صدوره عنه كالضرب والهزم فيخرج عنه مثل المرَض والموت ممّا لا يكون كذلك، وحاصل الدفع ظاهر.

(٣) **قوله:** [لكنّ أمثال هذا ليست إلخ] دفعٌ لتوهّم أنه إذا لم يكن الإسناد في مثل هذا الكلام إلى ما هو له عند المُوحِّد لكونه مستحيلاً عقلاً فهو داخل في الاستحالة العقليّة فلا يصحّ جعله مقابلاً للاستحالة كما فعله المصـ، وحاصل الدفع أنا لا نُسلِّم دخولَه في الاستحالة العقليّة إذ المراد بها الاستحالة البديهيّة بحيث يحكم بها كلّ أحد من غير اعتبار أمر آخر وظاهر أنّ الإسناد في مثل الكلام المذكور ليس كذلك كيف وقد ذهب إلى جوازه كثير ممّا يعدّ عاقلاً واحتجنا في إبطاله إلى الدلائل.

(٤) **قوله:** [يريد أنّ الفعل إلخ] يشير إلى أنّ المراد بالحقيقة في قوله «ومعرفة حقيقته» ما يصير حقيقة لا ما هو حقيقة بالفعل بأن أسند الفعل بالفعل إلى ما هو له إذ لا يجب عند أحد أن يكون لكلّ مجاز حقيقة

له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة لما مرّ[(١)] من أنه عبارة عن إسناده إلى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل أو المفعول به الحقيقيّ لكن لا يلزم أن يكون له حقيقة لجواز أن لا يسند إلى ما هو له قطعاً، كما أنّ المجاز الوضعيّ[(٢)] لا بدّ له من موضوع له إذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب أن يكون له حقيقة لجواز أن لا يستعمل فيه قطعاً، فمعرفة فاعله أو مفعوله[(٣)] الذي إذا أسند إليه يكون حقيقة (إمّا ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦] أي: فما ربحوا في تجارتهم، وإمّا خفيّة) لا تظهَر إلاّ بعد نظر وتأمّل (كما في قولِك: «سرّتني رؤيتك» أي: سرّني الله عند رؤيتك وقولِه) أي: قولِ ابن المُعَذَّل[(٤)]: يُرِيْنَا صَفْحَتَيْ قَمَرٍ * يَفُوْقُ سَنَاهُمَا الْقَمَرَا * (يَزِيْدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً *

بالفعل، وإنّما الخلاف بينه وبين الشيخ في أنه هل يجب للفعل في المجاز العقليّ أن يكون له فاعل أو مفعول إذا أسند إليه يكون حقيقة أو لا يجب ذلك فاختار المصـ الأوّل وذهب الشيخ إلى الثاني.

(١) **قوله:** [لما مرّ إلخ] تعليل لوجوب وجود فاعل أو مفعول به للفعل في المجاز العقليّ إذا أسند ذلك الفعل إليه يصير الإسناد حقيقة. قوله «لكن لا يلزم إلخ» دفعٌ لتوهّم أنه يجب وجود الحقيقة بالفعل لكلّ مجاز. قوله «لجواز إلخ» تعليل لعدم لزوم وجود الحقيقة بالفعل لكلّ مجاز.

(٢) **قوله:** [كما أنّ المجاز الوضعيّ إلخ] دفعٌ لاستبعاد أن لا يكون للمجاز العقليّ حقيقة بالفعل، وحاصل الدفع أنه كما يجب في المجاز اللغَويّ أن يكون له موضوع له إذا استعمل فيه يصير حقيقة لكن لا يجب أن يكون له حقيقة بالفعل لجواز أن لا يستعمل في الموضوع له قطعاً كذلك يجب في المجاز العقليّ أن يكون له حقيقة أي: فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يصير حقيقة لكن لا يجب أن يكون له حقيقة بالفعل لجواز أن لا يُسنَد إلى ذلك الفاعل أو المفعول به قطعاً.

(٣) **قوله:** [فمعرفة فاعله أو مفعوله إلخ] تأويلٌ لمعرفة حقيقة المجاز العقليّ بمعرفة فاعله أو مفعوله الحقيقيّ، وإنّما لم يقل «فمعرفة إسناده الذي إذا استعمل يكون حقيقة» كما يقتضيه سياق الكلام لأنّ الإسناد لا يتّصف بالظهور والخَفاء إلاّ باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخَفائه.

(٤) **قوله:** [أي: قولِ ابن المُعَذَّل] إشارة إلى مرجع الضمير وتعيينٌ للشاعر وهذا كنيته واسمه عبد الصمد

إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَراً أي: يزيدك الله حسناً في وجهه) لِما أودعه[١] من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمّل والإمعان، وكقولك: «أقدمَني بلدَك حقٌّ لي على فلان» أي: أقدمَتْني نفسي[٢] لأجل حقّ لي عليه، و«مَحبّتك جاءت بي إليك» أي: جاءت بي نفسي إليك لمَحبّتك، وقول الشاعر: وَصَيَّرَنِيْ هَوَاكِ[٣] وَبِيْ * لِحَيْنِيْ يُضْرَبُ الْمَثَلُ أي: صيّرني الله بسبب هَواكِ بهذه الحالة[٤] وهو أنّي يُضرَب المَثَل بي لهلاكي في مَحبّتكِ، ففي معرفة الحقيقة[٥] في هذه الأمثلة نوع خَفاء ولهذا لم يطّلع عليها بعض الناس، وهذا ردّ على الشيخ عبد القاهر وتعريض له

بن المُعَذَّل. قوله «صَفْحَتَيْ قَمَرٍ» الصفحتان الخدّان. قوله «سَناهما» السَنا الضوء.

(١) قوله: [لما أودعه إلخ] تعليل للزيادة. قوله «من دقائق الحسن والجمال» بيانٌ لـ«ما».

(٢) قوله: [أي: أقدمَتِني نفسي إلخ] قد تبع المصنِّفُ والشارحُ السكّاكيَّ في تقديره في مثل هذا المثال الفاعل النفس وفيما عداه الله سبحانه وتعالى، ولعلّ هذا التقدير مبنيّ على أنّ الظاهر أنّ الحادث الذي يظهر فاعله يُنسَب إليه والذي لا يظهر فاعله يُنسَب إلى ذاته تعالى لكن لا يخفى أنّ الفعل الصادر ههنا هو القدوم واعتبارُ النفس الناطقة مُقدِماً للبدن تكلّف بارد غير متعارف عند أهل اللغة.

(٣) قوله: [وَصَيَّرَنِيْ هَوَاكِ] بكسر الكاف لأنّ الخطاب للمرأة. قوله «وَبِيْ لِحَيْنِيْ إلخ» الواو مزيدة بين ما هو اسم في المعنى لـ«صار» وهو ضمير المتكلّم وبين خبره وهو «يُضْرَبُ» لتأكيد اللصوق بينهما كالواو المزيدة بين الموصوف والصفة لذلك، ويحتمل أن تكون الواو للعطف على «لحَيْنِيْ» أي: يُضرَب المثل بالأشياء لحَيني ويُضرَب المثل للأشياء بي، إلاّ أنه قدّم المعطوف كما في: عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ، ويحتمل أن تكون للحال أي: صيّرني هواكِ هالكاً والحال أنه يُضرَب بي المثل لهلاكي.

(٤) قوله: [أي: صَيّرني الله بسبب هواكِ] إشارة إلى الفاعل الحقيقيّ للتصيير وإلى أنّ إسناده إلى الهوى من قبيل الإسناد إلى السبب. قوله «هذه الحالة» جعلُ هذا القول مفعولاً ثانياً لـ«صَيَّر» يدلّ على الوجه الأوّل الذي ذُكِر في الحاشية السابقة. قوله «وهو أنّي يُضرَب إلخ» تفسير لتلك الحالة.

(٥) قوله: [ففي معرفة الحقيقة إلخ] تطبيق الأمثلة بالممثَّل له. قوله «نوع خَفاء» وذلك لكثرة إسنادها إلى الفاعل المجازيّ وترك إسنادها إلى الفاعل الحقيقيّ. قوله «ولهذا لم يطّلع عليها بعض الناس» إظهار لما في نفس المصـ. قوله «وهذا ردّ إلخ» إشارة إلى غرض الماتن بقوله «ومعرفة حقيقته إلخ».

حيث قال[1]: اعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى[2]: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦] فإنك تجد في نحو «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» فاعلاً سوى الحقّ، وكذا لا تستطيع[3] في «وَصَيَّرَنِيْ» و«يَزِيْدُكَ» أن تزعَم أنّ له فاعلاً قد نُقِل عنه الفعل فجُعِل للهوى ولوجهه، فالاعتبار إذن[4] أن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته فإنّ القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة، وإذا كان معنى اللفظ[5] موجوداً على

---

(١) **قوله:** [حيث قال إلخ] أي: لأنّ الشيخ قال إلخ. قوله «في هذا» أي: في المجاز العقليّ. قوله «للفعل» أي: المُسند إلى الفاعل المجازيّ. قوله «فاعل» أي: فاعل حقيقيّ، و«في التقدير» والجملةُ التي بعده صفتان لقوله «فاعل». قوله «صارت إلخ» أي: صارت النسبة إلى ذلك الفاعل حقيقة عقليّة.

(٢) **قوله:** [كما في قوله تعالى إلخ] أي: كما يوجد للفعل في هذا القول فاعل في التقدير إذا نقلتَه إليه صارت حقيقة وهو التجّار، فهذا مثال لوجود الفاعل الحقيقيّ للفعل في المجاز العقليّ. قوله «فإنك لا تجد إلخ» تعليل لقوله «ليس بواجب إلخ» أي: إذا قلت عند قدومك للحقّ: «أقدمني حقّ» لا تجد في قصدك فاعلاً للإقدام سوى الحقّ لكنك صَوَّرتَ القدومَ بصورة الإقدام والحقَّ بصورة المُقدِم مبالغة في كونه داعياً للقدوم فلا فاعل في قصدك سوى الحقّ لا مُحقَّقاً ولا موهوماً فضلاً عن إسناد الفعل إليه ونقله عنه.

(٣) **قوله:** [وكذا لا تستطيع إلخ] أي: وكذا لا تستطيع أن تزعم أنّ لـ«صَيَّرَنِيْ هَوَاكِ» و«يَزِيْدُكَ وَجْهُهُ» فاعلاً نُقِل عنه التصيير والزيادة فجُعِلا للهوى والوجه إذ لا تصيير ولا زيادة في الحقيقة بل صُوِّر الصيرورةُ بصورة التصيير والهَوى بصورة المُصيِّر وصُوِّر الازديادُ بصورة الزيادة والوجهُ بصورة الزائد فلا فاعل لهما سوى الهوى والوجه لا مُحقَّقاً ولا موهوماً فضلاً عن الإسناد إليه والنقل عنه.

(٤) **قوله:** [فالاعتبار إذن إلخ] تفريع على ما قبله أي: إذا لم يكن للفعل في المجاز العقليّ فاعل بناءً على انتفاء الفعل وكونه مُخيَّلاً محضاً فالاعتبار في امتيازه عن الكذب أن يكون المعنى الذي هو مقصود المتكلِّم من الكلام موجوداً في المجاز بخلاف الكذب فإنه لا وجود له فإن تحقّق القدوم عند قولك: «أقدمني بلدك حقّي» كان مجازاً عقليًّا وإلاّ كان كذباً.

(٥) **قوله:** [وإذا كان معنى اللفظ إلخ] عطفٌ على قوله «ليس بواجب إلخ» وبيانٌ لمناط كون الكلام مجازاً

الحقيقة لم يكن مجازاً فيه نفسه فيكون في الحكم، فاعرِف هذه الجملة[١] وأحسِن ضبطها حتّى تكون على بصيرة من الأمر، وقال الإمام الرازيّ: فيه نظر[٢] لأنّ الفعل لا بدّ من أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع[٣] صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أضيف إليه الفعل فلا مجاز وإلاّ فيمكن تقديره (وأنكره) أي: المجازَ العقليَّ (السكّاكيُّ) وقال[٤]: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقيّ بواسطةِ

عقليًّا وهو أنه إذا كان المعنى الذي وضع له اللفظ موجوداً على الحقيقة بأن يكون مستعملاً فيه لم يكن المجاز في ذلك اللفظ نفسه بل يكون في الحكم فإن كان لفظ الإقدام في قولك «أقدمني بلدك حقّ لي» مستعملاً في معناه الذي وضع له وإن كان المعنى موهوماً كان المجاز في الحكم وكان اللفظ على حقيقته وإن كان مستعملاً في معنى الحمل على القدوم كان المجاز في اللفظ وكان الإسناد على حقيقته، وكذا إن كان «حقّ» مستعملاً في المُقدِم بطريق الاستعارة بالكناية، فتلخّص من كلام الشيخ أنّ مثل «أقدمني بلدك حقّ لي» يحتمل وجوهاً ثلاثة مجازاً في الطرف ومجازاً في الإسناد واستعارة بالكناية.

(١) **قوله:** [فاعرَف هذه الجملة] أي: الضابطة للمجاز العقليّ. قوله «وأحسن ضبطها» لأنه قد ينساها مَن لا يسعه نسيانها كالسكّاكي والمصـ والإمام الرازيّ رحمهما الله تعالى. قوله «حتّى تكون على بصيرة» أي: في استخراج الجزئيّات منها.

(٢) **قوله:** [وقال الإمام الرازيّ: فيه نظر إلخ] اعتراض على الشيخ فيما ذهب إليه، قال الشارح في مختصر هذا الشرح: «فزعم صاحب "المفتاح" أنّ اعتراض الإمام حقّ وأنّ فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى وأنّ الشيخ لم يعرف حقيقتها لخَفائها فتبعه المصـ، وظنّي أنّ هذا تكلّف والحقّ ما ذكره الشيخ».

(٣) **قوله:** [لامتناع إلخ] جوابه أنّ امتناع صدور الفعل لا عن فاعل مسلَّم إذا كان الفعل من الأمور المحقَّقة وأمّا السرور والزيادة والإقدام والتصيير في الأمثلة المذكورة فأمور اعتباريّة متوهَّمة كما مرّ بيانه.

(٤) **قوله:** [وقال إلخ] بيانٌ لإنكاره المجاز العقليّ. قوله «الذي عندي» مبتدأ. قوله «نظمه إلخ» خبر، وحاصل ما ذكره أنّ الذي هو مجاز عقليّ عند القوم ليس قسماً برأسه بل هو داخل عندي في الاستعارة بالكناية بجعل الربيع في «أنبت الربيعُ البقلَ» استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقيّ للإنبات وهو القادر المختار سبحانه وتعالى بواسطة المبالغة في التشبيه والمراد بالمبالغة في التشبيه إدخالُ المشبَّه في جنس المشبَّه به وجعلُه من أفراده ادّعاءً وبواسطة جعل نسبة الإنبات إلى الربيع قرينة للاستعارة.

المبالغة في التشبيه وجعلِ نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة، وهذا معنى قوله: (ذاهباً إلى أنّ ما مرّ) من الأمثلة (ونحوَه استعارة بالكناية) وهي عنده أن تَذكُر المشبّه وتُريد المشبّه به بواسطة قرينة وهي أن تَنسِب إليه شيئاً من اللوازم[١] المُساوِية للمُشبَّه به مثل أن تُشبِّهَ المنيّة بالسَبُع ثمّ تُفرِدَها بالذكر وتُضِيفَ إليها شيئاً من لوازم السَبُع فتقولَ: «مَخالِبُ المَنيّة نَشَبَتْ بفُلان» (بناءً على أنّ المراد بالربيع الفاعل الحقيقيّ) للإنبات يعني القادر المختار[٢] (بقرينة نسبة الإنبات) الذي هو من اللوازم المُساوِية للفاعل الحقيقيّ (إليه) أي: إلى الربيع (وعلى هذا القياس غيرُه) أي: غيرُ هذا المثال يعني أنّ المراد بالطبيب[٣] هو الشافي الحقيقيّ بقرينة نسبة الشفاء إليه، وكذا المراد بالأمير المُدبِّر لأسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة نسبة الهزم إليه، والحاصل[٤] أن يُشبَّه الفاعل المجازيّ المذكور بالفاعل الحقيقيّ في تعلّق وجود الفعل به ثُمّ يُفرَد الفاعل المجازيّ بالذكر ويُنسَب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقيّ

---

(١) **قوله:** [من اللوازم إلخ] المراد باللوازم الروادف لازمة كانت أو منفكّة، والمراد بكونها مساوِية للمشبَّه به أن تكون مختصّة به إمّا مطلقاً كالإنبات المختصّ بالله تعالى أو بالنسبة إلى المُشبَّه كالأظفار فإنّها وإن وجدت في غير السبع المشبَّه به لكنها لا توجد في المنيّة المُشبَّهة.

(٢) **قوله:** [يعني القادر المختار] يعني أنّ تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقيّ بعنوان هذا المفهوم الكليّ وإن كان هو الله عزّ وجلّ لا من حيث خصوصيّة ذاته تعالى، وهذا دفع لما يرد على مذهب السكّاكيّ من أنه يلزمه تشبيهُ الربيع بالله تعالى وادّعاءُ أنه عينه، ولا يخفى ما فيه من الركاكة وإساءة الأدب.

(٣) **قوله:** [المراد بالطبيب إلخ] أي: في «شفى الطبيبُ المريضَ». قوله «وكذا المراد بالأمير إلخ» أي: في «هزم الأميرُ الجندَ». قوله «المُدبِّر لأسباب الهزيمة» يعني أنّ تشبيهَ الأمير بالفاعل الحقيقيّ وادّعاءَ أنه عينه بعنوان هذا المفهوم الكليّ لا بعنوان الجيش بخصوصه فلا يلزم ادّعاء أمر ركيك.

(٤) **قوله:** [والحاصل إلخ] أي: وحاصل القياسِ وتقريرِ الاستعارة بالكناية عند السكّاكيّ فيما هو مجاز عقليّ عند القوم أن يُشبَّه إلخ. قوله «في تعلّق وجود الفعل به» أي: بكلّ من الفاعلَين الحقيقيّ والمجازيّ وإن كان تعلّق الفعل بالحقيقيّ على جهة القيام وبالمجازيّ على جهة أخرى كالتسبّب.

(وفيه) أي: فيما ذهب إليه السكّاكيُّ[(١)] (نظر لأنه يَستلزِم أنّ المراد بـ«عيشة» في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة:٢١] صاحبها لما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكّاكيِّ وقد ذكرناه نحن، وليس كذلك[(٢)] إذ لا معنى لقولنا: «هو في صاحب عيشة»، وكذا لا معنى لقولنا: «خلق من شخص يدفق الماء» أي: يصبّه في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق:٦] (و) يستلزم[(٣)] (أن لا يصحّ الإضافة في) كلّ ما أضيف الفاعل المجازيّ إلى الحقيقيّ نحو («نهاره صائم» لبطلان إضافةِ الشيء إلى نفسه) اللازمةِ من كلامه لأنّ المراد بالنهار[(٤)] حينئذٍ فلان نفسه ولا شكّ في صحّةِ هذه الإضافة ووقوعِها قال الله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦]، ولو مثّل بقولِه تعالى[(٥)]: ﴿فَمَا رَبِحَت

---

(١) قوله: [أي: فيما ذهب إليه السكّاكيُّ] مِن ردّ المجاز العقليّ إلى الاستعارة بالكناية.

(٢) قوله: [وليس كذلك] أي: مع أنه ليس المراد بـ«عيشة» صاحبها، وانتفاء اللازم يوجِب انتفاءَ الملزوم فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية. قوله «إذ لا معنى لقولنا إلخ» لأنه يستلزم ظرفيّة الشيء لنفسه وهي باطلة، وهذا دليل لبطلان اللازم. قوله «وكذا لا معنى لقولنا إلخ» لأنّ المقصود بقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ بيانُ مادّة يكون منها الإنسان كما يدلّ عليه سابقه ولاحقه أعني قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِن بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَآئِبِ﴾ لا بيانُ أصله الذي نشأ منه كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء:١]، ومذهبه يستلزم أن يكون المراد بالماء الشخص لأنّه فاعل مجازيّ لـ«دافق» والشخص فاعل حقيقيّ له ويراد عنده بالفاعل المجازيّ الفاعل الحقيقيّ.

(٣) قوله: [يستلزم] إشارة إلى أنّ قوله «أن لا يصحّ الإضافة إلخ» عطف على قوله «أنّ المراد بـ«عيشة» إلخ». قوله «كلّ ما أضيف إلخ» إشارة إلى أنّ المراد أنّ عدم صحّة الإضافة يلزم في كلّ تركيب أضيف فيه الفاعل المجازيّ إلى الفاعل الحقيقيّ لا في «نهاره صائم» خاصّة.

(٤) قوله: [لأنّ المراد بالنهار إلخ] أي: لأنّ المراد بالنهار حين إذ حمل الكلام على الاستعارة فلان نفسه وهو بعينه مرجع الضمير فيلزم إضافة فلان إلى نفسه، وهذا دليل الملازمة. قوله «ولا شكّ إلخ» إشارة إلى بطلان اللازم من مذهبه. قوله «قال الله تعالى» إثباتٌ لوقوع هذه الإضافة واستدلالٌ على صحّتها.

(٥) قوله: [ولو مثّل بقوله تعالى إلخ] إشارة إلى مجال المناقشة في تمثيل المصـ للإضافة المذكورة بما مثّل

تِّجَارَتُهُمْ﴾ أو قولِه: «فَنَامَ لَيْلِيْ وَتَجَلَّى هَمِّيْ» كان أدفع للشَغْب لأنّ قوله: «نهاره صائم» ممّا يُناقَش فيه بأنّ الاستعارة إنّما هي في ضميره المستتِر لا في «نهاره»[1] كالاستخدام في علم البديع لكنّ المُناقَشة في المثال ليست من دأب المُحصِّلين (و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله تعالى: ﴿يٰهَامٰنُ ابْنِ لِيْ صَرْحًا﴾ [المؤمن:٣٦] (لهامان) لأنّ المراد به حينئذٍ[2] هو العَمَلة أنفسهم وليس كذلك لأنّ النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقّف نحو «أنبت الربيعُ البقلَ») و«شفى الطبيبُ المريضَ» و«سرّتني رؤيتُك» ممّا يكون الفاعل الحقيقيّ هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأنّ أسماء الله تعالى[3] توقيفيّة لا يُطلَق عليه اسم لا حقيقةً ولا مجازاً ما لم يَرِد به إذن الشارع، وليس كذلك لأنّ مثل هذا

لها به أي: ولو مثّل المصـ للإضافة المذكور بقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِّجَارَتُهُمْ﴾ أو بقول الشاعر: يَا رَبِّ قَدْ فَرَّجْتَ عَنِّيْ غَمِّيْ * فَنَامَ لَيْلِيْ وَتَجَلَّى هَمِّيْ، كان أدفع للشَغْب أي: للخصام والمجادلة والمنازعة لعدم مجال المناقشة فيهما لأنّ الاستعارة تكون عنده في التجارة والليل وهما فاعلان مجازيّان للربح والنوم وقد أضيفا إلى فاعلين حقيقيّين لهما وهما ضمير الغائبين وضمير المتكلّم.

(١) **قوله:** [لا في «نهاره»] فلا يكون المراد بالنهار فلان نفسه بل الزمان المخصوص فلا يلزم المحذور المذكور أعني إضافة الشيء إلى نفسه. قوله «كالاستخدام إلخ» أي: كما يكون في الاستخدام حيث يراد باللفظ معنى وبالضمير الراجع إليه معنى آخر. قوله «لكنّ المُناقَشة إلخ» جواب للمناقشة، وحاصله أنّ المناقشة في المثال ليست ممّا ينبغي أن يشتغل به المُحصِّلون لأنها لا تنفي ما قصد الخصم إثباتَه ولا تُثبِت ما قصد نفيَه لأنّ المثال إنّما يُذكَر للإيضاح لا للإثبات.

(٢) **قوله:** [لأنّ المراد به حينئذٍ إلخ] أي: لأنّ المراد بـ«هامان» حين إذ حمل الكلام على الاستعارة هو العَمَلةُ أنفسُهم فلا يكون الأمر بالبناء لهامان، وهذا دليل الملازمة. قوله «وليس كذلك» إشارة إلى بطلان اللازم من مذهبه. قوله «لأنّ النداء إلخ» دليل لبطلان اللازم، وحاصله أنه لو لم يكن الأمر بالبناء لهامان بل للعملة مع أنّ النداء له لزم أن يكون النداء لشخص والخطاب مع غيره وهو فاسد.

(٣) **قوله:** [لأنّ أسماء الله تعالى إلخ] دليل الملازمة. قوله «لا يُطلَق عليه اسم إلخ» بيانٌ لمعنى كون أسمائه تعالى توقيفيّة. قوله «وليس كذلك» إشارة إلى بطلان اللازم. قوله «لأنّ مثل هذا إلخ» دليل لبطلان اللازم.

التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سُمِع من الشارع أو لم يُسمَع (واللوازم كلّها منتفية) كما ذكرنا[(١)] فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأنّ انتفاء اللازم يوجب انتفاءَ الملزوم، وجوابه[(٢)]: أنّ مبنى هذه الاعتراضات على أنّ مذهب السكّاكيِّ في الاستعارة بالكناية أن تَذكُر المشبّه وتُريد المشبّه به حقيقةً، وهذا وهم لظهور أن ليس المراد بالمنيّة في قولنا: «مَخالبُ المَنيّة نشَبتْ بفلان» السَبْع حقيقةً بل المراد الموت لكن بادّعاءِ السَبْعِيّة له وجعلِ لفظ المنيّة[(٣)] مرادفاً للفظ السبْع ادّعاءً كيف وقد قال[(٤)] السكّاكيّ في تحقيقه بأنا ندّعي اسم المنيّة اسماً للسبْع مرادفاً له بارتكاب تأويل وهو أنّ المَنيّة تُدخَل[(٥)] في جنس السِباع

---

(١) **قوله:** [كما ذكرنا] فإنه قد بيّن بعد كلّ ملازمة دليل الملازمة وبطلان لازمها. قوله «فينتفي إلخ» أي: إذا انتفى اللوازم فينتفي الملزوم وهو كون المجاز العقليّ من باب الاستعارة بالكناية.

(٢) **قوله:** [وجوابه إلخ] أي: والجواب من جانب السكّاكيّ إلخ، وحاصله أنه ليس مذهب السكّاكيّ في الاستعارة بالكناية أن يُذكَر المُشبَّه ويُراد به المُشبَّه به حقيقةً حتّى يرد الاعتراضات بل مذهبه فيها أن يُذكَر المُشبَّه ويُراد به المُشبَّه به بادّعاء أنّ المُشبَّه من أفراد المُشبَّه به، فيكون المراد بالعيشة صاحبَها بادّعاء أنّ العيشةَ نفسَها صاحبُها فلا يلزم ظرفيّة الشيء لنفسه، وبالنهار الصائمَ بادّعاء أنه صائم فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وبضمير «ابْنِ» بانياً بادّعاء أنّ هامان بانٍ فلا يلزم أن لا يكون الأمر بالبناء له، وبالربيع قادراً مختاراً بادّعاء أنه قادر مختار فلا يلزم إطلاق الربيع على الله تعالى حتّى يتوقّف على السمع.

(٣) **قوله:** [وجعلِ لفظ المَنيّة إلخ] عطفٌ على قوله «ادّعاءِ السَبْعِيّة له» وبيانٌ لمعنى ادّعاء السبْعيّة للموت ولا دخل له في دفع الاعتراضات فإنها مندفعة بمجرّد إرادة المشبّه به الادّعائيّ.

(٤) **قوله:** [كيف وقد قال إلخ] أي: كيف يكون مذهب السكّاكيّ في الاستعارة بالكناية أن تَذكُر المشبَّهَ وتُريد المشبَّه به حقيقةً وقد قال في تحقيق قولنا «مَخالبُ المَنيّة نشَبتْ بفلان»: أنا نَدّعِي اسم المَنيّة إلخ فإنه تصريح بأنّ المراد بالمنيّة الموت وأنّ مذهبه في الاستعارة بالكناية ما ذُكِر.

(٥) **قوله:** [تُدخَل إلخ] وكيفيّة إدخالها فيه ادّعاءً أن يُجعل السبْع موضوعاً لما يغتال النفوسَ سواء كان في الهيكل المخصوص كالحيوان المفترس أو في غيره كالموت فيكون لفظ السبْع موضوعاً للموت ادّعاءً ومعلوم أنّ لفظ المنيّة موضوع له حقيقةً فيكون لفظا المنيّةِ والسبعِ كالمترادفَين مثل السيف والصارم.

لأجل المُبالَغة في التشبيه، وقال أيضاً: المراد بالمَنيّة السبْع بادّعاءِ السبْعِيّة لها وإنكارِ أن تكون شيئاً غير سبع، وحينئذٍ يكون المراد[1] بعيشة صاحبَها بادّعاء الصاحبيّة لها وبالنهار الصائمَ بادّعاء الصائميّة له لا بالحقيقة حتّى يفسد المعنى وتبطل الإضافة، وأيضاً يكون الأمر بالبناء لهامان كما أنّ النداء له لكن بادّعاءِ أنه بانٍ وجعلِه من جنس العَمَلة لفرط المُباشَرة ولا يكون الربيع مُطلَقاً على الله تعالى حقيقةً حتّى يتوقّف على السمع إذ المراد به حقيقةً هو الربيع لكن بادّعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر، نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قويّ[2] نذكره في علم البيان إن شاء الله تعالى (ولأنه) أي: ما ذهب إليه السكّاكيُّ (ينتقض[3] بنحو «نهاره صائم») و«ليله قائم» وما أشبه ذلك ممّا يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقيّ (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من

---

(١) قوله: [وحينئذٍ يكون المراد إلخ] شروع في التصريح بالجوابات عن اعتراضات المصـ بعد بيان مذهب السكّاكيّ في الاستعارة بالكناية، وقد ذكرناه تحت قوله «وجوابه إلخ».

(٢) قوله: [اعتراض قويّ إلخ] وهو أنّ لفظ المنيّة حينئذ يكون مستعملاً فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز، وادّعاءُ السبْعِيّة للمنيّة لا يجدو نفعاً لأنّ ذلك لا يُخرِجها عن كونها موضوعاً لها لفظُ المنيّة تحقيقاً، ويجاب عن ذلك بأنّ ما ليس خارجاً عن الموضوع له إذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجاً عن الموضوع له فيكون لفظ المنيّة مستعملاً في غير ما وضع له، وخلاصته أنّ المراد بالمنيّة الموت مع وصف السبْعِيّة وذلك غير موضوع له لاعتبار أمر خارج مع الموضوع له.

(٣) قال: [ولأنه ينتقض إلخ] اعلم أنه استدلّ السكّاكيّ فيما ذهب إليه بأنّ كلّ مجاز عقليّ عند القوم فهو ذكر المشبَّه وإرادة المشبَّه به بواسطة القرينة وكلّ ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية، فما مرّ من قول المصـ: «وفيه نظر إلخ» كان منعاً لصغرى القياس مستنداً باستلزامه المحالَ، وما هنا من قوله «ولأنه ينتقض إلخ» نقض إجماليّ له بالتخلّف بأنّ دليله يجري في المجاز العقليّ الذي ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية فيه لأنّ ذكر الطرفين مانع من حمل الكلام على الاستعارة باعتراف السكّاكيّ.

حمل الكلام على الاستعارة كما صرّح به[(١)] في كتابه وقال فيه: إنّ نحو «رأيت بفلان أسداً» و«لقيني منه أسد» وما أشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة، وجوابه[(٢)]: أنا لا نسلّم أنّ ذكر الطرفين مطلقاً يُنافِي الاستعارةَ بل إذا كان[(٣)] على وجهٍ يُنبِئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو: «زيد أسد» أو لا نحو: «لُجَين الماء» بدليل أنه جَعَل نحوَ قوله: «قَدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ» من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين[(٤)] على أنّ المشبّه به[(٥)] ههنا هو شخص صائم مطلقاً والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائماً

---

(١) **قوله:** [كما صرّح به] أي: كما صرّح السكّاكيُّ بكون ذكرهما مانعاً عن حمل الكلام على الاستعارة. قوله «وقال فيه إلخ» بيانٌ لتصريح السكّاكيّ، وحاصله أنه صرّح بأنّ التجريد -سواء كان بالباء نحو «رأيتُ بفلان أسداً» أي: رأيت بسبب رؤية فلان أسداً أو بـ«مِنْ» نحو «لقيني منه أسد» أي: لقيني لأجل ملاقاته أسد- لا يكون من باب الاستعارة لكونه مشتملاً على طرفي التشبيه بل يكون تشبيهاً لأنّ التجريد فرع عن التشبيه فلولا أنه جُعِل أسداً ادّعاءً لم يصحّ أن يجرّد منه أسد.

(٢) **قوله:** [وجوابه إلخ] أي: وجواب هذا النقض من جانب السكّاكيّ إلخ، وحاصله ظاهر.

(٣) **قوله:** [بل إذا كان إلخ] أي: بل ذكرهما إنّما ينافي الاستعارةَ إذا كان على وجهٍ يُنبِئُ عن التشبيه بأن لا يصحّ المعنى إلاّ بملاحظة التشبيه وذلك إذا وقع المشبَّه به خبراً عن المشبَّه كما في «زيد أسد» أو صفةً له كما في «رأيت رجلاً أسداً» أو كان بينهما إضافة بيانيّة كما في «لُجَين الماء»، وليس في قولنا «نهاره صائم» و«ليله قائم» ذكر الطرفين على وجهٍ ينبئ عن التشبيه فلا يمنع حمل الكلام على الاستعارة.

(٤) **قوله:** [على ذكر الطرفين] وهما القمر وضمير «أَزْرَارَهُ» أو «غَلاَلَتِهِ» في أوّله: «لاَ تَعَجَّبُوْا مِنْ بِلَى غَلاَلَتِهِ»، فجعلُه من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين يدلّ على أنّ ذكرهما مطلقاً لا ينافي الاستعارة عنده.

(٥) **قوله:** [على أنّ المشبَّه به إلخ] جواب آخر عن النقض، وحاصله أنا لا نُسلِّم أنّ الطرفين مذكوران في نحو «نهاره صائم» لأنّ المشبَّه به ههنا هو شخص صائم مطلقاً أي: أيّ صائم كان وهو غير مذكور والضمير الذي أضيف إليه النهار لفلان نفسه وهو غير المشبَّه به. قوله «من غير اعتبار كونه صائماً أو غيرَ صائم» إنّما قاله ليكون أبعد من كونه مُشبَّهاً به لأنه قد اعتبر في المشبَّه به كونه صائماً.

أو غيرَ صائم، ومنهم من لم يقِف[1] على مراد السكّاكيِّ بالاستعارة بالكناية فأجاب عن الأوّلين بأنّ الاستعارة إنّما هي في ضمير «راضية» والمعنى: فهو في عيشة راض صاحبها بها، والمراد بالنهار الصائم مطلقاً فيكون من باب إضافة العامّ إلى الخاصّ، ولو سُلِّم[2] فمن إضافة المسمّى إلى الاسم، فانظر إلى ما ارتَكَبَ من التمَحُّلات المُستَبشِعة[3] وحَمَل الكلامَ[4] الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المُستَرْذَل، وعن الثالث[5] بأنّ الأمر بالبناء لهامان

---

(١) **قوله:** [ومنهم من لم يقِف إلخ] فإنه زعم أنّ مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبَّه ويراد به المشبَّه به حقيقةً. قوله «فأجاب عن الأوّلين» أي: عن الاعتراضَين الأوّلَين وهما لزوم ظرفيّة الشيء لنفسه ولزوم إضافة الشيء إلى نفسه. قوله «إنّما هي في ضمير راضية» أي: لا في «عيشة» حتّى يلزم المحال المذكور. قوله «والمراد بالنهار الصائم مطلقاً» لأنه هو المشبَّه به والضمير الذي أضيف إليه النهار راجع إلى فلان نفسه وهو خاصّ فيكون إضافة النهار إليه من إضافة العامّ إلى الخاصّ لا من إضافة الشيء إلى نفسه.

(٢) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] أي: ولو سُلِّم أنّ المراد بالنهار هو الصائم المخصوص فنقول إنّ الضمير في «نهاره» راجع إلى الاسم فيكون إضافة النهار إليه من إضافة المُسمَّى إلى الاسم كأنه قيل: «الشخص المُسمَّى بزيد صائم» فلا يلزم أيضاً إضافة الشيء إلى نفسه.

(٣) **قوله:** [من التمَحُّلات المُستَبشِعة إلخ] أي: من التكلّفات الغير الظاهرة، أمّا أوّلاً فلأنّ الضمير إنّما يقبل الاستعارة باعتبار ما يُعبَّر به عنه فإذا كان الاستعارة في ضمير «راضية» كان المراد منه العيشةَ المشبَّهة بصاحبها فهو غير العيشة المذكورة معنًى فالتقدير: «فهو في عيشة راض صاحب عيشة» أي: «فهو في عيشة كعيشة راض صاحب العيشة بها» ليصحّ وقوعه صفة للعيشة المذكورة، وفيه تقديرات غير ظاهرة، وأمّا ثانياً فلأنه إذا كان إضافة العامّ إلى الخاصّ في «نهاره» يلغو الحكم عليه بأنه صائم فيلاحظ في الحكم عليه بأنه صائم من حيث اتّحاده بالخاصّ وهو فلان لا من حيث اتّصافه بالصوم لئلاّ يلغو الحكم، وأمّا ثالثاً فلأنه لا بدّ في هذه الإضافة أيضاً من ارتكاب ملاحظته مجرّداً عن اتّصافه بالصوم لئلاّ يلغو الحكم.

(٤) **قوله:** [وحَمَل الكلامَ إلخ] أي: وحَمَل ذلك المجيبُ الكلامَ الذي هو بمرتبة عالية من البلاغة على الوجه الرذيل المحتاج إلى تكلّفات باردة كما عرفتها.

(٥) **قوله:** [وعن الثالث إلخ] أي: وأجاب عن الاعتراض الثالث وهو لزوم أن لا يكون الأمر بالبناء لهامان، وحاصل ما أجاب به أنّ المراد بهامان المشبَّه هو الباني المشبَّه به حقيقةً كما هو مذهب السكّاكيّ

مجاز ولغيره حقيقة، وخَفِي عليه[١] أنه إذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الأمر لهامان لا حقيقةً ولا مجازاً، ألا ترى! أنّك إذا قلت: «اِرْمِ يَا أَسَدُ» لا يكون الأمر للحيوان المفترس قطعاً، وعن الرابع[٢] بأنّ التوقيف على مذهب البعض والسكّاكيُّ ممّن يُجوِّز إطلاق الاسم على الله من غير توقيف، ولذا صرّح بأنّ الربيع استعارة بالكناية عنه، ولم يعرف[٣] أنه لو صحّ ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف أن يتوقّف صحّة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لأنه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف.

فيكون الأمر بالبناء لهامان مجازاً وللعملة حقيقةً. قوله «ألا ترى! إلخ» دليل لتنوير الدعوى.

(١) **قوله:** [وخَفِي عليه إلخ] ردّ على الجواب المذكور، وحاصله أنه إن كان المراد بهامان هو العملة كان المراد بضمير «ابْنِ» العملة وكان النداء لهم والخطاب معهم فلم يكن الأمر بالبناء لهامان لا حقيقةً ولا مجازاً فإنه يستلزم تعدّدَ الخطاب في كلام واحد ولا يجوز ذلك.

(٢) **قوله:** [وعن الرابع إلخ] أي: وأجاب عن الاعتراض الرابع وهو لزوم توقّف نحو «أنبت الربيع البقل» على السمع، وحاصل ما أجاب به أنه إنّما يلزم توقّفه على السمع عند من يقول بالتوقيف وأمّا السكّاكيّ فهو ممّن لا يقول به فلا يلزمه توقّفه على السمع عنده ولذا صرّح بأنّ الربيع استعارة بالكناية عن الله.

(٣) **قوله:** [ولم يعرف إلخ] ردّ على الجواب المذكور، وحاصله أنه لو كان هذه التراكيب استعارة بالكناية لكان الحكم بصحّتها دائراً على اعتقاد التوقيف وعدمه فكانت صحيحة عند من لا يعتقده وغير صحيحة عند من يعتقده وليس كذلك لأنها شائعة من غير توقّف في الحكم بصحّتها عند أحد.

الباب الثاني

(أحوال المسند إليه)

أعني الأمور العارضة له[١] من حيث إنه مسند إليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتِبارات الراجعة إليه لذاته[٢] لا بواسطة الحكمِ أو المسندِ مثلاً ككونه مسنداً إليه لحكم مؤكَّدٍ أو متروكِ التأكيد وكونِه مسنداً إليه لمسند مقدّم أو مؤخّر معرّفٍ أو منكّر ونحو ذلك، وسيأتي[٣] بيان كون المسند إليه أولى بالتقديم (أمّا حذْفه) قدّمه[٤] على سائر

---

(١) **قوله:** [أعني الأمور العارضة له إلخ] يعني أنّ الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه كحذفه ونحو ذلك، والحيثيّة هنا تقييديّة أي: الأمور العارضة للمسند إليه حال كونه موصوفاً بكونه مسنداً إليه، وفائدتها الاحتراز عن الأمور التي تعرُضُ له لا من هذه الحيثيّة ككونه حقيقة أو مجازاً وكونه كليًّا أو جزئيًّا وكونه جوهراً أو عرضاً.

(٢) **قوله:** [لذاته] متعلّق بـ«الراجعة» بتضمين معنى العروض أي: الراجعةِ إليه العارضةِ لذاته بأن لا يكون لها واسطة في العروض، واعلم أنّ الوسائط ثلاث: واسطةٌ في العروض بأن يكون شيء عارضاً لشيء حقيقةً وبواسطته يعرض لآخر مجازاً كحركةِ جالس السفينة بواسطتها، وواسطةٌ في الثبوت قسماً أوّلاً بأن تكون الواسطة سبباً لثبوتِ صفةٍ لذي واسطة من غير اتّصافها بها كوجودِ زيد بواسطة الإمكان، وواسطةٌ في الثبوت قسماً ثانياً بأن يكون اتّصاف الواسطة بصفة سبباً لاتّصاف ذي الواسطة بها فالصفة قائمة بهما حقيقةً كحركة المفتاح بواسطة اليد، فالأمورُ العارضةُ له لكونه مسنداً إليه لها واسطة في الثبوت، والعارضةُ له بواسطة الحكمِ أو المسندِ لها واسطة في العروض فإنّ التأكيدَ وتركَه وتقديمَ المسند إنّما هي قائمة على الحقيقة بالحكمِ والمسندِ ووصفُ المسند إليه بها على التجوّز، فقوله «لا بواسطة الحكمِ إلخ» تفسيرٌ لقوله «لذاته» وبيانُ أنّ فائدتَه الاحتراز عن الأمور العارضة له بواسطة في العروض.

(٣) **قوله:** [وسيأتي إلخ] إشارة إلى جواب سؤال ظاهر، وحاصل ما أشار إليه أنّ المسند إليه لكونه ركناً أعظم للكلام أولى بالتقديم في الذكر فبيانُ أحواله أيضاً أولى بالتقديم فقدّمه على بيان أحوال المسند.

(٤) **قوله:** [قدّمه إلخ] جواب سؤال وهو أنّ تقديم حذف المسند إليه على سائر أحواله ترجيح المرجوح لأنّ الحذف عدميّ والأحوال الباقية وجوديّة والوجود أشرف من العدم، وحاصل الجواب ظاهر، لكن يرد

الأحوال لأنه عبارة عن عدَم الإتيان به وهو متقدِّم على الإتيان لتأخّر وجود الحادث عن عدَمه، والحذْف يَفتقِر[1] إلى أمرَين أحدهما قابليّة المقام وهو أن يكون[2] السامع عارفاً به لوجود القرائن، والثاني الداعي المُوجِب لرُجْحان الحذف على الذكر، ولمّا كان الأوّل[3] معلوماً مقرَّراً في علم النحو أيضاً دون الثاني قَصَد إلى تفصيل الثاني مع إشارةٍ مّا ضمنيّةٍ إلى الأوّل فقال: (فللاحترازِ عن العبث) إذ القرينة دالّة عليه فذكره عبث لكن لا بناءً على الحقيقة وفي نفس الأمر بل (بناءً على الظاهر[4]) وإلاّ فهو في الحقيقة الركن الأعظم من

أنّ العلّة المذكورة إنّما تفيد تقديم الحذف على الذكر خاصّة دون سائر الأحوال فلا يطابق الجواب السؤال، وجوابه أنّ بقيّة الأحوال فرع للذكر لكونها كالتفصيل له والمقدَّم على الأصل مقدَّم على الفرع.

(١) **قوله:** [والحذْف يَفتقِر إلخ] أي: والحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون منويًّا في التقدير يفتقر إلخ لا الحذف الذي يكون نَسْياً مَنسيًّا كحذف فاعلِ المصدر وفاعلِ الفعل المبنيّ للمفعول فإنه لا يحتاج إلى القرينة لعدم كونه مراداً، وغرض هذا الكلام دفع لما يقال من أنّ الحذف لا بدّ له من نُكتَتين: مُصحِّحةٍ للحذف وهي صلاحيّة المقام له، ومُرجِّحةٍ للحذف على الذكر وهي الداعي المُوجِب لرجحان الحذف على الذكر والمصـ خصّ الثانية بالذكر وترك الأولى، وحاصل الدفع غنيّ عن البيان.

(٢) **قوله:** [وهو أن يكون إلخ] تفسير لقابليّة المقام، وتذكير الضمير للقابليّة باعتبار أنها أحد الأمرين وباعتبار أنها عبارة عن كون المقام قابلاً. قوله «لوجود القرائن» أي: لوجود القرينة الدالّة على المحذوف إمّا بخصوصه أو باعتبار كونه أحد الأشياء المُعيَّنة كما في الحذف ليذهب نفس السامع كلَّ مذهب مُمكِن.

(٣) **قوله:** [ولمّا كان الأوّل إلخ] اعتذار عن اقتصار المصـ على تفصيل الأمر الثاني من الأمرَين اللذَين لا بدّ للحذف منهما. قوله «مع إشارةٍ مّا ضمنيّةٍ إلى الأوّل» كما في قوله هنا: «فللاحتراز عن العبث» فإنه مُشعِر بوجود القرينة عند الحذف، فقول الشارح: «إذ القرينة دالّة عليه إلخ» تعليلٌ للزوم العبث على تقدير الذكر وإشارةٌ إلى إشعاره بوجود القرينة. قوله «وفي نفس الأمر» تفسير لقوله «بناءً على الحقيقة».

(٤) **قال:** [بناءً على الظاهر] حال عن العبث أي: حال كون العبث مبنيًّا على ما هو الظاهر من إغناء القرينة الدالّة عليه عن ذكره لا على الحقيقة وفي نفس الأمر. قوله «وإلاّ فهو إلخ» أي: وإن لم يُبنَ على الظاهر فالمسند إليه الركن الأعظم من الكلام والعمدة فيه فلا يكون ذكره عبثاً على الحقيقة ولو قامت القائمة.

الكلام فكيف يكون ذكره عبثاً، وقيل: معناه[1] أنه عبث نظراً إلى ظاهر القرينة وأمّا في الحقيقة فيجوز أن يتعلّق به غرض مثل التبرّك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك (أو تخييلِ العدول إلى أقوى الدليلَين من العقل واللفظ) **يعني أنّ الاعتماد[2] عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لاستقلاله بالدلالة[3] بخلاف اللفظ فإنه يفتقر إلى العقل، فإذا حذفتَ فقد خيّلتَ أنك عدلت من الدليل الأضعف إلى الأقوى،** ....

---

(١) **قوله:** [وقيل: معناه إلخ] أي: وقيل معنى قوله «بناءً على الظاهر» أنّ الذكر عبث نظراً إلى ظاهر القرينة المُغنية عن الذكر فإنّ ذكر اللفظ لا يكون إلاّ لإفادة المعنى وقد حصل بالقرينة وأمّا نظراً إلى الحقيقة فلا يكون عبثاً لجواز أن يتعلّق به غرض خفيّ من الأغراض المتعلّقة بالذكر كالتبرّك ونحوه، وعلى هذا القيل إن لم يتعلّق بذكر المسند إليه مع وجود القرينة غرض كان ذكره عبثاً في نفس الأمر مع أنه الركن الأعظم في الكلام بخلاف الوجه الأوّل، فالفرق بين الوجهين أنّ في الوجه الأوّل جزماً بعدم كون ذكر المسند إليه عبثاً في الحقيقة ونفس الأمر مطلقاً سواء تعلّق به غرض أو لا بخلاف الوجه الثاني.

(٢) **قوله:** [يعني أنّ الاعتماد إلخ] توضيحُ الدليلَين، وبيانُ الدليل الأقوى منهما. قوله «من حيث الظاهر» دفعٌ لتوهّم أنه إذا كان الاعتماد في فهم المسند إليه عند ذكره على دلالة اللفظ كان اللفظ مستقلاًّ بالدلالة، وحاصل الدفع أنّ الاعتماد على دلالة اللفظ إنّما هو بحسب الظاهر وأمّا بحسب التحقيق فالاعتماد على العقل لأنّ دلالة اللفظ عليه لا تفيد شيئاً ما لم يحكم العقل بصحّة إرادته بأن يعلم أنّ هذا اللفظ موضوع لذا، فالاعتماد بالآخرة على العقل. قوله «وعند الحذف على دلالة العقل» لأنه يستدلّ بالعقل بمعونة القرائن على اللفظ المحذوف الدالّ على المسند إليه، فالاعتماد أوّلاً وآخراً على العقل وإن كان للفظ مدخل ولذا لم يقل ههنا: «من حيث الظاهر».

(٣) **قوله:** [لاستقلاله بالدلالة إلخ] تعليل لكون دليل العقل أقوى من دليل اللفظ، يعني أنّ دليل العقل مستقلّ في الجملة غير مفتقر إلى دليل اللفظ في بعض الموادّ كما في العقليّات الصرفة مثل دلالة الأثر على المؤثِّر بخلاف دليل اللفظ فإنه يفتقر إلى دليل العقل في جميع الموادّ فكان الأوّل أقوى من الثاني. قوله «فإذا حذفتَ إلخ» تفريعٌ على العناية وتفصيلٌ لتخييل العدول إلى أقوى الدليلَين.

وإنّما قال: «تخييل»[١] لأنّ الدالّ عند الحذف أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد[٢] في دلالة اللفظ بالآخِرة إلى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلّيّة على اللفظ ولا عند الحذف على العقل (كقوله: «قَالَ لِيْ كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيْل»[٣]) لم يقل: «أنا عليل» للاحتراز والتخييل المذكورَين (أو اختبارِ تنبّه السامع عند القرينة) هل يتنبّه أم لا[٤] (أو) اختبار[٥] (مقدار تنبّهه) هل يتنبّه بالقرائن الخفيّة أم لا (أو إيهامِ صونه) أي: المسند

---

(١) **قوله:** [وإنّما قال: «تخييل» إلخ] بيانٌ لفائدة العبارة، يعني أنّ المتحقِّق في الواقع هو التخييل لا العدول لأنه يتوقّف على أن يكون كلٌّ من العقل واللفظ مستقلاًّ في الدلالة وليس كذلك لأنّ الدالّ عند الحذف أيضاً هو اللفظ فإنّ القرائن إنّما تدلّ على لفظ المسند إليه ثمّ اللفظ يدلّ على المسند إليه، ولهذا لم يقل: «أو للعدول إلخ» بل قال «أو لتخييل العدول إلخ» أي: أو لإيقاع المتكلِّم في خيال السامع أنه عدل إلى أقوى إلخ، وفائدة هذا التخييل أنه يُوجِب نشاطَ السامع وتوجّهَ عقله نحوَ المسند إليه زيادةَ توجّهٍ.

(٢) **قوله:** [والاعتماد إلخ] يعني أنّ اللفظ المدلول عليه بالقرائن في صورة الحذف أيضاً لا يستقلّ بالدلالة بل لا بدّ من دليل العقل كما في صورة الذكر. قوله «بالآخِرة» أي: بالساعة الآخِرة، وفي بعض النُسخ: «بالأخْرَة» على وزن «الثمْرَة» بمعنى أخيراً يقال: «ما عرفت إلاّ بأخْرَة» أي: أخيراً. قوله «فلا عند الذكر إلخ» أي: وإذا احتاج كلّ من اللفظ والعقل إلى الآخَر في الصورتين فلا يكون الاعتماد بالكلّيّة على اللفظ عند الذكر ولا على العقل عند الحذف فلا يتحقّق عند الحذف العدولُ بل مجرّدُ تخييل العدول.

(٣) **قال:** [قُلْتُ عَلِيْل] تمامه: سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيْل، فقوله «عَلِيْل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «أنا عليل» وفيه الشاهد، وإليه أشار الشارح بقوله «لم يقل إلخ». قوله «للاحتراز والتخييل» في ذكر الواو إشارة إلى أنّ «أو» في قول المصـ «أو تخييلِ العدول إلخ» لمنع الخلو لا لمنع الجمع.

(٤) **قوله:** [هل يتنبّه أم لا] نحو «نوره مستفاد من نور الشمس»، وفيه أنّ «أمْ» المتّصلةَ لكونها لطلب التصوّر لا تعادل لـ«هَلْ» لأنها لطلب التصديق، وجوابه أنّ العبارة بحذف همزة الاستفهام والأصل: «أهل يتنبّه أم لا» وتكون «هَلْ» بمعنى «قَدْ» كما في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ [الدهر:١] فلا يلزم دخول الاستفهام على مثله، أو يقال إنّ «أمْ» منقطعة فيكون المعنى: «هل يتنبّه أم لا يتنبّه»، على أنّ «أم» المتّصلة تجيء مع «هَلْ» على قلّة كما في "الرضي".

(٥) **قوله:** [اختبار] إشارةٌ إلى أنّ قوله «مقدارِ تنبّهه» عطف على قوله «تنبّه السامع» ودفعٌ لتوهّم عطفه على

إليه (عن لسانك) تعظيماً له[١] وإفخاماً (أو عكسِه) أي: إيهام صون لسانك عنه، تحقيراً له وإهانةً (أو تأتّي الإنكار) وتيسّره[٢] (لدى الحاجة) نحو «فاسق فاجر» أي: «زيد» ليتيسّر لك أن تقول: «ما أردته بل غيرَه» (أو تعيّنِه أو ادّعائِه) أي: ادّعاء التعيّن (أو نحوِ ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجرةٍ وسآمةٍ[٣] أو فواتِ فرصةٍ أو محافظةٍ على وزنٍ أو سجعٍ أو قافيةٍ أو ما أشبه ذلك كقول الصيّاد[٤]: «غزال» فإنّ المقام لا يسع أن يقال: «هذا غزال فاصطادوه»، وكالإخفاء من غير السامع من الحاضرين[٥] مثل: «جاء» وكاتّباع الاستعمال الوارد على تركه مثل: ....

قوله «اختبارِ». قوله «هل يتنبّه بالقرائن الخفيّة أم لا» نحو: «واسطة عقد الكواكب» أي: القمر.

(١) **قوله:** [تعظيماً له] نحو «نجوم الهداية» أي: الصحابة. قوله «وإفخاماً» من عطف المرادف. قوله «أي: إيهام صون لسانك عنه» تفسيرٌ للعكس. قوله «تحقيراً له» نحو «ساع في الفساد» أي: الشيطان.

(٢) **قوله:** [وتيسّره] تفسير المراد بقوله «تأتّي الإنكار». قوله «أي: ادّعاء التعيّن» نحو «وهّاب الألوف» أي: زيد، ومثال الحذف للتعيّن قوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢] فإنّ هذا المسند لا يصلح إلاّ لله تبارك وتعالى.

(٣) **قوله:** [بسبب ضجرةٍ وسآمةٍ] هما بمعنى حزن. قوله «أو فواتِ فرصةٍ» الفرصة قطعة من الزمان يحصل فيه المقصود. قوله «على وزنٍ» أي: وزن البحر كما في «قلت عليل» فلو قال «أنا عليل» لفات المحافظة على الوزن. قوله «أو سجعٍ» وهو في النثر كالقافية في الشعر نحو «من طابت سريرتُه حمدت سيرتُه» فلو قيل «حمد الناسُ سيرتَه» لفات المحافظة على السجع. قوله «أو قافيةٍ» وهي من المتحرِّك قبل الساكن إلى انتهاء الشعر كقوله: وَمَا الْمَالُ وَالأَهْلُوْنَ إلاَّ وَدَائِعُ * وَلاَ بُدَّ يَوْماً أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ، فلو قال «أنْ يَرُدَّ النَّاسُ الْوَدَائِعَ» لفات المحافظة على القافية.

(٤) **قوله:** [كقول الصيّاد إلخ] أي: لمن يريدون الاصطياد، وهذا مثال لحذف المسند إليه لعدم الفرصة أو للضجر الحاصل للصيّاد من طلب الصيد. قوله «فإنّ المقام لا يسع أن يقال إلخ» وذلك لما ذكر.

(٥) **قوله:** [من غير السامع من الحاضرين] أي: من غير المخاطب الذي قصد سَماعُه من السامعين، ولو قال «من غير المخاطب من السامعين» لكان أوضح.

«رَمْيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ»[(١)] و«شِنْشِنَةٌ[(٢)] أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمَ» أو على ترك نظائره[(٣)] كما في الرفع على المدح أو الذمّ أو الترحّم فإنهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو: «الحمدُ للهِ أهلُ الحمد» بالرفع، ومنه قولهم[(٤)] بعدَ أن يذكروا رجلاً: «فتًى من شأنه كذا وكذا»، وبعدَ أن يذكروا الديار والمنازل: «رَبْعٌ كذا وكذا»، وهذه طريقة مستمرّة عندهم، وقد يكون[(٥)]

---

(١) **قوله:** [«رَمْيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ»] أي: هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب، فيترك فيه المسند إليه في المَضرَب لاتّباع تركه في المَورِد، وأوّل من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من أرمى الناس ونذر أنه يذبّح مهاة على غَبْغَب وهو جبل من بلاد طي، وكلمّا رمى أخطأ ولم يمكنه ذلك أيّاماً، ثمّ ابنه مطعم خرج معه إلى المَصيد فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما فلمّا عرضت الثالثة رماها مطعم فأصابها وكان إذ ذاك لا يُحسِن الرمي فقال الحكم: «رمية من غير رام»، ثمّ صار مثلاً يضرب لصدور الفعل من غير أهله.

(٢) **قوله:** [شِنْشِنَةٌ إلخ] أي: هذه شِنشنة إلخ، فيترك فيه المسند إليه في المَضرَب لاتّباع تركه في المَورِد، وأصله أنّ أبا أخزم الطائي كان ابنه أخزم عاقًّا فمات أخزم وترك بنين فوثبوا على أبي أخزم فضربوه وجرحوه فقال أبو أخزم: إنَّ بَنِيَّ زَمَّلُوْنِيْ بِالدَّمِ * وَشِنْشِنَةٌ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمَ، قوله «زملوني» أي: لطخوني، والشِنشنة العادة الغالبة، والمعنى: أنّ بنيّ ضربوني ولطخوني بالدم وليست هذه طبيعة حدثت فيهم بل انتقلت إليهم من أبيهم أخزم، ثمّ صار المصراع الثاني مثلاً يُضرَب في قرب الشَبَه في الخُلُق.

(٣) **قوله:** [أو على ترك نظائره] أي: أو كاتّباع الاستعمال الوارد على الترك في نظائره، والفرق بين الاتّباعين أنّ في الأوّل يكون الكلام في الاستعمالين واحداً سواء كان الاستعمال قِياسيًّا أو لا وفي الثاني يكون الكلام الثاني غيرَ الأوّل ولا بدّ له أيضاً من أن يكون قِياسيًّا. قوله «كما في الرفع على المدح» نحو «بسم اللهِ الرحمنُ الرحيمُ» وهو إنّما يجوز لغةً لا قراءةً. قوله «أو الذمّ» مثل «أعوذ بالله من الشيطنِ الرجيمُ». قوله «أو الترحّم» نحو «مررتُ بزيدٍ المسكينُ». قوله «الحمد لله أهلُ الحمد» أي: هو أهلُ الحمد.

(٤) **قوله:** [ومنه قولهم إلخ] إنّما فصله لأنه ليس من النعت المقطوع بخلاف ما قبله، ولأنّ الحذف هنا جائز وفيما قبله واجب. قوله «فتى من شأنه إلخ» مثال للرفع على المدح أو الذمّ أي: هو فتى من شأنه الصفات الحميدة أو الذميمة. قوله «رَبْعٌ كذا وكذا» مثال للرفع على الترحّم أي: هذا رَبْعٌ إلخ، والرَبْع الموضع. قوله «وهذه طريقة إلخ» أي: وحذف المسند إليه في هذه المواضع طريقة مستمرّة عند العرب.

(٥) **قوله:** [وقد يكون إلخ] أي: وقد يكون المحذوف من غير ضرورة هو الفاعل الاصطلاحيّ للفعل. قوله

المسند إليه المحذوف هو الفاعل وحينئذٍ يجب إسناد الفعل إلى المفعول، ولا يفتقر هذا إلى القرينة[1] الدالّة على تعيين المحذوف بل إلى مجرّد الغرض الداعي إلى الحذف مثل: «قُتل الخارجيّ» لعدمِ الاعتناء بشأن قاتله وإنّما المقصود أن يُقتَل ليؤمَن مِن شرّه، وقد يكون[2] حذف الشيء إشعاراً بأنه بلغ من الفخامة مبلغاً لا يمكن ذكره، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [بني إسرائيل:٩] أي: الملّةِ التي أو الحالةِ أو الطريقةِ، ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر، أو بلغ[3] من الفظاعة إلى حيث لا يقتدر المتكلّمُ على إجرائه على اللسان أو السامعُ على استماعه ولهذا إذا قلت: «كيف فلان» سائلاً عن الواقع في بليّة يقال: «لا تسأل عنه» إمّا لأنه يجزع أن يُجرِي على لسانه ما هو فيه لفظاعتِه وإضجارِه المتكلّمَ، وإمّا لأنك لا تَقدِر على استماعه لإيحاشِه السامعَ وإضجارِه (وأمّا ذكره فلكونِه)

«وحينئذٍ يجب إلخ» أي: وحين إذ حذف الفاعل الاصطلاحيّ للفعل من غير ضرورة يجب إسناد الفعل إلى المفعول فلا يجب الإسناد إلى المفعول في مثل «اِضْرِبُنَّ» و«أنبت الربيعُ البقلَ» لأنّ حذف الفاعل في الأوّل لضرورة التقاء الساكنين والمحذوف في الثاني هو الفاعل الحقيقيّ لا الاصطلاحيّ.

(١) **قوله:** [ولا يفتقر هذا إلى القرينة إلخ] وذلك لأنه لا غرض يتعلّق بتعيين الفاعل إذ المقصود هو وقوع الفعل على المفعول من أيّ فاعل كان. قوله «بل إلى إلخ» أي: بل يفتقر إلى مجرّد الغرض إلخ.

(٢) **قوله:** [وقد يكون إلخ] بيانٌ لبعض النكات لمطلق الحذف سواء كان المحذوف مسنداً إليه أو غيرَه فمنها الإشعار بأنه قد بلغ مبلغاً من العظمة لا يمكن ذكره كما في حذف موصوف الموصول في الآية.

(٣) **قوله:** [أو بلغ إلخ] أي: أو إشعاراً بأنّ المحذوف قد بلغ في الشناعة إلى مقام لا يقتدر المتكلِّمُ على إجرائه على اللسان. قوله «أو السامعُ» أي: أو إشعاراً بأنه قد بلغ في الشناعة إلى مقام لا يقتدر السامع على استماعه. قوله «ولهذا إلخ» أي: ولأجل أنه قد لا يقتدر المتكلِّم على إجراء شيء على اللسان أو السامعُ على استماعه لشناعة حاله إذا قلت إلخ. قوله «إمّا لأنه إلخ» تعليل للنهي عن السؤال عنه. قوله «وإضجارِه المتكلِّمَ» أي: وجعلِه يضجَر. قوله «لإيحاشه السامعَ» أي: لجعله إيّاه يستوحش.

أي: الذكر (الأصل) ولا مقتضِي للعدول عنه[(١)] (أو الاحتياطِ لضعف التعويل على القرينة أو التنبيهِ على غباوة السامع أو زيادةِ الإيضاح والتقرير) ومنه[(٢)]: ﴿أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] بتكرير اسم الإشارة تنبيهاً على أنهم كما ثبتت[(٣)] لهم الأَثَرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجُعِلت كلّ من الأَثَرتَين في تميّزهم بها عن غيرهم بالمَثابة التي لو انفردت كَفَتْ مُميِّزةً على حِيالها (أو إظهارِ تعظيمه أو إهانتِه أو التبرّكِ بذكره أو استلذاذِه أو بسطِ الكلام حيث الإصغاء مطلوب) أي: في مقام[(٤)] يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلّم لعظمته وشرفه (نحو: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه:١٨]) ولهذا[(٥)] يطال الكلام مع الأحِبّاء، ويجوز أن يكون

---

(١) **قوله:** [ولا مقتضِي للعدول عنه] إشارة إلى أنّ مجرّد كون الذكر أصلاً لا يكفي نكتةً للذكر لأنه متحقِّق في حال الذكر أيضاً بل لا بدّ من عدم المقتضِي للعدول عن الأصل في قصد المتكلّم فلو وجد المقتضِي لرجح الحذف على الذكر.

(٢) **قوله:** [ومنه إلخ] أي: ومن زيادة الإيضاح والتقرير لكن لا لإيضاح المسند إليه وتقريره ولذا أورد لفظة «منه» بل لإيضاح غرض تعلّق بتكرير المسند إليه وهو أنّ هؤلاء الموصوفين بشرف الإيمان وغيره من الأوصاف المذكورة ممتازون بكلٍّ من الأثرتين وكلٌّ منهما يكفي في تميّزهم فلو لم يُذكَر المسند إليه هنا لحصل الغرض المطلوب لكن لم يتّضح كمال الاتّضاح ولم يُفصِح عن الغرض كمال الإفصاح.

(٣) **قوله:** [كما ثبتت إلخ] «ما» مصدريّة، والفاء في «فهي» زائدة أي: الأَثَرة بالفلاح ثابتة لهم كثبوت الأَثَرة لهم بالهدى، والأَثَرة التقدّم. قوله «بالفلاح» متعلّق بالأَثَرة المدلول عليها بضمير «هي». قوله «في تميّزهم» متعلّق بـ«جُعِلت»، وضمير «انفردت» و«كَفَت» للأَثَرة، وضمير الموصول محذوف أي: فيها أي: كَفَتْ في تلك المثابة على حِيالها أي: انفرادها.

(٤) **قوله:** [أي: في مقام إلخ] إشارة إلى أنّ «حيث» هنا مكانيّة. قوله «إصغاء السامع» إشارة إلى أنّ اللام في الإصغاء للعهد أو عوض عن المضاف إليه. قوله «مطلوباً للمتكلِّم» إشارة إلى من يكون إصغاء السامع مطلوباً له. قوله «لعظمته وشرفه» تعليل لكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلِّم.

(٥) **قوله:** [ولهذا إلخ] أي: ولأجل أنّ إصغاء السامع يكون مطلوباً للمتكلِّم يُطال الكلام مع المحبوبين. قوله «ويجوز إلخ» عطف على ما يُفهَم من التفسير أي: «حيث» ههنا للمكان ويحتمل أن تكون مستعاراً

«حيث» مستعاراً للزمان، وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك: «من نبيّك» فتقول: «نبيّنا حبيب الله أبو القاسم محمّد بن عبد الله» إلى غير ذلك من الأوصاف، وقد يُذكَر[1] المسند إليه للتهويل أو التعجّب أو الإشهاد في قضية أو التسجيل على السامع حتّى لا يكون له سبيل إلى الإنكار وهذا كلّه[2] مع قيام القرينة، وممّا جعله[3] صاحب "المفتاح" مقتضِياً للذكر أن يكون الخبر عامَّ النسبة إلى كلّ مسند إليه والمراد تخصيصه بمعيّن نحو: «زيد قائم» و«عمرو ذاهب» و«خالد في الدار»، واعترض[4] المصنّف عليه بأنه إن قامت قرينة تدلّ عليه إن حذف فعموم الخبر

للزمان أي: مستعملةً للزمان مجازاً ولا حاجة إلى القرينة لأنها إنّما تجب عند تعيّن المجاز دون احتماله. قوله «وقد يكون بسط الكلام إلخ» إشارة إلى نكات أخرى لبسط الكلام.

(١) **قوله:** [وقد يُذكَر إلخ] بيانٌ لمزيد نكات ذكر المسند إليه إشارةً إلى أنها لا تنحصر فيما ذكر. قوله «للتهويل» أي: للتخويف نحو «أمير المؤمنين يأمرك». قوله «أو التعجّب» أي: إظهار التعجّب نحو «الصبيّ قاوم الأسد». قوله «أو الإشهاد في قضية» أي: إشهاد المتكلّم السامعَ على ثبوت المسند للمسند إليه نحو «زيد باع». قوله «أو التسجيل إلخ» أي: كتابة الحكم على السامع بين يدي الحاكم كأن يقول الحاكم لشاهد «هل أقرّ هذا على نفسه بكذا» فيقول الشاهد «نعم! أقرّ زيد هذا على نفسه بكذا» فيذكر المسند إليه لئلاّ يجد المشهود عليه سبيلاً إلى الإنكار بأن يقول للحاكم عند التسجيل: إنّما فهم الشاهد أنك أشرتَ إلى غيري فأجاب عنه ولذلك لم أُنكِره.

(٢) **قوله:** [وهذا كلّه إلخ] أي: وجميع نكات الذكر المذكورة في المتن والشرح إنّما تُعدّ نكاته إذا وجد قرينة حذفه إذ لو فقدت القرينة لكان الذكر لوجوب الذكر لانتفاء شرط الحذف لا لتلك النكات.

(٣) **قوله:** [وممّا جعله إلخ] غرض هذا الكلام بيانُ نكتةٍ جعلها السكّاكيّ من نكات ذكر المسند إليه، ثمّ نقلُ اعتراض المصـ عليه، ثمّ الجوابُ عن الاعتراض، وحاصل نكتة السكّاكيّ أنه قد يكون الخبر صالحاً لمتعدِّد كالقيام والذهاب والكون في الدار فإذا أريد تخصيصه بمسند إليه معيَّن فلا بدّ من ذكره.

(٤) **قوله:** [واعترض إلخ] حاصله أنه إن وُجِدت القرينةُ الدالّة على تخصيص الخبر العامّ بمحذوف معيَّن فمجرّدُ عمومِه وإرادةِ تخصيصه بمعيَّن لا يكون مقتضِياً للذكر إذ القرينة مُغنِية عنه بل لا بدّ للذكر من

وإرادة تخصيصه بمعيّن وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بدّ أن ينضمّ إليهما أمر ثالث كالتبرّك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجّح الذكر على الحذف وإن لم تقم قرينة كان ذكره واجباً لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عمومِ النسبة وإرادةِ التخصيص، وجوابه[1]: أنّ عمومَ النسبة وإرادةَ التخصيص تفصيلٌ لانتفاء قرينة الحذف وتحقيقٌ له لأنه إذا لم يكن عامَّ النسبة نحو: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام:١٠٢] يُفهَم منه أنّ المراد هو الله تعالى وإن كان عامّ النسبة ولم يُرَد تخصيصه نحو: «خير من هذا الفاسق الفاجر» يُفهَم منه أنّ المراد كلّ أحد، ولا نعني بالقرينة[2] سوى ما يدلّ على المراد، وقيل: مراده[3] فيكون ذكره واجباً لا راجحاً والمقتضِي ما يكون مُرجِّحاً لا مُوجِباً، أو فيكون[4] ذكره واجباً فلا يكون مقتضَى

مقتضٍ آخر كالتبرّك ونحوه ليترجّح الذكر على الحذف، وإن لم توجد القرينة كان ذكره واجباً لا لأجل أنّ الخبر عامّ النسبة والمراد تخصيصه بمعيَّن بل لأجل انتفاء شرط الحذف وهو وجود القرينة.

(١) **قوله:** [وجوابه إلخ] توجيهٌ لكلام السكّاكي وإرجاعٌ له إلى الشقّ الثاني من الاعتراض، حاصله أنّ عمومَ النسبة وإرادةَ التخصيص كناية عن انتفاء قرينة الحذف لأنّ عدمَ كون الخبر عامَّ النسبة يدلّ على أنّ المراد من يختصّ به الخبر نحو «خالق كلّ شيء» و«فعّال لما يريد» وعدمَ إرادة التخصيص بمعيَّن يدلّ على أنّ المراد كلّ أحد نحو «خيرٌ من هذا الفاسق»، فإذا انتفى الأمران انتفى قرينة الحذف فيجب الذكر.

(٢) **قوله:** [ولا نعني بالقرينة إلخ] هذا في قوّة التعليل أي: فقد وجدت القرينة في الصورتين المذكورتين لأنا لا نعني بالقرينة إلاّ ما يدلّ على المراد وقد دلّ خصوص الخبر في الصورة الأولى على أنّ المراد مسند إليه معيَّن ودلّ عدمُ إرادة التخصيص في الصورة الثانية على أنّ المراد مسند إليه عامّ.

(٣) **قوله:** [وقيل: مراده إلخ] أي: وقيل في تقرير اعتراض المصـ على السكّاكيّ إنّ مراد المصـ بقوله «كان ذكره واجباً» أنّ عدم قرينة الحذف مُوجِب للذكر لا مُرجِّح له فيكون الذكر واجباً لا راجحاً فلا يصحّ إطلاق المُقتضِي عليه كما وقع من السكّاكي لأنّ المُقتضِي ما يكون مُرجِّحاً لا مُوجِباً.

(٤) **قوله:** [أو فيكون إلخ] تقريرٌ ثانٍ لاعتراض المصـ على السكّاكيّ أي: أو مراد المصـ بقوله «كان ذكره واجباً» أنّ عدم قرينة الحذف مُوجِب للذكر فيكون الذكر واجباً فلا يصحّ جعله مقتضَى الحال كما فعله السكّاكيّ لأنّ الواجب لا يكون مقتضَى الحال.

الحال، والجواب[١]: أنّ المقتضِي أعمّ من المُوجِب والمُرجِّح ولا نسلّم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضَى الحال فإنّ كثيراً من مقتضَيات الأحوال بهذه المثابة (وأمّا تعريفه) أي: جعل المسند إليه معرفةً[٢] وهو ما وضع لِيُستعمَل في شيء بعينه[٣] وحقيقة التعريف[٤] جعلُ الذات مُشاراً بها إلى خارج مختصّ إشارةً وضعيّةً، وقَدَّم في باب[٥] المسند إليه التعريفَ على التنكير لأنّ الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند بالعكس، فتعريفه[٦]

---

(١) **قوله:** [والجواب إلخ] أي: إن كان مراد المصـ ما ذكره صاحب القيل فجوابه نظراً إلى التقرير الأوّل أنا لا نُسلِّم أنّ المُقتضِي ما يكون مُرجِّحاً لا مُوجِباً بل هو أعمّ من المُوجِب والمُرجِّح فلا اعتراض، وجوابه نظراً إلى التقرير الثاني أنا لا نُسلِّم المنافاة بين كونِ الشيء واجباً وكونه مقتضَى الحال وأنّ الواجب لا يكون مقتضَى الحال لأنّ كثيراً من مُقتضَيات الأحوال كذلك فلا اعتراض.

(٢) **قوله:** [أي: جعل المسند إليه معرفةً] المراد بجعله معرفةً إيراده معرفة كما وقع في "المختصر" وذلك لأنّ من وظائف المتكلِّم البليغ إنّما هو إيراده معرفة في مقام يقتضيه وأمّا جعله معرفة فمن شأن الواضع.

(٣) **قوله:** [وهو ما وضع لِيُستعمَل في شيء بعينه] تعريفٌ للمعرفة، وتذكيرُ الضمير الراجع إلى المعرفة لرعاية لفظ الخبر، ثمّ قوله «ما وضع إلخ» شاملٌ للمعرفة والنكرة، وقوله «بعينه» احترازٌ عن النكرة.

(٤) **قوله:** [وحقيقة التعريف إلخ] تعريفٌ للتعريف العارض للمعرفة. قوله «جعلُ الذات مُشاراً بها» أي: جعل الاسم بحيث يشار به، وهذا شاملٌ لجميع المعارف والنكرات. قوله «إلى خارج» أي: إلى أمر خارج عمّا يثبت في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوماً عنده، وهذا احتراز عن النكرة. قوله «مختصّ» احترازٌ عن الضمير المبهم العائد إلى ما لم يختصّ بشيء قبل الحكم نحو «ربه رجلاً». قوله «إشارةً وضعيّةً» أي: إشارة كان للوضع مدخل فيها، وهذا احتراز عن النكرة المعيَّنة عند المخاطَب.

(٥) **قوله:** [وقَدَّم في باب إلخ] إشارة إلى سؤال تقريره ظاهر من الشرح. قوله «لأنّ الأصل إلخ» إشارة إلى الجواب أي: لأنّ الراجح هو الحكم على شيء معيَّن عند السامع بخلاف المسند فإنّ المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعريفُ زائد عليه يحتاج إلى داعٍ.

(٦) **قوله:** [فتعريفه إلخ] جواب شرط محذوف أي: إذا علمتَ معنى التعريف والمعرفة فتعريف المسند إليه لإفادة إلخ، وهذا بيان النكتة العامّة للتعريف لأنّ المصـ اقتصر هنا على بيان النكات المختصّة بأقسام التعريف مع الإشارة إلى النكتة العامّة له بالفاء العاطفة في قوله «فبالإضمار إلخ» فإنها للتفصيل فتقتضي

لإفادة المخاطب أتمّ فائدة وذلك لأنّ الغرض من الإخبار كما مرّ هي إفادة المخاطب الحكمَ أو لازمَه وهو أيضاً حكم[١] لأنّ المتكلّم كما يحكم في الأوّل بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بأنه عالم بوقوع النسبة، ولا شكّ[٢] أنّ احتمال تحقّق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، وكلّما ازداد المسند والمسند إليه تخصيصاً ازداد الحكم بعداً[٣] كما ترى في قولك: «شيء مّا موجود» وقولك: «زيد حافظ للتوراة»، فإفادته[٤] أتمَّ فائدةٍ تقتضِي أتمَّ تخصيص وهو التعريف لأنه كمال التخصيص، والنكرة وإن أمكن[٥] أن تخصّص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك: «أعبد إلهاً خلق

تقدّمَ الإجمال كأنه قيل: «أمّا تعريفه فلإفادة المخاطب أتمّ فائدة فبالإضمار لكذا وبالعلميّة لكذا إلخ». قوله «وذلك إلخ» أي: وكون التعريف لإفادة المخاطب أتمّ فائدة ثابت لأنّ الغرض إلخ.

(١) **قوله:** [وهو أيضاً حكم] أي: ولازم الفائدة حكم كما أنّ فائدة الخبر حكم، وهذا إشارة إلى أنّ الحكم في قوله «ازداد الحكم بعداً» شامل لكليهما. قوله «لأنّ المتكلّم إلخ» تعليل لكون لازم فائدة الخبر حكماً.

(٢) **قوله:** [ولا شكّ إلخ] شروع في الاستدلال على النكتة العامّة التي ذكرها بقوله «فتعريفه إلخ»، وحاصله أنه كلّما ازداد المسند والمسند إليه تخصيصاً ازداد الحكم بعداً وكلّما ازداد الحكم بعداً كانت الفائدة في الإعلام به أقوى فإفادةُ المخاطب أتمَّ فائدةٍ تقتضي التعريف فالتعريفُ لإفادته أتمَّ فائدةٍ وهو المطلوب. قوله «تحقّق الحكم» أي: حصوله. قوله «متى كان أبعد» أي: متى كان نادر الوقوع.

(٣) **قوله:** [ازداد الحكم بعداً] نسب ازدياد البعد ههنا إلى الحكم وفيما قبله إلى احتمال تحقّق الحكم تفنّناً في العبارة وإشارةً إلى صحّة كلٍّ منهما. قوله «كما ترى إلخ» تنوير للكليّة المذكورة بالمثال فإنّ قولك «زيد حافظ للتوراة» يفيد أتمّ فائدة لبعد الحكم لاختصاص المسندين بخلاف قولك «شيءٌ مّا موجود».

(٤) **قوله:** [فإفادته إلخ] أي: فإفادة المخاطَب إلخ، وهذا بيانٌ للنتيجة المطلوبة بالمعنى لأنّ قوله «فتعريفه لإفادة المخاطب أتمّ فائدة» معناه أنّ إفادة المخاطب أتمّ فائدة تقتضي التعريف لأنه الحال الداعي له، إلاّ أنه لمّا كان المذكور في الدليل التخصيص ذَكَر التخصيص ثمّ حَمَل عليه التعريف.

(٥) **قوله:** [والنكرة وإن أمكن إلخ] دفعٌ لما يرد من أنا لا نُسلِّم أنّ أتمّ التخصيص هو التعريف لأنّ النكرة قد تخصّص بوصف لا يشاركها فيه غيرها كما في الأمثلة المذكورة، وحاصل الدفع أنّ تخصيص النكرة

السماء والأرض» و«لقيت رجلاً سلّم عليك اليوم وحده قبل كلّ أحد» لكنه لا يكون في قوّة تخصيص المعرفة لأنه وضعيّ بخلاف تخصيص النكرة، ثُمّ التعريف[(١)] يكون على وجوهٍ متفاوتةٍ يتعلّق بها أغراض مختلفة أشار إليها بقوله: (فبالإضمار لأنّ المقام للتكلّم أو الخطاب أو الغيبة) وقدّم المُضمَر لكونه أعرف المعارف (وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن) واحداً كان أو كثيراً[(٢)] لأنّ وضع المعارف على أن تُستعمَل لمعيّن مع أنّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر فيكون معيّناً (وقد يُترَك) أي: الخطاب مع معيّن[(٣)] (إلى غيره) أي: إلى غير المعيّن (ليعمّ) الخطاب (كلَّ مخاطب) على سبيل البدل[(٤)] (نحو: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [السجدة:١٢]) لا يريد بالخطاب مُخاطَباً معيَّناً[(٥)] قصداً إلى تفظيع

لا يكون في قوّة تخصيص المعرفة لأنه وضعيّ أي: يُفهَم من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف تخصيص النكرة فإنه يُفهَم من ملاحظة انحصار الوصف فيها وأمّا من حيث المفهوم فالشيوع باق.

(١) **قوله:** [ثمّ التعريف إلخ] إشارةٌ إلى أنّ الفاء في قوله «فبالإضمار إلخ» لعطف المُفصَّل على المُجمَل.

(٢) **قوله:** [واحداً كان أو كثيراً] أي: فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب لواحد معيَّن بصيغة الواحد ولاثنين معيَّنين بصيغة التثنية ولجماعة معيَّنة أو للجمع على سبيل الشمول بصيغة الجمع كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة:٢١] وفي قوله عليه الصلاة والسلام: ((كلّكم راع وكلّكم مسئول عن رعيّته)) فإنّ الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين. قوله «لأنّ وضع إلخ» تعليل لكون أصل الخطاب كونه لمعيّن، وهذا دليل عامّ يشمل سائر المعارف، وقوله «مع أنّ الخطاب إلخ» دليل خاصّ.

(٣) **قوله:** [أي: الخطاب مع معيَّن] أرجع الشارح ضمير «يُترَك» إلى الخطاب مع معيَّن رعاية لقرب المرجع وليوافق قولَه «ليعمّ»، ويحتمل أن يرجع إلى الأصل أي: وقد يُترَك الأصل ذهاباً إلى غيره.

(٤) **قوله:** [على سبيل البدل] هذا إذا كان ضمير المخاطب واحداً أو مثنّى كما في الآية فإنّ الضمير فيها واحد، وأمّا إذا كان جمعاً فالعموم يكون على سبيل الشمول كما مرّ آنفاً.

(٥) **قوله:** [لا يريد بالخطاب مُخاطَباً معيَّناً] إشارة إلى تطبيق المثال بالممثَّل له. قوله «قصداً إلخ» مفعول له لما تضمّنه معنى «لا يريد» أي: ترك الخطاب مع معيَّن إلى غير معيَّن قصداً إلى بيان فظاعة حالِهم الشديدةِ الشناعةِ، يقال: «فظُع الأمر» أي: اشتدّ شناعته.

حال المجرمين (أي: تناهت حالُهم) الفظيعةُ[١] (في الظهور) وبلغت النهايةَ في الانكشاف لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خَفاؤها فلا يختصّ بها رؤية راءٍ دون راءٍ، وإذا كان كذلك (فلا يختصّ به) أي: بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطبٍ بل كلّ من يتأتّى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب، وفي بعض النُسَخ[٢]: «فلا يختصّ بها» أي: برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف، قال في "الإيضاح"[٣]: وقد يترك إلى غير معيّن نحو: «فلان لئيم إن أكرمتَه أهانك وإن أحسنتَ إليه أساء إليك» فلا تريد مخاطباً بعينه بل تريد إن أُكرِمَ إليه أو أُحسِنَ إليه، فتُخرِجه في صورة الخطاب ليفيد العموم، وهو في القرآن كثير نحو: ﴿وَلَوْتَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [السجدة:١٢] الآية، أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم، فقوله[٤]: «ليفيد العموم» متعلّق بقوله: «فلا تريد مخاطباً بعينه» لا بقوله:

---

(١) **قوله:** [الفظيعةُ] أي: الشديدةُ الشناعةِ، والمراد به ما يطرأ عليهم في وقت نكس الرؤوس لأجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثاثةِ الهيئة واسودادِ الوجه وصفرتِه وغير ذلك التي هي في غاية الشناعة، وجزاءُ «لَوْ» محذوف أي: لرأيتَ أمراً فظيعاً. قوله «وبلغت النهاية إلخ» تفسيرٌ لتناهي حالهم في الظهور.

(٢) **قوله:** [وفي بعض النُسَخ إلخ] بيانٌ لاختلاف النُسَخ. قوله «أي: برؤية إلخ» إشارة إلى أنّ ضمير «بها» يرجع إلى «حالهم» وتكون العبارة بحذف المضاف قبل الضمير أو قبل «مخاطب»، وعلى هذا نبَّه بقوله «على حذف المضاف»، وإنّما احتيج إلى تقدير المضاف لأنّ حالتهم ليست وصفاً قائماً بمخاطب حتّى يصحّ اختصاصه بها بخلاف الرؤية فإنها وصف قائم به فيصحّ اختصاصه بها.

(٣) **قوله:** [قال في "الإيضاح" إلخ] مقصود الشارح من نقل كلام "الإيضاح" إصلاحُه والدفعُ لما يتوهّم من ظاهر عبارته كما سيجيء. قوله «فلا تريد إلخ» أي: فلا تريد بقولك «أكرمتَ» و«أحسنتَ» مخاطباً بعينه بل تريد كلَّ من يتأتّى منه إكرامه والإحسان إليه أي: إنه إن أُكرِم أهان مَن أكرَمه وإن أُحْسِن إليه أساء إلى مَن أحسَن إليه. قوله «فتُخرِجه إلخ» أي: فتقول: « فلان لئيم إن أكرمتَه أهانك وإن أحسنتَ إليه أساء إليك»، وسببُ إخراجك إيّاه في صورة الخطاب المبالغةُ في تأدية المقصود كأنك أحضرتَ كلَّ واحد ممّن يصلح أن يُخاطَب وخاطبتَه بذلك تشهيراً للومه وتنويهاً لسوء معاملته.

(٤) **قوله:** [فقوله إلخ] شروع في إصلاحِ عبارة "الإيضاح" ودفعِ ما يتوهّم من ظاهر العبارة من أنّ قوله «ليفيد

«فتخرجه في صورة الخطاب» لفساد المعنى، وكذا قوله: «لما أريد العموم» متعلّق بما دلّ عليه الكلام أي: يحمل على هذا أعني عدم إرادة مخاطب معيّن لإرادة العموم، يُشعِر[(١)] بذلك لفظ "المفتاح" (وبالعلَميّة) أي: تعريف المسند إليه[(٢)] بإيراده علَماً، وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخَّصاته، وقدّمها على بقيّة المعارف لأنها أعرف منها (لإحضاره) أي: المسند إليه (بعينه) أي: بشخصه[(٣)] بحيث يكون مميَّزاً عن جميع ما عداه، واحترز به عن إحضاره باسم جنسه نحو: «رجلٌ عالمٌ جاءني» (في ذهن السامع ابتداءً) أي: أوّلَ مرّةٍ[(٤)]

العموم» متعلِّق بقوله «فتُخرِجه إلخ» وأنّ قوله «لما أريد العموم» متعلّق بقوله «أخرج إلخ»، وحاصل الدفع أنّ قوله «ليفيد العموم» يتعلّق بقوله «فلا تريد إلخ» لأنّ المفيد للعموم هو عدم إرادة مخاطب بعينه لا بقوله «فتُخرِجه إلخ» لأنّ الإخراج في صورة الخطاب يُفيد الخصوصَ لا العموم فيلزم فساد المعنى وهو جعل ما يفيد الخصوص مفيداً للعموم، وقس عليه قوله «وكذا قوله إلخ».

(١) **قوله:** [يُشعِر إلخ] تأييدٌ لما اختار الشارح بعبارة "المفتاح" حيث قال فيه: «فلا تريد مخاطباً بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه قصداً إلى أنّ سوء معاملته لا يختصّ واحداً دون واحدٍ» فقوله «قصداً إلخ» بمنزلة قول المصـ «ليفيد العموم» وهو متعلِّق بقوله «لا تريد مخاطباً بعينه» كما لا يخفى.

(٢) **قوله:** [أي: تعريف المسند إليه] إشارةٌ إلى أنّ قوله «بالعلَميّة» عطف على قوله «بالإضمار». قوله «بإيراده علَماً» إشارةٌ إلى أنّ العلَميّة مصدر المتعدّي ومعناه جعله علَماً والجعل هنا بالإيراد فإنه فعل المتكلِّم لا بالوضع لأنه فعل الواضع. قوله «وهو ما وضع إلخ» تعريف للعلَم، والمراد بالمشخَّصات أمارات التشخّص أي: علامات يعرف بها التشخّص، والتشخّص هو الوجود على النحو الخاصّ. قوله «وقدّمها على بقيّة المعارف إلخ» أي: وقدّم العلَميّة على بقيّة تعاريف المعارف إلخ، جوابُ سؤال مقدَّر وتقريرهما ظاهر.

(٣) **قوله:** [أي: بشخصه] إشارةٌ إلى أنّ العين هنا بمعنى الشخص أي: الماهيّة المعروضة للتعيّن الشخصيّ وهو ما يمتنع به الاشتراك بين الكثيرين، أمّا العين في تعريف المعرفة فهو بمعنى الماهيّة المعروضة للتعيّن سواء كان التعيّن جنسيًّا وهو التميّز أو شخصيًّا وهو ما يمتنع به الاشتراك. قوله «بحيث يكون إلخ» أي: بحيث يكون معناه مميَّزاً عن جميع ما عداه. قوله «عن إحضاره باسم جنسه» لأنه إحضاره بجنسه لا بعينه. قوله «رجلٌ عالمٌ جاءني» الشاهد في «رجلٌ» والإتيان بالوصف لأجل صحّة الابتداء بالنكرة.

(٤) **قوله:** [أي: أوّلَ مرّةٍ] فيه إشعارٌ بأنّ قوله «ابتداءً» نصب على الظرفيّة. قوله «واحترز به عن إحضاره

واحترز به عن إحضاره ثانياً بالضمير الغائب نحو: «جاءني زيد وهو راكب» (باسم مختصّ به) أي: المسند إليه بحيث لا يُطلَق[1] على غيره باعتبار هذا الوضع، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلّم والمخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرّف بلام العهد والإضافة، فإنه يُمكِن[2] إحضاره بعينه ابتداءً بكلّ واحدٍ منها لكن ليس شيء منها مختصًّا بمسندٍ إليه معيّنٍ، فإن قيل[3]: هذا القيد مُغْنٍ عن الأوّلَين لأنّ الاسم المختصّ بشيء معيّن ليس إلاّ العلَم، قلنا بعد التسليم[4]: إنّ ذكر القيود إنّما هو لتحقيق مقام العلميّة فلا بأس بأن يقع فيها ما

ثانياً إلخ» أي: عن إحضار المسند إليه بعينه ثانياً إلخ، وإنّما قال «ثانياً» لأنه لا يمكن إحضار المسند إليه بعينه أوّلاً بالضمير الغائب لأنه مشروط بتقدّم ذكر مرجعه لفظاً أو تقديراً أو حكماً.

(١) **قوله:** [بحيث لا يُطلَق إلخ] أي: بحيث لا يُطلَق ذلك الاسم على غير هذا المسند إليه باعتبار وضعه له وإن أُطلِق على غيره باعتبار وضع آخر. قوله «بضمير المتكلِّم» نحو «أنا صمتُ». قوله «والمخاطب» نحو «أنتَ صمتَ». قوله «واسم الإشارة» نحو «هذا صام». قوله «والموصول» نحو «الذي صام حاضر». قوله «والمعرَّف بلام العهد» نحو ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦]. قوله «والإضافة» نحو «جاء ابني».

(٢) **قوله:** [فإنه يُمكِن إلخ] أي: وإنّما حصل الاحتراز بقوله «باسم مختصّ به» عن الأسماء المذكورة لأنه يُمكِن إحضار المسند إليه بعينه ابتداءً بكلّ واحد منها أمّا في الثلاثة الأُوَل فظاهر وأمّا في الباقية فلأنّ الشرط فيها هو تقدّمُ العِلم بمدلولاتها لا تقدّمُ ذكرها لكن ليس شيء منها مختصًّا بمسند إليه معيَّن لأنّ الأوّل موضوع لكلّ متكلِّم والثاني لكلّ مخاطب والثالث لكلّ مشار إليه والرابع لكلّ مفرد مذكّر معلوم الصلة والخامس لكلّ فرد معهود.

(٣) **قوله:** [فإن قيل إلخ] تقرير اعتراض يرد على عبارة المتن، وحاصله أنّ القيد الأخير وهو قوله «باسم مختصّ به» يُغني عن القيدَين الأوّلَين وهما قولُه «بعينه» وقولُه «ابتداءً» لأنّ الاسم المختصّ بشيء معيَّن هو العلَم فيخرج بالأخير جميع ما يخرج بالأوّلَين فكان الواجب الاكتفاءَ بالأخير.

(٤) **قوله:** [قلنا بعد التسليم إلخ] جواب عن الاعتراض على تقدير التسليم، وفيه إشارةٌ إلى أنا لا نسلِّم أوّلاً أنّ الاسم المختصّ بشيء معيَّن منحصر في العلَم فإنّ «الرحمن» مختصّ بالله تعالى وليس بعلَم فلا يكون القيد الأخير مُغنِياً عن الأوّلَين، وحاصل ما أجاب على تقدير التسليم أنّ المقصود من القيود تحقيق مقام

يصحّ به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات، لا يقال[1] إنّ قوله «ابتداءً» احتِرازٌ عن الضميرِ الغائب والمعرّفِ بلام العهد والموصولِ، فإنّ الأوّلَين[2] بواسطة تقدّم ذكره تحقيقاً أو تقديراً والثالثَ بواسطة العِلم بالصلة، لأنا نقول[3]: هذا موقوف على أن يكون معنى قوله «ابتداءً» بنفسه أي: بنفس لفظه يعني إحضاراً لا يتوقّف بعد العِلم بالوضع على شيء آخر من تقدّم الذكر ونحوه، ولو أريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله «باسم مختصّ به»، وبعد اللّتيّا والّتِي[4] ....

العلَميّة والاحتراز تابع له كما أنّ المقصود من قيود التعريفات شرح الماهيّات والاحترازات تابعة له فلا بأس بأن يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصحّ به الاحتراز عن جميع المحترَزات، لكنّ المناسب حينئذ أن يتأخَّر هذا القيد عمّا عداه وأن يُخرَج به ما لا يَخرُج بغيره كما فيما نحن بصدده.

(١) **قوله:** [لا يقال إلخ] إشارةٌ إلى شبهةٍ، وحاصلها أنّ قوله «ابتداءً» كما يخرج به الضمير الغائب كك يخرج به المعرَّفُ بلام العهد والموصولُ فلا يصحّ تخصيص الغائب بالخروج به كما فعله الشارح.

(٢) **قوله:** [فإنّ الأوّلَين إلخ] تعليل للمنفي في «لا يقال إلخ» أي: لأنّ إحضار المسند إليه بعينه في الضميرِ الغائب والمعرَّفِ بلام العهد يكون بواسطة تقدّم ذكره تحقيقاً أو تقديراً لا ابتداءً وكذا إحضاره بعينه في الموصول يكون بواسطة تقدّم العِلم بالصلة لا ابتداءً فقوله «ابتداءً» احتراز عن جميع هذه الثلاثة.

(٣) **قوله:** [لأنا نقول إلخ] تعليلٌ للنفي في «لا يقال إلخ» وجوابٌ عن الشبهة، وحاصله أنّ خروج الأمور الثلاثة بقيد الابتداء موقوف على أن يكون «ابتداءً» بمعنى «بنفسه»، وفي كونِ الابتداء بمعنى «بنفسه» ثمّ تفسيرِه بـ«بنفس لفظه» ثم تفسيرِه بمعنى عدم التوقّف على شيء ثمّ تقييدِه بـ«بعد العلم بالوضع» بُعد بعيد، ثمّ مع قطع النظر عن ذلك لو أريد هذا المعنى يلزم اتّحاد قوله «ابتداءً» بقوله «باسم مختصّ به» لأنّ الإحضار بنفس اللفظ والإحضار بالاسم المختصّ مآلهما واحد فلم يبق له فائدة وصار مستدركاً.

(٤) **قوله:** [وبعد اللّتيَّا والّتِي إلخ] أي: وبعد الدواهي المذكورة إلخ، والتزم حذف الصلة مع «اللّتَيا» معطوفاً عليها «الّتِي» إذا قُصِد بهما الدواهي ليفيد حذفها أنّ الدواهي وصلت إلى حدّ من العظم لا يدخل في حدّ البيان ولا يمكن شرحه فتركناها على إبهامها غيرَ مبيَّنة بصلة، والأصل فيه أنّ رجلاً تزوّج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد وكان يُعبِّر عنها بالتصغير فتزوّج امرأة طويلة فقاسى منها الشدائد ضِعفَ ما قاسى من الصغيرة فطلّقهما وقال: «بعدَ اللّتَيَّا والّتِي لا أتزوّج أبداً».

يكون احترازاً[(١)] عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لأنّ اللفظ الموضوع لمعيّن إنّما هو العلَم وما سواه إنّما وضع ليُستعمَل في معيّن، فينبغي[(٢)] أن يصار إلى ما ذكره بعضهم من أنّ معناه: أوّلَ زمانِ ذكرِه وهو احترازٌ عن إحضاره في ثاني زمانِ ذكره كما في سائر المعارف فإنها لا تفيد أوّل زمان ذكرها إلاّ مفهوماتِها الكليّةَ وإفادتُها للجزئيات المرادة في الكلام إنّما تكون بواسطة قرينة معيّنة لها في الكلام كتقدّم الذكر[(٣)] والإشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك، ولا يخفى على المُنصِف أنّ الوجه ما ذكرناه أوّلاً[(٤)] (نحو:

---

(١) **قوله:** [يكون احترازاً إلخ] أي: وبعد الدواهي المذكورة وهي كونُ الابتداء بمعنى «بنفسه» ولزومُ اتّحاده بقوله «باسم مختصّ به» يكون قوله «ابتداءً» احترازاً عن سائر المعارف لا عن الأمور الثلاثة فقط فلا وجه لتخصيصها بالخروج كما فعله ذلك القائل. قوله «لأنّ اللفظ إلخ» تعليل لكون قوله «ابتداءً» احترازاً عن سائر المعارف على تقدير كونه بمعنى «بنفسه»، وحاصله أنّ قوله «ابتداءً» على هذا التفسير ومؤدّى قولهم: «الموضوع لمعيَّن» واحد فيخرج به سائر المعارف غير العلَم فإنها ليس شيءٌ منها بموضوع لمعيَّن بل كلّ واحد منها موضوع ليُستعمَل في معيَّن بخلاف العلَم فإنه موضوع لمعيَّن.

(٢) **قوله:** [فينبغي إلخ] جواب شرط محذوف أي: وإذا جُعِل هذا القيد احترازاً عن سائر المعارف فينبغي أن يُفسَّر قوله «ابتداءً» بما ذكره بعضهم من أنّ معناه: «أوّلَ زمانِ ذكره» لأنه يناسب ما يُفهَم من لفظ الابتداء من معنى الأوّليّة فيزول به البعد، وأمّا لزوم اتّحاده بقوله «باسم مختصّ به» فوارد لأنه إذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله «باسم مختصّ به» فائدة.

(٣) **قوله:** [كتقدّم الذكر] في الضمير الغائب والمعرَّف بلام العهد. قوله «والإشارة» في اسم الإشارة. قوله «والعلم بالصلة» في الموصول. قوله «والنسبة» في المعرَّف بالإضافة. قوله «ونحو ذلك» كقرينة التكلّم والخطاب في ضمير المتكلِّم والمخاطَب.

(٤) **قوله:** [أنّ الوجه ما ذكرناه أوّلاً] لأنّ فيه حملَ الابتداء على المتبادر وعدمَ إغناء القيد الأوّل عن الثاني وسلامةً من لزوم الاستدراك، وهذا دفعٌ لما يتوهّم من قوله «فينبغي إلخ» من أنّ هذا التوجيه مرضيّ لدى الشارح مع أنه مخالف لما فسّر به أوّلاً، وحاصل الدفع أنّ المرضيّ عنده هو التوجيه الأوّل وأمّا الرضاء بالتوجيه الثالث فبالنسبة إلى التوجيه الثاني.

﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]) فالله أصله الإله[١] حُذِفت الهمزة وعُوِّضت منها حرف التعريف ثُمّ جُعِل علَماً[٢] للذاتِ الواجب الوجود الخالقِ لكلّ شيء، ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته[٣] أو المستحِقّ للعبوديّة له وكلّ منهما كليّ انحصر في فرد فلا يكون علَماً لأنّ مفهوم العلَم جزئيّ فقد سَهَى، ألا يرى![٤] أنّ قولنا: «لا إله إلاّ الله» كلمة توحيد بالاتّفاق من غير أن يتوقّف على اعتبار عهدٍ فلو كان «الله» اسماً لمفهوم المعبود بالحقّ أو

---

(١) **قوله:** [فالله أصله الإله] قد يذكر أنّ أصله «الإله» بالتعريف كما ذكر الشارح هنا تبعاً لصاحب "الكشّاف" وقد يُذكَر أنه «إله» بالتنكير كما ذكر البيضاويّ تبعاً لصاحب "الصحاح" ولا نزاع في كون الألف واللام خارجة عن أصله وإنّما النزاع في أنه «إله» كما هو المشهور أو «لاه» كما جوّزه سيبويه. قوله «حُذِفت الهمزة» إمّا مع حركتها على خلاف القِياس فيكون إدغام اللام في اللام قِياسيًّا إذ الساقط الغير القياسيّ بمنزلة العدم فاجتمع الحرفان المتجانسان في كلمة واحدة، وإمّا بنقل حركتها إلى اللام فيكون الإدغام غيرَ قِياسيٍّ إذ المحذوف القياسيّ كالثابت فلم يجتمع المتجانسان في كلمة واحدة. قوله «وعُوِّضت إلخ» أي: واعتبرت عوضاً منها، وإلاّ لزم تحصيل الحاصل إذ حرف التعريف موجود ههنا قبل التعويض.

(٢) **قوله:** [ثمّ جُعِل علَماً إلخ] أي: وبعد التعويض والإدغام جُعِل علَماً للذات المخصوصة، وأمّا قبلهما فكان اسماً للمفهوم الكليّ أعني المعبود بحقّ وأمّا قبل اللام فكان اسماً للمعبود مطلقاً حقًّا كان أو باطلاً، هذا ما اختاره الشارح في شرح "الكشّاف"، وفي توصيف الذات بالواجب الوجود الخالق لكلّ شيء إشارة إلى طريق إحضار الذات المعيَّنة أعني اللازم المساوي له في نفس الأمر وإن كان كليًّا عند العقل.

(٣) **قوله:** [ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته إلخ] هذا الزاعم هو الشارح الخلخالي، ومقصود الشارح من هذا النقل دفع ما أورده الخلخالي على المصـ من أنّ تمثيل تعريف المسند إليه بالعلَميّة بقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ غير صحيح لأنّ لفظ الجلالة اسم للمفهوم الكليّ وهو الواجب لذاته أو المستحقّ للعبوديّة له فلا يكون علَماً لأنّ مفهوم العلم جزئيّ، وحاصل الدفع ظاهر.

(٤) **قوله:** [ألا يرى! إلخ] إشارة إلى بطلان التالي، وحاصل الردّ جعلُ نقيض المدّعى مقدَّماً وضمُّ التالي المحال إليه وتصوير الدليل: لو كان «الله» اسماً للمفهوم الكليّ لا علَماً للفرد الموجود لما أفاد كلمة التوحيدِ التوحيدَ لكنّ التالي باطل فالمقدَّم مثله. قوله «كلمة توحيد» أي: كلمةٌ تفيد التوحيد وتدلّ عليه. قوله «على اعتبار عهدٍ» أي: على اعتبار فرد معهود من لفظ «الله». قوله «لأنّ المفهوم الكليّ إلخ» دليل الملازمة.

الواجب لذاته لا علماً للفرد الموجود لما أفاد التوحيد لأنّ المفهوم الكليّ من حيث هو يحتمل الكثرة، وأيضاً فالمراد[١] بالإله في هذه الكلمة إمّا المعبود بالحقّ فيلزم استثناء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة، فيجب أن يكون[٢] «إله» بمعنى المعبود بحقّ و«الله» علماً للفرد الموجود منه، والمعنى: لا مستحِقّ[٣] للعُبوديّة له في الوجود أو موجود إلاّ الفرد الذي هو خالق العالم، وهذا معنى قول[٤] صاحب "الكشّاف": إنّ «الله» مختصّ بالمعبود بالحقّ لم يُطلَق على غيره أي: بالفرد الموجود الذي يُعبَد بالحقّ تعالى وتقدّس (أو تعظيمٍ أو إهانةٍ) كما في الألقاب الصالحة لمدح أو ذمّ[٥] (أو كنايةٍ) عن

---

(١) **قوله:** [وأيضاً فالمراد إلخ] ردّ آخر على الزاعم المذكور، وحاصله أنه لو كان لفظ «الله» اسماً للمعبود بالحقّ فلا يخلو إمّا أن يراد بالإله في «لا إله إلاّ الله» المعبودُ بالحقّ فيلزم استثناء الشيء من نفسه وهو باطل، أو يراد به مطلقُ المعبود حقًّا كان أو باطلاً فيلزم الكذب.

(٢) **قوله:** [فيجب أن يكون إلخ] أي: وإذا لزم على الزاعم ما لزم فيجب أن يكون «إله» في الكلمة بمعنى المعبود بالحقّ و«الله» علَماً للفرد الموجود منه لئلاّ يلزم ما لزم لأنّ المستثنى منه والمستثنى وإن كانا ح متّحدين بالمُعنوَن متغائران بالعُنوان إذ الأوّل كليّ والثانى جزئيّ وهذا القدر كافٍ في صحّة الاستثناء، كأن يقول الرجل: «نسائي طوالق إلاّ هنداً وزينب وفاطمة» وتحته هذه الثلاث فالاستثناء صحيح.

(٣) **قوله:** [والمعنى: لا مستحِقّ إلخ] أي: ومعنى «لا إله إلاّ الله»: لا مستحِقّ للعبوديّة له في الوجود أو موجود إلاّ الفرد الذي هو خالق العالم، وفيه إشارة إلى أنّ خبر «لاَ» محذوف والمستثنى بدل من اسم «لاَ» على المحلّ البعيد أعني الابتدائيّة لا المحلّ القريب أعني النصب وإلاّ لدخل البدل تحت النفي، ولذا لم يجز النصب في المستثنى مع أنه بعدَ «إلاّ» في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور.

(٤) **قوله:** [وهذا معنى قول إلخ] يعني أنّ المراد بقول صاحب "الكشّاف": «إنّ لفظ «الله» مختصّ بالمعبود بالحقّ إلخ» أنّ لفظ «الله» مختصّ بالفرد الموجود الذي يُعبَد بالحقّ لا أنه مختصّ بمفهوم المعبود بالحقّ، فلا يُمكِن للزاعم المذكور أن يستدلّ على زعمه بقول صاحب "الكشّاف" هذا.

(٥) **قوله:** [كما في الألقاب الصالحة لمدح أو ذمّ] نحو «جاء عليّ وهرب دنيّ» إذا كان «عليّ» و«دنيّ» لقبَين لشخصَين، وكما في الكُنَى الصالحة لهما نحو «جاء أبو الخير وذهب أبو الشرّ».

معنى يصلح له الاسم نحو «أبو لهب فعل كذا»[1] وفي التنزيل[2]: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ [اللهب:١] أي: يدا جهنّميٍّ[3] لأنّ انتسابه إلى اللَهَب يدلّ على ملابَسته إيّاها، كما يقال[4]: «هو أبو الخير» و«أبو الشرّ» و«أخو الفضل» و«أخو الحرب» لمن يُلابِس هذه الأمورَ، واللهب الحقيقيّ[5] لهب جهنّم، فالانتقال من أبي لهب إلى جهنميّ انتقال من الملزوم إلى اللازم أو من اللازم إلى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية، إلاّ أنّ هذا اللزوم[6] إنّما هو بحسب الوضع الأوّل أعني الإضافِيَّ دون الثاني أعني العلَميَّ وهم يعتبرون في

---

(١) **قوله:** [«أبو لهب فعل كذا»] فـ«أبو لهب» في هذا المثال كناية عن جهنّميّ أي: «جهنّميّ فعل كذا».

(٢) **قوله:** [وفي التنزيل إلخ] إنّما غيّر الأسلوب ولم يقل «ونحو قوله تعالى: إلخ» لأنّ العلَم هنا مضافٌ إليه ظاهراً ومسندٌ إليه حقيقةً لأنّ لفظ «يدا» مُقحَمٌ أو كنايةٌ عن الذات كما في قوله تعالى: ﴿بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾ [الحج:١٠] أي: بما قدّمتَ، فتكون الآية نظيراً لما نحن فيه نظراً إلى الظاهر ومثالاً له نظراً إلى الحقيقة.

(٣) **قوله:** [أي: يدا جهنّميٍّ] بيانٌ للمعنى الكنائيّ. قوله «لأنّ انتسابه إلى اللَهَب إلخ» تعليل لصحّة الكناية في الآية بـ«أبي لهب» عن «جهنّميّ»، وحاصله أنّ الكناية عبارة عن ذكر الملزوم وإرادة اللازم أو عن عكسه على اختلاف القولين، وانتسابُه إلى اللهب يدلّ على ملازمته لها وملازمتُه لها يستلزم كونَه جهنّميًّا لزوماً عرفيًّا وإن لم يستلزمه عقلاً فإنّ خزَنَة النار ملابسون لها وليسوا بجهنّميّين.

(٤) **قوله:** [كما يقال إلخ] استشهاد على أنّ انتساب الشيء إلى الشيء يدلّ على ملابسته إيّاه عرفاً.

(٥) **قوله:** [واللهب الحقيقيّ إلخ] فيه دفعٌ لما يرد من أنّ الانتساب في «أبي لهب» يدلّ على ملابسته مطلقَ اللهب سواء كان لهب الدنيا أو لهب جهنّم فكيف يصحّ إرادة ملابسته لهبَ جهنّم، وحاصل الدفع أنّ المطلق ينصرف إلى الكامل واللهب الكامل هو لهب جهنّم. قوله «فالانتقال إلخ» تفريع على السابق. قوله «على اختلاف الرأيين» فإنّ الكناية انتقال من الملزوم إلى اللازم عند المصـ وبالعكس عند السكّاكيّ.

(٦) **قوله:** [إلاّ أنّ هذا اللزوم إلخ] يعني أنّ اللزوم بين «أبي لهب» و«جهنّميّ» ليس بحسب الوضع الثاني العلَميّ فقط بل مع ملاحظة الوضع الأوّل الإضافِيّ وهم يعتبرون في الكُنيات المعانيَ الأصليّة فـ«أبي لهب» مستعمل في الشخص المعيَّن باعتبار الوضع العلَميّ ويُنتقَل منه إلى معنى «ملابس اللهب» باعتبار وضعه الأصليّ الإضافِيّ ليُنتقَل منه إلى أنه جهنّميّ فهو كناية عن الصفة بالواسطة.

الكُنَى المعانيَ الأصليّةَ، وممّا يدلّ[1] على أنّ الكناية إنّما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار أنّ ذلك الشخص لزمه أنه جهنّميّ سواء كان اسمه أبا لهب أو زيداً أو عمراً أو غيرَ ذلك أنك لو قلت «هذا الرجل فعل كذا» مُشيراً إلى أبي لهب لا يكون من الكناية في شيء، ويجب أن يُعلَم[2] أنّ أبا لهب إنّما استُعمِل هنا في الشخص المُسمّى به[3] ليُنتقَل منه إلى جهنّميّ كما أنّ طويل النجاد يُستعمَل في معناه الموضوع له ليُنتقَل منه إلى طول القامة، ولو قلتَ[4]

---

(١) **قوله:** [وممّا يدلّ إلخ] إقامة الدليل على ما ذكره من أنّ الكناية هنا إنّما هي بحسب الوضع الأصليّ الإضافِيّ لا بحسب الوضع الثاني العلَميّ، وحاصله أنه إن كان الكناية في «أبو لهب فعل كذا» باعتبار الوضع العلَميّ أي: باعتبار أنّ ذلك الشخص لزمه أنه جهنّميّ سواء سُمِّي بأبي لهب أو بغيره، فلا يخلو إمّا أن تكون الكناية فيه بأن يُرادَ بـ«أبو لهب» الشخص المشهور ليُنتقَل منه إلى جهنّميّ لأنه ممّن يلزمه أنه جهنّميّ، أو بأن يُرادَ به ابتداءً جهنّميّ آخر، فيلزم على التقدير الأوّل أن يصحّ كونُ قولنا «هذا الرجل فعل كذا» مشاراً به إلى أبي لهب كنايةً لأنّ الشخص الملزوم واحد في القولين ولم يتبدّل بتبدّل التعبير عنه في الأوّل بـ«أبو لهب» وفي الثاني بـ«هذا الرجل» مع أنه لم يقل أحد بالكناية في القول الثاني، ويلزم على التقدير الثاني أن يكون قولنا «رأيت اليوم أبا لهب» كنايةً ولم يقل به أحد.

(٢) **قوله:** [ويجب أن يُعلَم إلخ] إشارةٌ إلى بطلان لازم التقدير الأوّل وهو أن يكون قولنا «هذا الرجل فعل كذا» مشاراً به إلى أبي لهب كنايةً، وحاصله أنهم أوردوا المثال لهذه الكناية بقوله تعالى: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ ولا شكّ أنّ المراد به الشخص المشهور، وذكروا سبب الانتقال منه إلى جهنّميّ بأنه إذا عُبِّر عنه بهذا الاسم دون اسمه عبد العُزّى يذهب الذهن إلى أنّ التخصيص بهذا التعبير إنّما هو ليُنتقَل منه إلى جهنّميّ، فهذا تصريح منهم بأنّ هذه الكناية لا تتحقّق بالتعبير عنه بـ«هذا الرجل» ونحوه.

(٣) **قوله:** [إنّما استُعمِل هنا في الشخص المُسمّى به] أي: استُعمِل في الآية الكريمة إلخ. قوله «ليُنتقَل منه إلى جهنّميّ» أي: باعتبار المعنى الأصليّ والوضع الأوّل الإضافيّ، ولم يذكره هنا اكتفاءً بذكره سابقاً. قوله «كما أنّ طويل النجاد إلخ» التشبيه في مجرّد التكنية وإلاّ فالكناية في الآية بالواسطة كما عرفتَ وفي هذا المثال بلا واسطة. قوله «ليُنتقَل إلى طول القامة» لأنّ طول النجاد يستلزم طولَ القامة.

(٤) **قوله:** [ولو قلتَ إلخ] إشارةٌ إلى بطلان لازم التقدير الثاني وهو أن يكون قولنا «رأيتُ اليومَ أبا لهب» كنايةً. قوله «يكون استعارة» لأنه لفظ استعمل في غير ما وضع له بعلاقة التشبيه. قوله «ولا يكون من

«رأيتُ اليومَ أبا لهب» وأردتَ كافراً جهنّميًّا لاشتهار أبي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو «رأيتُ حاتِماً» ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمّل[١] فإنّ هذا المقام من مَزالّ الأقدام (أو إيهامِ استلذاذه) أي: العلَم (أو التبرّكِ به أو نحوِ ذلك) كالتفاؤلِ[٢] والتطيّرِ والتسجيلِ على السامع وغيرِ ذلك ممّا يناسب اعتبارُه في الأعلام (وبالموصوليّة) أي: تعريف المسند إليه بإيراده موصولاً، وكان الأنسب[٣] أن يقدّم عليه ذكر اسم الإشارة لكونه أعرف لأنّ المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول، ثُم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة[٤] ولهذا صحّ جعل ﴿ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ﴾ [الناس:٥] صفة لـ﴿ٱلۡخَنَّاسِ﴾، ....

الكناية في شيء» لأنّ الكناية يجب أن يكون اللفظ فيها بحيث يصحّ أن يراد به المعنى الموضوع له وليس ههنا كذلك لوجود القرينة الصارفة عن إرادة الموضوع له وهي لفظ «اليومَ».

(١) **قوله:** [فليتأمّل] إشارة إلى صعوبة المقام كما صرّح به قوله «فإنّ هذا المقام من مَزالّ الأقدام» أي: لأنّ هذا المقام من المواضع التي قد زلّت فيها أقدام العلماء.

(٢) **قوله:** [كالتفاؤلِ] أي: «فالِ نيک کردن» نحو «سعد في دارك». قوله «والتطيّرِ» أي: «فالِ بدگرفتن» نحو «السفّاك في دار صديقك». قوله «والتسجيلِ» أي: ضبط الحكم وكتابته على السامع بحيث لا يقدر على الإنكار نحو «زيد أقرّ بكذا» في جواب «هل هذا أقرّ بكذا» مشيراً إلى زيد. قوله «ممّا يناسب اعتباره في الأعلام» بيانٌ للغير وذلك كالتنبيه على غبارة المخاطب بأنه لا يتعيّن عنده المسند إليه إلاّ باسمه المختصّ به.

(٣) **قوله:** [وكان الأنسب إلخ] أي: وكان الأنسب للمصـ أن يقدِّم الإشارة على الموصول لأنه يظهر من صنيعه فيما سبق أنه يُقدِّم الأعرف فالأعرف والإشارةُ أعرف من الموصول. قوله «لأنّ المخاطب إلخ» دليل لكون اسم الإشارة أعرف من الموصول. قوله «يعرف مدلولَه بالقلب والعين» أي: بالإشارة العقليّة والحسيّة بخلاف الموصول فإنه إنّما يعرفه بالعلم بالصلة، ويُمكِن أن يكون صنيع المصـ هنا للإشارة إلى أنّ موافقة الترتيب الذكريّ للترتيب الرتبيّ ليست بواجبة.

(٤) **قوله:** [ثمّ الموصول وذو اللام سواء في الرتبة] أي: فلا بدّ من نكتة في الفصلِ بينهما باسم الإشارة وتأخير الثاني عنه مع تقديمِ الأوّل عليه كما هو صنيع المصـ. قوله «ولهذا صحّ إلخ» أي: ولأجل أنهما سواء في التعريف وليس الموصول أعرف من ذي اللام صحّ جعل الموصول صفة لذي اللام فلو كان

وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه[١] وما ذكرنا من الأعرفيّة هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب أخر، والمقام الصالح للموصوليّة[٢] هو أن يصحّ إحضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب إلى مُشارٍ إليه[٣] بحسب الذهن لأنّ وضع الموصول على أن يُطلِقه المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم حاصل له[٤] فلذا كانت الموصولات معارف، بخلاف النكرة[٥] الموصوفة المختصّة بواحدٍ فإنّ تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك[٦]: «لقيتُ مَن ضربتَه» إذا كانت «مَنْ» موصولة

الموصول أعرف لم يصحّ ذلك لأنّ الموصوف لا بدّ أن يكون أعرف من الصفة أو مُساوياً له.

(١) **قوله:** [**وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه**] هذا لمجرّد تكميل بيان الرتبة في التعريف فيما بين المعارف وليس فيه تعريض بالمصـ كما كان فيما سبق. قوله «وما ذكرنا من الأعرفيّة» من أنّ أعرف المعارف المُضمَر ثمّ العلَم ثمّ اسم الإشارة وأنّ الموصول وذا اللام سواء في الرتبة وأنّ تعريف المضاف كتعريف المضاف إليه. قوله «وفيها مذاهب أخر» فذهب الكوفيّون إلى أنّ الموصول أعرف من ذي اللام، وابنُ كيسان وابنُ سراج إلى عكسه، والمبرّدُ إلى أنّ المضاف إليه أعرف من المضاف.

(٢) **قوله:** [**والمقام الصالح للموصوليّة إلخ**] أي: لا بدّ في تعريف المسند إليه بإيراده موصولاً من المقام الصالح للموصوليّة والمقام الصالح للموصوليّة إلخ، وهذا بيانٌ للنكتة المُصحِّحة لإيراد الموصول إذ لا بدّ في جميع هذه الاعتبارات من نكتتين مُصحِّحة ومُرجِّحة وقد اكتفى المصـ بتفصيل النكتة المُرجِّحة.

(٣) **قوله:** [**إلى مُشارٍ إليه**] أي: إلى معيَّن عند المخاطب يشار إليه باعتبار تعيّنه عنده، وأمّا الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب إلى شيءٍ مّا لا إلى شيء معيّن عنده ولذا لا تقع الجملة صفة إلاّ للنكرة. قوله «بحسب الذهن» متعلّق بالمشار إليه. قوله «لأنّ وضع إلخ» تعليل لكون ذلك هو المقام الصالح.

(٤) **قوله:** [**بحكم حاصل له**] وذلك الحكم مستفاد من الصلة. قوله «فلذا كانت إلخ» أي: لأنّ الإشارة بالموصولات تكون إلى معلوميّة ذلك الشيء بحسب الوضع كانت الموصولات معارف.

(٥) **قوله:** [**بخلاف النكرة إلخ**] إشارةٌ إلى الفرق بين الموصول والنكرة الموصوفة المختصّة بواحد، وحاصله أنّ الإشارةَ إلى معيَّن في الموصول بالوضع لأنه لها وُضِع فكان معرفة والإشارةَ إلى معيَّن في النكرة المذكورة ليست بالوضع لأنها لم توضع لها بل حصلت الإشارة إلى معيَّن فيها باختصاص الوصف بمعيَّن فبقيت نكرة.

(٦) **قوله:** [**فقولك إلخ**] تفريعٌ على ما ذكر من الفرق بين الموصول والنكرة الموصوفة المختصّة بواحد

معناه لقيتُ الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، وإن جعلتَها موصوفة فكأنك قلتَ لقيتُ إنساناً مضروباً لك فهو وإن تخصّص بكونه مضروباً لك لكنه ليس بحسب الوضع لأنه موضوع لإنسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فإنّ وضعها على أن يتخصّصَ بمضمون الصلة وتكونَ مُعرَّفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول، ثُمّ المصنّف قد أشار إلى تفصيل الباعِث المُوجِب له والمُرجِّح بقوله: (لعدَمِ عِلم المُخاطَب بالأحوال المختصّة به سوى الصلة كقولك: «الذي كان معنا أمس رجل عالم») ولم يتعرّض[1] لما لا يكون للمتكلّم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو: «الذين في ديار الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم» لقلّةِ جدوى هذا الكلام وندرةِ وقوعه (أو استهجانِ التصريح بالاسم أو زيادةِ التقرير) أي: تقرير الغرض المَسوق له الكلامُ[2] (نحو: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ [يوسف:٢٣]) أي: راودت زليخا يوسفَ[3] عليه السلام والمراوَدة المفاعَلة مِن «راد يرود» جاء وذهب،

ومزيدُ توضيح له بالمثال. قوله «وتكونَ مُعرَّفة بها» على صيغة المجهول من التعريف أي: وعلى أن تكون مُحضَرة بعينه في ذهن السامع بعنوان الصلة.

(١) قوله: [ولم يتعرّض إلخ] جواب سؤال مقدَّر وهو أنّ تعريف المسند إليه بالموصوليّة يجوز أن يكون لعدمِ علم المخاطَب بما سوى الصلة أو عدمِ علم المتكلِّم به أو عدمِ علم كليهما به فلم اقتصر على الأوّل، وحاصل الجواب أنه إذا لم يكن للمتكلِّم علم بغير الصلة لا يُمكِن له الحكم عليه إلاّ بالأحوال العامّة والحكمُ بها قليل الجدوى لأنّ الأغلب فيها علمُ المخاطب بالفائدتين بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علم فإنّ المتكلِّم يجوز أن يكون عالماً بالأحوال المختصّة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى.

(٢) قوله: [أي: تقرير الغرض المَسوق له الكلامُ] اعلم أنّ التقرير الذي يورد له المسند إليه موصولاً إمّا أن يكون تقريراً للغرض المَسوق له الكلامُ أو تقريراً للمسند إليه أو تقريراً للمسند، وكلُّها محتمل ههنا كما سيأتي، والشارح اختار الأوّلَ كما يظهر بإيراده مقدَّماً اتّباعاً لما هو المفهوم من "الإيضاح" حيث قال: «فإنه مسوق لتنزيه يوسف عليه الصلاة والسلام عن الفحشاء».

(٣) قوله: [أي: راودت زليخا يوسفَ] إشارة إلى مراجع ضميرَي «راودته» المرفوع والمنصوب. قوله

فكأنّ المعنى خادعتْه عن نفسه وفعلتْ فِعلَ المُخادِع[1] بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يُخرجِه من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه، وهي عبارة عن التمحّل لمُواقَعته إيّاها، فالكلام مَسوق لنزاهةِ يوسف[2] وطهارةِ ذيله والمذكور أدلّ عليه من «امرأة العزيز» أو «زليخا» لأنّ كونَه في بيتها ومولى لها يُوجِب قوّة تمكّنها من المُراوَدة ونَيلِ المراد فإباؤُه عنها وعدمُ الانقياد لها يكون غايةً في النزاهة عن الفحشاء، وقيل: معناه[3] زيادة تقرير المسند لأنّ كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة، وقيل: بل تقرير المسند إليه[4] وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في «زليخا» و«امرأة العزيز»

«والمراوَدة المفاعَلة إلخ» إشارة إلى أصل معنى المراودة. قوله «وكأنّ المعنى خادعتْه» أي: أرادت به المكروه من حيث لا يعلم، وفيه إشارة إلى أنّ المراودة مجاز عن المخادعة. قوله «عن نفسه» أي: لأجل نفسه، يقال «يخاصم فلان عن فلان» أي: لأجله، وفي التنزيل: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود:٥٣].

(١) قوله: [وفعلتْ فِعلَ المُخادِع إلخ] عطف تفسير لقوله «خادعتْه عن نفسه»، وفيه إشارةٌ إلى أنّ المفاعلة ليست على بابها وإلى أنه لم يتحقّق المخادعة حقيقةً إذ لم يحصل ما كانت تريده. قوله «عن الشيء» أي: لأجل الشيء الذي لا يريد صاحبُه أن يُخرِجه من يده. قوله «يحتال عليه إلخ» جملة مبيِّنة لقوله «فعلتْ فِعلَ المُخادِع» ولذا ترك العاطف أي: يحتال المُخادِع على صاحبه أن يغلبه ويأخذ ذلك الشيء من صاحبه. قوله «وهي عبارة إلخ» أي: والمُخادعَة عبارة عن الاحتيال لمجامعة يوسف زليخا.

(٢) قوله: [فالكلام مَسوق لنزاهةِ يوسف إلخ] شروع في تطبيق المثال بالممثَّل له. قوله «والمذكور» وهو تعريف المسند إليه بإيراده موصولاً أي: قوله «التي هو في بيتها». قوله «أدلّ عليه إلخ» أي: أدلّ على ما سيق لأجله الكلام من تعريف المسند إليه بإيراده مُعرَّفاً بالإضافة أو علَماً. قوله «لأنّ كونَه في بيتها إلخ» تعليل لكون المذكور أدلّ على المقصود من «امرأة العزيز» أو «زليخا».

(٣) قوله: [وقيل: معناه إلخ] أي: وقيل معنى قول المصـ «أو زيادةِ التقرير» زيادة تقرير المسند وهو في الآية المراودة. قوله «لأنّ كونه إلخ» تعليل لكون زيادة تقرير المراودة في إيراد المسند إليه موصولاً.

(٤) قوله: [وقيل: بل تقرير المسند إليه إلخ] أي: وقيل بل معنى قولِ المصـ المذكورِ زيادة تقرير المسند إليه وفي الآية كذلك إذ لو قيل «زليخا» أو «امرأة العزيز» أمكن أن يقع الاشتراك اللفظيّ فيه فلا يتقرّر

فلا يتقرّر المسند إليه ولا يتعيّن مثلَه في «التي هو في بيتها» لأنها واحدة معيّنة مشخّصة، وممّا هو نصّ[1] في زيادة تقرير الغرض المَسوق له الكلام في غير المسند إليه بيتُ "السقط":

أَعُبَّادَ الْمَسِيْحِ يَخَافُ صَحْبِيْ[2] * وَنَحْنُ عَبِيْدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسِيْحَا، فإنه أدلّ على عدم خوفهم النصارى من أن يقول: «نحن عبيد الله»، والمشهور أنّ الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم[3] من "المفتاح" أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لأنه قال: أو أن يُستهجَن التصريح أو أن يُقصَد زيادة التقرير نحو: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف:٢٣] الآية، ثمّ قال: والعدول عن التصريح بابٌ من البلاغة[4] وأورد حكايةَ شُرَيح، فلو لم تكن مثالاً لهما لأخّر ذكرَ زيادة التقرير عن الحكاية فافهم

المسند إليه ولا يتعيّن فيهما مثلَ تقرّره وتعيّنه في «التي هو في بيتها» فإنها مشخّصة لا اشتراك فيها.

(١) **قوله:** [وممّا هو نصّ إلخ] يعني أنّ الآية تحتمل أن يكون تعريف المسند إليه فيها بالموصوليّة لزيادة تقريرِ الغرض المَسوق له الكلام أو تقريرِ المسند أو تقريرِ المسند إليه كما مرّ، وممّا يكون الموصول فيه نصًّا في زيادة تقرير الغرض المَسوق له الكلام بيتُ "السقط"، وهو ديوان الشِعر لأبي العلاء.

(٢) **قوله:** [أَعُبَّادَ الْمَسِيْحِ يَخَافُ صَحْبِيْ إلخ] البيت لأبي العلاء المعرّي قاله في بعض أسفاره حين خاف أصحابه من النصارى، والغرض الذي سيق لأجله هذا الكلام الإنكار على خوفهم منهم وقولُه «وَنَحْنُ عَبِيْدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسِيْحَا» أدلّ عليه من قوله «ونحن عبيد الله».

(٣) **قوله:** [والمفهوم إلخ] يعني أنّ المشهور وإن كان ما ذكر لكنه يخالف لما يُفهَم من "مفتاح العلوم" من أنّ الآية مثال لزيادة التقرير ولاستهجان التصريح بالاسم كليهما.

(٤) **قوله:** [والعدول عن التصريح بابٌ من البلاغة] هذا استطراديّ متعلّق باستهجان التصريح. قوله «وأورد حكايةَ شُرَيح» وهي أنّ رجلاً أقرّ عنده بشيء ثمّ أنكره فقال له شُرَيح: «شهد عليك ابنُ أخت أمّك» يعني أنك شهدتَ عليك أنت نفسك والآن تُنكره، فآثر شُرَيح التطويل وترك الإيجاز ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إليه. قوله «لأخّر إلخ» وذلك لئلاّ يقع بين الحكاية وبين ما تتعلّق به الحكايةُ من استهجان التصريح فاصلٌ أجنبيّ وهو ذكر زيادة التقرير، وإذا جُعِلت الآية مثالاً لهما لم يلزم الفصل بالأجنبيّ.

(أو التفخيمِ نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[1] [طه:٧٨]) ومنه[2] في غير المسند إليه قول أبي نواس: وَلَقَدْ نَهَزْتُ مَعَ الْغُوَاةِ بِدَلْوِهِمْ * وَأَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظِ حَيْثُ أَسَامُوْا * وَبَلَغْتُ مَا بَلَغَ امْرُءٌ بِشَبَابِهِ * فَإِذَا عُصَارَةُ كُلِّ ذَاكَ أَثَامُ (أو تنبيهِ المخاطب على الخطأ نحو) قول عبدة بن الطيب من قصيدة يَعِظ فيها بَنِيْه (إِنَّ الَّذِيْنَ تَرَوْنَهُمْ) أي: تظنّونهم (إِخْوَانَكُمْ * يَشْفِيْ غَلِيْلَ صُدُوْرِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوْا) أي: تهلكوا أو تُصَابوا بالحوادث[3] ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظنّ ما ليس في قولك: إنّ القوم الفُلانيّ، وجَعَل صاحب[4] "المفتاح"

---

(١) قال تعالى: [﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾] أُورِد المسند إليه موصولاً للتفخيم باعتبار الكمّ والكيفيّة أمّا الأوّل فلكثرةِ الماء المجتمع وتضمّنه أنواعاً من العذاب، وأمّا الثاني فلسرعته في الغشيان فإنّ الماء المجتمع بالقسر إذا أرسل على طبعه كان في غاية السرعة ولأحاطت بجميعهم بحيث لم يتخلّص أحد.

(٢) قوله: [ومنه إلخ] أي: وممّا جاء الموصول الغير المسند إليه للتفخيم قولُ إلخ. و«نَهَزْتُ» من «نهزت بالدلو» أي: ضربتُ بها الماء في البئر وحرّكتها لتمتلئ. و«الغُوَاةِ» جمع غاوٍ وهو الضالّ. و«أَسَمْتُ» من «أسَامَ الماشيةَ» أي: أخرجها إلى المَرعَى. والسرح الماشية واللحظ النظر، والإضافة من «لُجَين الماء». والعُصَارَةُ ما يسيل من عصر العنب ونحوه، والمراد الحاصل والخلاصة. و«أَثَامُ» اسم وادٍ في جهنّم، يقول صاحبتُ مع الغُواة في تحصيل اللذّات حتّى بلغتُ أقصى ما بلغ الإنسان في شبابه ففاجئتُ ووقفتُ أنّ حاصل ما سعيتُ جهنّم، والشاهد في «بلغتُ ما بلغ امرء» فإنّ في الإبهام هنا من التفخيم ما لا يخفى.

(٣) قوله: [أي: تهلكوا أو تُصَابوا بالحوادث] إشارةٌ إلى أنّ الصرع الذي هو الإلقاء على الأرض إمّا كناية عن الهلاك أو الإصابة بالحوادث. قوله «ففيه من التنبيه إلخ» بيان مقدَّم لقوله «ما ليس إلخ»، وحاصله أنّ في تعريف المسند إليه بالموصوليّة هنا تنبيهاً على خطأهم في ظنّهم حيث رتّب على تحقّق الصلة ما هو منافٍ لها ليعلم منه أنّ الصلة منتفية وهذا التنبيه لا يوجد في قولنا «إنّ القوم الفلانيّ يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا» كما لا يخفى على المتأمِّل.

(٤) قوله: [وجَعَل صاحب إلخ] إشارة إلى مُخالَفة المصـ السكّاكيَّ بأنّ المصـ جَعَل البيت مثالاً لتعريف المسند إليه بالموصوليّة لتنبيه المُخاطَب على الخطأ وقد جَعَله السكّاكيّ مثالاً لجعل الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعةً إلى التنبيه على الخطأ. قوله «وردّه المُصنِّف إلخ» فيه إشارةٌ إلى وجه مخالفته إيّاه، وحاصله أنّ ما ذهب إليه السكّاكيّ كان مردوداً عند المصـ فلم يتّبعه فيه.

هذا البيت ممّا جُعِل الإيماءُ إلى وجه بناء الخبر ذريعةً إلى التنبيه على الخطأ، وردّه المُصنِّف بأنه ليس فيه إيماءٌ إلى وجه بناء الخبر بل لا يبعد[1] أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه، وجوابه[2]: أنّ العرف والذوق شاهدًا صدقٍ على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المُخاطَبون إخواناً خُلَّصاً: «إنّ الذين تظنّونهم إخوانَكم» كان فيه إيماءٌ إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمرٌ ينافي الأخوّة ويباين المحبّة (أو الإيماءِ إلى وجه بناء الخبر) أي: إلى طريقه[3] تقول «عمِلتُ هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته» أي: طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أنّ بناء الخبر عليه من أيّ وجهٍ وأيّ طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك، وحاصله[4] أن تأتي بالفاتحة على وجهٍ يُنبِّه الفَطِن على الخاتمة كالإرصاد

---

(١) **قوله:** [بل لا يبعد إلخ] ترقٍ من نفي الإيماء إلى وجه بناء الخبر إلى الإيماء إلى وجه بناء نقيض الخبر عليه أي: بل يُمكِن أن يكون فيه إيماءٌ إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه من جنس المحبّة والمودّة والصداقة.

(٢) **قوله:** [وجوابه إلخ] أي: والجواب عن اعتراض المصـ على السكّاكيّ إلخ، وحاصله أنّ مقصود صاحب "المفتاح" أنّ العُرف والذوق شاهدان صادقان على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون إخواناً خُلَّصاً: «إنّ الذين ترونهم إخواناً» يُفهَم منه أنّ الخبر المبنيّ عليه ممّا ينافي مضمونَ الصلة وهو كونهم إخواناً وحينئذ يجوز أن يُجعَل هذا الإيماء ذريعةً إلى التنبيه على خطأهم في ظنّهم.

(٣) **قوله:** [أي: إلى طريقه] تفسيرٌ للوجه وتعيينٌ للمراد منه. قوله «تقول إلخ» استشهاد على أنّ الوجه يجيء بمعنى الطريق. قوله «يعني تأتي إلخ» فيه إشارةٌ إلى أنّ الإيماء الإشارة، وإلى أنّ الإيماء يحصل بالموصول والصلة لا بالموصول فقط، وإلى أنّ البناء بمعنى المبنيّ وإضافته إلى الخبر بيانيّة مثل «أخلاق ثياب».

(٤) **قوله:** [وحاصله إلخ] أي: وحاصل هذا الإيماء إلى وجه بناء الخبر إلخ. قوله «يُنبِّه الفَطِن إلخ» فيه إشارة إلى أنّ الإيماء المذكور لا يكون بالنسبة إلى كلّ أحد بل بالنسبة إلى الفطِن فقط. قوله «كالإرصاد» وهو الإتيان قبل العجز من الفقرة أو القافية بما يدلّ عليه إذا علم الروي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنٰهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوْۤا اَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُوْنَ﴾ [النحل:١١٨] فإنّ قوله تعالى: «وما ظلمناهم» يدلّ على أنّ العجز المختوم بالواو والنون من مادّة الظلم، والفرق بينهما أنّ الإرصاد من المحسِّنات اللفظيّة والإيماء من النكات المعنويّة، وعلى هذا فالكاف في قوله «كالإرصاد» للتنظير.

في علم البديع (نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [المؤمن: ٦٠]) فإنّ فيه إيماءً[١] إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر من جنس العقاب والإذلال بخلاف ما إذا ذُكِرتْ أسماؤهم الأعلام (ثمّ إنه) أي: الإيماءَ[٢] إلى وجه بناء الخبر (ربّما جعل ذريعة) أي: وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي: لشأن الخبر (نحو) قول الفرزدق (إِنَّ الَّذِيْ سَمَكَ) أي: رفع (السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بَيْتاً) أراد به الكعبةَ[٣] أو بيتَ الشرفِ والمجدِ (دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ) من دعائم كلّ بيت، ففي قوله[٤]: «إنّ الذي سمك السماء» إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما إذا قيل: إن الله تعالى أو الرحمن أو غير ذلك، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فِعلَ مَن رفع السماء[٥] التي لا بناء أرفع

---

(١) قوله: [فإنّ فيه إيماءً إلخ] تطبيق المثال بالممثَّل له. قوله «أمر من جنس العقاب والإذلال» وذلك لأنّ المستكبر لا يُبشَّر بالجنّة والإعزاز كما لا يخفى. قوله «بخلاف إلخ» أي: بخلاف ما إذا جيئ بأعلام المستكبرين مكان الموصول والصلة فإنه لم يحصل حينئذ الإيماء المذكور.

(٢) قوله: [أي: الإيماءَ إلخ] إشارةٌ إلى أنّ الضمير في قوله «إنه» راجع إلى الإيماء إلى وجه بناء الخبر لا إلى إيراد المسند إليه موصولاً. قوله «قول الفرزدق» إشارة إلى تعيين الشاعر.

(٣) قوله: [أراد به الكعبةَ إلخ] إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون المراد بالبيت في البيت البيت الحسّيّ وهو بيت الله الكعبة المشرَّفة زادها الله شرفاً وتعظيماً ويحتمل أن يكون المراد به فيه البيت المعنويّ وهو المجد والشرف، ومقصود الشاعر الافتخار على جرير. قوله «من دعائم إلخ» إشارة إلى المفضَّل عليه.

(٤) قوله: [ففي قوله إلخ] تطبيق المثال بالممثَّل له. قوله «أمر من جنس الرفعة إلخ» أي: وإلاّ فلا وجه لتخصيص الصلة بذكر الرفعة والبناء فيها. قوله «بخلاف إلخ» أي: بخلاف ما إذا جاء بالعلم مثلاً مكان الموصول والصلة وقال «إنّ الله إلخ» فإنه لم يحصل حينئذ الإيماء المذكور.

(٥) قوله: [لكونه فِعلَ مَن رفع السماء إلخ] أي: لكون بناء بيته فِعلَ مَن رفع السماء إلخ، وهذا تعليل للتعريض بالتعظيم وحاصله أنّ أفعال المؤثِّر الواحد متشابهة وشأن الصانع المُتقِن أن تكون صنعته متقنَة فحيث كان بناء بيتهم فعل من بنى السماء التي هي أرفع وأعظم فلا يكون إلاّ عظيماً لا محالة.

منها وأعظم (أو شأن غيره) أي: غير الخبر (نحو قوله تعالى: ﴿اَلَّذِيۡنَ كَذَّبُوۡا شُعَيۡبًا كَانُوۡا هُمُ الۡخٰسِرِيۡنَ﴾ [الأعراف:٩٢]) ففيه إيماءٌ إلى أنّ طريق بناء الخبر ممّا ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيمٌ لشأن شعيب وهو ظاهر، وقد يُجعَل[١] ذريعةً إلى الإهانة لشأنِ الخبر نحو: «إنّ الذي لا يعرف الفقه قد صنّف فيه» أو شأنِ غيره نحو: «إنّ الذي يتّبع الشيطان فهو خاسر»، وقد يُجعَل[٢] ذريعةً إلى تحقيق الخبر نحو: إِنَّ الَّتِيْ ضَرَبَتْ بَيْتاً مُهَاجِرَةً * بِكُوْفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غَوْلٌ، فإنّ في ضرب البيت بكوفة والمُهاجَرة إليها إيماءً إلى أنّ طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المَحبّة وانقطاع المَودّة، ثُمّ إنه يُحقِّق[٣] زوالَ المودّة ويُقرِّره حتّى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر[٤] فظهر الفرق بينه وبين الإيماء ....

---

(١) **قوله:** [وقد يُجعَل إلخ] أي: وقد يُجعَل الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعةً إلخ. قوله «إنّ الذي لا يعرف الفقه» ففي الموصول والصلة إيماء إلى أنّ الخبر أمر ممّا يتعلّق بالفقه ثمّ فيه تعريض بإهانة الخبر الذي هو التصنيف في الفقه. قوله «شأنِ غيره» عطف على «شأنِ الخبر». قوله «إنّ الذي يتّبع الشيطان» فيه إشارة إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه من جنس الخسران ثمّ فيه تعريض بإهانة الشيطان وهو غير الخبر.

(٢) **قوله:** [وقد يُجعَل إلخ] أي: وقد يُجعَل الإيماء المذكور ذريعةً إلى تحقيق الخبر وذلك فيما إذا تصلح الصلة أن تكون دليلاً للخبر كما في البيت فإنه يصحّ أن يقال إنّ الغول أهلكت وُدَّها لأنها ضربت بيتاً إلخ. قوله «نحو» أي: نحو قول عبدة بن الطيب. قوله «ضربت بيتاً» كناية عن الإقامة. قوله «كوفة الجند» بلد مشهور سُمِّيت به لإقامة جند كسرى فيها. قوله «غالت» أي: أهلكت. قوله «غول» وهو كلّ ما اغتال الشيء، وأيضاً نوع خبيث من الجنّ، يقول: التي أقامت بالكوفة وهاجرت من البدو إلى الحضر أهلكت مودّتَها بعضُ الحوادث المُهلِكة.

(٣) **قوله:** [ثمّ إنه يُحقِّق إلخ] أي: ثمّ إنّ هذا الإيماء يُحقِّق زوالَ مودّتها ويُثبته لأنّ المهاجرة إمّا علّة لزوال المحبّة أو معلولة له وعلى التقديرَين يحصل التحقيق فإنّ ثبوت العلّة يقتضي ثبوت المعلول وكذا ثبوت المعلول يقتضي ثبوت العلّة والإثبات على الأوّل ببرهان لمّيٍّ وعلى الثاني ببرهان إنّيٍّ.

(٤) **قوله:** [وهذا معنى تحقيق الخبر] أي: المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتّى كأنّ الصلة دليل وبرهان عليه. قوله «فظهر الفرق بينه إلخ» أي: فظهر الفرق بين تحقيق الخبر وبين الإيماء إلى وجه بناء الخبر،

وسقط اعتراض المصنّف[١] بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يُجعَل الإيماء ذريعة إليه، ألا ترى! أنّ قوله: «إِنَّ الَّذِيْ سَمَكَ» البيت، و«إِنَّ الَّذِيْنَ تَرَوْنَهُمْ» البيت، فيه إيماءٌ من غير تحقيق الخبر، وقد يُجعَل ذريعةً[٢] إلى التنبيه على الخطأ كما مرّ، فأَحسِنِ التأمّل في هذا المقام فإنه من مَطارِحِ الأنظار، والفاضل العلاّمة[٣] قد فسّر في شرح "المفتاح" الوجهَ في «الإيماء إلى وجه بناء الخبر» بالعلّة والسبب كما هو الظاهر في قولنا: «إنّ الذين آمنوا لهم درجات النعيم» ثُمّ صرّح بأنّ قوله: ثم يتفرّع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة إلى كذا وكذا إشارةٌ إلى جعل المسند إليه موصولاً مُومِياً إلى وجه بناء الخبر فأشكل[٤]

وهو أنّ تحقيقَ الخبر تثبيتُه وتقويتُه بالدليل والإيماءَ الإشارةُ إلى نوع الخبر سواء حصل معه التحقيق كما في قوله «إِنَّ الَّتِيْ ضَرَبَتْ بَيْتاً إلخ» أو لا كما في قوله «إِنَّ الَّذِيْ سَمَكَ إلخ».

(١) **قوله:** [وسقط اعتراض المصنِّف] على السكّاكيّ في "الإيضاح"، وحاصلُ الاعتراض ووجهُ سقوطه كلاهما ظاهران. قوله «ألا ترى أنّ قوله إلخ» تنوير الدليل على الفرق بينهما.

(٢) **قوله:** [وقد يُجعَل ذريعةً إلخ] أي: وقد يُجعَل الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعةً إلخ. قوله «كما مرّ» أي: في قوله «إِنَّ الَّذِيْنَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ إلخ». قوله «فإنه من مَطارِحِ الأنظار» تعليل للأمر بإحسان التأمّل أي: لأنّ هذا الموضع من المواضع التي ينبغي أن تُطرَح فيها الأنظار ليُعلَم ما فيه من الدقّة والأسرار.

(٣) **قوله:** [والفاضل العلاّمة] وهو شارح "مفتاح العلوم" قطب الدين الشيرازيّ. قوله «بالعلّة والسبب» أي: على خلاف ما فسّرناه به وهو الطريق. قوله «كما هو الظاهر في قولنا إنّ الذين آمنوا إلخ» فإنّ إيمانهم سبب لنيلهم درجات النعيم. قوله «ثمّ صرّح إلخ» أي: ثمّ صرّح هذا العلاّمة بأنّ «هذا» في قول "المفتاح": «ثمّ يتفرّع على هذا اعتبارات إلخ» إشارةٌ إلى جعل المسند إليه موصولاً مُومِياً إلى وجه بناء الخبر.

(٤) **قوله:** [فأشكل إلخ] أي: إنه لمّا فسّر الوجه بالعلّة وجعل قوله «هذا» إشارة إلى الجعل المذكور كان معنى كلام "المفتاح" أنه يتفرّع على جعل المسند إليه موصولاً مُومِياً إلى علّة بناء الخبر اعتبارات إلخ، فلزمه الإشكال بعدم اطّراده في نحو «إنّ الذي سمك السماء إلخ» فإنّ سمك السماء ليس علّة لبناء البيت فلا يصدق فيه أنّ التعريض بتعظيم بناء البيت متفرّع على جعل المسند إليه موصولاً مومِياً إلى علّة بناء الخبر، وكذا الكلام في «إنّ التي ضربت بيتاً إلخ» وفي «إنّ الذين ترونهم إخوانكم إلخ».

عليه الأمر في نحو «إِنَّ الَّذِيْ سَمَكَ السَّمَاءَ» و«إِنَّ الَّتِيْ ضَرَبَتْ» و«إِنَّ الَّذِيْنَ تَرَوْنَهُمْ» لعدم تحقّق السببيّة[1] وهو لم يتعرّض لذلك، ومن الناس[2] مَن اقتفى أثره في تفسير الوجه بالعلّة لكن هرب عن الإشكال بأنّ معنى قوله: ثم يتفرّع على هذا أي: على إيراد المسند إليه موصولاً من غير اعتبار الإيماء فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إيماء، وسوق الكلام[3] يُنادِي على فساد هذا الرأي عند المُنصِف، وقد يُقصَد بالموصول[4] الحثّ على التعظيم أو التحقير أو الترحّم أو نحو ذلك كقولنا: «جاءك الذي أكرمك أو أهانك أو الذي سُبِيَ أولادُه ونُهِب أموالُه»، وقد يكون للتهكّم[5] نحو: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر:٦] ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط (وبالإشارة) ....

---

(١) **قوله:** [لعدم تحقّق السببيّة] تعليل لإشكال الأمر في نحو ما ذكر. قوله «وهو لم يتعرّض لذلك» أي: والعلاّمة المذكور لم يتعرّض لذلك الإشكال أصلاً لا إيراداً ولا دفعاً.

(٢) **قوله:** [ومن الناس إلخ] وهو العلاّمة الآمديّ فإنه تابعَ العلاّمة في تفسير الوجه بالعلّة وأشعر بالإشكال المذكور لكنه هرب عن وروده بأنّ المشار إليه لـ«هذا» هو مجرّد جعل المسند إليه موصولاً لا جعله موصولاً مُومِياً إلى وجه بناء الخبر، فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إيماء إلى وجه بناء الخبر.

(٣) **قوله:** [وسوق الكلام إلخ] ردّ على رأي العلاّمة الآمديّ، وحاصله أنّ سياق كلام "المفتاح" يدلّ على فساد هذا الرأي عند مَن تمسّك بذيل الإنصاف لأنه قال في بيان وجوه إيراد المسند إليه موصولاً: «أو أن يؤمى بذلك إلى وجه بناء الخبر فتقول «الذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم» ثمّ يتفرّع على هذا اعتبارات لطيفة إلخ» فظاهر هذا الكلام يدلّ على أنّ الإشارةَ بـ«ذلك» إلى إيراد المسند إليه موصولاً والإشارةَ بـ«هذا» إلى الإيماء.

(٤) **قوله:** [وقد يُقصَد بالموصول إلخ] إشارةٌ إلى نكتة أخرى لإيراد الموصول والصلة. قوله «جاءك الذي أكرمك» فيه حثّ المخاطب على إكرام الجائي. قوله «أو أهانك» أي: «جاءك الذي أهانك» فيه حثّ على إهانة الجائي. قوله «أو الذي إلخ» أي: «جاءك الذي سُبِيَ أولادُه إلخ» فيه حثّ على الترحّم.

(٥) **قوله:** [وقد يكون للتهكّم] إشارة إلى مزيد نكتة لإيراد الموصول والصلة أي: وقد يكون إيراد الموصول والصلة للاستهزاء كما في قول الكفّار الرُذَلاء المَجانين.

أي: تعريف المسند إليه[١] بإيراده اسمَ الإشارة متى صلح المقام له واتّصل به غرض، أمّا المقام الصالح[٢] فهو أن يصحّ إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسًّا فإنّ أصل أسماء الإشارة أن يشار بها إلى مُشاهَد محسوس[٣] قريب أو بعيد، فإن أشير بها[٤] إلى محسوس غير مشاهد أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته فلتصييرِه كالمُشاهَد وتنزيلِ الإشارة العقليّة منزلة الحسيّة، وأمّا الغرض المُوجِب له أو المُرجِّح فقد أشار إلى تفصيله بقوله: (لتمييزِه) أي: المسند إليه (أكمل تمييز[٥] نحو قوله) أي: ابن الروميّ (هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْداً) نصب على المدح[٦] أو الحال (فِي مَحَاسِنِهِ) * مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ،

---

(١) **قوله:** [أي: تعريف المسند إليه] إشارةٌ إلى أنّ قوله «بالإشارة» معطوف على قوله «بالموصوليّة» أو «بالإضمار». قوله «بإيراده اسمَ الإشارة» إشارة إلى أنّ «الإشارة» مصدر متعدّ. قوله «متى صلح المقام له» إشارة إلى نكتة مصحِّحة لإيراد اسم الإشارة. قوله «واتّصل به غرض» إشارة إلى نكتة مرجِّحة له.

(٢) **قوله:** [أمّا المقام الصالح إلخ] تفصيل للنكتة المصحِّحة لإيراد اسم الإشارة، وحاصله أنّ اسم الإشارة إنّما يصحّ الإتيان به إذا صحّ إحضار المشار إليه في ذهن السامع بواسطة الإشارة الحسيّة إليه وهي الإشارة باليد أو بجارحة أخرى، وذلك إذا كان المشار إليه حاضراً مُبصَراً قريباً كان أو بعيداً.

(٣) **قوله:** [إلى مشاهد محسوس] أي: إلى حاضر مُبصَر فيكون المعنى: أنّ أصل أسماء الإشارة أن يشار بها إلى حاضرٍ عند المتكلِّم يتمكّن من الإشارة إليه مُبصَرٍ قريباً كان أو بعيداً.

(٤) **قوله:** [فإن أشير بها إلخ] جواب عن إشكال مقدَّر على الأصل المذكور وهو أنه قد يشار باسم الإشارة إلى مُبصَر غير حاضر بل إلى ما يستحيل إبصاره عادة كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِىْ﴾ [مريم:٦٣] وقوله ﴿ذٰلِكُمُ اللّٰهُ﴾ [الأنعام:٩٥] وقوله ﴿ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِىْ رَبِّىْ﴾ [يوسف:٣٧]، وحاصل الجواب أنه إن أشير بأسماء الإشارة إلى ما ذُكِر فهو لجعل غير الحاضر كالحاضر لغرض من الأغراض ولتنزيل الإشارة العقليّة -وهي عبارة عن التفات النفس- منزلة الإشارة الحسيّة لنكتة من النكات.

(٥) **قال:** [أكمل تمييز] وهو التمييز بالقلب والعين فإنه لا تمييز أكمل منه وإنّما يحصل ذلك باسم الإشارة.

(٦) **قوله:** [نصب على المدح إلخ] أي: قوله «فَرْداً» إمّا منصوب على المدح فعامله واجب الحذف والتقدير: «أعني فرداً» أو «أمدح فرداً»، أو منصوب على الحال فالعامل فيه معنى الفعل المستفاد من

وهما شجرتان بالبادية[١] يعني يقيمون بالبادية لأنّ فقد العزّ في الحضر (أو التعريضِ بغباوة السامع) حتّى كأنه[٢] لا يُدرِك غيرَ المحسوس (كقوله) أي: قول الفَرَزْدَق (أُولَئِكَ آبَائِيْ فَجِئْنِيْ بِمِثْلِهِمْ *) هذا الأمر للتعجيز[٣] كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوْا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِهٖ﴾ [البقرة:٢٣] (إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيْرُ الْمَجَامِعُ، أو بيانِ حاله) أي: المسند إليه (في القرب أو البعد أو التوسّط كقولك «هذا أو ذلك أو ذاك زيدٌ») أخّر ذكرَ التوسّط[٤] لأنه إنّما يتحقّق بعد تحقّق الطرفين، فإن قلت[٥]: كون «ذا» للقريب و«ذلك» للبعيد و«ذاك» للمتوسّط ممّا يقرّره الوضع واللغة

اسمِ الإشارة أو حرفِ التنبيه أي: «أشير إليه أو أنبّه عليه فرداً». قوله «مِنْ نَسْلِ إلخ» تكميلٌ للبيت.

(١) **قوله:** [وهما شجرتان بالبادية] فالضَالُ نوع من الشجر وهو السدر البري، والمفرد الضالة، والسَلَمُ نوع آخر من الشجر وهو الغضا وهو شجر له شوك عظيم، والمفرد السلمة. قوله «يعني يقيمون في البادية» تفسير المراد لقوله «بين الضال والسلم». قوله «لأنّ فقد العزّ في الحضر» إشارة إلى أنّ وصفهم بكونهم من سكّان البادية وصفهم بالعزّ لأنّ مَن كان في الحضر تناله ذلّة الحكّام بخلاف من كان في البادية، ويحتمل أن يكون وصفهم به وصفهم بكمال الفصاحة والبلاغة، والشاهد في «هذا أبو الصقر» حيث أورد المسند إليه اسم الإشارة لقصد تمييزه أكمل تمييز لغرض مدحه بالانفراد في المحاسن والعزّ.

(٢) **قوله:** [حتّى كأنه إلخ] يعني قد يُعرِّض المتكلِّم بمجيئه باسم الإشارة بغباوة السامع بأنه بلغ في الغباوة إلى أنه لا يُدرِك غيرَ المحسوس بحاسّة البصر الذي وضع له اسم الإشارة.

(٣) **قوله:** [هذا الأمر للتعجيز] دفعٌ لما يُمكِن أن يقال من أنّ صيغة الأمر تقتضي إمكان المأمور به فيفهم من قوله «فجئني بمثلهم» إمكان مجيء جرير بمثل آباء الفرزدق فلا يحصل منه ما قصده به من الطعن في نسب جرير، وحاصل الدفع أنّ الأمر هنا للتعجيز أي: لإظهار عجز المأمور عن الإتيان بالمأمور به كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوْا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِهٖ﴾ فالمقصود حاصل بلا ريب.

(٤) **قوله:** [أخّر ذكرَ التوسّط إلخ] دفعٌ لما يرد من أنّ الترتيب الطبعيّ يقتضي أن يُوسَّط ذكر التوسّط ويُذكَر «ذاك» في الوسط، وحاصل الدفع أنه راعى ترتيب التحقّق وظاهر أنّ التوسّط لكونه نسبة إنّما يتحقّق بعد تحقّق الطرفين إذ ما لم يتعيّن المبدأ والمنتهى لا يتعيّن الوسط، والعبرة لما يعتبره المتكلِّم.

(٥) **قوله:** [فإن قلت إلخ] اعتراض يرد على ما ذكره المصـ وحاصله أنّ البحث عن كون «ذا» للقريب مثلاً من وظائف اللغة فلا يليق بعلم المعاني لأنه إنّما يبحث عن المعاني الزوائد على أصل المراد.

فلا ينبغي أن يتعلّق به نظر علم المعاني لأنه إنّما يبحث عن الزوائد على أصل المراد، قلت: مثله كثير في علم المعاني[1] كأكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك، وتحقيقه أنّ اللغة تنظر فيه من حيث إنّ «هذا» للقريب مثلاً وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بـ«هذا» وهو زائد على أصل المراد[2] الذي هو الحكم على المسندِ إليه المذكورِ المُعبَّرِ عنه بشيء يُوجِب تصوّرَه أيًّا مّا كان، ولو سُلِّم[3] فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرّع عليه من التحقير والتعظيم كما أشار إليه بقوله: (أو تحقيرِه) أي: المسند إليه (بالقرب نحو: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء:٣٦]) وقد يُقصَد به[4] تقريب حصوله وحضوره نحو: «هذه القِيامة قد قامت» (أو تعظيمِه بالبُعد نحو: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ الْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:١-٢]) تنزيلاً[5] لبُعدِ دَرَجته ورفعةِ محلّه منزلةَ بُعد المَسافة،

---

(١) قوله: [قلت: مثله كثير في علم المعاني] جواب عن الاعتراض، وحاصله أنّ أمثال هذا البحث كثير في علم المعاني فتخصيص الاعتراض بهذا البحث ممّا لا وجه له، والحقيقة أن لا اعتراض أصلاً لتغاير جهتي البحث فإنّ اللغةَ تبحث عن «هذا» مثلاً من جهة أنه موضوع للقريب وعلمَ المعاني يبحث عنه من جهة أنه يؤتى به إذا قصد بيان قرب المشار إليه وبيانُ القرب معنى زائد على أصل المراد.

(٢) قوله: [على أصل المراد] وهو المعنى الذي لا يتغيّر بتغيّر العبارات كنسبة العلم إلى زيد مثلاً في «إنّ زيداً عالم» و«إنّ هذا عالم» مشيراً إلى زيد. قوله «الذي هو الحكم إلخ» صفة لـ«المراد». قوله «أيًّا مّا كان» أي: سواء كان ذلك الشيءُ المُعبَّرُ به عن المسند إليه اسمَ الإشارة أو غيرَه.

(٣) قوله: [ولو سُلِّم إلخ] جواب على تقدير التسليم، وحاصله أنه لو سُلِّم أنّ بيان الحال في القرب والبعد ليس معنى زائداً على أصل المراد فنقول ذكره هنا تمهيد لبيان التحقير والتعظيم المتفرِّعَين عليهما.

(٤) قوله: [وقد يُقصَد به إلخ] أي: وقد يقصد باسم الإشارة للقريب تقريب حصول المسند إليه وحضوره كقولنا «هذه القيامة قد قامت» أي: القيامة القريبة الحصول قد قامت، فإنّ كلّ آتٍ قريب، قال النبيّ عليه الصلاة والسلام: ((أنا والساعة كهاتين)) مشيراً إلى أصبعيه.

(٥) قوله: [تنزيلاً إلخ] علّة لمحذوف أي: استعمل اسم الإشارة للبعيد في الحاضر تنزيلاً لرفعة دَرَجته منزلةَ بُعد المَسافة. قوله «ورفعةِ محلّه» عطف تفسير لـ«بُعدِ دَرَجته».

وقد يُقصَد به[1] تعظيم المُشِير كقول الأمير لبعض حاضريه: «ذلك قال كذا» (أو تحقيرِه) بالبعد (كما يقال: «ذلك اللعين فعل كذا») تنزيلاً لبُعدِه[2] عن ساحة عِزّ الحُضور والخِطاب وسفالةِ محلّه منزلةَ بُعد المَسافة، ولفظ «ذلك»[3] صالح للإشارة إلى كلّ غائب عيناً كان أو معنى بأن يُحكَى عنه أوّلاً ثُمّ يُشارَ إليه نحو: «جاءني رجل فقال ذلك الرجل» و«ضربني زيد فهالني ذلك الضرب» لأنّ المَحكيّ عنه غائب[4] ويجوز على قلّةٍ لفظُ الحاضر[5] نحو: «فقال هذا الرجل» و«هالني هذا الضرب» أي: هذا المذكور عن قريب فهو وإن كان غائباً لكن جرَى ذكره عن قريب فكأنه حاضر، ....

---

(١) قوله: [وقد يُقصَد به إلخ] أي: وقد يُقصَد باسم الإشارة للبعيد تعظيم المُشِير كقول الأمير: «ذلك قال كذا» مُشِيراً بـ«ذلك» إلى نفسه تنزيلاً لبُعد مرتبته منزلةَ بُعد المَسافة.

(٢) قوله: [تنزيلاً لبُعده إلخ] أي: استعمل اسم الإشارة للبعيد في الحاضر تنزيلاً لبُعده إلخ، وإضافة العزّ إلى الحضور من إضافة الصفة إلى الموصوف، وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبّه الحضور بدار عزيزة وأثبت له الساحة تخييلاً. قوله «وسفالةِ محلّه» عطف تفسير لـ«بُعدِه عن ساحة الحضور»، ويُفهَم من هنا أنه قد يُقصَد التعظيم بالقرب بأن يُنزَّل قربه من ساحة عزّ الحضور منزلة قرب المسافة فيُعبَّر عنه باسم الإشارة للقريب نحو «هذا علّمني»، ونظيره قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هٰذَا بَاطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١].

(٣) قوله: [ولفظ «ذلك» إلخ] المقصود به مجرّد إفادة فائدة، وحاصله أنّ «ذلك» وإن كان موضوعاً للبعيد المُبصَر لكن يصلح لأن يُستعمَل مجازاً في الغائب الغير المُبصَر ذاتاً كان أو معنى. قوله «بأن يُحكَى عنه إلخ» فينزل الحكايةُ عنه وتقدّمُ الذكر منزلة الإبصار وغيبتُه منزلة البُعد فيكون بمنزلة البعيد المُبصَر فصلح «ذلك» للإشارة إليه. قوله «ذلك الرجل» مثال للعين الغائب. قوله «ذلك الضرب» مثال للمعنى الغائب.

(٤) قوله: [لأنّ المَحكيّ عنه غائب] أي: وإنّما صلح لفظ «ذلك» الموضوع للبعيد المبصر للإشارة إلى مثل هذا الغائب لأنه لكونه غائباً كالبعيد ولتقدّم ذكره كالمُبصَر.

(٥) قوله: [ويجوز على قلّةٍ لفظُ الحاضر] أي: ويجوز على قلّة أن يُشار إلى الغائب المذكور باللفظ الموضوع للمشار إليه القريب كأن يُشار في المثالَين المذكورَين إلى الرجلِ والضربِ بلفظ «هذا». قوله «فهو وإن كان غائباً إلخ» أي: وإنّما جاز على قلّة استعمال لفظ «هذا» الموضوع للقريب المُبصَر في مثل هذا الغائب لأنه لتقدّم ذكره عن قريب صار كالقريب المُبصَر.

وقد يذكر المعنى الحاضر[(١)] المتقدّم بلفظ البعيد نحو: «بالله وذلك قسم عظيم لأفعلنّ» لأنّ المعنى غير مُدرَك حِسًّا فكأنه بعيد (أو التنبيهِ) أي: تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار إليه بأوصاف) أي: عند إيراد أوصاف[(٢)] على عقب المشار إليه تقول «عقّبه فلان» إذا جاء على عقبه ثمّ تُعدِّيه إلى المفعول الثاني بالباء وتقول «عقّبتُه بالشيء» أي: جعلتُ الشيء على عقبه (على أنه) أي: للتنبيه على أنّ المشار إليه[(٣)] (جدير بما يرد بعده) أي: بعد اسم الإشارة (من أجلها) أي: من أجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه (نحو) ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٣] إلى قوله: (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة:٥]) عقّب المشار إليه[(٤)] وهو ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ بأوصاف متعدّدة من الإيمان بالغيب وإقامة الصلوة وغير ذلك ثمّ عرّف المسند إليه بأنْ أورده اسمَ إشارة تنبيهاً على أنّ المشار إليهم أحِقّاء[(٥)] بما يرد بعد «أولئك» وهو كونُهم على الهُدَى

---

(١) قوله: [وقد يُذكَر المعنى الحاضر إلخ] أشار بـ«قد» إلى أنّ الأغلب في المعنى الحاضر أن يُذكَر بلفظ القريب فيقال «بالله وهذا قسم إلخ» فإنه لكونه حاضراً ومذكوراً عن قريب بمنزلة المشاهَد القريب، والمراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعدّه العرف حاضراً كالقسم فإنه وإن كان منقضياً في نفسه لكن حضوره ليس إلاّ بلفظه فلا يرد أنّ المشار إليه أمر منقضٍ فهو ماضٍ لا حاضرٌ. قوله «المتقدِّم» أي: على اسم الإشارة. قوله «لأنّ المعنى غير مُدرَك حسًّا إلخ» تعليل لذكر المعنى المذكور بلفظ البعيد.

(٢) قوله: [أي: عند إيراد أوصاف إلخ] إشارة إلى أنّ الباء داخلة على المفعول المتأخِّر. قوله «تقول إلخ» إثباتٌ لما يُفهَم من إشارته بالتفسير من أنّ الباء إذا وقعت في حيِّز التعقيب دخلت على المتأخِّر.

(٣) قوله: [أي: للتنبيه على أنّ المشار إليه] إشارة إلى أنّ «على أنه» متعلِّق بالتنبيه وأنّ ضميره راجع إلى المشار إليه. قوله «أي: بعد اسم الإشارة» وقوله «أي: من أجل الأوصاف إلخ» إشارة إلى مرجع الضمير.

(٤) قوله: [عقّب المشار إليه إلخ] توضيحُ المقام وتطبيقُ المثال بالممثَّل له. قوله «وهو ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾» أي: والمشار إليه هم الذوات المعهودة بعنوان صلةِ «يؤمنون إلخ» فالصلةُ داخلة في الصفات خارجة عن المشار إليه، وقيل ذكر الصلة ههنا استطراديّ لقبح ذكر الموصول بدونها والمراد هو الموصول فقط.

(٥) قوله: [تنبيهاً على أنّ المشار إليهم أحِقّاء إلخ] ووجه التنبيه عليه أنّ اسم الإشارة يستدعي كمال التمييز

عاجلاً والفوزُ بالفلاح آجلاً من أجل اتّصافهم بالأوصاف المذكورة، أو لأنه لا يكون طريق[1] إلى إحضاره سوى الإشارة لجهل المتكلّمِ أو السامعِ بأحواله أو لنحو ذلك[2] (وباللام) أي: تعريف المسند إليه باللام (للإشارة إلى معهودٍ) أي: إلى حصّةٍ[3] من الحقيقة معهودةٍ بين المتكلّم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة تقول: «عهدتُ فلاناً» إذا أدركتَه ولقِيتَه وذلك لتقدّم ذكره[4] صريحاً أو كناية (نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦] أي:) ليس الذكر (الذي طلبت) امرأة عمران (كالتي) أي: كالأنثى التي (وهبت لها) فـ«الأنثى» إشارةٌ إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾

وهو إنّما حصل بالصفات المتقدِّمة فكان إيراده بمنزلة ذكر المشتقّ فكأنه قيل «الموصوفون بتلك الصفات على هدى إلخ» فهو من قبيل ترتّب الحكم على الوصف فيُشعِر بعلّيّة تلك الأوصاف لما أجري عليه.

(١) **قوله:** [أو لأنه لا يكون طريق إلخ] إشارة إلى مزيد نكتة لإيراد المسند إليه اسمَ إشارة أي: وقد يورد المسند إليه اسمَ إشارة لعدم وجود طريق إلى إحضاره سوى الإشارة إليه. قوله «لجهل المتكلِّمِ أو السامعِ بأحواله» تعليل لعدم وجود طريق إلى إحضار المسند إليه سوى الإشارة.

(٢) **قوله:** [أو لنحو ذلك] عطف على قوله «لأنه إلخ» أي: وقد يورد المسند إليه اسمَ إشارة لمثل الداعي المذكور كتخجيلِ المخاطَب والاستهزاء به كقولك: «هذا ضربك» مشيراً إلى الخلاء في جواب «من ضربني»، وكالإشارةِ إلى شدّة ذكاء المخاطب وقوّة إدراكه كأن تقول بعد تقرير مسئلة دقيقة غامضة: «هذه واضحة عندك» إشارةً إلى أنّ المسئلة كالشيء المحسوس المُشاهَد عند مخاطَبك.

(٣) **قوله:** [أي: إلى حصّةٍ إلخ] إشارة إلى أنّ المراد بالمعهود الحصّة المعيَّنة لأنها الكاملة في التعيّن، والحصّة والفرد بمعنى واحد عندهم، وإنّما اختار لفظ الحصّة لأنّ المتبادرَ من الفرد الشخصُ الواحدُ مع أنّ المعهودَ الخارجيَّ قد يكون أكثر من واحد كما أشار إليه بقوله «واحداً إلخ» كما إذا قيل لك «جاءني رجل أو رجلان أو رجال» فتقول «أكرم الرجل أو الرجلين أو الرجال». قوله «تقول «عهدتُ فلاناً» إذا أدركتَه إلخ» إشارةٌ إلى أنّ معنى العهد الإدراك والمراد به هنا لازمه وهو التعيَّن.

(٤) **قوله:** [وذلك لتقدّم ذكره إلخ] أي: وكون الفرد معهوداً ومعيَّناً عندهما يكون لتقدّمِ ذكره صريحاً أو تقدّمِ ذكره إشارةً وسيجيء منه أنه قد يُستغنَى عن تقدّم ذكره لعِلم المُخاطَب به بالقرائن، فهذا إشارة إلى ثلاثة أقسام للام العهد الخارجيّ باعتبار طرق العهد والتعيّن. قوله «فـ«الأنثى» إلخ» تطبيقٌ للمثال.

لكنّه ليس بمسند إليه[١] و«الذكر» إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران:٣٥] فإنّ لفظ «ما»[٢] وإن كان يعمّ الذكور والإناث لكنّ التحرير وهو أن يُعتَق الولد لخدمة بيت المقدّس إنّما كان للذكور دون الإناث وهو مسند إليه، وقد يُستغنَى[٣] عن تقدّم ذكره لِعلم المُخاطَب به بالقرائن نحو «خرج الأمير» إذا لم يكن في البلد إلاّ أمير واحد، وكقولك لمن دخل البيت: «أغلق الباب»، وقد يكون لام العهد[٤] للإشارة إلى الحاضر كما في وصف المنادَى[٥] واسمِ الإشارة[٦] نحو «يا أيّها الرجل» و«هذا الرجل». ....

---

(١) **قوله:** [لكنه ليس بمسند إليه] إشارةٌ إلى أنّ «الأنثى» ليس بمقصود بالتمثيل بل هو نظير لتعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معهودٍ لأنه ليس من أفراد المسند إليه ودفعٌ لتوهّم أن يكون مثالاً له.

(٢) **قوله:** [فإنّ لفظ «ما» إلخ] دفعٌ لما يرد من أنّ لفظ «ما» يعمّ الذكور والإناث فكيف يصحّ قولك: «و«الذكر» إشارة إلى ما سبق ذكره كناية إلخ»، وإن أريد به الذكر كان من قبيل ما تقدّم ذكره صريحاً لا كنايةً، وحاصل الدفع أنه وإن كان يعمّ الذكور والإناث لكنه بانضمام الحال أعني قوله «مُحرَّراً» إليه صار مختصًّا بالذكر فكان الذكر مذكوراً كنايةً، وليس المراد أنّ المراد بلفظ «ما» الذكر. قوله «وهو مسند إليه» إشارةٌ إلى أنّ «الذكر» هو المقصود بالتمثيل لتعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معهود.

(٣) **قوله:** [وقد يُستغنَى إلخ] هذا مقابل لقوله «وذلك لتقدّم ذكره صريحاً أو كناية» وإشارة إلى قسم ثالث للام العهد الخارجيّ باعتبار طرق العهد كما مرّ. قوله «أغلق الباب» أي: بابَ البيت.

(٤) **قوله:** [وقد يكون لام العهد إلخ] بيانٌ لنكتة أخرى للام العهد أي: وقد يكون لام العهد للإشارة إلى المعهود الحاضر بدون تقدّم ذكره صريحاً أو كنايةً وبدون علم المخاطَب به بالقرائن.

(٥) **قوله:** [كما في وصف المنادَى] فإنّ لام «الرجل» في «يا أيّها الرجل» للعهد للإشارة إلى المعهود الحاضر الغير المحتاج إلى تقدّم ذكره لحضوره المستفاد من النداء، وقيل إنّ المنادَى هو «أيّ» والوصف لإزالةِ الإبهام وبيانِ الماهيّة، وعلى هذا فيكون لام «الرجل» للجنس.

(٦) **قوله:** [واسمِ الإشارة إلخ] أي: وكما في وصف اسمِ الإشارة فإنّ لام «الرجل» في «هذا الرجل» للعهد للإشارة إلى المعهود الحاضر الغير المحتاج إلى تقدّم ذكره لحضوره المستفاد من الإشارة.

(أو) للإشارة (إلى نفس الحقيقة) ومفهومِ المُسمّى[١] من غير اعتبار ما صدق عليه من الأفراد (كقولك «الرجل خير من المرأة») ومنه اللام[٢] الداخلة على المُعرَّفات نحو «الإنسان حيوان ناطق» و«الكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد» ونحو ذلك لأنّ التعريف للماهيّة (وقد يأتي) المعرَّف بلام الحقيقة[٣] (لواحد) من الأفراد (باعتبار عهديّته في الذهن) لمُطابَقة ذلك الواحدِ الحقيقةَ[٤] يعني يُطلَق المُعرَّف[٥] بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتّحدة في الذهن[٦] على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهوداً

---

(١) **قوله:** [ومفهومِ المسمّى] عطف تفسير للحقيقة، وفيه تنبيه على أنْ ليس المراد بالحقيقة هنا معناها المشهور وهو الماهيّة الموجودة في الخارج حتّى يلزم خروج مثل «العنقاء» ممّا كان اللام فيه للحقيقةِ والجنسِ ولم يكن له وجود في الخارج بل المراد بها المفهوم أي: الأمر الكليّ المتعقَّل في الذهن سواء كان موجوداً في الخارج أو لا، ثمّ إضافة المفهوم إلى المسمّى بيانيّة من قبيل «خاتم فضّة». قوله «من غير اعتبار ما صدق عليه» بيانٌ لنفس الحقيقة وتفسيرٌ لكلمة «نفس» أي: من غير ملاحظة لأفراد صدق عليها ذلك المفهوم، فقوله «من الأفراد» بيان لـ«ما» وضمير «صدق» للمفهوم.

(٢) **قوله:** [ومنه اللام إلخ] أي: ومن اللام المشار بها إلى نفس الحقيقة اللام الداخلة على المُعرَّفات، وكذا اللام الداخلة على موضوع الطبعية نحو «الإنسان نوع». قوله «لأنّ التعريف للماهيّة» لا للأفراد.

(٣) **قوله:** [المعرَّف بلام الحقيقة] إشارة إلى أنّ عود ضمير قوله «قد يأتي» إلى المعرَّف بلام الحقيقة أولى من عوده إلى مطلق المعرَّف باللام كما سيصرِّح به. قوله «من الأفراد» أي: من أفراد مدلوله فإن كان مفرداً فلواحد من الأفراد وإن كان مثنّى فلواحد من المثنّيات وإن كان جماعة فلواحد من الجماعات.

(٤) **قوله:** [لمُطابَقة ذلك الواحدِ الحقيقةَ] أي: إنّما يأتي المعرَّف بلام الحقيقة لأنّ ذلك الواحد يطابق الحقيقةَ بأن تحمل وتصدق تلك الحقيقةُ على ذلك الواحد لاشتماله عليها، فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار معهوداً ومعلوماً ولعهديّته بهذا الاعتبار يُسمَّى معهوداً ذهنيًّا.

(٥) **قوله:** [يعني يُطلَق المُعرَّف إلخ] دفعٌ ما يرد من أنّ المتبادر من قوله «وقد يأتي لواحد إلخ» أنّ إطلاق المعرَّفِ بلام الحقيقة الموضوعِ للحقيقة على فرد موجود من الحقيقة إنّما يكون بطريق المجاز، وحاصل الدفع أنه بطريق الحقيقة لأنّ إطلاقه عليه ليس باعتبار الفرد بخصوصه بل باعتبار أنّ الحقيقة متحقّقة فيه.

(٦) **قوله:** [المتّحدة في الذهن] أي: للحقيقة الموصوفة بالوحدة أي: بالعهدِ والتعيّنِ في الذهن، وفائدة هذا

في الذهن وجزئيًّا من جزئيّات تلك الحقيقة مطابقاً إيّاها كما يُطلَق الكليّ الطبيعيّ[١] على كلّ جزئيّ من جزئيّاته، وذلك[٢] عند قيام قرينة على أنْ ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها (كقولك «ادخل السوق» حيث لا عهد) في الخارج[٣] فإنّ قولك «ادخل» قرينة دالّة على ما ذكرناه، وتحقيقه[٤] أنه موضوع للحقيقة المتّحدة في الذهن وإنّما أطلق على الفرد

القيد الإشارةُ إلى صدق تعريف المعرفة على المعرَّف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليُستعمَل في شيء بعينه فإنّ الماهيّة الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدّد فيه في الذهن وإنّما يلحقها التعدّد بحسب الوجود.

(١) **قوله:** [كما يُطلَق الكليّ الطبيعيّ إلخ] تشبيه إطلاق المعرَّف بلام الحقيقة على فرد من أفراد الحقيقة بإطلاق الكليّ الطبيعيّ على جزئيّ من جزئيّاته إلاّ أنّ الإطلاق في جانب المشبَّه بمعنى الذكر وفي جانب المشبَّه به بمعنى الحمل، والكليُّ الطبيعيّ ما يصدق عليه مفهومُ الكليِّ والكليُّ المنطقيُّ كالإنسان والحيوان فإنه يُحمَل على كلّ فرد من أفراده نحو «زيد إنسان» و«الفرس حيوان».

(٢) **قوله:** [وذلك إلخ] أي: وإطلاق المعرَّف بلام الحقيقة على فرد موجود من الحقيقة باعتبار عهديّته في الذهن إنّما يكون عند قيام قرينة دالّة على أنْ ليس القصد إلخ. قوله «بل بعضها» أي: بل من حيث وجودها في ضمن بعض الأفراد، وهذا الإطلاق ليس من حيث خصوص كونه فرداً من الأفراد بل من حيث إنّ الحقيقة موجودة فيه كما سيجيء تحقيقه، والحاصل أنّ الفرديّة ليست ممّا أطلق عليه اللفظ أصلاً وإن لزمت باعتبار القرينة الدالّة على اعتبار الوجود فإنّ الموجود ليس إلاّ الفرد.

(٣) **قوله:** [حيث لا عهد في الخارج] أي: إنّما يكون المعرَّف بلام الحقيقة في «ادخل السوق» لواحد غير معيَّن إذا لم يكن «السوق» إشارة إلى سوق متعيّنة عند المتكلِّم والمخاطب. قوله «دالّة على ما ذكرناه» فإنّ الأمر بالدخول في السوق قرينة تدلّ على أنْ ليس القصد إلى نفس حقيقة السوق لاستحالة الدخول فيها ولا إلى حقيقة السوق من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد لاستحالته أيضاً والعهدُ الخارجيّ مفروض الانتفاء فتعيّن أنّ المراد الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الأفراد.

(٤) **قوله:** [وتحقيقه إلخ] أي: وتحقيق المعرَّف بلام العهد الذهنيّ إلخ، وهذا جواب سؤال مقدَّر حاصله أنّ المعرَّف بلام الحقيقة موضوع للحقيقة وهي مبهمة في الخارج فكيف يصحّ عدّه معرفةً، وأيضاً إنه لمّا كان موضوعاً للحقيقة كان إطلاقه على فرد مجازاً، وحاصل الجواب أنه موضوع للحقيقة المتّحدة

الموجود منها باعتبار أنّ الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدّد باعتبار الوجود(١) لا باعتبار الوضع، والفرق بينه(٢) وبين النكرة كالفرق بين علَم الجنس المُستعمَل في فرد وبين اسم الجنس نحو «لقيتُ أسامةَ» و«لقيتُ أسداً»، فـ«أسد» موضوع(٣) لواحد من آحاد جنسه فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه، و«أسامة» موضوعة للحقيقة المتّحدة في الذهن(٤) وإذا أطلقتَها على الواحد فإنّما أردتَ الحقيقةَ ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدّدُ ضمناً، فكذا النكرة تفيد(٥) أنّ ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو:

في الذهن ولا شكّ أنّ الماهيّة الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدّد فيه في الذهن فصحّ عدّه معرفة، وأمّا إطلاقه على الفرد الموجود من الحقيقة فباعتبار أنّ الحقيقة موجودة فيه فكان حقيقةً لا باعتبار الفرد بخصوصه حتّى يكون مجازاً.

(١) **قوله:** [فجاء التعدّد باعتبار الوجود إلخ] أي: إذا أطلق المعرَّف بلام الحقيقة على الفرد الموجود منها باعتبار أنّ الحقيقة موجودة فيه فقد جاء فيها التعدّد المستلزم للإبهام باعتبار وجودها في المتعدِّد ولا تعدّد ولا إبهام فيها باعتبار الوضع، بخلاف النكرة فإنّ الإبهام فيها باعتبار الوضع.

(٢) **قوله:** [والفرق بينه إلخ] تمهيدٌ لقول المصـ الآتي: «وهذا في المعنى كالنكرة»، ودفعٌ لاشتباهِ أنّ المُعرَّف بلام العهد الذهنيّ هذا مستعمل في فرد غير معيَّن من الحقيقة والنكرةُ أيضاً كذلك فلا فرق بينهما، وحاصل الدفع أنّ الفرديّة في النكرة مستفادة من نفس اللفظ إذ هي موضوعة لفرد لا بعينه والمعرَّف المذكور موضوع للحقيقة المعيّنة في الذهن والفرديّةُ مستفادة من القرينة الخارجيّة فافترقا.

(٣) **قوله:** [فـ«أسد» موضوع إلخ] تفصيلٌ للفرق بين اسم الجنس وعلَم الجنس، والفرقُ بينهما المذكورُ منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح "المُفصَّل".

(٤) **قوله:** [للحقيقة المتّحدة في الذهن] أي: للماهيّة المعهودة في الذهن وهي ماهيّة الحيوان المفترس. قوله «فإنّما أردتَ الحقيقةَ» أي: فالمُستعمَل فيه إنّما هو الحقيقة لكنه في الخارج يقع على الواحد. قوله «ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدّدُ» لأنّ الحقيقة باعتبار الوجود مبهَمة تصدق على كلّ فرد. قوله «ضمناً» أي: تبعاً بسبب اعتبار الوجود لا قصداً من لفظه بحسب الوضع.

(٥) **قوله:** [فكذا النكرة تفيد إلخ] تفريعٌ على ما سبق، وحاصله ظاهر.

«ادخل سوقاً» بخلاف المعرَّف نحو «ادخل السوق» فإنّ المراد به نفس الحقيقة والبعضيّة مستفادة من القرينة كالدخول مثلاً، فهو كعامّ مخصوص بالقرينة[1] فالمجرَّد[2] وذو اللام إذن بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، وإليه أشار بقوله (وهذا في المعنى كالنكرة) يعني بعد اعتبار القرينة[3] وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ[4] وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك كعلَم الجنس، وهذه الأحكام اللفظيّة هي التي اضْطرَّتْهم[5] إلى الحكم بكونه معرفة وكونِ نحو «أسامة» علَماً

---

(۱) **قوله:** [فهو كعامّ مخصوص بالقرينة] أي: كما أنّ العامّ يُستعمَل في جميع الأفراد الموضوع لها والقرينة تخصِّصه ببعضها كذلك المعرَّف المذكور مستعمَل في الماهيّة الموجودة في ضمن بعض الأفراد بقطع النظر عن خصوصيّة ذلك البعض لكنه لا يوجد في الخارج إلاّ بخصوصه.

(۲) **قوله:** [فالمجرَّد إلخ] نتيجةٌ لما قبله وتمهيدٌ لما بعده. قوله «بالنظر إلى القرينة سواء» لأنّ المراد من كلّ واحد منهما بعض غير معيَّن وإن كان إرادته في النكرة بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة. قوله «وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان» لأنّ المجرّد موضوع للفرد المنتشر وذا اللام للحقيقة المتّحدة في الذهن. قوله «وإليه إلخ» أي: وإلى أنّ المجرَّد وذا اللام بالنظر إلى القرينة سواء أشار بقوله «وهذا في المعنى كالنكرة».

(۳) **قوله:** [يعني بعد اعتبار القرينة] فإنه حينئذ يراد بالمعرَّف بعض غير معيَّن كما أنّ النكرة يراد بها بعض غير معيَّن. قوله «وإن كان في اللفظ يجري إلخ» أي: فعلى تقدير عدم إجراء أحكام المعرفة عليه في اللفظ كما في «ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني إلخ» كونه في المعنى كالنكرة أولى.

(٤) **قوله:** [من وقوعه مبتدأ إلخ] بيانٌ لأحكام المعارف. قوله «ونحو ذلك» كوقوعِه فاعلاً لباب «نِعْمَ»، ووقوعِه مفعولاً أوّلاً لأفعال القلوب. قوله «كعلَم الجنس» فإنه أيضاً في المعنى كالنكرة.

(٥) **قوله:** [اضْطرَّتْهم إلخ] ليس المراد أنّ الأحكام اللفظيّة المذكورة اضطرّتهم إلى اعتبار التعريف اللفظيّ في المعرَّف المذكور وفي نحو «أسامة» وليس في معناهما تعريف أصلاً فإنّه خلاف ما عليه الجمهور، بل المراد أنّ التعريف فيهما تقديريّ وحكميّ دلّ على الحكم به جري الأحكام المذكورة عليهما كما دلّ عدم صرف نحو «عمر» على الحكم بوجود العدل فيه، فإنّ جري هذه الأحكام عليهما هو الداعي للحكم بأنّ اللفظ موضوع للماهيّة المعيَّنة وإن كان في الظاهر مُطلَقاً على الفرد.

حتّى تكلّفوا ما تكلّفوا(١) ويُعلَم ممّا ذكرنا من تقرير كلامه(٢) أنّ عود الضمير في قوله «وقد يأتي» إلى المعرَّف بلام الحقيقة أولى من عوده إلى مطلق المعرَّف باللام كما يُشعِر به ظاهر لفظ "الإيضاح"(٣) ولكون هذا المعرَّف(٤) في المعنى كالنكرة يُعامَل معاملةَ النكرة كثيراً فيُوصَف بالجُمَل كقوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِيْ، وفي التنزيل(٥): ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة:٥] على أنّ «يَحْمِلُ» صفة لـ«الحمار»، وفيه: ﴿إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ لَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [النساء:٩٨] على أنّ قوله «لا يستطيعون» صفة لـ«المستضعفين»

---

(١) **قوله:** [حتّى تكلّفوا ما تكلّفوا] حيث قالوا إنّ اللام فيه للإشارة إلى نفس المفهوم والفرديّةُ إنّما جاءت من خارج وإنّ علَم الجنس موضوع للماهيّة المتّحدة المعهودة في الذهن بخلاف اسم الجنس.

(٢) **قوله:** [من تقرير كلامه إلخ] بيانٌ لـ«ما»، وحاصل تقريره أنّ المعرَّف الذي هو في المعنى كالنكرة هو المعرَّف بلام الحقيقة وإنّما أطلق على فرد منها لوجود الحقيقة فيه فاللفظ مستعمل في الحقيقة والبعضيّة مستفادة من خارج، فإذا عاد ضمير «وقد يأتي» إلى المعرَّف بلام الحقيقة فُهِم أنّ المعهود الذهنيّ مندرج تحت المعرَّف بلام الحقيقة كما هو الحقّ، وإن عاد إلى مطلق المعرَّف باللام كان الكلام صحيحاً لكنه قاصر عن إفادة معنى الاندراج فيكون الأوّل أولى.

(٣) **قوله:** [كما يُشعِر به ظاهر لفظ "الإيضاح"] حيث قال فيه: «والمعرَّف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديّته في الذهن» فإنه ظاهر في أنّ ضمير «قد يأتي» عائد إلى مطلق المعرَّف باللام، وإنّما قلنا «ظاهر» لاحتمال أن تكون اللام في اللام في قوله «باللام» إشارة إلى لام الحقيقة.

(٤) **قوله:** [ولكون هذا المعرَّف إلخ] تعليل لكون المعرَّف المذكور في المعنى كالنكرة. قوله «كثيراً» المراد بالكثرة هنا الكثرة في نفسه لا بالنسبة إلى معاملته معاملة المعرفة. قوله «فيُوصَف بالجُمَل إلخ» تفصيلٌ لمعاملته معاملة النكرة. قوله «وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِيْ» فقوله «يَسُبُّنِيْ» جملة وقعت صفة لـ«اللئيم» المعرَّف بلام العهد الذهنيّ، وحملُها على الحال وتقييدُ المرور بوقت مخصوص ليس بجيِّد.

(٥) **قوله:** [وفي التنزيل إلخ] أي: إن قيل إنّ الشعر ليس ممّا يستشهد به، قلنا مثلُ هذا واقع في التنزيل العزيز إلخ. قوله «على أنّ إلخ» أي: الاستشهاد بالآية على تقدير أن يكون «يَحمِلُ أَسْفَاراً» صفة لـ«الحمار»، وأمّا على تقدير أن يكون حالاً فليس ممّا نحن فيه، وقِس عليه قولَه «على أنّ قوله إلخ».

أو لـ«الرجال والنساء والولدان»، لأنّ الموصوف[1] وإن كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في "الكشّاف"، وهو صريح[2] في أنّ اللام في «المستضعفين» حرف تعريف كما سنذكره عن قريب، وإن كان اسماً موصولاً يصحّ هذا أيضاً[3] لأنّ الموصول أيضاً يعامل معاملة هذا المعرَّف كما ذكره[4] صاحب "الكشّاف" أنّ ﴿الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٦] لا توقيت فيه فهو كقوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ، فيصحّ أن تقع النكرة أعني قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ﴾ وصفاً له، فإنْ قلتَ[5] المعرَّفُ بلام الحقيقة وعلَمُ الجنس إذا أُطْلِقا على واحد كما في نحو «ادخل السوق» و«رأيتُ أسامة مُقبِلةً» أ حقيقة هو أم مجاز؟ قلتُ بل حقيقة[6]

---

(١) **قوله:** [لأنّ الموصوف إلخ] تعليل لوقوع الجملة التي هي في حكم النكرة صفةً للمعرَّف المذكور.

(٢) **قوله:** [وهو صريح إلخ] دفعٌ لدخلِ أنّ اللام في «المستضعفين» ليست بحرف التعريف لأنه اسم الفاعل واللام الداخلة عليه اسم موصول، فلا يصحّ الاستشهاد بالآية على ما أنتم فيه، وحاصل الدفع ظاهر.

(٣) **قوله:** [وإن كان اسماً موصولاً يصحّ هذا أيضاً] ليس لهذا الكلام دخل في المقصود، وإنّما جاء به لدفع ما يُوهِم قوله السابق من أنّ صحّة كون «لا يستطيعون» صفة لـ«المستضعفين» مبنيّة على كون اللام فيه حرفَ التعريف، وحاصل الدفع أنه إن كان اللام فيه اسماً موصولاً فأيضاً يصحّ أن يكون «لا يستطيعون» صفةً له لأنّ الموصول أيضاً يعامل معاملة المعرَّف بلام العهد الذهنيّ.

(٤) **قوله:** [كما ذكره إلخ] استشهادٌ على أنّ الموصول أيضاً يعامل معاملة المعرَّف بلام العهد الذهنيّ. قوله «لا توقيت فيه» أي: لا تعيّن فيه يقال: «وقّت» إذا حدّد وعيّن، وحاصل ما ذكره أنه لم يُرَد بقوله تعالى: ﴿الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ قوماً بأعيانهم كالنبيّين والصدّيقين فصحّ توصيفه بلفظ «غير» في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ﴾ مع كونه نكرة وإن كان مضافاً إلى المعرفة لتوغّله في الإبهام.

(٥) **قوله:** [فإنْ قلتَ إلخ] استفسار محض. قوله «كما في نحو إلخ» فإنّ كُلاًّ من «السوق» و«أسامة» هنا مُطلَق على واحد بقرينة الدخولِ في الأوّل والإقبالِ في الثاني.

(٦) **قوله:** [قلتُ بل حقيقة إلخ] أي: قلتُ ليس هو بمجاز بل هو حقيقة. قوله «إذ لم يُستعمَل إلخ» تعليل لكونه حقيقة، والدليل بنمط القياس الاقترانيّ والمذكور صغرى القياس والكبرى مطويّة أي: كلٌّ منهما قد استعمل فيما وضع له وكلّ ما كذلك فهو حقيقة فإطلاقه على الواحد حقيقة.

إذ لم يُستعمَل إلاّ فيما وضع له لأنّ معنى[١] استعمال الكلمة في المعنى أن يكون الغرض الأصليّ طلبَ دلالتِها على ذلك المعنى وقصدَ إرادتِه منها وأنتَ إذا أطلقتَ المعرَّف والعلَم المذكورَين على الواحد فإنّما أردتَ به الحقيقة ولزم من ذلك التعدّد باعتبار الوجودِ وانضمامِ القرينة فهو لم يُستعمَل إلاّ فيما وضع له، وسيتّضح هذا في بحث الاستعارة[٢] (وقد يُفيد) المعرَّفُ باللام المُشار بها إلى الحقيقة[٣] (الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢]) أشير باللام إلى الحقيقة[٤] لكنْ لم يُقصَد بها الماهيّة من حيث هي هي ولا من حيث تحقّقها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل صحّة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره،.............................

(١) **قوله:** [لأنّ معنى إلخ] إثباتٌ للصغرى، وفيه دفعٌ لشبهةِ أنّ الموضوع له لكلّ واحد منهما هو الحقيقة دون الواحد فكيف يصحّ أن يقال إنه استعمل فيما وضع له؟ وحاصل الإثبات والدفع أنّ استعمال كلٍّ من المعرَّفِ بلام الحقيقة وعلَمِ الجنس في الفرد إنّما هو لوجود الحقيقة فيه ولا شكّ أنّ استعمالَ المطلق في المقيَّد من حيث إنه ممّا يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقةٌ كإطلاق الإنسان على زيد.

(٢) **قوله:** [وسيتّضح هذا في بحث الاستعارة] حاصل ما ذكره الشارح هناك أنه إذا أطلق لفظ العامّ على الخاصّ لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا رأيتَ زيداً فقلتَ «رأيتُ إنساناً أو رجلاً»، فلفظ «إنساناً» أو «رجلاً» لم يستعمل إلاّ فيما وضع له وإن وقع في الخارج على زيد، ويعلم من هنا أنّ العامّ إذا أطلق على الخاصّ باعتبار خصوصه يكون مجازاً.

(٣) **قوله:** [المعرَّفُ باللام المُشار بها إلى الحقيقة] وهو المعرَّفُ بلام الحقيقة، وهذا أخصر لكنه اختار التفنّن في العبارة حيث قال أوّلاً: «المعرَّف بلام الحقيقة» وقال هنا: «المعرَّفُ باللام المُشار إلخ».

(٤) **قوله:** [أشير باللام إلى الحقيقة إلخ] تطبيق المثال بالممثَّل له. قوله «لكنْ لم يُقصَد بها الماهيّة من حيث هي هي» بدليل أنّ الماهيّة ليست من شأنها الخسران. قوله «ولا من حيث تحقّقها في ضمن بعض الأفراد» بدليل عدم دليله. قوله «بل في ضمن الجميع» أي: بل قُصِد بها الماهيّة من حيث تحقّقها في ضمن جميع الأفراد. قوله «بدليل صحّة الاستثناء» أي: بدليلٍ هو صحّة الاستثناء المتّصل في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية، فإنّ الاستثناء قرينة دالّة على أنّ المراد هو العموم.

وتحقيقه[١] أنّ اللفظ إذا دلّ على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج[٢] فإمّا أن يكون لجميع الأفراد أو لبعضها إذ لا واسطة بينهما في الخارج فإذا لم يكن للبعضيّة لعدَم دليلها وجب أن يكون للجميع، وإلى هذا ينظر[٣] صاحب "الكشّاف" حيث يُطلِق لامَ الجنس على ما يُفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢] أنه للجنس، وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥] إنّ اللام للجنس فيتناول كلَّ مُحسِن، وكثيراً مّا يُطلِقه[٤] على ما يُقصَد به المفهوم والحقيقة كما ذَكَر أنّ اللام في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ للجنس دون الاستغراق، ....

---

(١) **قوله:** [**وتحقيقه إلخ**] أي: وتحقيقُ أنّ المقصود باللام في الآية الماهيّةُ من حيث تحقّقها في ضمن جميع الأفراد أنّ اللفظ إلخ، ولمّا كان في دليل صحّة الاستثناء مَظِنّة الدور بأنّ العموم يتوقّف على صحّة الاستثناء وهي تتوقّف عليه سَلَك مسلكاً لا يكون فيه المَظِنّة فقال: وتحقيقه إلخ، وإن كان تلك المظنّة مندفعة بأنّ العموم لا يتوقّف على صحّة الاستثناء بل هي من أمارات العموم، وفي التحقيق إشارةٌ إلى تمييز مواقع لام الاستغراق عن مواقع لام العهد الذهنيّ، وإلى أنّ عدم صحّة البعضيّة كافٍ في صحّة الاستغراق.

(٢) **قوله:** [**باعتبار وجودها في الخارج**] كما في الآية المذكورة فإنّ حقيقة الإنسان ليست من شأنها الاتّصاف بالخسران. قوله «وجب أن يكون للجميع» دفعاً للترجيح بلا مرجِّح.

(٣) **قوله:** [**وإلى هذا ينظر إلخ**] أي: وإلى كون المقصود الحقيقةَ من حيث تحقّقها في ضمن جميع الأفراد يميل إلخ. قوله «ما يفيد الاستغراق» أي: لام تفيد الاستغراق. قوله «أنه للجنس» فمراده أنّ اللام في «الإنسان» للجنس في ضمن جميع الأفراد فيتناول كلّ إنسان. قوله «إنّ اللام للجنس» أي: اللام في «المحسنين» للجنس في ضمن جميع الأفراد فيتناول كلّ محسن.

(٤) **قوله:** [**وكثيراً مّا يُطلِقه إلخ**] أي: وكثيراً مّا يُطلِق صاحب "الكشّاف" لامَ الجنس على لام يُقصَد بها نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت عليه من الأفراد، والحاصل أنّ مطلق لام الجنس على ثلاثة أقسام: لام الاستغراق ولام العهد الذهنيّ ولام الحقيقة فهو قد يُطلِق لامَ الجنس على لام الاستغراق وكثيراً مّا يُطلِقها على لام الحقيقة كما ذَكَر أنّ اللام في «الحمد لله» للجنس، فأَطلَق هنا لامَ الجنس على لامِ الحقيقة دون المقسَم فإنه شامل للاستغراق فلا يصحّ نفيه بقوله «دون الاستغراق».

والحاصل[١] أنّ اسم الجنس المعرَّف باللام إمّا أن يُطلَق على نفس الحقيقة من غير نظر[٢] إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس ونحوُه علَم الجنس كـ«أسامة»، وإمّا على حصّة معيَّنة منها[٣] واحداً كان أو اثنَين أو جماعةً وهو العهد الخارجيّ ونحوُه علَم الشخص كـ«زيد»، وإمّا على حصّة غير معيَّنة[٤] وهو العهد الذهنيّ ومثلُه النكرة كـ«رجل»، وإمّا على كلّ الأفراد[٥] وهو الاستغراق ومثلُه «كلّ» مضافاً إلى النكرة، ولا

---

(١) **قوله:** [**والحاصل إلخ**] أي: وحاصل ما ذكره المصـ بقوله «وباللام للإشارة» إلى قوله «وقد يفيد الاستغراق»، وهذا ضبطٌ لأقسام لام التعريف، وتمهيدٌ للاعتراض الآتي في قوله «ولا خَفاء في تميّز بعضها عن بعض إلاّ في تعريف الحقيقة إلخ» الذي أورده السكّاكيّ على هذا المقام.

(٢) **قوله:** [**من غير نظر إلخ**] تفسيرٌ لنفس الحقيقة. قوله «من الأفراد» بيانٌ لـ«ما». قوله «ونحوُه علَم الجنس» أي: ومثلُ اسمِ الجنس المعرَّفِ باللام المُطلَقِ على نفس الحقيقة علَمُ الجنس لأنّ الحضور الذهنيّ والتعيّن النوعيّ معتبر في كليهما، والفرق بينهما من جهةِ أنّ علَمَ الجنس يدلّ على حضورِ الماهيّة وتعيّنِها بجوهره والمعرَّفَ المذكور يدلّ عليه باللام.

(٣) **قوله:** [**وإمّا على حصّة معيَّنة منها**] الحصّة والفرد عندهم بمعنى واحد، فالمدلول للفظ هنا نفس الفرد من غير نظر إلى الماهيّة. قوله «ونحوُه علَم الشخص» أي: ومثلُ اسمِ الجنس المعرَّفِ باللام المُطلَقِ على حصّة معيَّنة من الحقيقة علَمُ الشخص لأنّ كلّ واحد منهما يدلّ على حصّة معيَّنة من الحقيقة، والفرق بينهما من جهةِ أنّ علَمَ الشخص يدلّ عليها بجوهره والمعرَّفَ المذكور يدلّ عليها باللام.

(٤) **قوله:** [**وإمّا على حصّة غير معيَّنة**] أي: باعتبار قرينة خارجيّة. قوله «ومثلُه النكرة» أي: ونحوُ اسمِ الجنس المعرَّفِ باللام المُطلَق على حصّة غير معيَّنة النكرةُ لأنّ المراد بكلّ واحد منهما بعض غير معيَّن من الحقيقة، والفرق بينهما أنّ استفادةَ البعضيّة في المعرَّف المذكور بالقرينة وفي النكرة بنفس اللفظ.

(٥) **قوله:** [**وإمّا على كلّ الأفراد**] أي: على جميع الأفراد. قوله «ومثلُه إلخ» أي: ونحوُ اسمِ الجنس المعرَّفِ باللام المُطلَق على كلّ الأفراد لفظُ «كلّ» حال كونه مضافاً إلى النكرة نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥] لأنّ كلّ واحد منهما يراد به جميع الأفراد، والفرق بينهما أنّ المعرَّف المذكور يشير إلى تعيين الحقيقة التي في ضمن جميع الأفراد بخلاف لفظ «كلّ».

خَفاء في تميّز بعضها عن بعضٍ[١] إلاّ في تعريف الحقيقة[٢] فإنّه إن قُصِد به الإشارة إلى الماهيّة من حيث هي هي لم يتميّز من أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضيّة والكليّة نحو «رُجْعَى» و«ذِكْرَى» و«الرُّجْعَى» و«الذِّكْرَى»، وإن قُصِد به الإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميّز عن تعريف العهد، وهذا حاصل الإشكال الذي أورده صاحب "المفتاح" على هذا المقام، وجوابه أنا لا نُسلِّم[٣] عدم تميّزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لأنّ النظر في المعهود إلى فرد معيَّن أو اثنَين أو جماعة بخلاف الحقيقة فإنّ النظر فيها إلى نفس الماهيّةِ والمفهومِ باعتبار كونها حاضرة في الذهن، وهذا المعنى[٤] غير معتبر

---

(١) **قوله:** [ولا خَفاء في تميّز بعضها عن بعضٍ] أي: في تميّز بعض الأشياء الثمانية المذكور عن بعضها، وقد عرفتَ فيما مرّ من الحواشي الفروق بينها.

(٢) **قوله:** [إلاّ في تعريف الحقيقة إلخ] تصريح بالاعتراض الممهَّد له، وخلاصته أنه على القصد الأوّل لم يكن فرقٌ بين اسمِ الجنس المُعرَّفِ بلام الحقيقة وبين اسمِ الجنس المُنكَّرِ كـ«رُجْعَى» و«الرُّجْعَى» فإنّ كلّ واحد منهما للماهيّة من غير اعتبار حضورها في الذهن، وعلى الثاني لم يكن فرقٌ بينه وبين المعرَّف بلام العهد الخارجيّ لأنّ كلّ واحد منهما للإشارة إلى الحاضر في الذهن.

(٣) **قوله:** [وجوابه أنا لا نُسلِّم إلخ] حاصل الجواب اختيار الشقّ الثاني ومنع عدم الفرق يعني أنا نقصد باسم الجنس المعرَّف بلام الحقيقة الإشارةَ إلى الماهيّة باعتبار حضورها في الذهن ولا نُسلِّم على هذا التقدير عدم الفرق بينه وبين المعرَّف بلام العهد الخارجيّ لأنّ النظر في المعهود إلخ. قوله «باعتبار كونها حاضرة في الذهن» أي: من غير اعتبار لما صدقت عليه من الأفراد.

(٤) **قوله:** [وهذا المعنى إلخ] أي: كونُ الماهيّة حاضرة في الذهن غيرُ معتبر في اسم الجنس النكرة، وهذا بيانُ الفرق بين المعرفة والنكرة مع أنه بصدد بيان الفرق بين المعرفتين إشارةً إلى جواب سؤال مقدَّر وهو أنه إمّا أن يكون الحضور الذهنيّ معتبراً في اسم الجنس النكرة أو لا، فعلى الأوّل لا يكون فرقٌ بينه وبين المعرَّف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم أن يكون الخطاب بالنكرة خطاباً بما لا يعلمه المخاطب، وحاصل الجواب أنا نختار الشقّ الثاني ولا نُسلِّم لزومَ ما ذكر لأنّ عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه فليس عدم اعتبار الحضور في النكرة اعتباراً لعدم الحضور فيها حتّى يلزم ما ذكر.

في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه (وهو) أي: الاستغراق[(١)] (ضربان حقيقيّ) وهو أن يراد كلّ فرد ممّا يتناوله اللفظ بحسَب اللغة (نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام:٧٣]) أي: كلّ غيب وشهادة (وعرفيّ) وهو أن يراد كلّ فرد ممّا يتناوله اللفظ بحسَب متفاهَم العرف (كقولنا «جمع الأمير الصاغة» أي: صاغة بلده أو مملكته) لأنه المفهوم عرفاً لا صاغة الدنيا، فإن قلتَ[(٢)] الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازنيّ فكأنّ التمثيل مبنيّ على مذهبه، قلتُ الخلاف[(٣)] إنّما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لأنهم يقولون[(٤)] إنه فعل في صورة الاسم ولهذا يَعمَل وإن كان بمعنى الماضي، ....

---

(١) **قوله:** [أي: الاستغراق] أي: مطلقاً سواء كان بحرف التعريف أو بغيره وسواء كان في المسند إليه أو في غيره إذ ليس شيءٌ من «الغيب» و«الشهادة» و«الصاغة» في المثالَين الآتيَين مسنداً إليه بل الأوّل مجرور والثاني معطوف عليه والثالث مفعول به. قوله «أي: كلّ غيب إلخ» أي: كلّ غيب عنّا وكلّ شاهد لنا.

(٢) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] إشارةٌ إلى اعتراض يرد على المتن، وحاصله أنّ المثال إنّما يطابق الممثَّل له على مذهب المازنيّ لا على مذهب الجمهور المنصور.

(٣) **قوله:** [قلتُ الخلاف إلخ] حاصل الجواب أنّ الخلاف بين المازني وغيره إنّما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث فاللام الداخلة عليه حرف التعريف عند المازنيّ واسم موصول عند غيره، وأمّا اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت فهي حرف التعريف بالاتّفاق، و«الصائغ» من هذا القبيل فالتمثيل به ليس بمبنيّ على مذهب المازنيّ فقط.

(٤) **قوله:** [لأنهم يقولون إلخ] دليل لمذهب الجمهور، وحاصله أنّ اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث فعل في صورة الاسم فأصل «الضارب» و«المضروب»: «الضَّرَبَ» و«الضُّرِبَ» فكرهوا دخول اللام الاسميّة المشابهة للام الحرفيّة على فعل فصيّروا الفعلَ المبنيَّ للفاعل في صورة اسم الفاعل والفعلَ المبنيَّ للمفعول في صورة اسم المفعول لأنّ المعنيين متقاربان. قوله «ولهذا يَعمَل إلخ» أي: ولأجل أنه فعل في صورة الاسم يعمل مع كونه بمعنى الماضي ولو كان اسم الفاعل والمفعول حقيقةً لم يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والمفعول المجرَّد عن اللام.

وأمّا ما ليس[(١)] بمعنى الحدوث من نحو «المؤمن» و«الكافر» و«الصائغ» و«الحائك» فهو كالصفة المشبَّهة واللامُ فيها حرف التعريف اتّفاقاً، وكلام "الكشّاف" و"المفتاح" يُفصِح عن ذلك في غير موضع، ولو سُلِّم[(٢)] فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً يأتي للاستغراق نحو «أكرم الذين[(٣)] يأتونك إلاّ زيداً» و«اضرب القائمين إلاّ عمراً» وهذا ظاهر (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق المثنّى والمجموع[(٤)] لأنه يتناول كلَّ واحد واحد من الأفراد واستغراق المثنّى إنّما يتناول كلَّ اثنَين اثنَين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع إنّما يتناول كلَّ جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنَين (بدليل صحّة «لا رجال في الدار»

---

(١) **قوله:** [وأمّا ما ليس إلخ] أي: وأمّا اسم الفاعل والمفعول الذي ليس بمعنى الحدوث بل كان بمعنى الثبوت فهو كالصفة المشبَّهة في كون اللام فيها حرفَ التعريف. قوله «بالاتّفاق» فيه إشارة إلى عدم الاعتداد بقول مَن قال: إنّ اللام فيها أيضاً اسم موصول كما في "المغني". قوله «وكلام الكشّاف إلخ» تأييدٌ لما ذكره من أنّ اللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت حرف التعريف وليست بموصول.

(٢) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] جوابٌ آخر على تقدير التسليم، وحاصله أنه لو سُلِّم أنّ اللام في اسم الفاعل والمفعول مطلقاً اسم موصول فنقول إنّ المقصود بقوله «وهو ضربان» تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو بغيره ممّا يفيد الاستغراق كالموصول.

(٣) **قوله:** [نحو «أكرم الذين إلخ] فالموصول في المثالَين للاستغراق بقرينة صحّة الاستثناء المتّصل. قوله «وهذا ظاهر» أي: ومجيء الموصول للاستغراق ظاهر لأنّ الموصول كالمعرَّف باللام يجيء لمعانٍ أربعةٍ والأصل فيه العهد والجنس.

(٤) **قوله:** [من استغراق المثنّى والمجموع] إشارة إلى المفضَّل عليه. قوله «لأنه يتناول إلخ» تعليل للأشمليّة أي: إنّما كان استغراق المفرد أشمل لأنّ استغراق المفرد يشمل كلّ واحد واحد بخلاف استغراق المثنّى والمجموع؛ وذلك لأنّ معنى الاستغراق شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلولُ صيغة المفرد الواحد ومدلول صيغة المثنّى الاثنان ومدلول صيغة الجمع الجماعة.

إذا كان فيها رجل أو رجلان دون «لا رجل») فإنه لا يصحّ[١] إذا كان فيها رجل أو رجلان، وإنّما أورد البيان بـ«لاَ» التي لنفي الجنس لأنها نصّ في الاستغراق، بيان ذلك[٢] أنّ النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدمَ الاستغراق احتمالاً مرجوحاً إلاّ عند قرينة[٣] نحو «ما جاءني رجل بل رجلان» فإنه حينئذ يتحقّق عدم الاستغراق، والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق[٤] وقد تُستعمَل فيه مجازاً كثيراً في المبتدأ نحو «تمرة خير من جَرادة» وقليلاً في غيره نحو: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ﴾ [الانفطار:٥]،

---

(١) **قوله:** [فإنه لا يصحّ إلخ] أي: لأنّ «لا رجل في الدار» لا يصحّ إذا كان في الدار رجل أو رجلان فثبت أنّ استغراق المفرد أشمل من استغراقهما. قوله «وإنّما أورد البيان إلخ» أي: بيانَ كون استغراق المفرد أشمل من استغراقهما بـ«لا» التي لنفي الجنس لأنها نصّ في الاستغراق بخلاف «لا» المُشابهة بـ«ليس» فإنها تحتمل الوحدةَ والعمومَ ولذا يصحّ «لا رجلٌ فيها بل رجلان» ولا يصحّ «لا رجلَ فيها بل رجلان» ولا يخفى أنّ عبارة المتن ليست نصًّا في «لاَ» لنفي الجنس فجزم الشارح بها ليس على ما ينبغي.

(٢) **قوله:** [بيان ذلك إلخ] لمّا قال «لأنها نصّ في الاستغراق» اشتاق النفس إلى أن تعلم أنه في أيّ موضع يستفاد الاستغراق وعدمه نصًّا أو احتمالاً أو حقيقةً أو مجازاً فجاء ببيان ذلك ناقلاً من "الرضي" بتغيير مّا. قوله «في سياق النفي» أي: بغير «لاَ» التي لنفي الجنس إذ النكرة في سياقها لا تحتمل عدمَ الاستغراق لكونها نصًّا في الاستغراق كما سيجيء.

(٣) **قوله:** [إلاّ عند قرينة] أي: إلاّ عند قرينة على عدم الاستغراق فإنه حينئذ يتحقّق عدم الاستغراق كما في مثال الشرح فإنّ قوله «بل رجلان» يدلّ على أنّ المراد نفي مجيء الواحد.

(٤) **قوله:** [ظاهرة في عدم الاستغراق] لأنّ معنى تنكير الشيء كونه بعضاً مجهولاً من جملة. قوله «وقد تُستعمَل فيه مجازاً» أي: وقد تُستعمَل النكرة في الإيجاب في الاستغراق مجازاً من قبيل إطلاق الخاصّ وإرادة العامّ. قوله «كثيراً في المبتدأ إلخ» يعني وقوع النكرة في الإيجاب للاستغراق مجازاً كثير في المبتدأ وقليل في غير المبتدأ. قوله: «تمرة خير إلخ» أي: كلّ تمرة خير من كلّ جَرادة. قوله: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ﴾ أي: علمت كلّ نفس ما قدّمت. قوله «يا أهل ذا المغني وُقِيتُم شرًّا» تمامه: ولا لقيتم ما بقيتم ضرًّا، أي: يا أهل ذلك المنزل وقاكم الله من كلّ شرّ إلخ بقرينة مقام الدعاء.

وفي "المقامات": يا أهل ذا المغني وُقيتم شرًّا، وأمّا إذا كانت النكرة[1] مع «مِنْ» ظاهرةً نحو «ما جاءني من رجل» أو مقدَّرةً نحو «لا رجل في الدار» فهو نصّ في الاستغراق حتّى لا يجوز «ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان» وإلى هذا أشار[2] صاحب "الكشّاف" حيث قال إنّ قراءة ﴿لَا رَيْبَ فِيْهِ﴾ بالفتح تُوجِب الاستغراق وبالرفع تُجوِّزه، ولقائل أن يقول[3] لو سُلِّم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة المنفيّة فلا نسلِّم ذلك في المعرَّف باللام بل الجمع المُحلَّى بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلّها مثل المفرد كما ذكره أكثر أئمّة الأصولِ والنحوِ ودلّ عليه الاستقراء وصرّح به أئمّة التفسير في كلّ ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو: ﴿إِنِّيْ أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمٰوٰتِ﴾، ﴿وَعَلَّمَ اٰدَمَ الْاَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾، ﴿وَاِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِاٰدَمَ﴾ [البقرة٣١،٣٣،٣٤]، ﴿وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِيْنَ﴾ [آل عمران:١٣٤]، ﴿وَمَا هِيَ

---

(١) **قوله:** [وأمّا إذا كانت النكرة إلخ] أي: ما ذكر من كونِ النكرة الواقعة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرةً في الاستغراق واحتمالِها عدمَ الاستغراق فهو إذا لم تكن النكرة مع «مِنْ» وأمّا إذا كانت مع «مِنْ» فهو نصّ في الاستغراق ولا يحتمل عدم الاستغراق. قوله «لا رجل في الدار» أي: لا من رجل في الدار؛ لأنه جواب سؤالِ «هل من رجل في الدار» والمذكور في السؤال مُعاد في الجواب. قوله «لا يجوز «ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان» للزوم التناقض لأنّ السالبة الكلّيّة تناقضها الموجبة الجزئيّة.

(٢) **قوله:** [وإلى هذا أشار إلخ] أي: وإلى أنّ النكرة مع «مِنْ» ظاهرةً أو مقدَّرة نصّ في الاستغراق وأنّ النكرة المنفيّة بغير «لاَ» لنفي الجنس ليست بنصّ في الاستغراق بل إنّما هي ظاهرة فيه وتحتمل عدمَه أشار صاحب "الكشّاف". قوله «بالفتح توجب الاستغراق» لأنّ «لاَ» حين الفتح نافية للجنس فيلزم تقدير «مِنْ» لما ذكرنا آنفاً فتكون نصًّا في الاستغراق. قوله «وبالرفع تُجوِّزه» أي: تجوِّز الاستغراق ولا توجبه لأنّ «لاَ» حين الرفع مشابهة بـ«ليس» ولا تقدير «مِنْ» فيها فهي ظاهرة في الاستغراق وليست بنصّ فيه.

(٣) **قوله:** [ولقائل أن يقول إلخ] إشارة إلى الاعتراض على المتن، وحاصله أنّ المدّعى أنّ استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو بغيره أشمل من استغراق المثنّى والجمع، والبيان الذي ذكره المصـ لا يجري إلاّ في النكرة المنفيّة لأنّ استغراق الجمع المعرَّف باللام مساوٍ لاستغراق المفرد فلا يتمّ التقريب.

مِنَ الظّٰلِمِيْنَ بِبَعِيْدٍ﴾ [هود:٨٣]، ﴿وَمَا اللّٰهُ يُرِيْدُ ظُلْمًا لِّلْعٰلَمِيْنَ﴾ [آل عمران:١٠٨] إلى غير ذلك، ولهذا(١) صحّ بلا خلاف «جاءني القوم أو العلماء إلاّ زيداً أو إلاّ الزيدَين» مع امتناع قولك(٢) «جاءني كلّ جماعة من العلماء إلاّ زيداً» على الاستثناء المتّصل، فإن قيل(٣) المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي إلاّ استيعاب الجموع حتّى أنّ معنى قولنا «جاءني الرجال»: جاءني كلّ جمع من جموع الرجال، وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد، قلنا لو سُلِّم(٤) فلا يُمكِن خروج الواحد والاثنَين أيضاً؛ لأنّ الواحد(٥)

(١) **قوله:** [ولهذا إلخ] أي: ولأجل أنّ الجمع المحلّى بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلّها مثل المفرد المحلّى بلام الاستغراق صحّ بلا تأويل بلا خلاف نحو «جاءني القوم إلخ» فصحّة استثناء واحد أو اثنَين من «العلماء» إنّما هي لأجل أنه يشمل كلَّ فرد مثل استغراق المفرد، والصواب ترك لفظ «القوم» لأنّ الكلام في الجمع صيغةً و«القوم» مفرد صيغةً مجموع معنًى لكونه اسماً لجماعة من الرجال، فاستغراقه يكون بمعنى كلّ قوم فلا يصحّ استثناء زيد منه إلاّ باعتبار أنّ مجيء القوم يستلزم مجيء الآحاد.

(٢) **قوله:** [مع امتناع قولك إلخ] أي: من غير تأويل؛ وذلك لعدم تحقّق شرط الاستثناء المتّصل وهو دخول المستثنى في المستثنى منه لولا الاستثناء لأنّ زيداً ليس بجماعة، وأمّا مع التأويل بأن يراد كلّ فرد من كلّ جماعة بناءً على أنّ مجيء الجماعة يستلزم مجيء أفرادها فلا يمتنع.

(٣) **قوله:** [فإن قيل إلخ] استفسار لما ذكره من أنّ الجمع المحلّى بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلَّها مثل المفرد، وحاصله أنه كيف يصحّ ما ذكره الأئمّة مع أنّ القياس يقتضي خلافَه؟

(٤) **قوله:** [قلنا لو سُلِّم إلخ] إشارةٌ إلى أنا لا نُسلِّم الفرق المذكور بين الاستغراقَين وأنّ استغراق الجمع المحلّى باللام لا يقتضي إلاّ استيعاب الجموع لأنّ هذا الجمع في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكَّرٍ مضافٍ إليه لفظُ «كلّ» فمعنى «لقيتُ العلماء إلاّ زيداً»: لقيتُ كلَّ عالم إلاّ زيداً، فلا فرق بين الاستغراقَين، ولو سُلِّم الفرق وأنّ استغراق الجمع لا يقتضي إلاّ استيعابَ الجموع فلا يُمكِن إلخ.

(٥) **قوله:** [لأنّ الواحد إلخ] تعليل لعدم إمكان خروج الواحد والاثنَين من الجمع، وحاصله أنّ كلّ واحد مع اثنَين آخرَين جمع من الجموع وكذا كلّ اثنَين مع واحد آخر جمع من الجموع والمفروضُ أنّ كلّ جمع من الجموع داخل في حكم المجيء فلا يُمكِن خروج الواحد والاثنَين.

مع اثنين آخرَين من الآحاد والاثنَين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير أنّ كلاًّ من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم، فإن زعموا[١] أنّ كلّ جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كلّ فردٍ حتّى يصحَّ «جاءني جمع من الرجال» باعتبار مجيء فرد أو فردَين منه، فهو ممنوع[٢] بل هو أوّل المسئلة، فظهر بطلانُ[٣] ما ذكره صاحب "المفتاح" في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم:٤] أنه ترك[٤] جمع العظم إلى الإفراد لطلب شمول الوهن العظامَ فرداً فرداً لصحّة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كلّ فرد يعني يصحّ إسناد الوهن إلى صيغة الجمع نحو «وهنت العظام» عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كلّ فرد ولا يصحّ ذلك في المفرد. ....

---

(١) **قوله:** [فإن زعموا إلخ] أي: فإن زعم القائلون بالتفرقة بين الاستغراقَين إلخ، وهذا جواب عمّا ذكره من أنه لا يُمكِن خروج إلخ، وحاصله أنّ دخول الواحد مع الاثنَين في الجمع لا يقتضي ثبوتَ الحكم لكلّ واحد منهما لجواز ثبوته للمجموع دون كلّ فرد، فيكون استغراق المفرد أشمل لشموله كلَّ فرد بخلاف استغراق الجمع فإنه لا يشمله. قوله «حتّى يصحَّ إلخ» مرتبطٌ بقوله «كلِّ فردٍ» فهو غاية لدخول كلّ جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكلّ فرد أي: لو كان الأمر كذلك لصحّ «جاءني جمع من الرجال» باعتبار مجيء فرد أو فردَين من الجمع لأنّ الفرد مع فردَين آخرَين جمع من الجموع.

(٢) **قوله:** [فهو ممنوع إلخ] أي: فلا نُسلِّم هذا المزعومَ لأنه أوّل المسئلة وهي أنّ الجمع المحلّى بلام الاستغراق هل يشمل الأفرادَ كلَّها كما نقول به أو لا كما يقول به المصـ والسكّاكيّ.

(٣) **قوله:** [فظهر بطلانُ إلخ] أي: إذا ثبت أنّ استغراق الجمع المحلّى باللام واستغراق المفرد المحلّى باللام متساويان في العموم والشمول لكلّ فرد ظهر بطلانُ ما ذكره صاحب "المفتاح" إلخ.

(٤) **قوله:** [أنه ترك إلخ] بيانٌ لـ«ما ذكره». قوله «لطلب شمول إلخ» أي: للدلالة على أنّ الوهن قد أصاب كلَّ فرد من العظام. قوله «لصحّة حصول إلخ» متعلّق بمحذوف أي: وهذه الدلالة لا تحصل بصيغة الجمع لأنه يصحّ إسناد الوهن إلى المجموع المستغرق بإصابة الوهن لبعض أيضاً وإن لم يصب كلَّ فرد بخلاف إسناد الوهن إلى المفرد المستغرق فإنه لا يصحّ إلاّ إذا أصاب الوهن كلَّ فرد. قوله «يعني يصحّ إلخ» شرح من الشارح لكلام صاحب "المفتاح".

وذلك لأنا لا نُسلِّم[١] صحّةَ قولنا «وهنت العظام» باعتبار وهن البعض، بل الوجه[٢] في إفراد العظم ما ذكره صاحب "الكشّاف" وهو أنّ الواحد هو الدالّ على معنى الجنسيّة وقصدُه[٣] إلى أنّ هذا الجنس الذي هو العمود والقِوام وأشدّ ما تركّب منه الجسد قد أصابه الوهن، ولو جمع[٤] لكان القصد إلى معنى آخر وهو أنه[٥] لم يَهِن منه بعض عظامه ولكن كلّها، يعني لو قيل «وهنت العظام» كان المعنى أنّ الذي أصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلّها كأنه وقع من سامع شكّ في الشُمولِ والإحاطةِ لأنّ القيد في الكلام[٦] ناظر إلى نفي

---

(١) **قوله:** [وذلك لأنا لا نُسلِّم إلخ] أي: وظهور بطلان ما ذكره السكّاكيُّ من الفرق بين الإسنادَين ثابت لأنا لا نُسلِّم أنه يصحّ أن يقال «وهنت العظام» باعتبار إصابة الوهن لبعض العظام، ووجه عدم التسليم ما مرّ من أنّ الجمع المحلّى بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلَّها كما ذكره الأئمّة.

(٢) **قوله:** [بل الوجه إلخ] لمّا أبطل الشارح ما ذكره صاحب "المفتاح" من وجه تركِ جمع العظم والانتقالِ إلى إفراده ذكر الوجه الصحيح في ذلك عنده ناقلاً عن صاحب "الكشّاف" فقال: بل الوجه إلخ.

(٣) **قوله:** [وقصدُه] أي: وقصدُ سيِّدنا زكريّا على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام بإفراد العظم في قوله: «وهن العظم منّي». قوله «هذا الجنس» أي: العظم. قوله «الذي هو العمود والقِوام» فإنّ قِوام سائر الأعضاء بالعظم. قوله «وأشدّ ما تركّب منه الجسد» لأنّ اللحم والشحم والعروق والأعصاب أضعف منه. قوله «قد أصابه الوهن» ويُفهَم منه إصابة الوهن سائرَ الأعضاء التي ليست بهذه المثابة بالطريق الأولى.

(٤) **قوله:** [ولو جمع] أي: ولو قال سيِّدنا زكريّا على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام: «وهن العظام منّي». قوله «لكان القصد إلى معنى آخر» لأنه لا بدّ من نكتة لاختيار لفظ الجمع وترك لفظ المفرد.

(٥) **قوله:** [وهو أنه إلخ] أي: والمعنى الآخر الذي كان القصد إليه لو جمع أنه لم يَهِن من سيِّدنا زكريّا على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام بعضُ عظامه بل كلُّها، وهذا المعنى والمعنى الأوّل وإن كانا متلازمَين لكنهما متفاوتان في القصد فالقصدُ إلى الأوّل مناسب لمقام التضرّع لا القصدُ إلى هذا كما سيجيء.

(٦) **قوله:** [لأنّ القيد في الكلام] كقيدِ العموم والشمول والإحاطة في «وهن العظام منّي» المستفادِ من صيغة الجمع. قوله «ناظر إلى نفي ما يقابله» أي: راجع إليه، والمقابل للكليّة والإحاطة هو البعضيّة فيكون القيد المذكور نفياً للبعضيّة ويكون الكلام مع مَن شكّ في الشمول والإحاطة كما أنّ قولك «جاءني القوم كلّهم» يكون مع مَن يتوهّم أنّ الجائيَ بعضهم لا كلّهم.

ما يقابله، وهذا المعنى غير مناسب للمقام[(١)] فهذا الكلام[(٢)] صريح في أنّ «وهنت العظام» يفيد شمول الوهن لكلّ من العظام بحيث لا يخرج منه البعض، وكلام "المفتاح" صريح في أنه يصحّ «وهنت العظام» باعتبار وهن بعض العظام دون كلّ فرد فالتنافي بين الكلامَين واضح، وتوهّم بعضهم[(٣)] أنه لا منافاة بينهما بناءً على أنّ مراد[(٤)] صاحب "الكشّاف" أنه لو جمع لكان قصداً إلى أنّ بعض عظامه ممّا لم يُصِبه الوهن ولكن الوهن إنّما أصاب الكلّ من حيث هو كلّ والبعض بقِي خارجاً كالواحد والاثنَين، ومنشأ هذا التوهّم سوءُ الفهم[(٥)]

---

(١) **قوله:** [وهذا المعنى غير مناسب للمقام] لأنّ المقام مقام التضرّع وإظهارِ العجز والضعف، فالمناسب له أن يقال: إنّ الوهن قد أصاب لما هو قِوامُ البدن وأشدُّ ما تركَّب منه الجسد؛ فإنه يُقصَد من هذا المعنى إلى إظهار إصابة الوهن لسائر الجسد ففيه كمال التضرّعِ وإظهارِ الضعف، ولا يناسب أن يقال: إنّ الوهن قد أصاب كلَّ العظام ولم يخرج منه واحد منها؛ لأنه يُقصَد منه إلى دفع الشكّ في الشُمول.

(٢) **قوله:** [فهذا الكلام إلخ] تمهيدٌ للردّ على الزوزنيّ حيث نفى المنافاةَ بين الكلامَين كما صرّح به الشارح بقوله: «وتوهّم بعضهم إلخ»، أي: فقول "الكشّاف": «ولو جمع لكان القصد إلى معنى آخر وهو أنه لم يَهِن منه بعض عظامه ولكن كلّها» صريحٌ في أنّ إلخ. قوله «وكلام "المفتاح" إلخ» أي: قوله: «لصحّة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كلّ فرد» صريحٌ في أنّ إلخ. قوله «فالتنافي بين الكلامَين واضح» أي: فمن ذهب إلى أنه لا منافاة بينهما فمِن سوءِ الفهم وقلّةِ التدبّر في الكلام.

(٣) **قوله:** [وتوهّم بعضهم] وهو العلاّمة الزوزنيّ، ومبنى هذا التوهّم حمل لفظ «كلّها» في قول "الكشّاف" على معنى مجموعها فيكون معناه: أنه لو جمع لكان القصد إلى أنّ مجموع العظام من حيث هو مجموع أصابه الوهن وأنّ بعض عظامه ممّا لم يصبه الوهن. قوله «لا منافاة بينهما» أي: وإن كان بينهما فرق من جهةِ أنه حمل صاحب "المفتاح" اللامَ في «العظم» على الاستغراق وصاحب "الكشّاف" على الجنس.

(٤) **قوله:** [بناءً على أنّ مراد إلخ] حاصله أنّ مراده بقوله «ولو جمع إلخ» أنه لو جاء بالجمع وقال «وهن العظام» لكان القصد إلى أنّ مجموع العظام من حيث هو مجموع أصابه الوهن وأمّا بعض العظام الذي لم يصبه الوهن فقد بقي خارجاً كالواحد والاثنَين، وهذا هو حاصل كلام "المفتاح" أيضاً فلا منافاة بينهما.

(٥) **قوله:** [سوءُ الفهم إلخ] لأنّ مراده بقوله «كلّها» كلّ فرد لا المجموع، فحمله على المجموع توجيه القول بما لا يرضى به القائل. قوله «وذلك» أي: كونُ سوءِ الفهم وقلّةِ التدبّر منشأً لهذا التوهّم. قوله «لأنّ

وقلّةُ التدبّر وذلك لأنّ إفادة الجمع المُحلّى باللام تعلُّقَ الحكم بكلّ فردٍ ممّا هو مقرَّر في علم الأصول والنحو، وكلامُه[١] في "الكشّاف" أيضاً مشحون به حيث قال في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران:١٣٤] إنه جمع ليتناول كلَّ مُحسِن[٢] وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران:١٠٨]، إنه نكّر «ظلماً» وجمع «العالمين» على معنى ما يُريد شيئاً[٣] من الظلم لأحد من خلقه، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء:١٠٥] أي: ولا تخاصم عن خائن قطّ، وفي قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:١] إنه جمع ليشمل كلّ جنس ممّا سُمِّي بالعالم[٤] يعني لو أفرد لتوهّم[٥] أنه إشارة إلى هذا العالم المحسوس المُشاهَد فجمع ليُفيد الشمول والإحاطة، ولا يخفى عليك فساد ما قيل[٦]

إفادة إلخ» خبرُ «ذلك». قوله «تعلُّقَ» مفعول للإفادة. قوله «ممّا هو مقرَّر إلخ» خبر «أنّ».

(١) **قوله:** [**وكلامه إلخ**] أي: وكلام صاحب "الكشّاف" في "الكشّاف" أيضاً مملوء بأنّ الجمع المحلّى باللام يفيد تعلّقَ الحكم بكلّ فرد دون المجموع حيث قال إلخ.

(٢) **قوله:** [**إنه جمع ليتناول كلَّ مُحسِن**] أي: تناولاً صريحاً بخلاف ما إذا قيل «يُحِبُّ المُحسِنَ» فإنه يحتمل الجنسَ أي: ماهيّةَ المُحسِن ولو في فرد فهو ليس صريحاً في التناول.

(٣) **قوله:** [**على معنى ما يُريد شيئاً إلخ**] بناءً على أنه لعموم السلب لا لسلب العموم.

(٤) **قوله:** [**ممّا سُمِّي بالعالم**] أي: ممّا أطلق عليه لفظ العالم من قبيل إطلاق الكليّ على أفراده.

(٥) **قوله:** [**يعني لو أفرد لتوهّم إلخ**] أي: لو أفرد العالم وعرِّف بلام الاستغراق فهو وإن كان شاملاً لكلّ جنس لكنه لم يكن شموله قطعيًّا لأنّ العالم يُطلَق على مجموع ما سوى الله تعالى وقد غلب استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس المُشاهَد فيجوز أن يتوهّم أن يكون المراد بقوله «ربّ العالم» ربّ هذا العالم المحسوس بأن لا يكون اللام للاستغراق بل للعهد الخارجيّ بخلاف «العالمين» فإنه لا يُمكِن حمله على المجموع لأنّ الجمعيّة صارفة عنه فلا بدّ أن يراد كلّ جنس ليفيد بطريق القطع الشمولَ والإحاطة لكلّ جنس من أجناس العالم مُشاهداً كان أو غيرَ مُشاهَد.

(٦) **قوله:** [**ولا يخفى عليك فساد ما قيل إلخ**] مقصود صاحب القيل الردّ على الاستشهاد بقول صاحب "الكشّاف" على شمول استغراق الجمع كلّ فرد، وغرض الشارح التنبيه على فساد هذا القيل، وحاصل

إنّ مراده أنّ المفرد وإن كان أشمل لكنّه قصد هنا إلى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم أجناساً مختلفة لأنّ المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الأجناس، وذلك لأنه(١) إذا لم يكن الجمع مفيداً تعلّقَ الحكم بكلّ ما سُمِّي بمفرده كيف يكون «العالمين» متناولاً لكلّ جنس ممّا سُمِّي بالعالم فهل هذا إلاّ تهافت، وأيضاً لا دلالة(٢) لقوله «ليشمل كلّ جنس ممّا سُمِّي به» على هذا المعنى، وكذا ما قيل(٣) إنّ العالمين ماهيّات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام، وذلك لأنّ هذه التفرقة(٤) لا يُؤيِّدها عقل ولا نقل،

القيل أنّ مراده بقوله «إنه جمع ليشمل إلخ» أنّ المفرد وإن كان أشملَ لكنه قصد بالجمع هنا التنبيه على كون العالم أجناساً مختلفة لأنّ المفرد يفيد شمول الآحاد فلا يفهم منه اختلاف الأجناس.

(١) **قوله: [وذلك لأنه إلخ]** أي: وفساد هذا القيل ظاهر غير خفيّ لأنه إذا لم يكن الجمع مفيداً لتعلّق الحكم بكلّ ما سُمِّي بمفرده كما يدلّ عليه قول صاحب القيل: «إنّ المفرد وإن كان أشمل» فكيف يكون «العالمين» الذي هو جمع متناولاً لكلّ جنس ممّا سُمِّي بالعالم! قوله «فهل هذا إلاّ تهافت» أي: ليس القولُ بأنّ استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع والقولُ بأنّ الجمع يفيد شمول الأجناس إلاّ تدافع.

(٢) **قوله: [وأيضاً لا دلالة إلخ]** دليل ثانٍ على فساد القيل وحاصله أنه لا دلالة لقول "الكشّاف": «إنه جمع ليشمل إلخ» على المعنى الذي فسّره صاحب القيل به وهو أنّ مراده أنّ المفرد وإن كان أشمل إلخ.

(٣) **قوله: [وكذا ما قيل إلخ]** أي: وكذا لا يخفى عليك فساد ما قيل إلخ، مقصود صاحب هذا القيل أيضاً الردّ بقول صاحب "الكشّاف" على شمول استغراق الجمع كلَّ فرد، وغرض الشارح التنبيه على فساد هذا القيل، وحاصل الردّ أنّ العالمين أجناس مختلفة فيتناولها الجمع دون المفرد لأنّ المفرد إنّما يتناول الآحاد المتّفقة فمعنى قوله «إنه جمع ليشمل كلّ جنس إلخ» أنه جمع ليشمل كلَّ جنس مخالف لآخر في الماهيّة بخلاف العظام فإنها ليست بأجناس مختلفة حتّى يشار إليه بالجمع فأفرد.

(٤) **قوله: [وذلك لأنّ هذه التفرقة إلخ]** أي: وفساد هذا القيل ظاهر لأنّ التفرقة بين ما كان ماهيّات مختلفة فيحتاج في استغراقها إلى صيغة الجمع وبين ما كان ماهيّة واحدة فيكفي في استغراقها صيغة المفرد لا يُؤيِّدها عقل ولا نقل من أهل اللغة الذين هم المرجع والمعتمد في أمثال المقام بل المعلوم منهم أنّ الجمع يتناول الأفراد المشتركة في مفهوم مفرده وأمّا أنّ تلك الأفراد ماهيّات مختلفة أو أمور متّفقة فلا اعتبار

وبالجملة فالقول[1] بأنّ الجمع يفيد تعلّقَ الحكم بكلّ واحد من الأفراد مُثبَتاً كان أو منفيًّا[2] ممّا قرّره الأئمّة وشهد به الاستعمال وصرّح به صاحب "الكشّاف" في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب "المفتاح"، نعم! فرقٌ[3] بين المفرد والجمع في المعرَّف بلام الجنس من وجه آخر وهو أنّ المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه كما في قوله تعالى: ﴿أَنۡ يَّأۡكُلَهُ الذِّئۡبُ﴾ [يوسف:١٣] والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد لأنّ وِزانَه[4] في تناول

به أصلاً فكما أنّ الجمع والمفرد المستغرَقَين يتناولان الآحاد المتّفقة كذلك يتناولان المختلفة.

(١) **قوله:** [وبالجملة فالقول إلخ] هذا خلاصة الردّ على مَن حكم بأنّ استغراق الجمع لا يقتضي إلاّ استيعابَ الجموع مستنداً في هذا الحكم إلى قول "المفتاح" إنّ استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع، يقول الشارح إنه لا يغرّنّ أحداً هذا الكلامُ مع وضوح الحقّ المبين بتصريحات الأئمّة أنّ الجمع المحلّى بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلّها ويفيد تعلّقَ الحكم بكلّ فرد، والحقّ لأحقّ أن يتّبع والله الهادي.

(٢) **قوله:** [مُثبَتاً كان أو منفيًّا] أي: مُثبَتاً كان الحكم نحو قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ يُحِبُّ الۡمُحۡسِنِيۡنَ﴾ أو منفيًّا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا اللّٰهُ يُرِيۡدُ ظُلۡمًا لِّلۡعٰلَمِيۡنَ﴾. قوله «ممّا قرّره الأئمّة» خبر لقوله «فالقول إلخ». قوله «في غير موضع» أي: في مواضع متعدِّدة. قوله «لرفض جميع ذلك» أي: لترك جميع ذلك.

(٣) **قوله:** [نعم! فرقٌ إلخ] أي: لا فرق بين المفرد والجمع المُعرَّفَين بلام الجنس من جهة الشمولِ وإفادةِ تعلقّ الحكم بكلّ فرد كما توهّمه "المفتاح" وتبعه "التلخيص" لكن بينهما فرق من جهة أنّ المفرد المستغرق صالح لأن يراد به جميع الأفراد وأن يراد به بعضها إلى الواحد بأن يتخصَّص حتّى يبقى تحته واحد وأمّا الجمع فلا يجوز تخصيصه إلى الواحد لأنه لا بدّ في التخصيص من بقاء أصل المعنى وهو في المفرد الجنسُ مع الوحدة وهو متحقّق في الواحد، وفي الجمع الجنسُ مع الجمعيّة وأقلّها ثلاثة وعند البعض اثنان فلا يجوز تخصيصه إلى الواحد وإلاّ لكان نسخاً للجمع كذا في "التلويح" وعليه أطبق أئمّة الأصول، والحاصل أنه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرق بينهما في جانب القلّة.

(٤) **قوله:** [لأنّ وِزانَه إلخ] تعليل للفرق المذكور، وحاصله أنّ الجمع المعرَّف يشمل الجنس مع وصف الجمعيّة كما أنّ المفرد يشمل الجنس مع وصف الوحدة فيجوز تخصيص المفرد نازلاً إلى الواحد،

الجمعيّة في الجنس وِزانُ المفرد في تناول الجنسيّة والجمعيّةُ في جمل الجنس لا في وُحْدانه كذا في "الكشّاف"، فنحو قولهم[1] «فلان يركب الخيل» وإنّما يركب واحداً منها مجاز مثل قولهم «بنو فلان قتلوا زيداً» وإنّما قتله واحد منهم، فإن قلتَ[2] قد روي عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّ «الكتاب» أكثر من «الكتب»، وبيّنه صاحب "الكشّاف" بأنه إذا أريد بالواحد الجنس والجنسيّة قائمة في وُحْدان الجنس كلّها لم يخرج منه شيء وأمّا الجمع فلا يدخل تحته إلاّ ما فيه معنى الجنسيّة من الجموع، قلتُ هذا كلام[3] مبنيّ على ما هو المعتبر عند البعض من أنّ الجمع المعرَّف باللام بمعنى كلّ جماعة أورده توجيهاً لكلام ابن عبّاس ولم يقصد أنه مذهبه بدليل أنه صرّح بخلافه غيرَ مرّة، والاستعمال أيضاً

ويجوز تخصيص الجمع إلى الثلاثة لا إلى الواحد إذ الجمعيّة إنّما هي في جمل الجنس لا في وُحْدانه.

(١) **قوله:** [فنحو قولهم إلخ] أي: إذا تقرّر أنّ المعرَّف بلام الجنس إذا كان على حقيقته لا يجوز إرادة الواحد منه لمنافاتها الجمعيّة فنحو قولهم: «فلان يركب الخيل» وقوله «لا يتزوّج النساء» وقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَآءُ﴾ [الأحزاب:٥٢] ممّا عُنِي بالجمع الواحدُ يكون مجازاً عن الجنس باطلاً عنه الجمعيّة كما صرّح به أئمّة الأصول حيث قالوا إنه لمّا لم يكن في هذه الأمثلة معهود ولم يكن للاستغراق فائدة إذ لا يركب كلّ خيل ولا يتزوّج كلّ امرأة قلنا إنّ الجمع فيها للجنس.

(٢) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] اعتراضٌ على صاحب "الكشّاف" بأنّ في كلامَيه تناقضاً لأنه قال فيما مرّ بتساوي استغراق المفرد والجمع المُعرَّفَين باللام ويقول هنا في تفسير ما روي عن ابن عبّاس رضي الله تعالى عنهما بكون استغراق المفرد أشمل فهل هذا إلاّ تناقض صريح.

(٣) **قوله:** [قلتُ هذا كلام إلخ] جواب عن الاعتراض، وحاصله أنّ مذهب صاحب "الكشّاف" هو ما نقل عنه فيما سبق، وكلامه الذي هنا مبنيّ على مذهب البعض، وإنّما أورده لتوجيه كلام ابن عبّاس رضي الله تعالى عنهما وليس هذا مذهبَه بدليل أنه مصرِّح بخلافه غيرَ مرّة في غير موضع فلا تناقض في كلامَيه، ولعلّ مراد ابن عبّاس رضي الله تعالى عنهما أنه قد يراد بالجمع المحلّى باللام الجنسُ مع الجمعيّة وحينئذ يكون المفرد المحلّى باللام أعمّ منه لأنه يشمل كلَّ فرد قطعاً بخلاف الجمع.

يشهد بذلك، وإنّما أطنَبتُ الكلام[١] في هذا المقام لأنه من مَسارِح الأنظار ومَطارِح الأفكار، كم زلّتْ فيه للأفاضل أقدامُهم وكلّتْ دون الوصول إلى الحقّ أفهامُهم، ولمّا كان هنا[٢] مَظِنّة اعتراض وهو أنّ إفرادَ الاسم يدلّ على وحدة معناه واستغراقَه يدلّ على تعدّده والوحدة والتعدّد ممّا يتنافيان فكيف يجتمعان أشار إلى جوابه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لأنّ الحرف) الدالّ على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف (إنّما يدخل عليه) أي: على الاسم المفرد حال كونه (مُجرَّداً عن) الدلالة على (معنى الوحدة[٣]) كما أنه مُجرَّد عن الدلالة على التعدّد[٤] وإنّما امتنع حينئذ[٥] وصفه بنعت الجمع نحو «الرجل

---

(١) **قوله:** [وإنّما أطنَبتُ الكلام إلخ] اعتذار عن إطنابه الكلامَ، وفي التعبير بالإطناب إشارة إلى أنّ هذا الكلام لا يخلو من درر الفوائد وغرر الفرائد. قوله «مَسارِح» جمع مَسْرَح مَرْعَى الماشية. قوله «مَطارِح» جمع مَطْرَح اسم مكان من «طَرَحَه» أي: ألقاه. قوله «كم زلّتْ فيه إلخ» إشارة إلى ما وقع من خبط من بعض الشرّاح كما مرّ، و«كَمْ» خبريّة. قوله «وكلّتْ إلخ» أي: وعجزتْ عند الوصول إلخ.

(٢) **قوله:** [ولمّا كان هنا إلخ] بيانٌ لربط المتن، وحاصله أنه لمّا كان في قوله «واستغراق المفرد إلخ» اعتراض مظنون وهو أنّ الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدلّ بإفراده على وحدة معناه بمعنى أنه ليس معه آخر مثله واستغراقه وإن كان مستفاداً بأداة الاستغراق يدلّ على أنّ معه جميع ما هو مثله فبين إفراد الاسم واستغراقه تنافٍ لتنافي مقتضاهما فكيف يجتمعان أشار إلى جوابه بقوله إلخ.

(٣) **قال:** [مُجرَّداً عن معنى الوحدة] حاصل الجواب أنا نُسلِّم التنافِيَ بينهما ونقول إنّ حرف الاستغراق إنّما يدخل على المفرد بعد تجريده عن الوحدة كما أنّ علامة الجمع في نحو «مسلمِين» إنّما تلحقه بعد تجريده عنها، وهذا الجواب مبنيّ على أنّ مدلول المفرد الوحدة بمعنى أنّ المعتبر فيه عدم الآخَر معه، وهو الظاهر لأنه في مقابلة المثنّى والمجموع والمعتبر فيهما وجود الآخَر معهما فتأمّل.

(٤) **قوله:** [كما أنه مجرَّد عن الدلالة على التعدّد] إشارةٌ إلى أنه ليس معنى تجريده عن الوحدة أن يكونَ التجريد قيداً معه ويبقَى مدلوله جنساً بشرط عدم الوحدة بل معناه أنه لا يعتبر دلالته على الوحدة كما أنه خالٍ عن الدلالة على التعدّد فيبقى مدلوله جنساً لا بشرط شيء وبدخول الحرف يحصل التعدّد.

(٥) **قوله:** [وإنّما امتنع حينئذ إلخ] إشارة إلى دفع ما يرد من أنه لمّا كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول

الطِوال» للمُحافَظة على التَشاكُل اللفظيّ (ولأنه) أي: المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كلّ فرد[١] لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وإن حكاه الأخفش في نحو «الدينار الصُفر والدرهم البِيض»، وأمّا قولهم[٢] «ثَوْبٌ أَسْمَالٌ» و«نُطْفَةٌ أَمْشَاجٌ» فلأنّ الثوب مؤلَّف من قِطَعٍ كلُّها سَمَل أي: خَلَقٌ، والنطفة مركّبة من أشياء كلٌّ منها مَشِيج أي: مُختلِط فوُصِف المؤلَّف بوصف مجموع الأجزاء لأنه هو بعينه (وبالإضافة) أي: تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف (لأنها أخصر طريق) إلى إحضار المسند إليه في ذهن السامع (نحو) قول جعفرِ بن عُلْبَةَ الحارِثيِّ (هَوَايَ) أي: مَهْوِيِّي[٣] وهذا أخصر من «الذي أهواه» ونحوِ ذلك، والاختصار مطلوب لضيقِ المقام

اللام متعدِّداً كالجمع كان القياس أن يجوز وصفه بنعت الجمع لأنه في معنى الجمع فكما يجوز مطّرداً «الرجال الطِوال» ينبغي أن يجوز كذلك «الرجل الطِوال»، وحاصل الدفع أنه إنّما يمتنع ذلك للمحافظة على التشاكُل اللفظيّ بين المنعوت والنعت الحقيقيّ لكونهما متّحدَين بالذات.

(١) **قال:** [ولأنه بمعنى كلّ فرد إلخ] جواب ثانٍ عن الاعتراض المظنون، وحاصل الجواب أنا لا نُسلِّم التنافي بين وحدة المفرد واستغراقه لأنّ استغراق المفرد بمعنى الكلّ الإفراديّ أي: كلّ فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر وكلّ فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخَر معه وليس استغراق المفرد بمعنى الكلّ المجموعيّ أي: كلّ فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافياً للوحدة لاعتبار أمر آخر مثله معه، وهذا الجواب مبنيّ على أنّ مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر مثله معه.

(٢) **قوله:** [وأمّا قولهم إلخ] دفعٌ لما يرد من أنّ وصف المفرد بنعت الجمع واقع في قول العرب: «ثَوْبٌ أَسْمَالٌ» فكيف يُحكَم بامتناعه عند الجمهور، وحاصل الدفع أنّ الأسمال والأمشاج وصفان لمجموع أجزاء الثوب والنطفة فتوصيفهما بهما من قبيل توصيف المؤلَّف بوصف مجموع أجزائه، ولا يجري هذا في «الدينار الصُفْر» و«الدرهم البِيْض» لأنه ليس المقصود وصف الدينار أو الدرهم الواحد بل المتعدِّد.

(٣) **قوله:** [أي: مَهْوِيِّيْ] إشارة إلى أنّ الهوى مصدر بمعنى اسم المفعول فيصحّ حمل قوله «مُصْعِدٌ» عليه. قوله «وهذا أخصر» أي: وقوله «هَوَايَ» أخصر طريق إلى إحضار المسند إليه في ذهن السامع باعتبار

وفرطِ السآمة لكونه في السجن وحبيبُه على الرحيل (مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِيْنَ مُصْعِدٌ) أي: مُبْعِدٌ[(١)] ذاهبٌ في الأرض وتمامه: جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مُوْثَق، والجنيب المجنوب[(٢)] المُستتبِع، والجُثمان الشخص، والمُوثَق المُقيَّد، ولفظ البيت خبر ومعناه تأسّف وتحسّر على بُعد الحبيب (أو لتضمّنها تعظيماً لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) في الأوّل[(٣)] («عبدي حضر» و) في الثاني («عبد الخليفة ركب» و) في الثالث («عبد السلطان عندي») تعظيماً لشأن المتكلّم بأنّ عبد الخليفة عنده، وهو وإن كان مضافاً إليه[(٤)] لكنّه غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهو المراد بقوله «أو غيرهما» (أو) لتضمّنها

المفهوم الذي قصد المتكلِّم إحضارَه به وهو إحضاره باعتبار كونه مَهويًّا له لِيُفيد زيادة التحسّر. قوله «ونحوِ ذلك» كـ«مَن أهواه» و«مَن يميل إليه قلبي». قوله «والاختصار مطلوب إلخ» إشارة إلى أنّ إحضارَه بأخصر طريق يقتضيه المقامُ. قوله «لكونه في السجن إلخ» تعليل لفرطِ السآمة.

(١) **قوله:** [أي: مُبْعِدٌ] من «أَبْعَدَ في السَفَر» أي: أَمْعَنَ فيه كذا في "المعجم الوسيط" فما قيل إنّ قراءته على وزن «مُكْرِم» غلط لأنّ «أَبْعَدَ» لا يجيء لازماً محلُّ نظر، وهذا بيانٌ للمعنى المراد وقوله «ذاهبٌ في الأرض» بيانٌ لأصل المعنى وفيه إشارةٌ إلى أنّ صلة قوله «مُصعِدٌ» محذوفة بقرينة الحال.

(٢) **قوله:** [والجنيب المجنوب] أي: الفعيل بمعنى المفعول كالحبيب بمعنى المحبوب، وفي قوله «جَنِيْبٌ» إشارة إلى أنّ هواي ذاهب مع الركْب إكراهاً ولم يرضَ بمفارَقتي اختياراً لأنّ الجنيب كلّ طائع مُنقاد وإليه أشار الشارح بقوله «المستتبِع». قوله «ولفظ البيت إلخ» أي: فهو جملة خبريّةٌ لفظاً وإنشائيّةٌ معنى.

(٣) **قوله:** [في الأوّل] وكذا قوله «في الثاني» و«في الثالث» إشارةٌ إلى أنّ في الكلام لفًّا ونشراً مرتَّباً، وتعظيم المضاف إليه في الأوّل باعتبار كونه مالكاً للعبد وتعظيم المضاف في الثاني باعتبار كونه مملوكاً للخليفة وتعظيم المتكلِّم في الثالث باعتبار كونه مصاحباً لمملوك السلطان.

(٤) **قوله:** [وهو وإن كان مضافاً إليه إلخ] دفع لشبهة أنّ المثال الثالث غير مطابق بالممثَّل له لأنه لغير المضافِ والمضافِ إليه وياءُ المتكلِّم في «عندي» ليس غيرَهما لأنه مضاف إليه، وحاصل الدفع أنّ المراد بالمضاف المضاف المسند إليه وبالمضاف إليه المضافُ إليه المسندُ إليه فالمراد بغيرهما غير هذا المضافِ والمضافِ إليه ولا شكّ أنّ الياء غيرُهما إذ ليس شيئاً منهما فلا إيراد.

(تحقيراً) للمضاف (نحو «ولد الحجّام حاضر») أو للمضاف إليه نحو «ضاربُ زيدٍ حاضر»[(١)] أو غيرهما نحو «ولد الحجّام يجالس زيداً وينادمه»، وقد تكون الإضافة[(٢)] لإغنائها عن تفصيل متعذِّرٍ نحو «اتّفق أهل الحقّ على كذا» أو متعسِّرٍ نحو «أهل البلد فعلوا كذا»، أو لأنه[(٣)] يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مُرجِّح نحو «حضر اليوم علماء البلد»، وكالتصريح بذمّهم وإهانتهم نحو «علماء البلد فعلوا كذا»، وكسآمة السامعِ[(٤)] أو المخاطَبِ أو المتكلِّمِ نحو «حضر أهل السوق»، أو لتضمّن الإضافة[(٥)] تحريضاً على

---

(١) **قوله:** [«ضاربُ زيدٍ حاضر»] تحقيراً للمضاف إليه بأنه مضروب إذ فيه نوع حقارة. قوله «ولد الحجّام يجالس زيداً» تحقيراً لزيد بأنه يصاحبه الحِقارُ. قوله «وينادمه» عطف مرادف.

(٢) **قوله:** [وقد تكون الإضافة إلخ] إشارةٌ إلى نِكات أخرى للإضافة. قوله «لإغنائها إلخ» خبر لـ«تكون». قوله «اتّفق أهل الحقّ على كذا» فإنّ تفصيل مَن هم على الحقّ بأنّ فلاناً وفلاناً إلى غير ذلك متعذِّر ممتنع عادةً. قوله «أو متعسِّر» عطف على قوله «متعذِّر». قوله «أهل البلد فعلوا كذا» فإنّ تفصيل الفاعلين وإن كان ممكناً لكنه متعسِّر، فالإضافة في المثالَين لإغنائها عن التفصيلَين المتعذِّر والمتعسِّر.

(٣) **قوله:** [أو لأنه إلخ] عطف على قوله «لإغنائها» أي: وقد تكون الإضافة لأجل أنه يمنع عن التفصيل مانع. قوله «كتقديم بعضِ إلخ» أي: كلزوم تقديم بعض إلخ على تقدير التفصيل. قوله «وكالتصريح إلخ» عطف على قوله «كتقديم» فهذا أيضاً من الموانع عن التفصيل. قوله «علماء البلد فعلوا كذا» إن كان الفعل ممّا لا يليق بشأنهم، فإنه يلزم في تفصيلهم هنا تصريح بذمّ كلّ واحد منهم على التعيين.

(٤) **قوله:** [وكسآمة السامعِ إلخ] هذا أيضاً من موانع التفصيل. قوله «حضر أهل السوق» فإنّ تفصيلهم وتعدادهم موجِبٌ لسآمة السامع أو المخاطَب أو المتكلِّم أو لكلّهم.

(٥) **قوله:** [أو لتضمّن الإضافة إلخ] عطف على قوله «لإغنائها» أي: وقد تكون الإضافة لأجل أنها تتضمّن تحريضاً إلخ. قوله «أو نحوِهما» أي: أو تحريضاً على نحو الإكرام والإذلال كاستعطافٍ وأشار إلى مثاله بقوله «ومنه قوله تعالى إلخ» والشاهدُ في إضافة الولد إلى الضمير في الموضعَين فإنّها تتضمّن تحريضاً على الاستعطاف وسنُوضِّحه إن شاء الله تعالى، وإنّما غيّر الأسلوب ولم يقل «ونحو قوله تعالى إلخ» لأنّ كلامَنا في تعريف المسند إليه بالإضافة والمضافُ في المقامَين في الآية ليس بمسند إليه.

إكرامٍ أو إذلالٍ أو نحوهما نحو «صديقك أو عدوّك بالباب»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[1] [البقرة:٢٣٣] فإنه لمّا نُهِيت المرأة عن المُضارّة أضيف الولد إليها استعطافاً لها عليه وكذا الوالد، أو لتضمّنها[2] استهزاءً وتهكّماً نحو: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء:٢٧]، أو اعتباراً لطيفاً مجازيًّا[3] وهو الإضافة بأدنى ملابَسة من غير تملّكٍ واختصاصٍ نحو «كوكبُ الخرْقاء»[4] أو لأنه لا طريق إلى إحضاره سوى الإضافة نحو «غلام زيد بالباب»، أو لإفادة الإضافة[5] جنسيّةً وتعميماً كقولهم «تدلّك

---

(١) **قال تعالى:** [﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾] أي: لا تضرّ الوالدةُ الوالدَ بسبب ولدها في أمر الحضانة ولا يضرّ الوالدُ الوالدةَ بسبب ولده في أمر الإنفاق لأنّ مُضارّة كلٍّ منهما عائد إلى ضرر الولد وهو محلّ الاستعطاف فإضافة الولد في الموضِعَين لتحريضهما على الاستعطاف.

(٢) **قوله:** [أو لتضمّنها إلخ] أي: أو قد تكون الإضافة لأجل أنها تتضمّن استهزاءً نحو قوله تعالى حكايةً عن قول فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ فإنّ إضافة فرعون الرسولَ إلى المخاطَبين مع إنكاره الرسالةَ تدلّ على أنّ ذلك اللعين قصد بها الاستهزاء بموسى على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام.

(٣) **قوله:** [أو اعتباراً لطيفاً مجازيًّا] أي: أو قد تكون الإضافة لأجل أنها تتضمّن اعتباراً لطيفاً مجازيًّا. قوله «وهو» أي: والاعتبارُ اللطيف المجازيّ. قوله «بأدنى ملابَسة» أي: بأدنى تعلّق. قوله «من غير تملّكٍ إلخ» أي: من غير أن يكون المضاف مِلكاً للمضاف إليه أو مختصًّا به على ما هو الأصل في الإضافة.

(٤) **قوله:** [نحو «كوكبُ الخرْقاء»] أضيف الكوكب إلى الخَرْقاء من غير تملّك واختصاص، والغرض من الإضافة الإشارة إلى اعتبار لطيف مجازيّ وهو أنّ الخَرْقاء كانت امرأة كسلانة تضيع أوقاتها طول الصيف فإذا طلع سهيل - وهو كوكب بقرب القطب الجنوبيّ يطلع عند ابتداء البرد - وأحسّت بالبرد واحتاجت إلى الكسوة لدفع البرد فرّقت الصوفَ في أقاربها ليساعدنها لعجزها عن غزل ما يكفيها لضيق الوقت، فإضافة الكوكب إلى الخَرْقاء لأدنى ملابَسة وهي حرصها على العمل عند طلوعه، ووجه لطفِه ومجازيّته أنه جعلت أدنى ملابَسة بمنزلة الملابَسة التامّة والاختصاص.

(٥) **قوله:** [أو لإفادة الإضافة إلخ] أي: أو قد تكون الإضافة لأجل أنها تفيد أنّ القصد إلى الجنس والتعميم. قوله «وتعميماً» عطف تفسير. قوله «تدلّك على خُزامَى الأرض النَفْحة من رائحتها» الخُزامَى نباتٌ في

على خُزامَى الأرض النَفْحةُ من رائحتها» يعني على جنس الخُزامَى، وذلك[١] لأنّ الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسيّة والفرديّة فإذا أضيف إضافةً هي من خواصّ الجنس دون الفرد عُلِم أنّ القصد به إلى الجنس كالوصف[٢] في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] على ما سيجيء إن شاء الله، (وأمّا تنكيره فللإفرادِ) أي: تنكير المسند إليه للقصد إلى فرد[٣] ممّا يصدق عليه اسمُ الجنس (نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠] أو النوعيّةِ) أي: القصد إلى نوع منه[٤] (نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾

البادية أو بقلةٌ طيِّبةُ الرائحة، والنَفْحَةُ الطِيْب الذي ترتاح له النفس، والشاهد في إضافة الخُزامَى إلى الأرض حيث أفادت هذه الإضافةُ الجنسيّةَ يعني: تدلّك النفْحةُ على جنس الخُزامَى.

(١) **قوله:** [وذلك إلخ] أي: وإفادة الإضافة هنا الجنسيّةَ لأنّ الاسم المفرد إلخ. قوله «من خواصّ الجنس» أي: ممّا يتّصف به الجنس ولا يختصّ بفرد من الأفراد كإضافة الخُزامَى إلى الأرض فإنها ممّا يتّصف به جنس الخُزامَى ولا يختصّ بفرد من أفرادها فعلم أنّ القصد به إلى الجنس.

(٢) **قوله:** [كالوصف إلخ] أي: إفادةُ الإضافةِ الجنسيّةَ والتعميمَ هنا مثلُ إفادةِ الوصف الجنسيّةَ والتعميمَ في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام:٣٨]. قوله «على ما سيجيء» أي: في وصف المسند إليه من أنه وصف «دابّة» و«طائر» بما هو من خواص الجنس لبيان أنّ القصد فيهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

(٣) **قوله:** [للقصد إلى فرد إلخ] تفسير للإفراد أي: المراد أنه إذا قصد بالمسند إليه إلى فرد غير معيَّن نُكِّر ليدلّ تنكيره على هذا القصد فالداعي إلى التنكير هو القصد إلى فرد. قوله «ممّا يصدق عليه اسمُ الجنس» المنكَّرُ فيكون القصد في الواحد إلى واحد وفي المثنّى إلى اثنَين وفي الجمع جماعة نحو «جاء رجلان أو رجال من المدينة»، فعُلِم أنّ الإفراد لا ينافي كونه مثنّى أو مجموعاً.

(٤) **قوله:** [أي: القصد إلى نوع منه] أي: لكون المقصود بالحكم نوعاً ممّا يصدق عليه اسم الجنس المنكَّر لأنّ التنكير كما يدلّ على القصد إلى فرد كذلك يدلّ على القصد إلى نوع. قوله «أي: نوعٌ من الأغطية» فتنكير «غشارة» للنوعيّة وليس للإفراد لأنّ الفرد الواحد لا يقوم بالأبصار المتعدِّدة. قوله «غيرُ ما يتعارَفه الناس» بجعل الإبهام وسيلة إلى الجهالة وكذا الحال في نكات التنكير من التعظيم والتحقير والتكثير والتقليل، وفائدتها أن لا يأبى المخاطَب عن قبوله وليعلم أنه عسير الإزالة لعدم معرفته له.

[البقرة:٧]) أي: نوعٌ من الأغطية غيرُ ما يتعارَفه الناس وهو غِطاء التعامي[1] عن آيات الله، وفي "المفتاح"[2] أنه للتعظيم أي: غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلّية وتحول بينها وبين الإدراك لأنّ المقصود[3] بيان بُعد حالهم عن الإدراك والتعظيمُ أدلّ عليه وأوفى بتأديته (أو التعظيمِ أو التحقيرِ) يعني أنه بلغ في ارتفاع شأنه أو انحطاطه مبلغاً لا يمكن أن يعرف (كقوله) أي: قول ابن أبي السِّمْط: (لَهُ حَاجِبٌ) أي: مانع عظيم[4] (فِيْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ *) أي: يعيبه (وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ) أي: الإحسان (حَاجِبٌ) حقير فكيف بالعظيم (أو التكثيرِ كقولهم: «إنّ له لإبلاً وإنّ له لغنماً»[5] أو التقليلِ نحو قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة:٧٢]) والفرق بين التعظيم والتكثير[6] أنّ التعظيمَ بحسب ارتفاع الشأن وعلوّ

---

(١) قوله: [وهو غِطاء التعامي إلخ] أي: وذلك النوع الغير المتعارَف عند الناس هو غِطاء التعامي إلخ إذ المتعارَف عندهم إنّما هو الغطاء الحِسّي، وإضافة الغطاء إلى التعامي بيانيّة أي: غِطاء هو التعامي عن آيات الله تعالى، وهذا التعامي إنّما هو من سوء اختيارهم وشآمة إصرارهم على الباطل.

(٢) قوله: [وفي "المفتاح" إلخ] والأوّل في "الكشّاف" فكأنّ الشارح يطالب المصـ بوجه العدول عن الأصل مع أنّ ما فيه أدلّ على المقصود وأوفَى بتأديته. قوله «أنه» أي: تنكير «غشاوة». قوله «تحول بينها وبين الإدراك» أي: بين أبصارهم وبين إدراك الآيات الدالّة على وحدانيّته تعالى.

(٣) قوله: [لأنّ المقصود إلخ] تعليل لجعل تنكير «غِشاوة» للتعظيم أي: وذلك لأنّ المقصود من هذا الكلام بيان بعد حال الكُفّار عن الإدراك والتعظيمُ أدلُّ على هذا البعد وأوفَى بتأديته.

(٤) قوله: [أي: مانع عظيم] تفسيرٌ للفظ وإشارةٌ إلى أنّ التنكير هنا للتعظيم. قوله «أي: يعيبه» تفسير اللفظ، وكذا قوله «أي: الإحسان». قوله «حقير إلخ» إشارةٌ إلى أنّ التنكير هنا للتحقير، وهذا أولى من أن يقال إنّ التنكير فيه للإفراد فيفيد العمومَ لوقوعه في سياق النفي لأنّ العامّ يحتمل التخصيص بخلاف هذا، ثمّ القرينة على كون التنكير في «حَاجِبٌ» الأوّل للتعظيم وفي الثاني للتحقير مقام المدح.

(٥) قال: [«إنّ له لإبلاً وإنّ له لغنماً»] أي: إبلاً كثيراً وغنماً كثيراً. قال تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ أي: رضوان قليل أكبر من كلّ نعيم الجنّة لأنّ كلّ ما سواه من ثمراته.

(٦) قوله: [والفرق بين التعظيم والتكثير إلخ] ردّ على من لم يفهم الفرق بينهما، والفرق بينهما بوجهَين

الطبقة والتكثيرَ بحسب اعتبار الكميّة[1] تحقيقاً أو تقديراً كما في المعدودات والموزونات والمُشبَّهات بهما، وكذا التحقيرُ والتقليلُ[2] وإلى الفرق أشار بقوله: (وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر:٤] أي: ذوو عدد كثير) هذا ناظر إلى التكثير[3] (وآيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم، ويجيء للتحقير[4] والتقليل أيضاً نحو «أعطاني شيئاً» أي: حقيراً قليلاً، فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير

أحدهما أنه يستعمل التعظيم في المتّصل الأجزاء والتكثير في المنفصلها نحو: «حجر عظيم» و«رجال كثير»، والثاني أنه يستعمل الأوّل في الكيفيّات والثاني في الكميّات وإليه أشار بقوله «أنّ التعظيمَ إلخ».

(١) **قوله:** [الكميّة] أي: العدد كما هو مصطلح أهل العربيّة. قوله «تحقيقاً أو تقديراً» أي: تحقيقاً كانت الكميّة أو تقديراً. قوله «كما في المعدودات والموزونات» مثال الكميّة تحقيقاً، والمعدودات إشارة إلى ما يعرض له العدد بالذات، والموزونات إشارة إلى ما يعرض له العدد بالواسطة فيشمل الممسوحات والمكيلات فإنّ العدد يعرض للموزونات بواسطة جَرام وجَرامَين مثلاً وللممسوحات بواسطة شِبر وشِبرَين مثلاً وللمكيلات بواسطة صَاع وصَاعَين مثلاً. قوله «والمُشبَّهات بهما» أي: وكما فيما شُبِّه بالمعدودات والموزونات كالمعاني التي تتّصف بالقلّة والكثرة عرفاً كالرضوان والرحمة، وهذا مثال الكميّة تقديراً.

(٢) **قوله:** [وكذا التحقيرُ والتقليلُ] أي: وكالفرق بين التعظيم والتكثير الفرق بين التحقير والتقليل بأنّ التحقيرَ بحسب انحطاطِ الشأن وسفالةِ الطبقة فهو مقابل التعظيم، والتقليلَ بحسب اعتبار الكميّة والعدد تحقيقاً أو تقديراً فهو مقابل التكثير، والمثالُ المثالُ والبيانُ البيانُ سواءً بسواءٍ مثلاً بمثلٍ. قوله «وإلى الفرق إلخ» أي: وإلى الفرق بين التعظيم والتكثير أشار المصـ بقوله «وقد جاء للتعظيم والتكثير» ووجه الإشارة إلى الفرق بينهما أنّ عطف أحدهما على الآخَر يقتضي المغايرة بينهما فيعلم أنّ بينهما فرقاً.

(٣) **قوله:** [هذا ناظر إلى التكثير] إن قيل الكثرة حاصلة من جمع الكثرة وهو «رسل» لا من التنكير، قيل المأخوذ من الجمع أصلُ الكثرة ومن تنكيره المبالغةُ في الكثرة، ولفظ الكثرة صادق على كليهما.

(٤) **قوله:** [ويجيء للتحقير إلخ] أي: ويجيء التنكير مطلقاً للتحقير والتقليل أيضاً إلخ، فلا يرد أنّ الكلام في تنكير المسند إليه فلا يصحّ التمثيل بقوله «أعطاني شيئاً» لأنّ «شيئاً» ليس بمسند إليه. قوله «أي: حقيراً» هذا ناظر إلى التحقير. قوله «قليلاً» هذا ناظر إلى التقليل. قوله «فالتعظيم إلخ» تفريع على الأمثلة.

والتقليل، وقد يُنكَّر المسند إليه[١] لعدَم عِلم المتكلّم بجهةٍ من جهات التعريف حقيقةً أو تجاهلاً، أو لأنه[٢] يمنع عن التعريف مانع كقوله: إِذَا سَئِمَتْ مُهَنَّدَهُ يَمِيْنٌ * لِطُوْلِ الْحَمْلِ بَدَّلَهُ شِمَالاً، لم يقل: «يَمِيْنُهُ» احترازاً عن التصريح بنسبة السآمة إلى يمين الممدوح، وجعَل صاحب "المفتاح"[٣] التنكيرَ في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتۡهُمۡ نَفۡحَةٞ مِّنۡ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبياء:٤٦] للتحقير، واعترض المصنّف بأنّ التحقير مستفاد من بناءِ المرّة ونفس الكلمة لأنها[٤] إمّا من قولهم: «نَفَحَتِ الرِّيحُ» إذا هَبَّتْ أي: هَبّةٌ أو من «نَفَحَ الطِّيبُ» إذا فاح أي: فَوْحَةٌ، وجوابه[٥]

---

(١) **قوله:** [وقد يُنكَّر المسند إليه إلخ] بيانٌ لنكات أخرى لتنكير المسند إليه. قوله «لعدم علم المتكلِّم» أو المخاطَب أو كليهما. قوله «بجهةٍ من جهات التعريف» أي: بطريق من طرق التعريف، وفيه إشارة إلى أنّ مجرّد عدم الداعي إلى التعريف كافٍ في التنكير. قوله «حقيقةً إلخ» أي: سواء كان عدم العلم حقيقةً أو تجاهلاً لغرض من الأغراض كتحقيره وعدم الاعتداد به وإظهار أنه غير مُلتفَت إليه بخصوصه.

(٢) **قوله:** [أو لأنه إلخ] أي: أو قد يُنكَّر المسند إليه لوجود مانع عن التعريف كلزومِ سوء الأدب أو إرادةِ الإبهام على السامع. قوله «إِذَا سَئِمَتْ» من السآمة وهو الملالة. والمُهنَّد السيف الهنديّ، وهو مفعول «سَئِمَتْ» و«يَمِيْنٌ» فاعله، يصف ممدوحه بالشَجاعة أي: إذا ملّتْ يدُه اليُمنَى من سيفه المُهنَّد لطول حمله جعَله في يده اليُسرَى ويضرب به الأعداء، والشاهد في «يَمِيْنٌ» حيث لم يقل «يَمِيْنُهُ» أو «اليَمِيْنُ» لأنّ في كلٍّ منهما تصريحاً بنسبة الملالة إلى يمين الممدوح وفيه نوع سوء الأدب.

(٣) **قوله:** [وجعَل صاحب "المفتاح" إلخ] تمهيدٌ لنقلِ اعتراض المصـ عليه ثمّ الجوابِ عن الاعتراض.

(٤) **قوله:** [لأنها] أي: لأنّ «نَفْحَةٌ». قوله «أي: هَبّةٌ» تفسير لقوله تعالى: ﴿نَفۡحَةٞ﴾ أي: معنى «نَفْحَةٌ» على هذا التقدير «هَبَّةٌ» وهي تدلّ على التحقير لأنها نسيم ضعيف، وكذا قوله «أي: فَوْحَةٌ»، وحاصل الاعتراض أنّ المتكلِّم إنّما يطلب الداعيَ إلى التنكير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الدالّ على أصل المراد ولفظ النفحة بدون التنكير يدلّ على التحقير باعتبار المادّة والصورة فلا يكون التحقير داعياً إلى تنكيره.

(٥) **قوله:** [وجوابه إلخ] أي: وجواب اعتراض المصـ أنه إن أراد أنّ لبناء المرّة ونفس الكلمة دخلاً في إفادة التحقير فهذا لا ينافي كونَ التنكير للتحقير لأنّ التحقير ممّا يقبل الشدّة والضعف فيجوز أن يستفاد من بناء المرّة ونفس الكلمة أصل التحقير ومن التنكير المبالغة في التحقير، وإن أراد أنّ التحقير المستفاد من

أنه إن أراد أنّ لبناء المرّة ونفس الكلمة مَدخلاً في إفادة التحقير فهذا لا ينافي كونَ التنكير للتحقير لأنه ممّا يقبل الشدّة والضعف، وإن أراد أنّ التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مَدخل للتنكير أصلاً فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في «نفحةٌ من العذاب» وبينه في «نفحةُ العذاب» بالإضافة، وممّا يحتمل[1] التعظيمَ والتقليلَ قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [مريم:٤٥] أي: عذاب هائل أو شيء من العذاب، ولا دلالة[2] للفظِ المَسّ وإضافةِ العذاب إلى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم[3] لقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال:٦٨] ولأنّ العُقوبة من الكريم الحليم أشدّ لقوله عليه الصلوة والسلام: ((أعوذ بالله من غضب الحليم)) (ومن تنكير غيره) أي: غير

الآية مفهوم من بناء المرّة ونفس الكلمة فقط ولا دخل للتنكير فيه أصلاً فهو ممنوع لأنّ الفرق ظاهر بين التحقير في «نفحةٌ من العذاب» بالتنكير وبين التحقير في «نفحةُ العذاب» بالتعريف بالإضافة فإنّ التحقير المستفاد من الأوّل أشدّ من التحقير المستفاد من الثاني.

(١) **قوله:** [وممّا يحتمل إلخ] أي: ومن تنكير المسند إليه الذي يحتمل التعظيمَ والتقليلَ قوله تعالى حكاية عن قول إبراهيم على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام لآذر إلخ. قوله «أي: عذاب هائل» ناظر إلى التعظيم. قوله «أو شيء من العذاب» ناظر إلى التقليل.

(٢) **قوله:** [ولا دلالة إلخ] دفعٌ لما يرد من أنّ المثال غير مطابق للممثَّل له لأنّ لفظَ المَسِّ يدلّ على تقليل المسند إليه لأنه يُنبِئ عن قلّة الإضافة وكذا إضافة العذاب إلى الرحمن تدلّ على خفّته فيكون تنكير «عَذَابٌ» للتقليل ولا يصحّ حمله على التعظيم.

(٣) **قوله:** [كما ذكره بعضهم إلخ] من أنّ لفظ المسّ وإضافة العذاب إلى الرحمن يُرجِّح التقليل على التعظيم. قوله «لقوله تعالى إلخ» دليل لعدم دلالة لفظ المَسّ على ترجّح الثاني على الأوّل، وحاصله أنه لو كان لفظ المسّ دالاًّ على ترجّح الثاني لكان لفظ المسّ مُنافياً لتوصيف العذاب بالعظيم في هذه الآية، والتالي باطل فكذا المقدَّم. قوله «ولأنّ العُقوبة إلخ» دليل لعدم دلالة إضافة العذاب إلى الرحمن على ترجّح الثاني، وحاصله أنّ الرحيم الكريم الحليم لا يقدم على التعذيب إلاّ عند كمال استحقاق العبد العذاب وحينئذ يكون عُقوبته أشدّ وإليه الإشارةُ في عَوذ النبيّ عليه الصلاة والسلام بالله من غضب الحليم.

المسند إليه (للإفراد أو النوعيّة نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور:٤٥]) أي: كلّ فرد[(١)] من أفراد الدواب من نطفة معيّنة وهي نطفةُ أبيه المختصّةُ به، أو كلّ نوع من أنواع الدوابّ من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختصّ بذلك النوع من الدوابّ، وصَرَّح بأنه من غير المسند إليه[(٢)] لأنه ذكر في "المفتاح" أنّ الحالة المقتضِية لتنكير المسند إليه هي إذا كان المقام للإفراد شخصاً أو نوعاً كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥] فتوهّم بعضُهم أنه أراد[(٣)] بالإسناد مطلق التعلّق ليصحّ التمثيل بالآية، ....

---

(١) قوله: [أي: كلّ فرد إلخ] ذكر للآية تفسيرَين، حاصل الأوّل أنّ معنى الآية أنّ الله تعالى خلق الشخص من الشخص بناءً على أنّ التنكير في كلّ من «دابّة» و«ماء» للوحدة الشخصيّة، وحاصل الثاني أنّ معناها أنّ الله تعالى خلق النوع من النوع بناءً على أنّ التنكير في كلّ منهما للوحدة النوعيّة، والكلام في الصورتين محمول على الغالب فلا يستشكل بسيِّدَينا آدم وعيسى على نبيِّنا وعليهما الصلاة والسلام وبسيِّدتنا حوّاء رضي الله تعالى عنها وبما يتولّد من التراب وغيره كالعقرب والبرغوث والققنّس. قوله «وهي نطفة أبيه إلخ» تخصيص الأب مع أنّ الولد مخلوق من نطفتي الأب والأمّ لكونه منسوباً إليه.

(٢) قوله: [وصَرَّح بأنه من غير المسند إليه إلخ] إشارةٌ إلى فائدة عبارة المتن وتقييدِ المصـ التنكير بأنه من غير المسند إليه، وتمهيدٌ للردّ على بعض مُوَجِّهي عبارة "المفتاح"، وحاصله أنّ صاحب "المفتاح" ذكر أنّ الحالة المُقتضِية لتنكير المسند إليه هي إذا كان المقام للإفراد شخصاً أو نوعاً ثمّ مثّل له بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾، وظاهرٌ أنّ المنكَّر فيه ليس بمسند إليه فلم يكن التمثيل به صحيحاً فارتكب بعضهم لتصحيحه وجوهاً متعسِّفة مذكورة في الشرح، ولمّا لم تكن تلك الوجوه مرضيّة عند المصـ صرّح بكونه من غير المسند إليه وأشار به إلى أنه مثال لكون المقام للإفراد شخصاً أو نوعاً لا لتنكير المسند إليه، ونبّه السكّاكي بذلك على أنّ الحالة المُقتضِية لتنكير المسند إليه ربما تتحقّق في غيره وتقتضي تنكيرَه أيضاً، وهذا وجه وجيه يُخلِّصك عن التعسّفات التي يرتكبها بعض في توجيه كلامه.

(٣) قوله: [أنه أراد إلخ] أي: أنّ السكّاكي أراد بالإسناد في قوله «المسند إليه» مطلقَ التعلّق سواء كان إسناداً تامًّا كما في المبتدأ والفاعل ونحوهما أو غيرَه كما في المفاعيل وسائر معمولات الفعل. قوله «ليصحّ إلخ» أي: إنّما وجّهنا كلامَه بهذا ليصحّ تمثيله بالآية لأنّ المنكَّر فيها ليس بمسند إليه إسناداً تامًّا.

وبعضُهم[١] أنه مسند إليه تقديراً إذ التقدير: «كلُّ دابّةٍ خلقها الله من ماء» أو «ماءٌ مخصوصٌ خلق الله كلَّ دابة منه» وتعسّفُه ظاهرٌ، بل قصد صاحب "المفتاح" إلى أنه مثال لكون المقام للإفراد شخصاً أو نوعاً لا لتنكير المسند إليه، وهذا في كتابه كثير فليتنبّه له (وللتعظيم نحو: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٢] [البقرة:٢٧٩] وللتحقير نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية:٣٢]) أي: ظنًّا حقيراً[٣] ضعيفاً إذ الظنّ ممّا يقبل الشدّة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا للنوعيّة لا للتأكيد، وهكذا يُحمَل[٤] التنكير على ما يفيد التنوّع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كلّ ما وقع بعد «إلّا» من المفعول المطلق، وبهذا ينحلّ[٥] الإشكال الذي يُورَد

---

(١) **قوله:** [وبعضُهم إلخ] أي: وتوهّم بعضُهم أنّ الآية من أمثلة تنكير المسند إليه بدعوى أنّ النكرة فيها مسند إليه تقديراً وتأويلاً إذ التقدير: «كلُّ دابّةٍ إلخ» و«ماءٌ مخصوصٌ إلخ» فالدابّة والماء مسند إليهما في التقدير فالتمثيل صحيح بلا تعميم في الإسناد. قوله «وتعسّفُه ظاهر» ردٌّ على التوجيهَين وذلك لأنه ليس مراد السكّاكيّ هذا التقديرَ ولا ذلك التعميمَ بل قصد صاحب "المفتاح" إلخ، وهذا بيانٌ لما أشار إليه المصـ بتصريحه بكونه من غير المسند إليه كما مرّ بيانه.

(٢) **قال تعالى:** [﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾] أي: بحرب عظيمة، وإنّما حمل التنكير هنا على التعظيم لأنّ التقليل يؤذن بالتساهل في النهي عن مُوجِب الحرب وهو الربا فلا يناسب للمقام، ويحتمل أن يكون التنكير هنا للنوعيّة أي: بنوع حرب غير متعارفة وهي حرب الغيب لا يدرك حزبها حتّى يدفع ضررها.

(٣) **قوله:** [أي: ظنًّا حقيراً] ناظر إلى كون التنكير للتحقير. قوله «ضعيفاً» مرادف للحقير. قوله «إذ الظنّ إلخ» تعليل للتفسير دفعاً لتوهّم أنّ الظنّ غير قابل للشدّة والضعف. قوله «فالمفعول إلخ» تفريع على التفسير أي: إذا كان «ظنًّا» بمعنى «ظنًّا حقيراً» فالمفعول المطلق في الآية للنوعيّة فإنّ الظنّ الحقير نوع من الظنّ.

(٤) **قوله:** [وهكذا يُحمَل إلخ] تمهيدٌ لحلّ الإشكال الآتي أي: وكما حملنا هنا تنكيرَ المفعول المطلق الواقع بعد «إلّا» على التحقير فأفاد النوعيّة كذلك يُحمَل تنكير كلّ مفعول مطلق واقع بعد «إلّا» على معنى يفيد التنوّعَ كالتعظيم إلخ. قوله «ونحو ذلك» كالتقليل والشدّة والضعف.

(٥) **قوله:** [وبهذا ينحلّ إلخ] أي: وبما ذكرنا من أنّ المفعول المطلق الواقع بعد «إلّا» يُحمَل على ما يُفيد التنوّع ينحلّ الإشكال الذي يُورَد على مثل هذا التركيب. قوله «وهو» أي: وذلك الإشكال. قوله «أنّ

على مثل هذا التركيب وهو أنّ المستثنى المُفرَّغ يجب أن يُستثنَى من متعدِّد مُستغرِق حتّى يدخلَ فيه المستثنى بيقين فيخرجَ بالاستثناء وليس مصدر «نظنّ» محتمِلاً غيرَ الظنّ مع الظنّ حتّى يخرج الظنّ من بينه، وحينئذٍ[١] لا حاجة إلى ما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أي: «إن نحن إلاّ نظنّ ظنًّا»، ومثله قوله: «وَمَا اغْتَرَّهُ الشَيْبُ إلاَّ اغْتِرَاراً» أي: ما اغترّه إلاّ الشيب اغتراراً، ولا إلى ما ذكره بعضهم[٢] من أنّ قولك: «ما ضربتُ زيداً إلاّ ضرباً» مثلاً يحتمل من حيث توهّم المخاطب أن تكون قد فعلتَ غير الضرب ممّا يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدّماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدِّد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكأنك قلتَ: «ما فعلتُ شيئاً غير

المستثنى المُفرَّغ» وهو ما حذف المستثنى منه له. قوله «مُستغرِق» أي: شامل للمستثنَى وغيره. قوله «حتّى يدخل إلخ» متعلّق بالمستغرِق. قوله «حتّى يخرج الظنّ من بينه» ويبقى غير الظنّ.

(١) **قوله:** [وحينئذٍ إلخ] أي: وحين إذ حمل تنكير المفعول المطلق الواقع بعد «إلاّ» على ما يُفيد التنوّع لم يكن حاجة في حلِّ الإشكال الوارد عليه ودفعِه إلى ما ذكره ابن يعيش من أنّ قوله تعالى: ﴿إِنْ نَّظُنُّ اِلَّا ظَنًّا﴾ محمول على التقديم والتأخير والتقدير: «إن نحن إلاّ نظنّ ظنًّا» أي: إنْ نحن على حالة من الحالات إلاّ على حالةٍ أنا نظنّ ظنًّا. قوله «ومثله قوله إلخ» هذا من قول ذلك البعض أي: ومثلُ هذا القول قولُ الشاعر: وَمَا اغْتَرَّهُ إلخ في كونه محمولاً على التقديم والتأخير والتقدير: «وما اغترّه إلاّ الشيب اغتراراً»، و«مَا» فيه نافية، و«اغْتَرَّ» أي: أَخَذه على غِرّةٍ وغفلةٍ، و«الشَّيْبُ» فاعله، و«اغْتِرَاراً» استثناء مُفرَّغ وتنكيره يكون محمولاً على التعظيم على ما ذكره الشارح.

(٢) **قوله:** [ولا إلى ما ذكره بعضهم إلخ] أي: ولا حاجة أيضاً في حلّ الإشكال الوارد عليه إلى ما ذكره "الرضي" من أنّ قولك إلخ، حاصله أنّ «ضربتُ» مثلاً في قولك هذا يحتمل باعتبار توهّم المخاطَب الضربَ وما يجري مجراه كالتهديد فبهذا الاحتمال المتوهَّم يصير المستثنى منه متعدِّداً شاملاً للضرب وغيره باعتبار الوهم فيصحّ الاستثناء، وفيه أنّ الاستثناء لا بدّ فيه من شمول المستثنى منه للمستثنى وغيرِه بيقين ولا يكفي فيه الاحتمال المحقّق فضلاً عن الاحتمال المتوهَّم.

الضرب»، ومن تنكير[1] غير المسند إليه للنكارةِ وعدمِ التعيين قولُه تعالى: ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف:٩] أي: أرضاً منكورة مجهولة بعيدة عن العُمْران، وللتقليل قولُه[2]: فَيَوْماً بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّوْمَ عَنْهُمْ * وَيَوْماً بِجُوْدٍ تَطْرُدُ الْفَقْرَ وَالْجَدْبَا، أي: بعددٍ نَزْرٍ[3] من خُيولِك وفُرْسانِك وشيءٍ يسير من فَيضان جودك وعطائك، واعلم أنه[4] كما أنّ التنكير وهو في معنى البعضيّة يفيد التعظيم فكذلك إذا صرّح بالبعض كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف:٣٢] أراد[5] محمّداً صلّى الله عليه وسلّم ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله وإعلاء

---

(١) **قوله:** [ومن تنكير إلخ] بيانٌ لمزيد نكاتٍ لتنكير غير المسند إليه. قوله «وعدمِ التعيين» عطف تفسيريّ للنكارة. قوله «قوله تعالى» أي: حكايةً عن قول إخوة يوسف على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام. قوله «أي: أرضاً منكورة» فتنكير «أرضاً» للنكارة. قوله «مجهولة» أي: غيرَ معيَّنة، مرادف لـ«منكورة». قوله «بعيدة عن العُمْران» أي: عن البنيان وعمّا يُعمَر به البلد.

(٢) **قوله:** [وللتقليل قولُه إلخ] أي: ومن تنكير غير المسند إليه للتقليل قولُ المتنبّي في مدح سيف الدولة: فَيَوْماً إلخ، الفاء للتفصيل، والظروف الثلاثة أعني «يَوْمًا» و«بِخَيْلٍ» و«عَنْهُمْ» تتعلّق بـ«تَطْرُدُ»، والظرفان أعني «يَوْماً» الثاني و«بِجُوْدٍ» متعلِّقان بـ«تَطْرُدُ» الثاني، و«الْجَدْب» ضدّ الخصب، والشاهد في «خَيْلٍ» و«جُوْدٍ» فإنه نكّرهما للتقليل أي: يوماً تطرُد الروم عن رعاياك بقليل من خيلك إذ واحد منهم يغلب كثيراً من غيرهم ويوماً تطرد الفقر والجدب عنهم بجود يسير من كرمك لأنّ قليلك أكثر من كثير غيرك.

(٣) **قوله:** [بعددٍ نَزْرٍ إلخ] أي: بعدد قليل إلخ، وهذا ناظر إلى كون تنكير «خَيْلٍ» للتقليل. قوله «وشيءٍ يسير إلخ» أي: وبشيء يسير إلخ، وهذا ناظر إلى كون تنكير «جُوْدٍ» للتقليل.

(٤) **قوله:** [واعلم أنه إلخ] تفصيلٌ للمقام بأنّ التنكير الذي بمعنى البعضيّة لكون المنكَّر لفرد منتشر مفيدٌ للتعظيم كذلك صريح لفظ البعض قد يفيد التعظيم كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ﴾ الآية.

(٥) **قوله:** [أراد إلخ] أي: الله عزّ وجلّ أراد بالبعض الأوّل رسولنا الكريم عليه الصلاة والتسليم. قوله «ففي هذا الإبهام» أي: ففي التعبيرِ عنه عليه السلام بالبعض وعدمِ التصريح باسمه الشريف. قوله «من تفخيم فضله وإعلاء قدره» بيانٌ مقدَّم لقوله «ما لا يخفى»، وذلك لأنّ إبهامه يدلّ على أنّ المُعبَّر عنه أعظم في رفعته وأجلّ من أن يُعرَف حتّى يُصرَّح به.

قدره ما لا يخفى، ومثله قوله[١]: أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضُ النُّفُوْسِ حِمَامَهَا، أراد نفسه، وقد يُقصَد به[٢] التحقير أيضاً نحو: «هذا الكلام ذكره بعض الناس»، والتقليل[٣] نحو: «كفى هذا الأمرَ بعضُ اهتمامه» (وأمّا وصفه) أي: وصف المسند إليه، أخّر المصنّف[٤] ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جرياً على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف، وقدّمها السكّاكي على التنكير نظراً إلى أنّ ضميرَ الفصل وكثيراً من اعتبارات التوابع إنّما يكون مع تعريف المسند إليه[٥] دون تنكيره، ....

---

(١) **قوله: [ومثله قوله إلخ]** أي: ومثلُ هذا القول قولُ الشاعر في كون لفظ البعض فيه مفيداً للتعظيم: تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا * أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضُ النُّفُوْسِ حِمَامَهَا، «تَرَّاكُ» صيغة مبالغة وهو خبر «أَنَّ» في البيت السابق، و«يَرْتَبِطْ» عطف على «أَرْضَهَا»، والحِمام الموت وضميره للبعض وتأنيثه لأخذ لفظ البعض التأنيثَ من المضاف إليه، والشاهد في قوله «بَعْضُ النُّفُوْسِ» حيث دلّ على التعظيم لأنّ الشاعر أراد به نفسَه وهو في معرض الافتخار يقول: إنّي كثير الترك للأمكنة والبلدان وكثير الارتحال منها إذا انتفى رِضائي بها وارتباطي بالموت وإذا تحقّق أحدهما لم يتحقّق الترك.

(٢) **قوله: [وقد يُقصَد به إلخ]** أي: وقد يُقصَد بلفظ البعض التحقير أيضاً كما يُقصَد به التعظيم نحو «هذا الكلام ذكره بعض الناس» أي: البعض الذي لا يعتدّ به فلا اعتداد بهذا الكلام.

(٣) **قوله: [والتقليل إلخ]** أي: وقد يُقصَد بلفظ البعض التقليل أيضاً نحو «كفى هذا الأمرَ بعضُ اهتمامه» أي: هذا الأمر لقلّته يكفيه قليل اهتمامه ولا حاجة فيه إلى همّة عظيمة.

(٤) **قوله: [أخَّر المصنِّف إلخ]** إشارةٌ إلى الخلاف بين المصـ والسكّاكيّ في تأخير التوابعِ وضميرِ الفصل عن التنكير وتقديمها عليه بأن أخّرها عنه المصـ وقدّمها عليه السكّاكي، وإشارةٌ إلى أنّ لكلّ وجهةً، والحاصل أنّ المصـ قد جَرَى على ما هو المناسب من وجهٍ وهو أن يُذكَر التنكير بعقب التعريف لوجود علاقة التقابل بينهما فذَكَر التنكير بعقبه وأخّر عنه ذكر التوابع وضمير الفصل، وأمّا السكّاكيّ فأيضاً قد نَظَر إلى ما هو المناسب من وجه وهو أن يُذكَر ضمير الفصل والتوابع بعقب التعريف لأنّ ضميرَ الفصل وكثيراً من اعتبارات التوابع إنّما يتحقّق مع تعريف المسند إليه فذكرها بعقب التعريف وأخَّر عنها التنكير.

(٥) **قوله: [إنّما يكون مع تعريف المسند إليه]** كون ضمير الفصل مع تعريف المسند إليه لا غير هو مذهب

وقدَّم من التوابع[١] ذكرَ الوصف لكثرة وقوعِه واعتباراتِه، والوصفُ[٢] قد يُطلَق على نفس التابع المخصوص وقد يُقصَد به معنى المصدر وهو الأنسب ههنا ليوافق قوله: «وأمّا بيانه» و«أمّا الإبدال منه»، يعني أمّا الوصف أي: ذكر النعت للمسند إليه (فلكونه) أي: الوصف[٣] (مبيِّناً له) أي: للمسند إليه (كاشفاً عن معناه كقولك «الجسم الطويل العريض العميق يَحتاج إلى فَراغ يَشغَله» ونحوُه في الكشف قولُه) أي: نحوُ هذا القول[٤] في مجرّد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفاً للمسند إليه قولُ أوس بن حَجَر في مَرثية فضالة بن

الجمهور وإن أجاز الفرّاء وهشام ومَن تبعهما من الكوفيّين تبعيّتَه للمسند إليه المنكَّر، والمراد بكثير من اعتبارات التوابع كونُ الوصف للمدح أو الذمّ أو الترحّم فإنه لا يكون إلاّ عند التعيّن، والتأكيدُ بـ«كلّ» و«أجمع» فإنّ المسند إليه المنكَّر لا يؤكَّد بهما إلاّ عند الكوفيّين بشرط أن يكون محدوداً، وعطفُ البيان فإنه لا يكون إلاّ في المعارف على ما قاله بعضهم.

(١) **قوله:** [وقدَّم من التوابع إلخ] جواب سؤال مقدَّر ظاهر وهو أنه لم قدَّم المصـ ذكر وصف المسند إليه من بين سائر توابعه، وحاصل الجواب أنه قدّم الوصف لأنه كثير الوقوع في الكلام والعزّة للتكاثر، ولأنه كثير الاعتبارات أي: كثير الفوائد والأغراض كالتوضيح والتخصيص ونحوهما، ويمكن أن يقال إنه قدّم الوصف لأنه إذا اجتمع التوابعُ يبدأ منها بذكر الوصف.

(٢) **قوله:** [والوصفُ إلخ] بيانٌ لما يُطلق عليه لفظ الوصف من المعنيَين وتعيينٌ لما هو الأنسب بالمقام، والحاصل أنّ الوصف قد يُطلَق على نفس التابع المخصوص وهو تابع يدلّ على معنى في متبوعه أو متعلِّقه، وقد يُقصَد به معنى المصدر وهو الإتيانُ بالوصف وذكرُ النعت، والمعنى المصدريّ هو الأنسب ههنا لأنه يوافق قوله فيما يأتي: «وأمّا بيانه» و«أمّا الإبدال منه» لأنهما أيضاً مصدران.

(٣) **قوله:** [أي: الوصف] ينبغي أن يراد بهذا الوصف الذي فسَّر به الضميرَ الراجع إلى الوصف الوصفُ بمعنى التابع المخصوص بناءً على صنعة الاستخدام بأن أريد بالاسم الظاهر معنى وبالضمير الراجع إليه معنى آخر، وذلك لأنّ المُبيِّن مثلاً أوّلاً وبالذات هو التابع المخصوص لكون التبيين قائماً به.

(٤) **قوله:** [أي: نحوُ هذا القول إلخ] إشارةٌ إلى مراجع الضميرَين في قوله «نحوُه في الكشف قولُه»، وبيانٌ لفائدة قوله «في الكشف». قوله «في مَرثية إلخ» وهي الكلمات التي فيها مفاخر الميِّت.

كلدة من قصيدة أوّلها: أَيَّتُهَا النَّفْسُ[(١)] أَجْمِلِيْ جَزَعاً * إِنَّ الَّذِيْ تَحْذَرِيْنَ قَدْ وَقَعَا * إلى قوله: إِنَّ الَّذِيْ جَمَعَ السَّمَاحَةَ وَالنَّجْـ * ـدَةَ وَالْبِرَّ وَالتُّقَى جُمَعَا * (الأَلْمَعِيُّ الَّذِيْ يَظُنُّ بِكَ الظَّـ * ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا) الألمعيّ واليلمعيّ[(٢)] الذكيّ المُتوقِّد، وهو إمّا مرفوع خبر «إِنَّ» أو منصوب صفة لاسم «إنّ» أو بتقدير «أعني» وخبر «إنّ»[(٣)] في قوله بعد عدة أبياتٍ: أَوْدَى فَلاَ تَنْفَعُ الإِشَاحَةُ مِنْ * أَمْرٍ لِمَنْ قَدْ يُحَاوِلُ الْبِدَعَا، فالألمعيّ ليس بمسندٍ إليه وقوله: اَلَّذِيْ يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ إلى آخره وصفٌ له كاشفٌ عن معناه كما حُكِي عن الأصمعيّ[(٤)] أنه سُئل عن الألمعيّ فأنشد هذا البيت ولم يزد عليه، ومثلُه[(٥)] في النكرة قولُه تعالى:

---

(١) **قوله:** [أَيَّتُهَا النَّفْسُ إلخ] خطاب لنفسه، والإجمال التحسين، والجزَع ضدّ الصبر، والحذْر الخوف، والسماحة الكرم، والنَجدة الشَجاعة، والبِرّ خلاف العقوق، والتُقى خوف الله تعالى، والجُمَع جمع جمعاءِ تأنيث أجمع، وهو منصوب على التوكيد للسماحة وأخواتها، والألمعيّ المتوقِّدُ الفهمِ.

(٢) **قوله:** [الألمعيّ واليلمعيّ إلخ] إشارةٌ إلى ترادفهما. قوله «وهو إلخ» أي: والألمعيّ في البيت إلخ، وهذا بيان الاحتمالين في إعراب «الألمعيّ» والغرض منه التفريع عليه بقوله «فالألمعيّ ليس بمسند إليه». قوله «خبر إِنَّ» أي: التي في قوله «إِنَّ الَّذِيْ جَمَعَ إلخ». قوله «صفة لاسم إنّ» وهو «الَّذِيْ جَمَعَ إلخ».

(٣) **قوله:** [وخبر «إنّ» إلخ] أي: وخبرُ «إنّ» على الاحتمالَين المذكورَين في وجه النصب جملة «أَوْدَى» أي: هَلَك، والإشاحة الحذر من أمر كائن ألبتّة كالموت، و«قَدْ» للتحقيق، والبِدَع جمع البدعة وهي الأمر الغريب، والمعنى: أنه لا ينفع قاصدَ العظائم وطالبَ الأمور الغريبة الحذرُ من أمر كائن لا محالة أي: الموت. قوله «فالألمعيّ إلخ» تفريعٌ على بيان إعراب الألمعيّ في البيت وتطبيقٌ للمثال بالممثَّل له.

(٤) **قوله:** [كما حكي عن الأصمعيّ إلخ] استشهاد على أنّ وصفَ «الألمعيّ» المذكورَ في البيت وصف كاشف عن معناه. قوله «عن الألمعيّ» أي: عن معناه. قوله «ولم يزد عليه» فعلم أنّ معناه هو المذكور ولا حاجة في بيان معناه إلى زيادة شيء عليه، ولا يخفى أنّ الأصمعيّ إنّما أراد جعلَ الموصول والصلة خبراً للألمعيّ ليفيد السائل وإن كان في البيت وصفاً له، فلا يرد عدم صحّة التمثيلِ به أو الجواب فافهم.

(٥) **قوله:** [ومثله إلخ] بيانٌ لمثال آخر للوصف الكاشف، وإنّما فصله عمّا قبله بأن قال «ومثلُه إلخ» ولم يقل «ونحو قوله إلخ» لأنّ «جزوعاً» و«منوعاً» لا يتعيّنان لأن يكونا وصفَين لـ«هلوعاً» بل يجوز أن يكونا

﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج:١٩-٢١] فإنّ الهَلَع سُرعةُ الجَزَع عند مَسّ المكروه وسُرعةُ المنع عند مَسّ الخير (أو مُخصِّصاً) أراد بالتخصيص(١) ما يعمّ تقليلَ الاشتراك ورفعَ الاحتمال، وعند النحاة التخصيصُ عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو: «رجل عالم» فإنه كان بحسَب الوضع محتمِلاً لكلّ فردٍ من أفراد الرجال فلمّا قلتَ: «عالم» قلّلتَ الاشتراك والاحتمال وخصّصتَه بفرد من الأفراد المتّصفة بالعلم، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (نحو: «زيد التاجر) أو الرجل التاجر (عندنا») فإنه كان(٢) يحتمل التاجر وغيره فلمّا وصفتَه به رفعتَ الاحتمال (أو) لكون الوصف (مدحاً أو ذمًّا أو ترحّماً نحو: «جاءني زيد العالم أو الجاهل) أو الفقير» (حيث يتعيّن) الموصوف أعني زيداً (قبل ذكره) أي: ذكر الوصف(٣) والتعيّن إمّا بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف، واشترط هذا(٤) لئلاّ يصير الوصف مخصِّصاً (أو تأكيداً) ....

حالَين، وعلى التقديرَين هما بمنزلة الكاشف لـ«هلوعاً»، والظرفان متعلّقان بهما.

(١) **قوله:** [أراد بالتخصيص إلخ] دفعٌ لتوهّم أنّ الوصف في المثال الآتي ليس بمخصِّص للموصوف لأنّ التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراكِ والشيوعِ وهو إنّما يكون في النكرات فلا يصحّ التمثيل به لكون الوصف مُخصِّصاً، وحاصل الدفع أنّ هذا إنّما هو اصطلاح النحاة، وأمّا البيانيّون فلا يختصّ التخصيص عندهم بالنكرات بل يعمّ تقليلَ الاشتراك في النكرات ورفعَ الاحتمال في المعارف فلا إشكال.

(٢) **قوله:** [فإنه كان إلخ] أي: فإنّ «زيد» أو «الرجل» كان محتمِلاً للتاجر وغير التاجر قبل وصفك إيّاه بالتاجر فلمّا وصفتَه به رفعتَ الاحتمال وخصّصتَه بالتاجر، وهذا تطبيق المثال بالممثَّل له.

(٣) **قوله:** [أي: ذكر الوصف] إشارة إلى المرجع. قوله «والتعيّن إلخ» إشارة إلى طريقَي تعيّن الموصوف قبل ذكر الوصف. قوله «بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم» كما في «بسم الله الرحمن الرحيم». قوله «أو بأن يكون يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف» كما فُرِض في مثال المتن.

(٤) **قوله:** [واشترط هذا إلخ] أي: وإنّما اشترط في كون الوصف للمدح أو الذمّ أو الترحّم تعيّنُ الموصوف

إذا كان الموصوف[(١)] متضمِّناً لمعنى ذلك الوصف (نحو: «أمسِ الدابرُ كان يوماً عظيماً») **فإنّ لفظ «أمْسِ» ممّا يدلّ على الدُبور، وقد يكون الوصف[(٢)] لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام:٣٨] حيث وَصَف دابّةً وطائراً بما هو من خواصّ الجنس لبيان أنّ القصد[(٣)] فيهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار[(٤)] أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة،** ....

قبل ذكر الوصف لئلاّ يصير الوصف مخصِّصاً فإنه إن لم يتعيّن الموصوف قبل ذكر الوصف فالظاهر من الوصف هو التخصيصُ وإن جاز أن يراد به المدح أو الذمّ بحسَب قصد المتكلِّم.

(١) **قوله:** [إذا كان الموصوف إلخ] أي: إنّما يكون الوصف تأكيداً إذا كان الموصوف إلخ، والمراد بالتأكيد هنا التقرير لا التأكيد الاصطلاحيّ؛ لأنه إنما يكون بألفاظ مخصوصة أو بتكرار اللفظ. قوله «فإنّ لفظ إلخ» تطبيق المثال بالممثَّل له. قوله «يدلّ على الدُبور» أي: على المُضيّ لأنّ «أَمْسِ» اليوم الذي قبل اليوم الحاضر، واعلم أنّ مثل هذا التأكيد إنّما يصدر من البلغاء إذا اقتضاه المقام كما إذا وقع في الأمس همّ وغمّ أو فرح وسرور فيُؤكَّد الأمس بالدابر للتلذّذ بدُبوره أو للتحسّر على مضيّه.

(٢) **قوله:** [وقد يكون الوصف إلخ] إشارة إلى نكتة أخرى للوصف. قوله «كما سيأتي» أي: في بحث عطف البيان. قوله «ومنه قوله إلخ» أي: ومن الوصف لبيان المقصود وتفسيره قوله تعالى إلخ. قوله «حيث وصف إلخ» تطبيق المثال بالممثَّل له. قوله «بما هو من خواصّ الجنس» وهو الكونُ في الأرض بالنسبة إلى جنس الدابّة والطيرانُ بالجناحَين بالنسبة إلى جنس الطائر.

(٣) **قوله:** [لبيان أنّ القصد إلخ] تعليل لقوله «وَصَف» يعني أنّ لفظ «دابّة» و«طائر» حامل لمعنى الجنس والوحدة فوُصِف بما هو من خواصّ الجنس لبيان أنّ القصد إلى الجنس فيفيد عموم كلّ فرد يصدق عليه الجنس. قوله «دون الفرد» أي: وليس القصد إلى الجنس مع الوحدة فيحتملَ أن يراد الوحدة النوعيّة فيفيدَ عموم أفراد نوع واحد بأن يراد به دابّة ترتع مثلاً وطائر يصيد مثلاً.

(٤) **قوله:** [وبهذا الاعتبار إلخ] وباعتبار أنّ الوصف هنا للجنس أفاد زيادة التعميم وأمّا أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونةً بـ«مِنْ» الاستغراقيّة، وتوجيه ذلك أنّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لكنه يحتمل التأويل بأن يراد الاستغراق العرفيّ فذُكِر وصفٌ نسبتُه إلى جميع الدواب والطيور على السواء فاتّضح أن الاستغراق حقيقيّ، وخلاصة التوجيه أنه قبل الوصف كان نصًّا

واعلم أنّ الوصف قد يكون جملة[1] ويشترط فيه تنكير الموصوف لأنّ الجُمَل التي لها محلّ من الإعراب تجب صحّة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي[2] يُسبَك من الجملة نكرة لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير، وينبغي[3] أن يكون هذا مرادَ مَن قال: «إنّ الجملة نكرة» وإلاّ فالتعريف والتنكير من خواصّ الاسم، ويجب[4] في تلك الجملة أن تكون خبريّة كالصّلة لأنّ الصفة[5] يجب أن يعتقد المتكلّم أنّ المخاطب عالم باتّصاف

في الاستغراق وبعد الوصف صار مفسَّراً بالاستغراق الحقيقيّ.

(١) **قوله:** [**واعلم أنّ الوصف قد يكون جملة إلخ**] تتمّةٌ لبحث الوصف وتمهيدٌ لبيان مراد مَن قال: «إنّ الجملة نكرة» لئلاّ يرد عليه أنّ التعريف والتنكير من خواصّ الاسم فكيف تتّصف الجملة بالتنكير! قوله «ويشترط فيه إلخ» أي: ويشترط في الوصف الذي كان جملةً أن يكون موصوفه نكرة. قوله «لأنّ الجُمَل إلخ» تعليل للاشتراط المذكور. قوله «التي لها محلّ من الإعراب» كالجُمَل الواقعة خبراً أو صفةً أو حالاً. قوله «تجب صحّة إلخ» أي: يجب أن يصحّ تأويل تلك الجُمَل بالمفرد نحو «مررتُ برجل قام أبوه» أي: برجل قائم أبوه، و«مررتُ برجل أبوه زيد» أي: برجل كائن أبوه زيداً.

(٢) **قوله:** [**والمفرد الذي إلخ**] أي: والمفرد المأخوذ من الجملة نكرة والنكرة لا يوصف بها إلاّ النكرة. قوله «لأنه إنّما يكون إلخ» تعليل لكون المفرد المسبوك من الجملة نكرة وحاصله أنّ هذا السبك إنّما يكون باعتبار الحكم أي: لبيان المحكوم به وهو إنّما يكون مجهولاً وإلاّ كان الكلام لغواً والمجهول يناسبه تنكير الدالّ عليه، وإنّما قال «يناسبه التنكير» لأنه قد يجيء معرفة نحو «زيد القائم» وأوّله الشيخ ابن الحاجب بأنه في معنى زيد محكوم عليه بالقيام فعاد الحكم نكرة.

(٣) **قوله:** [**وينبغي إلخ**] دفعٌ لما يرد على من قال «الجملة نكرة» من أنّ التعريف والتنكير من خواصّ الاسم فكيف تكون الجملة نكرة، وحاصل الدفع أنّ مرادهم بكون الجملة نكرة أنّ المفرد المأخوذ منها نكرة وتوصيفهم الجملة بالنكرة من قبيل توصيف الشيء بوصف المأخوذ منه.

(٤) **قوله:** [**ويجب إلخ**] بيانٌ للشرط الثاني لكون الوصف جملةً أي: ويجب أيضاً في الجملة الواقعة صفة أن تكون خبريّة. قوله «كالصلة» أي: كما يجب في الصلة أن تكون جملة خبريّة.

(٥) **قوله:** [**لأنّ الصفة إلخ**] تعليل لوجوب كون الجملة الواقعة صفة خبريّة.

الموصوف بمضمونها قبل ذكرها، وإنّما يجيء[1] بها ليُعرِّف المخاطبَ الموصوفَ ويُميِّزه عنده بما كان يَعرِفه قبلُ من اتّصافه بمضمون الصفة، فيجب[2] كونها جملة متضمّنة للحكم المعلوم للمخاطب حصولُه قبل ذكرها والإنشائيّة ليست كذلك فوقوعها صفةً أو صلةً إنّما يكون بتقدير القول، فإن قيل[3]: قد ذكر صاحب "الكشّاف" في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء:٧٢] أنّ التقدير «لمن أقسم بالله ليبطئن» والقسم وجوابه صلة «مَن»، قلنا[4]: مراده أنّ الصلة هو الجواب المؤكَّد بالقسم وهو جملة خبريّة محتملة للصدق

---

(١) **قوله:** [وإنّما يجيء إلخ] دفعٌ لتوهّم أنّ المتكلِّم إذا كان معتقداً أنّ مخاطَبه عالم باتّصاف الموصوف بصفة كان ذكرها لغواً، وحاصل الدفع أنّ المتكلِّم إنّما يجيء بالصفة ليُعرِّف مخاطَبه الموصوفَ ويُميِّزه عنده بما يَعرِفه من اتّصافه بمضمون الصفة ليحكمَ عليه أو به مثلاً ويُفيدَه فائدةً معتدًّا بها وليس مقصوده من ذكر الصفة مجرّد إظهار اتّصافه بها حتّى يلزم اللغويّة.

(٢) **قوله:** [فيجب إلخ] تفريعٌ على الشرط الثاني ونفيٌ لوقوع الجملة الإنشائيّة صفةً أو صلةً بدون التأويل أي: فيجب أن تكون الجملة الواقعة صفةً أو صلةً متضمِّنةً إلخ. قوله «حصولُه» نائب الفاعل للمعلوم. قوله «والإنشائيّة ليست كذلك» أي: ليست متضمِّنةً للحكم المعلوم للمخاطَب حصولُه قبل ذكرها لأنّ الإنشاء إعلامٌ عن النسبة القائمة بنفس المتكلِّم فلا يعرفها المخاطَب إلاّ بتلفّظ المتكلِّم بها. قوله «إنّما يكون بتقدير القول» فمعنى «جاءني رَجُلٌ انْصُرْه»: جاءني رجلٌ مقولٌ في حقّه انْصُرْه أي: إنّه يستحقّ أن يقال في حقّه ذلك، وحينئذ يكون الموصوف معلوم الاتّصاف بمضمون الصفة قبل ذكر الصفة.

(٣) **قوله:** [فإن قيل إلخ] إشارةٌ إلى الاعتراض بما ذكره صاحب "الكشّاف" على ما ذكره الشارح من عدم وقوع الجملة الإنشائيّة صلةً بدون تقدير القول، وحاصله أنه قد ذَكَر "الكشّاف" أنّ تقدير قوله تعالى: ﴿لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾: «لمَن أَقْسَمَ بالله لَيُبطِئنّ» ثمّ ذَكَر أنّ القسم وجوابه صلةُ «مَن»، فهذا يدلّ على أنّ الإنشاء يصحّ وقوعه صلةً من غير حاجة إلى تقدير القول.

(٤) **قوله:** [قلنا إلخ] جواب عن الاعتراض، وحاصله أنّ "الكشّاف" ليس بقائل بصحّة وقوع الإنشاء صلةً بدون تقدير القول وما نقل من كلامه لا يدلّ على ذلك لأنّ مراده أنّ الصلة إنّما هو الجواب المؤكَّد بالقسم وهو جملة خبريّة لا إنشائيّة. قوله «ولذا يقال إلخ» أي: ولأجل أنّ جواب القسم جملة خبريّة

والكذب ولذا يقال في تأكيد الأخبار: «والله لزيد قائم» والإنشاء[(١)] إنّما هو نفس الجملة القسميّة مثل قولنا: «والله» و«أقسم بالله» ونحو ذلك، وهذا كما[(٢)] أنّ الشرطيّة خبريّة بخلاف الشرط، فإن قيل[(٣)]: في كلامه أيضاً ما يُشعِر بأنّ وجوب العِلم إنّما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى[(٤)]: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة:٢٤] أنّ الصلة تجب أن تكون قصّة معلومة للمخاطَب فيحتمل أنهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم:٦] ثمّ قال[(٥)]: وإنما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لأنّ الآية في سورة التحريم

ولا يُخرِجها القسم عن كونها خبريّة يقال في تأكيد صدق الأخبار: «والله لزيد قائم» فلو لم يكن الجواب جملة خبريّة محتملة للصدق والكذب لما احتيج إلى تأكيد صدقها بالقسم.

(١) **قوله:** [والإنشاء إلخ] بيانٌ لمنشأ غلط المعترض، وحاصله أنّ الإنشاء إنّما هو نفس الجملة القسميّة لا الجواب المُؤكَّد به حتّى يَلزم ما يُلزِمه المعترض. قوله «والله» بالقسم المقدَّر. قوله «أقسم بالله» بالقسم الظاهر. قوله «ونحو ذلك» كقولك: «يمين الله»، و«لعمرك».

(٢) **قوله:** [وهذا كما إلخ] المراد بالشرطيّة هنا هو الجزاء فإنه يصدق عليه أنه جملة منسوبة إلى الشرط، وقد يُطلَق الشرطيّة على مجموع الشرط والجزاء وهي ليست بمرادة هنا، ومقصود الشارح بهذا التنظير رفع استبعاد كون الجواب المُوكَّد جملة خبريّة دون القسم وحدَه، وحاصل الرفع ظاهر.

(٣) **قوله:** [فإن قيل إلخ] إشارةٌ إلى الاعتراض بكلام "الكشّاف" على ما ذكره الشارح من وجوب علم المخاطب بمضمون الصفة قبل ذكرها أي: فإن قيل إنه كما يدلّ كلامُه السابقُ على أنّ الإنشاء يصحّ وقوعه صلةً بغير تقدير القول كذلك يدلّ كلامه على أنّ علم المخاطب بالمضمون إنّما يجب في الصلة لا في الصفة لأنّ قوله: «فعرفوا منها ناراً موصوفة بهذه الصفة» يدلّ على أنهم لم يكونوا عالِمين بالنار الموصوفة بالصفة المذكورة قبل الآية، فعُلِم أنّ العِلم بالصفة قبل ذكرها ليس بشرط كما ذكرتَ.

(٤) **قوله:** [في قوله تعالى] أي: في سورة البقرة. قوله «أنّ الصلة تجب إلخ» هذا صريح في إثبات وجوب العلم في الصلة. قوله «فيحتمل أنهم إلخ» فيحتمل أنّ المشركين علِموا مضمونَ هذه الصلة أي: كونَ وقود النار الناسَ والحجارةَ بأن سمعوا إلخ، وذلك لأنّ آية التحريم مقدَّمة على آية البقرة في النزول.

(٥) **قوله:** [ثمّ قال] أي: الزمخشريّ. قوله «وإنّما جاءت النار إلخ» بيانٌ لنكتة إيراد لفظ «نار» نكرةً في سورة

نزلت أوّلاً بمكّة فعرفوا منها[(١)] ناراً موصوفة بهذه الصفة ثُمّ جاءت في سورة البقرة مشاراً بها إلى ما عرفوه أوّلاً، قلنا[(٢)]: يمكن أن يقال الوصف يجب أن يكون معلوم التحقّق عند المخاطَب، والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسَماع من النبيّ عليه الصّلوة والسّلام، والمشركون لمّا سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة (وأمّا توكيده فللتقرير) أي: تقرير المسند إليه[(٣)] أي: تحقيق مفهومِه ومدلولِه أعني جعله مستقرًّا[(٤)] محقَّقاً ثابتاً بحيث لا يظنّ به غيره نحو: «جاءني زيد زيد» إذا ظنّ المتكلّمُ غفلة

التحريم ومعرفةً في سورة البقرة. قوله «هنا» أي: في سورة البقرة.

(١) قوله: [فعرفوا منها] أي: فعرف المشركون من آية التحريم. قوله «بهذه الصفة» أي: بصفة كون وقودها الناس والحجارة. قوله «ثمّ جاءت إلخ» أي: ثمّ جاءت النار في آية البقرة مُعرَّفةً بلام العهد مشاراً بها إلى نار عرفوها أوّلاً من آية التحريم، فاللام فيها كاللام في قوله تعالى: ﴿فَعَصٰى فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ﴾ [المزمل:١٦].

(٢) قوله: [قلنا إلخ] جوابٌ عن الاعتراض، وحاصله أنه لا دلالة لكلام "الكشّاف" على ما فهمه المعترض لأنّ كلامه إنّما يدلّ على أنّ المشركين عرفوا النار الموصوفة بالصفة المذكورة من آية التحريم ولم يعرفوها قبلها فجيء بها فيها نكرةً ولمّا عرفوها جيء بها في آية البقرة معرفةً، ولا يلزم من هذا أنّ المخاطَبين في آية التحريم أعني المؤمنين لم يعرفوها قبلها بل هم قد علموها بسَماع من النبيّ عليه الصلاة والسلام، واللازم في الصفة علمُ المخاطَب بها قبل ذكرها لا علمُ السامع بها قبل سَماعها.

(٣) قوله: [أي: تقرير المسند إليه] إشارةٌ إلى أنّ المراد بالتقرير تقرير المسند إليه، وفيه ردٌّ على العلاّمة كما سيجيء. قوله «أي: تحقيق مفهومِه» إشارةٌ إلى أنّ الكلام بعد تقدير لفظ المسند إليه مبنيّ على حذف المضاف. قوله «ومدلولِه» عطفه على «مفهومِه» إمّا تفسيريّ إن كان معناهما متّحداً، أو عطف العامّ على الخاصّ إن أريد بالمفهوم المعنى الحقيقيّ وبالمدلول أعمّ من الحقيقيّ والمجازيّ، وفائدته حينئذ الإشارة إلى أنْ ليس المراد بتقرير مفهومه تقرير معناه الحقيقيّ فقط كما يتبادر إلى الفهم من لفظ المفهوم بل المراد تقرير ما يدلّ عليه المسند إليه وإن كان معنى مجازيًّا كما في «رمى الأسد بنفسه».

(٤) قوله: [أعني جعله مستقرًّا إلخ] في هذه العناية إشارةٌ إلى أنْ ليس المراد بتحقيق المسند إليه تحقيقه في نفسه بإزالة الخَفاء عنه كما يكون في عطف البيان بل تحقيقه في ذهن السامع بإزالة احتمال الغير عنه

السامع عن سَماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه، ومثل هذا[١] وإن أمكن حمله على دفع توهّم التجوّزِ أو السهوِ لكنْ فرقٌ بين القصدِ[٢] إلى مجرّد التقرير والقصدِ إلى دفع التوهّم على ما أشار إليه صاحب "المفتاح" حيث قال بعد ذكر دفع التوهّم: وربما كان القصد إلى مجرّد التقرير كما يُطلِعُك عليه[٣] فصلُ اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل، وذكر العلاّمة[٤] في شرح "المفتاح" أنّ المراد مجرّد تقرير الحكم ولم يُبيِّن أنّ أيّ موضع

لئلاّ يظنّ أنّ المراد بالمسند إليه غيره. قوله «إذا ظنّ إلخ» أي: يقول المتكلّم هذا إذا ظنّ غفلةَ السامع عن سَماعه لفظَ المسند إليه لشاغل شغل سمعَه. قوله «أو عن حمله إلخ» أي: أو إذا ظنّ المتكلّم غفلةَ السامع عن حمله لفظَ المسند إليه على معناه لشاغل شغل فهمه.

(١) **قوله:** [ومثل هذا إلخ] أي: ومثل المثال ممّا يكون التأكيد فيه بتكرير اللفظ وإن أمكن إلخ، وهذا دفعٌ لتوهّم أنّ التقابل بين التوكيد للتقرير وبين التوكيد لدفع توهّم التجوّز مثلاً يدلّ على أنهما لا يجتمعان مع أنّ المثال يصلح لكيهما فلا يصحّ التقابل بينهما! وحاصل الدفع أنّ التقابل بينهما إنّما هو بالنظر إلى القصد ولا شكّ أنّ القصد إلى مجرّد التقرير لا يجامع القصد إلى دفع توهّم التجوّز أو السهو.

(٢) **قوله:** [لكنْ فرقٌ بين القصدِ إلخ] فالمقصود من التأكيد في الأوّل هو مجرّد التقرير وإن حصل فيه دفع التوهّم أيضاً بلا قصد، والمقصود من التأكيد في الثاني هو دفع التوهّم وإن حصل فيه التقرير أيضاً بلا قصد، وكم من فرق بين الحاصل بالقصد وبين الحاصل بلا قصد. قوله «على ما أشار إليه إلخ» استشهاد على ما ادّعاه من الفرق بين القصدَين بقول مَن هو عمدة في الفنّ.

(٣) **قوله:** [كما يُطلِعُك عليه إلخ] أي: كما يُعلِمُك بأنه ربما كان القصد إلى مجرّد التقرير إلخ. قوله «فصلُ اعتبار إلخ» فاعل «يُطلِعُك عليه». قوله «التقديم والتأخير» أي: تقديم المسند إليه وتأخيره مع الفعل.

(٤) **قوله:** [وذكر العلاّمة إلخ] تمهيدٌ للردّ على العلاّمة قطب الدين الشيرازيّ، أي: ذكر العلاّمة أنّ مراد السكّاكي بقوله «مجرّد التقرير» مجرّد تقرير الحكم. قوله «ولم يُبيِّن إلخ» أي: ولم يُبيِّن العلاّمة أنّ أيّ موضع من بحث التقديم والتأخير يُطلِعنا على هذا المراد، وإنّما قال ذلك لأنه لو بيَّن الحوالة لصار ناقلاً والناقل لا اعتراض عليه وإنّما يُطلَب بتصحيح النقل، ولـمّا لم يُبيِّن العلاّمة من كلام السكّاكيّ ما يُفهَم منه المراد المذكور صار مدّعياً لصحّة تفسيره وصحّ ردُّ الشارح عليه بقوله «وهو خلاف إلخ».

من بحث التقديم والتأخير يُطلِعُنا عليه، وهو خلاف[1] ما صرّحوا به في نحو «لا تكذب أنت» من أنّ تأكيد المسند إليه إنما يفيد مجرّد تقرير المحكوم عليه دون الحكم، فإن قيل[2]: إنه لم يُرِد التأكيدَ الصِناعيّ بل مجرّدَ التكرير نحو: «أنا عرفتُ» و«أنت عرفتَ» فإنه يفيد تقريرَ الحكم وتقويتَه، قلنا: لا نُسلِّم[3] أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم ألا ترى إلى تصريحهم بأنه ليس في نحو «عرفتُ أنا» و«عرفتَ أنت» تقرير الحكم وإنما هو لمجرّد تقرير المحكوم عليه، على أنّ السكّاكيّ[4] لم يُورِد تحقيق تقوّي الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند إليه، ....

---

(١) **قوله:** [وهو خلاف إلخ] ردٌّ على العلاّمة أي: وما ذكره العلاّمة من أنّ المراد بمجرّد التقرير مجرّد تقرير الحكم خلافُ ما صرّح به القوم فهو في حيّز المنع. قوله «من أنّ تأكيد إلخ» بيانٌ لـ«ما صرّحوا به».

(٢) **قوله:** [فإن قيل إلخ] أي: تصحيحاً لما ذكره العلاّمة ورفعاً لمخالفته لما صرّحوا به إنه لم يُرد إلخ، وحاصله أنّ تفسير العلاّمة إنّما يكون فاسداً ومخالفاً لهم إن كان مراد السكّاكيّ بالتأكيد الذي يكون القصد منه إلى مجرّد التقرير التأكيدَ الاصطلاحيَّ، وليس كك بل مراده به مجرّد التكرير سواء كان تأكيداً اصطلاحيًّا أو لغويًّا نحو «أنا عرفتُ» فإنّ التكرير فيه يُفيد تقرير الحكم، فصحّ ما ذكره العلاّمة من أنّ المراد مجرّد تقرير الحكم، ولا يخالف هذا لما صرّحوا به لأنّ كلامهم في التأكيد الصِناعيّ.

(٣) **قوله:** [قلنا: لا نُسلِّم إلخ] ردٌّ على القيل، وحاصله أنّ المفيد لتقرير الحكم في المثالَين هو تقديم المسند إليه لا تكريره لأنه بتقديم المسند إليه حصل تكرّر الإسناد وبتكرّره حصل تقرير الحكم وتقويته. قوله «ألا ترى إلخ» إقامة الدليل على أنّ تكرير المسند إليه لا يفيد تقريرَ الحكم، وحاصله أنه لو كان مفيداً له لأفاده في «عرفتُ أنا» وقد صرّحوا بأنه ليس فيه تقرير الحكم وإنما هو أي: تكرير المسند إليه فيه لمجرّد تقرير المحكوم عليه لا لتقرير الحكم، فلا وجه لما قيل لتصحيح ما ذكره العلاّمة.

(٤) **قوله:** [على أنّ السكّاكيّ إلخ] ردٌّ آخرُ على توجيه العلاّمة، وحاصله أنه لا يصحّ على توجيهه حوالة السكّاكيّ تحقيقَ إفادة «أنا عرفتُ» تقريرَ الحكم وتقوّيَه على فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل بقوله: «كما يُطلِعُك إلخ» لأنه لم يُورِده في هذا الفصل بل أورده فيما قبله أعني بحث تقديم المسند، وفي قول الشارح: «في آخر بحث تأخير المسند إليه» تسامح بإقامة اللازم مقام الملزوم.

ولو سُلِّم[١] أنه أراد ذلك فليكن قوله: «كما يُطلِعُك» إشارةً إلى ما ذكره في نحو «لا تكذب أنت» من أنه لمجرّد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يُجعَل[٢] قوله في "الإيضاح": «كما سيأتي» إشارةً إلى هذا، ولو سُلِّم[٣] فكان ينبغي أن يتعرّض للتخصيص بل هو أولى بالتعرّض لأنه الذي يعتبر فيه المسند إليه مؤخَّراً على أنه تأكيد ثمّ قدّم للتخصيص، والأظهر[٤] أنّ قول السكّاكيّ: «كما يُطلِعُك» إشارة إلى ما أورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من أنّ نحو «أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري» تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم، وإيراده[٥] في هذا المقام مثل إيراد «كلّ رجل عارف» و«كلّ إنسان

---

(١) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] أي: لا نُسلِّم أنّ السكّاكيّ أراد بالتأكيد مجرّدَ التكرير وأنه يُفيد تقريرَ الحكم ولو سُلِّم أنه أراد به ذلك فليكن معنى قوله «وربما كان القصد مجرّد التقرير» أنه ربما كان القصد من تكرير المسند إليه مجرّد تقرير المحكوم عليه، وليكن قوله «كما يُطلِعُك» إشارةً إلى ما ذكره في ذلك البحث من أنّ «لا تكذب أنت» يفيد تقرير المحكوم عليه، فعلى هذا لا يصحّ جزم العلاّمة بأنّ المراد بالتقرير تقرير الحكم غاية الأمر أنه يصحّ إرادته.

(٢) **قوله:** [كما يُجعَل إلخ] تأييدٌ لكون قول السكّاكيّ: «كما يُطلِعُك» إشارةً إلى ما ذكره في نحو «لا تكذب أنت» من أنه لتقرير المحكوم عليه دون الحكم، أي: وهذا مثل جعل قول المصـ في "الإيضاح": «كما سيأتي» إشارةً إلى هذا أي: إلى كون نحو «لا تكذب أنت» لتقرير المحكوم عليه دون الحكم.

(٣) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] أي: ولو سُلِّم أنّ المراد بالتأكيد مجرّد التكرير وأنه يُفيد تقريرَ الحكم وأنّ الحوالة ليست على ظاهرها فكان ينبغي للسكّاكيّ أن يتعرّض للتخصيص بأن يقول: «وربما كان القصد مجرّد التقرير والتخصيص». قوله «بل هو أولى إلخ» أي: بل التعرّض للتخصيص أولى من التعرّض للتقرير. قوله «لأنه الذي إلخ» أي: لأنّ التخصيص هو الذي يعتبر فيه السكّاكيُّ تقديمَ المسند إليه وتأخيرَه مع الفعل، وأمّا التقرير أي: تقوّي الحكم فلا يعتبر فيه ذلك.

(٤) **قوله:** [والأظهر إلخ] أي: في بيان الحوالة سواء حمل التقرير على تقرير الحكم أو المحكوم عليه أنّ قول السكّاكيّ إلخ، وإنّما كان هذا أظهر لكون الحوالة جارية على ظاهرها، والكاف حينئذ في «كما يُطلِعُك» للتشبيه وعلى التوجيهَين السابقَين بمعنى «على». قوله «من أنّ إلخ» بيانٌ لـ«ما».

(٥) **قوله:** [وإيراده إلخ] دفعٌ لما يقال من أنه يلزم على التوجيه الأظهر الإشارةُ في بحث التأكيد الصِناعيّ

حيوان» في التأكيد الذي لدفع توهّم عدم الشمول مع أنه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحيّ ولهذا[(١)] غيّر أسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه، ولا حاجة[(٢)] إلى حمل كلام المصنّف على ذلك كيف وهو يعترض على السكّاكي في أمثال هذه المقامات، وبهذا يظهر[(٣)] أنّ ما يقال من أنّ معنى كلامه أنّ توكيد المسند إليه يكون لتقرير الحكم نحو: «أنا عرفتُ» أو تقرير المحكوم عليه نحو: «أنا سعيتُ في حاجتك وحدي أو لا غيري» غلط فاحش[(٤)] عن ارتكابه غُنْية بما ذكرنا[(٥)] من الوجه الصحيح (أو دفع توهّم التجوّزِ)................

إلى ما ليس تأكيداً صِناعيًّا لأنّ «وحدي» حال و«غيري» عطف، وحاصل الدفع أنّ إيراده أي: إشارة السكّاكيّ إليه في هذا المقام مع أنه ليس تأكيداً صِناعيًّا مثلُ إيراده «كلّ رجل عارف» في بحث التأكيد الصِناعيّ مع أنّ لفظ «كلّ» هنا ليس تأكيداً اصطلاحيًّا، وخلاصته أنّ السكّاكيّ يصرِّح في كثير من الأبواب بأمثلة ممّا ليس منها بل يناسبها فليكن هذا أيضاً من هذا القبيل.

(١) **قوله:** [ولهذا إلخ] أي: ولأجل أنّ «كلّ رجل عارف» ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحيّ غيّر السكّاكيُّ أسلوبَ الكلام وقال: «ومنه كلّ رجل عارف» إشارةً إلى أنه مغائر لما نحن فيه.

(٢) **قوله:** [ولا حاجة إلخ] دفعٌ لما يرد من أنه إذا جاز أن يكون قول السكّاكيّ: «كما يُطلِعُك إلخ» إشارةً إلى ما أورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير فليكن قول المصـ في "الإيضاح": «كما سيأتي» أيضاً إشارةً إليه، وحاصل الدفع أنه لا حاجة إلى حمله على ما حمل عليه كلام السكّاكيّ لأنّ المصـ غير تابع له في أمثال هذه المقامات بل فيما هو صحيح جيِّد عنده.

(٣) **قوله:** [وبهذا يظهر إلخ] أي: وبما ذكرنا من أنه لا حاجة إلى حمل كلام المصـ على ما حمل عليه كلام السكّاكيّ يظهر أنّ ما يقال من أنّ معنى كلام المصـ «وأمّا توكيده فللتقرير» أنّ توكيد المسند إليه إلخ، وهذا القول مقابل لقول الشارح: «أي: لتقرير المسند إليه» فالشارح قد أشار بتفسيره إلى أنّ المراد بالتقرير تقرير المسند إليه، وهذا القائل يشير إلى أنّ المراد به تقرير الحكم أو المحكوم عليه.

(٤) **قوله:** [غلط فاحش] لما مرّ من أنّ المفيد لتقرير الحكم في «أنا عرفتُ» التقديمُ لا التأكيد والتكرير، وأنّ «أنا» في «أنا سعيتُ في حاجتك وحدي أو لا غيري» ليس للتقرير بل للتخصيص، وأمّا «وحدي» أو «لا غيري» فليس تأكيداً للمحكوم عليه بل للتخصيص المستفاد من تقديم «أنا».

(٥) **قوله:** [عن ارتكابه غُنْية إلخ] أي: عن ارتكاب هذا الغلط الفاحش استغناء بما ذكرنا. قوله «من الوجه

أي: التكلّم بالمجاز[١] نحو: «قطع اللصَّ الأميرُ الأميرُ أو نفسُه أو عينُه» لئلاّ يتوهّم أنّ إسناد القطع إلى الأمير مجاز وإنّما القاطع بعض غلمانه مثلاً (أو) لدفع توهّم[٢] (السهوِ) نحو: «جاءني زيد زيد» لئلاّ يتوهّم أنّ الجائي عمرو وإنّما ذكر زيداً على سبيل السهو، ولا يدفع[٣] هذا التوهّم بالتأكيد المعنويّ وهو ظاهر[٤] (أو) لدفع توهّم (عدمِ الشُمول) نحو: «جاءني القوم كلّهم أو أجمعون» لئلاّ يتوهّم[٥] أنّ بعضهم لم يجئ إلاّ أنك لم تعتدّ بهم أو أنك جعلتَ الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكلّ بناءً على أنهم في حكم شخص واحد كما يقال: «بنو فلان قتلوا زيداً» وإنما قتله واحد منهم، ....

الصحيح» وهو أنّ المراد بالتقرير هو تقرير المسند إليه، وهذا بيان لـ«ما».

(١) **قوله:** [أي: التكلّم بالمجاز] أي: لدفع توهّم المخاطب أنّ المتكلِّم تكلّم بالمجاز. قوله «لئلاّ يتوهّم إلخ» أي: تُؤكِّد المسند إليه بالتأكيد اللفظيّ أو المعنويّ لئلاّ يتوهّم مخاطبك أنك أردتَ بالأمير بعض غلمانه أو أسندتَ فعل ذلك البعض إلى الأمير، فقوله «وإنّما القاطع إلخ» داخل في المتوهَّم المنفيّ.

(٢) **قوله:** [لدفع توهّم] إشارة إلى أنّ قوله «السهوِ» عطف على قوله «التجوّزِ» أي: أو يكون تأكيد المسند إليه لدفع توهّم المخاطَب أنه وقع سهواً موضعَ مفرد آخر. قوله «لئلاّ يتوهّم إلخ» أي: تؤكِّد المسند إليه بالتأكيد اللفظيّ لئلاّ يتوهّم مخاطبك أنّ الجائيَ عمرو مثلاً وإنّما ذكرتَ زيداً سهواً.

(٣) **قوله:** [ولا يدفع إلخ] دفعٌ لما يخطر بالبال من أنه لا وجه لاكتفائك بالتأكيد اللفظيّ في دفع توهّم السهو مع أنك قد أوردتَ التأكيد اللفظيّ والمعنويّ في دفع توهّم التجوّز! وحاصل الدفع أنّ وجه الاكتفاء هنا بالتأكيد اللفظي أنّ هذا التوهّم أي: توهّم وقوع مفرد آخر موقع المسند إليه سهواً لا يدفع بالتأكيد المعنويّ، وأمّا توهّم وقوع المثنّى والمجموع في موقعه سهواً فيندفع بالتأكيد المعنويّ كما سيجيء.

(٤) **قوله:** [وهو ظاهر] أي: وعدم دفع توهّم السهو بالتأكيد المعنويّ ظاهر لأنك إن قلتَ لدفع هذا التوهّم: «جاءني زيد نفسه» احتمل أنك أردتَ أن تقول: «جاءني عمرو نفسه» فسهوتَ وتلفّظتَ بزيد.

(٥) **قوله:** [لئلاّ يتوهّم إلخ] أي: تؤكِّد القوم بقولك «كلّهم» أو «أجمعون» لئلاّ يتوهّم إلخ فالتأكيد هنا يدفع توهّم عدم الشمول في لفظ القوم. قوله «إلاّ أنك لم تعتدّ بهم» أي: أطلقتَ القوم وأردتَ به مَن عدا ذلك البعض، وهذا داخل في المتوهَّم المنفيّ.

وربما يجمع[١] بين «كلّ» و«أجمعين» بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَٰئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠] بناءً على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرّقهم واشتغال كلّ منهم بشأن، وبهذا يزداد[٢] التعيير والتقريع على إبليس، ولا دلالة لـ«أجمعون»[٣] على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهّم، وههنا بحث[٤] وهو أنّ ذكر عدم الشمول إنّما هو زيادة توضيح وإلاّ فهو من قبيل دفع توهّم التجوّز لأنّ «كلّهم» مثلاً[٥]

---

(١) **قوله:** [وربما يجمع إلخ] أي: قد يؤكَّد المسند إليه لدفع توهّم عدم الشمول بلفظ «كلّ» فقط أو بلفظ «أجمعون» فقط وقد يجمع بينهما إذا كان المقام مقتضِياً لزيادة التأكيد. قوله «بناءً إلخ» أي: جُمِع هنا بينهما لأنّ كثرة الملائكة واستبعادَ سجود جميعهم لتفرّقِهم واشتغالِ كلّ منهم بشأن يقتضي ذلك.

(٢) **قوله:** [وبهذا يزداد إلخ] أي: وبالجمع هنا بين «كلّهم» و«أجمعون» للدلالة على سجود جميع الملائكة مع كثرتهم وتفرّقهم واشتغال كلّ منهم بشأن يزداد التقبيح والتعييب على إبليس بأنّ الملائكة مع ما ذكر من شأنهم سجدوا كلّهم أجمعون لآدم على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام تعميلاً لأمر الله سبحانه وتعالى وأمّا هذا فقد أبى واستكبر وكان من الكافرين.

(٣) **قوله:** [ولا دلالة لـ«أجمعون» إلخ] ردٌّ على ما ذكره بعض الأيمّة الحنفيّة من أنّ فائدة «أجمعون» في الآية الدلالة على أنهم عن آخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود، وفيه زيادة تقريع وتعيير لإبليس لأنّ الجمّ الغفير إذا اجتمعوا على امتثال المأمور به في زمان واحد كان مخالفتهم أبعد عن الحقّ وأدخل في الذمّ، وحاصل الردّ أنّ «أجمعون» في التأكيد بمعنى «كلّ» ولو كُرِّر «كلّ» لم يفد الاجتماع في الزمان قطعاً فكذا ما هو بمعناه، وجوابه أنه وإن كان بمعنى «كلّ» إلاّ أنّ له أصل اشتقاق يدلّ على الاجتماع فلا يبعد أن يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الأصليّة في الكنى.

(٤) **قوله:** [وههنا بحث إلخ] أي: وفي ذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوّز بحث وهو أنّ إلخ، والمقصود بهذا البحث أنه يُمكِن الاكتفاء بذكر التجوّز لأنه يشمل عدم الشمول، فالبحث هنا بمعنى التحقيق لا بمعنى الاعتراض. قوله «زيادة توضيح» لأنه من قبيل ذكر الخاصّ بعد ذكر العامّ.

(٥) **قوله:** [لأنّ «كلّهم» مثلاً إلخ] تعليل لكون عدم الشمول داخلاً في التجوّز. قوله «إذا كان المتبوع» كلفظ «الملائكة» و«القوم». قوله «دالاًّ على الشمول» على سبيل الحقيقة. قوله «وإلاّ لكان إلخ» أي: وإن لم يكن المتبوع دالاًّ على الشمول كان لفظ «كلّهم» مثلاً تأسيساً لأفادته معنى جديداً لا تأكيداً.

إنّما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع دالاًّ على الشمول ومحتمِلاً لعدم الشمول على سبيل التجوّز وإلاّ لكان تأسيساً، ولذا قال[(١)] الشيخ عبد القاهر: ولا نعني بقولنا «يفيد الشمول» أنّه يُوجِبه من أصله وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ وإلاّ لم يسمّ تأكيداً[(٢)] بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعمَلاً على خلاف ظاهره ومتجوّزاً فيه انتهى كلامه. وأمّا نحو[(٣)] «جاءني الرجلان كلاهما» ففي كونه لدفع توهّم عدم الشمول نظر لأنّ المثنّى نصّ في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلاً فلا يتوهّم فيه عدم الشمول بل الأولى أنه لدفع توهّم أن يكون الجائي واحداً منهما والإسناد إليهما إنّما وقع سهواً، وأمّا إذا توهّم[(٤)] السامع أنّ الجائيَ رسولان لهما أو نفسُ أحدهما ورسولُ الآخَر فلا يقال لدفعه: «جاءني الرجلان كلاهما» بل «أنفسهما» أو «أعينهما» وكذا إذا توهّم[(٥)] أنّ الجائيَ أحدهما والآخر

---

(١) **قوله:** [ولذا قال إلخ] تأييدٌ لما ذكره أي: ولأجل ما ذكرنا من أنّ لفظ «كلّ» مثلاً إنّما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع دالاًّ على الشمول وإلاّ لكان تأسيساً قال إلخ، وحاصله أنا لا نعني بقولنا: «إنّ لفظ «كلّ» يفيد الشمول» أنه يُثبت الشمولَ من أصله وأنه لولا «كلّ» لما فهم الشمول من لفظ المتبوع.

(٢) **قوله:** [وإلاّ لم يسمّ تأكيداً] أي: وإن عنينا بقولنا المذكور أنّ لفظ «كلّ» مثلاً يوجب الشمول ويثبته من أصله لم يُسمَّ لفظ «كلّ» تأكيداً لأنّ حقيقة التأكيد تكرار ما فهم من المتبوع بل يُسمَّى تأسيساً.

(٣) **قوله:** [وأمّا نحو إلخ] دفعٌ لما يتوهّم من أنّ «كلاهما» في «جاءني الرجلان كلاهما» لدفع توهّم عدم الشمول وليس هنا توهّم التجوّز فقد ثبت الفرق بينهما، وحاصل الدفع أنّ المثنّى نصّ في مدلوله أي: في الاثنَين ولا يُطلَق على الواحد أصلاً لا حقيقةً ولا مجازاً فلا يتوهّم فيه عدم الشمول كما لا يتوهّم التجوّز حتّى يدفع بـ«كلاهما»، بل الأولى أنه لدفع توهّم السهو من المتكلّم في الإسناد.

(٤) **قوله:** [وأمّا إذا توهّم إلخ] دفعٌ لما يتوهّم من أنه إذا توهّم السامع أنّ الجائيَ رسولان للرجلَين أو الجائيَ أحدُهما ورسولُ الآخر وقيل لدفعه: «جاءني الرجلان كلاهما» فلا شكّ أنه لدفع توهّم التجوّز، وحاصل الدفع أنّ هذا توهّم التجوّز العقليّ ويقال لدفعه عرفاً واستعمالاً: «أنفسهما» أو نحوه لا «كلاهما».

(٥) **قوله:** [وكذا إذا توهّم إلخ] أي: وكذا لا يقال: «جاءني الرجلان كلاهما» إذا توهّم السامع أنّ الجائيَ

مُحرِّض باعث ونحو ذلك فإنّما يدفع ذلك بتأكيد المسند لأنّ توهّم التجوّز إنّما وقع فيه (وأمّا بيانه) أي: تعقيب المسند إليه[1] بعطف البيان (فلإيضاحه باسم مختصّ به نحو: «قدم صديقك خالد») ولا يلزم[2] كون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما[3] وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح[4] لما ذكر صاحب "الكشّاف" أنّ «البيت الحرام» في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللّٰهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة:٩٧] عطف بيان جيء به للمدح[5] لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك، ....

أحدهما والآخر غير جاءٍ بل مُحرِّضٌ على المجيء أو باعثٌ له أو معينٌ عليه؛ فإنه إنّما يدفع بتأكيد المسند كأن يقال: «جاء جاء الرجلان» لأنّ توهّم التجوّز إنّما وقع في المسند حيث توهّم السامع أنّ لفظ «جاء» مستعمل على سبيل عموم المجاز في معنى السبب للمجيء أعمّ من أن يكون بالفاعليّة أو التحريض.

(١) **قوله:** [أي: تعقيب المسند إليه إلخ] بيانٌ لحاصل المعنى إذ قول الماتن: «بيانه» بالمعنى المصدريّ أي: كشف المسند إليه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام.

(٢) **قوله:** [ولا يلزم إلخ] شروعٌ في الاعتراض على ما يُفهَم من ظاهر قول المتن: «فلإيضاحه باسم مختصّ به» من لزوم كونِ عطف البيان أوضح، وانحصارِ فائدته في الإيضاح، وكونه اسماً مختصًّا بالمتبوع، فاعترض على الأوّل بقوله «ولا يلزم كون الثاني أوضح»، وعلى الثاني بقوله «وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح»، وعلى الثالث بقوله «وممّا يدلّ إلخ»، وجواب الكلّ أنّ كلامه مبنيّ على الغالب.

(٣) **قوله:** [لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما] كما إذا فرض أنّ كنية زيد مشتركة بين عشرين واسمه بين ثلاثين متغايرِينَ لأولئك، فإذا قيل: «جاء أبو عبد الله زيد» أفاد الاسم إيضاحَ الكنية وإن كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد، وكذا لا يلزم أن يكون الثاني أشهر من الأوّل.

(٤) **قوله:** [لا تنحصر في الإيضاح] أي: وإن كان الإيضاح لازماً له ولذا عرّفوه بأنه تابع غير صفة يُوضِح متبوعَه. قوله «لما ذكره إلخ» دليل لعدم انحصار فائدة عطف البيان في الإيضاح.

(٥) **قوله:** [جيء به للمدح] إذ فيه إشعارٌ باعتبار الوضع التركيبيّ إلى كونه محرَّماً فيه القتال والتعرّض لمن التجأ إليه وإن كان مستعملاً ههنا في معناه العلَميّ ولذا جُعِل المجموع عطفَ بيان. قوله «لا للإيضاح» لأنّ الكعبة اسم مختصّ ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء. قوله «لذلك» أي: للمدح كما في التسمية.

وذكر[١] في قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود:٦٠] أنه عطف بيان لعادٍ، وفائدته[٢] وإن كان البيان حاصلاً بدونه أن يوسموا بهذه الدعوة وسماً وتُجعَل فيهم أمراً محقّقاً لا شبهة فيه بوجهٍ من الوجوه، وممّا يدلّ على أنّ عطف البيان لا يلزم ألبتّة أن يكون اسماً مختصًّا بمتبوعه ما ذكروا في قوله: وَالْمُؤْمِنِ[٣] الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ * يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ، أنّ «الطير» عطف بيان، وكذا كلّ صفة أجري[٤] عليها الموصوف نحو:

---

(١) **قوله:** [وذكر إلخ] دليل آخر لعدم الانحصار أي: وذكر صاحب "الكشّاف" أنّ «قوم هود» عطف بيان لـ«عاد». قوله «وفائدته إلخ» جواب لما يقال: ما الفائدة فيه مع أنّ البيان حاصل بدونه لأنّ عاداً مختصّ بقوم هود فلا إبهام فيه، وحاصل ما أجابه أنا لا نُسلِّم أنه مختصّ بهم لأنّ عاداً عادان: عادٌ الأولى وهي إرم قوم هود على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام، وعادٌ الأخيرةُ وهي ثمود قوم صالح على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام، ففائدته الإيضاحُ ورفعُ الإبهام، ولم يذكره الشارح لأنه بصدد بيان فائدة غير الإيضاح.

(٢) **قوله:** [وفائدته إلخ] أي: وفائدة عطف البيان على تقدير أنّ عاداً اسم مختصّ بهم أن يوسموا إلخ يعني أنّ عطف البيان يَجْعَل هذه الدعوةَ أي: الدعاءَ بالهلاك بقوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ﴾ سِمَةً وعلامةً لهم بحيث لا يتوهّم كونها في حقّ غيرهم حتّى أنه لو فرض إبهام بزعم اشتراك عاد بينهم وبين غيرهم أو بجواز إطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركة غيرهم إيّاهم فيما اشتهروا به من فرط العتوّ والعناد كثمود لاندفع ذلك بعطف البيان هذا، فعطف البيان هنا لدفع الإبهام التقديريّ اعتناءً بالمقصود وحفظاً له عن شائبة توهّم غيره فصارت الدعوة فيهم بسبب عطف البيان أمراً محقّقاً لا شبهة فيه بوجهٍ من الوجوه.

(٣) **قوله:** [وَالْمُؤْمِنِ إلخ] الواو للقسم، و«المؤمن» من أسماء الله تعالى، و«العائذات» المُلتجيات، و«الطير» عطف بيان للعائذات وليس مختصًّا به، وهذا هو موضع الاستشهاد، و«الغَيل» و«السَنَد» موضعان في جانب الحرم، وإضافة الركبان إلى مكّة لأدنى ملابسة وهي كونهم زوّارها، ومعنى البيت: واللهِ الذي آمن الطير الملتجيات إلى الحرم والساكنات به من الاصطياد تمسحها ركبان مكّة ولا تتعرّض لها، وجواب القسم في البيت الثاني وهو: مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ.

(٤) **قوله:** [وكذا كلّ صفة أجري إلخ] أي: وكما أنّ الموصوف «الطير» في «العائذات الطير» جعل عطف بيان للصفة «العائذات» كذلك كلّ موصوف أجري على الصفة الأحسن فيه أن يُجعَل عطف بيان للصفة لوجهَين أشار إلى الأوّل بقوله «لما فيه من إيضاح الصفة المُبهَمة» فإنّ الفاضل الكامل مثلاً صفة مبهمة

«جاءني الفاضل الكامل زيد» فالأحسن أنّ الموصوف فيه عطف بيان لِما فيه من إيضاح الصفة المُبهَمة، وفيه إشعار[1] بكونه علَماً في هذه الصفة، فإن قلتَ[2]: قد أورد المصنّف قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل:٥١] في باب الوصف وذكر أنه للبيان والتفسير وأورده السكّاكيّ في باب عطف البيان مصرِّحاً بأنه من هذا القبيل فما الحقّ في ذلك؟ قلتُ[3]: ليس في كلام السكّاكيّ ما يدلّ على أنه عطف بيان صِناعيّ لجواز أن يريد أنه من قبيل الإيضاح والتفسير وإن كان وصفاً صِناعيًّا، ويكون إيراده[4] في هذا

تصلح للصدق على أفراد كثيرة وفي زيد مثلاً إيضاحٌ لتلك الصفة المبهمة وتعيينٌ لمصداقها، وظاهر أنّ الإيضاح من شأن عطف البيان دون البدل، وأشار إلى الثاني بقوله «وفيه إشعارٌ إلخ» وسيجيء بيانه.

(١) **قوله:** [وفيه إشعار إلخ] أي: وفي إجراء الموصوف على الصفة إشعارٌ بكون الموصوف علَماً أي: معروفاً مشتهراً في هذه الصفة كالفاضل والكامل مثلاً، والإشعار به إنّما يتفرّع على جعل الموصوف تفسيراً للصفة لأنّ التفسير بيان المعنى المبهم بلفظ أظهر في الدلالة عليه، فإذا جعل الموصوف بياناً وإيضاحاً للصفة فلا بدّ أن يكون اتّصافه بتلك الصفة معلوماً لئلاّ يلزم تفسير المبهم بالمبهم، ولا شكّ أنّ إيضاح المتبوع وتفسيرَه من فوائد عطف البيان دون البدل.

(٢) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] استفسارٌ وتمهيدٌ للردّ على العلاّمة الشارح "المفتاح"، وللردّ على من توهّم الخلاف بين "الكشّاف" و"المفتاح" و"الإيضاح" في «اثنين» و«واحد» في الآية الكريمة بأنه يشير كلامُ "الإيضاح" إلى أنّه صفة وكلامُ "المفتاح" إلى أنه عطف بيان وكلامُ "الكشّاف" إلى أنه تأكيد.

(٣) **قوله:** [قلتُ إلخ] حاصل الجواب أنّ الحقّ ما ذكره المصـ من أنه صفة، وليس في كلام السكّاكيّ ما يدلّ على أنه عطف بيان صِناعيّ لجواز أن يكون المراد بقوله: «إنه من هذا القبيل» أنه من قبيل الإيضاح والتفسير وإن كان وصفاً صِناعيًّا لا عطفَ بيان صِناعيًّا، فلا مخالفة بينهما.

(٤) **قوله:** [ويكون إيراده إلخ] دفعٌ لتوهّم أنّ توجيهَ كلامه المذكورَ من قبيل توجيه القول بما لا يرضى به القائل لأنّ إيراده في بحث عطف البيان يدلّ على أنه عنده منه، وحاصل الدفع أنّ إيراد السكّاكيّ قولَه تعالى هذا في بحث عطف البيان مع أنه ليس منه مثل إيراده «كلّ رجل عارف» في بحث التأكيد الصِناعيّ مع أنه ليس منه، فهذا من دأبه أنه لا يتحاشى عن الإيراد في البحث ما ليس منه لمناسبة مّا.

البحث مثل إيراد «كلّ رجل عارف» و«كلّ إنسان حيوان» في بحث التأكيد على ما هو دأب السكّاكيّ، ويكون مقصوده[1] أنه وصف صِناعيّ جيء به للإيضاح والتفسير لا للتأكيد مثل «أمس الدابر» على ما وقع في كلام النحاة، وتقرير ذلك[2] أنّ لفظ «إلهَين» حامل لمعنى الجنسيّة أعني الإلهيّة ومعنى العدد أعني الاثنَينيّة وكذا لفظ «إله» حامل لمعنى الجنسيّة والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الأوّل النهي عن اتّخاذ الاثنين من الإله لا عن اتّخاذ جنس الإله، وفي الثاني إثبات الواحد من الإله لا إثبات جنسه، فوصف «إلهين» بـ«اثنين» و«إله» بـ«واحد» إيضاحاً لهذا الغرض وتفسيراً، وهذا الذي[3] قصده صاحب "الكشّاف" حيث قال: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دالّ على شيئَين الجنسيّة والعدد المخصوص فإذا أريدت الدلالة على أنّ المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شُفِع بما يؤكّده هذا كلامه، وقوله: «يؤكّده» أي: يقرّره ويحقّقه[4] ولم يقصد أنه تأكيد

---

(١) **قوله:** [ويكون مقصوده إلخ] بيانٌ لغرض السكّاكيّ من إيراده قوله تعالى في بحث عطف البيان مع أنه ليس منه، وحاصله أنّ مقصود السكّاكيّ من إيراده إيّاه في هذا البحث الإشارة إلى أنه وصف صِناعيّ جيء به للإيضاح والتفسير لا للتأكيد وإن أفاد التأكيد أيضاً. قوله «مثل أمس الدابر» فإنّ الوصف فيه لغرض التأكيد. قوله «على ما وقع إلخ» من أنّ قوله «اثنين» و«واحد» وصف جيء به للتأكيد.

(٢) **قوله:** [وتقرير ذلك إلخ] أي: وتقرير أنّ «اثنَين» و«واحد» وصفان جيء بهما للإيضاح والتفسير لا للتأكيد أنّ لفظ «إلهَين» إلخ، وحاصل التقرير ظاهر. قوله «في الأوّل» أي: في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوْٓا اِلٰـهَيْنِ﴾. قوله «وفي الثاني» أي: في قوله تعالى: ﴿اِنَّمَا هُوَ اِلٰهٌ﴾.

(٣) **قوله:** [وهذا الذي إلخ] أي: وهذا التقرير هو الذي قصده صاحب "الكشّاف" حيث قال إلخ. قوله «على أنّ المعنى به منهما» أي: على أنّ المراد بذلك الاسم من الجنسيّة والعدد المخصوص. قوله «والذي يساق له الحديث» تفسير لما قبله. قوله «شُفِع إلخ» أي: ذُكِر عقيبَ ذلك الاسم ما يُؤكِّد العدد.

(٤) **قوله:** [أي: يُقرِّره ويحقّقه إلخ] إشارة إلى أنّ مراده بقوله «يُؤكِّده» يقرِّر الغرض من المتبوع ويُحقِّق المعنى المسوق له الكلام ولم يُرد أنه يُؤكِّد أمر المتبوع في النسبة أو الشمول حتّى يكون تأكيداً صِناعيًّا

صِناعيّ لأنه إنما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بألفاظٍ مخصوصةٍ، فما وقع[1] في شرح "المفتاح" من أنّ مذهب صاحب "الكشّاف" أنّ «إلهين اثنين» و«نفخة واحدة» من التأكيد الصِناعيّ ليس بشيء إذ لا دلالة لكلامه عليه بل أورد[2] في "المفصّل" قوله: «نفخة واحدة» مثالاً للوصف المُؤكِّد نحو: «أمس الدابر»، فالحقّ أنّ كلاًّ من «اثنين» و«واحد» وصف صِناعيّ جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام:٣٨] حيث جُعِل «في الأرض» صفةً لـ«دابّة» و«يطير بجناحيه» صفةً لـ«طائر» ليدلّ على أنّ القصد إلى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف، فالآيتان[3] تشتركان في أنّ الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث إنه في «إلهين اثنين» و«إلهٌ واحد» لبيان أنّ القصد إلى العدد دون الجنس، وفي «دابّة في الأرض» و«طائر يطير بجناحيه» لبيان أنّ القصد إلى الجنس دون العدد، وتقرير هذا البحث على ما ذكرتُ ممّا لا مزيد عليه للمنصف

كيف! والتأكيد الصِناعيّ إنّما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بألفاظ مخصوصة ولم يوجد هنا شيء منهما.

(١) **قوله:** [فما وقع إلخ] أي: إذا علم أنه ليس مراد صاحب "الكشّاف" بالتأكيد التأكيد الصِناعيّ فما وقع في شرح "المفتاح" من أنّ مذهبه أنّ «اثنين» من التأكيد الصِناعيّ ليس بشيء لأنّ مستنده في كونه مذهباً له إنّما هو قوله المذكور وقد علم أنه لا يدلّ على ما فهمه شارح "المفتاح".

(٢) **قوله:** [بل أورد إلخ] ترقّ من عدم دلالة كلام صاحب "الكشّاف" على كون «اثنين» و«واحدة» تأكيداً صِناعيًّا إلى دلالة كلامه على كونه وصفاً مُؤكِّداً. قوله «مثالاً للوصف المُؤكَّد» أي: جعله مثالاً للوصف المُؤكِّد باعتبار صلاحيّته له لا أنه متعيَّن لذلك لجواز أن يُجعَل وصفاً مُوضِحاً كما قرّره الشارح في «إله واحد». قوله «فالحقّ إلخ» أي: فالحقّ في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ الآية أنّ كلاًّ إلخ.

(٣) **قوله:** [فالآيتان إلخ] دفعٌ لتوهّم أنه لا يصحّ تشبيه آية ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ الآية بآية ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية لأنّ القصد في الأولى إلى العدد نفياً وإثباتاً وفي الثانية إلى الجنسيّة، وحاصل الدفع أنّ التشبيه باعتبار ما تشتركان فيه وهو كون الوصف فيهما للبيان والتفسير.

وبه تبيّن[١] أنْ لا خلاف بين صاحب "الكشّاف" وصاحب "المفتاح" والمصنّف على ما توهّمه القوم، واستدلّ العلاّمة[٢] في شرح "المفتاح" على أنه عطف بيان لا وصف بأنّ معنى قولهم: «الصفة تابع يدلّ على معنى في متبوعه» أنه تابع ذكر ليدلّ على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب، ولم يُذكَر[٣] «اثنين» و«واحد» للدلالة على الاثنينيّة والوحدة اللتَين في متبوعهما ليكونا وصفَين بل ذُكِرا للدلالة على أنّ القصد في متبوعهما إلى أحد جزئَيه أعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر أعني الجنسيّة فكلّ منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة، وأقول[٤]: إن أريد أنه لم يذكر إلاّ ليدلّ على

---

(١) **قوله:** [وبه تبيّن إلخ] أي: وبهذا التقرير تبيّن أنْ لا خلاف إلخ. قوله «على ما توهّمه القوم» من أنه يشير "الإيضاح" إلى أنه صفة و"المفتاح" إلى أنه عطف بيان و"الكشّاف" إلى أنه تأكيد، فهذا متعلّق بالمنفيّ أي: الخلاف، والحاصل أنّ ثلاثتهم متّفقون على أنّ «اثنين» و«واحد» وصفان صِناعيّان جيء بهما للإيضاح والتفسير، وليس بعطف بيان ولا بتأكيد لعدم صدق تعريفهما عليه.

(٢) **قوله:** [واستدلّ العلاّمة] أي: قطب الدين الشيرازيّ. قوله «على أنه» أي: على أنّ كلاًّ من «اثنَين» و«واحد». قوله «بأنّ معنى إلخ» تصوير للاستدلال. قوله «ذُكِر ليدلّ إلخ» إنّما زاده لإخراج البدل في مثل «أعجبني زيد علمه» وعطف البيان في مثل «جاءني زيد صديقك» والمعطوف في مثل «أعجبني زيد وعلمه» فإنّ جميع ذلك دالّ على معنى في متبوعه لكن لم يُذكَر للدلالة عليه بل لأمر آخر.

(٣) **قوله:** [ولم يُذكَر إلخ] وحاصل الاستدلال أنه لا يصدق تعريف الصفة على شيء من «اثنين» و«واحد» في الآية فلا يكون وصفاً صِناعيًّا، ويصدق تعريف عطف بيان فيكون عطف بيان. قوله «في متبوعهما» وهما «إلهَين» و«إله». قوله «أعني التثنية والوحدة» الأوّل في المتبوع الأوّل والثاني في الثاني.

(٤) **قوله:** [وأقول إلخ] ردّ على استدلال العلاّمة، وحاصله أنه إن أراد بقوله «ذُكِر ليدلّ إلخ» أنّ الصفة لا تُذكَر إلاّ للدلالة على معنى في متبوعها لا غير فهو باطل لأنه لا يصدق حينئذ تعريف الصفة على صفةٍ مّا لأنها مع دلالتها عليه تكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو ذمّ أو ترحّم، وإن أراد به أنّ الصفة تُذكَر للدلالة على معنى في متبوعها ويكون الغرض من دلالتها عليه شيئاً آخَر كالتخصيص ونحوه فهو صحيح لكنه لا ينافي كون «اثنَين» و«واحد» وصفَين لأنه يجوز أن يكون ذكرهما للدلالة على الاثنَينيّة والوحدة

معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لأنها ألبتة تكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو نحو ذلك، وإن أريد أنه ذكر ليدلّ على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئاً آخَر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز أن يكون ذكر «اثنين» و«واحد» للدلالة على الاثنينيّة والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما أنّ «الدابر» ذكر ليدلّ على معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل الأمرُ كذلك عند التحقيق(١) ألا ترى أنّ السكّاكيّ جَعَل من الوصف ما هو كاشف ومُوضِح ولم يخرج بهذا عن الوصفيّة، ثُمّ قال(٢): وأمّا أنه ليس ببدل فظاهر لأنه لا يقوم مقام المبدل منه، وفيه أيضاً نظر(٣) لأنا لا نسلّم أنّ البدل يجب صحّة قيامه مقام المبدل منه، ألا يرى إلى ما ذكره

ويكون الغرض من الدلالة عليهما بيانَ المقصود وتفسيرَه.

(١) **قوله:** [بل الأمر كذلك عند التحقيق] ترقّ من مجرّد إمكان ما ذكر إلى قطعه. قوله «ألا ترى إلخ» تنوير لما ادّعاه بقوله «بل الأمر كذلك إلخ»، وحاصله أنّ السكّاكيّ جعل من الوصف ما هو كاشف ومُوضِح ومع هذا لم يخرج الوصف عن كونه وصفاً؛ وذلك لأنّ الكشف والإيضاح من جملة الأغراض التي يُذكَر الوصف لأجل الدلالة عليها.

(٢) **قوله:** [ثمّ قال إلخ] أي: وقال العلاّمة الشارح "المفتاح" في نفي كون «اثنَين» و«واحد» بدلاً بعد إثبات كونهما عطف بيان: «وأمّا أنه ليس ببدل إلخ»، وحاصله أنه لو كان «اثنَين» و«واحد» بدلاً لوجب صحّة قيام كلّ منهما مقام المبدل منه وظاهر أنه لا يصحّ قيام «اثنَين» مقام «إلهَين» وقيام «واحد» مقام «إله» لأنّ الغرض المسوق له الكلام في الأوّل النهي عن اتّخاذ الاثنَين من الإله وفي الثاني إثبات الواحد منه وليس الاثنان والواحد منفردَين مقصودَين بالنسبة.

(٣) **قوله:** [وفيه أيضاً نظر إلخ] أي: وفي قول العلاّمة: «إنّه ليس ببدل للعلّة المذكورة» نظر كما كان في قوله «إنه عطف بيان» نظر، وحاصله أنا لا نسلِّم أنّ البدل يجب صحّة قيامه مقام المبدل منه. قوله «ألا يرى إلخ» دليل لعدم التسليم، وحاصله أنّ صاحب "الكشّاف" جَعَل «الْجِنَّ» بدلاً من «شُرَكَاءَ» مع أنه لا يصحّ قيامه مقامه إذ لا معنى لقولنا: «وجعلوا لله الجنّ» بإسقاطِ المبدل منه وإقامةِ البدل مقامه.

صاحب "الكشّاف" في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام:١٠٠] أنّ «لله»[١] و«شُرَكَاءَ» مفعولاَ «جَعَلُوْا» و«الْجِنَّ» بدل من «شُرَكَاءَ»، ومعلوم أنه لا معنى لقولنا: «وجعلوا لله الجنّ»، بل لا يبعد[٢] أن يقال: الأولى أنه بدل لأنه المقصود بالنسبة إذ النهي إنّما هو عن اتّخاذ الاثنين من الإله على ما مرّ تقريره (وأمّا الإبدال منه) أي: من المسند إليه[٣] وفي هذا إشعار بأنّ المسند إليه إنّما هو المُبدَل منه، وهذا بالنظر إلى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في «جاءني أخوك زيد» هو «أخوك» وإلاّ فالمسند إليه في التحقيق هو البدَل، وفي لفظ "المفتاح" إيماء إلى ذلك (فلزيادة التقرير نحو: «جاءني أخوك زيد») في بدَل الكُلّ[٤] وهو الذي يكون ذاته عينَ ذات المُبدَل منه وإن كان مفهوماهما متغايرَين[٥] (و«جاءني القوم

---

(١) قوله: [أنّ «لله» إلخ] ويجوز أن يكون «شُرَكَاءَ» و«الْجِنَّ» مفعولاَ «جَعَلُوْا» و«لله» متعلِّقاً بـ«شُرَكَاءَ».

(٢) قوله: [بل لا يبعد إلخ] ترقٍّ على ما يستفاد من الكلام السابق وهو إمكان كون «اثنَين» و«واحد» بدلاً. قوله «لأنه إلخ» أي: لأنّ «اثنَين» و«واحد» هو المقصود بالنسبة كما هو الشأن في البدل. قوله «عن اتّخاذ الاثنَين من الإله» أي: لا عن اتّخاذ جنس الإله على ما سبق تقريره مفصَّلاً مشروحاً.

(٣) قوله: [أي: من المسند إليه] تعيينٌ لمرجع الضمير. قوله «وفي هذا إشعار إلخ» أي: وفي قوله «منه» إشعار بأنّ المسند إليه إنّما هو المبدل منه إذ الضمير المجرور راجع إلى المسند إليه كما أشار إليه أوّلاً. قوله «وهذا إلخ» أي: وكون المسند إليه هو المبدل منه بالنظر إلى ظاهر قول النحاة في بيان تركيب الكلام لأنهم يجعلون الفاعل إلخ. قوله «وإلاّ إلخ» أي: وإن قطعنا النظر عن الظاهر فالمسند إليه في التحقيق هو البدل لأنهم عرّفوه بأنه تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. قوله «إيماء إلى ذلك» أي: إلى أنّ المسند إليه بحسب الظاهر هو المبدل منه وبحسب الحقيقة هو البدل.

(٤) قوله: [في بدَل الكُلّ] أي: يقال ذلك في بدَل الكلّ، وقِس عليه قولَه «في بدَل البعض» وقولَه «في بدَل الاشتِمال»، وفي هذه الزيادات إشارة إلى أنّ تعدّد الأمثلة لتعدّد الممثّل لها. قوله «وهو الذي إلخ» أي: وبدَل الكلّ البدل الذي يكون مصداقه عينَ مصداق المبدل منه، وسمّاه ابن مالك بـ«بدل المطابق».

(٥) قوله: [وإن كان مفهوماهما متغايرَين] يرد عليه أنّ الحكم في نقيض مدخول «إنْ» الوصليّة أولى فيكون معناه أنه لو كان مفهوماهما متحدَين كان بدَل الكلّ بالطريق الأولى، وهو باطل إذ لا بدّ من تغايرهما

أكثرهم») في بدَل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضاً من ذات المُبدَل منه وإن لم يكن مفهومه[(١)] بعضاً من مفهومه فنحو «إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ» إذا جعلناه بدَلاً يكون بدَل الكلّ دون البعض لأنّ ما صدق عليه «اثنين» هو عين ما صدق عليه «إلهَين»[(٢)] (و«سُلب زيد ثوبه») في بدَل الاشتِمال وهو الذي لا يكون عينَ المُبدَل منه ولا بعضَه ويكون المُبدَل منه مشتمِلاً عليه لا كاشتمال الظرف[(٣)] على المظروف بل من حيث[(٤)] كونه دالاًّ عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجهٍ مّا بحيث تبقى النفس عند ذكر المُبدَل منه متشوِّقةً إلى ذكره منتظِرةً له فيجيء هنا

كما في «أخوك» و«زيد» وإلاّ لصار تأكيداً لفظيًّا، وأجيب بأنّ الدالّ على الجزاء هو قوله «يكون ذاته عينَ ذات المُبدَل منه» لا قوله «هو الذي يكون ذاته عينَ ذات المُبدَل منه» كما فهمه المعترض.

(١) **قوله:** [وإن لم يكن مفهومه إلخ] يعني أنه إذا لم يكن مفهومه بعضاً فهو بدَل البعض عند بعضيّة الذات وإن كان مفهومه بعضاً أيضاً فبالطريق الأولى أن يكون بدَل البعض. قوله «فنحو إلخ» أي: إذا عُلِم أنه لا اعتبار للمفهوم في كون البدَل كلاًّ أو بعضاً بل الاعتبار للذات بأنّ البدَل إذا كان ذاته عينَ ذات المُبدَل منه يُسمّى بدَل الكلّ وإذا كان ذاته بعضاً من ذات المُبدَل منه يُسمّى بدَل البعض عُلِم أنّ نحو «إلهَين اثنَين» إذا جعلناه بدَلاً يكون بدَل الكلّ دون بدَل البعض.

(٢) **قوله:** [هو عين ما صدق عليه «إلهَين»] أي: وإن كان مفهوم «اثنَين» بعضاً من مفهوم «إلهَين» لأنّ «إلهَين» مركَّب من العددِ ومعروضِه و«اثنَين» عدد فقط فيكون مفهوم «اثنَين» جزء من مفهوم «إلهَين»، لكنك قد عرفتَ أنه لا اعتبار للمفهوم في كون البدَل كلاً أو بعضاً وإنّما الاعتبار للذات.

(٣) **قوله:** [لا كاشتمال الظرف إلخ] أي: لا يشترط خصوص هذا الاشتمال لا أنه يشترط عدمه فإنه فقد يكون اشتمال المُبدَل منه على البدَل كاشتمال الظرف للمظروف نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيْهِ﴾ [البقرة:٢١٧] فالشهر ظرف للقتال، وقد لا يكون كذلك نحو «سرق زيد ثوبه».

(٤) **قوله:** [بل من حيث إلخ] أي: بل يجب أن يكون مشتملاً عليه من حيث كونه دالاًّ عليه إجمالاً ومتقاضِياً له باعتبار نسبة الفعل إليه لا باعتبار ذاته فإنّ نفس ذات زيد مثلاً لا يتقاضى الثوب. قوله «بحيث تبقى النفس إلخ» فإنك إذا قلت «أعجبني زيد» تبقى نفس السامع متشوِّقة إلى ذكر المُعجِب منتظرة له لأنّ المُعجِب ليس ذات زيد بل معنى فيه فإذا قلت «علمه» كان مُبيِّناً ومُلخِّصاً لما أجمل أوّلاً، فلا يكون «ضربت زيداً غلامَه» بدَل الاشتمال لأنّ ضرب زيد مفيد لا يحتاج إلى البيان.

مُبيِّناً ومُلخِّصاً لما أُجمِل أوّلاً، وسَكَت[1] عن بدَل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام، فإن قلتَ[2]: لِم قال هنا «لزيادة التقرير» وفي التأكيد «للتقرير»؟ قلتُ: قد أخذ هذا من لفظ "المفتاح" على عادة افتنانه في الكلام، وهو[3] من إضافةِ المصدر إلى المعمول أو إضافةِ البيان أي: الزيادة التي هي التقرير، والنكتة فيه الإيماء[4] إلى أنّ البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعيّة بخلاف التأكيد فإنّ المقصود منه نفس التقرير، وبيان التقرير[5]

---

(١) **قوله:** [وسَكَت إلخ] أي: ولم يورد المصـ مثالاً لبدل الغلط لأنه لا يقع في الكلام الفصيح، واعلم أنّ الغلط على ثلاثة أقسام: غلط صريح محقَّق بأن تسبقك لسانك إلى الغلط ثم تداركه بذكر الصحيح، وغلط نسيان بأن تتعمّد ذكر الغلط بنسيان المقصود ثمّ تداركه بذكر المقصود، وغلط بداء بأن تذكر المبدل منه عن تعمّد ثم تُوهِم أنك غالط فيه، فالغلطان الأوّلان في فصيح الكلام لا يقعان، وأمّا الثالث فمعتمد الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنّن، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك «هند نجم بدر» كأنك وإن كنتَ متعمِّداً لذكر النجم تغلط نفسك وترى أنك لم تقصد في الأوّل إلاّ تشبيهَها بالبدر.

(٢) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] استفسارٌ عن التغيير في التعبير في الموضعَين هل هو لنكتة أو تفنّن محض، وحاصل الجواب أنّ هذا تفنّن في العبارة أي: تعبير عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة وهو مستحسن عندهم.

(٣) **قوله:** [وهو إلخ] أي: وقوله «زيادة التقرير» من إضافة المصدر إلخ، اعلم أنّ الزيادة تجيء مصدراً وبمعنى الحاصل بالمصدر، وعلى الأوّل إضافتها إلى التقرير لاميّة من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل أو إلى المفعول لأنّ الزيادة تجيء لازمة ومتعدِّية ولذا اختار لفظ المعمول، وعلى الثاني بيانيّة.

(٤) **قوله:** [والنكتة فيه الإيماء إلخ] أي: والنكتة في زيادة الزيادة في مقام البدل دون التأكيد الإيماء إلخ، وفيه إيماء إلى أنّ الافتنان في الكلام لا بدّ له من نكتة إذا كان من البليغ. قوله «فإنّ المقصود منه نفس التقرير» أي: لأنّ المقصود من التأكيد بالأصالة هو نفس التقرير، فالتقرير في البدل شيء زائد يحصل بالتبعيّة وفي التأكيد ليس زائداً، فإلى هذا أشار بقوله هنا: «لزيادة التقرير» وفي التأكيد: «للتقرير».

(٥) **قوله:** [وبيان التقرير إلخ] لمّا كان التقرير في بعض أقسام البدل خفيًّا تعرّض لبيانه في جميع أقسامه فقال: «وبيان التقرير إلخ». قوله «لما فيه من التكرير» أي: تكرير المنسوب إليه والنسبةِ، أمّا الأوّل فلأنّ الأوّل والثاني متّحدان ذاتاً وإن كانا متغايرَين مفهوماً فعُبِّر عنه أوّلاً بـ«زيد» وثانياً بـ«أخوك» فقد تكرّر زيد معنى، وأمّا الثاني فلأنّ البدل في حكم تكرير العامل فقد تكرّرت النسبة حكماً، والتكرّر مُوجِب

في بدل الكلّ ظاهر لما فيه من التكرير، قال صاحب "الكشّاف" في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فائدة البدل التوكيدُ لما فيه من التثنيةِ والتكريرِ[1] والإشعارُ بأنّ الطريق المستقيم بيانُه وتفسيرُه صراطُ المسلمين، وفي بدل البعض[2] والاشتمال باعتبار أنّ المتبوع مشتمِل على التابع إجمالاً فكأنه مذكور أوّلاً، أمّا في البعض فظاهر وأمّا في الاشتمال[3] فلأنّ المتبوع فيه يجب أن يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو: «أعجبني زيد» إذا أعجبك علمه، بخلاف «ضربتُ زيداً»[4] إذا ضربتَ غلامه، فنحو «جاءني زيد غلامُه أو أخوه أو

للتقرّر. قوله «قال صاحب "الكشّاف" إلخ» إثباتٌ لكون التكرير مُوجباً للتقرير.

(١) **قوله:** [لما فيه من التثنيةِ والتكريرِ] يعني أنّ فائدة البدل هنا التوكيدُ من وجهَين: من التثنية أي: من ذكر صراط المسلمين مرّتين حيث ذكر أوّلاً مجملاً وثانياً مفصّلاً، ومن التكرير أي: من تكرير النسبة بتكرير العامل حكماً. قوله «والإشعارُ إلخ» بالرفع عطفاً على التوكيد وبالجرّ عطفاً على التثنيةِ، فهذا الإشعار على الأوّل فائدة ثانية للبدل وعلى الثاني وجه ثالث للتوكيد.

(٢) **قوله:** [وفي بدل البعض إلخ] أي: وبيان التقرير في بدل البعض وبدل الاشتمال أنه باعتبار أنّ المتبوع فيهما مشتمِل على التابع إجمالاً فكأنه مذكور أوّلاً، ففيهما أيضاً ما في بدل الكلّ من التثنية والتكرير المُوجِب للتقرير. قوله «أمّا في البعض فظاهر» أي: أمّا اشتمال المتبوع على التابع إجمالاً في بدل البعض فظاهر فإنّه ظاهر أنّ القوم في «جاءني القوم أكثرهم» مشتمل على جميع أفراد القوم كثيرهم وقليلهم.

(٣) **قوله:** [وأمّا في الاشتمال إلخ] أي: وأمّا اشتمال المتبوع على التابع إجمالاً في بدَل الاشتمال فلأنّ المتبوع فيه يجب من حيث نُسِب شيءٌ إليه أن يكون بحيث يُطلَق ويُراد به التابع، وذلك بأن يكون انتساب شيء إلى المتبوع بحيث تبقى نفس السامع متشوّقة إلى البيان نحو «أعجبني زيد» فإنّ الذات لا تُعجِب من حيث هي وإنّما إعجابها بالأوصاف الموجودة فيها كالعلم والحلم والكرم وغيرها، وليس المراد أنّ «زيد» في المثال قد أطلق على علمه مجازاً كما يُوهِمه ظاهر عبارة الشارح، بل المراد أنّ الشيء قد يُنسَب إلى المتبوع في الظاهر ويُفهَم منه بالقوّة أنّ المقصود نسبته إلى بعض صفاته كأنه قيل: «أعجبني شيء من زيد» ثمّ بُيِّن ذلك بـ«علمه» ونحوه فجاء التقرير بسبب التكرير إجمالاً وتفصيلاً.

(٤) **قوله:** [بخلاف «ضربتُ زيداً»] فإنه لا يصحّ أن تُطلِق زيداً وتريد به غلامَه على بدَل الاشتمال لأنه لا اشتمال لزيد على غلامه بوجه من الوجوه ولا تبقى النفس عند قولك المذكور متشوّقة إلى البيان.

حماره» بدل غلَط لا بدل اشتمال[١] على ما يُشعِر به كلام بعض النحاة، ثُمّ بدل البعض والاشتمال[٢] لا يخلو عن إيضاح البتّة لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، وقد يكون في بدل الكلّ إيضاح وتفسير كما مرّ[٣] فكان الأحسن أن يقال: «لزيادة التقرير والإيضاح» كما وقع في "المفتاح" (وأمّا العطف) أي: جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه (فلتفصيلِ المسند إليه مع اختصار نحو: «جاءني زيدٌ وعمرو») فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل[٤] من غير دلالةٍ على تفصيل الفعل إذ الواو إنّما هي للجمع المطلق أي: لثبوت

قوله «فنحو إلخ» أي: إذا عرفتَ ما ذكر من شرط بدل الاشتمال عرفتَ أنّ نحو إلخ، وهذا ردّ على من جعل نحو «ضرب زيدٌ غلامُه» بدل الاشتمال كالشيخ ابن الحاجب.

(١) **قوله:** [لا بدل اشتمال] لأنّ المتبوع فيه كما مرّ يجب أن يكون مُشعِراً بالتابع وليس هنا كذلك. قوله «على ما يُشعِر إلخ» متعلّق بالمنفيّ أعني قوله «بدل اشتمال». قوله «بعض النحاة» وهو العلاّمة ابن الحاجب فإنه اكتفى في بدل الاشتمال بمجرّد ملابسته بغير الكليّة والجزئيّة، وهذا يقتضي اندراج هذه الأمثلة في بدل الاشتمال بل صرّح في شرح "المُفصَّل" بكون «ضرب زيدٌ غلامُه» من بدل الاشتمال.

(٢) **قوله:** [ثمّ بدل البعض والاشتمال إلخ] إشارةٌ إلى قصور عبارة المتن وحاصله أنه كان حقّ العبارة أن يقول: «وأمّا الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح» كما وقع في عبارة "المفتاح" لأنّ بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلو عن إيضاح وتفسير. قوله «لما فيه إلخ» أي: لأنّ البدل في كلٍّ منهما يُذكَر أوّلاً في ضمن المُبدَل منه مُجمَلاً مُبهَماً ثمّ يُذكَر ثانياً بلفظه مُفصَّلاً مُفسَّرًا.

(٣) **قوله:** [كما مرّ] في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوْۤا اِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۚ اِنَّمَا هُوَ اِلٰهٌ وَّاحِدٌ﴾ [النحل:٥١] وقوله تعالى: ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ۙ صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾. قوله «فالأحسن إلخ» أي: إذا علم أنّ فائدة الإبدال لا تنحصر في زيادة التقرير فالأحسن إلخ، وأجيب بأنّ المقصود من البدل هو التقرير وأمّا الإيضاح فإنّما يحصل تبعاً لاستلزام التقرير إيّاه وللإشارة إلى هذا لم يَذكُر المصـ الإيضاح، ولكلّ وجهة هو مولّيها.

(٤) **قوله:** [فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل] بأنه زيد وعمرو. قوله «من غير دلالةٍ على تفصيل الفعل» بأنّ المَجيئين كانا معاً أو مترتِّبين مع مهلة أو مترتّبين بلا مهلة. قوله «أي: لثبوت الحكم إلخ» تفسير للجمع المطلق. قوله «واحترز إلخ» بيانٌ لفائدة العبارة.

الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرّضٍ لتقدّم أو تأخّر أو معيّةٍ، واحترز بقوله «مع اختصار» عن نحو «جاءني زيد وجاءني عمرو» فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل مع أنه ليس من عطف المسند إليه بل من عطف الجملة (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل[1] من أحد المذكورَين أوّلاً ومن الآخَر بعده متراخياً أو غيرَ متراخٍ (كذلك) أي: مع اختصار، واحترز به[2] عن نحو «جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنةٍ» وما أشبه ذلك (نحو: «جاءني زيد فعمرو أو ثُمّ عمرو» أو «جاءني القوم حتّى خالد») فهذه الثلاثة[3] تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة أنّ الفاء تدلّ على أنّ ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مُهلةٍ، و«ثمّ» كذلك مع مُهلةٍ، و«حتّى» مثل «ثُمّ» إلاّ أنّ فيه دلالةً[4] على أنّ ما قبلها ممّا ينقضي شيئاً

---

(١) **قوله:** [بأنه قد حصل إلخ] أي: بأنّ المسند قد حصل من أحد المذكورين أوّلاً ومن الآخر بعده متراخياً كما في العطف بـ«ثمّ» أو غيرَ متراخٍ كما في العطف بالفاء، وهذا تصوير لتفصيل المسند.

(٢) **قوله:** [واحترز به] أي: بقوله «كذلك»، وهذا بيانٌ لفائدة العبارة. قوله «عن نحو «جاءني إلخ» فإنّ فيه تفصيلاً للمسند بأنّ المجيء حصل من زيد أوّلاً ومن عمرو بعده بيوم أو بسنة لكن لا مع اختصار.

(٣) **قوله:** [فهذه الثلاثة إلخ] أي: فهذه الأحرف الثلاثة من الفاء و«ثمّ» و«حتّى» تشترك إلخ، وهذا بيانٌ لما به الاشتراك وما به الامتياز في هذه الحروف الثلاثة. قوله «و«ثمّ» كذلك مع مهلة» أي: و«ثمّ» تدلّ على أنّ ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع مع مهلة.

(٤) **قوله:** [إلاّ أنّ فيه دلالةً إلخ] دفعٌ لما يتوهّم من جعل «حتّى» مثل «ثمّ» من أنها مثلها مطلقاً، وحاصل الدفع أنّ في «حتّى» دلالةً على أمرَين أحدهما أنّ الفعل الذي قبلها ممّا ينقضي شيئاً فشيئاً كالقدوم في «قدم الحاجّ حتّى المُشاة» فيكون متبوعها ذا أجزاء يكون الحكم متعلّقاً بها تدريجاً بخلاف «ثمّ»، فيجوز «جاءني زيد ثم بكر» لا «حتّى بكر»، وثانيهما أن يبلغ ما بعدها فيكون مدخولها داخلاً في الحكم السابق، وبهذا تمتاز «حتّى» العاطفة عن الجارّة فإنّ في دخول مدخولها فيما قبلها اختلافاً، ثمّ ما ذكر هنا من الدلالة على الأمرَين فإنّما هو في «حتّى» العاطفة للمفرد على المفرد، وأمّا في «حتّى» العاطفة للجملة على الجملة وتُسمّى ابتدائيّة فإنها تدلّ على تعظيم ما بعدها أو تحقيره.

فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها[١] والتحقيق أنّ المعتبر[٢] في «حتّى» ترتيب أجزاء ما قبلها[٣] ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجيّ لجواز أن يكون[٤] ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأُخَر نحو: «مات كلّ أب لي حتّى آدم» عليه السلام، أو في أثنائها نحو: «مات الناس حتّى الأنبياء»، أو في زمان واحدٍ نحو: «جاءني القوم حتّى خالد» إذا جاؤوك معاً ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم، فمعنى تفصيل المسند في «حتّى» أنه يعتبر في الذهن تعلّقه بالمتبوع أوّلاً وبالتابع ثانياً باعتبار أنه أقوى أجزاء المتبوع

---

(١) **قوله:** [**إلى أن يبلغ ما بعدها**] كلمة «إلى» متعلِّقة بالانتهاء إمّا حال عن «ما قبلها» أو خبر بعد خبر لـ«أنّ» أي: منتهياً ما قبلها إلى أن يبلغ ما بعدها أو منتهٍ ما قبلها إلى أن يبلغ ما بعدها.

(٢) **قوله:** [**والتحقيق أنّ المعتبر إلخ**] أي: وتحقيق الانقضاءِ التدريجيِّ أنّ المعتبر في «حتّى» ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس فيكون كلٌّ من الترتيب والمهلة في «حتّى» ذِهنيًّا بخلاف «ثمّ» فإنّ المعتبر فيها الترتيب والمهلة الخارجيّان، والحاصل أنّ «حتّى» تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها التي منها ما بعدها في تعلّق الفعل بها وأنّ المهلة المعتبرة فيها هي بين أوّل جزء للمعطوف عليه وهو الأقوى أو الأضعف وبين ما بعدها وهو الأضعف أو الأقوى.

(٣) **قوله:** [**ترتيب أجزاء ما قبلها إلخ**] أي: من حيث تعلّق الحكم بها، وفيه إشارة إلى أنّ ما بعد «حتّى» العاطفة يكون جزءً لما قبلها كما في «قدم الحاجّ حتّى المُشاة»، أو كجزء له بالاختلاط كما في «ضربني السادات حتّى غلمانهم» أو جزءً لما يلزم ما قبلها كما في «أعجبني الجارية حتّى حديثها» فإنه يلزم من إعجاب الجارية إعجاب صفاتها ومنها حديثها.

(٤) **قوله:** [**لجواز أن يكون**] في الترتيب الخارجيّ. قوله «أو في أثنائها» أي: أو يكون ملابسة الفعل لما بعد «حتّى» في أثناء ملابسته للأجزاء الأُخَر. قوله «أو في زمان واحد» أي: أو يكون ملابسة الفعل لما بعدها ولما قبلها في زمان واحد. قوله «إذا جاؤوك معاً» تقييدٌ لتطبيق المثال بالممثَّل له. قوله «ويكون خالد أضعفَهم أو أقواهم» أي: أضعفَهم في المجيء أو أقواهم في الشرف، وهذا ليتحقّق ترتيب الأجزاء ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس.

أو أضعفها، فإن قلت[(١)]: العطف على المسند إليه بالفاء و«ثُمّ» و«حتّى» يشتمل على تفصيل المسند إليه أيضاً فكان الأحسن أن يقول: «أو لتفصيلهما معاً»، قلتُ: ذكر الشيخ[(٢)] في "دلائل الإعجاز" أنّ النفي إذا دخل في كلام فيه تقييد بوجهٍ مّا يتوجّه إلى ذلك التقييد وكذا الإثبات[(٣)] وجملة الأمر أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرّد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلاّ وهو الغرض الخاصّ والمقصود من الكلام وهذا ممّا لا سبيل إلى الشكّ فيه انتهى كلامه. ففي نحو «جاءني زيد فعمرو» يكون الغرض إثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مُهلةٍ حتّى كأنه معلوم أنّ الجائيَ زيد وعمرو والشكّ إنّما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لإفادة تفصيل المسند لا غير[(٤)] حتّى لو قلتَ: «ما جاءني زيد فعمرو» كان

---

(١) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] اعتراضٌ على المتن وتقريره ظاهر. قوله «أيضاً» أي: كما يشتمل على تفصيل المسند.

(٢) **قوله:** [قلتُ ذكر الشيخ إلخ] حاصل الجواب أنه فرق بين أن يكون الشيء حاصلاً من الشيء وبين أن يكون مقصوداً منه، فتفصيل المسند إليه في العطف بهذه الأحرف وإن كان حاصلاً لكنّ العطف بها ليس لأجله بل لأجل تفصيل المسند لأنّ معاني هذه الحروف قيود زائدة على مجرّد الإثبات أو النفي والكلام إذا اشتمل على قيد كذلك فهو الغرض الخاصّ والمقصود الأصليّ من الكلام، فتفصيل المسند إليه كأنه أمر معلوم وإنّما سيق الكلام لبيان أنّ المجيئَين على الترتيب بلا مهلة أو مع مهلة.

(٣) **قوله:** [وكذا الإثبات] أي: ومثل النفي الإثبات في أنه إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجهٍ مّا يتوجّه الإثبات إلى ذلك القيد فالمقصود في «جاءني زيد فبكر» هو بيان الترتيب بين المجيئَين بلا مهلة وأمّا أصل المجيئَين فكأنه أمر معلوم للمخاطَب. قوله «وهذا إلخ» أي: وهذا الأصل ممّا لا شكّ فيه إلاّ أنه ليس بقاعدة كلّيّة إذ قد يكون النفي الداخل على المُقيَّد متوجِّهاً إلى القيد والمُقيَّد معاً أو إلى المُقيَّد فقط بواسطة القرينة كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبٰوٓا اَضْعَافًا مُّضٰعَفَةً﴾ [آل عمران:١٣٠] فإنّ المنهيّ عنه هنا القيد والمُقيَّد كلاهما بدليل قوله تعالى: ﴿وَاَحَلَّ اللّٰهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبٰوا﴾ [البقرة:٢٧٥].

(٤) **قوله:** [لإفادة تفصيل المسند لا غير] أي: وتفصيلُ المسندِ إليه الحاصلُ فيه إنّما هو لضرورة تفصيل المسند لا لذاته. قوله «كان نفياً إلخ» لأنّ القيد الزائد فيه هو مدلول الفاء وهو مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة فإذا دخل عليه النفي يتوجّه إليه وإيّاه نَفَى وبقي باقي الاحتمالات في مجيئهما على حالها.

نفياً لمجيئه عقيب مجيء زيد، ويحتمل أنهما جاءاك معاً أو جاءك عمرو قبل زيد أو بعده بمدّة متراخيةٍ، فإن قلتَ: قد يجيء العطف(١) على المسند إليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو: «جاءني الآكل فالشارب فالنائم» إذا كان الموصوف واحداً، قلتُ: هذا في التحقيق(٢) ليس من عطف المسند إليه بالفاء لأنه في المعنى: الذي يأكل فيشرب فينام، ولو سُلِّم(٣) فلا دلالة فيما ذكر على أنه يلزم أن يكون لتفصيل المسند (أو ردِّ السامع) عن الخطأ في الحكم (إلى الصواب) وسيجيء تحقيقه(٤) في بحث القصر (نحو: «جاءني زيد لا عمرو») لمن اعتقد أنّ عمراً جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك جميعاً، و«ما جاءني زيد لكنْ عمرو» لمن اعتقد أنّ زيداً جاءك دون عمرو كذا في "المفتاح" و"الإيضاح"،....................

---

(١) **قوله:** [فإن قلتَ قد يجيء العطف إلخ] اعتراض على ما ذكره الشارح من أنّ هذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند، وحاصله أنه قد عطف على المسند إليه بالفاء في «جاءني الآكل فالشارب فالنائم» ولا تفصيل للمسند فيه بل لا تعدّد له فضلاً عن التفصيل.

(٢) **قوله:** [قلتُ: هذا في التحقيق إلخ] حاصل الجواب أنّ اللام هنا بمعنى الموصول واسم الفاعل بمعنى المضارع فمعناه: «جاءني الذي يأكل فيشرب فينام» فهذا في التحقيق ليس من عطف المسند إليه بالفاء حتّى يكون الفاء فيه لتفصيل المسند بل من عطف الجُمَل التي هي صلات اللام بعضِها على بعض، وإنّما أعيد اللام لشدّة الامتزاج مع الصلة ولذا أجري إعرابها على الصلة.

(٣) **قوله:** [ولو سُلِّم إلخ] أي: ولو سُلِّم أنّ هذا من عطف المسند إليه على خلاف التحقيق فنقول في الجواب إنه لا دلالة في قولنا «إنّ هذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند» على أنه يلزم أن تكون لتفصيله لأنّ حاصل ما ذكرنا أنّ هذه الأحرف تكون لغرض تفصيل المسند لا أنها لا تكون إلاّ له.

(٤) **قوله:** [وسيجيء تحقيقه] أي: بيانُ حقيقةِ هذا الردّ وطرقِه وأقسامِه. قوله «لمن اعتقد أنّ عمراً جاءك دون زيد» فيكون قصر قلب. قوله «أو أنهما إلخ» أي: أو لمن اعتقد أنهما إلخ، فيكون قصر إفراد. قوله «لمن اعتقد أنّ زيداً إلخ» فيكون قصر قلب، وحاصل ما ذكره الشارح أنّ «لَكِنْ» إنّما تجيء لقصر القلب لا لقصر الإفراد، و«لاَ» تجيء للقصرَين، وأمّا قصر التعيين فلا يجيء له شيء من حروف العطف. قوله «كذا في إلخ» إنّما أحال عليهما لأنّ كون «لكنْ» لقصر القلب مخالف لقول النحاة كما سيجيء.

ولم يذكره[1] المصنّف ههنا لكونه مثل «لاَ» في الردّ إلى الصواب إلاّ أنّ «لاَ» لنفي الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع و«لكنْ» لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع، والمذكور في كلام النحاة[2] أنّ «لكنْ» في نحو «ما جاءني زيد لكنْ عمرو» لدفع وهم المخاطب أنّ عمراً أيضاً لم يجئ كزيد بناءً على ملابَسةٍ بينهما وملايَمةٍ لأنه للاستدراك[3] وهو دفع توهّم يتولّد من الكلام المتقدّم دفعاً شبيهاً بالاستثناء، وهذا صريح[4] في أنه إنما يقال: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد أنّ المجيء منتفٍ عنهما جميعاً لا لمن اعتقد أنّ زيداً جاءك دون عمرو على ما وقع في "المفتاح"،...

---

(١) **قوله:** [ولم يذكره إلخ] أي: ولم يذكر المصـ «لكنْ» في هذا الكتاب مع أنه قد ذكره في "الإيضاح" لكونه مثل «لاَ» في الردّ إلى الصواب في قصر القلب فقط ولا فرق بينهما إلاّ أنّ «لاَ» إلخ، وهذا إشارةٌ إلى سؤال وجواب وكلاهما ظاهران.

(٢) **قوله:** [والمذكور في كلام النحاة إلخ] غرض الشارح من نقل كلامهم الإشارة إلى التعارض بينه وبين ما ذكره سابقاً فإنّ حاصل ما ذكره سابقاً أنّ «لكنْ» لقصر القلب وحاصل كلام النحاة أنها لقصر الإفراد. قوله «أنّ «لكنْ» في نحو «ما جاءني إلخ» أي: بعدَ نَفْيٍ، وإنّما خصّ بالنفْي لأنّ الخلاف إنّما هو فيه، وأمّا في الإثبات فهي للاستدراك بالاتّفاق. قوله «بناء إلخ» متعلّق بالوهم. قوله «على ملابَسة بينهما وملايَمة» ومصاحبة واشتراك في الأفعال والأعمال.

(٣) **قوله:** [لأنه للاستدراك إلخ] بيانٌ للأمر الذي يدلّ على أنّ «لكنْ» في المثال لدفع توهّم المخاطب أنّ عمراً أيضاً لم يجئ، وحاصله أنّ «لكنْ» للاستدراك، وهو دفع ما يتوهّم من الكلام السابق، فلمّا قيل: «ما جاءني زيد» فكأنّ المخاطَب توهّم أنّ عمراً أيضاً لم يجئ لما بينهما من المشاركة والاستصحاب فقيل لدفعه: «لكنْ عمرو». قوله «دفعاً إلخ» أي: دفعاً يُشبه بالاستثناء في كونه إخراجاً لما بعد «لكنْ» عمّا قبلها توهّماً وليس استثناء حقيقةً لعدم شمول ما قبلها لما بعدها.

(٤) **قوله:** [وهذا صريح إلخ] أي: وما ذُكِر من كلام النحاة صريح في أنه إلخ. قوله «لمن اعتقد أنّ المجيء منتفٍ عنهما جميعاً» فيكون الكلام قصر إفراد في النفي لأنّ المعتقَد هو اشتراكهما في عدم المجيء. قوله «لا لمن اعتقد أنّ زيداً جاءك دون عمرو» حتّى يكون الكلام قصر قلب.

وأمّا أنه يقال[1] لمن اعتقد أنهما جاءاك على أن يكون قصر إفراد فلَم يقل به أحد (أو صرفِ الحكم) عن المحكوم عليه إلى آخَر (نحو: «جاءني زيد بل عمرو» و«ما جاءني زيد بل عمرو») فإنّ «بَلْ» للإضرابِ[2] عن المتبوع وصرفِ الحكم إلى التابع، ومعنى الإضراب[3] أن يُجعَل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه فنحو «جاءني زيد بل عمرو» يحتمل مجيءَ زيد وعدمَ مجيئه، وفي كلام ابن الحاجب[4] أنه يقتضي عدمَ المجيء قطعاً، وأمّا إذا انضمّ[5] إليه «لاَ» نحو: «جاءني زيد لا بل عمرو» فهو يفيد عدمَ مجيء زيد قطعاً، وأمّا المنفيّ[6] فالجمهور على أنه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت

---

(١) قوله: [وأمّا أنه يقال إلخ] حاصله أنّ الخلاف بين النحويّين والبيانيّين في كون «لكنْ» لقصر الإفراد أو القلب إنّما هو في النفي لا في الإثبات فإنه لم يذهب أحد منهم إلى أنّ «ما جاءني زيد لكنْ عمرو» يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك على أن يكون الكلام قصر إفراد في الإثبات.

(٢) قوله: [فإنّ «بَلْ» للإضراب إلخ] تطبيقٌ للمثال بالممثَّل له، وإشارةٌ إلى أنّ نكتة صرف الحكم عن المحكوم عليه إلى محكوم عليه آخر توجد إذا كان عطف الشيء على المسند إليه بـ«بَلْ».

(٣) قوله: [ومعنى الإضراب إلخ] بيانٌ لمذهب الجمهور في معنى الإضراب في الكلام المُثبَت، وهذا تمهيدٌ لبيان الإشكال الآتي على مذهبهم في الكلام المنفيّ. قوله «يحتمل إلخ» تفسير لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه. قوله «وأن لا يلابسه» أي: ويحتمل أن لا يلابسه الحكم. قوله «فنحو «جاءني زيد إلخ» المراد بنحوه كلّ كلام مُثبَت عطف فيه على المسند إليه بـ«بَلْ»، وهذا توضيح معنى الإضراب بالمثال.

(٤) قوله: [وفي كلام ابن الحاجب إلخ] بيانٌ لمذهب العلاّمة ابن الحاجب في معنى الإضراب في الكلام المُثبَت، وحاصله أنّ الإضراب في الكلام المثبت يقتضي عدمَ مجيء زيد قطعاً فلا يحتمل مجيئَه.

(٥) قوله: [وأمّا إذا انضمّ إلخ] أي: ما ذكر من أنّ المتبوع في حكم المسكوت عنه إذا لم ينضمّ إلى لفظ «بَلْ» كلمة «لاَ»، وأمّا إذا انضمّ إليه «لاَ» بعد الإيجاب نحو «جاءني زيد لا بل عمرو» فهو يُفيد عدمَ مجيء زيد قطعاً لأنّ معنى «لاَ» يرجع إلى الإيجاب فقد نفيتَ المجيء بـ«لاَ» عن زيد وأثبتَّه بـ«بل» لعمرو، ولولا «لاَ» لكان زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل مجيئه ويحتمل عدم مجيئه.

(٦) قوله: [وأمّا المنفيّ إلخ] أي: ما ذُكِر من معنى الإضراب على المذهبَين هو في الكلام المثبَت، وأمّا

عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى «ما جاءني زيد بل عمرو» ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه، وقيل(١): يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتّى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد ألبتّة كما في «لكنْ» وبهذا يُشعِر كلامهم في بحث القصر، ومذهب المبرّد(٢) أنه بعد النفي يفيد نفيَ الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت أو الحكمُ متحقّق الثبوت له، فمعنى «ما جاءني زيد بل عمرو»: «بل ما جاءني عمرو»، فعدمُ مجيء عمرو متحقّق ومجيءُ زيدٍ وعدمُ مجيئِه على الاحتمال أو مجيئُه متحقّق، فصرفُ الحكم(٣) في المُثبَت ظاهر وكذا في المنفيّ على مذهب المبرّد، وأمّا على مذهب(٤) الجمهور ففيه

معنى الإضراب في الكلام المنفيّ نحو «ما جاءني زيد بل عمرو» فالجمهور على أنه يفيد ثبوتَ المجيء لعمرو وزيد في حكم المسكوت عنه يحتمل مجيئه ويحتمل عدم مجيئه.

(١) **قوله:** [وقيل إلخ] قال بذلك ابن مالك حيث زعم أنّ «بَلْ» بعد النفي كـ«لكنْ» بعده، ويُفهَم من هذا الإطلاق أنّ عدم مجيء زيد محقَّق في «ما جاءني زيد بل عمرو» كما في «ما جاءني زيد لكنْ عمرو»، وذهب إليه ابن الحاجب أيضاً كذا في حاشية السيِّد.

(٢) **قوله:** [ومذهب المبرّد إلخ] حاصله أنّ الإضراب في الكلام المنفيّ نحو «ما جاءني زيد بل عمرو» يفيد نفيَ المجيء عن عمرو، وزيد في حكم المسكوت عنه يحتمل مجيئه وعدم مجيئه. قوله «أو الحكمُ متحقّق الثبوت له» أي: أو المجيء ثابت لزيد. قوله «فمعنى إلخ» توضيح المذهب بالمثال.

(٣) **قوله:** [فصرف الحكم إلخ] تفريع على بيان المذاهب في معنى الإضراب، وحاصله أنّ صرف الحكم في العطف بـ«بَل» في الكلام المُثبَت ظاهر لأنّ المتبوع فيه إمّا في حكم المسكوت عنه كما هو مذهب الجمهور أو متحقِّق النفي كما يقول به ابن الحاجب، وعلى كلّ تقدير يصدق أنّ حكم المجيء قد صرف عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر. قوله «وكذا في المنفيّ إلخ» أي: وكذا صرف الحكم في الكلام المنفيّ ظاهر على مذهب المبرّد لأنّ المتبوع عنده في حكم المسكوت عنه فيصدق عليه أنّ حكم نفي المجيء قد صرف عن محكوم عليه إلى آخر.

(٤) **قوله:** [وأمّا على مذهب إلخ] أي: وأمّا صرف الحكم في الكلام المنفيّ على مذهب الجمهور ففيه إشكال؛ وذلك لأنّ الحكم المذكور في «ما جاءني زيد بل عمرو» هو حكم نفي المجيء، ولم يصرف

إشكال، فإن قلتَ[١]: قد صرّح ابن الحاجب بأنّ «بَلْ» في المُثبَت مطلقاً وفي المنفيّ على مذهب المبرّد لا تقع في كلام فصيح فكان الأولى تركه كبدل الغلط، قلتُ: هذا معارض[٢] بما ذكره بعض المحقِّقين من النحاة أنّ بدل الغلط مع «بَلْ» فصيح مطّرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (أو الشكِّ) من المتكلّم[٣] (أو التشكيكِ) أي: إيقاع المتكلّم السّامع في الشكّ (نحو: «جاءني زيد أو عمرو») أو للإبهام[٤] نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى

هذا الحكم إلى عمرو على مذهبهم بل صرف حكم المجيء، وجوابه أنّ الحكم هو المجيء فههنا نسب المجيء إلى المتبوع نفياً ثمّ صرف عنه إلى التابع إثباتاً وجُعِل المتبوع في حكم المسكوت عنه فبهذا الاعتبار قد صدق عليه صرف الحكم، بخلاف قول مَن يقول إنّ المجيء منتفٍ عن المتبوع ثابت للتابع؛ فإنّ فيه إبطالاً للحكم الأوّل وإثباتاً للثاني فلا صرف.

(١) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] إشارةٌ إلى الاعتراض على المتن في إيراد بحث «بَلْ»، وحاصله أنه قد صرّح العلاّمة ابن الحاجب في شرح "المفصَّل" بأنّ «بَلْ» في الكلام المُثبَت مطلقاً أي: عند الكلّ، وفي الكلام المنفيّ على مذهب المبرّد لا تقع في كلام فصيح؛ فإنّ الكلّ متّفقون على أنّ «بَلْ» في المُثبَت لصرف الحكم عن المتبوع إلى التابع، وكذا في المنفيّ عند المبرّد لصرف النفي عن المتبوع إلى التابع، فيكون التلفّظ بلفظ المتبوع على كلا التقديرَين من باب الغلط والمقصود نسبة الحكم إلى التابع، فكما أنّ المصـ ترك بدل الغلط لأجل عدم وقوعه في الكلام الفصيح كذلك كان الأولى ترك بحث «بَلْ» لذلك.

(٢) **قوله:** [قلتُ: هذا معارض إلخ] حاصل الجواب أنّ ما ذكره ابن الحاجب من أنّ «بَلْ» لا تقع في كلام فصيح في المثبت مطلقاً وفي المنفيّ على مذهب الجمهور معارض بما ذكره بعض المحقِّقين من النحاة وهو الشارح الرضي من أنّ بدل الغلط مع «بَلْ» فصيح مطّرد في كلامهم لأنّ «بَلْ» موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط، وكيف يكون استعمال اللفظ فيما وضع له منافياً للفصاحة!

(٣) **قوله:** [من المتكلِّم] في المسند إليه هل هو المتبوع أو التابع. قوله «أي: إيقاع إلخ» تفسير اللفظ وإشارة إلى فاعل التشكيك ومفعوله. قوله «في الشكّ» أي: في المسند إليه هل هو المتبوع أو التابع. **قال:** «جاءني زيد أو عمرو» صالح للشكّ والتشكيك، فإن كان المتكلِّم شاكًّا في المسند إليه فالمثال للشكّ، وإن لم يكن شاكًّا بل مقصوده إخفاء المسند إليه على السامع لغرض من الأغراض فالمثال للتشكيك.

(٤) **قوله:** [أو للإبهام إلخ] بيانٌ لمزيد النِكات للعطف، والمراد بالإبهام ترك التعيّن لداعٍ وهو في الآية ترك

﴿أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، أو للتخيير أو للإباحة[١] نحو: «ليدخل الدار زيد أو عمرو»، والفرق بينهما أنّ التخيير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع أيضاً لكن لا من حيث[٢] إنه مدلول اللفظ بل بحسَب أمر خارج، وممّا عدّه السكّاكيّ[٣] من حروف العطف «أَيْ» المُفسِّرةُ، والجمهور على أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها، ووقوعُها تفسيراً للضمير المجرور من غير إعادة الجارّ وللضمير المتّصل المرفوع من غير تأكيدٍ أو فصل يقوّي مذهب الجمهور، وهذا نزاع لا طائل تحته[٤] (وأمّا الفصل) أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل[٥] وإنّما جعَله من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به

التصريح بنسبة الضلال إلى المخاطَبين لئلاّ يزيد غضبهم، ولا شكّ ولا تشكيك هنا في أصل الحكم.

(١) **قوله:** [أو للتخيير أو للإباحة] هذا إذا وقع العطف بـ«أَوْ» بعد الأمر، ولذا ينسبون الإباحة والتخيير إلى الأمر وقد ينسبونهما إلى «أَوْ». قوله «ليدخل الدار زيد أو عمرو» هذا يصلح للتخيير والإباحة كليهما.

(٢) **قوله:** [لكن لا من حيث إلخ] دفعٌ لشبهة أنه كيف يجوز الجمع في الإباحة مع أنّ «أَوْ» لأحد الأمرين، وحاصل الدفع أنّ مدلول اللفظ هو ثبوت الحكم لأحدهما مطلقاً والتخيير أو الإباحة أي: عدم جواز الجمع أو جواز الجمع إنّما يستفاد بحسب أمر خارج، فإن كان الأصل في الأمرين المنع استفيد التخييرُ وعدمُ جواز الجمع كما في «تزوّج هنداً أو أختَها»، وإلاّ استفيد الإباحةُ وجوازُ الجمع بينهما.

(٣) **قوله:** [وممّا عدّه السكّاكيّ إلخ] بيانٌ للخلاف الواقع بينه وبين الجمهور في «أَيْ» التفسيريّة، وحاصله أنّ السكّاكيّ عدّها من حروف العطف، وخالف فيه الجمهور إذ الواقع بعدها عندهم عطف بيان لما قبلها لا عطف نسق كما عند السكّاكيّ. قوله «ووقوعُها تفسيراً إلخ» تقويةٌ لمذهب الجمهور، وحاصله أنّ «أَيْ» لو كانت حرف عطف لأعيد الجارّ عند العطف بها على الضمير المجرور ولجِيْءَ بالفصل أو بالتأكيد بالضمير المنفصل عند العطف بها على الضمير المرفوع المتّصل وإذ ليس فليس.

(٤) **قوله:** [وهذا نزاع لا طائل تحته] أي: والاختلافُ في أنّ «أَيْ» حرفُ تفسير أو حرفُ عطف وأنّ ما بعدها عطفُ بيان أو عطفُ نسق نزاعٌ لا فائدة فيه يعتدّ بها إذ لا يختلف المعنى في الاعتبارَين.

(٥) **قوله:** [أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل] بيانٌ لحاصل المعنى، والمتن بحذف المضاف أي:

أوّلاً، ولأنه في المعنى عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له، وهذا أولى[١] مِن قول مَن قال لأنه لتخصيص المسند إليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة إلى المسند إليه، لأنا نقول[٢]: إنّ معنى تخصيص المسند إليه بالمسند ههنا هو تخصيصُ المسند بالمسند إليه وجعلُه بحيث لا يعمّه وغيرَه كما قال في "المفتاح" إنه لتخصيص المسند بالمسند إليه، وحاصله[٣] قصرُ المسند على المسند إليه وحصرُه فيه فيكون راجعاً إلى المسند، على أنّ التحقيق[٤]

إيراد الفصل. قوله «وإنّما جَعَله إلخ» حيث ذكره في بحثه مع أنه متوسِّط بينه وبين المسند وملاصق لهما ونسبته إليهما على السواء، فهذا ترجيح بلا مرجِّح. قوله «لأنه يقترن به أوّلاً» حاصله أنّ الفصل يقترن بالمسند إليه قبل اقترانه بالمسند فقد تقرّر حقّه فيه والمسند معدوم. قوله «ولأنه في المعنى عبارة عنه» عند من يجعل له محلاًّ من الإعراب سواء كان مبتدأ أو تأكيداً أو بدَلاً. قوله «وفي اللفظ مطابق له» أي: في التذكير والإفراد وفروعهما، فهذا القدر كافٍ في ترجيح كونه من أحوال المسند إليه.

(١) **قوله:** [وهذا أولى إلخ] أي: وما ذكرنا في توجيه جعل الفصل من أحوال المسند إليه أولى ممّا قيل فيه من أنه جَعَله من أحواله لأنّ الفصل لتخصيص المسند إليه بالمسند، وظاهرٌ أنّ تخصيص المسند إليه من الأحوال الراجعة إلى المسند إليه.

(٢) **قوله:** [لأنا نقول إلخ] تعليل لعدم أولويّة القول المذكور، وحاصله أنّ معنى تخصيص المسند إليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند إليه أي: قصره عليه، وظاهرٌ أنّ تخصيص المسند من الأحوال الراجعة إلى المسند فلا يثبت المطلوب. قوله «وجعلُه إلخ» تفسير لتخصيص المسند بالمسند إليه أي: وجعلُ المسند بحيث لا يعمّ المسندَ إليه وغيرَه بل يختصّ به. قوله «كما قال في "المفتاح" إلخ» تأييدٌ لما ذكره من معنى تخصيص المسند إليه بالمسند.

(٣) **قوله:** [وحاصله إلخ] أي: حاصل التخصيص الحاصل بالفصل قصرُ المسند على المسند إليه وحصرُ المسند في المسند إليه فيكون هذا التخصيص اعتباراً راجعاً إلى المسند.

(٤) **قوله:** [على أنّ التحقيق إلخ] إنّما جاء بالعلاوة لأنّ رجوع التخصيص الحاصل بالفصل إلى أحوال المسند إليه أو المسند إنّما هو في التعبير حيث عُبِّر عنه بتخصيص المسند إليه فرجع إليه وعُبِّر بتخصيص المسند فرجع إليه، والتحقيق أنّ فائدة هذا التخصيص سواء عبّرناه بهذا أو بذاك ترجع إلى كليهما لأنه

أنّ فائدته ترجع إليهما جميعاً لأنه يجعل أحدهما مخصَّصاً ومقصوراً والآخَر مخصَّصاً به ومقصوراً عليه (فلتخصيصه) أي: المسند إليه (بالمسند) يعني لقصر المسند[١] على المسند إليه لأنّ معنى قولنا: «زيد هو القائم» أنّ القيام مقصور على زيدٍ لا يتجاوز إلى عمرو، ولهذا يقال في تأكيده: «لا عمرو»، فإن قلتَ[٢]: الذي يسبق إلى الفهم من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره على المسند لأنّ معناه جعل المسند إليه بحيث يخصّ المسندَ ولا يعمّه وغيرَه، قلتُ: نَعَم[٣] ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم: «خصّصتُ فلاناً بالذكر» إذا ذكرتَه دون غيره وجعلتَه من بين الأشخاص مختصًّا بالذكر، فكان المعنى جعل هذا المسند إليه من بين ما يصحّ اتّصافه

يجعل أحدَهما أي: المسند مقصوراً والآخَر مقصوراً عليه، فلا يصلح هذا التخصيص مُرجِّحاً لجعل الفصل من أحوال المسند ولا لجعله من أحوال المسند إليه، فليعوّل على ما ذكرناه سابقاً.

(١) **قوله:** [يعني لقصر المسند إلخ] إشارةٌ إلى أنّ الباء داخلة على المقصور. قوله «لأنّ معنى قولنا إلخ» تعليل للعناية. قوله «ولهذا يقال إلخ» أي: ولأجل أنّ معنى «زيد هو القائم» على قصر القيام على زيد ونفيه عن غيره يقال في تأكيده: «لا عمرو» ونحوه ممّا يفيد صراحةً نفيَ القيام عن غيره فلو كان المعنى على العكس لقيل في تأكيده: «لا الماشي» ونحوه ممّا يفيد نفيَ غير القيام عن زيد.

(٢) **قوله:** [إن قلتَ إلخ] اعتراض على قوله «يعني لقصر المسند على المسند إليه»، وحاصله أنّ المتبادر بحسب اللغة والمفهوم الأصليّ من «تخصيص المسند إليه بالمسند» هو قصر المسند إليه على المسند إذ الباء تدخل على المقصور عليه كما في «اختصّ الجود بزيد» فإنّ الجود مقصور على زيد.

(٣) **قوله:** [قلتُ نَعَم إلخ] حاصل الجواب أنّ الأمر كما قيل من أنّ الباء تدخل على المقصور عليه لكنّ الغالب في الاستعمال والاصطلاح أنها تدخل على المقصور كما في قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَّشَآءُ﴾ [آل عمران:٧٤]، وههنا كذلك فيؤول المعنى إلى ما ذكره وفصّله الشارح. قوله «على طريقة إلخ» إثباتٌ لما ادّعاه من أنّ الاستعمال الشائع هو دخول الباء على المقصور. قوله «فكان المعنى إلخ» أي: فكان معنى قوله «فلتخصيصه بالمسند» فلجعل المسند إليه إلخ وهذا معنى قصر المسند على المسند إليه.

بكونه مسنداً إليه مختصًّا بأن يَثبُت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه، ألا ترى[١] إلى قولهم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: معناه نخصّك بالعبادة لا نعبد غيرك، ومن الناس مَن زَعَم[٢] أنّ الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند إليه يكون لقصر المسند إليه على المسند كما يدلّ عليه كلام صاحب "الكشّاف" في قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] حيث قال: إنّ معنى التعريف[٣] في «المفلحون» الدلالة على أنّ المتّقين هم الذين إن حُصِّلتْ[٤] لهم صفة المفلحين وتُحُقِّقوا ما هم وتُصُوِّروا بصورتهم الحقيقيّة فهم هم لا يعدون تلك

---

(١) **قوله:** [ألا ترى إلخ] تنويرٌ للمدّعى بشاهد آخر؛ فإنّ الباء في قولهم في بيان معنى التخصيص المستفاد من التقديم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: «معناه نخصّك بالعبادة لا نعبد غيرَك» داخلة على المقصور، فالحاصل أنّ ما بعد الباء هو المقصور عليه باعتبار أصل اللغة والعرف العامّ ولكنّ العرف الخاصّ والاصطلاح على خلاف ذلك وهو أنّ ما بعد الباء هو المقصور.

(٢) **قوله:** [ومن الناس مَن زَعَم إلخ] ردٌّ على بعض العلماء الذين قالوا مستدلّين بكلام "الكشّاف": إنّ الفصل كما يكون لقصر المسند كذلك يكون لقصر المسند إليه، وإطلاق الزعم بناءً على أنه لم يجئ الفصل في الاستعمال لقصر المسند إليه على المسند.

(٣) **قوله:** [حيث قال: إنّ معنى التعريف إلخ] أفاد بهذا أنّ التعريف في «المفلحون» للجنس أي: للإشارة إلى معنى المفلحين الحاضرِ في ذهن كلّ أحد، فالمتّقون متّحدون بحقيقة «المفلحون» ولكنّ صحّة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم المفلحين ممتازاً عن كلّ ما عداه، وبالعلم اليقينيّ بحقيقتهم، وبتصويرهم بالصورة التي تليق بتلك الحقيقة، وحينئذ لا قصر في الكلام لأنه فرع التغاير ولا تغاير بينهما.

(٤) **قوله:** [إن حُصِّلتْ إلخ] شرطٌ جوابُه «فهم هم»، والجملة الشرطيّةُ صلة «الذين»، وصفة المفلحين عبارة عن مفهومه، و«تُحُقِّقوا» عطف على «حُصِّلتْ» من «تحقّقتُ الشيءَ» تيقّنتُه، و«ما هم» جملةٌ استفهاميّة للسؤال عن الحقيقة واقعةٌ موقعَ المفعول الثاني لـ«تُحُقِّقوا»، و«تُصُوِّروا» من «تصوّرتُ الشيءَ» جعلتُ له صورة لا بمعنى الإدراك، والضمير الأوّل في «فهم هم» للمتّقين والثاني للمفلحون، والموصول مُقحَم للتنبيه على أنّ هذا مجرّد تقدير للمبالغة في وصف المتّقين، وفي ترتيب الجزاء على الشرط المشتمل على الأمور الثلاثة تنبيه على أنّ إنكار هذا الحكم منشاؤه انتفاء أحد الأمور.

الحقيقة[١] انتهى كلامه. فزَعَموا أنّ معنى «لا يعدون تلك الحقيقة» أنهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه إلى صفة أخرى، وهذا غلط منشؤه عدَمُ التدرّب في هذا الفنّ وقلّةُ التدبّر لكلام القوم، أمّا أوّلاً[٢] فلأنّ هذا إشارة إلى معنى آخَر للخبر المعرَّف باللام أورده الشيخ في "دلائل الإعجاز" حيث قال: اعلم أنّ للخبر المعرَّف باللام معنى غيرَ ما ذُكِر دقيقاً[٣] مثل قولك: «هو البَطَل المُحامِي» لا تريد أنه البَطَل المعهود ولا قصرَ جنس البَطَل عليه مبالغةً ونحوَ ذلك بل تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعتَ بالبَطَل المُحامي؟ وهل حصلّتَ معنى هذه الصفة، وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتّى يَستحِقّ أن يقال ذلك له[٤]

---

(١) **قوله:** [لا يعدون تلك الحقيقة] أي: لا يتجاوز المتّقون حقيقةَ المفلحين أي: متّحدون بتلك الحقيقة، وهذا تأكيد للحكم بـ«هم هم». قوله «فزَعَموا إلخ» إشارة إلى منشأ زعمهم فإنهم زعموا منه أنّ الفصل هنا يُفيد قصر المسند إليه. قوله «وهذا غلَط» أي: وهذا الزعم غلَط لأنه لم يجئ في الاستعمال الفصل لقصر المسند إليه واستفادته من كلام الكشّاف ناش من قلّة التدبّر في كلامه وغيره من مَهَرة الفنّ.

(٢) **قوله:** [أمّا أوّلاً إلخ] أي: أمّا كون هذا الزعم غلطاً أوّلاً فلأنّ هذا أي: قوله «لا يعدون تلك الصفة» لم يقصد به "الكشّاف" قصر المسند إليه على المسند كما توهّمه ذلك الزاعم بل قصد به معنى آخر للخبر المعرَّف باللام ليس راجعاً إلى العهد ولا إلى قصر الجنس ادّعاءً ولا إلى ظهور اتّصاف المسند إليه به، ذَكَر ذلك المعنى الشيخُ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز" ووَصَفه بالدقّة.

(٣) **قوله:** [معنى غيرَ ما ذُكِر دقيقاً إلخ] حاصلُ هذا المعنى الدقيق جعلُ المسند إليه ذريعةً إلى معرفة المسند في الظاهر، وفائدته المبالغة في وصف المسند إليه بمعنى أنّ الوصف كامل فيه في نفسه لا بالقياس إلى غيره. قوله «هو البَطَل إلخ» أي: الشُجاعُ الناصر. قوله «لا تريد إلخ» أي: لا تريد تعريف العهد كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثٰى﴾ [آل عمران:٣٦]. قوله «ولا قصرَ جنس إلخ» أي: ولا تريد قصرَ جنس البَطَل في زيد ادّعاءً ومبالغةً كما في قولك: «زيد الشُجاع». قوله «ونحوَ ذلك» أي: ولا تريد نحوَ ذلك كظهور اتّصاف المسند إليه بالخبر كما في قولك: «والدك العبد» أي: ظاهر أنه متّصف بهذه الصفة.

(٤) **قوله:** [أن يقال ذلك له] أي: أن يقال لذلك الرجل: «إنه بَطَل مُحام». قوله «وفيه» أي: وأن يقال ذلك في شأنه. قوله «فإنه لا حقيقة له وراء ذلك» أي: لأنّ زيداً لا حقيقة له سوى المسموع والمُحصَّل.

وفيه، فإن كنت تصوّرته حقّ تصوّره فعليك بصاحبك يعني زيداً فإنه لا حقيقة له وراء ذلك، وطريقته[١] طريقة قولك: «هل سمعتَ بالأسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه» هذا كلامه. وأمّا ثانياً[٢] فلأنّ صاحب "الكشّاف" إنّما جعَل هذا معنى التعريف وفائدتَه لا معنى الفصل بل صرّح[٣] في هذه الآية بأنّ فائدة الفصل الدلالةُ على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيدُ، وإيجابُ أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، ثُمّ التحقيق[٤] أنّ الفصل قد يكون للتخصيص أي: قصر المسند على المسند إليه نحو: «زيد هو أفضل

---

(١) **قوله:** [وطريقته إلخ] أي: وطريقة قولك «هو البَطَل المُحامي» طريقةُ قولك «هل سمعتَ بالأسد إلخ». قوله «هذا كلامه» أي: هذا حاصل كلام الشيخ بتصرّف غير مُضِرّ بالمرام.

(٢) **قوله:** [وأمّا ثانياً إلخ] أي: وأمّا كون هذا الزعم غلَطاً ثانياً فلأنّ إلخ، وحاصله أنّ ما ذكره "الكشّاف" هو معنى التعريف الذي في «المفلحون» وفائدته لا معنى الفصل، وهذا ظاهر لا خَفاء فيه يدلّ عليه عبارته بصريحها، وتحقيق المقام أنّ المسند إذا عرِّف باللام تعريفَ جنس فإن قصد إلى أنّ المسند إليه هو كلّ أفراد ذلك الجنس وأنّ ذلك الجنس لم يثبت إلاّ له كان ذلك قصراً للمسند على المسند إليه إمّا حقيقة وإمّا ادّعاءً، وإن قصد إلى أنه عين ذلك الجنس ومتّحد به وليس مغايراً له فهو معنى آخر مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس ومعنى ظهور اتّصاف المسند إليه بالمسند، وهذا المعنى ليس فيه دعوى قصر لا للمسند على المسند إليه ولا بالعكس، وفيه من المبالغة ما لا يخفى على ذي مسكة.

(٣) **قوله:** [بل صرّح إلخ] ترقٍّ على قوله «إنّما جعَل إلخ» دفعاً لتوهّم أنه يُمكِن أنه جعَل هذا معنى الفصل لا معنى التعريف، وحاصل الدفع أنه قد صرّح بثلاث فوائد للفصل في هذه الآية على حدة الأولى: الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والثانية: توكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط، والثالثة: إثباتُ أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، وهذا معنى قصر المسند على المسند إليه، فعلم أنّ ما ذكره قبل ليس معنى الفصل بل هو معنى التعريف في «المفلحون».

(٤) **قوله:** [ثُمّ التحقيق إلخ] غرض هذا التحقيق بيانُ أنّ فائدة الفصل لا تنحصر في قصر المسند على المسند إليه بل قد تكون غير ذلك. قوله «زيد هو أفضل من عمرو» أي: الأفضليّة من عمرو مقصورة على زيد، وإنّما ترك مثال الخبر المعرَّف باللام لئلاّ يتوهّم أنّ القصر فيه مستفاد من لام الجنس.

من عمرو» و«زيد هو يقاوم الأسد»، ذكر صاحب "الكشّاف" في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة:١٠٤] «هو» للتخصيص والتأكيد[١] وقد يكون[٢] لمجرّد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلاً بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصرَ المسند على المسند إليه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات:٥٨] أي: لا رزّاق إلاّ هو، أو قصرَ المسند إليه على المسند نحو: «الكرم هو التقوى» و«الحسب هو المال» أي: لا كرم إلاّ التقوى[٣] ولا حسب إلاّ المال، قال أبو الطيِّب[٤]: إِذَا كَانَ الشَّبَابُ السَّكَرَ وَالشَّيْـ * ـبُ هَمًّا فَالْحَيَاةُ هِيَ الْحِمَامُ، أي: لا حيوة إلاّ الحِمام (وأمّا تقديمه) أي: تقديم المسند إليه على

---

(١) **قوله:** [«هو» للتخصيص والتأكيد] أي: لفظ «هو» في الآية لقصرِ المسند على المسند إليه وتأكيدِ الحكم بمعنى أنّ الله يقبل التوبة من عباده لا غيره وأنّ الله من شأنه قبول التوبة، ثمّ كون الفصل هنا للتخصيص على تقدير أن لا يكون تقديم لفظ الجلالة على المسند الفعليّ للتخصيص بل للتقوّي.

(٢) **قوله:** [وقد يكون إلخ] أي: وقد يكون الفصل لمجرّد تأكيد الحكم من غير إفادة التخصيص فيكون الفصل مستعملاً في جزء معناه، فإن كان الحكم بطريق قصر المسند على المسند إليه أفاد تأكيدَه كما في الآية، وإن كان بطريق قصر المسند إليه على المسند أفاد تأكيدَه كما في «الكرم هو التقوى»، وهذا أي: كون الفصل لمجرّد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلاً بدون الفصل كالتعريف والتقديم.

(٣) **قوله:** [أي: لا كرم إلاّ التقوى] إشارة إلى أنّ معنى «الكرم التقوى» على قصر المسند إليه على المسند لأنّ المعرَّف بلام الجنس إذا جُعِل مبتدأ فهو المقصور على الخبر، ولا معنى لقصر التقوى على الكرم كما لا يخفى، فالفصل في «الكرم هو التقوى» لمجرّد تأكيده، وكذا في المثال الثاني.

(٤) **قوله:** [قال أبو الطيِّب إلخ] تأييدٌ لمجيء الفصل لمجرّد تأكيد الحكم بقصر المسند إليه على المسند. قوله «إذا كان الشباب إلخ» السكَرُ كلّ ما يُسكِر، والحِمام الموت، يعني أنّ الحياة المعتدّ بها لا تنفكّ عن الشباب والشيب وما الشباب إلاّ سكَراً وما الشيب إلاّ هَمًّا فالحياة هي الموت، فمعنى «فالحياة الحِمام» على قصر المسند إليه على المسند إذ لا معنى هنا لقصر المسند على المسند إليه كما هو ظاهر، فالفصل في «فالحياة هي الحِمام» لمجرّد تأكيد هذا القصر.

المسند، فإن قلتَ[(١)]: كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرّح صاحب "الكشاف" بأنه إنما يقال مقدَّم ومؤخَّر للمُزال لا للقارّ في مكانه، قلتُ[(٢)]: التقديم ضربان تقديمٌ على نيّة التأخير كتقديم الخبرِ على المبتدأ والمفعولِ على الفعل ونحو ذلك ممّا يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي[(٣)] كان قبل التقديم، وتقديمٌ لا على نيّة التأخير[(٤)] كتقديم المبتدأِ على الخبر والفعلِ على الفاعل، وذلك بأن تَعمِد إلى اسم فتقدّمه تارةً على الفعل فتجعله مبتدأ نحو: «زيد قام» وتؤخّره تارةً فتجعله فاعلاً نحو: «قام زيد»، وتقديم المسند إليه من الضرب الثاني ومراد صاحب "الكشّاف" ثمّه هو الضرب الأوّل، ....

---

(١) **قوله:** [فإن قلتَ إلخ] اعتراض على إطلاق التقديم على إيراد المسند إليه قبل المسند، حاصله أنه لا يصحّ هذا الإطلاق في نحو «زيد قائم» لأنّ المسند إليه فيه قائمٌ في مقامه غيرُ مُزال عنه وقد صرّح "الكشّاف" بأنه إنّما يقال مقدَّم ومؤخَّر للمُزال عن مكانه كما في «قائم زيد» لا للقارّ فيه كما في الأوّل.

(٢) **قوله:** [قلتُ إلخ] جواب عن الاعتراض، وحاصله أنّ التقديم باعتبار تحقّقِ معنى التقديم وهو نقل الشيء عن مكانه إلى ما قبله، وعدمِ تحقّقه على ضربَين: تقديمٌ معنويّ وهو تقديم على نيّة التأخير كتقديم الخبرِ والمفعولِ على المبتدأِ والفعلِ، وتقديمٌ لفظيّ وهو تقديم لا على نيّة التأخير كتقديم المبتدأِ والفعلِ على الخبرِ والفاعلِ، وتقديم المسند إليه من قبيل الضرب الثاني والتقديم في قول "الكشّاف" من قبيل الضرب الأوّل فلا منافاة بينهما أي: إنّما يشترط في صحّة إطلاق «مُقدَّم ومُؤخَّر» الإزالةُ عن المكان وعدمُ القرار فيه إذا كان التقديم معنويًّا وأمّا إذا كان لفظيًّا فلا.

(٣) **قوله:** [ورسمه الذي إلخ] أي: حكمه الذي كان عليه قبل التقديم كما أنّ خبرَ المبتدأ والمفعولَ به في «قائم زيد» و«زيداً أكرمتُ» باقٍ مع التقديم حكمُهما الذي كان قبله، بخلاف «زيد» في «قام زيد» و«زيد قام» فإنه في الأوّل فاعل وفي الثاني مبتدأ فلم يبق مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم.

(٤) **قوله:** [لا على نيّة التأخير] بل على نيّة أن تنقل الشيء عن حكم إلى آخر وتجعله باباً غيرَ بابه وإعراباً غير إعرابه. قوله «وذلك بأن تَعمِد إلخ» أي: والتقديم المذكور صورته أن تقصد إلى اسم إلخ. قوله «فتجعله مبتدأ» أي: فأنتَ لم تقدّمه عليه على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون فاعلاً كما كان بل تقدّمه عليه على أن تنقله عن كونه فاعلاً إلى كونه مبتدأ.

وكلامُه أيضاً[١] مشحونٌ بإطلاق التقديم على الضرب الثاني (فلكون ذكره) أي: المسند إليه (أهمّ) ذكر الشيخ[٢] في "دلائل الإعجاز" أنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مَجرَى الأصل[٣] غيرَ العناية والاهتمام لكن ينبغي[٤] أن يُفسَّر وجه العناية بشيء ويُعرَف فيه معنى، وقد ظنّ كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: «قُدِّم للعناية» من غير أن يُذكَر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ؟ هذا كلامه، ولأجل هذا[٥] أشار المصنّف إلى تفصيل وجه كونه أهمّ فقال: (إمّا لأنه) أي: تقديمَ المسند إليه (الأصل) لأنه المحكوم عليه[٦] ولا

---

(١) **قوله:** [وكلامُه أيضاً إلخ] أي: وكلام صاحب "الكشّاف" أيضاً مملوءٌ بإطلاق التقديم على الضرب الثاني، وهو يدلّ على أنّ مراده ثمّه هو الضرب الأوّل وإلاّ لم يصحّ ما ملأ به كلامه.

(٢) **قوله:** [ذكر الشيخ إلخ] المقصودُ من نقل كلامه الإشارةُ إلى وجه تعرّضِ المصـ لبيان وجه الاهتمام بقوله «إمّا لأنه الأصل إلخ» وعدمِ اكتفائه بقوله «فلكون ذكره أهمّ»، وفيه تعريض على مَن ظنّ أنه يكفي في وجه تقديم الشيء أن يقال: «قُدِّم للعناية» من غير أن يُذكَر وجه العناية والاهتمام.

(٣) **قوله:** [يجري مَجرَى الأصل إلخ] يعني أنا نجدهم أنهم يجعلون اهتمام الشيء هو الأصلَ في وجه تقديم ذلك الشيء، والدواعي التي تُذكَر للتقديم كلّها اعتبارات راجعة إلى الأهميّة رجوع الفروع إلى أصله، ويجوز جعل تلك الدواعي حالات مقتضِية للتقديم بلا واسطة الأهميّة.

(٤) **قوله:** [لكن ينبغي إلخ] دفعٌ لتوهّم أنه إذا كان الاهتمام هو الأصل في وجه التقديم يكفي في بيان نكتة التقديم أن يقال «قُدِّم للاهتمام»، وحاصل الدفع أنه لا يكفي ذلك فيه بل ينبغي أن يُبيَّنَ سبب الاهتمام وتُسنَد العناية إلى شيء يكون مقتضِياً وعلّةً للعناية بحسب المناسبات المقاميّة ليعلَم الكاسبُ للبلاغة الجهاتِ المعتبرةَ عند البلغاء المقتضِيةَ للاهتمام. قوله «هذا كلامه» أي: هذا كلام الشيخ.

(٥) **قوله:** [ولأجل هذا إلخ] أي: ولأجل أنه ينبغي أن يُفسَّر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى مناسب لاقتضاء العناية أشار المصـ إلخ.

(٦) **قوله:** [لأنه المحكوم عليه إلخ] تعليل لكون تقديم المسند إليه الأصلَ. قوله «ولا بدّ من تحقّقه قبل الحكم» المراد بالحكم المحكوم به، ولا شكّ أنه صفة من صفات المحكوم عليه فينبغي أن يلاحظ المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به، فالمراد بالوجوب المستفاد من قوله «ولا بدّ من تحقّقه إلخ» الوجوب الاستحسانيّ بقرينة أنّ الأصل بمعنى الراجح والأولى دون الواجب.

بدّ من تحقّقه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (ولا مقتضِي للعدول عنه) يعني أنّ كون التقديم هو الأصل إنما يكون سبباً لتقديمه في الذكر إذا لم يكن معه[1] ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل كما في الجملة الفعليّة فإنّ كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند إليه لأنّ مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول، وكذا كلّ ما كان معه شيء ممّا يقتضي تقديم المسند[2] على ما سيجيء تفصيله (وإمّا ليتمكّن الخبر في ذهن السامع لأنّ في المبتدأ تشويقاً إليه) ومن هذا كان[3] حقّ الكلام تطويل المسند إليه، ومعلوم أنّ حصول الشيء بعد الشوق ألذّ وأوقع في النفس (كقوله) أي: قول أبي العَلاء المَعرّي من قصيدة يرثي بها فقيهاً حَنَفيًّا[4] (وَالَّذِيْ حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيْهِ * حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ) يعني تحيّرت البريّة في المَعاد الجسمانيّ[5] والنشور الذي ليس

---

(١) قوله: [إذا لم يكن معه إلخ] إشارة إلى أنّ كون تقديم المسند إليه هو الأصل مشروط بانتفاء مقتضي العدول عن هذا الأصل؛ وذلك لأنّ تقديم المسند إليه أولى وقد يترك الأولى عند تحقّق المُوجِب لخلافه. قوله «كما في الجملة الفعليّة» مثال لتحقّق المقتضِي للعدول عن ذلك الأصل.

(٢) قوله: [ممّا يقتضي تقديم المسند] أي: على المسند إليه ككون المسند مشتملاً على ما له صدر الكلام نحو «أين زيد». قوله «على ما سيجيء تفصيله» أي: في باب المسند.

(٣) قوله: [ومن هذا كان إلخ] أي: ومن أجل أنّ في المبتدأ تشويقاً للسامع إلى الخبر كان حقّ الكلام أن يُطوَّل المسند إليه إذ التشويق إلى الخبر إنّما يظهر إذا كان في المبتدأ طول. قوله «ومعلوم أنّ حصول الشيء إلخ» أي: حصول الشيء المترقَّب والمنتظَر بعد الشوق والطلب ألذّ وأوقع في النفس.

(٤) قوله: [يرثي بها فقيهاً حَنَفيًّا] تمهيدٌ لما سيُشِير إليه من أنّ المراد بالحيوان المستحدَث من الجَماد المعادُ الجسمانيّ ردًّا على ما وقع في بعض الشروح.

(٥) قوله: [في المعاد الجسمانيّ] إشارة إلى أنّ المراد بالحيوان المستحدَث من الجماد هو المعاد الجسمانيّ. قوله «والنشور» أي: وانتشار الخلق من قبورهم وتفرّقهم في الذَهاب إلى المحشر، وهذا تفسير للمعاد الجسمانيّ. قوله «الذي ليس بنفسانيّ» أي: الذي ليس متعلّقاً بالنفس فقط بل بالروح والجسم كليهما.

بنفسانيّ وفي أنّ أبدان الأموات كيف تُحيَى من الرُفات كذا في "ضِرام السِقْط"، وقبله[1]:

بَانَ أَمْرُ الإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ * فَدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ، يعني بعضهم يقول بالمَعاد وبعضهم لا يقول به، وبهذا تبيّن[2] أنْ ليس المراد بالحيوان المُستحدَث من الجَماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا القُقْنُس[3] على ما وقع في بعض الشروح لأنه لا يناسب السِياق (وإمّا لتعجيل المَسرّة أو المَساءة للتفاؤل أو التطيّر نحو «سعد في دارك» و«السفّاح في دار صديقك»، وإمّا لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلِذّ به وإمّا لنحو ذلك) مثلُ إظهار تعظيمه[4] نحو: «رجل فاضل في الدار»، وعليه

قوله «من الرُفات» على وزن الفُرات وهو ما تكسّر من اليبس. قوله «كذا في "ضِرام السِّقْط"» وهو شرح لديوان أبي العَلاء المَعرّيّ المُسمَّى بـ"سِقْط الزند".

(١) قوله: [وقبله] أي: وقبل البيت. قوله «بَانَ إلخ» أي: ظهر أمر الله تعالى وأعلمنا به على ألسنة رسله الكرام من حقّانيّة المَعاد الجسمانيّ ولكن اختلف الناس فيه فمنهم من هو هادٍ وهو القائل بالمَعاد لقوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِيٓ أَنْشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٩]، ومنهم مَن هو ضالّ داعٍ إلى الضلال غير قائل به.

(٢) قوله: [وبهذا تبيّن إلخ] ردٌّ على ما وقع في بعض الشروح أي: وبما ذكرنا من سياق الكلام وهو قوله: «بَانَ أَمْرُ الإِلَهِ إلخ» ظهر أنْ ليس المراد إلخ لأنّ هذا المعنى لا يناسب هذا السياقَ.

(٣) قوله: [ولا الققنس] قيل هو طائر في بلاد الهند حسن الإلحان، يُضرب به المثل في البياض، له منقار طويل فيه ثلاثمائة وستّين ثقبة يخرج من كلٍّ منها صوت مختلف، يعيش ألف سنة ثمّ يُلهِمه الله تعالى بأن يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب إلى أن يخرج منه النار فيحترق هو، ويخلق من رَماده مثله بعد مدّة، قيل بعد ثلاثة أيّام، وقيل غير ذلك، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

(٤) قوله: [مثل إظهار تعظيمه] سواء كان تعظيمه حاصلاً بجوهر لفظه نحو «أبو الفضل فيها»، أو بالإضافة نحو «ابن السلطان قائم»، أو بالصفة نحو «رجل فاضل في الدار»، فالتعظيمُ حاصل بلفظ المسند إليه وإظهارُه يحصل بتقديمه لأنه يدلّ على أنه سيق الكلام له ففيه إظهار للتعظيم المستفاد منه، وقِس عليه قوله «أو تحقيره». قوله «وعليه قوله تعالى: إلخ» أي: وعلى أنّ التقديم لإظهار التعظيم ورد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام:٢] الأجل الأوّل أجل الموت والثاني هو أجل القيامة وهو عظيم.

قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾ [الأنعام:٢] أو تحقيره نحو: «رجل جاهل في الدار»، ومثلُ الدلالة(١) على أنّ المطلوب إنّما هو اتّصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار لا مجرّدُ الإخبار بصدوره عنه كقولك: «الزاهد يشرَبُ ويطرَبُ» دلالةً(٢) على أنه يصدر الفعل عنه حالةً فحالةً على سبيل الاستمرار بخلاف قولك: «يشرب الزاهد» فإنه يدلّ على مجرّد صدوره عنه في الحال أو الاستقبال، وهذا معنى(٣) قول صاحب "المفتاح": «أو لأنّ كونه متّصفاً بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر»، أراد بالخبر الأوّل خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الإخبار، والمصنِّف(٤) لمّا فهم من الثاني أيضاً معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بأنّ نفس الخبر تصوّر لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبريّة إنّما يكون تصديقاً لا تصوّراً، وإن أراد(٥) بذلك وقوعَ الخبر مطلقاً أي: إثبات وقوع الشرب مثلاً فلا يصحّ لِما

---

(١) قوله: [ومثلُ الدلالة إلخ] عطف على قوله «مثلُ إظهار تعظيمه» أي: وقد يُقدَّم المسند إليه للدلالة على أنّ المطلوب إلخ، وفيه تمهيدٌ لدفع اعتراض المصـ على كلام السكّاكيّ كما سيأتي.

(٢) قوله: [دلالةً إلخ] أي: قُدِّم فيه المسند إليه للدلالة على أنّ الفعل أي: الشرب والطرب يصدر عن الزاهد حالةً فحالةً على سبيل الاستمرار. قوله «بخلاف إلخ» أي: بخلاف ما إذا أُخِّر فيه المسند إليه وقيل: «يشرب الزاهد» فإنه يدلّ على مجرّد صدور الشرب عن الزاهد في الحال أو في الاستقبال.

(٣) قوله: [وهذا معنى إلخ] أي: وما ذكرنا من أنّ المسند إليه قد يُقدَّم للدلالة على أنّ اتّصافَه بالمسند على الاستمرار هو معنى قول صاحب "المفتاح": «أو لأنّ كونه إلخ» يعني قد يُقدَّم المسند إليه لأنّ كونه متّصفاً بخبره على الاستمرار يكون هو المطلوب لا مجرّد الإخبار بحصوله له، فالخبر الأوّل في كلامه بمعنى خبر المبتدأ والخبر الثاني بمعنى الإخبار كما صرّح به الشارح بقوله «أراد بالخبر الأوّل إلخ».

(٤) قوله: [والمصنِّف إلخ] تقريرٌ لاعتراض المصـ على "المفتاح" مع إشارة إلى أنه مبنيّ على عدم الفهم الصحيح، والحاصل أنه لمّا فهم من الخبر الثاني الواقع في "المفتاح" أيضاً معنى خبر المبتدأ اعترض عليه في "الإيضاح" بأنّ قوله «لا نفس الخبر» يدلّ على أنه قد يكون المطلوب من الجملة الخبريّة نفس الخبر وليس كذلك لأنّ نفس الخبر تصوّر لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبريّة إنّما يكون تصديقاً.

(٥) قوله: [وإن أراد إلخ] من كلام المصـ أي: وإن أراد صاحب "المفتاح" بقوله «لا نفس الخبر» وقوعَ

سيأتي في أحوال متعلّقات الفعل أنه لا يتعرّض عند إثبات وقوع الفعل لذكر المسند إليه أصلاً بل يقال: «وقع الشرب» مثلاً، نَعَم! لو قيل[١] على "المفتاح" لا نسلّم أنّ للتقديم دخلاً في الدلالة على الاستمرار بل إنّما يدلّ عليه المضارع كما سنذكره في بحث «لَوْ» الشرطيّة إن شاء الله تعالى لكان وجهاً، ومثلُ إفادة[٢] زيادة تخصيص كقوله: مَتَى تَهْزُزْ بَنِي قَطَنٍ تَجِدْهُمْ * سُيُوْفاً فِيْ عَوَاتِقِهِمْ سُيُوْفٌ * جُلُوْسٌ فِيْ مَجَالِسِهِمْ رِزَانٌ * وَإِنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ فَهُمْ خُفُوْفٌ، والمراد: «هُم خُفُوف» كذا في "المفتاح"، أي: محلّ الاستشهاد[٣] هو

الخبر مطلقاً من غير نظر إلى مَن وقع منه فهو وإن كان تصديقاً لكن لا يصحّ كلامه على هذا التقدير أيضاً لأنّ كلامه في تقديم المسند إليه وسيأتي في الباب الرابع أنه لا يُتعرَّض عند إرادة إثبات وقوع الفعل مطلقاً لذكر المسند إليه أصلاً أي: لا مقدَّماً ولا مؤخَّراً بل يقال حينئذ: «وقع الضرب» مثلاً.

(١) **قوله:** [نَعَم! لو قيل إلخ] أي: لا يرد على صاحب "المفتاح" ما أورده صاحب "التلخيص" في "الإيضاح" لما عرفتَ من مراده، نَعَم! لو قيل في الاعتراض عليه: لا نُسلِّم أنّ للتقديم دخلاً في الدلالة على الاستمرار إلخ لكان هذا وجهاً للاعتراض إذ الدالّ على الاستمرار إنّما هو الفعل المضارع سواء قُدِّم أو أُخِّر.

(٢) **قوله:** [ومثلُ إفادة إلخ] عطف على قوله «مثلُ إظهار تعظيمه» أي: وقد يُقدَّم المسند إليه لأنه يُفيد زيادة تخصيص المسند به كقول الشاعر: مَتَى تَهْزُزْ إلخ الهَزّ التحريك والمراد به الإغراء على الحرب، و«بنو قطن» قبيلة معروفة، و«في عواتقهم سيوف» صفة لـ«سيوفاً»، والعواتق جمع عاتقة وهو موضع الرداء من المنكب، و«جلوس» جمع جالس خبر لمبتدأ محذوف، وكذا «رزان» وهو جمع رزين أي: حليم وقور، و«في مجالسهم» متعلّق بـ«رزان»، و«ضيف» فاعل لفعل محذوف يُفسِّره ما بعده، والإلمام النزول، والخفوف جمع خفيف، يصفهم الشاعر بالمضي في الأمور كأنهم سيوف، وبالشَجاعة حيث لم يفارقوا السلاح، وبالسكون والوقار في المجلس، وبالإسراع بأنفسهم في خدمة الأضياف وقِراهم.

(٣) **قوله:** [أي: محلّ الاستشهاد إلخ] هذا تفسير لقوله «والمراد: هم خُفوف» ردًّا على المصـ حيث اعترض عليه بأنه تفسير لقول الشاعر: «هُمْ خُفُوْف» فلزم اتّحاد المُفسَّر والمُفسِّر إذ هذا تفسيرٌ للشيء وهو قول الشاعر: «هُمْ خُفُوْف» بإعادة لفظه وهو قول السكّاكيّ: «هُمْ خفوف»، وحاصل الردّ أنّ قول السكّاكيّ ليس تفسيراً وتوضيحاً لقول الشاعر: «هُمْ خُفُوْف» كما فهمه المصـ بل تعيينٌ لمحلّ الاستشهاد بأنّ تقديم المسند إليه فيه لإفادة زيادة التخصيص.

قوله: «هُمْ خُفُوْف» بتقديم المسند إليه، فقول المصنّف: «هذا تفسير الشيء بإعادة لفظه» ليس بشيء، واعترض أيضاً[١] بأنّ كون التقديم مفيداً للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليًّا على ما سيأتي في نحو: «أنا سعيتُ في حاجتك»، والخبر ههنا اسم فاعل لأنّ خُفُوفاً جمع خافٍّ بمعنى خفيف، وأجيب بمنع[٢] هذا الاشتراط لتصريح أئمّة التفسير بالحصر في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود:٩١]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ [الأنعام:١٠٧]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [هود:٢٩]، ونحو ذلك ممّا الخبر فيه صفة لا فعل، وفيه بحث[٣] لظهور أنّ الحصر في قوله: «فهُمْ خُفُوْف» غير مناسب للمقام، وأجيب أيضاً[٤] بأنه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي أشار إليه في قوله: «وأمّا

---

(١) **قوله:** [واعترض أيضاً إلخ] أي: كما أنّ المصـ اعترض على قول السكّاكيّ: «والمراد: هم خُفوف» كذلك اعترض على كون التقديم في قول الشاعر: «هُمْ خُفُوْف» لإفادة التخصيص بأنّ تقديم المسند إليه لا يفيد التخصيص إلاّ إذا كان الخبر فعليًّا، والخبر ههنا أي: في قول الشاعر اسم فاعل إلخ.

(٢) **قوله:** [وأجيب بمنع إلخ] وحاصل الجواب المطالبة من المعترض بتصحيح النقل كأنّ الشارح يقول: ليس أيّها المعترض ما نسبتَ إلى القوم بموجود في كلامهم بل الموجود فيه ما ينافيه وهو تصريحهم بوجود الحصر في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ مع أنّ المسند ههنا ليس بفعليّ، والمعنى: أنّ العزيز علينا رهطك لأنهم من أهل ديننا لا أنت يا شعيب، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون:١٠٠].

(٣) **قوله:** [وفيه بحث] أي: وفي وجود الحصر في قوله «هُمْ خُفُوْف» بحث. قوله «غير مناسب للمقام» إذ الظاهر أنّ الشاعر لم يقصد أنهم خُفُوف لا غيرهم بل المناسب للمقام التقوّي وتحقيقُ أنهم خُفوف.

(٤) **قوله:** [وأجيب أيضاً إلخ] أي: وأجيب عن اعتراض المصـ الذي ذكره بقوله «واعترض أيضاً إلخ»، وجاء بـ«أيضاً» لئلاّ يتوهّم أنّ هذا جواب عن البحث، وإنّما لم يذكر هذا الجواب متّصلاً بالجواب السابق بل أخرّه عن البحث إشارةً إلى أنه جواب عن الاعتراض وعن البحث كليهما، وحاصله أنّ السكّاكيّ لم يُرِد بالتخصيص في قوله «ومثلُ إفادة زيادة تخصيص» الحصرَ حتّى يرد الاعتراض بأنّ الخبر ههنا ليس بفعليّ فلا يفيد التقديمُ الحصرَ، بل أراد به التخصيص بالذكر وهو لكون الخبر أعني «خُفُوْف» عامَّ النسبة والمراد تخصيصه بمعيَّن مناسب ههنا، فلا يرد الاعتراض ولا البحث.

الحالة المقتضِية لذكر المسند إليه فهي أن يكون الخبر عامَّ النسبة إلى كلّ مسند إليه والمراد تخصيصه لمعيّن»، وهذا سديد[١] لكن في بيان كون التقديم مفيداً لزيادة التخصيص نوع خَفاء (عبد القاهر) أورد[٢] في "دلائل الإعجاز" كلاماً حاصله ما أشار إليه المصنّف بقوله: (وقد يقدّم) المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصَه بالخبر الفِعليّ) أي: قصرَ الخبر الفِعليّ عليه[٣] والتقييد بالفعليّ ممّا يفهم من كلام الشيخ وإن لم يصرّح به، وصاحب "المفتاح" قائل بالحصر فيما إذا كان الخبرُ من المشتقّات نحو: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود:٩١] (إن وَلِيَ حرفَ النفْي) أي: إن كان المسند إليه بعد حرف النفْي بلا فصل[٤] من

---

(١) **قوله:** [وهذا سديد إلخ] أي: القول بأنّ المراد التخصيص الذكريّ سديد صالح للجواب، لكن في بيان كون تقديم المسند إليه مُفيداً لزيادة التخصيص نوع خَفاء؛ وذلك لأنّ التخصيص الذكريّ حاصل بلا تفاوت في صورتي التقديم والتأخير، وأجيب أنّ هذا التخصيص لَيُستفاد في صورة تأخير المسند إليه فإذا قُدِّم المسند إليه زاد هذا التخصيص لتعلّق الخبر العامّ به مرّتين، ويُمكِن أن يجاب بأنّ إضافة الزيادة إلى التخصيص بيانيّة لأنّ التخصيص أمر زائد على كون التقديم أصلاً في المسند إليه.

(٢) **قوله:** [أورد إلخ] أشار به إلى أنّ «عبد القاهر» في المتن مبتدأ خبره فعل محذوف، ويجوز جعله فاعل فعل محذوف فيكون المحذوف على هذا مفرداً وعلى الأوّل جملةً.

(٣) **قوله:** [أي: قصرَ الخبر الفِعليّ عليه] أي: على المسند إليه، وهذا التفسير إشارة إلى أنّ الباء داخلة على المقصور. قوله «والتقييد بالفعليّ إلخ» بيانٌ لفائدة العبارة أي: وتقييد المصـ الخبر بالفعليّ وإن لم يصرِّح به الشيخ لكنه مفهوم من كلامه فاندفع المطالبة بتصحيح هذا النقل، وأمّا السكّاكيّ فهو مخالف للشيخ في اشتراط كون الخبر فعلاً فإنه قائل بالحصر فيما إذا كان من المشتقّات، وهذا هو الحقّ.

(٤) **قوله:** [بعد حرف النفْي بلا فصل] فيه إشارةٌ إلى معنى الوَلْي. قوله «من قولهم إلخ» استشهادٌ على ما أشار إليه من معنى الوَلْي أي: كلمة «وَلِيَ» مأخوذة من قول العرب: «فُلَانٌ وَلِيَكَ» أي: قرُب منك، فدلّ ذلك على أنه يجب أن لا يكون بين حرف النفْي وبين المسند إليه الواقع بعده فاصل، وإن لم يَلِ المسند إليه حرفَ النفي بأن لا يكون في الكلام نفي أصلاً نحو «أنا قلتُ هذا»، أو يكون المسند إليه مقدَّماً على النفْي والفعل جميعاً نحو «أنا ما قلتُ هذا» فقد يكون التقديم للتخصيص وقد يكون للتقوّي.

قولهم: «وَلِيَكَ» أي: قرُب منك (نحو: «ما أنا قلتُ هذا» أي: لم أقله مع أنه مقول لغيري) فالتقديم[1] يفيد نفيَ الفعل عن المذكور وثبوتَه لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا[2] إلاّ في شيء ثبت أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول، ولا يلزم منه[3] أن يكون جميع من سواك قائلاً لأنّ التخصيص إنّما هو بالنسبة إلى مَن توهّم المخاطب اشتراكَك معه في القول أو انفرادَك به دونه لا بالنسبة إلى جميع مَن في العالَم (ولهذا) أي: ولأنّ التقديم[4] يفيد التخصيصَ ونفيَ القول عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصحّ «ما أنا قلت) هذا (ولا غيري») ....

(١) قوله: [فالتقديم إلخ] تفريعٌ على تفسير المصـ وتطبيقٌ للمثال بالممثَّل له أي: فتقديم المسند إليه هنا يُفِيد نفيَ القول عن المتكلِّم ويُفِيد ثبوتَه لغير المتكلِّم. قوله «على الوجه إلخ» متعلِّقٌ بالثبوت أي: يفيد ثبوتَه لغيره على الوجه الذي نُفِيَ ذلك القول عن المتكلِّم. قوله «من العموم والخصوص» بيانٌ للوجه أي: إن كان النفي عن المذكور عامًّا كان الثبوت للغير عامًّا وإن كان خاصًّا كان خاصًّا نحو «ما أنا رأيتُ أحداً» و«ما أنا رأيتُ زيداً» فنفي الرؤية عن المذكور في الأوّل عامّ لكلّ أحد لوقوع النكرة في سياق النفي فيكون ثبوتها للغير فيه عامًّا لكلّ أحد، ولذا لم يصحّ ذلك فإنه يمتنع رؤية أحد كلَّ أحد.

(٢) قوله: [فلا يقال هذا إلخ] أي: إذا علمتَ أنّ تقديم المسند إليه في الصورة المذكورة يفيد نفيَ الفعل عن المذكور وثبوتَه لغيره علمتَ أنه لا يقال هذا المثال إلاّ في شيء ثبت أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفيَ كونك القائلَ به لا نفيَ القول مطلقاً بأنْ تريد أنّ ذلك الشيء ليس مقولاً لك ولا لغيرك.

(٣) قوله: [ولا يلزم منه إلخ] دفعٌ لما يُوهِم قولُه «وثبوتَه لغيره» من أنّ التقديم في الصورة المذكورة يُفيد أنّ الفعل ثابت لكلّ من هو غير المذكور، وعلى هذا لا يصحّ أن يقال «ما أنا قلتُ هذا» لأنه يمتنع أن يكون شيء يقوله كلّ أحد سوى المتكلِّم، وحاصل الدفع أنه لا يلزم من ثبوت أنه مقول لغيرك أن يكون جميع من سواك قائلاً به لأنّ القصر هنا إضافيّ بالنسبة إلى مَن توهّم المخاطَب اشتراكَك معه في القول فيكون قصر إفراد، أو مَن ردّد القول بينه وبينك فيكون قصر تعيين، أو مَن توهّم انفرادَك بالقول دونه فيكون قصر قلب، وليس القصر حقيقيًّا حتّى يلزم أن يكون جميع من سواك قائلاً به.

(٤) قوله: [أي: ولأنّ التقديم إلخ] إشارةٌ إلى المشار إليه.

لأنّ مفهومَ الأوّل[١] أعني «ما أنا قلت» يقتضي ثبوتَ قائليّة هذا القول لغير المتكلِّم ومنطوقَ الثاني أعني «ولا غيري» نفيَ قائليّته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى[٢] أن يؤخَّر المسند إليه ويقال: «ما قلته أنا ولا أحد غيري» اللهمّ إلاّ إذا قامت[٣] قرينة على أنّ التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما إذا ظنّ المخاطب[٤] بك ظنَّين فاسدَين: أحدهما أنك قلتَ هذا القول، والثاني أنك تعتقد أنّ قائله غيرك، فيقول لك: «أنت قلت لا غيرك»، فتقول له: «ما أنا قلته ولا أحد غيري» قصداً إلى إنكار نفس الفعل فتُقدِّم المسند إليه ليطابق كلامَه، وهذا إنّما يكون فيما يُمكِن إنكاره كما في هذا المثال، بخلاف قولك: «ما أنا بنيتُ هذه الدارَ ولا غيري» فإنه لا يصحّ (ولا «ما أنا رأيتُ أحداً»).

---

(١) قوله: [لأنّ مفهوم الأوّل إلخ] تعليل لعدم صحّة القول المذكور. قوله «أعني ما أنا قلتُ» تعيينٌ للمراد بالأوّل. قوله «أعني ولا غيري» تعيينٌ للمراد بالثاني. قوله «وهما متناقضان» أي: وثبوتُ القائليّة للغير ونفيُها عنه متناقضان، وما يقتضِي هذا التناقض يكون باطلاً وهو القول المذكور.

(٢) قوله: [عند قصد هذا المعنى] أي: عند قصد نفي القول مطلقاً بأنه ليس مقولاً للمتكلِّم ولا لغيره.

(٣) قوله: [اللهمّ إلاّ إذا قامت إلخ] أي: لا يجوز تقديم المسند إليه في القول المذكور في وقت من الأوقات إلاّ وقتَ قيام القرينة الدالّة على أنّ تقديم المسند إليه فيه ليس للتخصيص بل لغرض آخر.

(٤) قوله: [كما إذا ظنّ المخاطَب إلخ] مثالٌ لقيام القرينة الدالّة على أنّ تقديم المسند إليه لغرض آخر غير التخصيص. قوله «ظنَّينِ فاسدَين» أي: غيرَ مطابقَين للواقع، وهذا ما يسّره الله تعالى القويّ لعبده الضعيف النحيف، اللهمّ لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا غفرانك ربّنا وإليك المصير، اللهمّ يا الله يا رحمن يا رحيم يا حنّان يا منّان يا كريم اغفرلي ولوالديّ ولكلّ من له حقّ عليّ وللمؤمنين يوم يقوم الحساب، اللهمّ لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنّك أنت الوهّاب وإنّك أنت السميع العليم وإنّك أنت الحليم الكريم، اللهمّ لك الحمد أوّلاً وآخِراً حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه، وصلّ وسلِّم على رسولك الكريم صلاةً وسلاماً دائمَين بدوام ملكك بعدد كواكب السماء وذرات الأرض وأوراق الأشجار وقطرات البحار والأمطار وعلى آله وصحبه أجمعين.

تخريج أحاديث الكتاب

١- ((اَلْكَرِيْمُ ابْنُ الْكَرِيْمِ ابْنِ الْكَرِيْمِ ابْنِ الْكَرِيْمِ يُوْسُفُ بْنُ يَعْقُوْبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ))

(صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة يوسف، باب ﴿ويتمّ نعمته عليك...إلخ﴾، ٣/٢٤٩، الحديث: ٤٦٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت)

٢- ((أسرعكنّ لحوقاً بي أطولكنّ يداً))

(المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، ذكر زينب بنت جحش رضي الله تعالى عنها، ٥/٣٢، الحديث: ٦٨٥٠، دار المعرفة، بيروت)

٣- ((أنت منّي بمنزلة هارون من موسى))

(صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي...إلخ، ص١٣٠٩، الحديث: ٢٤٠٤، دار ابن حزم، بيروت)

٤- ((من قال يوم الجمعة لصاحبه انصت فقد لغا))

(سنن النسائي، كتاب الجمعة، باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة، صـ٢٤١، الحديث: ١٣٩٨، دار الكتب العلمية، بيروت، وفيه: والإمام يخطب)

٥- ((إنّ الله صدّقك يا زيد))

(صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة المنافقين، ٣/٣٥٣، الحديث: ٤٩٠٠، دار الكتب العلمية، بيروت، وفيه: قد صدقك)

٦- ((البيِّنة على المدّعي واليمين على من أنكر))

(السنن الصغرى، كتاب الدعوى والبينات، باب البينة على المدعي...إلخ، ٢/٦٧١، الحديث: ٤٧١٥، دار المعرفة، بيروت)

٧- ((كلّكم راع وكلّكم مسئول عن رعيّته))

(صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها، ٣/٤٦٤، الحديث: ٥٢٠٠، دار الكتب العلمية، بيروت)

٨- ((أنا والساعة كهاتين))

(صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب قول النبي: بعثت أنا...إلخ، ٤/٢٤٨، الحديث: ٦٥٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت، وفيه: بعثت أنا..)

٩- ((أعوذ بالله من غضب الحليم))

(كشف الخفاء، حرف الهمزة مع العين المهملة، ١/١٣٣، الرقم: ٤٣٤، قال العجلوني: ليس بحديث كما زعمه بعضهم)

مآخذ الكتاب

الرقم	اسم الكتاب	المصنّف	المَطبوعة
1	حاشية السيّد	السيّد الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)	دار إحياء التراث العربي، بيروت
2	حاشية عبد الحكيم	علامة عبد الحكيم السيالكوتي (ت:١٠٦٧هـ)	کوئٹہ
3	زبدة الحواشي	مولانا مولوي عبد الحليم	کوئٹہ

فهرس الكُتُب الدراسية (المدينة العلمية)

الرقم	أسماء الكتب	صفحات	الرقم	أسماء الكتب	صفحات
01	نور الإيضاح مع حاشية النور والضياء	392	20	المرقاة معَ حاشية المشكاة	106
02	شرح العقائد مع حاشية جمع الفرائد	385	21	شرح الفقه الأكبر (للقاري)	231
03	شرح مائة عامل معَ حاشية الفرح الكامل	147	22	دروس البلاغة مع شموس البراعة	242
04	هداية النحو مع حاشية عناية النحو	288	23	شرح مائة عامل	38
05	أصول الشاشي مع أحسن الحواشي	306	24	المحادثة العربية	104
06	الأربعين النووية في الأحاديث النبوية	155	25	تلخيص المفتاح معَ شرح تنوير المصباح	229
07	ديوان الحماسة معَ شرح إتقان الفراسة	325	26	ديوان المتنبي معَ الحاشية إتقان المتلقي	104
08	مراح الأرواح مع حاشية ضياء الإصباح	182	27	مختصر المعاني مع حاشية تنقيح المباني	472
09	الجلالين معَ حاشية أنوار الحرمين (الأول)	400	28	إنشاء العربية (الجزء الأول)	84
10	الجلالين معَ حاشية أنوار الحرمين (الثاني)	374	29	ديوان الحماسة معَ حاشية زبدة الفصاحة	208
11	قصيدة البردة معَ شرح عصيدة الشهدة	317	30	السراجية مع شرحه القمرية	114
12	نخبة الفكر معَ شرح نزهة النظر	175	31	تفسير البيضاوي مع حاشية مقصود الناوي	392
13	مقدمة الشيخ مع التحفة المرضية	117	32	المطول مع حاشية المؤوّل	398
14	التعليق الرضوي على صحيح البخاري	458	33	انوار الحدیث	466
15	منتخب الأبواب من إحياء علوم الدين	178	34	کتاب العقائد	64
16	الكافية معَ شرح الناجية	259	35	تفسیر سورۂ نور	135
17	شرح الجامي مَعَ حاشية الفرح النامي	429	36	خلفائے راشدین	352
18	رياض الصالحين معَ حاشية منهاج العارفين	124	37	قصیدہ بردہ سے روحانی علاج	22
19	تيسير مصطلح الحديث	194	38	تلخیص اصول الشاشی	144

39	نحو میر مع حاشیہ نحو منیر	205	50	فیضانِ تجوید	161
40	صرف بہائی مع حاشیہ صرف بنائی	64	51	مائۃ عامل منظوم (فارسی مع ترجمہ وتشریح)	28
41	تعریفاتِ نحویہ	53	52	جامع ابواب الصرف	235
42	خاصیات ابواب الصرف	141		سيطبع إن شاء الله عزوجل	
43	فیض الادب	228	53	الجلالین مع حاشیۃ أنوار الحرمین (الثالث)	-
44	نصاب اصولِ حدیث	95	54	طريقة جديدة في تعليم العربية	210
45	نصاب النحو	285	55	شرح التهذيب مع حاشية فرح التقريب	306
46	نصاب الصرف	352	56	الرشيدية مع حاشية الفريدية	127
47	نصاب المنطق	161	57	الفوز الكبير مع حاشية الكنز الوفير	-
48	نصاب الادب	200	58	هداية الحكمة مع حاشية دراية الحكمة	-
49	خلاصۃ النحو (حصہ اول، دوم)	214	59	المقامات الحريرية مع الحاشية	-

مختصر المعاني

(من أوّل الكتاب إلى آخر علم المعاني)

للعلاّمة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله القويّ

(المتوفى۷۹۲ھ)

مع حاشيته الجديدة المسمّاة

تنقيح المباني

تلخيص المفتاح

محمد بن عبد الرحمن بن عمر القَزويني الشافعي عليه رحمة الله القوي

(المتوفى ۷۳۹ھ)

مع شرحه الجديد

تنوير المصباح